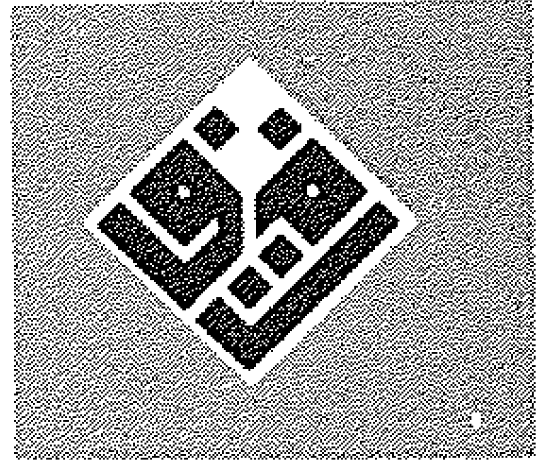
أندريه جوندر فرانك

الشرق يصعد ثانية

الاقتصاد الكوكبي في العصر الآسيوي

ترجمة: شوقي جلال





المشروع القومي للترجمة

130

اهداءات ٢٠٠٢

مجلس الاعلى للثقافة

القاهرة

المشروع القومى للترجمة

الشرق يصعد ثانية

الاقتصاد الكوكبى فى العصر الآسيوى

تأليف : أندرى جوندر فرانك

ترجمة : شوقى جلال



٢٠٠٠

العنوان الأصلى للكتاب

Re Orient :

Global Economy in the Asian Age .

by

Andre Gunder Frank

University of California Press

Berkeley / Los Angeles / London 1998

المحتويات

٧ - الباب السابع :

المراجع :

مقدمة المترجم

اختراق حاجز الفكر شأنه شأن اختراق حاجز الصوت . فمثلما أن اختراق حاجز الصوت يحدث دويا يصم الآذان ، ويحرر الإنسان نسبيا من سرعات أرضية تقليدية ، كذلك اختراق حاجز الفكر يحدث أصداء تمتد إلى كل جنبات المعمورة ، ويحرر الإنسان من أطر الفكر التقليدى الذى ساد وبسط هيمنته على العقل زمنا فلا يرى الناس الوجود والحقيقة إلا من خلاله ، ولكن مع اختراق حاجز الفكر ، على أساس بحث منهجى ، وحقائق موثقة ، يتجلى الوجود فى صورة جديدة ، إذ يتجلى الواقع كما عاشه ويعيشه الإنسان / المجتمع وقد سقطت العصابة التى كانت على عينيه .

والكتاب الذى نحن بصدده محاولة جريئة فى هذا الاتجاه . وهو محصلة ثمرة جهود تتابعت على مراحل لمفكرين وعلماء تميزوا أولا بدينامية الفكر ، وحرية التفاعل والحوار ، ودأب البحث ، وعلمية المنهج ، والتجرد من الغرض سوى التماس الحقيقة . يمثل الكتاب ذروة جهود امتدت نصف قرن تتابعت خلاله البحوث والدراسات طورا بعد طور ، كل يضيف جديداً حتى نضجت الخطوة الأولى التى تمهد لخطوات مقبلة واعدة ، والكتاب ليس مجرد رؤية أو نظرية ، ولكنه أولا وأساسا منهج بحث ، ومحاولة لتطبيق المنهج الجديد ، وبيان النتائج المروعة والرائعة التى يكتشفها الباحث تأسيسا على هذا المنهج . ثم نراه ثانية دعوة إلينا نحن أبناء الشرق ، أقصاه وأدناه ، لنأخذ حياتنا مأخذا جاداً على أساسٍ من البحث الدؤوب الملتزم منهجيا لتصحيح صورة التاريخ والواقع والإنسان فى الشرق ، إذا كنا عقدنا العزم صادقين على قبول التحدى ، وتغيير واقعنا المتخلف الآن ، والإسهام بدور فعال مبدع فى المسيرة الحضارية للإنسان .

العالم كله منذ قرنين أسير رؤية المركزية الأوروبية ، وأصبحنا جميعا ، كما يقول المؤلف ، أندريه جوندر فرانك ، نرى العالم ، عالمنا تاريخنا وأحداث واقعنا ، وتحليلنا لهذا الواقع ، ومن ثم رؤيتنا لمستقبلنا .... كل هذا لانراه إلا فى ضوء الشارع الأوروبى . وبات عقلنا وإطارنا الفكرى قائما على أساس من المركزية الأوروبية ، فالمعقول ، والعقلانية ، والعقلانى ، والعقل هو كل ما يتسق مع المركزية الأوروبية .... الرجل الأبيض المتميز عقلا وعرقا وقدرة على الإبداع الفكرى والابتكار التقانى ... إنه السلالة الأسمى ، والثقافة الأرفع ، ونمطه الاجتماعى هو المثل الأعلى المنشود ، وهو الأحق

بالزعامة لأنه رائد التقدم والديموقراطية ومعه وعنده نهاية التاريخ ، أما الشرق فهو أسير التخلف والاستبداد أبدا ... وسادت عبارة الشاعر الانجليزى رديارد كيبلنج « الشرق شرق ، والغرب غرب ، ولن يلتقيا » .

ولكن الكتاب ينزع قناع الزيف ، أو كما يقول المؤلف يجرِّد إمبراطور المركزية الأوروبية من ثيابه ليظهر عاريا بكل سوءاته ، ويكشف واقع العالم ، وحقيقة التاريخ ... ليست أوروبا ... ولكن العالم كله غربا وشرقا وحدة واحدة دينامية متبادلة التأثير والتفاعل ، وسوقا اقتصادية عالمية واحدة ... ليست السوق العالمية حدثا جديدا فى التاريخ ، وليست أوروبا هى العالم ، ولا هى المركز دائما ... ولكن الشرق عاش قرونا هو المركز .

* * *

يعيش الفكر الغربى الآن أزمة ... أزمة البحث عن الذات والجذور بعد صدمة الواقع ... حروب وثورات تحرر من الاستعمار الغربى ، وظهور أمم لها حضاراتها وتاريخها وثقافاتها تحاول أن تحتل مكاناً لائقا على مسرح الحياة الدولية بعد أن سقط عنها نير قهر الغرب ، وأضحى نضالها وحياتها علاوة على مقاومة الغرب لها شهادة على زيف مبادئ أعلنها الغرب عن « الانسانية » و« الحرية » و« الإخاء » و« المساواة » . وتجاهد هذه الأمم فى صحوتها الجديدة من أجل رد الاعتبار ، واستعادة الوعى الصحيح بذاتها ، وتاريخها ، ومن أجل إحياء الايجابى من ثقافاتها ، وإزاحة كل أسباب التخلف وكل رواسب القهر ثم الإسهام الإيجابى فى عوامل بناء حضارة عصرية ... هذا علاوة على أزمة الأخطار التى تتهدد البيئة والإنسان والمجتمع على صعيد عالمى .

وظهرت مدارس تنتقد المركزية الأوروبية فى الثقافة والفكر والاقتصاد والسياسة . وبرزت أسماء عديد من المفكرين ، فى الغرب وفى الشرق ، يمكن وصفهم بأنهم رواد نزعة تنويرية إنسانية جديدة تتجاوز إدعاءات الرجل الأبيض وهيمنته وصولا إلى الإنسانية بعامة ، وظهرت روافد للفكر المناهض للمركزية الأوروبية وإن تنوعت مساراتها ومصباتها ، وتعددت مسمياتها . وتؤكد دراساتهم جميعا ، وهى كثيرة ورد بعضها فى متن هذا الكتاب ، أن جذور الغرب خارج الغرب تمتد عبر العالم الأفرو أسيوى .

وأسهمت الأنثروبولوجيا الثقافية بنصيب وافر فى هذا المجال على نحو مانجد عند أيريك وولف فى كتابة « أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ » يؤكد وولف أن الشعوب جميعها تلاقحت ثقافيا وحضاريا على مدى التاريخ وإن القول بأن شعبا أو مجتمعا

نقى من أى تأثير أكذوبة وأسطورة . ونذكر أيضا كتاب « مايكل كاريزرس : » لماذا ينفرد الإنسان بالثقافة ؟ الذى ترجمناه إلى العربية وصدر ضمن سلسلة عالم المعرفة الكويتية . إذ يبين وحدة الإنسانية مع تنوع الثقافات والمجتمعات ، وأن القانون الأساسى للثقافة الإنسانية هو روح المعايشة أو المعاشرة الاجتماعية وتبادل التأثير على الصعيدين المحلى والعالمى .

ونقرأ نقدا مهما للإطار الفكرى المركزى الأوروبى ، تأسيسا على منهج بحث تاريخى مميز فى كتاب « الشرق يصعد ثانية » ، وهو عنوان واضح الدلالة ويلتزم فيه المؤلف منهج بحث كوكبى أو عالمى Global الذى يرى أن العالم ظاهرة كوكبية واحدة وإن تنوعت فى داخلها ، وأن الظاهرة ندرسها فى وحدتها وتكاملها ، وأن الكل أكثر من مجرد مجموع الأجزاء ، وأن تفسير الجزء لايكتمل إلا من خلال فهم الكل فى ديناميته الشاملة والعلاقات المتبادلة الفاعلة والمؤثرة بين الأجزاء ، ومن ثم ليس الجزء هو الذى يفسر الكل ، ولا هو مستقل عنه .

وتأتى الكوكبية أو العولمة منهجا ونظرية Globalism على النقيض تماما من إدعاءات المركزية الغربية أو أى مركزية أخرى ، وهى كثيرة ، فى التاريخ ، أنها الخصم الفكرى لمفهوم العولمة فى الخطاب السياسى والاقتصادى ، وتعمد الكوكبة المنهج والنظرية إلى مراجعة ونقد ، بل وتفنيد أسس المركزية الأوروبية التى ترى الغرب هو العالم ، والاقتصاد الغربى هو النظام الاقتصاد العالمى . ويؤكد المنهج الكوكبى أن أوروبا القارة ، أو الغرب عموما ، شاملا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ليس هو المركز فى التاريخ العالمى من حيث التجارة والاقتصاد والفكر ، ويرى أصحاب هذا المنظور أن الكوكبة أو العولمة كمنهج ونظرية هى البديل لدراسة تاريخ العالم ، ولبيان طبيعة العلاقات وحركة تداول الحضارات ، صراعا أو منافسة ، وأحقية كل تكتل حضارى بنصيبه الذى أثبته التاريخ .

ومؤلف الكتاب أستاذ تاريخ الاقتصاد السياسى بجامعة تورنتو بالولايات المتحدة الأمريكية . وهو ألمانى الأصل والنشأة ، يتميز بالنشاط والانتاج العلمى الغزير ، إذ صدر له أكثر من ثلاثين مؤلفا . وتتصف كتاباته بعلمية المنهج ، ويتصف هو بدينامية الفكر ، وعمق التحليل ، وشمولية النظرة ، والتجدد المطرد الذى يكشف عن تطور حى ، وتفاعل رحب جرئ ، ويعبر إنتاجه عن مراحل تطور فكرى صاعد ، وتمثل مؤلفاته علامات طريق فى حياته الفكرية المتطورة بإطراد .

وينتسب المؤلف إلى مدرسة الحوليات Annales فى دراسة التاريخ . وكتابه صدى وامتداد لفكر هذه المدرسة أو منهجها فى البحث التاريخى . نشأت

هذه المدرســة عام ١٩٢٩ وضمت مجموعة من علماء التاريخ الذين التفوا حــول مارك بلوخ Mark Bloch ولوسيان فبفر Lucien Febvre . وأصدرت المدرسة عام ١٩٢٩ مـجلة باسم « الحوليات » التى عرفوا باسمها وكانت لسان حال المدرسة التى ينتمون إليها . وظهرت هذ المدرسة كاتجـاه مناهـض لفكــر ليوبولد ڤون رانك Leopald Von Ranke (١٧٩٥ - ١٨٨٦) الملقب بأبى التـأريخ الحـديث ، وتمثل منهج رانك فى وصف حـدث واحد أو مؤسسة واحدة لبيان تطور الأمة ، مثل الإصلاح الدينى فى ألمانيا أو الحرب الأهلية فى إنجلترا ، ويرى رانك أن كل أمة كيان مستقل بذاته ، وأن خصوصيات الأمة تشكلت عبر صراعاتها ضد غيرها .

ظهرت مدرسة الحوليات كقطب مناهض لهذا المنهج ، إنها ترفض التاريخ المنصب على دراسـة الحـدث ، ومن ثم تجـزئة الظـاهرة ، واتجـهت إلى التـاريخ الكلى الموحـد والمتكامل للمجـتمعات والناس فى الماضى ، أكدت الاعـتماد المتبادل فى التـاريخ بين القوى الاقتصـادية والسياسية والثقافية ، وتمثلت نقطة البداية أو المنطلق عند بلوخ فى الاقتصـاد أى تحليل الوقائع الاقتصادية وصولا إلى وصف القسمات المميزة للقومية وتفسير قيم العصر . وهكذا تحاول الدراسـة التاريخية ، تأسيسا على هذا المنهج إعادة اكتشـاف الماضى كما كان ، بل تعيد بناء « الموضوع » التاريخى وفق المنهــج العلمى فى العلوم الطبيعية من رصد للظاهرة والــوقائع ثم تحليل وتركيب .

رفضت مدرسة الحوليات الحدث الجزئى وأكدت أن الموجود هو عمليات أو تيارات متزامنة هى العملية أو الديمومة طويلة الأمد Longue dureè فى التاريخ والتى تضم عدداً من الأقاليم الجغرافية الرئيسية . وهناك العمليات الوسطى Moyenne dureè فى تاريخ التكوينات أو البِنَى ، وتتخللها دورات وفترات متكررة . ثم هناك عملية قصيرة الأمد Courte dureè وتمثل فـترة الأزمـة والمنعطف . ويصـبح الفـهم النقـدى للتـاريخ ضربا من التحليل المنظومى للمعارف التاريخية * . ومن أعلام هذه المدرسة فرناند بروديل الذى قال « لاتقل أسبـانيا وإنما قل المتوسط اعترافا بـالتكوينات الإقليمـية الشـاملة . ومنهم أيضـا عمـانويل فاليرشتاين ، ويرد ذكر هذين كثيرا فى هذا الكتاب فى معرض النقد بهدف توسيع مجال تطبيق المنهج ليشمل الكوكب كله .

* Jacques Havet , ed., Main Trends of Research in the Social and Haman Sciences 1978 - Unesco . pp. 1273 - 1275 .

إعادة كتابة التاريخ

يمثل كتاب « الشرق يصعد ثانية » ذروة المراجعة النقدية للفكر القائم على المركزية الأوروبية فى مجال التاريخ الاقتصادى السياسى والجغرافيا السياسية . ويمثل أيضا طرحا فكريا لتجديد الفكر الإنسانى تأسيسا على منظور كوكبى أو عالمى شمولى . يقول فرانك « على الرغم من السعى الجاد والمخلص وصولا إلى الشمولية أو العالمية ؛ إلا أن هذا لم يتحقق إلى الآن فى التطور التاريخى للعلوم الاجتماعية ... والمثير للدهشة أن العلوم الاجتماعية التى صيغت افتراضاتها فى أوروبا وشمال أمريكا خلال القرن التاسع عشر ارتكزت على نظرة مركزية أوروبية ... وشعر العالم الأوروبى آنذاك بالزهو الثقافى ... إن كل نزعة عالمية فكرية أو عقائدية تطرح الاستجابات الملائمة لنفسها هى دون الآخر ... لذلك فإن إخضاع مقدمتنا النظرية للفحص ، والبحث عن الافتراضات الأولية الخافية ، والتى لامبرر لها ، أصبح أمرا له الأولوية اليوم فى العلوم الطبيعية .

ويرى فرانك أن الإنسانية الآن بعد قرنين من تضليل المركزية الأوروبية ، تحمل رصيدا ، أو تراثا ، صنع لها إطارا فكريا مهيمنا يمثل عائقا كبيرا يحول دون رؤية تجديدية . وأصبح المفكرون والمثقفون بعامة يرون العالم وحياة كل أمة وخصوصياتها فى ضوء الشارع الأوروبى ، وبات الغرب يرى نفسه العالم ، وما عداه أطراف وهامش . وتحاول الولايات المتحدة بفكرها الرسمى تأصيل المركزية الأوروبية (الغربية) باعتبارها الوريث الشرعى . وها هو صمويل هانتنجتون يتحدث عن العالم فيقول : الغرب ... والبقية The West and The Rest » .

ويعرض فرانك لفكر كل من كارل ماركس وماكس فيبر وفرناند بروديل وغيرهم ، ويرى أنهم جميعا ، شأن مفكرى القرن التاسع عشر والعشرين ، صاغوا فكرهم تأسيسا على مفهوم المركزية الأوروبية . إذ رأو العالم هو أوروبا ، والاقتصاد العالمى هو الاقتصاد الأوروبى ، وأن أوروبا « أبتكرت التاريخ » وصاغت العالم حولها ، وأن لها نمط إنتاج رأسمالى متميز ، بينما للشرق نمط إنتاج آسيوى قائم على الاستبداد ويشبه المومياء المحنطة التى لاتبلى مع الزمان ... اصطنع هؤلاء وغيرهم الإطار الفكرى للمركزية الأوروبية ، ابتدعوا صيغاً ومصطلحات أضحت هى البوصلة الموجهة لفكر المجتمعات . ولكن البوصلة أخطأت حين جعلت من أوروبا نموذجا موحدا يحتذى ، وحداً للتقدم لاقبله ولابعده ، وأن مسيرة التقدم أحادية الاتجاه ، خطية المسار ، غايتها أوروبا نظاما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وانتاجا وثقافة ... وها هنا الغاية والمنتهى ، أعنى اختلقوا أسطورة الحداثة ، وأن الحداثة هى أوروبا ... والآخرون من حولها

الهامش والأطراف . وسادت مفاهيم مثل « التنمية » و « الحداثة » و « التحديث » و « الرأسمالية » و « الإقطاع » و « التبعية » و « نمط الإنتاج الآسيوى ... إلخ وكأنها قوالب نمطية قدرية قسرية جامدة لا خروج عنها ، ولا تنوع فى داخلها ، ووقعت الشعوب فى الخطيئة حين بدأت تقيس واقعها ووضعها بالمقاييس الأوروبية ، وتحاول أن تلوى عسفا وقسرا صورة وقائع حياتها وتاريخها لتطابق مفاهيم المركزية الأوروبية .

الخطيئة الأصلية لأئمة الفكر الغربى ، أنهم جميعا بحثوا عن « الأصل » و « المنشأ » و « العلة » و « الطبيعة » و « الآلية » ، بل وعن « الجوهر » لتلك المفاهيم فى ضوء مفهوم « التفرد أو الاستثناء الأوروبى » المزعوم عقلا وعرقا وثقافة واقتصادا ونمط إنتاج ، بدلا من البحث عنها فى النظام الاقتصادى العالمى الواقعى الشامل للكوكب كله فى وحدة بنيوية دينامية متفاعلة ، وله دورات مد وإنحسار . ولو أنهم فعلوا ذلك موضوعيا لثبت لهم أن الشرق - آسيا - هى المركز ، والصين هى القلب بوجه أخص .

كانت أوروبا منذ قديم الزمان جزءاً من اقتصاد أفرو - أوراسى أى جامعا بين أفريقيا وآسيا وأوروبا ، وإن البنية المنظومية لهذا الاقتصاد وديناميته أصبحتا عالميتين ، وتولدت عنهما تطورات كبيرة فى أوروبا ... إننا لانبحث عن أسباب وعوامل التطور داخل أوروبا وإنما داخل العالم الكوكبى ... فالظاهرة ليست ظاهرة أوروبية ، وليست أوروبا منفصلة ولامتفردة دائما وأبدا ، وإنما العالم كله ظاهرة واحدة ووحيدة ، إننا لانستطيع أن نفسر ما حدث فى أوروبا أو فى الأمريكتين دون أن نضع فى الحسبان ما حدث فى أفريقيا وفى آسيا ، والعكس بالعكس ... أعنى دون تحليل شمولى وكوكبى الطابع لتفسير أى جزء من أجزاء النظام العالمى .

وتأسيسا على هذا يطرح فرانك تساؤلاته : كيف صعد الغرب ؟ ومتى بدأ النظام الرأسمالى ؟ وهل هناك حقا نظام رأسمالى أو أوروبى النشأة والتطور ؟ وهل بدأ عام ١٨٠٠ أم عام ١٤٩٢ مع رحلة كولومبوس أم قبل ذلك ؟ وتساؤلات أخرى كثيرة .

ويؤكد فرانك أن كتابه طرح جديد للمشكلة من منظور جديد كوكبى . ولكنه ليس خاتم الكلام أو فصل المقال ، ولا هو نظرية كاملة ، وإنما اجتهاد يضاف إلى اجتهادات سابقة ، وينتظر اجتهادات كثيرة تالية من منظور شمولى كوكبى لا تجزيئى ، نحن بحاجة ماسة إلى منظور بديل إلى العالم لمواجهة الفوضى العالمية الجديدة ، ونحن بحاجة إلى دراسة النظام الكلى فى شموله ، وإعادة النظر فى منهج التأريخ والدراسات التاريخية ، والنظرية الاجتماعية السائدة التماسا لنظرية شمولية ، وتحليل

شمولى للعالم كله لبيان الوحدة مع التنوع أو التنوع فى الوحدة ... وحدة العالم تاريخا واقتصادا متفاعلين ... أى نحلل الكل لتفسير تطور الأجزاء ... ودراسة صعود الغرب من هذا المنظور الكوكبى التاريخى يؤكد أن آسيا ، وليست أوروبا ، هى المسرح المحور للتاريخ ... وتكشف لنا هذه الدراسة عن أسباب ومظاهر إنهيار الشرق وماترتب عليه من نهوض الغرب داخل ظاهرة كوكبية واحدة هى العالم ككل شامل .

ويمثل كتاب « الشرق يصعد ثانية » محاولة نسقية وتمهيدية لإنجاز هذا الهدف من منظور تليسكوبى يرى الكل فى وحدته وديناميته وليس من منظور ميكروسكوبى يركز على الجزء ويضخمه أكثر من واقعه . ويخلص ، تأسيسا على كم هائل من الشواهد والبينات ، إلى نتائج مغايرة تماما عن تلك التى تلقيناها من النظرية الاجتماعية السائدة وصاغت فكرنا فى ضوء الشارع الأوروبى ، ويقلبها رأسا على عقب ، أو كما يقول ، يعيدها إلى وضعها الصحيح .

أوروبا لم تنهض وترتقى بجهدها وعرقها هى ، ولابفضل « الاستثناء أو التفرد الأوروبى » فى العقل والمؤسسات والعبقرية ، أى بسبب خصائص العرق الأوروبى المتميز . وإنما أوروبا ، داعية التنوير المنحاز للرجل الأبيض وليس للإنسان بعامة ، أفادت من الاقتصاد الأطلسى ومن إستغلالها المباشر لمستعمراتها الأمريكية ، ومن تجارتها فى العبيد من أبناء أفريقيا وتسخيرها لهم ، واستخدمت أوروبا مع هذا ، وفى الأساس ، الأموال والفضة الأمريكية ، وأقحمت نفسها لتنتزع نصيبا أو حصة من الإنتاج الآسيوى ... أى استفادت من الوضع المتميز لآسيا فى الاقتصاد العالمى . أستغلت أوروبا ما استخرجته من فضة مجانا ، والتى سخرت من أجلها عمل العبيد مجانا ، واشترت بالفضة منفذا لها إلى سوق آسيوية رائجة ومزدهرة تمثل مركز الاقتصاد العالمى . وتسلقت أوروبا على ظهر آسيا ، ثم اعتلت كتفيها ... مؤقتا ... لأن هذا جزء من دورة طويلة المدى ، من آلية تطور عالمى النطاق ، واتبعت أوروبا فى بداية صعودها نفس أسلوب بلدان نظم التصنيع الجديدة (اليابان ، والنمور الآسيوية ، والتنين الأعظم أى الصين) . والآن تبدأ آسيا دور الصعود من جديد ، ويدور الصراع بين الغرب وبين الشرق ... الغرب يبدأ دورة إنحسار ويصارع ؛ والشرق يبدأ دورة الصعود ويتحدى . وهكذا يعرض المؤلف أحداث الأمس ليربطها بما يجرى على مسرح الأحداث اليوم فتبدو لنا الظاهرة ملحمة عالمية محكمة الأدوار ، محددة الأبطال واحدية التاريخ ، كوكبية المدى والنطاق وإن تنوعت الدورات مساجلة بين الغرب والشرق . وهكذا نفهم فى ضوء جديد خطاب صراع الحضارات الذى شاع وذاع من منظور غربى أيديولوجى وصيغ ليكون الطعم الذى يلقى به الصائد لفريسته دفاعا عن مصالحه فى ثوب جديد .

ولكن الكتاب يثير أسئلة كثيرة وهذا مظهر خصوبة وثراء يميز أى دراسة إبداعية . من هذه الأسئلة علاقة الثقافة الاجتماعية بالنظام الأيكولوجى العام وتجليات ذلك فى آسيا وأفريقيا والغرب ؟ وما هو دور الثقافة الاجتماعية داخل حلبة التنافس الكوكبى بين المجتمعات أى علاقة الثقافة الاجتماعية بالعمل نشوءا وتطور فى تفاعل متبادل ؟ هل كان للتنوع الثقافى دوره فى حفز أو تقاعس حركية المجتمع ؟ وماهى العلاقة التبادلية والتفاعلية بين الثقافة والإنتاج والابتكار والنزوع إلى المخاطرة فى المشروعات وبنية العلاقات الاجتماعية والمؤسسية وقابلية هذا كله للتغير ؟ أو ماذا عن خصوصيات المجتمعات هل هى أوجه تمايز ثابتة أم متغيرة ؟ كيف ؟ ولماذا ؟ وهل ثبات الهوية وهم أيديولوجى ؟ ... حاول المؤلف أن يمس هذه الأسئلة مسًا خفيفا ، ونراها مطروحة بإلحاح وبحاجة إلى إجابة ولكن بعيداً عن أى مركزية أيديولوجية .

* * *

والكتاب مثير للجدل حتى بين من يشاركون المؤلف موقفه المناهض للمركزية الأوروبية . إذ يدور حوار حول الأسس المنطقية لمنهج الباحث ونظريته ، ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى رأى قطب من أقطاب هذا التيار المناهض ، وله مؤلفات وجهود متميزة فى هذا الاتجاه وأعنى به أستاذ التاريخ الاجتماعى والمستعرب الباحث بيتر جران مؤلف « ماوراء المركزية الأوروبية » و « الجذور الإسلامية للرأسمالية – حالة مصر » . والكتابان مترجمان إلى العربية .

قدم بيتر جران ورقة بحث فى ندوة عقدتها الجامعة الأمريكية فى القاهرة يوم ١٣ مارس ١٩٩٩ . تناول بالعرض والنقد كتاب « فرانك – الشرق يصعد ثانية » . ينتقد جران ما يبدو عند فرانك من حتمية اقتصادية تكاد تصل إلى حد الميكانيكية فيقول :

« الأفراد هنا ليسوا هم الذوات الفاعلة للتاريخ ، وإنما التاريخ نتاج دورات تجارية صاعدة وهابطة . ومن ثم هو محصلة إرتفاعات وإنخفاضات تطرأ على بورصة الأوراق المالية ... وليس الأفراد هم وحدهم من لاتعبأ بهم هذه النظرية ، بل إنها لاتعبأ أيضا بالثقافات والحضارات والأمم ، وإذا تناولتهم بالحديث فهم على أحسن الفروض تعبير عن لحظات التوسع والإنكماش . »

ويستطرد جران قائلا :

« ويجد فرانك سبيله للدخول إلى الخطاب التاريخى عن الحاضر تأسيسا على مقدمات النزعة الفوضوية لليمين ... وقد يفسر لنا هذا ذيوع كتابه على نطاق واسع فور

صدوره . إن كتاب فرانك يقدم تنازلات ترضى الحساسيات الآسيوية ، بيد أنه يطلب فى المقابل فكرة هيمنة الغرب . »

ويضيف جران :

« نعم إن نقد المركزية الأوروبية أمر محمود ، ولكن المهم المنهج النقدى . إن التاريخ ليس مضمارا للاقتصادات فحسب حتى وإن صغنا الخبرة البشرية فى مقولات اقتصادية ، إذ ليس من اليسير إسقاط الدول والتراتبيات والبيروقراطيات والأديان والثقافات . إذ كانت هذه موجودة دائما . ونعرف أن التاريخ يتغير ، ولكنه لاينحسر ثم يفيض فى صورة دورات ؛ وإنما هناك قدر من التراكم للمعارف وخبرات الماضى . وربما لا يكون هناك تقدم ، ولكن هناك يقينا تطور . ولذا نقول كانت هناك ثورة صناعية . ربما كانت الرأسمالية دائما هى الرأسمالية ، ولكن الثورة الصناعية . فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فتحت الباب لتوسع كيفى مهم للرأسمالية . إذ قبل الثورة الصناعية كانت الرأسمالية محصورة داخل قطاع بذاته ، وبعدها أصبحت الرأسمالية تدريجيا هى علاقات الإنتاج المهيمنة داخل بلدان العالم المختلفة بينما ندخل نحن عصر الدول - الأمة الرأسمالية ، وصاغ لنا هذا التاريخ الحديث على نحو مختلف عن العصور السابقة . »

ولكن جران يعترف ، مع هذا ، بخطر الكتاب وأهميته وإن طالب بالتماس منهج مغاير يكون جذريا فى مناهضته للهيمنة المركزية الغربية . أو كما قال آخرون إنه كتاب الألفية الثالثة . ولكنه أيضا دعوة ملحة وصريحة من أجل تضافر جهود الباحثين وأهل الفكر لإعادة كتابة التاريخ الاقتصادى السياسى على حقيقته ، وكسر قيود إطار المركزية الأوروبية التى نرسف فى أغلالها على مدى قرنين من الزمان أضلتنا ، وضللتنا ... بل وكسر قيود المركزيات السابقة فى تاريخنا التى شوهت وأفسدت معرفتنا بأنفسنا وتاريخنا وواقعنا وتفرض علينا قسرا أن نرى الوجود من منظورها الأيديولوجى .

والكتاب فى إطار مفهوم صراع الحضارات الذى يرى فيه الغرب أن صراعه مستقبلا ضد الشرق الأقصى والأدنى ، الصين والعالم العربى والإسلامى ، يحفزنا إلى سؤال يفرض نفسه بداهة : ماذا عن الوهم والحقيقة فى هذا الطرح ؟ وإذا كان الشرق الأقصى (اليابان والصين والنمور) قبل التحدى ، ويبذل الجهد مضاعفا فى مجال الإنتاج والفكر ليسترد المبادأة ، وينتزع الريادة ، فما هو دورنا نحن العرب ؟ وما هو منهجنا للخطو على طريق الصعود وبناء مجتمع الإبداع العلمى والثقافى ، ودورنا لإعادة كتابة التاريخ ... تاريخا بريئا من أوثان

أو أقنعة الأيديولوجيا ، ومحررا من أوهام النزعات المركزية أيا كانت مسمياتها ... وإنما التاريخ كما كان فى الواقع بكل تناقضاته وتنوعاتها مع وحدته فى الزمان ليكون أساسا لوعى عقلانى نقدى بالذات ، وتأسيسا لمنهج عمل مستقبلى واعد ، وصوغ تنوير إنسانى جديد .

شوقى جلال

تنويه .. بقلم المترجم

كوكبة وليس عولمة .. لماذا ؟

كثيراً ما نتهم اللغة العربية بالقصور ، ونخفى ما نحن عليه من تقصير ، أو نقول إن اللغة العربية الموروثة كافية جامعة ، وننسى أن اللغة حياة أو هى تعبير عن الحياة ... اللغة هى الإنسان . وبقدر إتساع نشاط الفعل الاجتماعى للإنسان / المجتمع تتسع اللغة وتتطور وتنتج الجديد دائما . وكلما ضاق واضمحل أو تلاشى الفعل الاجتماعى أضمحلت اللغة وإنحسرت أو إنكفأت على ذاتها فظلت اللغة القديمة على قدمها لاتلد جديدا فتجمد بجمود حياة أهلها ، وتغترب دلالالتها .

ولست أدرى سببا لرفضنا مصطلح الكوكبة بحيث نثرى اللغة بمصطلح ، هو من مفرداتها وليس دخيلا ، ولكن بحيث تتوفر لنا مصطلحات عدة متطورة الدلالة ، بدلا من أن ندور حول مصطلح واحد ونقع فى أسره ، وإذا باللغة تملك الناس ، والصواب أن يملكها الناس ، فهم والحياة النشطة مبدعوها .

ثار بخاطرى هذا حينما صادفت فى هذا الكتاب مصطلحات عدة تفيد دلالة الشمولية العالمية . ووجدت من الخطأ والتعسف أن أستخدم لها جميعا مصطلحا واحدا وكأننا نضيّق على أنفسنا لغتنا وحياتنا بقدر ما ضاق نشاطنا الاجتماعى ، واللغة يسر حينما يتيسر الفعل الاجتماعى فتزداد ثراء وبلاغة وجمالا ، واللغة عسر حين ينحسر هذا النشاط فتزداد جمودا وفقرا بل وقبحا . ساد وشاع بيننا ، وأنا واحد ممن شاركوا فى هذا ، ترجمة مصطلح Globalism أو Globalization إلى عولمة . ولكن سألت نفسى ماذا نقول عن المصطلحات التالية :

Global World economy

الاقتصاد العالمى العولى أم الكوكبى ؟

وكيف نمايز بين مصطلحات مثل Globalization Universalization , Worldization,

وكيف نترجم عبارة مثل . A holistic World global Perspective

منظور عالمى شمولى عولى أم منظور عالمى كوكبى شامل ؟

وأنظر أيضا عبارة مثل :

World economy on Global level

هل نترجمها « اقتصاد عالمى على مستوى كوكبى ؟ أم « اقتصاد عالمى على مستوى عالمى أو عولمى ؟

أو عبارة أخرى

Global real World Context

السياق الكوكبى (أم العولمى) للعالم الواقعى ؟

أو Global World economy System

نظام اقتصادى عالمى كوكبى أو عولمى أم عالمى ؟

ومصطلح Globality أو مصطلح Globology والأمثلة تفوق الحصر ...

هل نترجم Globology إلى مبحث فى الدراسات الكوكبية أو العولمية ؟ ولو ألتزمنا سنة السابقين والأقدمين الذين نستشهد بمنهجهم حين ترجم رفاعة الطهطاوى اسم الولايات المتحدة عن الفرنسية فقال « ايتازينيا » ، أو حين ترجم السلف فى العصر الكلاسيكى العربى المصطلحات بمنطوقها فقالوا « استاطيقاً » و « ميتافيزيقا .. إلخ ولم نستنكر هذا منهم ؛ وهنا كان يمكن أن نقول « الجلوبولوجياً و « جَوْلب يجولبً ... » ولكن لم نشأ الإنغلاق ونستخدم مصطلحا عربيا واحداً لدلالات كثيرة طيفية الألوان ؛ ولم نشأ كذلك التوسع والترخص دون موجب أو مبرر ونستخدم المنطوق الأجنبى ونحن لم نستنفد بعد إمكانات لغتنا العربية . ولهذا ترجمت مصطلح Globe إلى كوكب ومشتقاته ورأيت أن هذا أيسر لنا وعلينا . لذا لزم التنويه .

شوقى جلال

- لا يوجد تاريخ غير التاريخ العالمى - كما كان فى الواقع .

ليوبولد فون رانك

- لايوجد تاريخ خاص بأوروبا ، وإنما تاريخ العالم .

مارك بلوك

- تميز التاريخ بحركات متبادلة عبر خط متخيل يفصل الشرق عن الغرب فى إوراسيا .

هيرودوت

- التاريخ هو كل الأحداث لكل البشر ... ولعل أهم مشكلة منهجية تتعلق بالبحث عن كتابة التاريخ هى أن نكتشف لماذا نجد مؤرخين مختلفين ، وتأسيسا على بينة واحدة أو متماثلة ، يصلون فى الغالب إلى تأويلات مختلفة لحدث تاريخى بذاته .

آر . إم . هارتويل

- العدو الأكبر للحقيقة ليس هو الكذب فى الغالب الأعم ، الذى يأتى عن عمد واحتيال وتضليل ؛ بل العدو الأكبر هو الأسطورة التى تتصف بالقدرة على الاستمرارية والاقناع ومجافاة الواقع .

جون إى . كنيدى

- الشرق : اللؤلؤة المتألقة ، ذات الرونق والبهاء ، النفيسة المتوهجة ، البازغة ، الوليدة ؛ إنه المكان ؛ أو إن شئت الدقة ، ما يحدد لنا الوضع والمكان ، أو مايعيدنا إلى جادة الصواب ، أو يهدينا إلى الطريق ويضعنا إزاء علاقات واضحة مفهومة ، ويوجه سمتنا ، ويحدد موقفنا مما حولنا . إذن لنتجه شرقا .

- تعديل الاتجاه شرقا Re Orient : إتخاذ وجهة جديدة نحو تعديل الاتجاه ، تغيير النظرة .

مختصر قاموس أكسفورد

تصدير

حرى بالكتاب والمؤلفين فى ظنى أن ينظروا إلى الوراء ، ويقدموا لنا سجلا ، أو مايشبه السجل ، عن المسار الذى تطورت فيه أعمالهم . وليس ذلك لأن أعمالهم مهمة (إذ قد يبين لنا أنها ليست كذلك) وإنما لأننا بحاجة إلى أن نعرف الكثير عن عملية كتابة التاريخ ... إن المؤرخين ليسوا مجرد راصدين للأحداث . إنهم هم أنفسهم جزء من الحدث الجارى وبحاجة إلى أن يرصدوا أنفسهم وهم فى غمرة العمل .

جون كنج فيربانك (١٩٦٩ - المقدمة)

هدفى من هذا الكتاب أن أقلب رأسا على عقب ما تلقيناه من تاريخ ومن نظرية اجتماعية قائمين على المركزية الأوروبية ، وأن أستخدم بديلا عنها منظورا جلوبولوجيا أى قائما على منهج بحث شمولى كوكبى Globological Perspective (المصطلح مأخوذ من مقال ألبرت برجيسين المنشور عام ١٩٨٢) . لقد اعتدنا النظر إلى التاريخ الاقتصادى الحديث فى باكر عهده من منظور كوكبى شامل للعالم كله . وهدفى هنا أن أحلل ذات بنية وديناميةالنظام الاقتصادى الأوروبى العالمى (الذى هو جزء منه) . وحجتى هنا أن الواجب يقتضينا أن نحلل الكل ، الذى هو أكثر من مجموع أجزائه وصولا إلى تفسير كل جزء فيه بما فى ذلك أوروبا . وهذا هو الحال بالنسبة لكتاب « صعود الغرب » حيث يكشف أن آسيا ، وليست أوروبا ، من منظور كوكبى تحتل مركز مسرح أحداث الفترة الباكرة من التاريخ الحديث . لذلك نرى أن السؤال الأهم ليس هو ماذا حدث فى أوروبا ؟ بل ماذا حدث فى العالم ككل وبخاصة فى أقطاره الآسيوية الرائدة ؟ ولهذا أعمد إلى معالجة الأحداث التاريخية من خلال هذا المنظور ، الذى تغلب عليه النظرة الكوكبية الشاملة ، وأدعو إلى تفسير « انهيار الشرق » وما اقترن به من « صعود الغرب » داخل العالم باعتباره كلا واحداً . وطبعى أن هذا إجراء من شأنه أن يسحب البساط من تحت أقدام أصحاب النزعة المركزية - الأوروبية وهى نزعة مناهضة للعلم وللتاريخ ؛ أو هى نزعة أيديولوجية فى حقيقتها . ونذكر من بين أصحاب هذه النزعة كلا من كارل ماركس وماكس ڤيبر وتوينبى وبولانى وبروديل وڤالريشتاين وأغلب المعاصرين من أصحاب النظريات الاجتماعية .

ونظرا لأن كتابة التاريخ ، فى رأى فير بانك هى جزء من التاريخ ذاته ، فسوف ألتزم نصيحته وأقدم للقارئ سجلا عاما أوضح فيه مسار تطور هذا الكتاب . وسوف أقتصر على الإشارة إلى أهم المحطات الفكرية التى مررت بها حتى أتجنب إضاعة وقت القارئ مع مواقف شخصية غير جوهرية . بيد أننى لا أملك إلا أن أنوه على الأقل بذكر بعض الأشخاص الذين أناروا لى الطريق - ولو عن غير قصد فى أغلب الأحيان ، وأود أن أعرب لهم عن شكرى فى هذه المقدمة .

أذكر هنا صديقى العالم الأنثروبولوجى سيد مينتز Sid Mintz الذى أمتد الحوار بينى وبينه دون أن ينتهى منذ منتصف الخمسينات . اعتاد أن يقول لى « مسائل ثقافية » . واعتدت أن أرد عليه بالحديث عن « مسائل بنيوية » . وواتتنى الفرضية التى أنطلق منها هنا لأول مرة أثناء حضورى حلقة دراسية لعالم الأنثروبولوجيا الثقافية المبرز روبرت رد فيلد والتى انعقدت فى الطابق الثانى من مبنى العلوم الاجتماعية فى جامعة شيكاغو . إذ ها هنا بدأ مدخلى إلى النزعة الشمولية ، وبدأ إدراكى لأهمية الالتزام بها فى العلوم الاجتماعية . واعتدت أثناء فترات الراحة لتناول القهوة وقت انعقاد الحلقة الدراسية أن أقول إن ما ينقص رد فيلد هو إدراك البنية . ولعلى أدركت هذه الفكرة أثناء الفصول الدراسية السابقة بينما كنت استمع إلى اثنين من الأساتذة الزائرين من علماء الأنثروبولوجيا وهما ريموند فيرث وميير فورتيس . وأقول « عندما كنت استمع » نظراً لأنه كان من المفترض أن أصعد إلى الطابق الرابع لمبنى العلوم الاجتماعية حيث كنت أعد لدرجة الدكتوراه فى قسم الاقتصاد . وجدير بالذكر أنه منذ هذا التاريخ نجد أن أعضاء هذا القسم وخريجيه ، وكذا أخوانهم من العاملين من خارج جامعة شيكاغو فى مدارس التجارة والأعمال والقانون (كان بعضهم من زملائى الدارسين للاقتصاد آنذاك) قد حصلوا على نصف جوائز نوبل فى الاقتصاد تقريبا التى منحها العالم خلال هذه الفترة . ونذكر أن من بينهم خمسة علماء خلال السنوات الست الاخيرة . أما عن نفسى فإننى ، فى المقابل ، أخفقت فى امتحان درجة الدكتوراه ثلاث مرات متواصلة فى مجال الاقتصاد بين الأمم inter - national economics والذى كان أكثر مجالات الدراسة عسراً التى درستها فى الطابق الرابع . وإذا كنت قد وضعت واصلة بين كلمتى بين inter وأمم national مع كتابة الأخيرة بحروف مائلة كصفة لكلمة اقتصاد ، فإن ذلك له دلالته التى سوف تتضح على صفحات هذا الكتاب . ولعل الجملة السابقة قد توفر مفاتيح تكشف عن سبب شعورى بالمزيد من الراحة بينما كنت أدرس فى الطابق الثانى . غير أن القسط الأكبر مما هو شخصى إنما هو سياسى ؛ وأن التفسير العقلى النظرى يبدو وثيق الصلة فى السيرة الذاتية الواردة فى كتاب

«تخلف النمـو Under development of Development (انظر فـرانك ١٩٩١) . لذلك سوف ألتزم هنا فقط بما يبدو لى أنه وثيق الصلة أكثر من سواه بالتاريخ الذى يشكل خلفية هذا الكتاب والذى أراه إعادة لكتابة التاريخ .

وفى عام ١٩٦٢ سافرت إلى أمريكا اللاتينية وقد زودنى صديقى اريك وولف عالم الأنثروبولوجيا بأسماء بعض الأصدقاء . وجدير بالذكر أن أريك وولف له عدد من الكتابات الباكرة عن الرأسمالية العالمية . ودورها فى تشكيل (أو تخلف) أجزاء من أمريكا الوسطى . وبينما كـنت فى ريودى جانيرو ألفت فى عام ١٩٦٣ كتابا بعنوان « عن التـخلف الرأسـمـالى » Capitalist Under development (فـرانك ١٩٧٥) . وبينما كنت فى المكسيك عام ١٩٦٥ دخلت فى حوار على صفحات إحدى الجرائد اليومية مع رودولفو بويجروس Rodolfo Puiggros الذى دافع عن الفكر السائد آنذاك والقائل بأن أمريكا اللاتينية إقطاعية (أعيد طبعه فى كتاب فرانك ١٩٦٩) . وبدأت مخطوطة ١٩٦٣ بنقد للنظرية السائدة (وسبق نشرها فى صورة معدلة عام ١٩٦٧ تحت عنوان « علم اجتماع التنمية وتخلف علم الاجتماع » . وأعيد طبعها فى كتاب فرانك ١٩٦٩) . ولقد كانت نقدا قاسيا لكل النظرية التى تعلمتها فى طابقى مبنى علم الاجتماع ، وكذلك من مكتبة جامعة شيكاغو . ويعتبر نقدى وثيق الصلة بموضوع كتابى الراهن ، وهو نقد موجه فى الغالب الأعم ضد علم الاجتماع عند ماكس فيبر والذى انتقل إلى جيلى عن طريق تالكوت بارسونز فى كتابيه اللذين يحملان عنوانين لهما دلالة خاطئة : « بنية النشاط الاجتماعى » (١٩٣٧ و ١٩٤٩) و « النظام الاجتماعى » (١٩٥١) . وطبق بيرت هوسليتز ، الذى لايزال صديقى المخلص ، ومعلمى السابق ، محتوى الكتابين على « نظرية تحديث العالم الثالث » . وطبقه كذلك صديقىماننج ناش وآخرون فى أماكن مختلفة . وبعد أن قرأت نانسى هوويل مسودة كتابى نصحتنى بأن أحتفظ فقط بأسماء المراجع النظرية دون المراجع الشخصية وهى كثيرة . وفعلت ما أشارت علىَّ به . وها هى تطالبنى ثانية بأن أفعل الشئ نفسه فى الكتاب الحالى خاصة فيما يتعلق بأسمها هى . بيد أننى هذه المرة أجدنى أكثر إحجاما وترددأ عن الاستجابة لما تريده .

وأكدت فى هذه الكتب وفى غيرها أن الرأسمالية ، وليس الاقطاع ، هى التى ولَّدت نمو التخلف فى أمريكا اللاتينية وفى غيرها من بلدان العالم الثالث . وذهبت إلى أن العوامل الحاسمة فى هذا التخلف لم تكن « داخلية » بالنسبة لأى من الأقاليم ، ناهيك عن شعوبها ، بقدر ما هى وليدة بنية ووظيفة النظام العالمى ذاته ، حيث تعتبر تلك الأقاليم أجزاء متكاملة فى داخله . بيد أننى ومنذ ذلك الحين كتبت وواصلت التفكير تأسيسا على أن « النظام الرأسمالى العالمى » ولد مع اكتشاف كولومبوس أمريكا .

وهذا هو السبب فى أننى فى أوائل السبعينات وبينما كنت فى شيلى اتخذت لكتاب لى أحلل فيه نمو وتطور هذا النظام العنوان التالى : « التراكم العالمى ١٤٩٢ - ١٧٨٩ » (فرانك ١٩٧٨) وامتد عرضى للموضوع حتى تاريخ وقوع الانقلاب العسكرى فى شيلى عام ١٩٧٣ الذى دفعنى إلى الرحيل أنا وأسرتى والعودة إلى برلين موطن ميلادى .

أجبرتنى أحداث شيلى فيما قبل الانقلاب إلى القفز فوق قرنين وتجاوزهما لأشغل نفسى بأزمة التراكم فى الاقتصاد العالمى الراهنة والتى رأيتها تعبيراً عن إنقلاب شيلى ذاته . وهذا هو ما ألتزمته فى عديد من الكتب وفى مقالات لاحصر لها على مدى العقدين التاليين . ولكن ظل يحتل خلفية تفكيرى شك خفى فى لو أن تاريخ ميلاد « النظام » يعود حقا إلى العام ١٤٩٢ ، أو أنه ظهر إلى الوجود منذ ١٤٥٠ ، كما أعلن فاليرشتاين ، ما كان له أن يظهر هكذا بغتة مثلما خرجت الربة أثينة من رأس زيوس . لابد وأن شيئا ما ، وربما يكون خاصا بالنظام أيضا ، هو الذى حفز إلى رحلات كولومبوس وفاسكو دى جاما وهو الذى أدى إلى ظهور « النظام الرأسمالى العالمى » .

وبينما كنت لا أزال فى شيلى كتبت تعريفا لأثبته على ظهر غلاف الطبعة الأولى للمجلد الأول من كتاب إيمانويل فاليرشتاين والمعنون « النظام العالمى الحديث » (١٩٧٤) . وقلت فى كلمتى إنه معالجة لموضوع « التطور الباكر لاقتصاد عالمى ، والذى نرى أن فهمه مسألة جوهرية لكن نصدر تقييما صحيحا لكل ما حدث من تطورات تالية . وجدير بنا أن نعد هذا الكتاب فور صدوره واحداً من أمهات الكتب . » وقد كان . وكتب كل من فرناند بروديل واريك وولف التعريفين الآخرين المثبتين على ظهر الغلاف . وقال بروديل لقد عرف المؤرخون الآن أن « أوروبا أقامت حول نفسها اقتصاداً عالميا . وهذا مالم يفكروا فيه ... والذى حددت أنا قسماته . وذهب ڤاليرشتاين إلى أن هذا الكيان « النظام العالمى » هيأ إطاراً جديداً لموضوع التاريخ الأوروبى ... وهذا قول لا راد له . » وأشار أريك وولف فى كلمة التعريف ... إلى أن « الكتاب لا غنى عنه لفهم تطور النظام العالمى ، وأنه كتاب يتعين قراءته ، ومحاورته ، وروايته ، والتعلم منه ، حتى يتسنى لكل إنسان أن يحدد على ضوئه نقاط بحثه ويعرف مواضع إنطلاقه فى التفكير . » وحرصت على أن أعيد رواية هذه التعاريف لبيان إلى أى مدى هى تعريفات كاشفة وموضحة لطبيعة التطورات ذات الصلة فيما يلى .

وسارت بعض هذه التطورات فى مسارات عديدة متوازية . ولكننى لست بحاجة إلى الحديث عنها ثانية نظراً لأننى تناولتها كلا على حدة فى تصديرى لكتاب « النظام العالمى : خمسمائة عام أم خمسة آلاف ؟ » (فرانك وجيلز ١٩٩٣) . بيد أننى ، مع

هذا ، أود أن أجمع على الأقل التطورات التالية فى معرض حديثى فى هذا الصدد نظراً لضرورتها لفهم تاريخ نشوء وتطور هذا الكتاب والغرض منه .

ألف إريك وولف كتابه « أوروبا وشعوب ليس لها تاريخ » (١٩٨٢) بهدف بيان كيف أندمجت هذه الشعوب فى النظام العالمى الحديث على حساب الكثير من رفاهتهم وثقافتهم . ونظرا لأنه بدأ من فرضية أنهم بغير تاريخ فقد وضع علامة استفهام فى نهاية العنوان . غير أن الناشر لم يعجبه هذا وأسقط علامة الاستفهام . وذلك لأن الناشرين لا تروق لهم علامات الاستفهام ، وحدث الشئ نفسه مع ميشيل بارات براون فى كتابه « بعد الامبريالية » (١٩٦٣) أو هذا هو ما حكاه لى الكاتبان . ودعانى ستانلى هو لويتز المشرف على تحرير كتاب اريك وولف للتحكيم بغية أعداد الكتاب للنشر . غير أننى للأسف اضطررت للإعتذار لأسباب عائلية . إننى أنظر نظرة اكبار وتقدير للكتاب . وليس مبعث تقديرى فقط أن مقدمة الكتاب خصت بالذكر كتاب ڤاليرشتاين و كتابى باعتبارهما مقدمتين رائدتين لكتاب وولف ، وبينما كنت مشاركا فى اجتماعات الجمعية الأمريكية للدراسات الأنثروبولوجية عام ١٩٩٠ لتكريم اريك وولف حاولت أن أضع سجل الحوادث فى مسارها المستقيم ، بعد أن قال أحد الطلاب إن كتابى أثر تأثيراً كبيرا على كتاب وولف . وأوضحت أن الأمر على العكس من ذلك ، وأن اريك وكتابه كان لهما أكبر الأثر وأهمه على تفكيرى فى فترة باكرة إذ اهتديت بفضلهما إلى طريقى إلى أمريكا اللاتينية وإلى مايدور حولها : إن اريك هو الذى أوضح أن كل ما أشار إليه إنما يخص النظام الرأسمالى العالمى فى ظل عصر الاستعمار .

وتبين لى فيما بعد أنه كان من الخير ، لسببين ، أن أعتذر عن تحكيم كتاب وولف . إذ ذات يوم وبينما أنا جالس إلى المائدة لأتناول عشائى فى أمستردام قلت له فى حديث خاص إننى روعت لما بدا لى آنذاك « خطوة مهولة إلى الخلف » فى كتابه والتى يمثلها قوله إن « الرأسمالية » بدأت عام ١٨٠٠ وليس فى عام ١٤٩٢ كما كان يؤكد لى قبل ذلك . والسبب الثانى أنه منذ هذا الحديث الخاص على العشاء اكتشفت سببا آخر يدعونى إلى أنه اتفق مع الفرضية التى انطلق منها الكتاب وهو ما يؤكده كتابى الذى بين يدى القارئ . ذلك لأنه لوكان هناك أصلا شئ اسمه « الرأسمالية » ، وهو ما أشك فيه الآن ، لكان من الأفضل أن نحدد لها تاريخ نشأة مع الثورة الصناعية فى أوروبا منذ عام ١٨٠٠ كما يزعم وولف . ولكننى أرى الآن أيضا أن « النظام العالمى » الذى أشار إليه كلانا فى تعريفنا بكتاب ڤاليرشتاين إنما بدأ فى فترة مبكرة جداً سابقة على أى تاريخ تخيله ثلاثتنا . بيد أن هذا بدوره يدعو إلى التساؤل عن المعنى الذى نقصده ، إذا ما كان ثمة معنى، حين نصف الاقتصاد أو النظام العالمى بأنه « رأسمالى » .

بعد هذا أصدرت جانيت أبو لوغد فى عام ١٩٨٩ كتابها « ماقبل الهيمنة الأوروبية : النظام العالمى ١٢٥٠ - ١٣٥٠ » . وحدث قبل صدور الكتاب أن خصصت إحدى الصحف عدداً خاصا لمناقشة تصورها للفرضية الخاصة بها والتى عرضتها فى صورة مقال . وطلب منى رئيس التحرير أن أسهم بكتابة تعليق وهو ما فعلته (فرانك ١٩٨٧) . وأعادنى هذا ثانية إلى « الشك الخفى » الذى يراودنى بشأن الجذور الأولى المحتملة للنظام العالمى « الحديث » . وأكدت أبو لوغد هذه الجذور حين كشفت عنها عارية فى الحديث عن « النظام العالمى للقرن الثالث عشر » كما سمته ، ولكنها قالت إنه لم يكن سوى الرائد للنظام الحديث المغاير . وقبلت هنا فرضية ڤاليرشتاين عن الأبتكار أو إعادة الابتكار المستقلة لهذا النظام بعد ١٤٥٠ . ووجدت هنا أن الفكرة الرئيسية فى نقدى قد اتسع نطاقها خلال عرضى لكتابها (فرانك ١٩٩٠ ب) : « النظام الرأسمالى العالمى الحديث » لم يكن إعادة إبتكار بل إمتداداً لتصور أبو لوغد عن النظام العالمى ذاته والذى كان قائما منذ عام ١٢٥٠ على الأقل . ولكن إذا ما كان هذا النظام العالمى موجوداً قبل قرنين من تاريخ البداية الذى قال به ڤاليرشتاين ؛ إذن لا يكون قبل هذا التاريخ ؟

وفى مقدمة كتابى « التراكم العالمى ١٤٩٢ - ١٧٨٩ » ذكرت واتبعت مشورة أخرى سميتها قاعدة فير بانك رقم ٢ "Fairbank's Rule No. 2" : « لاتحاول أبداً أن تبدأ من البداية . البحث التاريخى يتقدم إلى الخلف وليس إلى الأمام .... دع المشكلات تقودك إلى الخلف » . وكانت المشكلة هى نشأة ، ومن ثم طبيعة النظام العالمى ، وأخيراً اضطرنى عصرى إلى أن أدع المشكلة تقود بحثى التاريخى إلى الخلف ، إلى حيث يتسنى لى الاهتداء إلى البرهان والدليل . إذا لم تكن بدايات النظام فى عام ١٨٠٠ ولا فى عام ١٤٩٢ أو ١٤٥٠ ، ولاحتى فى عام ١٢٥٠ إذن ربما تكون حوالى عام ١٠٠٠ م . وطبعى أن ڤاليرشتاين لم يرد ، ولايريد التسليم بأى من هذه حتى وإن كتب أنه بات واضحا ومقبولا على نطاق واسع أن « النقلة الطويلة كانت حاسمة » . ويرى أن هذه النقلة كانت فى اتجاه صاعد بعد عام ١٤٥٠ ؛ ولكنها كانت فى اتجاه هابط من ١٢٥٠ إلى ١٤٥٠ . وكانت قبل هذا وذاك فى اتجاه صاعد من ١٠٥٠ وحتى ١٢٥٠ . (ڤاليرشتاين ١٩٩٢ ووردت فى المخطوطة عام ١٩٨٩) . وكان ڤاليرشتاين باعتباره المشرف على تحرير عرض الكتاب كريما إذ نشر مقالى الأول الذى أؤكد فيه أنه قد يكون بالإمكان بل وينبغى أن نتتبع الأصول الأولى التى نشأ عنها النظام العالمى ونعود بها إلى أبعد من تلك التواريخ كثيرا التى تضمنتها هذه الدورة المديدة التى حدثنا عنها ڤاليرشتاين نفسه (فرانك ١٩٩٠ م) .

وكان بارى جيلز سبق له أن كتب (وإن لم ينشر) شيئا مماثلا من تفكيره الخاص قبل ذلك بأعوام . وعندما قرأ مسودة مقالى عام ١٩٨٩ بدأنا أول علاقة واضحة تربط بيننا ثم بدأنا فى دعمها . وتمثلت محصلة هذا فى مقالاتنا المشتركة عن

« تراكم التراكم The Cumulation of Accumlation على مدى دورات تاريخية مديدة من ١٧٠٠ ق.م إلى ١٧٠٠ م. واشتركنا أيضا فى كتابة مقدمة تعتمد منهج البحوث المتداخلة عن النظـام العالمى الممتـد خمسة آلاف سنـة ؛ وكتابنـا المشترك : « النظام العالمى : خمسمائة عام أم خمسة آلاف ؟ » والذى عملنا معا كمشرفين على تحريره (جيلز وفرانك ١٩٩٠ / ١٩٩١ / ١٩٩٢) . وكان جيلز كريما بما أسهم به معى من معارفه الواسعة سواء معارفه التاريخية أو حذقه النظرى . وأمدنى كذلك بالكثير من كتبه من مكتبته المنتقاه جيداً ، ومن مسودات كتاباته الباكرة . وهكذت كان جيلز عونا هائلا لى بحيث دفعنى أو جعلنى أمضى قدما خطوات طويلة إلى الأمام وبأسرع مما كان بإمكانى بدونه . بيد أنه أيضا جذبنى إلى بعض الاتجاهات عن « العلاقات الدولية » وعن « الهيمنة » التى لاتستهوينى كثيرا ، والتى تابعتها أساسا حرصا على تعاوننا المشترك .

وفى الوقت نفسه شرع كريستوفر شيز – دون فى التعاون مع توماس دى . هول . وكان كريستوفر يجيد التعامل بالأرقام وعمد ، من بين أشياء أخرى كثيرة ، إلى إجراء « اختبارات » واهتدى إلى مايدعم اعتمادى أنا وآخرين ، على النظرية . وكنا معا فى آن واحد ، وكان كل منا مستقل عن الآخر ، رواداً لدمج تحليل الاتحاد السوفيتى وغيره من البلدان الاشتراكية (فى السابق) ضمن تحليل « النظام الرأسمالى العالمى » . ودرس توم هول المجتمعات القبلية والبدوية فى جنوب غرب أمريكا . ووسع من نطاق دراسته لتشمل البدو حيثما كانوا . واشترك مع شيز – دون أيضا فى دراسة شملت « الولايات الحدودية التى تقع على « حدود » النظام العالمى أو تقع خارجه بصورة مؤقتة . وشرع الأثنان متعاونين فى صياغة نظرية عن النظام العالمى مبنية على تحليلهما المقارن للعديد من « النظم العالمية » الصغيرة والكبيرة . وتضمنت هذه المجموعة نظما صغيرة ، كما اشتملت على النظام الأكبر الذى كنت أبحثه مع جيلز وداڤيد ولكنسون وهو « الحضارة المركزية » . وأطلق شيز – دون وهول على جماع هذه النظم أسما جديداً هو « النظام العالمى المركزى » .

وحثنى شيـز – دون أيضا على حضور اجتماع عام ١٩٨٩ للجمعية الدولية للدراسات المقارنة عن الحضارات (iscsc) و International Society for The Comparative Study of Civilization والتقيت هناك ولكينسون وستيفن ساند رسون . وذهبت من هناك إلى احتماع عام ١٩٨٩ لرابطة التاريخ العالمى (World History Association (WHA والتقيت هناك وليام ماكنيل الذى شجع جهودى فى دراسة التاريخ . وحضر الاجتماعين أيضا جيرى بنتلى رئيس تحرير صحيفة « جورنال وورلد هيستورى Journal of World History أو صحيفة التاريخ العالمى الصادرة توا عن رابطة التاريخ العالمى . ونشر بنتلى بعد ذلك عرضا

لكتاب جانيت أبو لوغد كما نشر لى « دعوى من أجل تاريخ النظام العالمى » (فرانك ١٩٩٩ب و ١٩٩١ أ) . وكان ستيفن ساند رسون يدرس أيضا المسارات المتوازية فى كتابه « التحولات الاجتماعية » (١٩٩٥) . ويشتمل الكتاب على دراسة عن التطور اليابانى كمسار مواز لمسار تطور بريطانيا والذى انتبعه أنا هنا أيضا . وأشرف ساندرسون عقب هذا على تحرير عدد خاص من الصحيفة الصادرة عن الجمعية الدولية للدراسات المقارنة عن الحضارات . وصدر العدد تحت عنوان : « دراسة استعراضية مقارنة عن الحضارات » . وقادته هذه إلى كتابه عن الدراسات المقارنة والذى أشرف على تحريره وصدر تحت عنوان « الحضارات والنظم العالمية » (١٩٩٥) . ويشتمل الكتاب على مساهمات لغالبية المؤلفين الذين أسلفنا ذكر أسمائهم كما أشتمل على دراستى المعنونة « عود إلى النظام العالمى الحديث : قراءة ثانية فى فكر بروديل وڤاليرشتاين » (فرانك ١٩٩٥) . وفى هذا الوقت قام كل من چورج موديلسكى ووليام آر . ثومبسون (١٩٩٢ ، ١٩٩٦) بتوسيع نطاق تعاونهما المديد الذى تركز فى السابق على دراسة الهيمنة السياسية والحرب فى العالم الأوروبى بعد ١٤٩٤ ، واتجها ، علاوة على ماسبق إلى دراسة الابتكار وموجات كوندراتييف * بدءاً من ٩٣٠ م فى الصين ، وإمتدت الدراسة أيضا إلى تطور النظام العالمى منذ ما قبل التاريخ . وأعربت تفصيلا عن عرفانى وتقديرى للتعاون والتشجيع والمساعدة من جانب هذين الزميلين اللذين أصبحا صديقين لى ، وذلك فى تصديرى لكتاب « النظام العالمى : خمسمائة عام أم خمسة آلاف ؟ (فرانك وجليز ١٩٩٣) . وأعود لأؤكد بسرور هنا هذا العرفان .

وتفيد الفرضية الأساسية لكتاب فرانك وجيلز أن القسمات الرئيسية المميزة للخمسمائة عام من النظام العالمى « الحديث » والتى قال بها ڤاليرشتاين يمكن أن نجدها أيضا فى النظام ذاته إذا ما عدنا إلى الوراء خمسة آلاف سنة على الأقل . وانضم إلينا كل من داڤيد وللكنسون وجونا تان فريد مان وكايسا إيكهولم وذلك

* نيكولاى كوند راتييف عالم اقتصاد روسى أقصته السلطات السوڤيتية إلى سيبيريا فى العشرينات لأنه صاغ نظرية تفيد أن الرأسمالية دورات تطورية كل دورة حوالى من ٥٠ إلى ٦٠ سنة وهو مايتناقض مع النظرية السائدة التى لاتؤمن بالدورات . وتتحدث نظرية كوندراتييف عن التقلبات الاقتصادية التى تتحرك عالميا فى دورات أطوالها ما بين ٥٠ إلى ٦٠ سنة . ودار جدال عالمى حول الشواهد التجريبية وعن الدورة الطويلة وأسبابها . وشارك علماء كثيرون فى بحث أطوال هذه الموجات وتعاقباتها وأسبابها من حيث النمو السكانى ، والثقافة ، والسوق العالمية ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ويرى العلماء فى موجات كوند راتتيف أداة للتنبوء بموجات الانتعاش والأزمات (المترجم) .

بفرضية مماثلة (التى توصل إليها كل منهم على حدة ولكنهم الآن يعملون معا) . واسهم صديقاى إيمانويل ڤاليرشتاين وسمير أمين (اللذان اشتركا فى كتابين آخرين عن فترات زمنية أقرب عهداً) بكتابة عدد من الفصول يعترضان فيها على فرضية ما قبل ١٥٠٠ . وأجاب ڤاليرشتاين (١٩٩١ ، ١٩٩٣) مدافعا عن صياغته لعبارة النظام - العالمى واضعا واصلة بين الكلمتين ، ورافضا صياغتى لعبارة النظام العالمى بدون هذه الواصلة . ولايزال يؤكد على ضرورة أن « نمسك المقود بيد ثابتة » (ڤاليرشتاين ١٩٩٥) . والملاحظ أنه هو وسمير أمين لايزالان عند موقفيهما فى إسهاماتهما التى تضمنها كتاب صدر تكريما لى : واعتذرت جانيت أبو لوغد عن اتخاذ موقف من المسألة ودفعت بأننا لانستطيع أن نقرر إذا ما كنا نتعامل الآن مع ذات النظام العالمى أم مع نظام عالمى آخر فى العصر الحديث (فرانك وجيلز ١٩٩٣) .

ولقد كان وليام ماكنيل « الأب » العصرى للتاريخ العالمى كريما للغاية إذ كتب كلمة تمهيد (أسهم بها أيضا فى كتاب تكريم تحت عنوان « بيان للمؤرخين » . ويوافقنى الآن على أن كتابه « صعود الغرب » (١٩٦٣) لم يول اهتماما كافيا للروابط العالمية التى تجعل من العالم نظاماً واحداً ، ويؤكد على أنه أصبح ضروريا الآن أن نخططها ونرسمها من خلال جميع شبكات الاتصال . وأنا أوافقه . وأذكر هنا أننى شاركت مارشال هودجسون فى سكنى إحدى الشقق عام ١٩٥٤ ونحن زملاء بجامعة ماكنيل فى شيكاغو . واعتاد مارشال أن يحدثنى عن كتاباته الخاصة والتى تم جمع بعضها الآن فقط ونشرها فى كتاب باسمه صدر بعد وفاته تحت عنوان « التاريخ العالمى ... رؤية ثانية » (١٩٩٣) . ولكن واحسرتاه فإننى لم أكن آنذاك قادراً على فهم ماكان يحدثنى بشأنه . ربما لوكنت فهمته لو فرت على نفسى أربعين عاما قضيتها تائها أسير على غير هدى وسط أدغال التاريخ . ولكن ها آنذا الآن ، والآن فقط ، أتحدث باسهاب عن إرشادات هودجسون وأهتدى بها لأعيد التفكير وأكتب تاريخ العالم من خلال رؤية ثانية .

وثمة طريقة للرد على سؤال جانيت أبو لوغد عما إذا كنا نتناول الآن نفس النظام العالمى أم نظاما عالميا آخر جديدا ، وأن نعمل بما نتخيله مشورة ماكنيل وهودجسون . وهذه الطريقة هى أن نحاول أمرين مرتبطين ببعضهما : الأول أن نتتبع جذور النظام العالمى للقرن الثالث عشر والذى حدثتنا عنه جانيت أبو لوغد ونعود إلى الوراء التماسا لهذه الجذور . وهذا هو ما قالته من أنها لم تكن معنية به . بيد أننى كنت معنيًا به وفعلته (فرانك وجيلز ١٩٩٣) . المهمة الثانية هى البحث عن الاتصال المحتمل للنظام الذى قالت به جانيت أبو لوغد أو نظام فرانك وجيلز الممتد خمسة آلاف عام وإمتداد هذا أو ذاك إلى العصر الحديث . وهذا أيضا ما عزفت هى عن عمله ومن ثم هذا هو الدور الذى سوف انهض به فى كتابى الحالى . ولكن الإقدام على هذا من شأنه أن

يفرض أسئلة كثيرة عن الدلالات والمعانى التى تتضمنها قراءتنا للتاريخ قبل عام ١٥٠٠ وقيمة ذلك لإعادة تفسير بواكير التاريخ الحديث (وبالتالى التاريخ المعاصر والمستقبل) للنظام العالمى منذ عام ١٥٠٠ .

وفى عام ١٩٩٣قرأت المجلد الثالث من ثلاثية بروديل المعنونة « آفاق مستقبل العالم » ، وأعدت قراءة بعض كتابات ڤاليرشتاين لعمل نقد من داخل كتاباتهما (فرانك ١٩٩٥) . وقصرت جهدى على بيان كيف أن معطياتهما وبخاصة ملاحظات بروديل عنها تتناقض تناقضا صارخا مع فرضيتهابشأن النظام والاقتصاد العالميين القائمين على المركزية الأوروبية . وسبق لى أن نشرت صورة هذا النقد نفسه كدراسة تحت عنوان « النظام الاقتصادى العالمى فى آسيا قبل الهيمنة الأوروبية »(فرانك ١٩٩٤) . واشتمل هذا العنوان على عناصر من عنوان كتابى كل من ڤاليرشتاين وأبو لوغد علاوة على عنوان كتاب صدر مؤخرا بعنوان « آسيا قبل أوروبا » تأليف كى . إن . شودهورى (١٩٩٠ أ) . وأبان الأثنان أن آسيا كانت أهم كثيرا ، إن لم تكن مهيمنة ، فى مجال الاقتصاد العالمى قبل أوروبا . وأوضحت لى القراءة الثانية لكل من بروديل وڤاليرشتاين أنه ، وعلى الرغم مما ذهبا إليه ، وعلى نقيض الفرضية الأساسية عند كل منهما ، لم تكن هناك اقتصادات عالمية عديدة فى مطلع الحقبة الحديثة . وإنما كان هناك ، على النقيض اقتصاد عالمى واحد فقط ، ونظام عالمى واحد فقط ، لم تكن فيه أوروبا ، ولم يكن بمقدورها أن تكون مهيمنة كما زعما خاطئين . وهكذا ، وأيضا على نقيض مزاعمهما ، لم يكن لهذا الاقتصاد العالمى ، ولا لهذا النظام العالمى أن يبدأ فى أوروبا .

هنا تتضح دلالة التعريفات الثلاث بالكتاب التى كتبت على غلاف الطبعة الأولى لكتاب ڤاليرشتاين « النظام – العالمى الحديث » . قال برنويل إن ڤاليرشتاين قدم إطاراً جديداً لموضوع التاريخ الأوروبى بحيث بات بالإمكان وعلى نحو أفضل إعادة تفسير ماسبق أن عرفه المؤرخون من أن « أوروبا أقامت عالما حول نفسها » . وكتبت فى كلمتى للتعريف بالكتاب أن الكتاب سيغدو على الفور واحداً من أمهات الكتب لأننا كنا بحاجة إلى تقييم صحيح لكل التطورات التالية – وأضاف أريك وولف أن كتاب ڤاليرشتاين سيدفع الناس إلى مناقشته ، وأن يتعلموا منه لكى يتخذوا نقطة إنطلاق جديدة لهم .

نعم ، وهذه هى الحقيقة . إن انتقاداتى لبروديل وڤاليرشتاين أفادت كثيرا من كتاب ڤاليرشتاين وجادلته بغية بيان أن بروديل أصاب وأخطأ معا . يقدم لنا ڤاليرشتاين إطاراً أفضل لما يخص موضوع التاريخ الأوروبى ، وليس للتاريخ العالمى على الرغم من عنوان كتابه . وأخطأ بروديل ومؤرخون آخرون إذ « عرفوا [المؤرخون]

دائما وأبداً أن أوروبا أقامت عالماً حول نفسها » . وتوضح انتقاداتى سالفة الذكر التى تناولت برهانهما على أن أوروبا لم تتوسع « لتدمج » بقية العالم فى « نظامها / اقتصادها العالمى الأوروبى » وإنما على النقيض فإن أوروبا لحقت متأخرة أو إنها على الأقل عززت علاقاتها السابقة الواهية مع نظام واقتصاد عالميين قائمين بالفعل قبل ذلك . وإذا ما جمعنا بين عنوانى كتابى كل من جانيت أبو لوغد وشودهورى فإن المكان الذى له أن يزهو هو « آسيا قبل الهيمنة الأوروبية » أو إذا شئنا أن نضيف كذلك عنوانى كتابى كل من بروديل وڤاليرشتاين فسوف نحتاج إلى منظور جديد إلى النظام العالمى الحديث عن آسيا قبل الهيمنة الأوروبية .

وسبق أن قلت فى هذا الصدد (فرانك ١٩٩١ ، ١٩٩٦) ما حكاه لى ابناى وهما فى حوالى الخامسة عشرة من عمرهما منذ عقدين تقريبا ، إذ بدت الملاحظات أكثر إرتباطا مما كنت أتصور آنذاك بموضوع الفرضية التى يطرحها الكتاب الراهن . قال باولو لو كانت أمريكا اللاتينية استعمارية لما كانت إقطاعية . وقال ميجول إن إنجلترا بلد على طريق التخلف . وأهمية هاتين الملاحظتين بالنسبة لموضوع كتابنا هذا عديدة . لو كانت أمريكا اللاتينية استعمارية فإنها كانت كذلك لأنها جزء لايتجزأ من النظام العالمى . لهذا لم يكن وصفها بأنها إقطاعية هراء لامعنى له فقط ، وإنما سيكون من المشكوك فيه تصنيفها على أى وجه - حتى تصنيفها باعتبارها رأسمالية - دون القول إنها جزء قائم ومعتمد على الاقتصاد أو النظام العالمى . ولكن ما الذى يعود علينا من قبل هذا التعريف إذا ما كان بالإمكان أصلا أن نقدم « تعريف » ؟ لاشئ فى الحقيقة . وواقع الحال أن التركيز على « أنماط الانتاج » لايفيد سوى صرف انتباهنا عن ماهو أهم بكثير وهو تحديد النظام العالمى الذى يمثل كل شئ جزءاً فيه كما سبق لى أن أكدت بالحجة والدليل فى موضع آخر . (فرانك ١٩٩١ ، ١٩٩٦ ، وفرانك وجيلز ١٩٩٣) .

ونستطيع أن نلحظ فى هذا النظام / الاقتصاد العالمى « نمو التخلف » فى كل وقت وكل مكان . إن القطاع الأكبر من أمريكا اللاتينية ، ومن أفريقيا لايزال على طريق التخلف . ولكننا نستطيع أيضا الآن أن نلحظ أن بريطانيا « العظمى » هى أيضا على طريق التخلف كما لحظ ابنى ميجول عام ١٩٧٨ قبل أن تتولى مارجريت تاتشر رئاسة الوزارة . ولكن كان ميجول (وربما أيضا السيدة تاتشر) ينقصه إدراك كاف لخلفية العالم كنظام لكى يصل إلى الملاحظة التالية . بين أننا نستطيع فى الواقع أن ندرك أن بريطانيا بدأت مسيرة التخلف منذ بداية الكساد العظيم عام ١٨٧٣ . وكيف كان ذلك ؟ إننا نستطيع أن نرى ، حتى على هدى منظور ڤاليرشتاين عن النظام - العالمى الحديث أن بعض القطاعات والأقاليم والبلدان واقتصاداتها لاتتحرك فقط صاعدة بل

وبتحرك أيضا هابطة من حيث مواقعها النسبية ، بل والمطلقة ، داخل الاقتصاد العالمى والنظام العالمى ككل شامل . بدأت بريطانيا إنحدارها منذ قرن مضى عندما انتزعت ألمانيا وأمريكا الشمالية منها موقعها المتميز مصدر كبريائها . لقد تحاربوا حربين عالميتين أو لنقل حربا واحدة طويلة منذ ١٩١٤ وحتى ١٩٤٥ - بسبب النزاع على من الذى يفوز بمكانة بريطانيا ، ولكن من أسف أن مكانهم اليوم تحت الشمس بدأ ينزاح بسبب « الشمس المشرقة » فى شرق آسيا . وإن أحد فرضيات هذا الكتاب تقضى بأن حدوث هذه التطورات لاينطوى على مفاجأة . ذلك لأن بعض أجزاء شرق آسيا كانت بالفعل تحتل مركز الاقتصاد / النظام العالمى حتى عام ١٨٠٠ أو بأسلوب التاريخ نقول إن « صعود الغرب » جاء متأخراً وقصير الأمد .

لذلك فإن من بين أهدافى الأولى فى هذا الكتاب أن أوضح أولا أنه كان يوجد بالفعل « اقتصاد عالمى مطرد » قبل أن يكون لدى الأوروبيين ما يتحدثون به عنه أو يفعلونه فيه . وثمة نقطتان تترتبان على هذا بشكل طبيعى . إحداهما أن نبين أن آسيا ، وبخاصة الصين والهند ، بل وأيضا جنوب شرق آسيا وغرب آسيا ، كانت مناطق أكثر نشاطا . وأن الأقاليم الثلاثة الأولى كانت أهم مما كانت أوروبا بالنسبة لهذا الاقتصاد العالمى وحتى لعام ١٨٠٠ تقريبا . والنقطة الثانية المترتبة على ماقلناه هى أنه من الخطأ والمنافى للتاريخ الزعم بأن « المؤرخين كانوا يعرفون أن أوروبا أقامت عالما حول نفسها » . إنها لم تفعل ، وإنما استخدمت النقود الأمريكية لتشترى لنفسها بطاقة سفر على القطار الآسيوى . بيد أن هذه الحقيقة التاريخية لها دلالات أخرى بعيدة الآثر سواء بالنسبة للتاريخ وللنظرية الاجتماعية القائمة على فهم تاريخى .

وتحت عنوان « لنكن صرحاء بشأن تاريخ العالم » أوضح صديقى ألبرت بيرجسين (١٩٥٥) أن عبارة « النظام / الاقتصاد العالمى لم يبدأ من أوروبا » إنما تقوض تماماً دعائم النظرية الاجتماعية القائمة على المركزية الأوروبية . إنها ترتكز على الأسبقية الزمنية والأولوية الهيكلية لأوروبا التى أقامت على حد زعمهم بقية العالم حول نفسها . وإذا ما ثبت أن أوروبا لم تكن لها هذه المكانة ولا هذا الدور إذن فإن النظرية الاجتماعية القائمة على المركزية الأوروبية والمستنبطة من تلك الفرضية لن تقوم على أساس تاريخى راسخ والذى يقضى الزعم بأن المؤرخين « يعرفونه » . وهكذا فإن ذات الدعامة التى ترتكز عليها النظرية الاجتماعية الغربية يتهددها خطر الانهيار من حولنا . وإنها تنهار بالفعل الآن بسبب تفكك أو على الأقل بسبب أخطاء مهندسيها الأساسيين وأخطاء جميع السادة من بناتها الذين شيدوا قاعدتهم النظرية تأسيسا عليها وأقاموا بناءهم على أسس تاريخية مزعزعة . وسوف أوضح

فى الفصل الأول أن من بين مهندسى نظريتنا الاجتماعية كارل ماركس وماكس ڤيبر وفيرنرسومبارت ، وكارل بولانى وآخرين علاوة على فرناند بروديل وڤاليرشتاين (والحقيقة أيضا فرانك عام ١٩٧٨) . عزا هؤلاء جميعا خطأ موقعا مركزيا لأوروبا فى نظريتهم ، وهو موقع لم يكن لها أبداً على مدى تاريخ الاقتصاد العالمى الحقيقى . كيف سيكون حالنا وأين سيكون مكاننا بعد هذا كله ؟ حسن ، سنكون مثل الأمبراطور (الأوروبى / الأمريكى / الغربى) فى الحكم المأثورة الذى أصبح مجردا من الثياب ، بات عاريا .

وثمة انتقادات مشهورة إلى حد كبير للنزعة المركزية الأوروبية منها انتقادات إدوارد سعيد (١٩٧٨) لهذه النزعة على المستوى الأيديولوجى فى مناقشته للفكرة فى كتابه « الاستشراق » ؛ وكذلك مارتن برنال (١٩٨٧) عندما ناقش الأصول الأفريقية للثقافة الغربية فى كتابه « أثينة السوداء » ؛ وأيضا سمير أمين (١٩٨٩) الذى ندد بعنف بهذه النزعة فى كتابه المركزية الأوروبية . وهناك آخرون ورد ذكرهم فى الفصل الأول من الكتاب . ولكننى أخص بالذكر هؤلاء الثلاثة مثلما أذكر مواقف أخرى كانت تقديما تمهيديا للجزء النقدى من هذا الكتاب . وهناك مفكر رئيسى آخر هو جى . إم . بلوت J . M . Blaut (١٩٩٣) الذى دحض بكل معنى الكلمة جميع الأساطير التى تتحدث عن « تفرد » الأوروبى فى كتابه « نموذج العالم عند المستعمر » . لقد أسهم كل من هؤلاء الكتاب بنصيب فى سبيل كشف حقيقة الأمبراطور العارى دعىً النزعة المركزية الأوروبية . لذلك فإننا نسأل السؤال الذى طرحه لينين : ما العمل ؟ يؤكد برجسين أننا بصدد عمل شئ قائم على » منهج بحث كوكبى Globological حتى وإن لم يكن النهج واضحا تماما لنا الآن .

وليس هدفى أن أصطنع طرازا للباس جديد لأمبراطور المركزية الأوروبية القديمة ، وإن كان هناك من حاولوا ذلك لما استشعروه من حرج بسبب عريه . وإنما ، وأقولها صريحة ، أنا لا أحب الأباطرة جميعا وعلى الاطلاق . بيد أننى لست ساذجا تماما لكى أظن أننا قد تخلصنا منه . ولن نستطيع ببساطة أن « نفككه » وننزع ثيابه التى اكتست زيا بعد حداثى ، وإنما أؤمن إيمانا جازما بأننا فى حاجة ماسة للغاية إلى « منظور إلى العالم » بديلا ، أعنى منظوراً لحالة الفوضى التى توشك أن تسود العالم .

لقد كان كتاب « النظام العالمى : خمسمائة عام أم خمسة آلاف ؟ (مع علامة الاستفهام) هو أول محاولاتى لصوغ بديل يمثل « منظور إلى العالم » ويكون أداة تحليلية أتلمس بها سبيلى لمعرفة بنية هذا النظام ووظيفته . واعتادت مارتا فوينتس أن تقول إننى لا أزال « وظيفى النزعة » ذلك لأننى لم أفتأ أسألها عن معنى هذا أو ذاك أو غيره ، وقالت لى إن كلمة « معنى عندى تعنى « *الوظيفة* » داخل بنية النظام ، وذهبت

إلى أن هذا كله لاوجود له إلا فى رأسى . وأنا أعتقد أن هذا كله موجود بالفعل هناك فى عـالم الواقع ، وأننا مع الوقت نصـوغ لأنفسنا على الأقل صـورة ذهنيـة عن هذا النظام وعن بنيته وعن ديناميته . ويوافقنى صديقى روبرت دينمارك على هذا . وأذكر أنه شارك فى الإشراف على تحرير كتاب تكريمى وقد كان هذا جميـلا منه . بيد أنه يشـعـر أننا فى حـاجـة ملحـة إلى بعضنا البـعض . ويؤكد على ضـرورة أن ندرس ، ويساعدنى فى هذا ، النظام ككل فى شموله والذى هو أكثر من مجموع أجزائه . معنى هذا أننا بحاجة إلى نظرية شمولية holistic وإلى تحليل شـمولى يتناول العالم كله فى شموله وليس مجرد الجزء المتمركز حول أوروبا .

ولكنـــنا ، واحـسـبـرتـاه ، تعـــوزنا المصطلحــات الملائمــة والكافــيــة ناهيك عن المفترضات الذهنية التحليلية ، والنظرية الشاملة لكى تكون بديلا عن التجارة « الدولية » والعـلاقـات الأخـرى . وإذا قلنـا بدلا مـــن هـــذا « التــجـارة العــالمـيـة » فى « النظام الكوكبى Global System (أو العكس) فليس هذا سوى خطوة واحدة صـغـيرة فى الاتجاه الصحيح إذا كان كذلك . وبيت القصيد هو أن نبين بوضوح كيف أن تدفق المال والتجارة عبر « بنية » الاقتصاد العالمى مناظر لمثال الدم حامل الأكسجين والذى يسرى عـبـر النظام الدورى ، أو إلى المعلومـات الأخـرى التى يـحـملهـا الجـهـاز العـصـبى) . والاقتصـاد العالمى له أيضـا هيكل عضـوى Skeleton كما له أبنية أخرى ، وله أعضاء ضرورية حيوية لضمان بقائه ولكن « وظيفتها » يحددها الجسم . وله خلايا تحيا وتموت وتحـــل محلها غيرها ، وله دورات يوميـة وشهرية وغير ذلك من دورات تطول أو تقصر (هى فى الحقيقة دورة حياة) ، ويبدو أنـه جزء من مـخطط تطورى لأشيـاء (وإن لم يكن بناء على تدبير مسبق) . وأخيراً وليس آخرا فإن اقتـصـادنا العـالمى أو نظامنا العالمى ليس مستقلا عن السيكولوجيا أو عن الكون المحيط إذ أنه بهما ومن خلالهما يسـتطيع أن يحدث تفاعـلات مـتبـادلة . وهـذا مـا يحدث بالفـعل . وهـذا أيضـا يحظى باهتمام متزايد باعتباره عملا منظوميا . أما عن سنج شو المشارك الآخر فى تحرير الكتاب الصادر لتكريمى فإنه يصر على أن محاولاتى لإجراء تحليل قائم على مركزية إنسانية هى محـاولات غير كافية . ويقول إن مـا نحن بحاجة إليه هو نظرية « مركزية إيكولوجـيـة » وإلى ممارسـة عـمليـة إبداعـيـة . ولكن للأسف نحن ، أو أنا على الأقل ، تعوزنى أبسط الأمور بما فى ذلك المفاهيم الملائمة التى يمكن بها تناول ومعالجة كل من هذه الاشكاليات ، ناهيك عنها فى تكاملها مجتمعة .

ويمثـــل هذا الكتـاب أولى مـحـاولاتى ذات المنهـج الشـمـولى مـــن أجـــل توسـيع نطـــاق « منظور العـالم » كله شـامـلاً سواء عند دينمارك وعنـــدى ، وأن أمضى قدما فى تطبيقى للمنظور وصولا إلى بواكير التاريخ الاقتصادى للعالم الحديث . والهدف أن

أحاول تبيان كيف وأن بنية / وظيفة / دينامية الاقتصاد / النظام العالمى ذاته يؤثر فى ، إن لم يحدد ، ماحدث فى التاريخ - ولايزال يحدث فى أنحائه المختلفة ، إن الكل ليس مجرد أنه أكبر من مجموع أجزائه ، وإنما هو أيضا يشكّل الأجزاء ويشكل علاقتها ببعضها البعض والتى تؤدى بدورها إلى تحول الكل .

وهكذا عرضنا سجل بدايات الكتاب الحالى وكيف تطور أحيانا من خلال مسارات متوازية وأحيانا أخرى عبر مسارات متداخلة ومتشابكة . ويلتمس هذا الكتاب الآن سبيلا لتجاوز هذه الجذور بغية تحديد نقاط البحث ، وتحديد مواقع إنطلاقى على نحو ماتنبأ أريك وولف عن صواب . معنى هذا أن أحدد موقع إنطلاقى ، وأن أنطلق ، وأن تكون إنطلاقتى قطيعة جذرية تتجاوز كل من أسلفت ذكرهم بمن فيهم نفسى . ومع هذا فإننى هنا وبامتنان كبير أعرب عن عرفانى بجميل مساعدتهم لى جميعا وآخرين غيرهم .

وقبلت بسرور فى مارس ١٩٩٤ دعوة صديقى بارى جيلز الذى شاركنى تأليف غالبية كتبنا ودعوة جامعته فى نيو كاستل للشروع فى عمل مشترك يستهدف وضع مثل هذا المنظور البديل ، ووضعنا المسودة الأولى التى بلغت عشرين صفحة العنوان التالى (النظام العالمى الحديث فى ظل الهيمنة الآسيوية : الاقتصاد العالمى ذو القاعدة الفضية ١٤٥٠ - ١٧٥٠) (جيلز وفرانك ١٩٩٤) . وتوقف العمل فى هذه الدراسة حينا من الزمن بسبب مرضى أساسا . ولم يكن بإمكانى أن أعاود العمل وأواصل الجهد إلا فى أواخر عام ١٩٩٥ . وعمدت هذه المرة إلى توسيع نطاق الدراسة بعد إحالتى إلى التقاعد من جامعة إمستردام معتمدا على نفسى هنا فى تورنتو .

لم أكن معتمداً على نفسى فى حقيقة الأمر . ذلك أن نانسى هويل وأنا تزوجنا فى تورنتو عام ١٩٩٥ ، وهيأت لى فى صمت مؤازرة عاطفية ومعنوية مما شجعنى على استئناف المشروع ، والمضى به قدما ليظهر فى صورة هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ ، ومن ثم ماكان لى أن أنهض بهذا الكتاب ، ولم يكن بالإمكان ذلك ، ناهيك عن أن يكتمل لولا نانسى . وهيأت لى علاوة على هذا كل التسهيلات البدنية لأداء مهمتى فى صورة دراسة جميلة داخل بيتنا . ويسرت لى باعتبارى زوجها كل إمكانات جامعة تورنتو مما عوضنى عن كل ما أحتاج إليه من دعم مؤسسى آخر .

وهيأت لى هذه الإمكانات كذلك إستخدام البريد الألكترونى للاتصال بشأن ما يعن لى من قضايا ومصادر تخص هذا الكتاب مع زملائى فى كل أنحاء العالم . وهناك كثيرون جداً علاوة على من أعترفت بجميلهم فى هذه المقدمة ، مما يجعلنى

اقتصر هنا على ذكر أسماء قليلين والإعراب عن شكرى لهم دون ذكر الكثيرين ممن اعتدت أن أستشيرهم وساعدونى مساعدة جهة . أذكر هنا بوب آدمز فى كاليفورنيا وجيم بلوت فى شيكاغو وجريج بلو فى كولومبيا البريطانية وتيرى بوسويل فى چورچيا ، وتيم بروك فى تورنتو ولندا دار لنج فى أريزونا وريتشارد أيتون فى أريزونا ودنيس فلين فى كاليفورنيا وستيف فوللر فى انجلترا وباولو فرانك فى جنيفا وجاك جولد ستون فى كاليفورنيا وتاكيشى هاماشتيا فى طوكيو وساتوشى إيكيدا فى بنغامتون وإن . واى . هوريسيهان إسلاموغلو فى أنقره ، ومارتن لويس فى نورث كارولينا ، وڤيكتور ليبرمان فى ميتشيجان وآخرون .

وسوف يدرك القارئ النابه أن أكثر هذه الأسماء ستظهر مرة أخرى فى أسطر متن الكتاب عند الإشارة إلى إفادتى من أعمالهم أو الدراسات التى أفادوا هم منها أو نصحوا بها . وقبل الشروع فى نشر حواراتى ، وبخاصة منازعاتى معهم (مثال ذلك ما يتعلق بالتقديرات أو غير ذلك من قضايا عن السكان والتجارة والإنتاج والدخل والنقود والدورات والمؤسسات فى الصين وأوروبا والهند وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وغرب اسيا وكذلك أفريقيا) أقول قبل الشروع فى النشر عرضت عليهم صورة النص لأعرف رأيهم الشخصى ورؤيتهم بشأنه . وأدخلت على النص تعديلات تتسق مع تعليقاتهم الأكاديمية وهو ما أود أن أعرب عن شكرى وامتنانى له . ولم تكن ، لسوء الحظ ، الاتصالات ممكنة ، أو لنقل أنها انقطعت بشأن بعض المنازعات بينى وبين بعض زملائى فى جامعات الهند .

وأود أخيرا أن أعرب عن شكرى للصديق داڤيد ولكنسون لاقتراحه بشأن اختيار عنوان هذا الكتاب . وأشكر كذلك بول دى جراس رسام الخرائط فى قسم الجغرافيا بجامعة سيمون فريزر إذ حول التصميمات التخطيطية التى رسمتها بيدى إلى خرائط عن طريق الكومبيوتر . وأشكر مؤسسة المجتمع العالمى فى زيوريخ فى سويسرا لما قدمته من دعم مالى لكى أدفع تكاليف هذه الصور وغيرها . وأعرب عن شكرى لصديق العمر ستان هولويتز والذى يعمل الآن مشرفا على تحرير كتابى بمطبعة جامع كاليفورنيا فى لوس أنجلوس الذى دأب على ملاطفتى ليخفف على مشقة الإعداد لإصدار الكتاب فى بيركلى . وأشكر جوليان براند شعلة النشاط الدائب كمحررة إنتاج . وأخص بأعظم قدر من الشكر كاتلين ماكدوجال إذ زودتنى بالكثير من المقترحات الجيدة والموضوعية والتى تخرج عن نطاق عملها مما ساعدنى على إضافات عززت من محتوى الكتاب ومن حجيته . وإن خبرتها الفنية مقترنة بصبرها الذى لاينفد وروح البهجة . كل هذا أدى إلى تحسين الصورة التى خرج بها الكتاب وإلى تحسين القدرة على التواصل بينى وبين القارئ الذى باسمه ونيابة عنه أوجه إليها الشكر .

وختاما استميح القارئ عذراً إذ أعود وأكرر شيئا سبق لى أن أثبته فى تصديرى لكتابى السابق عن التراكم العالمى . إن مجرد المحاولة لدراسة وربط تزامن الأحداث المختلفة على مدى العملية التاريخية فى شمولها أو فى تحول النظام ككل - حتى وإن شابتها بعض الثقوب من حيث التغطية للأحداث فى المكان والزمان بسبب نقص فى المعلومات التجريبية أو الملاءمة النظرية - إلا أنها تمثل خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح (خاصة فى وقت يتعين فيه على هذا الجيل أن « يعيد كتابة التاريخ وفاء بحاجته إلى منظور تاريخى وإلى فهم للعملية التاريخية الواحدة والوحيدة فى عالم اليوم الذى هو عالم واحد » . (فرانك ١٩٧٨) .

ولكى أختم هذا التصدير الذى طال كثيرا ، أود أن أسوق هذا الاقتباس الذى أخذته عن جون كنج فيربانك والذى أوافق عليه حتى الآن :

قد تكون المحصلة مقَارَبَةً غير كافية ، ولحسن الحظ ليس لأحد أن يراها الكلمة الأخيرة . إن الكاتب ما أن يتطلع إلى الوراء ليتأمل ما كان يظن أنه بصدد عمله حتى تظهر أمامه زوايا عديدة للنظر إلى الأحداث . ويحدث هذا فى الغالب الأعم بسبب الجهل ، أو هكذا على الأقل بالنسبة لى . وإن أى كتاب هو بالنسبة إلى كاتبه تمهيد ومدخل لمكتبة كاملة لم تسطر بعد ، زاخرة بالمشكلات المتفجرة التى تنتظر من يكتشفها . ولكن مثل هذا الكتاب قد يرى فيه القراء أساسا صلبا وحجة دامغة تحفزهم إلى التوجه ببحوثهم وجهة أخرى . ولاجدوى من أن أؤكد لهم أن الكتاب ملئ حقا بالكثير من الثقوب (فيربانك ١٩٦٩) .

وإننى على الأقل وخلافالموقف فيربانك ، بحاجة إلى أن لايساورنى شعور بالخوف من أن ينخدع قرائى ويروا أساسا صلباً وحجة دامغة لا وجود لها هنا . أنهم يقينا سيلحظون أن هذا الكتاب ملئ فعلا بالثقوب . بيد أننى آمل فى ألا يحفزهم هذا إلى التحول بجميع أبحاثهم إلى وجهة أخرى ، وأدعوهم إلى أن يفيدوا على الأقل ببعضه للمساعدة فى ملء هذه الثقوب - وأن تكون لهم بحوثهم الخاصة بهم .

أندريه جوندر فرانك
تورنتو - ٢٦ يناير / ٨ أغسطس
و٢٥ ديسمبر ١٩٩٦

الباب الأول
مدخل إلى تاريخ عالمى حقيقى
بديلا عن النظرية الاجتماعية القائمة على المركزية الأوروبية

الدرس الحقيقى الذى نتعلمه من ماركس وڤيبر هو أهمية التاريخ لفهم المجتمع . وعلى الرغم من أن كلا منهما كان معنيا يقينا ، بالكشف عن ، وإدراك ما هو عام وعالمى ، إلا أنهما شغلا نفسيهما بالظروف المحددة الملموسة لفترات زمنية بذاتها . كما عنيا بأوجه التماثل والتقابل بين ساحات جغرافية متباينة . لقد كانا يدركان بوضوح أن التفسير الكافى والملائم للوقائع الاجتماعية يستلزم تفسيرا تاريخيا يبين كيف ظهرت هذه الوقائع إلى الوجود . وعرفا أيضا أن التحليل التاريخى المقارن شئ لاغنى عنه لدراسة الاستقرار والتغير ، أو لنقل فى كلمة واحدة إن هذين المفكرين الفريدين بشكل مميز ، هما اللذان يبرزان فى صورة المهندسين المعماريين اللذين شيدا علم الاجتماع التاريخى ، ويقف كل منهما نداً للآخر ، ذلك لأن كلا منهما أسهم فى صوغ نظرية ومنهج مفتوحين ومرتكزين على أسس تاريخية .

إيرفنج زيتلبن ١٩٩٤

إن إلتماس الشمولية العالمية على الرغم من السعى الدؤوب المخلص لها لم يتسن تحقيقها بعد فى إطار التطور التاريخى للعلوم الاجتماعية ... وليس لنا أن ندهش لأن العلوم الاجتماعية التى صيغت افتراضاتها ومفاهيمها فى أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرن التاسع عشر كانت علوما مرتكزة على مفهوم المركزية الأوروبية . إن العالم الأوروبى آنذاك شعر بزهو الانتصار الثقافى ... واضحت كل نزعة عالمية تستثير إستجابات متجهة نحو ذاتها ، وحددت طبيعة النزعة (النزعات) العالمية السائدة تلك الاستجابات بمعنى ما ... ومن ثم فإن إخضاع مسلماتنا النظرية للبحث والفحص بغية الكشف عن الافتراضات الخافية التى تشكل مقدمات لامبرر لها يمثل أولوية بالنسبة للعلوم الاجتماعية اليوم .

إيمانويل ڤاليرشتاين ١٩٩٦

شمولية منهج البحث والأهداف

الفرضية التى انطلق منها هى أن ثمة « وحدة فى التنوع » . مع هذا فإننا لانستطيع أن نفهم ، ولا أن نقيم التنوع فى العالم دون أن ندرك كيف تولد هذه الوحدة ذاتها التنوع ، وكيف تعمل على تحوله بإطراد ؟ إن علينا نحن جميعا أن نعيش فى هذا العالم الواحد حيث يلزم التسامح مع التنوع ويتسنى لنا تقييمه وتقديره فى الوحدة . وطبيعى أننى أشير هنا إلى التسامح وإلى التقدير بشأن التنوع فيما يتعلق بالعرق والجنس والثقافة والسياسة واللون أو السلالة . وأنا لا أدعو إلى قبول المساواة فيما يتعلق بالجنس والثروة والدخل والقوة دون صراع . لهذا فإن بإمكاننا جميعا أن نفيد من منظور عالمى لايكشف وينير لنا فقط حقيقة اللاأخلاقية الذاتية وإنما أيضا البطلان الموضوعى لما يسمى « التطهير العرقى » و « صدام الحضارات » الذى ذاع وشاع مرة ثانية فى بعض الدوائر اليوم . ويعتزم الكتاب الذى بين يدى القارئ أن يطرح على الأقل أساسا للتاريخ الاقتصادى العالمى الحديث وصولا إلى منظور وفهم يرتكزان على « مركزية إنسانية شاملة » .

لاحظ فرناندو بروديل المؤرخ الأوروبى ، وإن غلبت عليه وبصورة فريدة النظرة العالمية ، أن « أوروبا ابتكرت المؤرخين ثم أفادت منهم إفادة جمة » لتعزيز مصالحها الخاصة فى الداخل وفى « أى مكان آخر فى العالم (بروديل ١٩٩٢) . وهذه عبارة كاشفة واضحة من نواح عدة هامة . أولا ، ليس صحيحا من حيث الواقع والحقيقة أن الأوروبيين هم الذين ابتكروا كتابة التاريخ بل ولاحتى هيرودوت أو ثوساديديس . ذلك أن التاريخ كتبه أيضا الصينيون والفرس وغيرهم . علاوة على هذا فإن هيرودوت نفسه أثبت أن « أوروبا » ليس لها وجود مستقل نظراً لأنها ليست سوى جزء من أوراسيا ؛ وأن أوروبا ليست لها حدود داخلية خاصة بها . وربما كان بروديل يفكر فى أمر جيل من المؤرخين الذين أرخوا بعد هيرودوت بزمن طويل . ومع هذا فإن هؤلاء ابتكروا التاريخ القائم على المركزية الأوروبية بعد زمن طويل من الكتاب والمؤرخين وكتاب السير العرب وكتاب الرحلات العرب الذين ذاعت شهرتهم ومن هؤلاء ابن بطوطة ، وابن خلدون ، ورشيد الدين . فقد كتب هؤلاء جميعا قبل الأوروبيين التاريخ العالمى الأفرو أسيوى والذى كان بدرجة أو بأخرى قائما على مركزية عربية أو مركزية إسلامية .

والحقيقة أن أوروبا ، على ما يبدو ، هى التى ابتكرت الجغرافيا . وذلك لأن كلمة « أوراسيا » نفسها إنما هى تسمية من منطلق المركزية الأوروبية وإن كانت تسمية مبتكرة

لإطلاقها على شبه جزيرة تمتد إلى مسافة بعيدة علـى هامش تلك اليابسة الضخمة . وجدير بالذكر أن مارشال هورجسون (الذى اختطفه الموت قبل الأوان) (١٩٦٨) شجب الخرائط المرسومة وفقا لطريقة الاسقاط المركاتورى Mercator Projection *. والتى تجعل بريطانيا الصغيرة تبدو كبيرة فى حجم الهند . وأوضح كذلك جى . إم . بلوت (١٩٩٣) كيف كان رسم خريطة « مسار التاريخ » قائما على النزعة المركزية الأوروبية . ويحدثنا كل من مارتن لويس وكارين فيجين (١٩٩٧) عن « أسطورة القارات » فى كتابهما الذى يحمل هذا العنوان . وإذا شئنا مثالا على هذا نجد أن الأوروبيين ، على نقيض كل مقتضيات الواقع الجغرافى ، يصرون على الارتفاع بشبه جزيرتهم إلى مستوى « القارة بينما اليابسة التى يسكنها الهنود ، وهم أكثر عدداً بمراحل ، يسميها الأوروبيون « شبه قارة » ؛ أما الصينيون فإنهم يسكنون « قطراً » . ولعل التسمية الأنسب والأقرب إلى الصواب جغرافيا ، والتى تمثل تاريخيا وحدة واحدة هى أفرو يوراسيا Afro . Eurasia . وإن كان لنا أن نسميها أفراسيا Afrasia . وهذا هو الاسم الذى اقترحه توينبى والذى استعاده مؤخرا روس دون رئيس رابطة التاريخ العالمى . ولكن حتى هذا الترتيب لمقاطع الكلمة يعكس التتابع الحقيقى للحجم الجغرافى والديموجرافى ، كما يعكس الأهمية التاريخية لهاتين القارتين . وطبيعى أن أوروبا ليست شيئا من بين كل ماذكرناه آنفا .

ولكن المؤرخين العصريين ، وهذه حقيقة ، ركزوا أبصارهم فى الأساس على موقعهم الأوروبى المركزى . وهذا يمكن أن نبرره أو على الأقل أن نفسره تأسيسا على ماتلقوا من دعم اجتماعى وثقافى وسياسى واقتصادى . ولقد تلقى المؤرخون فى النهاية قدرا كبيرا من الدعم لكتابة « تواريخ قومية لتكون بمثابة مؤازرة أيديولوجية للدول - القومية الأوروبية والأمريكية ، ولكى تخدم المصالح الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لطبقاتهم الحاكمة . ولكن هؤلاء المؤرخين بدورهم مضوا بعيدا حتى تجاوزوا حدود أممهم زاعمين أن « أوروبا » أو « الغرب » كان ولايزال مركزا (والحقيقة أيضا القلب والروح) بالنسبة لبقية العالم . وإذا كان لهم أن يسبغوا فضلا على أى طرف آخر ، فإنهم كانوا فقط ، وعلى مضض ، يسبغونه على تاريخ أشبه بقطار الشرق السريع الذى يمضى سريعا على قضبانه متجها إلى الغرب فقط عبر مايشبه نفقا من

* الإسقاط المركاتورى عرض خرائطى بحيث تبدو فيه خطوط الطول وخطوط العرض كأنها خطوط متقاطعة بزوايا قائمة . وفى هذه الحالة تظهر بعض المناطق أكبر حجما كلما كانت أبعد من خط الاستواء . وطريقة الرسم من ابتكار رسام خرائط فلمنكى يدعى جرهاردوس مركاتور (١٥١٢ - ١٥٩٤) . (المترجم) .

الزمان منطلقا من مصر القديمة وأراضى ما بين النهرين وبلاد اليونان والرومان قديما ، ثم عبر العصر الوسيط لأوروبا (الغربية) منتهيا عند العصر الحديث . ولكن الفرس والعرب والأتراك والهنود والصينين فهؤلاء ليس لهم على أحسن الفروض سوى بعض الانحناءات تحية إليهم من باب الأدب ، وأحيانا دون أدب . أما الشعوب الأخرى مثل الأفارقة واليابانيين وشعوب جنوب شرق آسيا ، وآسيا الوسطى فلا ذكر لهم على الإطلاق كمساهمين أو حتى مشاركين فى التاريخ كله على الإطلاق ، إلا باعتبارهم قطعانا من البدو « البرابرة » الذين يخرجون بين الحين والآخر نازحين من وسط آسيا لشن الحروب ضد الشعوب المستقرة « المتحضرة » وهناك أمثلة لاحصر لها من الدراسات التى تنهج هذا النهج ولكننى سأكتفى بذكر تصدير لإحداها : « أسس الغرب » دراسة تاريخية عن الغرب منذ بداياته الأولى فى الشرق الأدنى القديم حتى عالم (هكذا ؟) منتصف القرن السابع عشر (فيشويك ويلكنسون وكيرنس ١٩٦٣) .

إن التاريخ الحديث فى عصره الباكر والمتأخر إنما صنعه الأوروبيون الذين « أقاموا عالما حول أوروبا كما يعرف : المؤرخون » حسبما قال بروديل . وتلك هى فى الحقيقة « المعارف » التى توفرت لدى المؤرخين الأوروبيين الذين ابتكروا ، هم أنفسهم ، التاريخ ثم أفادوا منه إفادة جيدة . ولم يدر بخلد أحد أدنى شك فى إمكانية أن يكون الأمر على العكس ، أى احتمال أن يكون العالم هو الذى صنع أوروبا . وهذا هو ما أسعى إلى إثباته أو على الأقل أشرع فى بيانه فى كتابى هذا .

ويترسم هذا الكتاب عدداً من المهام . وهى جميعها وفى آن واحد مهاما بعيدة المدى وإن كانت لاتزال محدودة جداً . وتعتبر هذه المهام بعيدة المدى من حيث أننى ألتمس السبيل لتحدى التأريخ القائم على المركزية الأوروبية والذى يشكل الأساس الذى يرتكز عليه القدر الأعظم من النظرية الاجتماعية « الكلاسيكية » و « الحديثة » التى تلقيناها . ولكن الحدود المرسومة ضمننا أكبر من هذا بكثير - أننى سأقتنع - وآمل كذلك بالنسبة للقارئ - بالأطر العامة المجردة لصيغة بديلة تحدد معالم الاقتصاد العالمى خلال الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ . وتمثل هذه الصيغة أساسا ، أراه الآن مجرد أساس تمهيدى فقط - على أمل أن يغدو بعد ذلك أساسا أكثر عمقا واتساعا - لتحليل بنيوى ووظيفى ودينامى وتحول سياسى عالمى واحد ، ونظام اجتماعى نعيش فيه ، أو يتعين علينا أن نعيش فيه » نحن جميعا .

ولعل الحدود المرسومة لهذا الكتاب أكبر كثيرا من تلك التى قصدت إليها مما سيحول دونى وبلوغ هذا الهدف المحدد . ولكنه أمر رائع حتى أن نحاول مجرد إستعراض الاقتصاد العالمى الكوكبى الحديث فى مرحلته الباكرة ، وأن نكشف عن

خصائصه البنيوية لنعرف كيف أثرت فى أجزاء كل من قطاعات العالم ومناطقه . وقد لايحظى القطاع الأكبر من التطور التاريخى . لهذا الاقتصاد العالمى وأجزائه سوى ببيان موجز أقصر مما يستلزم أو يستحق ، وليست المحاولة هنا هى محاولة لكتابة تاريخ العالم فى هذه الحقبة ، ولاحتي التاريخ الاقتصادى لها ، الأمر الذى يتجاوز قدراتى الراهنة وإنما هى فى الأساس محاولة لتقديم منظور كوكبى بشأن الفترة الباكرة من التاريخ الاقتصادى الحديث . وعلى الرغم من أهمية الشواهد والبراهين التاريخية إلا أننى ألتمس أولا وأساسا التصدى لما تلقيناه من أطر فكرية قائمة على المركزية الأوروبية أكثر مما أعتزم تحدى ماتلقيناه من شواهد وأقابلها بشواهد أخرى مضادة .

وبيت القصيد هو أن أوضح لماذا نحن فى مسيس الحاجة إلى منظور كوكبى ونهج كوكبى . ونحن لسنا بحاجة إليها فقط من أجل دراسة تاريخ الاقتصاد العالمى ، بل وأيضا لكى نستطيع أن نحدد موقع كل من القطاعات أو الأقاليم أو البلدان أو أى من الأقسام أو العمليات الفرعية والمشاركة داخل هذا الكل الكوكبى والتى تُعتبر جميعها فيه مجرد أجزاء منه . نحن نريد تحديداً منظوراً كوكبيا لتقدير وفهم وتفسير - أو فى كلمة واحد لكى ندرك عن وعى - « صعود الغرب » و « تطور الرأسمالية » و « الهيمنة الأوروبية » و « صعود وسقوط القوى العظمى » بما فيها بريطانيا « العظمى » سابقا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق و « العولة الثالثة للوس أنجليس » Third- Worldization of Los - Angeles و « المعجزة الشرق آسيوية » وأى عملية أخرى أو حدث آخر مماثل . وإن أيا مما ذكرنا آنفا لم يحدث فقط بسبب ، أو حتى أساسا بسبب بنية أو تفاعل القوى « الداخلية » لكل منها . إذ كانت جميعها جزءاً لايتجزأ من بنية وتطور نظام اقتصادى عالمى وحيد .

وثمة ملاحظة مبنية على ماسبق وهى أن أوروبا لم تنهض وترتقى بنفسها بفضل طاقاتها الاقتصادية الذاتية ، وليس يقينا بفضل أى نوع من « التفرد » الأوروبى من حيث العقلية أو المؤسسات أو نظم المشروعات أو التقانة أو العبقرية أو فى كلمة واحدة بفضل العرق المميز . وسوف يبين لنا أن أوروبا أيضا لم تفعل ذلك بسبب مشاركتها وإستخدامها الاقتصاد الأطلسى فى ذاته ، بل ولا بسبب إستغلالها المباشر لمستعمراتها فى أمريكا والكاريبى ، وإتجارها فى العبيد المجلوبين من أفريقيا . ويوضح هذا الكتاب كيف أن أوروبا ، بدلا من هذا كله ، استغلت الأموال الأمريكية لتشد من أزر نفسها وتقوى نفسها داخليا وتفيد من الإنتاج والأسواق والتجارة الآسيوية - أى بكلمة واحدة لكى تربح من وضع آسيا المسيطر فى الاقتصاد العالمى . لقد تسلقت أوروبا على ظهر آسيا ، ثم وقفت على كتفى آسيا - مؤقتا . ويحاول هذا الكتاب أيضا أن يفسر فى ضوء الشروط الاقتصادية العالمية ، كيف وصل « الغرب » إلى

هناك – مع الإشارة ضمنا لماذا وكيف بات مرجحا أنه سيفقد سريعا هذا الوضع .

فرضية أخرى لازمة عما سبق هى أن أوروبا الحديثة فى بواكير عهدها لم تكن ذات شأن فى الاقتصاد العالمى ، ولا أكثر تقدما بأى صورة من الصور عن المناطق الأخرى فى العالم . ولم تكن هذه هى حالتها حتى لو وضعنا فى الحسبان جميع ممتلكاتها الأطلسية . ولم تكن أوروبا أيضا ، ولا بأى صورة من الصور « مركزية » أو « قلب » أى اقتصاد أو نظام شامل العالم كله . وإن النظام والاقتصاد العالميين اللذين كانت أوروبا بمثابة القلب فيهما بالمعنى الذى قصده بروديل (١٩٩٢) وڤاليرشتاين (١٩٧٤) وغيرهما بمن فى ذلك فرانك (١٩٦٧ و ١٩٧٨) ، كانت هى ذاتها مجرد جزء أدنى ؛ وظلت زمنا طويلا هامشية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمى الحقيقى ككل . وسوف نرى أن الوسيلة الوحيدة التى توفرت لأوروبا للمشاركة فى هذا الاقتصاد العالمى هى أموالها الأمريكية . وسوف نرى كذلك أنه إذا كان هناك أى إقليم له الغلبة والسيادة فى الاقتصاد العالمى قبل ١٨٠٠ إنما هو آسيا . وإذا كان هناك أى اقتصاد له موقع ودور « مركزى فى الاقتصاد العالمى وفى التراتبية المحتملة « للمراكز » إنما هو اقتصاد الصين .

غير أن مجرد البحث عن « الهيمنة » فى بواكير الاقتصاد أو النظام العالمى الحديث جاء فى غير موضعه . إذ لم تكن أوروبا يقينا تحتل موقعا مركزيا فى الاقتصاد العالمى قبل عام ١٨٠٠ . ولم تكن أوروبا ذات هيمنة بنيويا ولا وظيفيا ، ولا حتى من حيث الوزن الاقتصادى أو الإنتاجى أو الثقافى أو من حيث الإنتاجية ، ولا من حيث نصيب الفرد من الاستهلاك ، أو بأى وجه من الوجوه فى تطويرها لما يزعمه البعض من مؤسسات « رأسمالية » أكثر « تقدما » . ولم تكن برتغال القرن السادس عشر ، أو هولندا القرن السابع عشر ، أو بريطانيا القرن الثامن عشر بأى صورة من الصور ذات « هيمنة » فى الأوضاع الاقتصادية العالمية ، ولا أيضا فى الأوضاع السياسية . لا أحد من كل البلدان التى أسلفنا ذكرها . وإنما كانت اقتصادات اسيا فى جميع هذه المجالات أكثر « تقدما » ، وكان لكل من إمبراطورية الصين فى عهدى أسرتى منج وكنج وإمبراطورية الهند أيام المغول ، بل والفرس فى العصر الصفوى ، والإمبراطورية التركية العثمانية وزن سياسى بل وعسكرى أكبر كثيرا من أى بلد من بلدان أوروبا أو أوروبا كلها مجتمعة .

وترتبط هذه الملاحظة إرتباطا وثيقا بموضوع إشكالية النمو العالمى المعاصر وفى المستقبل . إن التطور الاقتصادى المعاصر لشرق آسيا يحظى باهتمام واسع فى جميع أنحاء العالم اليوم ، ولكنه أيضا وبالمثل يثير قدراً كبيراً من الحيرة . إذ كيف نلائم بين

مانشهده من تطورات وبين الصورة التخطيطية التى رسمها الغرب للأمور . وتبدو المشكلة واضحة تماما حين نتأمل عبثية إعادة تصنيف اليابان باعتبارها جزءاً من « الغرب » ، أو وصف اليابانيين بأنهم « البيض الشرقيون » فى جنوب أفريقيا فى ظل نظام الأبارتهيد » أو العزل العنصرى . وانتقل مركز الاهتمام بعد اليابان إلى حيث النمور أو التنانين الأربعة فى كوريا الشمالية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة . ويتزايد الاهتمام الآن ببلدان النمور أو التنانين الصغيرة فى جنوب شرق آسيا وإلى تنين الصين العظيم البازغ عند الأفق ، واستحوذ على الاهتمام حتى على الصحافة التى ترى أنه :

« بكل المقاييس ... فرضت الصين وجودها فى كل آسيا كصاحبة وزن كبير لم يسبق أن شاهدناه منذ القرن الثامن عشر ... والآن وقد تحرك التنين ، تغير نطاق القضايا من أنماط التجارة الإقليمية إلى الصناعة ، ومن القرارات التى تتخذها الحكومات الآسيوية ... تؤكد حدوث نقلة وتحول فى السياسة الطبيعية للمنطقة « الجيوبوليتيك » الممتدة من اليابان وكوريا الشمالية إلى حزام جنوب شرق آسيا . (كيث بى . ريتشبورج – صحيفة أنترناشيونال هيرالد تريبيون – ١٨ مارس ١٩٩٦) .

قد يكون من الملائم أن نقتبس من الصحيفة ذاتها وعلى مدى يومين متتالين كلمات تؤكد العلاقة الوثيقة بين هذا الموضوع ودراستنا الراهنة . إذ تحت عنوان رئيسى « يجب على أمريكا أن تتعلم إحترام أسلوب آسيا فى تصريف أمورها » نقرأ مايلى :

اعتاد الغربيون أن يقولوا للآسيويين ما الذى يجب عليهم أن يعملوه . ولكن توشك هذه المرحلة أن تأفل . فالبلدان الآسيوية تزداد قوة بحيث يمكنها أن تؤكد إستقلالها الذاتى وأن تصونه وتحميه ...... وإن أى محاولة أخرى لإعادة البلدان الآسيوية إلى المسارات الغربية لن يكون مآلها النجاح . بل إن هذا يحمل مخاطر حدوث سلسلة أخرى من النزاعات طويلة الأمد بين الآسيويين والغرب ...... ويحتاج الغربيون إلى الرضى بالمساواة مع الآسيويين والتسليم بحقهم فى تصريف أمورهم بطريقتهم الخاصة ...... وتأكيد صواب القيم « الآسيوية » . (برايس هارلاند أنترناشيونال هيرالد تريبيون – ٣ مايو ١٩٩٦) .

وأفادت الصحيفة ذاتها فى اليوم التالى تحت عنوان فرعى يقول « : طبيعة النظام الدولى : قضية بحاجة إلى حسم » :

« النزاع بشأن الصين هو نزاع بشأن طبيعة النظام الدولى ،

وأجهزته السياسية والمالية والتجارية وها هى الصين ، عن قصد أو غير قصد ، تندفع بقوة فى طريقها نحو صياغة نظام دولى بديل أكثر ملاءمة لأهداف بكين . وهذا ما يبدو واضحا » صراع الصين من أجل إعادة صياغة قواعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . »

(جيم هوجلان – أنترناشيونال هيرالد تريبيون ٤ – ٥ مايو ١٩٩٦ .

ولماذا أصبح الأمر كذلك ؟ يؤكد هيل جيتس (١٩٩٦) أن السبب هو أن الصين فقط هى التى استطاعت فى العالم أن تنجح على نحو فريد فى مقاومة « إعادة تشكيلها تحت تأثير ضغوط الرأسمالية التى نشأت فى أوروبا الغربية ... ونجت من محاولات الغرب الإمبريالى لإعادة تشكيل العالم خلال القرون القليلة الماضية » . والتمس آخرون ، وقدموا ، تفسيرات من كل نوع ولون لتفسير هذه الصحوة الآسيوية إبتداء من « الكونفوشية » وحتى « سحر السوق بدون تدخل الدولة » . ولكن للأسف فإن الخبرة الراهنة لبلدان شرق آسيا لاتتطابق مع أى من التصورات النظرية أو الأيديولوجية الغربية لمسار الأحداث . وعلى النقيض من هذا يبدو أن مايحدث فى شرق آسيا يدحض جميع القواعد والمعايير الغربية التى تحدد كيف ينبغى للأمور أن تحدث والتى تقضى بأن تحاكى طريقتنا فى توجيه أمورنا . وما أسوأه نهجاً فى التفكير .

والمعانى المتضمنة فى هذا الكتاب تفيد بأن ليس لنا أن ننظر بدهشة إلى « صعود » شرق آسيا ، لمجرد أنه حدث لايتلاءم مع المخطط لسير الأحداث . ويطرح الكتاب تصوراً آخر بديلاً كمخطط لسير الأحداث . ويمكن أن تتلاءم معه الأحداث الراهنة والممكنة مستقبلا فى شرق آسيا وربما فى مناطق أخرى كذلك . إنه مخطط يصور مسار الأحداث كتطور اقتصادى كوكبى حيث كانت آسيا فيه ، وبخاصة شرق آسيا ، مسيطرة وظلت كذلك ، من الناحية التاريخية حتى عهد قريب جداً منذ أقل من قرنين . ففى هذه الفترة فقط ولأسباب سوف يكشف عنها الكتاب فقدت اقتصادات اسيا مواقع السيطرة فى الاقتصاد العالمى وبدأ الغرب فى شغل هذا الموقع فى شغل هذا ولكن لفترة مؤقتة كما هو واضح .

ويعيب التفسير الغربى « لصعود الغرب » تعيين الأحداث فى غير موقعها » . وسوف يتضح لنا أكثر فأكثر أن « التطور فى الاقتصاد العالمى وبالصورة التى حدثت فى الواقع لم يكن أساسا تطور « الغرب » . لقد تركزت « قيادة » النظام العالمى – وهى أكثر من « *الهيمنة* » – وبشكل مؤقت فى قطاع أو إقليم (أو بعضها) فقط لكى تنتقل ثانية إلى مكان أو إلى أماكن أخرى . حدث هذا فى القرن التاسع عشر ؛ ويبدو

أنه بسبيله إلى أن يحدث ثانية مع بداية القرن الواحد والعشرين لينتقل فيما يبدو « مركز » الاقتصاد العالمى ويعود ثانية إلى « الشرق » .

وهذه الفكرة آخذة فى الظهور أيضا فى مواقع أخرى ولكن فى صورة غائمة . ونجد كتاب « الدائرة تكتمل : تاريخ اقتصادى لشاطئ المحيط الهادى » (جون فروست وهوايت) يبدأ دراسته منذ ألف عام مضت بوصف النمو الاقتصادى فى الصين فى عصر أسرة سونج . ولكننا نجد وصف الصين فى عصر أسرتى منج وكنج واليابان وكأنهما معزولتان وراكدتان إلى حد كبير بينما يظهر المحيط الهادى أولا فى صورة « بحيرة أسبانية » ثم خاضعا بعد ذلك لما سمى « السلم البريطانى Pax Britanica و « القرن الأمريكى » . ثم نقرأ الزعم بأن شاطئ المحيط الهادى وسواحله الشرقية أخذت تنهض ثانية فقط بعد مضى مابين خمسمائة إلى سبعمائة عام وبعد الغزوات الغربية . ويقدم لنا من ناحية أخرى فيليب فيرنانديز – أرمستو دراسة عام ١٩٩٥ عن الألفية الأخيرة لتاريخ العالم حيث يقدم عرضا موجزا وسريعا عن صعود الغرب ، ويبين أن غزوات الغرب ضد آسيا ظلت سطحية وهامشية حتى بداية القرنين الماضيين . ومع هذا ففى رأيه أن صعود الصين وغيرها من بلدان آسيا الآن وفى المستقبل لتكون لها الهيمنة فى العالم يبعث فقط من جديد ما كان للصين من سيطرة اقتصادية وثقافية فى عصر أسرة سونج منذ قرابة ألف عام . ولكننى على العكس من هذا أؤكد فى كتابى أن فترة الهيمنة إمتدت لأقل من قرنين . وألتمس ، علاوة على هذا ، بيان كيف أن هذه التحولات كانت أيضا جزءاً لايتجزأ من عملية دورية طويلة للتطور الشامل للكوكب . ويستكشف هذا الباب التمهيدى ، وكذا الباب الختامى المعانى المتضمنة فى هذه الملاحظات التاريخية عن النظرية الاجتماعية .

كوكبية وليست مركزية أوروبية

مصطلح « الغرب » بات يتحدد إدراكنا له أساسا فى ضوء تمايزه عن بقية العالم الذى يندرج تحت كلمتى « الخصوصية الشرقية Orientalism (والمزاوجة بين المصطلحين « الغرب » و « بقية العالم » West and Rest جاءت على يد هنتجتون ١٩٩٣ ، ١٩٩٤) . ونعرف أن الغرب الآن طافح بالدراسات والمعاهد « الاستشراقية » وغيرها . ونجد تحليلا رائعا وإدانة متميزة لهذا الموقف الأيديولوجى الغربى فى كتاب « الاستشراق » الصادر عام ١٩٧٨ لمؤلفه المفكر الأمريكى ، الفلسطينى الأصل إدوارد سعيد . يوضح هنا كيف تعمل نزعة الاستشراق داخل الغرب إذ تحاول وضع حد فاصل بين الغرب وبقية العالم بغية تمييز التفرد المزعوم والخاص بالغرب . وأدان هذا

الإجراء أيضا سمير أمين فى كتابه « المركزية الأوروبية » الصادر عام ١٩٨٩ . وأوضح مارتن برنال فى كتابه « أثينة السوداء » الصادر عام ١٩٨٧ أن المركزية الأوروبية جزء لايتجزأ من النزعة الاستعمارية الأوروبية فى القرن التاسع عشر . إذ ابتدع الأوروبيون آنذاك أسطورة تاريخية عن مايزعمونه جذورهم الأوروبية الخالصة الممتدة إلى « اليونان القديمة الديمقراطية وأيضا المعتمدة على الاسترقاق والتمايز بين الجنسين . ويبدو أن فرضية مارتن برنال أفادت ، على عكس ما أراد لها المؤلف فى البداية ، كحجة تدعم بدورها فكرة المركزية الأفريقية . وحقيقة الأمر أن جذور أثينا تمتد إلى آسيا الصغرى وآسيا الوسطى وبلاد الفرس وإلى أجزاء أخرى من آسيا أكثر مما تمتد إلى مصر والنوبة . وإذا شئنا التوفيق والمصالحة بين الموقفين يمكن القول إنها كانت أولا وأساسا جذوراً أفروآسيوية . بيد أن الجذور الأوروبية لم تكن بطبيعة الحال محصورة داخل اليونان القديمة وروما (ولا قاصرة على مصر وبلاد ما بين النهرين قبلهما) .

لقد كانت جذور أوروبا ممتدة فى كل أنحاء أفرو أوراسيا منذ زمن سحيق . علاوة على هذا ، وكما سنوضح فى كتابنا ، كانت أوروبا ولاتزال معتمدة على آسيا خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث قبل اخترا ع وترويج فكرة « المركزية الأوروبية » فى القرن التاسع عشر .

وتتألف فكرة المركزية الأوروبية من جدائل عديدة ، أثر بعضها وميزه رجال الاقتصاد السياسى من أمثال كارل ماركس وڤيرنر سومبارت وغيرهما من علماء الاجتما ع أمثال أميل دوركايم وچورچ سيميل وماكس ڤيبر . وعمد الأخير إلى بذل أقصى جهد من أجل جمع وتأليف وتزيين القسمات المميزة للمركزية الأوروبية . وتفيد جميع هذه القسمات ، كما يزعمون ، فى تفسير المعجزة الأوروبية ، وهى العنوان المعبر لكتاب من تأليف أريك إل . جونز (١٩٨١) . ولكن كتاب جونز ليس سوى قمة جبل الثلج التى نراها من بين كل ما قدمه تقريبا العلم الاجتماعى الغربى والتاريخ الغربى ابتداء من ماركس حتى ڤيبر مروراً بكل من أوزوالد شبنجلر وأرنولد توينبى ، ووصولا إلى الدفاعات القوية عن مزاعم التفرد الأوروبى منذ الحرب العالمية الثانية خاصة داخل الولايات المتحدة .

ونجد تلخيصا نقديا لسلبيات وإيجابيات إستخدام نظرية « المركزية الأوروبية » بالنسبة للإسلام ؛ وإن صدق الكلام نفسه على الأجزاء الأخرى من « الشرق » :

تتألف مجموعة الأعراض المتلازمة Syndrome من حجتين أساسيتين :

١ – أن التطور الاجتماعى سببه خصائص داخلية تخص المجتمع ذاته ؛

٢ – أن التطور التاريخى للمجتمع إما أنه عملية متطورة إرتقائيا أو إنحدار تدريجى . وهاتان الحجتان تجيزان للمستشرقين صياغة

أنماطهم المثالية الثنائية عن المجتمع الغربى الذى ينمو ويتطور جوهره الباطنى فى صورة عملية دينامية تسير فى اتجاه عصر الصناعة الديمقراطى .

(تيرنر - ١٩٨٦)

ولكن مارشال هودجسون المؤرخ العالمى والباحث فى الدراسات الإسلامية Islamicist يقول :

« جميع المحاولات التى شهدتها حتى الآن إنما تحاول الدفع بوجود سمات أصيلة جبلية فى الغرب سابقة على العصر الحديث . وأصبح بالإمكان الآن إثبات فشلها عندما نخضعها للتحليل التاريخى الدقيق . إذ تبين لنا أن المجتمعات الأخرى لها ذات الطبيعة الأصيلة التى للغرب . ويصدق هذا أيضا على الأستاذ العظيم ماكس ڤيبر الذى حاول أن يثبت أن الغرب ورث توليفة فريدة من العقلانية والفعالية . »

(هودجسون ١٩٩٣)

ويطلق هودجسون (١٩٩٣) وبلوت (١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٧) على هذا النهج من باب السخرية عبارة « التاريخ النفق Tunnel History . والتعبير مشتق من تصور نفق لانرى فى داخله سوى أسباب ونتائج أوروبية داخلية ذات طبيعة « فريدة » أو استثنائية . ويعمى من بداخله عن رؤية جميع الإسهامات غير الأوروبية التى اسهمت بدور فى التاريخ الأوروبى الحديث وفى التاريخ العالمى . ولكن أوروبا ، كما يوضح بلوت ، ظلت حتى عام ١٤٩٢ أو ١٥٠٠ عاطلة من أى ميزة من أى نوع تميزها على آسيا وأفريقيا ، بل ولم تكن آسيا وأفريقيا لتختلف فى شئ عن أوروبا من حيث « أنماط الإنتاج » . ومن ثم لم يكن هناك وحتى عام ١٥٠٠ وربما بعد ذلك أى سبب ينبئ بانتصار أوروبا أو انتصار « نظامها الرأسمالى » بعد ثلاثة قرون أو أكثر . *أما عن ماشهده القرنان السادس عشر والسابع عشر من تطور اقتصادى وعلمى ومن نزعة ثقافية عقلانية فإن هودجسون يرى فى هذا أساسا لكل ما حدث بعد ذلك من تحولات كبرى* . ويؤكد على أن هذه التحولات شملت العالم كله وليس أوروبا استثناء عن سواها أو أوروبا بخاصة .

ولقد كان للأوربيين والعرب على الأقل أفق كوكبى أكثر إتساعا وذلك قبل أن يطمسه ظهور التأريخ والنظرية الاجتماعية القائمين على أساس من المركزية الأوروبية فى *القرن التاسع عشر* . مثال ذلك أن المؤرخ ورجل الدولة التونسى ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦) أعطى تقييما ورؤية مقارنة عن « ثروة الأمم » قبل وبعد زمانه / فقال فى مقدمته تحت عنوان : « فصل فى أن الأقطار فى اختلاف أحوالها بالرفه والفقر مثل الأمصار » ما يلى :

« واعتبر ذلك بأقطار المشرق مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومى لما كثر عمرانها كثر المال فيهم وعظمت دولتهم ، وتعددت مدنهم وحوافرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم . فالذى نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب فى رفههم وإتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط به الوصف وكذا تجار أهل المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم وأبلغ منها أحوال أهل المشرق الأقصى من عراق العجم والهند والصين فإنه يبلغنا عنهم فى باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها وربما تتلقى بالإنكار فى غالب الأمر .

(ابن خلدون - المقدمة - ص ٢٥٧)

بل وفى القرن الثامن عشر نجد الأب دوهالد ، أفضل الخبراء الأعلاميين الفرنسيين فى الشئون الصينية (الذى لم يترك باريس وإستخدم الجيزويت وغيرهم من الرحالة والمترجمين مصادر معلومات له) كتب عن الصين يقول :

« الثراء المتميز لكل مقاطعة ، والقدرة على نقل البضائع والتجارة عبر الأنهار والقنوات ، كل هذا أضفى على الإمبراطورية إزدهارا دائما ...... والتجارة المنقولة عبر الصين عظيمة كبيرة الحجم جداً ، حتى أنه لاسبيل إلى مقارنتها بأوروبا » .

(الاقتباس عن شودهوري ١٩٩١/ ٤٣٠ ، ومن شاء عرضاً أطول عليه بكتاب هو بنج - تى ١٩٥٩ - ١٩٩٥)

ويناقش تيودور فوس (١٩٨٦ ص ٩١) كتاب دوهالد ، ويؤكد فى مناقشته أن الغرب بدوافع نفعية لم يقصر جهوده على ترجمة ودراسة النصوص الفلسفية الصينية بل ترجم ودرس أيضا النصوص الثقافية وغيرها من النصوص المتعلقة بالممارسة العملية . ونذكر للحقيقة أن دونالد لاك ، وادوين فان كلى (١٩٦٥) ألفا عدة مجلدات تحت عنوان « دور آسيا فى قيام أوروبا » صدر منها حتى الآن سبع مجلدات ، مع وعد بمجلدات أخرى . ويلاحظان على سبيل المثال أن « الأوروبيين فى القرن السادس عشر كانوا يعتبرون اليابان والصين هنا أمل المستقبل العظيم . ويواصلان الحديث قائلين : « وبحلول القرن السابع عشر كان قليلون جداً من الأوروبيين المتعلمين الذين لم

تسحرهم تماما (صورة آسيا) . وكم كان مثيرا للدهشة والاستغراب لو لم نشهد آثار هذا كله معروضا فى مجالات الأدب والفن والتعليم والثقافة الأوروبية المعاصرة آنذاك . ويدعم لاك وڤان كلى هذه الملاحظة بحقيقة مؤداها أن مئات الكتب عن آسيا صدرت مؤلفة ومترجمة وأعيد طبعها خلال هذين القرنين بجميع اللغات الأوروبية الأساسية . وأسهم فى تأليفها أو ترجمتها المبشرون الأوروبيون ، والتجار وقباطنة البحار والأطباء والبحارة والعسكريون وغيرهم من الرحالة ، وتضمنت هذه على الأقل خمسا وعشرين سفرا عن جنوب شرق آسيا ، وعشرين سفرا عن جزء الأرخبيل ، وستين عن مشرق آسيا ، ناهيك عن مؤلفات أخرى لاحصر لها (لاك وفان كلى ١٩٩٣) . وساد اعتقاد بأن الإمبراطورية الهندية واحدة من أثرى وأقوى الإمبراطوريات فى العالم ؛ وإن ظلت الصين الأعظم تأثيرا وإستحواذا على الاهتمام ، وأيضا الهدف الأهم للأوروبيين (لاك وڤان كلى ١٩٩٣) . وحظيت الفلسفة الآسيوية بالإعجاب ، وإن كانت الفنون والعلوم دون ذلك . وكان الطب والحرف اليدوية والصناعة والممارسون لهذه الفنون موضع تقدير واحترام كبير ، وغالبا ما كانوا هدفا للمحاكاة (لاك وڤان كلى ١٩٩٣) .

وثمة معلومة تاريخية عرضية ولكنها ذات دلالة كاشفة وهى أن الفيلسوف الألمانى لايبنتس فى القرن السابع عشر ، احتجزه حاكم ألمانى غربى بسبب ما ساوره من شكوك صحيحة فى طموحات جاره لويس الرابع عشر . لذلك كتب لايبنتس إلى لويس عارضاً عليه نصيحة تقول له : « دعك من التشبث بأى طموح محتمل تحققه عبر نهر الراين ، إذ من المفيد أكثر سياسيا واقتصاديا لفرنسا الاتجاه صوب الجنوب الشرقى لتتحدى العثمانيين :

> « فى الحقيقة ، إن كل غريب معجب يأتينا من جزر الهند الشرقية ...... وأشار أهل العلم إنه لايوجد فى العالم قاطبه تجارة تضاهى تجارة الصين » .

(لايبنتس ١٩٦٩ – مجلد ٥ – ٢٠٦ ، ٠ الاقتباس زودنى به جريجورى بلو) .

لم يأخذ الفرنسيون بهذه النصيحة إلا فى عهد نابليون ، الذى كابد ، وليس ذلك مصادفة ، لاستعادة نسخة من رسالة لايبنتس عندما غزا ألمانيا . وكما لاحظ عديد من المتابعين من أمثال لاك وإدوارد سعيد ، فإن نظرة الإكبار الأوروبية هذه تجاه آسيا لم تتغير إلا منذ القرن التاسع عشر بعد ميلاد التصنيع الأوروبى ، وبداية النزعة الاستعمارية . وتغيرت معها وبعمق التصورات والعبارات الأوروبية بما فى ذلك نهجها

فى التـأريخ والعلوم الاجـتـمـاعـيـة . ولانزال حتى يومنا هذا نجد بول باروخ يعـتـرف بالتطور الاقتصادى والثقافى فى كثير من أقطار آسيا ، وأنه كان خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث أعظم شأناً بالمقارنة بأوروبا . وهذه شهادة بالغة الأهمية لأن باروخ (١٩٧٤) وباتريك أوبريان (١٩٨٢/١٩٩٠/١٩٩٧) من أكـثـر المعـارضـين صـراحـة لفرضية ڤاليرشتاين / فرانك التى تقضى بأن علاقات أوروبا مع بقية العالم كانت ذات تأثير مـهم على التطور الأوروبى نفسـه . وعلى الرغم من استمرار هذا الإنكار اليوم - مثلما نجد عند أوبريان (١٩٩٧) إلا أن باروخ (١٩٩٧ - مجلد ٢) يقر بأنه « فيـمـا يختص بالثروات والسلطة ... لنا أن نقول إنه حوالى مطلع القرن السـادس عشر بلغت الحضـارات الرئيسية فى آسيا مستوى من التطور الثقـافى والاقتصادى أرفع وأكثر تفوقا مما هو فى أوروبا » .

ويبرر باروخ فى الحقيقة أيضا وعلى وجه التخصيص تفوق كل من الصين والهند واليابان وكوريا وبورمـا وكـمبوديا ولاوس وتـايلاند وڤيتنـام وأندونيسـيـا والعثمـانيين . ويصف أسطنبول التى تضـم ٧٠٠,٠٠٠ نسـمـة بـالمدينة الأكبـر فى العـالم . ويقـول عن بكين إنها ثانى أكبر المدن إذ يقل عدد سكانها عن هذا الرقم قليلاً جداً ، ويشير أيضا إلى أن بلدان شمـال أفريقيا المسلمة أكثر تحضـرا من أوروبـا : ذلك أن باريس كـانت تضـم ١٢٥,٠٠٠ نسـمـة حـوالى عـام ١٥٠٠ بينمـا القـاهرة ٤٥٠,٠٠٠ نسـمـة ، وفـاس ٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، علاوة على هذا كانت مدينة كلكتا فى الهند تضم ٥٠٠,٠٠٠ نسمة أمـا مـدينة بيجـو Peguo فى بورمـا ومـدينة انجكور Angkor فى كـمبوديا فكانت كل منهـا تضم على التـوالى ١٨٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ نسـمـة (باروخ ١٩٩٧ مـجلد ٢) . واللافت للنظر أن باروخ يؤكد أيضـا (ص ٥٠٩ من المجلد نفسـه) أنه بحلول القـرن السادس عشر بدأ الأوروبيون هيمنتهم على القارات الأخرى . » هذا هو بطبيعة الحال الأنجيل الأوروبى الذى بدأ عهده فى منتصف القرن التاسع عشر على نحو مـا بدأ مع ماركس وشركاه . ولاتزال هذه هى النظرة السائدة عالميا حتى أننا نجد مجلة « لايف » توظف أكثر من عشرين محررا وتستشير العديد من الخبراء ، وترصد الشـهور العدة لعقد لقاءات عاصفة لكى تصنف قائمة من أهم شخصيات وأحداث الألفية الثانية لتنشرها فى عددها الصادر فى سبتمبر ١٩٩٣ ؛ وتخلص بالنتائج التالية :

> حقق الغربيون هزة ودفعة للعالم قاطبة بما لايتناسب مع حجمهم ...... الجميع عدا ١٧ (من بين ١٠٠) هـم من أصـول أوروبية . ونجد ١٠ فقط من النسـاء . إن هذا لايعكس فـقط انحـيـازات مـحـررى مـجلة لايف ومستشاريها من الخبراء بل يعكس الحقائق السياسية الاجتماعية على مدى الألف عام السابقة » (ص ١٣٥) .

سميث وماركس وڤيبر

وهكذا ليس لنا أن ندهش إذ نجد آدم سميث وكارل ماركس اللذين نهتم بهما اهتماما خاصًا من بين المراقبين الأوروبيين قد رأيا فى هذه القضايا موضوعا له أهمية واهتماما كبيرين . ولكن كلا منهما فعل هذا من منظور مغاير ، وأن صبت جهودهما جميعها فى منظور عصرهما . اتفق سميث وماركس ، واختلفا فى النظر إلى الفترة الباكرة من التاريخ الحديث ومكانة آسيا فيه . وكتب سميث فى كتابه « ثروة الأمم » عام ١٧٧٦ :

« إكتشاف أمريكا ، والوصول إلى الجزر الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح هما أهم حدثين سجلهما تاريخ البشرية .

(سميث (١٧٧٦) ١٦٣٧ - ٥٥٧) .

ونقرأ فى ختام البيان الشيوعى لماركس وانجلز الملاحظة التالية :

« إكتشاف أمريكا ، والالتفاف حول الرجاء الصالح ، مهدا أرضًا جديدة لصعود البرجوازية . إن أسواق الهند الشرقية والأسواق الآسيوية واستعمار أمريكا ، والتجارة مع المستعمرات ، وزيادة وسائل التبادل فى مجال النقد والسلع عموما ، كل هذا أعطى التجارة والملاحة البحرية والصناعة قوة دافعة ليس لها مثيل فى السابق ؛ ومن ثم قوة دافعة للعنصر الثورى داخل المجتمع الاقطاعى المتهاوى ، وهو ماتمثل فى صورة تطور سريع ...

(ماركس وانجلز ١٨٤٨) .

وكتب سميث كتابه قبل الثورة الصناعية فى أوروبا ، وردد فى كتاباته صدى لفكر الفيلسوف البريطانى داڤيد هيوم الذى سبقه بربع قرن . ومع هذا كان سميث آخر كبار المنظِّرين الاجتماعيين الغربيين الذى يذهب فى تقييمه إلى أن أوروبا هى الوافد الذى جاء متأخرا فى مجال تطور ثروة الأمم . إذ يكتب سميث فى عام ١٧٧٦ ملاحظته التالية : « الصين بلد أكثر ثراء بمراحل من أى بلد فى أوروبا » . ولم يتوقع سميث حدوث أى تغيير فى هذه المقارنة ؛ ولم يكن واعيا أبدا بأنه يكتب هذا فى بداية ماسوف يصبح فيما بعد « *الثورة الصناعية* » . علاوة على هذا ، كما يلحظ إى . إيه . ريجلى

(١٩٩٤) فإنه لم يشك فى هذا أى من الاقتصاديين الإنجليز من أمثال توماس مالتوس أو داڤيد ريكاردو اللذين جاءا بعد جيل أو جيلين ، بل ولاحتى جون ستوارت مل الذى كتب فى منتصف القرن التاسع عشر .

ومع هذا فإن سميث أيضا لم يعتبر « أعظم أحداث التاريخ » هبة أوروبية للبشرية – الحضارة أو الرأسمالية أو أى شئ آخر . وإنما على النقيض نراه يشير بإنزعاج إلى أنه مع ذلك فإن :

« الأمر بالنسبة للمواطنين من أبناء الشرق وجزر الهند الغربية على السواء هو أن جميع المنافع التجارية التى كان بالإمكان أن تترتب على تلك الأحداث قد تبددت وضاعت وسط الكوارث المروعة التى واجهوها ...... ترى أى منافع بل وأى كوارث يمكن أن تصيب البشرية فيما بعد بسبب هذه الأحداث الكبرى ؟ هذا ما لايمكن أن يتنبأ بها عقل بشر » .

(سميث (١٧٧٦) ١٩٣٧ – ١٨٩)

ولكن مع منتصف القرن التاسع عشر كانت قد تغيرت جذريا نظرة الأوروبيين إلى آسيا بعامة ، وإلى الصين بخاصة . وها هو رايموند داوسون (١٩٦٧) يوثق ويحلل هذا التحول فى كتاب تحت عنوان له دلالة واضحة : « الحرباء الصينية : تحليل المفاهيم الأوروبية عن الحضارة الصينية » . لقد تحول الأوروبيون من اعتبار الصين « مثالا ونموذجا » إلى وصف الصينين بأنهم شعب متجمد أبداً . لماذا هذا التحول الفجائى ؟ » إن حدوث الثورة الصناعية وبدايات الاستعمار الأوروبى فى آسيا كان لهما دورهما المؤثر فى إعادة تشكيل النظرة الأوروبية ، إن لم نقل « ابتكار » التاريخ كله ثم ، على الأقل ، ابتكار نزعة عالمية زائفة طبقا للتوجه الأوروبى وإنطلاقا منه . وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يكن تاريخ العالم قد أعيدت كتابته جملة وتفصيلا بل ظهر وليد جديد هو « العلم » الاجتماعى « الكونى » . ولم يكن هذا مجرد مبحث أوروبى بل كان ابتكارا محوره المركزية الأوروبية .

وبهذا كله خطا المؤرخون « الكلاسيكيون » والمنظرون الاجتماعيون فى القرنين التاسع عشر والعشرين خطوة هائلة إلى الخلف قياسا إلى الأطر الأوروبية ، ناهيك عن الإسلامية ، والتى كانت فى القرن الثامن عشر شاملة العالم على نحو أكثر واقعية . ونذكر من بين من رأوا الأشياء من خلال هذا المنظور الجديد الضيق (أى المركزى أوروبى) اسم كل من ماركس وڤيبر . إذ رأى هذان المفكران ، ومعهما تلاميذهما حتى يومنا هذا ، أن العناصر الجوهرية المميزة « لنمط الإنتاج الرأسمالى » والتى

يزعـم البعض أنها نشأت وتطورت داخل أوروبا ثم خارجها مفتقدة ولاوجود لها فى بقية العـالم ، وأن لا سبيل إلى توفيـرها وترويجها إلا بفضل المسـاعدة الأوروبية . وهـذا هو ما ذهبت إليـه فروض ماركس عن « الشـرق » وما ذهبت إليه دراسـات ڤيبر على كثرتها ، وما صبت فيه تأكيداتهما الزائفة عن بقية العالم . ويمكن لنـا هنا ، على سبيل العرض الموجز والسريع لأرائهما أن لانقتصر على ما أثبته فى دراستي عنهمـا ، بل وأن أشير إلى دراسات واحد من بين الكثيرين وأعنى به الباحث الثقة أرفنج زيتلين (١٩٩٤) .

يبدو ماركس انتقائيا بشأن المصادر التى استقى منها معلوماته عن الخصائص المميزة لآسيا ، ناهيك عن أفريقيا س. ولقد كان آدم سميث ([١٧٧٩] ١٩٣٧ - ٣٤٨) من بين علماء الاقتصـاد السيـاسى الكلاسيكيين الذين أثروا فى مـاركس إذ أعـرب سميث عن « ثقته وتقديره للروايات المثيرة للدهشة عن الثروة الزراعية فى الصين ، وعن مـصـر القـديمة ... وهندوسـتـان » . ومع هـذا نجـد مـاركس هنا يؤثر الاقـتـداء بفكر مـونتسكيـو والفـلاسـفـة من أمـثـال جـان جـاك روسـو وجـيـمس بل الذى اكـتـشف أن الاستبداد هو الوضع « الطبيعى » وأسلوب « الحكم النموذجى » فى آسيا و « الشرق » . وأبرز مـاركس أيضا « صورة الدولة بالغة القوة ، والاستبداد الشرقى الممتد من الهند إلى روسياً ... وعزا هذا الأسلوب فى إدارة الدولة إلى العثمانيين والفرس والصينيين وإلى كل « الشرق » فى الحقيقة . وزعم ماركس فى كل هذا ، أن هناك « نمط إنتاج آسيوى » موجود منذ أقدم العصور . وزعم كذلك أن قوى الإنتاج ظلت فى كل آسيا « تقليدية » ومتخلفة وراكدة » إلى أن جاء الغزو من « الغرب » فأيقظ نظامه الرأسمالى الشرق والذى لولاه لظل الشرق فى سباته الأبدى .

وعلى الرغم من أن مـاركس أشـار إلى أن القـدرة الشـرائية للهند والصين أعطت دفعة للأسواق الأوروبية ، إلا أن إنجلترا فى زعمه ، كانت المرآة التى ترى فيها الهند صورة مستقبلها ، وأن الولايات المتحدة جلبت التقدم إلى المكسيك بفضل حربها عام ١٨٤٦ ضد هذا البلد . وزعم مـاركس ، علاوة على هذا ، أن الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية » و « صعود البرجوازية » فى أوروبا أفضى إلى تحول العالم ، وهو التحول الذى يفترض أنه بدأ منذ بداية تكوين رأس المال (إن لم نقل الرأسمالية) فى القرن السادس عشر - وكذلك فى أوروبا .

ورأى مـاركس أن آسـيا ظلت أكثر تخلفا من أوروبا حيث « الإقطاع » كـان على الأقل يحمل فى داخله بذور « الانتـقـال إلى الرأسمـاليـة » ويزعم على سـبيل المقـارنة والمفاضلة أن « نمط الإنتاج الآسيوى » كان بحاجة إلى المنافع التقدمية لهذا « الانتقال »

الذى حدث فى أوروبا ليدفعه ويجذبه إلى خارج حالة الركود الأصيلة فيه - هذا على الرغم من قوله إن الأسواق الآسيوية هى التى أعطت دفعة لأسواق أوروبا . والسبب المفترض لهذ الركود المزعوم هو الافتقار المتوهم « لعلاقات الإنتاج الرأسمالية » وأن هذا النقص هو الذى أبقى على كل آسيا « مقسمة إلى قرى » كل منهاتملك تنظيما كاملا ومنفصلا عن سواه بحيث تشكل عالما صغيراً خاصا بها . »

ولكن تقسيم آسيا على هذا النحو إلى عوالم صغيرة منفصلة عن بعضها البعض يتناقض مع مزاعم قالها ماركس فى نفس الوقت ، وقالها آخرون من الكتاب الأوروبيين وهى أن آسيا لا خصائص مميزة يمثلها « الاستبداد الشرقى » . ويذهب الاعتقاد إلى أن هذا الاستبداد هو تنظيم اجتماعى سياسى ضرورى لإدارة شئون هذه المجتمعات فيما يتعلق بمشروعات الرى الكبرى . وهذه المشروعات تتناقض بطبيعة الحال مع الزعم بأن المجتمعات قرى منفصلة عن بعضها . وعمد كارل ويتفوجيل (١٩٥٧) فى مرحلة تالية إلى ترويج هذه « النظرية » . ولكن من دواعى السخرية أنه روجها باعتبارها سلاحا أيديولوجيا فى حرب باردة يشنها ضد الشيوعية والماركسية . ولكن لندع جانبا كل هذه التناقضات الداخلية . إذ سوف يبين لنا فى كل صفحات هذا الكتاب أن جميع الخصائص والقسمات التى حدثنا عنها ماركس لم تكن أكثر من تصورات مختلفة من نسخ خيال ماركس وغيره من مفكرى المركزية الأوروبية ، وليس لها من أساس فى الواقع التاريخى . ويمتد هذا الزيف إلى الوجه الآخر - أعنى « نمط الإنتاج الرأسمالى » - الذى ابتكره الأوروبيون فى حد زعمنا وساد الاعتقاد منذ ذلك التاريخ أنه هو المسئول عن التطور الأوروبى أى الغربى والذى أصبح فيما بعد تطورا عالميا .

ونذكر هنا النقد الرائع الذى قدمه تيشالى تيبيبو (١٩٩٠) فى معرض انتقاده لعدد من الماركسيين من أمثال بيرى أندرسون وآخرين . إذ يؤكد تيبيبو ويلح فى التأكيد على أن القسط الأكبر من تحليلهم للإقطاع وللحكم المطلق والثورة البراجوازية و « الوسواس المسيطر على تفكيرهم بشأن الخصوصية المميزة ...... والتفوق المفترض لأوروبا » ، إن هى جميعها إلا « غطرسة حضارية » غربية و « أيديولوجيا تلبس مسوح التاريخ » و « نزعة استشراقية مصبوغة بلون الدم » ، أى أنها إجمالا « استمرار لنزعة الاستشراق بوسائل أخرى » .

وربما ظهر مفكرون اجتماعيون آخرون من أصحاب النظريات ونازعوا ماركس (وربما للاتفاق فى الرأى مع سميث) ، ولكنهم، جميعا اتفقوا فى الرأى مع بعضهم البعض وكذلك مع ماركس على أن عامى ١٤٩٢ و ١٤٩٨ هما أعظم حدثين فى تاريخ

البشرية لأن أوروبا اكتشفت العالم أثناءهما . ولا بأس من أن العالم كان موجوداً منذ البدء ، وأن – على الأقـل – الجانب الأفرو آسيوى منه قد شكل أوروبا نفسها منذ أمد طويل . ويؤكد فى الحقيقة هنرى بيرين (١٩٩٢) المؤرخ البارز المتخصص فى تاريخ أوروبا فى العصر الوسيط أن أوروبا كانت معتمدة على الخارج . ووصل به الأمر إلى حد قوله فى عام ١٩٣٥ أنه ماكان بالإمكان أن يكون هناك شارلمان لولم يكن هناك محمد » . وعلى الرغم من هذا ظل التاريخ والنظرية الاجتماعية يتسمان بسمة « التفرد المزعوم للأوروبيين (أى الغرب) ، وأن هذه الخاصية حسب الافتراض السائد هى التى تولد عنها « صعود الغرب » . ولكن ما هو أسوأ من ذلك أنهم زعموا أيضا أن رسالة نشر الحضارة هى العبء الملقى على كاهل الرجل الأبيض ، وأن دوره يتمثل فى « منح التطور ونشر الرأسمالية » فى العالم باعتبار هذا هو هبة الغرب إلى البشرية . (وأنكر أخيراً بعض قيادات حركة تحرير المرأة أن تكون هذه العملية حتى هبة للمرأة . »

وطبعى أن ألتقت آراء ڤيبر مع ماركس بشأن جميع هذه الأصول والخصائص الأوروبية المميزة للرأسمالية . ويتفق هذا أيضا مع سومبارت . ولكن ڤيبر أراد فقط أن يتجاوز هذا الحد . وسبق أن اختار سومبارت العقلانية الأوروبية باعتبارها خاصية منفردة ولها جذور مزعومة فى اليهودية وهى الشرط الذى لاغنى عنه « للرأسمالية » و « ميلادها » فى أوروبا . ووافق ڤيبر على هذا أيضا . وعمد أكثر من هذا إلى تجميل الحجة بشأن « الاستبداد الشرقى » المرتكز على نظام الرى ، وزعم أن آسيا عاجزة بحكم تكوينها الأصلى عن أن تحقق بقدراتها الخاصة تطورا اقتصاديا ، ناهيك عن التطور الرأسمالى . ومع هذا جشم نفسه أعباء دراسة « المدينة » و « الدين » والجوانب الأخرى المميزة للحضارات المختلفة فى آسيا . واضطر ڤيبر وهو الدارس العظيم للنظم البيروقراطية أن يعترف بأن الصينيين عرفوا كيف يديرون شئون هذه النظم وكيف يسوسون البلد على اتساعه . وتوفر له ، علاوة على هذا ، وقت كاف أكثر مما توفر لماركس لملاحظة كيف شق المال الغربى سبيله إلى مختلف أنحاء آسيا .

ولكن هذه المعرفة الجديدة من جانب ڤيبر بالحقائق الآسيوية زادت من تعقد دراسته وجعلتها أكثر حنكة وعمقا من الرؤية الماركسية الفجة . مثال ذلك أن ڤيبر اعترف بأن آسيا ضمت مدنا كبرى . ولهذا كان لابد لها وأن تكون مختلفة اختلافا أساسيا بشكل ما عن المدن الأوروبية ، سواء من حيث البنية العامة أو الوظيفة . ويبرز واضحا خطأ ڤيبر فى هذا الصدد من خلال دراسة وليام روو Row (١٩٨٤ – ١٩٨٩) المدققة لهذه الحجة ضمن دراسته لمدينة هانكو الصينية .

واستطراداً لنقد فكرة المركزية الأوروبية وإستخدام ، وأيضا سوء إستخدام ، نظرية ڤيبر ، أعود إلى حجة تيرنر حيث يقول :

« المجتمع الإسلامى إما أنه راكد منذ الأبد وإلى الأبد ، أو أنه على طريق الانحدار منذ ميلاده . ومن ثم تتحدد المجتمعات بالإشارة إلى مجموعة مترابطة من الخصائص المنعدمة التى (فى زعمهم) يتحدد ويتحلى بها الغرب - الطبقة الوسطى المفتقدة ، والمدينة المفتقدة ، وإنعدام الحقوق السياسية ، وإنعدام الثورات . إن هذه القسمات المنعدمة ...... تفيد فى تفسير لماذا أخفقت الحضارة الإسلامية فى إنتاج نظام رأسمالى . » (تيرنر - ١٩٨٦ - ٨١) .

ما هو إذن الفارق الجوهرى ، أو العنصر المكون المفتقد الموجود على حد زعمهم فى « الغرب » دون « بقية » العالم إذا كان ڤيبر نفسه لم يجد أن هذه العوامل جميعها مفتقدة فى المجتمعات الشرقية التى درسها ؟ إن العنصر المفتقد فى رأى ماركس هو « نمط الإنتاج الرأسمالى » . وأضاف ڤيبر إلى هذا عنصراً آخر مفتقداً هو الدين الملائم ، وكيف يتداخل مع العوامل الأخرى ليتولد عنها مجتمعة « النمط الرأسمالى » . وتحمل ڤيبر عبء مشكلة دراسة مختلف الأديان العالمية الكبرى ، وخلص من دراسته هذه إلى أن هذه الأديان جميعها تشتمل على عنصر جوهرى أسطورى وغيبى وسحرى ، أى فى كلمة واحدة عنصر لاعقلانى ، وأنه هو « بالضرورة » الذى أعاق جميع المؤمنين بها عن التشبث بالواقع عقلانيا على خلاف الحال بالنسبة للأوروبيين . وأن الأوروبيين هم وحدهم المستفيدون من « الأخلاق البروتستانتية ومن روح النظام الرأسمالى » . وأكد ڤيبر ، شأنه شأن ماركس سواء بسواء ، أن هذه الأخلاق وهذه الروح هما الرأسمالية بحذافيرها من ألفها إلى يائها . بل إن حجة ڤيبر كانت أصعب على الفهم من حجة ماركس .

وهذا الروح العقلانى ، حسب الافتراض الشائع ، هو الخميرة السرية المفتقدة التى إذا ما التأمت مع العناصر الأخرى ، تجعل « الغرب » ينهض دون « البقية » الأخرى من العالم ، وليس بإمكان الآسيويين « بدونها » أن يطوروا نظاماً رأسماليا ، ومن ثم لن يكون بإمكانهم أن « يتطوروا » بشكل حقيقى على الإطلاق ، بل ولا حتى أن يفيدوا من مدنهم وإنتاجهم وتجارتهم . وليس من بأس فى أن كاثوليك البندقية (ڤينيسيا) وغيرها من المدن الإيطالية ، والفضل لكم ، عرفوا من قبل كيف يحسنوا إدارة مدنهم ، بدون هذه الهبة الخاصة من الخميرة قبل أن يمنحها كالفن وآخرون للأوروبيين الشماليين . وليس من بأس أيضا فى أن من حظوا بنعمة الأخلاق البروتستانتية ، ليسوا جميعا يحسنون الإدارة ، سواء فى أوروبا الشرقية أو فى

المستعمرات الأوروبية الباكرة فى جنوب الولايات المتحدة ، ومن لايزالون فى منطقة الكاريبى وغيرها - كما سبق لى أن أكدت (فرانك ١٩٧٨) . ولكن ، وعلى الرغم من هذا ، نرى داڤيد لاندس يقدم صراحة دعما تجريبيا لفرضية ڤيبر فى كتابه « بروميثيوس طليقا » (١٩٦٩) والذى ينكر فيه إنكاراً تاما أن « ثقافة الإسلام يمكن أن تهئ لأصحابها أى مبادئ تقانية .

نعم لقد رفع اليابانيون « الزهرة والسيف » (بنيديكت ١٩٥٤) وأنتجوا وازدهروا بدون الاستعمار الغربى أو الاستثمار الأجنبى ناهيك عن الأخلاق البروتستانتية حتى بعد هزيمتهم فى الحرب العالمية الثانية . وهكذا حاول كل من جيمس أبيجلين (١٩٥٨) وروبرت بيلا (١٩٥٧) تفسير هذه التطورات بأن أكدا أن اليابانى لديه « المكافئ الوظيفى للأخلاق البروتستانتية » ، بينما الكونفوشية الصينية ، وبالسوء مسعاهما ، ليست كذلك . ولكن الآن اليابان والصين يشقان طريقهما بقوة على طريق التطور الاقتصادى إذا بالحجة المدعاة تنقلب رأسا على عقب ؛ ويقال " « إن كونفوشية » شرق آسيا هى التى تحفز على الحركة قدما إلى الأمام ، وصاعداً إلى أعلى . ولكن لا هذه الحجة ولاتلك لها مكان بطبيعة الحال فى الاقتصاد العالمى الحقيقى .

وهذه المركزية الأوروبية نزعة لها أجدادها من علماء اجتماع القرن التاسع عشر ويمثلهم « أبو علم الاجتماع » أوجست كونت وسير هنرى مين الذى مايز بين ما افترضوه من أشكال جديدة للتفكير والتنظيم الاجتماعى القائم على « العلم » و « العَقْد » ، اللذين حلا ، حسب زعمهم ، محل الأشكال « التقليدية » القديمة للتفكير والتنظيم . ويعتبر أميل دوركايم واحدا من هذا السلف الذى أسبغ نظرة مثالية على الأشكال « العضوية » للتنظيم الاجتماعى مقابل الأشكال « الميكانيكية » لهذا التنظيم . وهناك جد آخر هو فرديناند توينيس الذى زعم حدوث انتقال من ما أسماه المجتمع المحلى التقليدى Gemein schaft إلى المجتمع الكبير الحديث Gesellschaft . ونجد عند جيل تال لهم تالكوت بارسونز الذى أسبغ وضعا مثاليا على الأشكال الاجتماعية « الكلية » مقابل الأشكال « الجزئية » . وأيضا روبرت رد فيلد الذى أدعى أنه أكتشف تباينا وانتقالا أو على الأقل « متصلا Continuum بين مجتمع « العامة » التقليدى والمجتمع « الحضرى » الحديث ؛ كما أكتشف نوعا من التكافل Symbiosis بين الحضارة القديمة والحضارة الجديدة . بل إن توينبى نفسه (١٩٤٦) على الرغم من أنه درس عشرين حضارة أخرى إلا أنه بشر بتفرد الحضارة « الغربية ؛ وحذر شبنجلر من انهيارها .

ونلاحظ أن منتقدى التطور الرأسمالى الغربى الذين أرادوا إصلاحه أو إبداله

أيدوا أيضا وعلى الرغم من هذا الفرضية الأساسية ذاتها . هكذا نجد العناصر الجديدة من الماركسيين أو الماركسيين الجدد المعاصـرين يزعمون وجـود فـارق أساسى بين ماهو « آسيوى » وما هـو « اقطاعى » أو غير ذلك من أشكال أنماط الإنتاج الخراجى » وبين أنماط الإنتاج الرأسمالى » (انظر وولف ١٩٨٢ وسمير أمين ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦) . وزعم لينين « أن الإمبريالية باعتبارها أعلى مراحل الاستعمار » كانت أيضا ثمرة تطور بدأ داخل أوروبا ثم انتشر خارجها . وزعم منذ عهد قريب جداً كارل بولانى عدم وجود علاقات سوق ناهيك عن التجارة وتقسيم العمل عبر مسافات بعيدة ، فى أى مكان من العالم مثل ما سماه « التحول العظيم » الذى حدث فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر . ولكن الاكتشافات الأثرية التى تظهر بين الوقت والآخر كذبت ما ذهب إليه بولانى (١٩٥٧) وإنكاره وجود تجارة وأسواق فى عصر الإمبراطوريات الباكرة . وأضفت أنا مـن ناحيتى نقدى النظرى والتجريبى لرأيه هذا فى موضع آخر . (جيلز وفرانك ١٩٩٠/١٩٩١ وفرانك وجيلز ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، وفرنك ١٩٩٣) . وجوهر القضية هنا هو أن انتشار السوق وهيمنتها لم يبدأ ، على حد زعمهم ، إلا مؤخراً فى أوروبا (الغربية) وانتشرت إلى خارجها فى العالم . ويستهل روبرت ماكيفر تصديره للكتاب الأول الذى ألفه بولانى بزعم أنه جعل غالبية الكتب فى مجاله باتت كتبا قديمة أو بالية . وإذا صح هذا ، فإنه لم يحقق هذا الهدف إلا بقدر ماجعل الاعترافات الكثيرة السابقة بأهمية السوق ، بما فى ذلك السوق العالمية والعلاقات والتأثيرات العالمية أمور « بالية » أيضا . ويبدل بولانى هذه الحقيقة القديمة قدم التاريخ بأساطير عن أولوية مزعومة لعلاقات اجتماعية غير اقتصادية « للتبادلية » و« إعادة التوزيع » . ولكن كتابى هذا سيوضح بالدليل والبرهان أن مثل هذا « التحـول العظيـم » إنما بدأ قبل القرن الثامن عشـر بزمن طـويل ولم يبـدأ يقينا فى أوروبا ولا بواسطتها .

والملاحظ أن جميع الأشكال الثنائية « للنمط المثالى » وغيرها من تمايزات إنما يجمع بينها قاسم مشترك هو أنها تفترض أولا قسمات ثقافية اجتماعية جوهرية ، وفوارق هى أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع ، ثم تزعم بعد ذلك أن هذه الفوارق تمايز بين « نحن وهم » . وإذا عبرنا عن هذا بلغة صمويل هنتنجتون (١٩٩٣ ، ١٩٩٦) نقول أنها تفضل « الغرب » عن « بقية » العالم . وهذه القسمات فى الحقيقة تمايز أيضا ، حسب زعمهم ، المجتمع الحديث (الغربى) عن ماضيه هو ؛ وكذلك عن المجتمعات الأخرى التى لاتزال تتعثر الآن . علاوة على هذا فإن هذه الأنماط « المثالية » تعزو إلى بعض الشعوب – وهى فى الغالب الأرجح « نحن » – وليس لغيرها ضربا من التطور الذاتى الأصيل فيها ، وما يترتب عليه من انتشار بعد ذلك « حين يكون إيجابيا » أو فرضه قسرا (حين يكون سلبيا) . ويبلغ هذا « التراث » المميز ذروته على يد دانييل ليرنر (١٩٥٨)

فى كتابه « زوال المجتمع التقليدى . ولكن الملاحظ أن أيا من كل ماورد آنفا » لم يكن هـو الخيار الشمولى الوحيـد فى عالم الواقع . ولقـد ناقضت منـذ ثلاثين عاما مضت (فرانك ١٩٦٧) هذا « التخلف فى علم الاجتماع » وعلى الرغم مما حققه هذا التحدى من نجاح إلا أنه ليس شموليا بما فيه الكفاية . وكتابى الراهن هو محاولة للارتقاء به إلى مستوى أفضل .

ويبين هنا بالحجة والدليل أن الغالبية العظمى من كل ما أوردناه آنفا من نظريات اجتماعية أفسده التحيز القائم على المركزية الأوروبية كما أفسدته الغطرسة الأوروبية . وسـوف نـلاحظ أن الدليل التـاريخـى ينفى ويقـوة الأصل الأوروبى المزعـوم ، ناهـيك عن التفرد الفائق للتطور الاجتماعى الحديث - وهكذا ينسحب البساط التاريخى من تحت أقدام نظرية العلم الاجتماعى كما نعرفها ، وإننى على إستعداد لأن أوافق على أن من واجبنا أن نسترد أو أن نستنقذ منها أكبر قدر يمكن أن نفيد به . بيد أن كل هذا الفكر الذى تلقيناه لايزال ، على الرغم من ذلك ، بحاجة ماسة إلى أن نستعرضه وأن ننظر إليه نظرة شك وتساؤل .

وإنى أدعـو القـارئ إلى أن ينظر مـثـلا كـيف أن مـؤرخـا عـالميـا ومـفكراً نظرياً اجتماعيا له حكمة وثقافة بروديل (١٩٩٣) لايزال يدعى أن :

> « كانت إنجازات الصين الاقتصادية متواضعة ، كما كانت ، ولنكن صرحـاء ، متخلفة بالمقارنة بإنجازات الغرب ...... إن دونية وضعها تكمن فى بنيتها الاقتصادية (التى كانت) أقل تطورا من بنية المجتمعات الإسلامية أو الغربية ...... ولم يكن بها كذلك منظمى مشروعات شغوفين بتحقيق أرباح ...... وإنما شاركوا فقط وبدون حماس عقلية الغرب الرأسمالية ...... ولم يكن بها أى نظام ائتمانى حتى القرن الثامن عشر (وفى بعض الأماكن حتى القرن التاسع عشر ...... وعزلت ثورة طوكوجاوا اليابان عن بقية العالم ، وأحكمت قبضة العادات والمؤسسات الاجتماعية .

(بروديل ١٩٩٣ -١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٨٥)

وسوف نلحظ فى كل صفحات هذا الكتاب مدى الخطأ التاريخى لهذا التقييم الذى يصدره سيد المؤرخين والدارس النقدى للرأسمالية . وسوف نرى أيضا مدى تناقض هذا التقييم مع بعض ملاحظات أثبتها هو فى مواضع مختلفة .

نحن الآن جميعا ، سواء عن علم أم عن غيرعلم ، تلاميذ هذا التاريخ وهذه النظرية الاجتماعية القائمين تماما وبشكل كامل على المركزية الأوروبية . وتحدد هذا بوجه خاص منذ أن جسد بارسونز نظرية ڤيبر فى علم الاجتماع وفى العلوم السياسية بعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة المهيمنة اقتصاديا وثقافيا فى العالم عقب الحرب العالمية الثانية . وهنا نجد كتابه الذى يحمل عنوانا خاطئا « بنية العمل الاجتماعى » وكتاب « المنظومة الاجتماعية » وأيضا « نظرية التحديث » المشتقة من الكتابين الأولين ، وكتاب عالم الاقتصاد دبليو . دبليو . روستو (١٩٦٢) المعنون « مراحل النمو الاقتصادى » كل هذا جرى تفصيله من نفس قماش المركزية الأوروبية واتخذ ذات النمط النظرى لها . ويمكن لنا أن نسأل : ماذا كان الهدف ؟ إن مراحل روستو لاتزيد كثيراً عن صورة « البرجوازية »التى عبر بها ماركس عن مراحل التطور المرحلة بعد الأخرى من الإقطاع ثم الرأسمالية وصولا إلى الاشتراكية – وبدأت جميعها من داخل أوروبا . ويزعم روستو ، شأن ماركس ، أن الولايات المتحدة ، إقتداء بانجلترا ، ستقدم لبقية العالم المرآة التى يرى فيها العالم مستقبله . ويفسر روستو (١٩٧٥) أيضا « أصول نشأة الاقتصاد الحديث » فى كتابه « كيف بدأ كل شئ » ؟ عن طريق الثورة العلمية التى ميزت كما يزعم أوروبا الحديثة . ويذهب لاندس (١٩٦٩) فى كتابه « بروميثيوس طليقا» إلى أن الظروف الثقافية « للتغير التقنى والتطور الصناعى » خلال القرنين الماضيين إنما توفرت فى أوروبا الغربية فقط . ويلاحظ سيبولا (١٩٧٦ – ٢٧٦) أن « الثورة الصناعية كانت فى جوهرها أولا وأساسا ظاهرة ثقافية اجتماعية وليست ظاهرة ثقافية فقط . ويتجلى هذا واضحاً تماما عندما يلحظ المرء أن أول بلدان تدخل مجال التصنيع هى تلك التى توفر لها أكبر قدر من التماثل الثقافى والاجتماعى مع انجلترا .

وقدم كتاب آخرون تفسيرات « داخلية » فقط لبيان وتبرير الاستعلاء المزعوم للغرب وتفوقه على بقية العالم . ويرى هؤلاء الكتاب أن صعود أوروبا كان أيضا بمثابة « المعجزة » التى حدثت ، فى زعمهم ، بفضل صفات فريدة تميز الأوروبيين ويفتقدها كل من سواهم . وهذا هو ما ذهب إليه لين هوايت (١٩٦٢) . وجون هول (١٩٨٥) ، وجين بيكلر وهول وميشيل مان (١٩٨٨) . إذ رأوا أن بقية العالم ناقص أو عاطل من بعض الخصائص الحاسمة التاريخية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأيديولوجية أو الثقافية بمقارنته بالغرب . وإن الأدعاء بأن « الغرب » يتحلى

بما يفتقر إليه « الباقون » حسب مايقول الزعم أعطانا « نحن » ميزة باطنية ، أولية تحفز إلى التطوير ، وهى التى عملنا « نحن » بعد هذا على نشرها إلى الخارج حيث بقية العالم ، باعتباره هذه هى « الرسالة الحضارية » والعبء الملقى على كاهل الرجل الأبيض .

ودرس بلوت (١٩٣) هذه الأسطورة دراسة مدفقة تحت عنوان ملائم لكتابه « نموذج العالم عند المستعمر : نزعة الانتشار الجغرافى والتاريخ المركزى الأوروبى » . وهنا يدرس بلوت دقائق « المعجزة الأوروبية فى أشكالها العديدة ، ويكشف عناصرها ، ويقوض دعائمها . وتناولها بلوت من حيث الجانب البيولوجى (الاستعلاء العرقى والاعتدال السكانى) ، والجانب البيئى (أفريقيا الاستوائية التى يتفشى فيها قذر يثير الاشمئزاز وآسيا الاستبدادية الجرداء ، وأوروبا المعتدلة المناخ) ؛ وجانب التفرد من حيث العقلانية والحرية (ضد الاستبداد الشرقى » الذى يمثل محور مذهب ڤيبر وجزءاً من فكر ماركس) . ودرس علاوة على هذا الاستعلاء التاريخى الأوروبى المزعوم فى مجال الثقافة (على الرغم من كل ما أخذته أوروبا واعتمدت عليه قديما من المنجزات المتقدمة للصين والهند والبلدان الإسلامية) . ودرس المجتمع دراسة تشريحية (تطور الدولة ، ودلالة الكنيسة والأخلاق البروتستانتية ودور البرجوازية فى شكل الطبقات والأسرة النواة ... إلخ) .

عمد بلوت (١٩٩٧) إلى فحص وتدقيق هذه الحجج بإسهاب وإفاضة من خلال تشريحه سطرا بسطر لكتابات ثمانية من المؤرخين دعاة المركزية الأوروبية . نذكر من بين هؤلاء : ڤيبر ، وهوايت (١٩٦٢) وجونز (١٩٨١) وروبرت برينر فى كتاب من تأليف آستون وفليبين (١٩٨٥) ومان (١٩٨٦) وهول (١٩٨٥) وبيشلر وهول ومان (١٩٨٨) . وهذا مايدعونا إلى إيجاز دراستنا التدقيقية بشأنهم هنا . ويثبت بلوت بصورة فعالة العلاقات النظرية والفكرية والأيديولوجية القائمة على المركزية الأوروبية التى تجمع كل هؤلاء الكتاب فى عائلة واحدة . ويعمد فى دراسته الفاحصة لحججهم إلى الاحتكام لمعايير البرهان العلمى والمنطق الأولى ، وبذا استطاع أن يهدم حجج كل واحد منهم .

وهكذا أثبت بلوت بكفاءة ماسبق أن قاله هودجسون من أن كل خصيصة من الخصائص التى تنفرد بها أوروبا ، حسب زعمهم ، بل وكل المعجزة الأوروبية ليست أكثر من أساطير رسخت وتوطدت فقط فى الأيديولوجية المركزية الأوروبية . لذلك فإن « العلم » الاجتماعى المشتق منها غير مقبول تجريبيا ونظريا . ويقارن بلوت أيضا بين الإقطاع والرأسمالية الوليدة فى أوروبا وآسيا وأفريقيا قبل ١٤٩٢ . وهدفه من هذا أن

يؤكـد أنه فى أواخـر العصـور الوسطى ومطـلع الأزمنة الحـديثة لم تكـن أوروبا تتميز بشئ على آسيا وأفريقيا فى جميع هذه الجهات . وبناء على هذا يؤكد بلـوت ، عن حق ، أن من الخطأ أن نعـزو التطورات التـاليـة فى أوروبا والغـرب إلى أى مـن هـذه الخصائص التى افترضوا أنها خصائص جبلية أصيلة تفردت بها أوروبا . ونفس الشئ ، وبخاصة مزاعم ڤيبر عن « إنجازات نوعية وخاصة للعقلانية الغربية فندها عالم الأنثروبولوجيا جاك جودى (١٩٩٦) الذى يستقصى إنجازات مناظرة فى الغرب وفى جنوب شرق آسيا . ومن أسف أننا نجد مـلائما تماما هنا النقد اللاذع الذى انتقد به موليفى كيتى أسانتى (١٩٨٧) النظريات النقدية القائمة على المركزية الأوروبية ، إذ يقول :

« إنهم من حيث الجوهر ، أسرى غطرسة خاصة وليدة جهلهم يجهلون مـالايعـرفـون ، ومع هذا تراهم يتحـدثون وكـأنهم يعـرفـون كل مانحتاج إلى أن نعرفه ...... ولهذا يمثل كتابى نقدا جذريا لأيديولوجيا المركزية الأوروبية التى تتنكر فى صورة نظرة عالمية :

(أسانتى ١٩٨٧-٤)

ويلاحظ ناقد آخر معاصر ومنعزل هو فرانك برلين مايلى :

« يحدث مرارا أن يتحول ابتكار « الحقيقة العلمية » وربما بطريقة منظمة إلى نقيضه ، ويكون تأسيسا للأسطورة ، ومعلما لتواطؤنا « نحن » العام فى ذات الحقائق التى تتجاوز العلم والتى نفزع منها جميعا نحن العلماء والمفكرين على السـواء .... كـيف حـدث هذا بأن أجـازت علوم المجـتمع هذا القليل المنافى للموضـوع لكى يقـال ويجـرى على لسـان مروجى الأسطورة وأن الكثير مما نقدمه لم يفعل شيئا سوى أن عزز ، بل غذى صناعتهم ليأتى كل هذا على الرغم منا ؟ (برلين ١٩٩٤)

حقا . ولهذا فإن الكتاب الذى بين يدى القارئ هو محاولتى لمواجهة مروجى الأسطورة بالشواهد النافية ومن بينها الكثير من الشواهد والبراهين التى جمعها برلين . وبات من الأهمية بمكان إعطاء شعوب ومناطق أفرو آوراسيا القائمة خارج أوروبا حقهم التارخى . وهذا ما أكدته بعض المقالات المتناثرة والمخطوطات غير المنشورة التى كتبها هودجسون وتم جمعها مؤخرا فى كتاب له تحت عنوان « إعادة التفكير فى تاريخ العالم » ؛ حيث يقول :

« إن صورة تاريخ العالم المنحازة للغرب ، مالم يحكمها منظور ملائم ، تسبب ضررا لا حدود له . وهى فى الواقع تسبب الآن ضررا لا حدود له . وهذا هو السبب فى أننى أؤكد كثيرا على عدم جواز افتراضى « الإنحلال » فى المجتمع الإسلامى قبل القرن الثامن عشر مالم يكن لدى المرء دليل صحيح تماما ...... وأن من بين أخطر مهام التاريخ العالمى ، حسبما أرى ، أن يعطى التاريخ للناس إحساسا بنمط الفترات الزمنية وبالمساحات الجغرافية ، وأن يكون إحساسا مبرءاً من كل الافتراضات المسبقة المنحازة للغرب بكل أشكالها المتعددة ...... ويجب أن نلزم أنفسنا بإدراك المعنى المقصود حين يقال أن الغرب ليس هو العالم الحديث ، والذى تمثَّل تدريجيًا المناطق المتخلفة واستوعبها لنفسه . وإنما هو قوة حافزة خلقت ظروفا جديدة لكى تعمل فيها قوى أخرى ...... وأن التحول الحديث العظيم افترض مقدما عديداً من الابتكارات والاكتشافات التى ترجع مواطن نشأتها إلى جميع الشعوب فى العديد من المدن الآهلة ، بالسكان فى النصف الشرقى من الكرة الأرضية . والكثير من هذه الاكتشافات الأساسية الباكرة لم تنشأ فى أوروبا ...... ونجد بنفس القدر من الأهمية ، على الأقل ، ما يؤكد وجود السوق العالمية الواسعة التى تتألف من شبكة تجارية أفرو – أوراسية التى ظهرت إلى الوجود بصورة تراكمية . وتحقق هذا بشكل أساسى فى ظل رعاية البلدان الإسلامية بحلول منتصف الألفية الثانية ...... إنه لايمكن التحول الغربى بدون التاريخ التراكمى لكل أفرو أوراسيا وهى العالم الواحد الذى كان الغرب جزءاً متكاملا معه ...... إذ أن الثروات الأوروبية لم تكن لتنشأ إلا داخل هذا الإطار ، وكذلك القدرات الإبداعية الأوروبية لم يكن بالإمكان ممارستها إلا داخله أيضاً .

(هودجسون ١٩٩٣ – ٩٤ ، ٢٩ ، ٦٨ ، ٤٧)

وأنا أتفق تماما مع كل من بلوت وبرلين وهودجسون الذين تأكدت فرضياتهم بالبيانات الواضحة والثابتة فى الفصول التالية . وأود ، علاوة على هذا أن أنسب الفضل لأصحابه ، ففى كتاب آخر أحدث عهدا من الكتاب المذكور آنفا أعرب جونس (١٩٨٨) نفسه عن شكوكه إزاء إطاره السابق (١٩٨١) : إنه يستشهد بمؤلف آخر « حتى ليكاد يبين أن الخطوة التالية له ستكون إثبات خطأ النظرية » ثم يستطرد ليقول إن عنوان « المعجزة الأوروبية » كان به قليلٌ من الغواية :

« وعنـــوان « مـعــاودة النمـو » به ردة أيضـا ولكـــنهـا ردة عـــن مضامين العنـوان « المعجزة الأوروبية أكثر مما هى ردة عن تفسيرها للأداء الأوروبى ..... وأنا من ناحيـة أخرى لم أعد أراها عمـلا إعجـازيا بمعنى « القانون الطبيـعى لحدث فريد » ...... وشرعت أفكِّر مليا لأعـرف ما إذا كنت على حق فى إجهاد نفسى بحثا عن قسمات إيجابية خاصة تكون هى التى مكَّنت أوروبا من أن تصبح أول قارة تحرز نموا مستداما . وبدا لى أن الشرك يكمن فى القول بهذا لأن أوروبا مختلفة ، وأن الفارق لابد وأن يكشف لنا عن ابتداء النمو ......»

(جونس ١٩٨٨)

ويقدم جونس بعد هذا اعتراضين آخرين لهما دلالة كاشفة : أحدهما أنه مثلى ، قرأ مارشال هودجسون وتأثر به . ولكن حدث هذا منه فى وقت متأخر جداً بالنسبة لتاريخ صدور كتاب جونز سالف الذكر . والاعتراف الثانى أنه مع هذا كله ، فإن الضرر الرئيسى فى كتابه الأخير ...... يتعلق بوجهة نظر متأصلة وراسخة ، وليست متعلقة بمواقف سياسية أو دينية ، وإنما هى شئ أعمق من ذلك . إذ ولدت ونشأت وترعرعت كانجليزى ...... (جونز ١٩٨٨) . لذلك فإن محاولته الجديدة لكى يكـون « مناهضا للنزعة العرقية وللتمييز بين الجنسين وغير ذلك ...... هى أمر جدير بالتقدير والحماس (جونز ١٩٨٨–١٨٦) . وهذا هو . ولكن لايزال جونز يعمل بمقتضى مثالب كثيرة واضحة الخطأ . مثال ذلك أنه بعد أن استعرض الصين ثم أضاف اليابان لايزال يكد ليبرهن خطأ النظرية » . ونجد ملخص الكتاب وخلاصته يقولان إن التاريخ اليابانى والأوروبى هو على مايبدو مسألة توازنات قوى جاءت عرضا . ولنا فى الحقيقة أن نسأل : ولم لا ؟ » (جونز ١٩٨٨–١٩٠) . بيد أننى أحاول فى هذا الكتاب أن أبذل جهداً أكبر لأثبت خطأ نظريته وآمل أن أقدم ما هو أفضل من مجرد الاقتصار على القول بالمصادفة كتفسير بديل .

مـــؤرخـــو الاقتصاد

قد يظن المرء فى سذاجة أنه إذا ما أراد دراسة تاريخ الاقتصاد على نحو ما كان فـى الواقـــع فلـيس عليه سوى أن يتجـــه إلى مـؤرخى الاقتصاد . ولكنهم هم أسوأ من انتهكوا هذا التاريخ . إن الغالبيـــة الساحقة من « مؤرخى الاقتصـاد » المزيفين

يغفلـــون بالكامـل تاريخ الجانب الأكـبر مـن العـالم ، بينمـا الأقـلية الباقية منهم تعمد تشويهه . ويبدو أن غالبية مؤرخي الاقتصاد ليس لديهم منظور عالمي ولاحتى منظور أوروبي . ولهذا فإن البديل يتمثل في مايقدمونه باسم « التاريخ الاقتصادى » والذى ينحصر غالبا في الغرب . ونذكر هنا كتاب « دراسة التاريخ الاقتصادى : مجموعة مـن المحاضرات الافتتاحيـة ١٨٩٣-١٩٧٠ » والذى أشـرف على تحـريره إن . بى . هارت (١٩٧١) . ويضم الكتاب إحدى وعشرين محـاضـرة من هذا النوع لأبرز المؤرخين الاقتصاديين المتحدثين بالإنجليزية . وتتضـمن هذه الافتتـاحيات إستعراضا وتعليقا على « التاريخ الاقتصادى » الذى كتبه زملاء لهم فى المهنة على مدى قرابة قـرن من الزمان : ونكـاد نجـد كل كلمة هى عـن أوروبـا والولايـات المتحـدة و « اقتصادها الأطلسى » بينما لانكاد نجد حتى أى ذكر لأفريقيا . ذلك لأن بقية العالم غير موجود فى نظرهم .

وإذا انتقلنا إلى وقائع جلسات المؤتمر الأخير الذى عقده « المؤتمر الدولى للتاريخ الاقتصادى » تبين لنا أن حوالى ٩٠ بالمائة من الإسهامات « الدولية » كانت عن الغرب . وصـدر أخيرا مـجلدان عن وقائع جلسـات مـؤتمرين يحـملان العنوان التـالى « ظهور الاقتصاد العالمى ١٥٠٠ - ١٩١٤ » (فيشر وماكينيس وشيندر ١٩٨٦) . ولكن نجد الغالبية العظمى من الاسهامات عن الغرب .

وجدير بالذكر أن كاتب إحدى الدراسات التى تعتبر أبرز مثال عن هذا النوع من التـاريخ الاقتـصـادى القـائم على المركـزية الأوروبيـة قد نـال مـؤخـرا جـائزة نوبل فى الاقتصاد . ونذكر أن كتـاب « صـعود العالم الغربي : تاريخ اقـتصـادى جديد » ألفه دوجلاس . سى . نورث الحائز على جائزة نوبل عام ١٩٩٣ فى الاقتصاد . واشترك فى التـأليف معه روبرت بول توماس (١٩٧٣) . وهذا الكتاب يستحق أن نشير إليه إشارة خاصـة ليس فقط بسبب مـاحظى به أحد المؤلفين من تقدير ، بل وأيضا بسبب صـراحة عنوانه وتـأكيده على كلمـة « جـديد » فى العنوان ، ومـراجعة النظرية السـائدة . ونقرأ عنوانا فرعيـا للكتاب يقول « نظرية ونظرة عامة : ١ » ويثبتـان بوضـوح فى الصـفحة الأولى أن « تطور تنظيم اقتصادى كفء فى أوروبا الغربية يفسر لنا صعود الغرب » . ويتتبع المؤلفان بعد ذلك التحول المؤسسى خاصة تطور حقوق الملكية وصولا إلى زيادة الندرة الاقتصادية التى تولدت بدورها عن زيادة سكانية فى أوروبا الغربية . ولكن بقية العالم وزيادته السكانيـة بالمثل ليس لهمـا وجود فى نظرهمـا . علاوة على هذا ، وكمـا يؤكد المؤلفان فى تصديرهمـا للكتاب ، فإن تاريخـهمـا الاقتصادى ينسق مـع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ويمثل عنصرا مكملا لها . وأحسب أن هذا الرأى كان له تأثيره للفوز بجائزة نوبل .

ويوضح كتاب نورث وتوماس ثلاث مشكلات مترابطة على الأقل واعتراضاتي : أولا ، دعاة المركزية الأوروبية يرفضون عقد مقارنة ، بل ومجرد قبول المقارنة ، مع أنحاء أخرى من العالم ، والتي من شأنها أن تكشف عن أوجه التماثل ليس فقط بين المؤسسات والتقانة ، بل وأيضا بين القوى البنيوية والسكانية التي أنتجت هذا كله . ثانيا ، وكما سنرى في الباب الرابع ، تكشف هذه المقارنات عن أن التفرد الأوروبي المزعوم ليس تفرداً ولا استثناء على الإطلاق . ثالثا ، إن القضية الحقيقية ليست أساسا ماحدث هنا أو هناك بل ماهي البنية الكوكبية والقوى على المستوى الكوكبي والتي هيأت هذه الأحداث هنا وهناك . وهذا ما نتناوله بالدراسة التحليلية في الباب السادس .

ولعل ما هو أخطر من ذلك أن أقلية ضئيلة من المؤرخين الاقتصاديين الذين يشيرون إلى « بقية العالم » يشوهون على نحو خطير كلا من « الشرق » وعلاقاته الاقتصادية مع « الغرب » . إن منظورهم بشأن « الاقتصاد العالمي » يقضي بأنه ظهر ابتداء من أوروبا ، وأن أوروبا بنت اقتصاداً عالميا حول نفسها على نحو ما قال بروديل من أن المؤرخين « عرفوا » ماذا حدث . ولنأخذ مثالا على هذا مقالا ظهر قريبا عن « آسيا البحرية ١٥٠٠ – ١٨٠٠ » . كتب المقال جون ويلز (١٩٩٣) لمجلة أميركان هيستوريكال ريڤيو . ويضع ويلز عنوانا فرعيا كاشفا هو « الأساس التفاعلي لنشوء الهيمنة الأوروبية . » ويستعرض أكثر من اثني عشر كتابا ، ويذكر تقريبا حوالي مائة عنوان أخرى تعالج بعض مظاهر « التفاعل » بين الشرق والغرب . غير أن غالبية الأنشطة التي يعرضها المقال تسير في اتجاه واحد من أوروبا إلى آسيا ، ولانكاد نجد شيئا في اتجاه عكسي . علاوة على هذا فإن الزعم الذي انطوى عليه عنوان العرض ويفيد بأن « الهيمنة الأوروبية نشأت ابتداء من عام ١٥٠٠ فصاعدا حتى ١٨٠٠ ليس له مايدعمه . بل لقد كذبته في الحقيقة شواهد قدمها المؤلفان وذكرها ويلز . لهذا يظل مجرد عنوان المقال ذاته أسلوبا معبرا عن الانحياز المركزي الأوروبي أكثر من كونه وصفا للواقع .

مثال آخر وأخير عن النزعة المركزية الأوروبية تمثله السلسلة التي يصدرها الناشر المجدد فاريوروم Variorum . إذ يعيد هذا الناشر طبع أفضل المقالات ، وإن لم تكن الأكثر قبولا ، والتي تعالج التاريخ الاقتصادي خاصة عن الغرب ومكتوبة من خارجه . وصدرت أحدث مجموعة له تحت عنوان جامع هو « عالم يتوسع : أثر أوروبا على تاريخ العالم ١٤٥٠ – ١٨٠٠ » . ورغبة من الناشر في النهوض بالسلسلة وترويجها يذكر أعمال الدعم والتأييد من جانب وليام ماكنيل عميد المؤرخين العالميين ، وبيتر ماتياس أستاذ التاريخ الاقتصادي سابقا

بجامعــة أكسفــورد ، والـذى يبشرنا بأن « هذه السلسلة سوف توسع وتعمق فهمنا للمسرح العالمى . » إنها على العكس من ذلك سوف تعمق سوء فهمنا للمسرح العالمى ، ذلك لأنه حـتى هذه السلسلة لاتشير ولوبشكل عابر إلى ماحدث فعلا على المسرح العالمى من ١٤٥٠ وحتى ١٨٠٠ . حقا إن الاقتصاد العالمى توسع ، ولكن أولا وأساسا فى آسيا ، وإن التوسع الاقتصادى العالمى أثر على أوروبا أكثر مما أثرت أوروبا على التاريخ العالمى قبل ١٨٠٠ . وإذا كان أحد الكتب يحمل العنوان التالى : « الفرصة الأوروبية » إلا أن السلسلة ، على الرغم من هذا ، تركـز على مافعلته أوروبا أكــثر مما تعنى بالفرص التى أتيحت لها فى مجال الاقتصاد العالمى خاصة فى آسيا والتى لم يكن لأوروبا أى دور بشأنها سوى الإفادة منها .

ويبدو فى الظاهر أن التاريـخ الاقتصــادى الماركسى مختلف عن هــذا . ولكنـه فى الحقيقـة مثله سواء بسواء من حيث اعتماده على المركزية الأوروبية إن لم يكـن أكثــر مغالاة منه . وهكذا نجـد مؤرخـى الاقتصاد الماركسيـين يبحثـون عن مصادرة « صعــود الغرب » و « تطور الرأسمالية » داخل أوروبا . والأمثلة على هـذا كثيرة منها الحوار المشهور الذى دار فى الخمسينات بشـأن « الانتقـال من الاقطاع إلى الرأسماليـة ، وشارك فيـه موريس ضب وبول سويزى وكوها شيرو طاكا هاشى ورودنى هيلتـون وآخرون . ونذكر كذلك حوار برينر Brener debate بشـأن موضـوع « الإقطاع الأوروبى » (أستـون وفـيليب ١٩٨٥) . وحوار جى . إى . إم دى سـانت كـروا G. E. M. de Ste . Croix (١٩٨١) عـن الصـراع الطبقـى فـى الحـضـارة « الإغريقيـة الرومانية » القديمة ؛ وحوار بيرى أندرسون (١٩٧٤) عن « الإقطاع اليابانى » . وتعتبر كل واحدة من هذه جمعية مستقلة . وقد يزعم الماركسيون أنهم يرصدون قدرا أكبر من اهتمامهم لدراسة كيف تشكل « البنية التحتية الاقتصادية » المجتمع . ولكنهم لايكشفون عن أى إدراك للكيفية التى يتشكل بها « مجتمع » ما بفعل علاقاته مع « مجتمع » آخر . ويكادون لايأبهون على الإطلاق للكيفية التى شكلت بها كل المجتمعات بفعل مشاركاتها المتبادلة داخل اقتصاد عالمـى واحـد . لقد أنكر ماركس صراحة مجرد وجود نظام اقتصاد عالمى ، وهو ما اعترف به لينين متأخرا . ولكــن « الأمبرياليــة » عــند لينين كـانت من منشــأ أوروبى حديث العهد . وتذهب روزا لوكسمــبورج إلى أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى كـان لابد لــه وأن يعتــمد على أســواق وفضـاءات « عالميـة » غير رأسمالية خارج النظام الرأسمالى والتى يتوسع فيها .

يمكن أن نعيد صياغة القضية فى عبارة أخرى هى : إلى أى مدى من حيث العمق الزمنى والاتساع المكانى لنا أن نبحث عن جذور « صعود الغرب » ؟ مثال ذلك أن كريستوفر شيز – دون وتوماس هول (١٩٩٧) يقولان إن جذور صعود الغرب ونشوء النظام العالمى الحديث يعودان على الأقل إلى ألفى عام . ولكن يبرز السؤال : أين بدأت هذه الجذور وما مدى انتشارها ؟ إن كل التأريخ المركزى الأوروبى والنظرية الاجتماعية المركزية الأوروبية يبحثان هذه الجذور تحت ضوء الشارع الأوروبى فقط . ويرى البعض أن الضوء يمتد فى التاريخ الماضى حتى عصر النهضة ، ويرى آخرون مدى أطول ربما يشمل كل الحقبة المسيحية ويعود حتى إلى الحقبة اليهودية . ونجد من أبرز المفكرين أصحاب النظرة الأخيرة ميشيل مان (١٩٨٦-١٩٩٣) الذى يبحث عن « مصادر السلطة الاجتماعية » ويراها مجسدة فى سلطة أيديولوجية واقتصادية وعسكرية وسياسية (حسب هذا الترتيب) . ويلحظ إن « أوروبا ظلت مجتمعا (مسيحيا) أيديولوجيا على مدى ألف عام » . (مان ١٩٩٣) . وهاهنا تكمن المشكلة : مهما كان العمق الزمنى ، فالجذور لاتزال أوروبية فى زعمهم . ويقدم بلوت (١٩٩٧) تشخيصا ملائما ، إذ يرى أن مان وآخرين لايتصورون أكثر من قطار الشرق السريع الثقافى مسافرا عبر مسار متجه غربا بادئا من الشرق الأوسط القديم مرورا باليونان القديمة إلى العصر الوسيط وأخيرا أوروبا الغربية الحديثة .

ولكن ماكنيل (١٩٦٣) فى كتابه الذى تجاوز حدود التقليد « صعود الغرب : تاريخ المجتمع الإنسانى » يوضح لنا أن جذور هذا المجتمع تمتد إلى ماوراء أوروبا عبر العالم الأفرو أوراسى . وهذه هى بطبيعة الحال ذات الرسالة التى حدثنا عنها هودجسون فى كتابه « إعادة التفكير فى تاريخ العالم . (الذى كتبه فى نفس الوقت الذى ألف فيه ماكنيل كتابه) . ويمثل العالم الأفرو أوراسى أيضا الأساس الذى بنى عليه شيز – دون وهول تحليلهما (١٩٩٧) فى كتابهما « صعود وزوال النظام العالمى الحديث » . وهو الأساس أيضا فى كتاب فرانك وجيلز (١٩٩٣) « النظام العالمى : خمسمائة أم خمسة آلاف عام ؟ » . ومع هذا تظل المشكلة باقية . ماهى الدلالات الضمنية لهذا المنظور الأعمق زمانا والأوسع مكانا بالنسبة لإعادة تفسير الفترة الباكرة من التاريخ العالمى الحديث ؟ إن الجزء الباقى من هذا الكتاب إنما كتبناه كمحاولة للشروع فى الإجابة على هذا السؤال من منظور أكثر شمولا عالميا .

إن الحدود النظرية والتحليلية والتجريبية – أو فى كلمة واحدة حدود المنظور للنظرية المعاصرة السائدة هى ميراثنا وصدى النظرية الاجتماعية « الكلاسيكية » ،

ومعها وبنفس القدر (وربما أكثر) التأريخ المركزى الأوروبى الذى يشكل أساسا لها ، وسقطت هذه النظرية الاجتماعية مع ميلاد النزعة المركزية الأوروبية الاستعمارية فى القرن التاسع عشر . وأصبحت هذه النظرية ذاتها أكثر بطلانا بعد تطويرها أكثر من ذلك فى الغرب وترويجها فى مختلف أنحاء العالم خلال القرن العشرين . وبات واضحا أن التأريخ المركزى الأوروبى كله ، والذى ترتكز عليه النظرية ، غير ملائم وقاصر عن معالجة وفهم قضايا القرن الآتى الواحد والعشرين الذى تبشر فيه آسيا بالصعود - ثانية .

وإلى جانب بطلان الجزء الأكبر من الأساس التاريخى المزعوم للنظرية الاجتماعية السائدة ، إلا أن بها عيبا نظرياً آخر والذى يعتبر فى الحقيقة القصور النظرى الأساسى فى كل هذه النظرية . وهذا العيب هو أن هذه النظرية الاجتماعية ، على الرغم من إدعاءاتها بأنها « عالمية » إلا أنه ليس بها شئ شمولى كوكبى .

إننا لكى نكشف عن العوامل وثيقة الصلة « بالتطور » الثقافى والاجتماعى والاقتصادى يتعين علينا أن ننظر نظرة شمولية إلى جماع النظام الثقافى والاقتصادى - الأيكولوجى ، والثقافى الاجتماعى على نطاق الكوكب كله . ذلك لأن هذا النظام هو نفسه الذى يقدم ويحدد « إمكانات » كل منا . وحيث أن الكل أكبر من مجموع أجزائه ، وهو الذى يشكل الأجزاء المكونة له ، فإن أى دراسة مهما طالت و/أو تجميع مهما تعاظم قدر تجميع الأجزاء موضوع البحث لايمكن أن يكشف عن البنية والأراء الوظيفى والتحول الخاص بمجموعة النظام الاقتصاد العالمى .

وحجتى هنا أننا بحاجة الآن إلى تاريخ عالمى واقتصاد سياسى كوكبى مختلفين تماما من حيث الأساس اللذين يقومان عليه . إن النظرية الاجتماعية الكلاسيكية التى تلقيناها من « ماركس وڤيبر » وتلاميذهما أفسدها إرتكازها على أساس من المركزية الأوروبية ، وهو انحياز لايسلمان عادة به أو ربما نقول غير واضح بذاته ، ومن شأن هذا الانحياز أن يشوه حقيقة إدراكنا ، بل أنه يعمينا عن أن نرى حقيقة العالم خارج نطاق الغرب . زد على هذا أن النزعة الأوروبية ذاتها تحول أيضا دون أو تفسد كل إدراك واقعى حتى بالنسبة لأوروبا وإلى الغرب ذاته . وتكشف النظرية الاجتماعية القائمة على المركزية الأوروبية عن عجزها الأصيل عن التلاؤم مع حقيقة عالم واحد (من حيث الاقتصاد / النظام) وهو ذات العالم الذى صاغ « حقائق » شديدة التباين وإن كانت غير منفصلة عن بعضها البعض فيما يتعلق بكل من « الشرق » و « الغرب » وكذلك « الجنوب » و « الشمال » وكل الأنحاء الأخرى التى تؤلف عالما شاملا واحداً . لذلك فإن جوهر المسألة ليس ما إذا كان ماركس وڤيبر أو أى إنسان غيرهما ، كان حقيقة على صواب أم على خطأ فيما يتعلق بهذا الجزء أو ذاك من العالم .

وإنما الجوهر الحقيقى للمسألة النظرية هو أن أيًا منهم لم يتجه حتى الآن إلى الإلتزام بطريقة شمولية لبحث الكل الكوكبى فى علاقاته المنظومية . وهذا هو التحدى النظرى الحقيقى .

وقد يتشكك القارئ فى هذا التأكيد وهذا التحدى بالرجوع إلى الإنجاز أو الزعم الذى تم على يد التأريخ والنظرية الاجتماعية . ونذكر على سبيل المثال أن وليام ماكنيل استحق اسم أب التاريخ العالمى . إنه لم يتخذ فقط عنوانا لكتابه الرئيسى « صعود الغرب » (١٩٦٣) . وإنما انتقد أيضا توينبى لأنه عالج التاريخ العالمى تأسيسا على وجود واحد وعشرين حضارة مختلفة بينما يرى ماكنيل أنه لم تكن هناك سوى ثلاث روافد حضارية كبرى ، أسهمت جميعها ، وكل منها بدور فى صنع تاريخ العالم وفى صعود الغرب . وهذا جميل منه حتى الآن . ولكن حين راجع ماكنيل نفسه بعد خمس وعشرين سنة من تاريخ نشر كتابه اعترف (١٩٩٠) بأن « نقطة الضعف المنهجية الأساسية فى كتابه هى أننى إذ أؤكد التفاعلات عبر الحدود الحضارية » إلا أننى لم أعط اهتماما كافيا لنشوء النظام العالمى كوحدة أو مسكونة عالمية شاملة ecumenical نعيش فيها اليوم » . ويرى الآن أن « أقاليمه الثلاثة وشعوبها ظلت على اتصال وثيق ومتصل عبر الحقبة الكلاسيكية كلها » منذ ١٥٠٠ ق.م ؛ ومن ثم بعد ذلك منذ ١٥٠٠ م .

لهذا السبب المقنع سيعمد كتابى إلي بيان أننا نعيش فى عالم واحد ، وأننا كذلك منذ زمن طويل . لذلك نحن بحاجة إلى منظور عالمى كوكبى شامل حتى نفهم تاريخ العالم فى الماضى والحاضر والمستقبل - ونفهم بالتالى تاريخ أى جزء منه . ولكن لاتزال هناك صعوبات كبيرة تحول دون تبنى منظور عالمى وتحول دون التغلب على المنظور المركزى أوروبى عند النظر إلى العالم . مثال ذلك أن هذه الصعوبات كانت عصية كأداء لا سبيل إلى تجاوزها عند بروديل ولاتزال كذلك بالنسبة إلى ڤاليرشتاين . لقد كتب كل منهما كتابه من منظور أوروبى إلى العالم ، كما أكدت فى موضع آخر (فرانك ١٩٩٤، ١٩٩٥) ، وأعتقد أننا بحاجة إلى أن نؤكد المزيد فى كتابنا هذا .

ويعتبر « منظور بروديل إلى العالم » منذ ١٥٠٠ هو المنظور الأرحب أفقا دون غالبية الآخرين ، بيد أنه مع هذا قسم العالم إلى « اقتصاد عالمى أوروبى » و « اقتصادات عالمية » خارجية عديدة ومنفصلة عن بعضها وقائمة خارج الأوروبى . وطبعى أن بروديل درس ووصف بالفعل ثلاثة أطراف على الأقل من هذه الاقتصادات العالمية « الأخرى » خاصة فى المجلد الثالث من ثلاثيته عن الحضارة والرأسمالية . والحقيقة أن ماركس عمل الشئ نفسه فى مجلده الثالث من كتاب « رأس المال » غير أن كليهما أغفلا دمج

أكتشافاتهما الواردة فى المجلد الثالث لكل منهما فى النموذج والنظرية الواردين فى المجلد الأول ، زد على هذا أن هذا الإغفال كان عمديا ، مقصوداً وواعيا : إن النزعة المركزية الأوروبية أقنعت كلا منهما أن كل وأى نموذج تاريخى أو نظرية اجتماعية ، سواء اتصفا بالعالمية الشاملة أم لا، لابد وأن يرتكزا على خبرة وتجربة أوروبا وحدها . وإن التنازل الوحيد الذى قدمه كل منهما هو أن أوروبا ونموذجها ترتبت عليهما نتائج بالنسبة لبقية العالم .

إن ڤاليرشتاين (١٩٧٤) فى كتابه « النظام العالمى الحديث - وإن جاز لى أن أقول هذا أيضا بالنسبة لكتابى « التراكم العالمى » (انظر التصدير) الذى ألفته فى الوقت نفسه وكتاب التراكم التابع Dependent accumulation (فرانك ١٩٧٥) - هو الذى بحث فى وضع صيغة نسقية ينظم فى إطارها هذه النتائج المترتبة على التوسع الأوروبى والتطور « الرأسمالى » لكل من أوروبا وبقية العالم . لقد أكد الكاتبان الأثر السلبى للتوسع الأوروبى « المسبب للتخلف » فى كثير من أقطار العالم ؛ وماساهم به بدوره فى التراكم الرأسمالى والتطور داخل أوروبا ثم من بعدها فى شمال أمريكا . وركز ڤاليرشتاين أكثر على بنية القلب / الأطراف فى النظام ، وهو ما اعترفت أنا به أيضا تحت اسم « البلد المستعمر - التابع metropolis - Satellite . وركزت أكثر منه على الدينامية الدورية المترابطة بنيوياً داخل النظام .

ولكن كلينا ، ڤاليرشتاين (١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٩) وفرانك (١٩٧٨) قصرنا نموذجنا الذى وضعناه ، وتحليلنا النظرى على البنية والعملية داخل النظام / الاقتصاد العالمى الحديث . ورأيت آنذاك ، ولايزال ڤاليرشتاين يرى ، أن هذا النظام متمركز فى أوروبا ، وتوسع من هناك ليدمج المزيد والمزيد من بقية العالم داخل اقتصاده « العالمى » الأوروبى . ويتمثل القيد الذى فرضته هذه النظرية عند ڤاليرشتاين / فرانك فى : أنها لاتستطيع أن تشمل بصورة كافية وملائمة جماع النظام / الاقتصاد العالمى فى شموله ، طالما وأنها لاتزال محصورة بحكم مركزيتها الأوروبية داخل جزء فقط ، وليس حتى الجزء الأساسى الأكبر من مجموع الاقتصاد العالمى . إنها قد تكون ذات فائدة ما تجريبية أو تاريخية بحيث توضح كيف أن نظامنا « نحن » أدمج الأمريكتين وأجزاء من أفريقيا فى بنيته خلال « الفترة الباكرة » من القرن التاسع عشر ، وأجزاء أخرى من العالم بعد عام ١٧٥٠ فقط .

بيد أن هذا النموذج للعالم المركزى الأوروبى ليس قاصرا فقط من الناحية النظرية ، بل إنه النقيض التام للنظرية التى نحن بحاجة إليها والتى تشمل كل النظام / الاقتصاد العالمى فى واقعه . ولكن من الأسف أن هذا غير موجود حتى الآن ، وإن أحد

أسباب عدم وجوده هو تحديداً أننا جميعا ، ماركس وڤيبر وبولانى ، ولايزال بروديل وڤاليرشتاين وفرانك ، ننظر فى ضوء الشارع الأوروبى . وعلى الرغم من أننا حاولنا أن نكون عالميين إلا أن نظرتنا لاتزال فى كمون مالم نقر بأن النزعة المركزية الأوروبية جعلتنا نفكر ونرى أن هذا هو الاتجاه الذى يتعين أن ننظر من خلاله بحثًا عن شواهد وبراهين لكى نصوغ نظريتنا . ربما هناك الكثيرون غيرنا من الدارسين ممن لم يدر هذا بخلدهم على الإطلاق ويكتفون بالتطلع إلى هناك لأنهم - بفضلنا وبفضل غيرنا - يرون الضوء (الأوروبى والأمريكى الشمالى) النظرى والتجريبى أشد سطوعا هناك .

وفى ظنى أن الحصاد قليل ، وأن فرصا أفضل كثيرا لإعادة الصياغة تم إهدارها دون ضرورة وذلك بابتداع تنويعات أحدث لهذه الفكرة الأساسية القديمة . ولهذا يقف أريك وولف (١٩٨٢) وسمير أمين (١٩٩١) إلى جانب مايسمى « نمط الإنتاج الخراجى» الذى يحدد سمات العالم كله قبل عام ١٥٠٠ فى رأى الأول ، والجانب الأكبر من العالم حتى عام ١٨٠٠ فى رأى الثانى . أو لنأخذ حالة جيتس Gates (١٩٩٦) التى تبنى تحليلها على مدى ألف عام « لقوة الصين الدافعة » بشأن « نمط الإنتاج الخراجى والرأسمالى الصغير » الذى عجز ، على الرغم من محاولاتها ، عن بيان كيف ولماذا هذان النمطان دعما وعززا النظام الأبوى « البطريركى » فى الصين . وسوف يوضح كتابى ، فى المقابل ، أنه بغض النظر عن تنوع العلاقات المحلية لنمط أو أنماط - إذ لابأس من التسمية - الإنتاج فإن ما هو أهم هو المشاركة داخل اقتصاد عالمى واحد . وهذه هى الحقيقة التى طمسها التأكيد الذى جاء بصورة غير ملائمة بل وفى غير موضعه على « أنماط الإنتاج » .

وآخر نقاش جاء فى غير موضعه ، ومن ثم جاء مضللا لأنه مقطوع الصلة بالموضوع ، هو النقاش الذى أجراه فان زاندان (١٩٩٧) ويلخصه عنوان كتابه : « هل نحن بحاجة إلى نظرية عن الرأسمالية التجارية ؟ » . وصدر عدد ربيع ١٩٩٧ من مجلة « ريڤيو Review » بالكامل خصيصا لمعالجة هذه المسألة ، التى أسهم رئيس التحرير ڤاليرشتاين بنصيب فى مناقشتها . ويجرى ڤان زاندان تحليلا لأسواق العمل خلال العصر الذهبى لهولندا فى القرن السابع عشر . ويؤكد ، تأسيسا على هذا التحليل أن : « الرأسمالية التجارية هى بمعنى ما « رأسمالية » فى طور التكوين » ... لهذه السوق العالمية المتنامية ... التى تمركزت فى جزر تجارية حضرية صغيرة نسبيا داخل بحر غير رأسمالى » . لهذا لم يتم الاعتراف بها بصورة كافية وإن كانت تمثل « مرحلة » ضرورية بين ماقبل الرأسمالية أو الرأسمالية الوليدة وبين الرأسمالية الصناعية . ويعود إلى ڤاليرشتاين (١٩٩٧) الفضل فى أنه أنكر هذه الفرضية إذ أوضح أن الرأسمالية

التجارية والهولندية قبل ذلك والآن ليست سوى جزء غير منفصل عن « الرأسمالية التاريخية » . ولهذا فإن منظمى المشروعات أو الشركات ممن يحققون أرباحا طائلة إنما يحققون هذا ... عن طريق كونهم فى وقت واحد منتجين وتجاراً وممولين ، أو يتحركون إقداما وتراجعا بين هذه الأدوار المختلفة حسبما تكون الظروف الاقتصادية ، وحسب مايرونه فى ضوء هذه الظروف أكثر ربحا . » (ڤاليرشتاين ١٩٩٧-٢٥٢) . ولكن ، وهذا طبيعى ، أخفق ڤاليرشتاين والآخرون فى ملاحظة أن الشئ نفسه كان ولايزال صحيحا بنفس القدر فى كل أنحاء الاقتصاد العالمى وليس فقط داخل الجزء « الرأسمالى » الأوروبى الصغير .

وثمة كتاب آخرون عديدون (آد كنوتار Ad Knotter وكاتارينا ليس Catharine Lis وهوجو سولى Hugo Soly) استهوتهم الكتابة عن « التصنيع قبل عصر التصنيع » فى هولندا ومنطقة الشعوب الفلمنكية وغيرها فى أوروبا . ويكفينا تماما أن نعقد فقط هذه المقارنات لنبين أن « لغة فان زاندن لاتمكننا من تحليل العملية : إن عبارات الرأسمالية التجارية وأنماط الإنتاج قبل الرأسمالى لا علاقة لها بجوهر المسألة ، كما وأن الصناعة الوليدة لم تكن العنصر الدينامى فى الغالب فى الانتقال إلى الرأسمالية الصناعية (ليس وسولى ١٩٩٧-٢٣٧) . وحيث أن الأمر كذلك فإن أنماط الإنتاج هذه لن تكون هى جوهر المسألة إذا ما رفضنا أن نحصر مدى إدراكنا فى حدود أجزاء من أوروبا التى هى شبه جزيرة هامشية . وإنما بدلا من ذلك عمدنا إلى توسيع نطاق دراستنا الفاحصة لتشمل بقية العالم - ناهيك عن دراسته دراسة تحليلية باعتباره جزءاً لايتجزأ من الاقتصاد الكوكبى فى شموله على نحو ما يفعل هذا الكتاب .

وهناك عدد آخر قليل (جدا) ربما نجدهم جميعا ، ولا غرابة فى ذلك ، من ذوى خلفيات أفرو آسيوية ، رأوا أن الواجب يقتضينا أن نوسع أو نغير إطارنا النظرى وتوجهنا النظرى . ونذكر من بين هؤلاء جانيت أبو لوغد (١٩٨٩) التى بحثت فيما حدث « قبل الهيمنة الأوروبية » وكى . إن . شودهورى (١٩٩٠) الذى تطلع فى بحثه إلى « آسيا قبل أوروبا » . وطبعا أن أعاقهم أيضا فى بحوثهم هذه إضطرارهم إلى الاعتماد بقدر كبير على معالم الضوء الأوروبية والغربية القائمة ، والتى تلقى ضوءاً شديد الاعتام إذا جاز هذا الوصف ، أو تحجب الضوء عن كل بينة أبعد من هذا النطاق .

ولحسن الحظ فإن الدارسين من أصحاب الرؤية العالمية آخذين فى التزايد ومعهم باحثون غير غربيين (وإن كانوا لايزالون متأثرين بالغرب أو تدربوا على يديه) . ويعمد هؤلاء إلى الكشف عن ، وإظهار ماضيهم الأثرى والوثائقى . الإقليمى

والمحلى وليس معهم سوى شعلة ضئيلة أو شمعة صغيرة يستضيئون بها . وإن الشواهد التى كشفوا عنها تمثل كنزا حقيقيا - وبعضها كذلك بالمعنى الحرفى للكلمة والتى أمكن الكشف عنها بفضل البحث عن الآثار الغارقة التى أخرجت إلى سطح الأرض ما فى باطنها من سفن تجارية وكنوز غارقة منذ زمن بعيد . وهذه الاكتشافات سوف تقدم لنا أساسا أرحب وأعمق لصياغة رؤية جدلية استقرائية تأسيسا على تاريخ بعيد المدى ، وبناء نموذج ونظرية يتصفان بالشمولية عن نظام / اقتصاد عالمى حقيقى .

ولكن الشواهد وحدها لاتزال غير كافية ، ولابديل عن نموذج نظرى شمولى محيط بالعالم كله . وهذا هو ما نحتاجه ولكننا نفتقر إليه ، والذى سوف يكون عونا على تنظيم وتفسير الشواهد القائمة ، ويوجه البحث وصولا إلى مزيد من الشواهد الأكثر امتيازا من أقصى أقاصى العالم والتى تتجاوز حدود أضواء الشارع النظرى الغربى القديم . وليس بمقدور كتابنا هذا إلا أن يخطو بضع خطوات أبعد من هذا الاتجاه ولكنها خطوات قليلة وأولية مترددة . ولكن الأمل معقود على أن تكون مظاهر تصورى عامل تشجيع لآخرين أقدر منى على إتخاذ خطوات جديدة وجبارة فى هذا الاتجاه .

وقد يبدو أن من الأيسر علينا أن نحقق هذا الهدف بالنسبة إلى الفترة الباكرة من النظام / الاقتصاد العالمى الحديث الذى ينصب عليه موضوع بحثنا هنا أكثر مما ينصب على الأزمنة الأقدم عهداً . والحقيقة أننى بينما كنت أبحث نطاق ومدى الاقتصاد / النظام العالمى فى العصر البرونزى عن طريق تتبع سلسلة دوراته الطويلة ، استعنت بأسلوب بحث مناظر للعبة لغز الصور المقطعة لأعيد تركيبها . ولاحظت أن الفارق بين ما أنا بصدده وبين تجميع أجزاء صور اللغز العادية أنه ليس بالإمكان تتبع المسار السهل وهو أن أبدأ بالحواف الخارجية متجها إلى الداخل . ومن ثم اضطررت بدلا من ذلك إلى أن أبدأ من المركز المفترض مقدما ، وأبدأ التركيب متجها إلى الخارج التماسا لمواقع الحواف التى تمثل حدود لغز الصور المقطعة الممثلة للنظام العالمى . علاوة على هذا فإن هذه الحدود لم تكن مستقرة بل كانت هى ذاتها متحركة إلى الخارج طوال الوقت . ولهذا كانت مهمتى تحديد متى وأين حدث هذا .

وبدا لى أن تجميع قصاصات صور اللغز الخاصة بالفترة الباكرة من الاقتصاد العالمى الحديث قد يكون أيسر كثيرا . وبدا لى أيضا أن بالإمكان تجنب الحاجة إلى تحديد حوافها الخارجية بناء على الشواهد المؤكدة ذاتها ، وهى أولا أبعادها الأفروأوراسية ، ثم الدمج المتأخر للأمريكتين بعد عام ١٤٩٢ ومنطقة الأقيانوس

أوستراليشيا Oceania بعد عام ١٧٦٠ . وما أن نستطيع النظر إلى هذا الاقتصاد العالمى فى شموله حتى يبدو يسيرا أن نبدأ من عند الحواف « الخارجية » للغز الصور المقطعـة حتى وإن لم تكـن مستقيمة بل مستديرة . وأقـول للحقيقـة إن العـنوان الذى اختـرته أول الأمر لكتابى هذا كان « العالـم دائرة » وإن كل ما نحن بحاجة إليه هو فقط أن ندور حوله ، نلتقط أجزاءه ، ونلائمها ببعضها لنضع كل جزء فى موضعه حسب علاقته بجيرانه . وأخيرا ستظهر الصورة من تلقاء نفسها مالم نخطئ فى تحديد علاقات الأجزاء ببعضها . وبعد ذلك نستطيع فى ضوء الشواهد التاريخية والجغرافية والاقتصادية السياسية الاجتماعية أن نختبر تحديدنا لموضع كل جزء من حيث علاقته بما يليه . وبذا فإن كل ما نحن بحاجة إليه حقا هو رؤية شمولية (أو أكثر شمولية قليلا ؟) لهذا الكل . ولكن غالبية المؤرخين والمفكرين الاجتماعيين يوافقـون على هذا ولكن دون عمل أى شئ . وليست القضية أنهم عاطلون فقط من أى منظور شمولى بل أنهم حتى لايفتقدوه . والأسوأ من هذا كله ، يعاندون فى رفضهـم لهذا الكل إجمالا .

ومع هذا فإنه بدون النظر إلى الخريطة الكلية الشاملة للغز الصور المقطعة لن نستطيع إكتشاف المكان الصحيح أو أن نفهم العلاقات الوظيفية الحقيقية لأى جزء من الأجزاء . ترى ماذا كان موضع ودور تلك القطعة الحمراء الموجودة هناك والتى يشبه شكلها الحدود الخارجية للجزر البريطانية ؟ كذلك لن نستطيع أن نعرف ما الذى علينا أن نفعله بالأجزاء الأخرى الكثيرة . الملونة باللون الأحمر أيضا ، التى يشبه أحدها أسفينا أرضيا رأسيا كبيرا ، وآخر يشبه كلية أفقية كبيرة محاطة بالمياه . ونجد لزاما أن نضع بالقرب من القطعة الحمراء الأولى بعض الأجزاء الزرقاء والصفراء والخضراء ، حيث يبين أن لكل منها بدوره حوافه الخارجية التى لها نفس اللون . إننا بحاجة إلى السياق الكوكبى ككل شامل لكى نضع هذه القطع الأخرى من الصور الملونة كلها فى مكانها الصحيح على الخريطة ، خاصة تلك التى لها حواف عديدة مستقيمة ، والتى تبدو وكأن شخصا ما رسمها فى صورة خطوط فوق طاولة (على نحو مافعلت فى الحقيقة القوى الاستعمارية الأوروبية حين نقشت رسم أفريقيا فى برلين عالم ١٨٨٤) . ونحن فى الحقيقة بدون تحليل شمولى لكل لغز الصور المقطعة وتحليل تكوينها لن نفهم أبداً لماذا وكيف حدد « مصمموها » أى الألوان والأشكال والمواضع الخاصة بكل جزء من الأجزاء) ناهيك عن علاقة كل جزء بالآخر وعلاقته بالكل الشامل .

إن مايعوز الغالبية العظمى من المؤرخين والمفكرين الاجتماعيين المعاصرين هو توفر منظور شمولى . وينزع المؤرخون غالبا إلى إستخدام مجهر « ميكروسكوب » للنظر إلى ، والتفكير فى قطعة واحدة فقط من الكل الشامل فى وقت واحد وخلال فترة

قصيرة فقط . وحدث أن أهداني ابنى المؤرخ كتابا فى التاريخ وكتب الأهداء قائلا « من شخص يدرس الأشجار إلى شخص يدرس الغابة » . والملاحظ أنه حتى المؤرخين « العالميين » ، ناهيك عن مؤرخى « الحضارات » ينزعون إلى حصر انتباههم وقصره على بعض الأشجار الكبرى لالشئ سوى لمقارنتها بقطع أخرى كبيرة . ويروق لكثيرين فى الحقيقة أن يركزوا تفصيلا وتحديداً على خصوصياتهم الحضارية أو مظاهر التماثل والاختلاف الثقافية . ويدافع البعض عن أسلوبهم بحجة أن المعايير « العلمية » تلزمنا بأن لاندرس ماهو أكثر من أجزاء الكل حتى يتسنى لنا إستخدام المنهج المقارن فى تحليل الفوارق بين الأجزاء . ويبدو أنهم لايدركون أنه إذا ماكان الكل أكبر من مجموع أجزائه ، فإن هذا الكل يمكن أيضا أن يسهم فى التفرقة والتمييز بين أجزاء وقطع الكل الشامل للغز الصور المقطعة وبين بعضها البعض . لذلك فإنهم ينأون بأنفسهم عن النظر إلى الصورة الكلية : إما لأنهم لن يروا الكل ، أو لأنهم لايستطيعون حتى مجرد رؤيته . لذلك فإنهم يفشلون فى فهم ولو بعض الخصائص الجوهرية للقطعة التى يتطلعون إليها أو القطعتين أو الأكثر التى يريدون مقارنتها ببعضها . ونكاد فى الحقيقة أن لانرى مؤرخين « عالميين » يشيرون ولو مجرد إشارة إلى أن العالم الحقيقى القائم هناك هو لغز صور مقطعة عالمية تؤلف كلا واحداً والتى يتعين عليهم تجميعها ، ناهيك عن بحثها لفهمها .

صورة مجملة لمنظور اقتصادى كوكبى

نعرض فيما يلى مجملا للأسلوب الذى اتبعناه فى الأبواب ٢ وحتى ٧ للشروع فى تجميع مكونات لغز الصور المقطعة عن الفترة الباكرة من الاقتصاد العالمى الحديث ابتداء من عام ١٤٠٠ وحتى ١٨٠٠ .

يدرس الباب الثانى دراسة فاحصة بنية التجارة ودفقها مبتدئا من الأمريكتين ومتجها شرقا حول الكرة الأرضية بالمعنى الحرفى للكلمة . ويدرس نمط مظاهر اختلال الميزان التجارى ونسويته عن طريق الدفع نقداً ، والذى تدفق أيضا وبشكل أساسى تجاه الشرق . وتمت دراسة حوالى اثنتى عشرة أقليما وعلاقاتها ببعضها ابتداء من الأمريكتين ومروراً بأفريقيا وأوروبا ثم متجهين إلى وعبر الغرب والجنوب والجنوب الشرقى من آسيا ثم إلى اليابان والصين . واتجهنا بعد ذلك من هناك عبر المحيط الهادى والعودة ثانية عبر آسيا الوسطى وروسيا . ويثبت هذا العرض بالدليل قوة ونمو هذه الاقتصادات « الإقليمية » وتجارتها وعلاقاتها النقدية بين بعضها البعض . ويوضح كذلك ، على الأقل ضمنا ، نوع التقسيم الاقتصادى العالمى للعمل الذى كان موجوداً

واتسع وتغير فى مطلع الفترة الحديثة من عام ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ . ويبين هذا الفصل على أقل تقدير أنه كان هناك نوع من تقسيم العمل على النطاق العالمى . ويحدد الكثير من المنتجات والخدمات والقطاعات والأقاليم المختلفة كما يحدد بطبيعة الحال المشروعات و« البلدان » التى تنافست بكفاءة مع بعضها البعض داخل اقتصاد كوكبى . وهكذا سنرى أن كل النظرية الاقتصادية والاجتماعية التى تلقيناها اعتمدت على إغفال أو لنقل الإنكار الصريح والمتعمد لهذا التقسيم العالمى ومن ثم فهى لاتقوم على أساس تاريخى .

ويدرس الباب الثالث دور النقود فى الاقتصاد العالمى ككل ، وفى تشكيل العلاقات بين أجزائه فى الأقاليم . ونحن نملك قدراً كبيراً من الأدبيات عن دفق النقود من مناجم الفضة فى الأمريكتين إلى أوروبا ، مع وجود قدر من الاهتمام كذلك فيما يتعلق بتحويلها بشكل مطرد إلى آسيا . ولكن الدراسة التحليلية للاقتصاد الكلى « الماكرو أيكونومى Macro economy والاقتصاد الجزئى Microeconomy لم تحظ باهتمام كاف . وتعنى هذه الدراسة بكيفية إنتاج العملات النقدية وانتقالها ، وسكها وإعادة سكها ، وتحويلها ... إلخ . وعلاوة على التحليل الاقتصادى الكلى والجزئى لإنتاج العملات الفضية وغيرها من العملات وتحويلها باعتبارها سلعا ، يشمل هذا الباب على فصل يدرس نظام تداول النقد أو دورة تداول النقد التى تتدفق عبرها الدورة الدموية النقدية . كما يدرس الباب كيف ربط هذا النظام النقدى الاقتصاد العالمى ببعضه ودعم سيولة الحركة فيه كما أدى إلى توسعه .

ويدرس فصل آخر فى الباب الثالث النظام النقدى الشَّعْرى وكذا الدم النقدى الحامل للأكسجين السارى عبر العالم ، وكيف ولماذا استطاع النفاذ إلى الجسد الاقتصادى للاقتصاد العالمى ، وأن يكون وقوداً لحركته . وندرس أيضا كيف أن بعض هذه الشرايين والأوردة النقدية كانت أكبر من بعضها الآخر ، وكيف وصلت الصغرى منها إلى مسافات أبعد فى الجسم الاقتصادى ، بل وكيف ساعدت على توسيع نطاق الإنتاج وحفزه عند أطراف الجسد الاقتصادى العالمى عند هذه الحدود أو تلك وليس عند جميع الحدود . ويبين لنا بوضوح أن الخرافة القديمة عن دور آسيا فى « اكتناز » النقود لا أساس لها من الصحة ، خاصة اكتنازها فى « أوعية أو بالوعات » الإمدادات النقدية العالمية فى الهند ، بل وفى الصين بصورة أكثر وضوحا .

ويدرس الباب الرابع بعض الأبعاد الاقتصادية الكمية الكوكبية . وعلى الرغم من أن البيانات الصلبة لاتأتى بسهولة ، فإننا فى أحد فصول هذا الباب خصصنا قدرا من الجهد لتجميع ومقارنة على الأقل عدد من الأبعاد العالمية والإقليمية النطاق من حيث

السكان والإنتاج والتجارة والاستهلاك وكذلك معدلات نمو كل منها خاصة فى آسيا وأوروبا . وسوف نرى أنه لم تكن فقط بعض أنحاء آسيا المختلفة مهمة اقتصاديا داخل الاقتصاد العالمى ومن أجله ، وأهم من كل أوروبا ، وإنما أيضا ، وكما تثبت الشواهد التاريخية بوضوح لا لبس فيه ، كانت آسيا أكثر وأسرع من أوروبا فى النمو ، واحتفظت بزعامتها الاقتصادية على أوروبا فى جميع المجالات حتى عام ١٧٥٠ على أقل تقدير ، وتبين بوضوح أن أجزاء عديدة من آسيا كانت أكثر غنى وإنتاجية من أوروبا ، وكانت اقتصاداتها فى توسع ونمو مطردين خلال هذه الفترة الباكرة من العصر الحديث . وهنا لنا أن نسأل : إذا كان الأمر كذلك إذن كيف لنا أن نقول إن « نمط الإنتاج الآسيوى » حسب جميع التصورات الأوروبية عنه كان نمطا تقليديا ، ساكنا ، راكداً ، وغير اقتصادى بعامة على نحو مازعم ماركس وڤيبر وسومبارت وآخرون ؟ إنه لم يكن كذلك . وهكذا أثبت بطلان هذه الأسطورة المركزية الأوروبية .

وتقدم فصول أخرى من الباب الرابع عدداً من البيانات والأحكام لنصوص مرجعية تأسيسا على مقارنات بين الإنتاجية والتقانة ، وكذلك مقارنات بين المؤسسات المالية والاقتصادية فى أوروبا وآسيا خاصة مع الهند والصين . وتوضح هذه المقارنات أن نظرة أوروبا التى تحط من قيمة آسيا لا أساس لها فى الواقع . إذ وضح أن آسيا لم تكن فقط متقدمة فى بداية الأمر على أوروبا اقتصاديا ومتقدمة عنها من نواح كثيرة تقانيا ، بل كانت وظلت كذلك حتى نهاية هذه الفترة . ويستهل هذا الباب كذلك بالحجة المؤكدة أن الإنتاج والتجارة ومؤسساتهما ، والتقانة لايتعين فقط عقد مقارنات بينها على الصعيد الدولى ، بل يتعين كذلك أن ننظر إليها باعتبار أن هناك علاقات متبادلة تربط بينها ، وأنها تولدت عن بعضها البعض على صعيد اقتصادى عالمى .

ويهدف الباب الخامس ويسعى إلى تقديم « تاريخ كلى موحد أفقيا » للعالم حيث يبين أن تزامن الأحداث والعمليات التاريخية لم يأت صدفة . كما يوضح أن الأحداث المتزامنة هنا وهناك لم تأت لأسباب مختلفة وليدة ظروف « داخلية » محلية متباينة . وإنما يبحث الفصل بعد الآخر فى هذا الباب الأسباب المشتركة والمترابطة للأحداث المتزامنة فى كل أنحاء العالم . ويعرض تحليلا على مدى دورة أطول يتناول البنية والسكان والنقود ، وواضعا فى الاعتبار المحاولات المختلفة وإن كانت متكاملة لتفسير وبيان ما حدث هنا وهناك . وأفاد هذا التحليل للدورات وللنقود فى تفسير أحداث الأربعينات من القرن السابع عشر من ذلك سقوط أسرة منج فى الصين الذى تزامن مع الثورة فى إنجلترا ، والتمرد فى أسبانيا واليابان وغيرها من مشكلات فى مانيلا

ومناطق أخرى – ويتناول الباب بالدراسة فى إيجاز الثورة الفرنسية وثورة جاكارتا الهولندية ، والثورة الأمريكية والثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر . ويعرض ذلك فى ضوء العلاقات المتبادلة والطابع الدورى للأحداث ، ويبحث فصل آخر من الباب الخامس فى ماعرف باسم « أزمة القرن السابع عشر » فى أوروبا وما إذا كانت أزمة عالمية تشمل آسيا أيضا أم لا . وأحاول الكشف عن الدلالة الهامة لذلك بالنسبة للتاريخ الاقتصادى العالمى عند الإجابة بالسلب . ونعرض هنا لموضوع التوسع داخل جزء كبير من آسيا خلال « القرن السادس عشر الممتد » والذى استمر على مدى القرن السابع عشر وجزء من القرن الثامن عشر . ونفيد من هذه الملاحظة لنطرح سؤالا عما إذا كانت هناك دورة طويلة سياسية واقتصادية عالمية امتدت قرابة خمسمائة عام ؟

ونستهل الباب السادس بهذا السؤال عن الدورة الطويلة الممتدة ونبحث هنا كيف ولماذا « فاز » الغرب خلال القرن التاسع عشر وعما إذا كان هذا « الفوز » سوف يدوم أم هو مؤقت . وسبق لى فى أعمال أخرى (جيلز وفرانك ١٩٩٢ وفرانك وجيلز ١٩٩٣ وفرانك ١٩٩٣) أن ذهبت إلى تحديد دورة لنظام اقتصادى عالمى مداها خمسمائة عام تشمل مراحل متبادلة حيث طور توسع « أ » وطور إنكماش «ب» . وامتد كل طور مابين مائتى وثلاثمائة عام . وتتبعت هذه الدورات منذ عام ٣٠٠٠ ق.م ووصولا إلى عام ١٤٥٠ م تقريبا . وقام بعض الباحثين الآخرين بمحاولات منفصلة لاختبار ما ذهبت إليه . وتوصلوا إلى نتائج وشواهد تؤكد وجود الدورة والأطوار التى زعمت وجودها ، والتواريخ التى حددتها لكل منها . والسؤال هل هذا النمط للدورة الممتدة مستمر أيضا بحيث يصدق على الفترة الباكرة من عصرنا الحديث ؟ إذا صح هذا ، فهل نرى فيه مايفيد ومايساعد على تفسير اطراد هيمنة آسيا على الاقتصاد العالمى على مدى القرن السابع عشر وجزء من القرن الثامن عشر ؟ كما يساعد على تفسير انهيار آسيا ثم صعود أوروبا بعد ذلك ؟

ويصل الباب السادس إلى ذروة السرد التاريخى والتحليل النظرى فى الكتاب الذى يؤكد بمقتضاه وتأسيسا عليه أسباب « انهيار الشرق » و « صعود الغرب » ، وكيف يمكن القول إن العلاقات بينهما علاقة منظومة واحدة ومتبادلة التأثير . ووصولا إلى هذا ، يدرس جزء من هذا الباب البنية الإقليمية والقطاعية غير المتكافئة ، والدينامية الدودية أو الوقتية غير المنتظمة التى كانت القوة الدافعة لنمو الإنتاج ونمو *السكان داخل الاقتصاد الكوكبى الواحد* . وحجتى هنا أن إنهيار آسيا عقب ١٧٥٠ لم يكن سببه ضعف آسيا المزعوم وقوة أوروبا المزعومة إبان الفترة الباكرة من التاريخ العالمى الحديث ، بل السبب هو الآثار المترتبة على قوة آسيا . ويبين على سبيل المناظرة أن الوضع الهامشى السابق لأوروبا وضعفها فى الاقتصاد العالمى هو الذى سمح

بصعودها بعد عام ١٨٠٠ . ووجد هذا التطور فرصته فى « انهيار آسيا » عقب ١٧٥٠ ، وهو الانهيار الذى ندرس جذوره وتوقيته فى فصل مستقل فى هذا الباب . وأذهب ، علاوة على هذا ، إلى أنه خلال هذه العملية المطردة للنمو الكوكبى ، ربما بدأ ميزان القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية يميل ثانية لصالح آسيا .

ودرسنا فى الجزء الأخير من الباب السادس « صعود الغرب » دراسة واقعية محددة . وفرضيتى هنا - التى هى رجع صدى لفرضية بلوت ولكنها أبعد مدى - تقضى بأن الغرب حصل لنفسه أول الأمر على مقعد بالدرجة الثالثة فى قطار آسيا الاقتصادى ، ثم استأجر عربة كاملة فى هذا القطار ، ولم يستطع سوى فى القرن التاسع عشر أن يتحايل لكى يزيح الآسيويين خارج القاطرة . ويورد أحد الفصول ، مع دراسة فاحصة ، تحليلا قدمه آدم سميث عن كيفية تحايل الأوروبيين فى هذا مع استخدام النقود الأمريكية . إذ استخدم الأوروبيون هذا المال ليس فقط لتوسيع نطاق اقتصاداتهم هم ، بل وأيضا ، وربما خصوصا ، لشراء سلعهم هم داخل السوق الآخذة فى الاتساع بإطراد داخل آسيا ، وهكذا يصبح من غير الممكن أن نفسر بصورة ملائمة الثورة الصناعية واستخدام الأوروبيين لها بعد ذلك لاحتلال وضع الهيمنة فى الاقتصاد العالمى تأسيسا على عوامل « داخلية » فقط فى أوروبا . ولايكفى حتى أن نضيف إلى هذا ماحققته أوروبا من تراكم لرأس المال الذى استنزفته من مستعمراتها . إننا بحاجة إلى بيان وتفسير اقتصادى عالمى لهذه العملية الكوكبية . ووصولا إلى هذا الهدف يعرض هذا الفصل ويدرس افتراضا مبنيا على أساس علاقات العرض والطلب على صعيد عالمى وإقليمى فرعى بشأن التحديث التقانى وأثره على توفير العمالة وإنتاج القوى .

وحيث أن الكل أكبر من مجموع أجزائه ، وأن كل جزء لايتأثر فقط بالأجزاء الأخرى ، بل يتأثر كذلك بما يجرى من أحداث داخل العالم (أى النظام العالمى) فى شموله . ومن ثم لاسبيل إلى فهم وتفسير ما حدث فى أوروبا أو فى الأمريكتين دون أن نضع فى الحسبان *ماحدث فى آسيا وأفريقيا - والعكس بالعكس - ولاماحدث فى أى* مكان آخر دون تحديد التأثيرات الصادرة من كل مكان ، أى من بنية ودينامية العالم (النظام) كله فى شموله . إننا فى كلمة واحدة ، بحاجة إلى تحليل شمولى يفسر أى جزء من النظام . ويعيد الباب السابع الختامى والأخير دراسة الدلالات التى تتضمنها حاجتنا هذه إلى تحليل شمولى وما يترتب على هذا من إكتشافات وفروض تمثل موضوعا لبحوث أخرى جديدة تتناول التأريخ والنظرية السائدة ، وإمكانية وضرورة إعادة صياغة كل منهما . ويلخص الجزء الأول نتائج التأريخ المتعلقة بما لانفعله . ويستطرد الجزء الثانى من هذا الباب الأخير ليقترح إتجاهات نظرية بديلة أفضل من سابقتها .

المقاومة والعقبات المحتملة
وكيف نواجهها

بداية نحن لن نكون مهيئين تهيئة ملائمة لمواجهة واقعنا الكوكبى إذ ما ضلَّلَنا الرأى القائل إن عالمنا يمر الآن فقط بعملية « كوكبية » جاءت متأخرة . إن لغتنا ذاتها وتراكيبها المختلفة تعبر عن ، ومن ثم تضلل تفكيرنا عندما تفضي بنا إلى افتراض أن الأجزاء جاءت أولا ثم انضافت فقط إلى بعضها لتشكل كلا واحداً . مثال ذلك أن نقول « مجتمعنا » و « بلدى » ، والعلاقات بين الدول أو العلاقات الدولية مع وجود ، أو بدون ، تجارة دولية . إن مثل هذه العبارات جميعها تعنى وكأننا عشنا طويلا وأن بعضنا سيظل على الأرجح يعيش - فى وحدات اجتماعية ، سياسية اقتصادية كان لها وجودها الأصيل النقى المزعوم منذ نشأتها . ولكننا نقول ببساطة غير صحيح بتاتا أنها لم تتداخل مع بعضها إلا مؤخرا أو الآن . ونحن يعوزنا ابتكار مفردات جديدة تماما قد تكون غير مألوفة للقارئ . لهذا السبب أرانى ملزما بأن أتعامل مع المصطلحات المتاحة ، وأن أحاول بسطها لتشتمل على واقع كوكبى أكثر إتساعا . بيد أننا بحاجة إلى ماهــو أكثر من المصطلحات الكوكبية . إننا نريد أيضا تحليلا كوكبيا ونظرية كوكبية .

ومع هذا فإن مجرد الدعوة إلى تحليل كوكبى ، ناهيك عن نظرية ، للعالم يمثل مهمة محفوفة بالأخطار . إنها تواجه مقاومة شرسة ويمكن أن تستثير هجمات مضادة ضارية . ونستطيع أن نتوقع مقدما وأن نعالج ، إن لم نقل نزيل ، قمة جبل الثلج على أقل تقدير الذى يتألف من بعض العقبات التى قد تواجهنا ونحن نخوض غمار بحار التحليل بعد ذلك . وحيث أن الاقتراح الراهن لايزال فى مستهله ؛ فإننى سوف أبنى توقعاتى على بعض من خبراتى السابقة ، أنا وإيمانويل ڤاليرشتاين . وأعرف أن خبرته وثيقة الصلة بالموضوع لأن نطاق اقتراحى الراهن هو فى وقت واحد أوسع مجالا ، وإن كان أكثر سطحية مما كان عليه اقتراحه .

وأكثر العقبات عدداً ستكون على الأرجح تفصيلات تافهة . أما العقبات الأخرى ، وهى اعتراضات يغلب عليها الطابع النظرى فإننا نتوقع أن تكون أقل عدداً ، وإن كانت أكثر عمومية . وثمة عقبة كأداء ذات طابع خاص ، وضعها ڤاليرشتاين نفسه .

أحد الاعتراضات التفصيلية التافهة تقول إننى لا أستخدم (وربما ليست عندى القدرة على أن استخدم) المصادر الأولية الأساسية . وأنا أرفض هذا الاعتراض لأسباب عديدة . ففى عام ١٩٦٦ أرسلت مخطوطة نقد إبتكارى لعدد من الفرضيات السائدة

بشأن تاريخ المكسيك إلى واحد من المؤلفين الذين يكتبون فى الموضوع نفسه . وكان كريما إذ أجابنى ، ولكنه قال إن مخطوطتى لاتستحق النشر لأنها لاتنبنى على المصادر الأولية الأساسية . ولهذا تركتها فى درج مكتبى حيث بقيت ثلاثة عشر عاما إلى أن دعانى ڤاليرشتاين لنشرها ضمن سلسلة يشرف على تحريرها فى كيمبريدج يوينفيرسيتى برس (فرانك ١٩٧٩) . وكتب هذا المؤلف نفسه الذى أشرت إليه عرضا لكتابى وقال فيه إن كتابى لم يكن ليستحق النشر نظرا لأن ما أقوله فيه بات قديما عفى عليه الزمن ، وأن أبحاثا وتحليلات كثيرة جديدة ألفها آخرون قلبت رأسا على عقب فرضيتى السابقة عن اقتصاد عالمى – التى بدت غريبة آنذاك – إلى نظرية مقبولة ومعترف بصحتها .

توضح لنا هذه الخبرة نوع المصادر الضرورية والمشروعة لوضع رؤية تاريخية خاصة وأن تكون رؤية مبنية تأسيسا على إطار فكرى . وأحد مشكلات إستخدام « الميكروسكوب لعمل بحث توثيقى هى أن الميكروسكوب لايهيئ للمؤرخين رؤية أوسع مالم يستعينوا بشخص من خارج نطاق الوثائق . علاوة على هذا فإن المؤرخين إذا ماأرادوا الخروج عن الإطار الفكرى المسلم به ورأوا مجرد تحدى الإطار الفكرى القائم على تحليل مجهرى (ميكرسكوبى) فإن كل مايلزمهم هو منظور أوسع نطاقا . وطبعى أنه إذا ما تراجع المؤرخون خطوة واسعة إلى الوراء لفحص مادة الدراسة بالتليسكوب فإنهم سيضطرون إلى إغفال بعض التفاصيل . ويقودنا هذا إلى الإعتراض التالى .

قد يكون الاعتراض ، خاصة مع نقص المصادر الكافية ، أو حتى المصادر الأساسية ، إننى لا أملك المعرفة الكافية التى تمكننى من أن أُحْكِم معالجة العالم ككل شامل ، أو حتى عديدا من أجزائه . بل إن بروديل (١٩٩٢-٤٦٨) شك فى أن « من الحكمة أن يحاول مؤرخ بمفرده أن يجمع خلال عمل تحليلى واحد شذرات متناثرة للتاريخ لم يكتشفها البحث بعد بصورة كاملة وافية . » وسوف يقول آخرون : « آه ، ولكن ماتقترحه ليس على نفس النحو الذى عرضته فى دراستك التى رصدت لها عشرين عاما من حياتك : ولكن وكما أوضح وليام ماكنيل المؤرخ العالمى فى مقدمته لكتاب من كتبى السابقة (فرانك وجيلز ١٩٩٣) إنه من المستحيل أن يعرف المرء كل شئ ، أو أن يعرف مايكفى » عن أى شئ مهما كان موضوع البحث محدوداً ومحدداً . وأكد فى موضع آخر أن :

> « المؤرخون الشموليون يتجاوزون بقسوة غالبية التفاصيل الواردة فى السجلات المتاحة ...... وهذا ليس من شأنه أن يجعل التاريخ الكلى الشامل أقل دقة أو مصدقا عليه تماما ...... إن كل درجة من درجات البحث لها نطاقها الخاص من المعارف المهمة . والدرجة الصغرى لاتعنى

الأقرب إلى الحقيقة - كما يفترض أحيانا المؤرخون المتخصصون فى فروع محدودة ...... وإنما فقط تعنى مجرد الاختلاف ...... والتاريخ الصحيح هو حصاد عملية انتقاء ونقد ، والتقاط معلومات من مصادر متاحة وثيقة الصلة بالموضوع بغض النظر عن التساؤلات التى يسألها المؤرخون - لا أكثر ولا أقل » .

(ماكنيل ١٩٩٦)

لذلك فإن ندرة المعارف ، وهو ما أسلم به مقدما ، ليست فى الواقع دالة على محدودية أو إتساع أفق موضوع البحث الذى يقع عليه اختيارنا . وإنما على العكس ، وكما سوف أؤكد فى الباب الخامس فى ضوء ما اقتبسه من كلام جوزيف فليتشر ، فإن حالة الفشل العامة فى بناء « تاريخ كلى موحد أفقيا » هو الذى يفضى إلى محدودية ، إن لم نقل إلى الندرة الشديدة فى المعارف التاريخية .

وقد يعترض بعض القراء لأننى أنظر فقط إلى جزء واحد أو قسمة واحدة اقتصادية . وفى اجتماع مشترك عام ١٩٩٦ ضم رابطة التاريخ العالمى والجمعية الدولية للدراسات المقارنة للحضارات قال لى أحد الأعضاء هامساً « أنت تبتكر تاريخا اقتصاديا ، ولهذا أنا غير مهتم » . وقال آخر على الملأ « أنت أعمى ثقافياً . وأن دعاة التحليل السياسى والاجتماعى والثقافى والدينى والقومى والعرفى وغير ذلك من أنواع الدراسات التحليلية سوف يشكون من أن دراستى التحليلية لاتحابى أو تقدر أو تتملق رغباتهم الخاصة / الجزئية . وقد يعرب الأنصار عن أسفهم لأن هذا التحليل يفيد قليلا أو غير ذى جدوى فى صراع « جمهورى » . ويلتمسون المؤازرة والتأييد بدلا عن ذلك من هذه النزعة المركزية العرقية أو من غيرها أو من النزعة المركزية الأفريقية الجديدة أو النزعة المركزية الإسلامية أو حتى النزعة المركزية الصينية الجديدة ونزعة التفرد الروسية وغيرها . إذ أن أيا منها جميعا لايجد فى التحليل الراهن الدعم المنشود . ويقاتل أيضا المنظور الذى التزم به نزعة التفرد الغربية القائمة على المركزية الأوروبية التى يروج لها فى زيها الجديد تحت اسم « صدام الحضارات » صمويل هننتجتون المحارب القديم فى الحرب الباردة . ولكى نرد الفضل إلى أصحابه نقول إن المؤلف وضع فى البداية علامة الاستفهام قرين العنوان عام ١٩٩٣ فى مقاله المنشور فى مجلة « فورين أفيرز » . Foreign Affairs . لكن جمهوره الشغوف للغاية أسقطها . غير أنه بحلول عام ١٩٩٦ لم تعد هناك علامة استفهام قرين عنوان كتابه . ويقدم كتابنا هذا بدلا عن ذلك ، وكما يؤكد الباب السابع ، منظوراً يدعم « الوحدة فى التنوع » .

وقد يتهمنى دعاة الحركة النسائية ، عن حق ، بأن هذا المنظور والتحليل ليس لهما الأثر الكافى إزاء قفص البنيـة الأبوية (البطريركيـة) للمجـتمع ، وهى بنيـة تمايز بين الجنسين وتضر بالمرأة على أقل تقدير . وهذا صحيح على الرغم من أن هذا النهج ليس أقل مسئولية من النظرية السائدة فيما يتعلق بالفصل بين الجنسين إلا من حيث أنه لايتعامل مع المرأة فى ذاتها ولا مع الرجال فى هذا الشأن . والحقيقة أن هذا التحليل البنيوى لايتعامل ، فيما يبدو ، مع أى من الناس على الإطلاق . إن الباب الثانى يتعلق بتقسيم العمل والتجارة ويختص الباب الثالث ببيان كيف تدور النقود حول العالم وتجعل العالم دائرة . ويتناول البابان الخامس والسادس موضوع بنية وديناميـة النظام الاقتصادى العالمى ويكتفى بالبحث فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الناس . ويمكن القـول بمعنى مـا إن التـاريخ فى كـتـابى هو الذى يصنع الناس أكثرمما يصنع الناس التاريخ .

وقـد يكون هذا كـافـيـا لكى ننحـو بالكثـير من اللوم ضـد بعض مظاهر الحـتمية الاقتصادية / أو غيرها من مظاهر الحتمية البنيوية التى يقال إنها تنفى أيا من ، وكل « عمل » سياسى طوعى حر الإرادة . وطبعى أن لاجدوى من أن نوضح لهم بأنه مهما كانت القيـود وعـوامل الإجـبـار الموجـودة فى عـالم الواقـع إلا أن أحـداً من الراصـدين المؤمنين برؤية منظومـيـة ليس هو الذى وضـعـهـا . وأعـرف عـلاوة على هـذا أن أيا من الراصـدين المؤمنين برؤية منظومـيـة لـم يزعم يومـا أن « النظام » الذى تجـرى دراسـتـه موضـــوعيا لايـدع فسحة لفعل ورد فعل ذاتى فردى أو مجتمعى أو ثقافى أو سياسى أو غيـر ذلك « من أسـفل إلى أعلى » (وأيضـا من أعلى إلى أسـفل) . غيـر أن النوايا الطيبة - بل والسيئة - لاتتحقق دائما . وإن أيا كانت النوايا التى تحققت أو لم تتحقق فإنها رهن فرص وقيود تتولد بصورة نظامية على نحو ماتوضح دراستنا فى البابين الخامس والسادس .

ومع ذلك سوف يعرب المفكرون الاجتماعيون عن شكاوى ومطالب « محددة » تشبه الشكاوى التى واجـهـها ڤاليرشـتـاين كرد فـعل على كتابه « النظام العـالمى الحديث » . ويفيـد إتهام خـاص يعبر عــن النظـرة المركـزية الأوروبيــة أن الدليـل لايدعم دفاعه ، بل دفـاعى أنا أيضـا ، عن أن الأوروبيين أفـادوا من أى شئ آخـر سـوى جـهـودهم الخــاصـــة . وحـــدث منذ سنوات مــضت أن واجـــه صـــراحـــة كل من بول باروخ (١٩٦٩ , ١٩٧٤) وباتريك أوبريان (١٩٨٢) وغيرهما الفرضية الأولى التى طرحها فرانك (١٩٦٧ , ١٩٧٨) وڤاليرشتاين (١٩٧٤) والتى تقضى بأن التجارة فى عصر الاستعمار القديم والجديد أسـهمت بنصيب فى الاسـتـثـمـار والتنمـيـة الأوروبيين . وأنكر باروخ (١٩٦٩) أن رأس المال التـجـارى قـدم أى اسـهـام ذى قـيـمـة فى هذا المجـال . ورفض

أوبـريان (١٩٨٢ ، ١٩٩٠) فى مناسـبـات عـديدة وصف التـجـارة عـبـر البـحـار والاسـتغلال الاسـتعمارى كعاملين أسـهما فى تراكم رأس المال والتصنيع فى أوروبا . وحجته فى هذا أن هـذه التجارة ، دعك من أرباحـها ، لم تزد وفقا لحساباته عن أكثر من ٢ بالمائة من إجمالى الناتج القومى الأوروبى فى أواخر القرن الثامن عشر . ويدافع أوبريان (١٩٨٢ ، ١٨) عن رأيه مؤكدا أنه « من أجل النمو الاقتصادى لبلدان المركز ، كان لابد وأن تظل بلدان الحافة حيث هى فى الحافة . ولكن أوبريان تجـاوز هذا الرأى الآن كثيرا ويؤكد بصورة قاطعة تحت عنوان « تكوين اقتصاد كوكبى ١٨٤٦-١٩١٤ » أن :

> « العلاقات بين القارات والأقطار حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت محدودة ولم يكن المنتجون والتجار عبر العالم معزولين فقط ، بل كـانوا أيضـا متـمـتـعين بالحـماية ...... من المنافسة حـتى داخل الحـدود القـومـيـة ...... وحـدث الدمج أولا على أسـاس مـحلى وإقليـمى ، ثم على أسـاس قومى . وتزايد شيـئا فشيـئا بمرور سنوات القرن التاسع عشر ليبدأ الدمج على نطاق كوكبى .
>
> **(أوبريان ١٩٩٧ - ٧٦ ، ٧٧)**

ويعتزم كتابنا هذا أن يبرهن بوضوح ودون أدنى شك على أن أوبريان أخطأ من حيث الواقع فضلا عن النظرية . ومع هذا فقد أكد أنه « لا التقدير الكمى ، ولا المزيد من الدراسـة التـاريخـيـة ، سـوف يحسـمـا الجـدل الدائر بشـأن أهمـيـة التـجارة عبـر المحيطات للثورة الصناعية . (أوبريان ١٩٩٠ - ١٧٧) .

ويتعين علينا أن نتفق مع أوبريان بأن الدليل لن يحسم هذه المسألة . ليس لأن هذا الدليل غير ذى أهمـية ولكن ليست له علاقة وطيدة بالمنازعة الحقـيقـية الدائرة بيننا ، والتى هى منازعة تتعلق بطبيعة الإطار الفكرى . ويرفض أوبريان (١٩٨٢ ، ١٩٩٠) حتى منظور ڤاليرشتاين عن النظام العالمى على الرغم من أنه جزئى . ويعود أوبريان (١٩٩٧-٨٦ ، ٨٩) ثانية ليزعم أن الاعتماد الأوروبى ظل تافها لايؤبه به » وإن الأهمية الاقتصادية لآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ... ظلت عند مستوى متدن ثابت . وإنه على الرغم من أن « الوقائع والمكاسب » الخاصة بالاستعمار التجارى والإمبريالية لاشك فيهما ، إلا أن « *الاستعمار لم يفد شيئا بالضرورة* ، وأن الإمبريالية أثبتت فى النهاية أنها كانت محدودة الفائدة » . لذلك ، كما يقول أوبريان (١٩٧٧-٨٦) فإن اقتراح كل من فرانك وڤاليرشتاين وسمير أمين القائل بأن *النمو الاقتصادى الأوروبى* « حدث بشكل

ما على حساب « آخرين » يظل اقتراحا قابلا للطعن فيه . وبدلا من هذا يدفع أوبريان بأنه بالنسبة لتاريخ التصنيع الأوروبى (بما فى ذلك البريطانى » يغدو منظور العالم (والإشارة هنا إلى عنوان كتاب بروديل) بالنسبة إلى أوروبا أقل أهمية من « منظور أوروبا » بالنسبة إلى العالم » (أوبريان ١٩٩٠-١٧٧) . ومن ثم فإن منظورا قائما على المركزية الأوروبية لن يختلف فى شئ عن غيره بالنسبة إلى هؤلاء المتمردين المتشبثين بفكرهم مهما كانت كمية الشواهد ؛ على نحو ماقدمت فى البابين ٤ ، ٦ ، أنهم سيقاومون ببساطة تأسيسا على زعمهم المركزى الأوروبى القائل بأن علاقات أوروبا مع العالم لم تغير شيئا من أوروبا ، وإنما الفارق كل الفارق خاص بالعالم .

يكمن وراء هذا الإنكار لأهمية العوامل الاقتصادية / المنظومية للعالم ، مسلمة تتعلق بمنهج البحث والتى تمثل فى حالتنا هذه وجها آخر من المنظور المركزى الأوروبى : يجب التماس التفسيرات من « داخل » الظاهرة موضوع البحث والتفسير . ولكن « داخلى » بالنسبة لماذا ؟ وهنا يلخص سيبولا (١٩٧٦-٦١) حجته الخاصة ويقول إن « فكرة التجارة باعتبارها » محرك النمو هى تبسيط مخل للغاية » . ولدى الماركسيين تصورهم الخاص لهذا الموضوع الخلافى . ويؤكد روبرت برينز (فى أستون وفليبين ١٩٨٥) أن العلاقات الطبقية الداخلية هى فقط التى تفسر فى كل مكان تطور الرأسمالية فى أى مكان . وقام ماوتسى تونج بتعميم هذه الفكرة فى كتابه الشهير « عن التناقض » ومثاله المشهور عن البيضة والحجر . إن تعرض البيضة لحرارة خارجية لن ينتج فروجا إلا بفضل « التناقض الداخلى » الماثل داخل البيضة والذى لاوجود له داخل الحجر . وقد يكون الأمر كذلك ، وقد لايكون بالنسبة « لأى مجتمع موضوع بحث » . بيد أن جوهر الموضوع يتمثل فى أن السؤال الحقيقى ليس أبداً عن « مجتمع بذاته » بل عن الاقتصاد العالمى والنظام العالمى ككل شامل . ومن ثم فإن كل شئ « داخلى » بالنسبة له بهذا المعنى .

وإن هذا الحوار بشأن « الداخلى مقابل الخارجى » من شأنه أن يحول « النظام / الاقتصاد العالمى الحديث » المرتكز فى أوروبا إلى عقبة أخرى ومقاومة جديدة يتعين التغلب عليها . والحجة هنا أن شيئا ما « داخليا » بالنسبة « للنظام العالمى الحديث » الأوروبى تولَّد عنه الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية ، الذى أنتشر بعد ذلك إلى بقية العالم فى « الخارج » . وأنا أدفع بحجة بديلة هى أن أوروبا و « نظامها العالمى » كانت جزءًا لايتجزأ من اقتصاد أفرو أوراسى قائما وموجوداً قبل ذلك بزمن طويل . وإن هذا الاقتصاد له ديناميته وبنيته المنظومية الخاصة التى جعلته كوكبيا – وتولدت عنه ذاته تطورات كثيرة فى أوروبا أيضا . لذلك فإن العملية « الداخلية » التى جرت داخل

الاقتصاد العالمي الكوكبي – وليست فقط عملية الاقتصاد العالمي الأوروبي – هي التي بحاجة إلى تحليل .

وماذا عن الطبقة والصراع الطبقي ؟ لنعيد الدولة ثانية إلى موضوعنا . ولنسمح بفسحة أكبر للثقافة ؟ إن إجاباتي على هذا بإيجاز شديد هي أن هناك طبقة داخل الاقتصاد العالمي ؛ ولكن الصراعات الطبقية بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة لم يكن لها أبداً القوة المحركة التي عزاها إليها ماركس – عندما قدم بإعجاب واحترام مذهبه في المادية التاريخية . إن الدولة والثقافة ، بل والصراع الطبقي ذاته بحاجة إلى مزيد من الدراسة التحليلية نظرا لاعتمادها هي نفسها على بنية وديناميةالاقتصاد والنظام العالميين .

وقد يدفع آخرون بأن ٩٩و٩٩ بالمائة من الناس الذين كانوا يحيون آنذاك لم يدركوا يقينا ما أعزوه أنا إلى النظام / الاقتصاد العالمي ، لذلك ما كان بإمكانه أبداً أن يحدث أي تأثير عليهم . نعم ولا . أولا وقبل كل شئ ، إن الظروف الموضوعية تؤثر – أو هي في الحقيقة تصوغ وتشكل – الوعي الذاتي خاصة في حالة غياب الإدراك الواعي للذات . ثانيا ، ليس الوعي هو كل شئ . وإن مجموعة واحدة من الظروف الموضوعية يمكنها أيضا أن تؤثر على ظروف موضوعية أخرى مثلما تؤثر على وعي الذات كما سنرى في البابين ٥ ، ٦ .

وسوف يعترض الحداثيون الجدد Postmodernist بدورهم . إنهم قد ينظرون نظرة تقدير إذ « أفكك » النزعة المركزية الأوروبية من حيث ما هو واضح وكامن في المفهوم والمصطلح . وقد يروق للاستعماريين الجدد Post colonialist أيضا البرهنة على أن الفكرة الاستعمارية فكرة معاصرة وربما وقتية في آسيا وعنها ، ولكن أولئك الذين يظنون أن لا وجود للحقيقة خارج إدراكنا لها بالعقل أو خارج التواصل بشأنها باللغة سوف ينازعونني إصراري على أن البنية التاريخية ذاتها هي التي تدحض التاريخ السائد والنظرية الاجتماعية السائدة . وسوف يصرون هم أنفسهم ، بالإضافة إلى هذا ، على أن خيالي الشخصي فقط هو الذي يسمح لي بأن أدفع بوجود اقتصاد ونظام عالميين كوكبيين حقيقيين في الخارج ، وأن تصوري لهما هنا ليس سوى من نسج خيالي . إنهم لن يقتنعوا مهما كان كم ما أسوقه إليهم من حجج وبينات إلا إذا قادوا هم سيارتهم الخطابية وإصطدموا بشجرة خيالية وبقوا على قيد الحياة ليحكوا لنا عنها .

وهنا قد يكون الأفيد لنا مواجهة أولئك الذين يسلمون بحقيقة الأشجار . وحتى

بحقيقة غابة اقتصادية منظومية عالمية . مثال ذلك أن ڤاليرشتاين (١٩٧٤ . ١٩٨٠ . ١٩٨٩) وفرانك (١٩٧٨) وبروديل (١٩٧٩ ، ١٩٩٢) وولف (١٩٨٢) وبلوت (١٩٩٣) وستيفن ساندرسون (١٩٩٥) وجورج موديلسكى ووليام تومبسون (١٩٩٦) وشيز - دون وهول (١٩٩٧) ، هؤلاء قدموا « منظوراً عن العالم » أكثر نفعا ، وعن أثره على الأشجار الاقتصادية والاجتماعية المحلية . علاوة على هذا أن كلا منهم حاول عن وعى تقديم منظور أوسع أفقا ومجالا ليناقض به النزعة المركزية الأوروبية ذات الأفق المحدود . ولكن وعلى الرغم من أن مخططهم الذى يحدد معالم الصورة لم يكن كوكبيا بما فيه الكفاية ، وشموليا بحيث يشمل كل الغابة الاقتصادية العالمية . إلا أن دراستهم التحليلية استثارت على الرغم من هذا مقاومة شرسة ، وهجمات مضادة قوية شنها المدافعون عن النظرة الاجتماعية القديمة . ترى ما أشد المقاومة والهجمات المضادة التى سيثيرها تحليل أكثر كوكبية وشمولية ، والذى من شأنه أن يقلب المناضد ويناهض الجانب الأكبر من النظرية السائدة ، بل وضد كل المراجعات التى تمت على أيدى هؤلاء المفكرين منذ ذلك الحين ؟

وطافت بخاطرى ، وتذكرت بالفعل أمثلة عديدة لمثل هذه المقاومة . إن إريك وولف (١٩٨٢) انتقد عن حق إغفال الآخرين لتأثير أوروبا على « الشعوب التى ليس لها تاريخ » . ويوضح لنا أن الناس خارج أوروبا لهم تواريخهم الخاصة بهم ، وأن التوسع الأوروبى أثر فيهم . بيد أنه لايزال يغض من قيمة التأثير المتبادل فيما بين بعضهم البعض ، ولم يسأل كيف يؤثر العالم الواحد الذى يشاركون فيه جميعا ، على كل منهم . ويستبقى علاوة على هذا ، أو لنقل يبعث إلى الحياة ، أولية « أنماط الإنتاج » ابتداء من المجتمع القائم على صلة الدم ، وحتى المجتمعات الخراجية ، ثم إلى المجتمعات القائمة على أساس رأسمالى . ولكننى أعارض وأدفع بأن هذا يحرف انتباهنا عن بيت القصيد - عن النظام العالمى ككل شامل .

وبذل ڤاليرشتاين (١٩٧٤) جهداً أكبر ليدمج العلاقات المتبادلة للقلب الأوروبى مع محيطه فى كل مكان فى العالم . وتصدى بذلك للبنية وللتحول فى مجال تقسيم العمل الاقتصادى السياسى باعتباره مجالا وحيداً ، وعمد إلى الكشف عن أثره على القلب والمحيط على السواء . ولكن ظل القطاع الأكبر من العالم حتى عام ١٧٥٠ « خارج » النظام العالمى الحديث » الذى تصوره ، وخارج الاقتصاد العالمى الأوروبى حسب تصور بروديل وڤاليرشتاين الذى يرتكز عليه العالم . ويقضى منظور ڤاليرشتاين بأن توسع أوروبا أدمج أجزاء من أفريقيا والكاريبى والأمريكتين فى النظام / الاقتصاد العالمى . ولكنه يفسر هذا صراحة بقوله إن هذا الاقتصاد إنما كان فقط شبه عالمى وليس شاملا كل العالم . وفى رأيه أن غرب وجنوب وشرق آسيا ، بل وروسيا ،

لم يندمجوا فى هذا النظام / الاقتصاد العالمى الأوروبى إلا بعد عام ١٧٥٠ . لهذا نرى أن ما قدمه ڤاليرشتاين من منظور ونظرية وتحليل عن النظام العالمى قاصراً ليس فقط لأن أيا منهم لم يشتمل على الجانب الأكبر من العالم قبل عام ١٧٥٠ ، بل وأيضا لأنه يزعم صراحة أن القطاع الأكبر من العالم ؛ بما فى ذلك كل أوراسيا الواقعة شرق البحر المتوسط وكذلك أوروبا الشرقية لم يكن لهم دور مهم فى بناء النظام العالمى الحديث ولا فى صناعة التاريخ الباكر لهذا النظام حسب تصوره له .

وطبعى والحال كذلك أن نجد التاريخ المحدود الذى قدمه ڤاليرشتاين ونظريته عن النظام والاقتصاد « العالمى » الحديث يحولان دون معالجة الاقتصاد العالمى والنظام العالمى الواقعى اللذين ظلا خارج حدود رؤيته حتى عام ١٧٥٠ . ومع هذا فإن ماحدث فى الخارج كان له دور كبير فى تحديد التطورات داخل « النظام / الاقتصاد العالمى الأوروبى » الذى قال به بروديل وڤاليرشتاين . وهذا مايسعى الكتاب الذى بين يدى القارئ إلى إثباته بالدليل والبرهان خاصة فى الأبواب الثالث والرابع والسادس . إننا بحاجة إلى نظرية أكثر شمولية ، وإلى تحليل أكثر شمولية على نحو ما هو معروض فى الباب السادس لكى تتهيأ لنا فرصة دراسة وفهم أي عملية نشوء وتكوّن ، وأى بنية أو وظيفة ناهيك عن التحول والتطور فى هذا النظام والاقتصاد العالميين الواقعيين . ولكن سبق أن اعترض ڤاليرشتاين (١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣) مرات ومرات على مثل هذا التنقيح فى الدراسة التحليلية للنظام العالمى . وصدر له مؤخرا كتابه « أحكم قبضتك على عجلة القيادة » (١٩٩٥) الذى يهاجم فيه بعنف أى وكل نزعة للمراجعة خاصة ماذهبت أنا إليه .

ولم يشذ بلوت (١٩٩٢ ، ١٩٩٣) عن هذا ، إذ نراه يناهض التحليل الشمولى للتطور الاقتصادى العالمى ، واستمراريته على الرغم من فضحه لزيف أسطورة « المعجزة الأوروبية ، وإصراره على أن الأوروبيين ليست لهم ميزات فطرية على الآسيويين عام ١٥٠٠ . ويشارك آخرون فى المقاومة على الرغم مما قدموه من منظور تاريخى أوراسى طويل المدى ، ونذكر فى هذا الصدد ساندرسون (١٩٩٥) ومقارنته بين اليابان وبريطانيا ؛ كما نذكر موديلسكى وثومبسون (١٩٩٦) واكتشافهما لدورات كوندرياتيف التى تعود حتى عهد أسرة سونج فى الصين . (وناقشنا هذا فى الباب الخامس) ؛ وشيز –دون وهول (١٩٩٧) وتحليلهما لمختلف أشكال « النظام العالمى » على مدى الأعوام الألف الماضية بل وأكثر من ذلك . ومع هذا لايزالون جميعا يقاومون تلك « القطيعة » الحادة التى حدثت فى التاريخ العالمى حوالى ١٥٠٠ . إنهم يقاومونها ليس فقط لأن الأوروبيين اكتشفوا الأمريكتين وطريقا جديدة إلى الشرق عامى ١٤٩٢ ، ١٤٩٨ ، وإنما أيضا وأساسا لأن هذه كانت بداية تطور الرأسمالية فى أوروبا وإنتشارها من

هناك . ونعرض في البابين ٢ ، ٤ كماً وفيرا من الشواهد والبينات التي تضع موضع الشك ذات الأساس الذي يرتكز عليه هذا الاتجاه الذي اعتدت أن أشارك فيه .

وثمة زملاء وأصدقاء آخرون في « العلوم » الاجتماعية يتحفظون عن النظر إلى الكل الشامل ، حتى مع إعترافهم بالشمولية . ومن أكثر الداعين صراحة إلى النزعة الشمولية نذكر سمير أمين ، وجيوفاني أريغي اللذين شاركت معهما أنا وڤاليرشتاين في تأليف كتابين (أمين وآخرون ١٩٨٢ ، ١٩٩٠) ، ويبدأ أمين وأريغي ، شأن ڤاليرشتاين بالمركز عند تجميع الصور المقطعة في ألغازها عن العالم الحديث ثم يتجهان إلى الخارج . ونلاحظ أن الجميع يختارون « المركز » في أوروبا . إنهم يرفضون المركزية الأوروبية ؛ بل إن أمين (١٩٨٩) ألف كتابا عنوانه « المركزية الأوروبية » لشجبها وإدانتها ، بينما رصد أريغي قدرا أكبر من اهتمامه لشرق آسيا ، ومع هذا لايزال كلا من الاثنين يستهل استعراضه ببيان مطلع التاريخ الحديث في أوروبا لأن أوروبا هي الموقع الذي بدأت فيه « الرأسمالية » . وكتب أمين (١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦) مثله مثل ڤاليرشتاين (١٩٩١) نقدا لفرضيتي ودافع بدلا من ذلك عن الرأى الخلافي التقليدي القائل إن قطيعة حادة حدثت في التاريخ العالمي حول عام ١٥٠٠ في أوروبا . ويقول ڤاليرشتاين قبل ذلك « كانت الإمبراطوريات العالمية تنتج وتوزع فقط على أساس « نمط الإنتاج الخراجي » (وهذا مايقوله أمين وأيضا وولف ١٩٨٢) . ثم حدث وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي في أوروبا وانتشر منها . ويولي أريغي قدرا أكبر من الاهتمام لكل من الصين وشرق آسيا (أريغي ١٩٩٦ ، أريغي وهاماشينا وسلدين ١٩٩٦) . ومع هذا فإن كتاب أريغي « القرن العشرون الممتد » (١٩٩٤) لايزال يتتبع آثار تطور « الاقتصاد العالمي الرأسمالي » وابتكاره للمؤسسات المالية من بداياتهما المزعومة في الدول / المدن الإيطالية .

وهكذا نرى النزعة المركزية الأوروبية تحدد وتحد حتى أقسى الناقدين للنظرية الاجتماعية السائدة والقائمة على المركزية الأوروبية . ونجد بين هؤلاء من يدفعون دون كلل بأن العالم الأوسع ، كان له دور في صعود الغرب أكثر مما تقول به هذه النظرية . ونقرأ مثالا آخر واضحا ومعبرا عند آلان سميث (١٩٩١) . إذ يستهل كتابه « خلق اقتصاد عالمي » بإتهامات تفيد بأن ڤيبر وكذلك من آثيرت حولهم الشكوك أخيرا ابتداء من نورث وتوماس وروستو وجونس وصولا إلى وولف وڤاليرشتاين وفرانك ، يغفلون أو يشذبون أو ينتهكون دور « العالم الأوسع » القائم خارج أوروبا . ويقنع سميث بنظرة موجزة إلى تاريخ هذا العالم الأوسع في الباب الثالث ليبدأ تحليله الخاص ، ويبدأ مرة ثانية بأوروبا في العصر الوسيط . ويصل إلى العام ١٥٠٠ من خلال مسارات خطية في المجتمع ونظام الحكم والتي أفضت إلى « تقدم ثابت ومطرد » بفضل « التقانة التي

جعلت من النمو المستمر أمراً ممكناً (سميث ١٩٩١ - ٦٧ ، ٥٠) . ويأتى كل هذا من داخل أوروبا وإنطلاقا منها . ورصد بقية الكتاب للحديث عن أوروبا وانتقالها إلى الرأسمالية وتوسعها عبر البحار « والأطراف والبلدان التابعة » فى الاقتصاد العالمى . ونظراً لأن سميث لايزال يبحث عن « خلق الاقتصاد العالمى » وميلاد وانتشار « الرأسمالية » داخل أوروبا ومنها إلى الخارج فلابد له وأن يزعم أن :

« مجالات كثيرة فى العالم ظلت خارج النظام الجديد . شرق أفريقيا والهند وسيلان وأندونيسيا وجنوب شرق آسيا والصين واليابان والشرق الأوسط ، كل هذا ضمن هذه الفئة ...... (لأن) المشاركة فى العلاقات التجارية كانت مسألة تقديرية اختيارية وكان لها ، فيما يبدو ، أثر ضئيل باق ومستمر على بنى التكوينات الاجتماعية لكل واحد منها ...... وحرى ألا نبالغ فى دور التجارة الدولية فى خلق روابط حقيقية بين أراض بعيدة ...... وإنما فقط داخل أوروبا ...... جرت عملية الدمج الاجتماعى وحققت نتائج .

(سميث ١٩٩١)

وطبعى أن إلتزامنا بصلاة الابتهال القديمة والمألوفة للمركزية الأوروبية لن يقودنا أبدا إلى اكتشاف أى من العمليات أو البنى أو القوى التى كانت قائمة وأدت إلى « خلق اقتصاد عالمى » (إذا ما استخدمنا عنوان سميث) . وظل سميث ، شأنه شأن جميع من انتقد قصورهم ، ينظر حتى عام ١٩٩١ إلى أبعد من مدى الرؤية الذى يتيحه ضوء الشارع الأوروبى فى عتمته عندما بدأ فى القرن التاسع عشر . وعلى النقيض من هذا قدم آدم سميث عام ١٧٧٦ دراسته المعنونة « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » . وتجاوز هنا كثيرا حدود موطنه على ماسيبين لنا بوضوح فى البابين ٣ ، ٦ . إذ عرض العالم كما عبر ليبولد فون رانك كما كان فى الواقع .

وهكذا يبدو أن هذا الإنجيل عن التطور الأوروبى للنظام والاقتصاد الرأسمالى العالمى الحديث منذ عام ١٥٠٠ أو من أى تاريخ شاء إنما يمثل خط ماجينو الدفاعى الذى يتمترس وراءه كل من يقاومون رؤية العالم الحقيقى . وأذهب فى كتابى إلى عمل التقاف حول هذا الخط الدفاعى . وأذكر أننى عندما شرعت فى فرضيتى التى تفيد بأن النظام العالمى الحديث بدأ قبل عام ١٥٠٠ بزمن طويل ، كان ڤاليرشتاين جريئا بما فيه الكفاية ليأخذ على عاتقه مهمة نشره (فرانك ١٩٩) . ونشر أيضا مقالا صدر كمتابعة له (جيلز وفرانك ١٩٩٢) فى صحيفة يتولى رئاسة تحريرها . هذا على الرغم

من أنه هو نفسه يؤمن دائما بخط التقسيم ١٥٠٠ ويراه مقدسا للغاية . (ڤاليرشتاين ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦) . ولكن خط التقسيم عند إريك وولف (١٩٨٢) هو العام ١٨٠٠ . وهو عند ماركس وكثيرين غيره يتراوح أحيانا ما بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ وعند بروديل (١٩٩٢) يتراوح دائما ١١٠٠ و ١٦٠٠ . ويصر شيز دون وهول (١٩٩٧) على أن لابد وأن نفهم صعود أوروبا والغرب باعتباره جزءاً لايتجزأ من فترة تزيد على ألفى عام من التطور الأوراسى . ولكنهما مع هذا لايزالان يعتبران الفترة الحديثة منذ عام ١٥٠٠ إنطلاقة جديدة نحو الرأسمالية التى بدأت داخل أوروبا وبفضلها . وثمة تقرير باسم لجنة جولبنكيان Gulbenkian Commission بعنوان « كشف مكنون العلوم الاجتماعية » Open the Social Sciences وكتبه فى الغالب ڤاليرشتاين (١٩٩٦) . ويدين التقرير « النزعة العالمية Universalism القائمة على المركزية الأوروبية والزائفة التى سادت العلم الاجتماعى الغربى فى القرنين التاسع عشر والعشرين (انظر العبارة المقتبسة الثانية من هذا الباب) . ولكن ، وعلى الرغم من هذا النداء الملح لإعادة النظر فى أسس العلوم الاجتماعية استعداداً للقرن الواحد والعشرين إلا أنه لم يحدث أى صدى داخل قفص القداسة المتمثل فى الاعتقاد بأن أوروبا هى الأصل والمنشأ والمركز للرأسمالية وكل المزاعم المترتبة على ذلك .

ومع هذا فلو أننا نرى العالم دائرة ، فإن أوروبا تكون المكان الخطأ الذى نختاره مركزا لهذه الدائرة . وأقل مايمكن قوله هو أن الشكوك ومظاهر الغموض تتزايد بشأن أهمية ودلالة بدايات « الرأسمالية » هناك أو فى أى مكان . والملاحظ أن جميع المفكرين الاجتماعيين فى القرنين التاسع عشر والعشرين الذين عرضنا لهم آنفا ، وكذلك كثير من المؤرخين ، إنما يبدأون دراستهم للحقبة الباكرة من التاريخ الحديث من المكان الخطأ . إنهم ينظرون فقط فى ضوء الشارع الأوروبى الذى يتضاءل نوره إلى حد الاعتام كلما أتجهنا من داخل أوروبا إلى خارجها لدراسة « توسعها » و « دمجها » لبقية العالم فيها . وكلما ابتعدوا عن موقع الضوء الأوروبى كلما قلت درجة الرؤية . وهذا هو السبب فى أن ڤاليرشتاين وكثيرين غيره رأو آسيا خارج « النظام / الاقتصاد العالمى حتى عام ١٧٥٠ ؛ ثم كل ماحدث لها بعد ذلك أن « أدمجت » فى أوروبا .

والكتاب الذى بين يدى القارىء يؤكد كله ، بخاصة فى البابين الرابع والسابع ، على *أن التأويل الجديد الذى قدمه فرانك وجيلز (١٩٩٣) عن الفترة السابقة على ١٥٠٠* يحجب أيضا التأويلات السائدة عن هذه الفترة من ذلك التاريخ . إن التاريخ العالمى الحديث فى أمس الحاجة إلى تفسير جديد . وبات واضحا أن الشواهد الاقتصادية الآسيوية والعالمية حين ندرسها بعيداً عن ضوء المركزية الأوروبية أو تحت أقل قدر من

هذا الضوء ، سوف تتكشف لنا صورة مغايرة تماما . ويؤكد الباب الرابع بالدليل والبرهان أن آسيا سبق لها أن سطعت بضوئها فى الاقتصاد الكوكبى ولفترة زمنية طويلة قبل عام ١٧٥٠ ، بل واستمرت بعد ذلك تشع ضوءا يفوق ضوء أوروبا إن لم يحجبها . والحقيقة أن آسيا هيأت لأوروبا وزودتها بقدر من الضوء الاقتصادى ، ناهيك عن الثقافى ، يفوق ما قدمه هذا الموقع الأمامى الذى ظل هامشيا آنذاك من ضوء أى بقعة من بقاع آسيا .

وبعيداً عن كل هذه العقبات العملية ، والمقاومات النظرية والهجمات المضادة الأيديولوجية ضد أى نظرة تحليلية شمولية تحيط بقدر من العالم أكبر من مجرد «الاقتصاد العالمى » الأوروبى والنظام العالمى الحديث الأوروبى ، يمكن أن نجد علاوة على هذا رفضا مبدئيا ونظريا صريحا لأى نوع من النظريات الشمولية . وهذا هو موقف جون آر . هول وآخرين .

ويلحظ هول أن « فرانك يتبع بدأب وبشكل ثابت خطوطا تحدد المسار فى اتجاه واحد فقط ، من الكل إلى الجزء ؛ ومن ثم يتعين أن نفهم النظام العالمى الحديث تأسيسا على افتراض النظرة الشمولية حيث الكيان الكلى يحدد طبيعة الأجزاء مثلما يحدد علاقات الأجزاء بالكيان الكلى . (هول ١٩٨٤ – ٤٦ ، ٦٠) .

ويطبق هول فى دراسة تالية مبادئه النظرية ورفضه للنظرة الشمولية فى صورة ممارسة عملية أكثر تحديداً . ويقرر هول أول الأمر أن :

> « نقدى يتمثل فى أن افتراض النظرة الشمولية يدعم قراءة خاطئة لنشوء الاقتصاد العالمى الرأسمالى ...... وأحد البدائل أن نطرح جانبا البحث عن نظرية شاملة تحيط بكل التاريخ لصالح نهج ڤيبرى جديد Neo- Weberian يشجع التأريخ التحليلى ، ولكن دون التحيز لأى تفسير خاص مسبقا ...... وإن النهج الفيبرى الجديد يناقض النظريات القائمة على نظرة شمولية ونزعة جبرية التى تجبر الأحداث داخل نموذج لتاريخ عالمى قائم على فكرة وجود محرك أول ما – ماديا أو مثاليا أو غير ذلك .

(هول ١٩٩١ – ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠)

ثم يزعم هول كاذبا :

> « يوضح التحليل الراهن ... أن افتراض نزعة شمولية داخل منظور النظام العالمى غير ملائم لتفسير التغير التاريخى ...... والدعوة إلى نظرية

عـن النظام العالمى لتكون النظـرية الرئيسية عـن التاريخ ...... دعـوة لا أسـاس لهـا لأسـبـاب عديدة . أولا ، نادراً مـاتكون النظريات الكليـة الشمولية مـلائمة وكافية ...... ثانيا ، إنها تحد ، وبدون مبرر ضرورى ، من مـخطط التـأريخ . ثالثـا ، إنهـا تفشل فى أن تبـارى المشكلات المتـعلقـة بمنهج البحث التاريخى .

(هول ١٩٩١ - ٨٢ ، ٨٣)

وإذا كانت ملاحظات هول الإمبريقية على إجرائى الشمولى تسبغ علىَّ شرفا ، إلا أن أيا من انتقاداته بشـأن « النظام العـالمى » ليست لهـا أدنى أسـاس . ويشـهـد الواقع بطبيعة الحال أن النزعة الكلية العالمية والنزعة الشمولية ونظرية النظام العـالمى ، قادرة على النهوض بالمشكلات المتعلقة بمنهج البحث الخاص بتوسيع نطاق مـخطط أعمال التـأريخ على نحو مـايجب علينا أن نفعل . وسبب ذلك ، كما أكدت آنفا فى الحديث عن النظرية ، وكما سوف أبرهن فيما يلى تجريبيا من خلال التحليل التاريخى ، إن التأريخ السائد والنظرية الاجتماعية لم يكونا شموليين على نحو كاف نظراً لتماشيهما بشكل كبير ، ولانقول إنكارهما ، للوحدة الكلية للكوكب وتاريخه . وإن الشئ الوحيد فى نقد هول للنزعة الشمولية والذى يتعين أن نوافقه عليه ، هو أنه ما إن نتخلى عنها حتى تتهاوى ضمانات نظرية النظام العالمى كنظرية رئيسية للتاريخ » . (١٩٩١) . وها هنا وضع هول حقا إصبعه على الحدود الواقعية للنظرية التى ينتقدها ، ولكن هذا لايقوم سببا يبرر لنا أن نلقى جانبا الوليد التاريخى ونلقى معـه الأولويات النظرية التى تمهد له ، وإنما نقول العكس تماما وهو أن مـلاحظتـه الصـائبة هى تحديداً السبب الذى يؤكد حاجتنا إلى أن نجعل التأريخ والنظرية الاجتماعية أكثر شمولية ، وأن تتهيأ لهما بفضل هذه القدرة على الاحاطة بالكل الكوكبى Global whole . ذلك لأن ، وكما لاحظ هول نفسه عن حق « الوحدة الكلية فى شمولها هى التى تحدد طبيعة الأجزاء مثلما تحدد علاقات الأجزاء بهذه الوحدة الكلية . لذلك فإن مجرد إغفال هذه الشمولية فى التطبيق العملى على أيدى الكثيرين ، وكذا رفضها نظريا والتمرد عليها مبدئيا ، كما فعل هول ، إنما هو الذى يوضح لنا أن النظرية الشمولية ضرورية مثلما هى صعبة فى الممارسة العملية . وليس السبب على الإطلاق تلك المعارضات التى تبدأ من انتقادات باروخ وأويريان وهول لفكر كل من ڤاليرشتاين وفرانك بل وضد ڤاليرشتاين وأشياع مذهبه عن « النظام العالمى » .

وثمة جهود حديثة وراهنة يبذلها عديد من الكتاب وتستحق منا انتباها خاصا لمعالجة هذه الإشكالية وكشف جوانبها . وسارت هذه الجهود عبر سبل مختلفة ولكن مع هذا فإن النتائج التى توصلنا إليها يدعم بعضها بعضا . ونذكر أن من بين هذه الجهود جهوداً لعديد من المفكرين الآسيويين ومن بينهم جورج أسينييرو فى الفليبين ، الذى يعكف على دراسة المكانة الكوكبية لآسيا . ونذكر أيضا كى . إن . شودهورى مؤلف دراسة عن الهند والمحيط الهندى (١٩٧٨ ، ١٩٨٥) والذى رجعنا إليه كثيراً فيما يلى ، علاوة على كتابه « آسيا قبل أوروبا » (١٩٩٠) . وهناك بن وونج (١٩٩٧) الذى يدرس الثورة الصناعية من خلال مقارنة جديدة بين أوروبا والصين . وأيضا تاكيشى هاماشيتا وساتوشى إيكيدا فى اليابان ويتحدثان عن اقتصاد إقليمى تمثل الصين مركزه فى شرق آسيا . ورجعنا إلى كليهما بإسهاب فى الباب الثانى . وهناك أريغى وهاماشيتا وسيلدين (١٩٩٦) ويرون دراسة تطور شرق آسيا على مدى الأعوام الخمسمائة الماضية . ولكن ، وعلى الرغم من هذا كله ، فإن أحداً لم يعالج الاقتصاد العالمى كله فى شموله . وجدير بالذكر أن دنيس فلين وأرتورو جير الديز الذى اشترك معه فى التأليف قدما تحليلا اقتصاديا عالميا ، غير أنهما اقتصرا على تحليل السوق العالمية للفضة (التى أتحدث عنها كثيراً فى الباب الثالث) . بيد أنهما ، علاوة على هذا ، أشارا إلى أهمية الصين للاقتصاد العالمى .

وهناك منظور اقتصادى عالمى آخر يمثل معلما أساسيا فى كتاب ألفه أثنان آخران . وأذكر فرانك برلين الذى استشهدت مرار بكتابه فى الباب الثانى عن التجارة ، وفى الباب الثالث عن النقود ، وفى الباب الرابع عن مؤسسات السوق . ويطبق فرانك فى كتابه منظوره الكوكبى الصادق فى دراسته التحليلية عن اقتصاد الهند . ولكنه يبدو ، مع هذا ، متحفظا إزاء الشروع فى تطبيق نفس المنظور التحليلى على الاقتصاد العالمى ككل . وهناك أخيراً كين بوميرانز الذى يستحق أن أخصه بالذكر باعتباره العالم الآخر الوحيد الذى يطبق ، فى حدود علمى ، منظوراً كوكبيا على تطور الاقتصاد العالمى وتحوله إلى الصناعة قبل عام ١٨٠٠ ، ويبين فى دراسته أهمية الصين . وجدير بالاشارة أننى بعد أن فرغت من إعداد هذا النص بكامله ، بما فى ذلك الباب التمهيدى ، تكرَّم على وزودنى بنسخة من مخطوطة كتابه الذى كان عاكفا على إنجازه . ويعرض فى كتابه هذا مقارنات ثقافية ومؤسساتية واقتصادية وأيكولوجية على نحو يبرز دور الصين بالقياس إلى أوروبا ، وأثبت بعض معلوماته فى مرحلة تالية فى مخطوطة كتابى .

ولاحظت أننى استخدمت أنا وبوميرانز إجراءات متوازية ، وانتهينا إلى نتائج متماثلة فيما يتعلق بأهمية دراسة التطورات التى حدثت فى أوروبا داخل السياق العالمى الكوكبى الواقعى الذى كان المجال الذى وقعت فيه هذه التطورات .

ويقودنا هذا كأقلية ، حيث نقف اثنين مقابل الفكر السائد ، إلى الموافقة على أن هــذه التطـورات لم تأت نتيجة عملية إعداد ثقافى اجتماعى أو حتى اقتصادى أوروبى (داخلى) استـمـر على مدى قـرون ، بل إن الأصح أن نقـول إنهـا أسـاسـا مـحـصلة تحولات وتطورات فى الشئون الأوروبية والعالمية حدثت فقط فى وقت متأخر وعلى حين فجأة . وخصص بوميرانز قدرا أكبر من دراسته التحليلية الجيدة لدراسة دور القيود والحوافز والامكانات الاقتصادية / الأيكولوجية بالنسبة لتلك التطورات . ويوضح كيف حدثت نتيجة استغلال أوروبا القسرى ليس فقط للمال ، بل وأيضا للسلع الحقيقية فى مستعمراتها داخل الأمريكتين . وطبعى أن أقر معه بهذا . غير أننى لا أزال أؤكد أكثر على المنافع التى أفادتها أوروبا من علاقاتها مع آسيا والتى لم يولها اهتماما مناسبا . ويعد سنج شـو (١٩٩٧ وبعـدها) دراسـة عن التـاريخ الاقـتـصـادى الأيكولوجى على نطاق كـوكبى . بيد أنه ، مـثل بومـيرانز أيضـا ، يتـردد فى مـحـاولة تحليل الاقتـصـاد العالمى ككل واحد ، وإننى ، علاوة على هذا ، أرصد (فى الباب الخامس) جهداً أكبر منهمـا لتحليل مـاسمـاه جوزيف فليتشـر (١٩٨٤ ، ١٩٩٥) « التاريخ الكلى المـوحد أفقيا » . أو يدرس هنا الأحداث والعمليات المتزامنة والمترابطة فى الاقتصاد العالمى على صعيد كوكبى .

وتأسيسا على ماسبق سوف أدفع فى كتابى ، وأرجو أن أؤكد بالدليل والبرهان ، أن الفشل واسع النطاق فى استـخدام منظور كوكبى شمولى ليس من شـأنه فقط أن يحصرنا داخل نظرات ضيقة الأفق ، بل إن هذه النظرات نفسها سوف تشوه على نحو خطر كل مانتوصل إليه من مكتشفات ذات طابع اقليمى أو قطاعى ووقتى لأنها تفشل فى ملاءمـة هذه المكتشـفات مع مخطط كـوكبى للوقـائع والأحداث . وهذا حـال جـميع المحـاولات التى اسـتـهـدفت الإفـلات من النظرة المحدودة الأفق ، والوصـول إلى بنيـة وعمليات الكل الكوكبى عن طريق البدء بجزء من هذا الكل خاصة إذا كان هذا الجزء فى المكان الخـاطئ . لقـد كـانت هذه هـى الخطيئـة الأولى والأصليـة فى منهج التـأريخ السائد القائم على المركزية الأوروبية ، وكذا فى النظرية الاجتماعية المركزية الأوروبية . إذ يبدأ كلاهما من داخل أوروبا ثم ينطلقان إلى خارجها . والملاحظ أن هذا المنهج ذاته والرؤية الضيقة الأفق كانا الخاصية المميزة : لنزعة الاستثناء ...... والشعور المبالغ فيه بالتفرد الذى ساد بين مؤرخى « التاريخ الأمريكى » . ونذكر مثالا على هذا جوردون وود (١٩٩٧ – ٥١) الذى يؤكد هـذا فى مـجلة « نيـويورك ريـڤـيـو » لعـرض الكتب . وجـــرت مؤخـرا محــاولات « لتوسيع نطاق تاريــخ الولايات المتحـدة ووضعـه داخل إطار الحوض الأطلسى بأكمله . إلا أن هذا كله لايزال محكوما ومحصوراً داخل مفهوم « الحضـارة الأطلسـيـة » . علاوة على هذا فإن وود والمؤرخين الذين يعرض لهم لايرون

علاجا أفضل من « زيادة مايجرى تعليمه من مقررات دراسية مقارنة داخل الجامعات المختلفة » و « نشر أعمال تقارن بين التطورات التى حدثت داخل قارتين اثنتين فى نصف الكرة الغربى » .

ويعمد كتابنا هذا إلى تحويل هذه الأجزاء إلى عكس الاتجاه تماما ، إذ أنه بدلا من ذلك يبدأ البحث من العالم ككل شامل ومتجها إلى الداخل . أو لنقل إنه على الأقل يبدأ يشق طريقنا حول الكرة الأرضية ، بادئين بالتجارة والنقود والسكان والانتاج على نطاق العالم . ويقدم الباب الخامس صياغة لمفاهيم أكثر شمولية ، وتحليلا للعمليات الكوكبية ، بما فى ذلك العمليات الأوروبية الأمريكية . وهكذا نصل إلى استنتاجات ومعان متضمنة نوردها فى الباب السابع ، وهى نتائج مغايرة تماما عما نقرأ فى النظرية الاجتماعية السائدة القائمة على المركزية الأوروبية . وبذا نكون قد قلبناها رأسا على عقب ، أو لنقل صححنا وضعها حيث يكون الرأس عاليا .

الباب الثانى

التجارة على صعيد كوكبى

١٤٠٠ - ١٨٠٠

« التكامل الاقتصادى العالمى كان واقعا مهما مميزاً للحياة المنظمة فى القرون الأولى (على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك) شأنه شأن حاله الآن فى أيام الأسواق المبرمجة الكترونيا للعمل الفورى الذى يتزايد وضوحا يوما بعد يوم .... ويتعين علينا أن نخلص من هذا إلى أن التغييرات الكبرى انطوت على تحولات فى أشكال التكامل وليس على نشوء التكامل ذاته حسب الزعم السائد .... وحرى ألا ننظر إلى تاريخ العالم وكأن خاصيته المميزة هى الحركة من ساحات محلية مغلقة كاملة التكوين إلى المزيد من التكامل والتجانس على صعيد عالمى .... وإن المفهوم التقليدى عن ثقافات متباينة اخترقتها قوى كونية طارئة مفهوم غير ذى أساس .... لقد كان العالم دائما كيانا من ترابطات مركبة سواء فى القرنين التاسع والعاشر أو الثانى عشر والثالث عشر ، أو السابع عشر والثامن عشر .... وكانت أزمنة العصر الوسيط ومطلع العصر الحديث متصلا Continuum بدون مركز وحيد له بل ولا حتى بضع مراكز محدودة العدد يمكن تصورها باعتبارها المصادر التى أحدثت التكامل . وإنما كانت خاصيته المميزة التمركزية المتعددة الوافرة Prolific multicentredness .

[**فرانك برلين (١٩٩٤ - ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٦)**

مدخل إلى الاقتصاد العالمى

الفرضية الرئيسية فى هذا الكتاب هى أنه على نقيض الشكوك والانكارات الشائعة كان هناك منذ عام ١٥٠٠ فصاعداً اقتصادا عالميا كوكبيا واحدا قرين تقسيم للعمل على نطاق العالم وتجارة متعددة الأطراف . وتوفرت لهذا الاقتصاد العالمى ما يمكن أن نحدده بقولنا طابعه المنظومى والدينامى ، وأن جذوره فى أفرو – أوراسيا ويرجع تاريخها إلى ألف عام . وأن هذه البنية الاقتصادية العالمية وديناميتها هما اللتان حفزتا الأوروبيين إلى التماس سبل أكثر للوصول إلى آسيا ذات الهيمنة الاقتصادية منذ الحروب الصليبية الأوروبية . وقادت قوة الجذب الأسيوية نفسها إلى اكتشاف ودمج نصف الكرة الغربى أو العالم الجديد فى اقتصاد العالم القديم والنظام العالمى القديم عقب رحلة كولومبوس عام ١٤٩٢ ، كما أدت إلى توثيق أواصر العلاقات الأوروبية الأسيوية عقب رحلة فاسكو داجاما فى الدوران حول أفريقيا عام ١٤٩٨ . واستمرت الرغبة العارمة وعلى مدى قرن بعد ذلك فى التماس طريق بديلة إلى الصين عبر الممر الغربى الشمالى حول و / أو عبر أمريكا الشمالية ، وكذلك فى الاتجاه الشرقى عبر البحر القطبى الشمالى .

وأستمرت هيمنة الأسيويين على الاقتصاد العالمى لمدة لا تقل عن ثلاثة قرون بعد ذلك حتى عام ١٨٠٠ . واستمر كذلك الوضع الهامشى لأوروبا على المستويين المطلق والنسبى فى الاقتصاد العالمى على الرغم من العلاقات الجديدة بين أوروبا والأمريكيتين التى استخدمتها أوروبا لتعزيز علاقاتها مع آسيا أيضا . والحقيقة أن لا شئ البتة سوى قدرة أوروبا التى توفرت لها حديثا وبشكل مستمر للحصول على الأموال الأمريكية ، هى التى هيأت لها فرصة المشاركة فى السوق العالمية وإن تعذر عليها أن تشق طريقها عميقا فيها . كذلك فإن الأنشطة الاقتصادية الانتاجية والتجارية ، وأيضا النمو السكانى القائم على هذه الأنشطة اطردت فى توسعها داخل آسيا بأسرع وأكثر مما كان عليه الحال فى أوروبا وذلك حتى العام ١٧٥٠ . وهذا ما سوف يوثقه هذا

الباب والبابان التاليان .

ويحدد هذا الباب الخطوط العامة لنمط يحيط بكوكب الأرض يمثل علاقات التجارة العالمية والتدفقات المالية إقليما إقليما . وإن دراستنا لبنية وعمل هذه العلاقات الاقتصادية الكوكبية ستبرهن لنا دون أدنى شك على وجود سوق عالمية خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث . وإصرارى على هذا يهدف إلى مناقضة ذلك الإغفال الشائع بل والإنكار شبه الدائم لوجود هذه السوق العالمية ، وهو ما نجدة لدى كثيرين من الدارسين لهذه الفترة . حقا لقد أصبحت موضة هذه الأيام الزعم بأن الاقتصاد العالمى يتحول إلى الكوكبية أو العولمة . علاوة على هذا فإن الانكار السافر ، ولن نقول الإغفال ، للسوق العالمية خلال مطلع الفترة الحديثة وما اشتملت عليه من تقسيم للعمل لا يزال هو الأساس . الذى تخطئه أغلب البحوث التاريخية ونظرية العلم الاجتماعى عن الاقتصاد العالمى الأوروبى « عند بروديل « و « النظام العالمى / الحديث » عند فاليرشتاين وعند كثيرين من تلاميذ هما ، ناهيك عن من ينتقصون من قدرهما من أمثال أوبريان الذى ذكرناه فى الباب الأول .

وأقترح فريدريك مورو (١٩٦١) « نموذجا مشتركا بين القارات inter continental للتجارة العالمية خلال الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠ على أساس المنافسة فيما بين الأقاليم فى الانتاج والتجارة . ولكن سبق أن لاحظ دادلى نورث فى عام ١٩٦١ الوجود الباكر لهذا النموذج : « العالم فى شموله بالنسبة للتجارة ليس سوى أمة بالنسبة لشعبها ؛ ومن ثم فالأمم فيه أشبه بالأشخاص (ورد الاقتباس عند سيبولا ١٩٧١ - ٤٥١) . علاوة على هذا فإن هذه السوق العالميــة وتدفق النقود عبر هذه السوق سمح بتقسيمات للعمل وبقيام منافسة فيما بين وفى داخل القطاعات والأقاليم . وامتد هذا ليشمل كل كوكب الأرض وتداخل فيما بين بعضه البعض .

> توضح السجلات أنه كانت هناك منافسة .... بين منتجات
> بديلة مثل منسوجات شرق الهند والمنسوجات الأوروبية ، وبين منتجات

متطابقة تنتجها أقاليم مختلفة تتمتع بمناخ متماثل مثل السكر من جاوة والبنغال ، والسكر من ماديرا وساوتوم ، والسكر البرازيلى ، وسكرغرب الهند ؛ أو بين منتجات تنمو فى أقاليم مختلفة مناخيا مثلما كان الحال بالنسبة للتبغ .... وكذلك الحرير الصينى والفارسى والإيطالى والنحاس اليابانى والمجرى (المنغارى) والسويدى وغرب الهند ؛ والتوابل من إنتاج آسيا وأفريقيا وأمريكا ؛ والبن من اليمن وجاوة وجزر الهند الغربية .... ؛ جميع هذه المنتجات كانت متنافسة .... ولكن أفضل أداة للقياس هى أسعار تبادل السلع فى امستردام .

[سيبولا - ١٩٧٤ ص ٤٥١]

ولعل سوق امستردام التى خصها سيبولا بالذكر هنا كانت أفضل أداة لقياس أسعار السوق فى زمنها . ولكن حرى ألا نخلط بين هذا وبين المناخ نفسه وحالات الصعود والهبوط فى الجو الاقتصادى والمالى المحيط بها والذى كان جوا شاملا العالم باتساعه . وطبيعى أن تقسيم العمل التنافسى والتكاملى أو التعويضى فيما بين وداخل أقاليم الكوكب تجاوز كثيرا الأمثلة المحدودة التى ذكرها سيبولا . مثال ذلك أن رينيه باريندس يلحظ فيما يتعلق ببحر العرب وعمل شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك ٧٥٢ حسب اختصار حروفها الأولى باللغة الهولندية كما كان شائعا) أن هناك وفى أماكن أخرى :

« كان الانتاج متمركزا فى الأماكن التى بلغت كلفة العمل فيها أدنى حد لها . وليست المسألة أساسا انخفاض كلفة النقل . ويفسر لنا هذا .... أن مزايا الكلفة المقارنة كانت تجذب الأسواق الأسيوية والأمريكية إلى بعضها بعضا - بغض النظر عن القيود التى يفرضها المذهب التجارى . وحالة أخرى يمثلها إبدال المنتجات الهندية والعربية والفارسية مثل النيلة والحرير والسكر واللؤلؤ

والقطن ، ثم بعد ذلك البن ، وهى أكثر السلع التجارية ربحا التى يجرى الاتجار بها فى البحار العربية خلال أواخر القرن السابع عشر ، وكان يتم ابدالها بسلع منتجة فى أماكن أخرى ، هى عادة المستعمرات الأمريكية .... وبسبب هذه العملية الكوكبية لابدال المنتجات فإنه بحلول عام ١٦٨٠ اختفت التجارة العابرة « الترانزيت » فى البحار العربية مع أوربا ، أو بدأت فى الانهيار . ودعم هذا لفترة قصيرة صعود تجارة البن . ولكن أسهم هذا الوضع فى حدوث حالة كساد تجارى لفترة طويلة بين الخليج والبحر الأحمر والساحل الغربى الهندى . وخففت التجارة الداخلية فى البحار العربية من وطأة انهيار تجارة العبور . ولكن كان لزاما على الشرق الأوسط أن يدفع مقابل وارداته من الهند عن طريق بيع كميات كبيرة من المنتجات فى البحر المتوسط مثل الحبوب أو الصوف . وأدى الميزان المستقر .... إلى حالة تضخم متزايدة فى كل من العملة العثمانية والصفوية » .

[باريندس ١٩٩٧ – فصل ١]

هذه العلاقة الخاصة بسوق عالمية محيطة بالكوكب وتقسيم العمل الذى ترتكز عليه السوق وحالات التوازن واختلال التوازن المترتبة عليها فى التجارة هو ما نعرض مجمله العام فى هذا الباب ونوضحه من خلال الخرائط المصاحبة .

وعمدنا إلى أن نعرض مرارا وتكرارا فى رواياتنا عن كل أقليم فى هذا الباب كيف وأن التغيير فى مزج وانتقاء الحاصلات ، أو هو فى الحقيقة إبدال أراضى الغابات « البكر » بحاصلات زراعية ، وكذا اختيار صناعة كل السلع التى سلف ذكرها ، والمتاجرة فيها إنما كان استجابة لحوافز وضرورات محلية . ونلحظ فى هذا الباب وما يليه كيف أدى هذا إلى إزالة الأدغال والأحراش فى البنغال ، وإلى إزالة الأحراج التى تغطى أراضى جنوب الصين . وحدث نتيجة لذلك تبادل الأرض والأرز والسكر والحرير والفضة والعمالة مع بعضها البعض ، ومع الأخشاب أو منتجاتها التى

كان يتم استيرادها آنذاك من جنوب شرق آسيا . ومع هذا يبين لنا أيضا كيف أن الكثير من هذه الحوافز المحلية والقطاعية انتقلت بفعل قوى السوق الإقليمية وفيما بين الأقاليم . ونشأت أكثر هذه القوى بدورها نتيجة الأنشطة التنافسية أو التعويضية عن الجانب المقابل من الكوكب . والحقيقة أن بعض هذه الضغوط تلاقت ، لنقل مثلا فى قرية من قرى الهند أو الصين ، عند منتصف الطريق بعد أن تم نقلها فى آن واحد حول الكوكب فى كل من الاتجاهين شرقا وغربا علاوة على تحركها فى اتجاهات متقاطعة . وطبيعى أن استيراد السكر من الأمريكيتين ، كما سيؤكد لنا الباب السادس فى حديثه عن أوروبا ، واستيراد المنسوجات الحريرية والقطنية من آسيا كان عاملا مكملا للانتاج المحلى من الغذاء والصوف مما أدى إلى إعفاء وادخار الغابات والأراضى الزراعية . وهكذا فإن المدى الذى ينطبق عليه القول بأن « الماشية تأكل البشر ، وأن البشر يأكلون الجميع » كان أيضا دالة من دالات السوق العالمية .

وكان دفق الفضة على النطاق العالمى هو زيت الوقود المحرك لعجلات هذه السوق الكوكبية . وسوف نرى فى البابين الثالث والسادس كيف أن اهتداء الأوربيين إلى سبيلهم الجديدة للحصول على الفضة فى الأمريكتين هو ما سمح لهم بالمشاركة فى هذه السوق العالمية المتوسعة أبداً . وأرجأنا إلى الباب الثالث الاهتمام بالتفصيلات التى توضح كيف أن انتاج وتدفق النقود الفضية بخاصة حفزت الإنتاج والتجارة ووسعت من نطاقها حول الكوكب . ويوضح لنا هذا كيف أن موازنة صرف وتبادل العملات المختلفة وغيرها من صكوك السداد فيما بين بعضها البعض ، ومع سلع أخرى ، يسرت قيام سوق عالمية لجميع السلع . وطبيعى إن لم يكن بالإمكان قيام كل هذه التجارة إلا نتيجة توفر أشكال مشتركة ومقبولة من النقود / أو الموازنة بين الذهب والفضة والنحاس والقصدير والأصواف والعملات المعدنية والأوراق المالية والكمبيالات وغير ذلك من صور الائتمان الأخرى . وتم تداول كل هذا عبر أفرو - أوراسيا وفيما حولها على مدى آلاف السنين (وتفيد بعض التقارير أن هذا التداول تم عبر المحيط الهادى أيضا خاصة فيما بين الصين

ونصف الكرة الغربى) . ومع هذا فإن دمج العالم الجديد للأمريكتين فى اقتصاد العالم القديم ، ومساهمة الأمريكتين فى زيادة رصيد العالم وتدفقاته المالية أعطى يقينا دفعة نشاط اقتصادى وتجارى مما أدى إلى حدوث حالة رواج جديدة من القرن السادس عشر فصاعداً .

مقدمات القرنين الثالث عشر والرابع عشر

صدر مؤخرا كتابان يمثلان بداية لعرض قراءة جديدة للفترة الباكرة من التاريخ العالمى الحديث ، وهى قراءة بديلة عن القراءة من منظور المركزية الأوربية . الكتاب الأول من تأليف جانيت أبو لوغد (١٩٨٩) ، وعنوانه « قبل الهيمنة الأوربية : النظام العالمى ١٢٥٠ - ١٣٥٠ م » . والثانى من تأليف إن . كى . شود هورى (١٩٩٠) بعنوان « آسيا قبل أوروبا والذى يدرس بإمعان موضوعه حتى عام ١٧٥٠ - وتقدم أبو لوغد نقطة انطلاق ملائمة بوجه خاص للدراسة التحليلية فى كتابنا هذا . وتؤكد أن ثمانية أقاليم متمركزة حول مدن خاصة بها ومتداخلة فى علاقات مشتركة فيما بينها توحدت مع بعضها فى صورة نظام عالمى وتقسيم عمل عالمى أفرو أوراسى واحد خلال القرن الثالث عشر . وتصف الأقاليم الثمانى المتشابكة فى ثلاث منظومات فرعية مترابطة ومتشابكة :

١ - المنظومة الفرعية الأوربية وتضم أسواق مزارع أقليم شامبانى والأقليم الفلمنكى الصناعى ، والأقاليم التجارية فى جنوة والبندقية .

٢ - الأراضى الداخلية الشرق أوسطية وطرقها الموصلة بين الغرب والشرق عبر آسيا المونغولية عن طريق بغداد والخليج الفارسى ، ومروراً بالقاهرة والبحر الأحمر .

٣ - المنظومة الأسيوية لشرق المحيط الهندى وتشمل الهند وجنوب شرق آسيا والصين . واشترك الجميع بدرجة أو بأخرى فى الثروات والنكبات الكبرى وفى أزمة منتصف القرن الرابع عشر ووباء الطاعون الأسود .

وتؤكد أبو لوغد (١٩٩ - ٩ ، ١٧) عن صواب أن أوروبا كانت « محدثة نعمة ، وهامشية بالنسبة » لعملية نشطة جارية فى آسيا ؛ بحيث أن « الفشل فى بدء القصة فى وقت مبكر بما يكفى أفضى إلى .... تفسير سببى مبتسر ومشوه يفسر لنا صعود الغرب » . وترى فى الحقيقة أن تطور أوروبا الخاص فى القرنين الثانى والثالث عشر إنما كان معتمداً على الأقل جزئيا على التجارة مع شرق المتوسط التى كانت ثمرة الحروب الصليبية . وهذه الحروب ربما لم تكن لتحدث ، أو أنها كانت عملا عقيما ، لو لم تكن من أجل ثروات « الشرق » . حقا إن التجارة والصناعة والثروة فى البندقية وفى جنوا كانت أولا مطلبا لأداء أدوارهما كوسيطين بين أوروبا والشرق وهى الأدوار التى احتفظت المدينتان الإيطاليتان ببعضها حتى أثناء العصور المظلمة . وحاولت المدينتان خلال فترات الانتعاش الاقتصادى بعد عام ١٠٠٠ م الوصول قدر الاستطاعة إلى تجارة وثروات آسيا . ولقد حاولت جنوة فى الحقيقة الوصول إلى آسيا عام ١٢٩٠ عن طريق الدوران حول أفريقيا .

وبعد الفشل فى هذا اضطرت أوروبا إلى استخدام الطرق الرئيسية الثلاث الموصلة إلى آسيا والتى تبدأ من شرق المتوسط : الطريق الشمالية عبر البحر الأسود وتهيمن عليه جنوة ؛ والطريق الأوسط عبر الخليج الفارسى وتهيمن عليه بغداد ، والطريق الجنوبى ، كبديل للثانى ، عبر البحر الأحمر الذى وهب الحياة للقاهرة والبندقية شريكتها الاقتصادية . وأدى توسع المغول تحت قيادة جنكيز خان وخلفائه إلى تأكيد انهيار الطريق الأوسط بعد سقوط بغداد عام ١٢٥٨ ، ومن ثم تفضيل الطريق الجنوبى . وسيطر المغول بذلك على الطريق الشمالى ابتداء من البحر الأسود فصاعداً ، كما نهضوا بالطريق العابرة فى آسيا الوسطى التى تمر بمدن مثل سمرقند التى أزدهرت فى ظل حماية المغول . ولكن عانت جميع هذه الطرق ، مع هذا ، من الكساد الاقتصادى العالمى الذى امتد زمنا طويلا فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ونهاية القرن الرابع عشر . وكان وباء الطاعون الأسود من نتائج هذا الكساد ، أكثر من أن يكون سببا له . (جيلز و فرانك ١٩٩٢ ، وفرانك و جيلز ١٩٩٣) . ومع هذا فإن المحددات الاقتصادية لنمو وانحسار كل من التجارة والانتاج والدخل

إنما تكمن بعيداً جهة الشرق حيث جنوب ، وجنوب شرق ، وشرق آسيا . وسوف نلحظ فيما يلى أن دورة انتعاش اقتصادى ممتدة بدأت ثانية هناك حوالى عام ١٤٠٠ .

ولكن قبل هذا ، وحسب قراءة أبو لوغد (١٩٨٩) عاش هذا النظام العالمى أوج ازدهاره فيما بين ١٢٥٠ و ١٣٥٠ ثم تدهور إلى حد الاندثار (الفعلى) بعد ذلك ؛ ثم ولد من جديد آنذاك فى جنوب وغرب أوروبا خلال القرن السادس عشر . وتقول بنص كلماتها « ثمة حقيقة واقعة حاسمة الأهمية وهى أن « سقوط الشرق » سبق « صعود الغرب » (أبو لوغد ١٩٨٩ – ٣٨٨) . ويتعين علينا الاتفاق معها بشأن عبارتها الأخيرة ولكن دون توقيتها الزمنى ولا زعمها بأنه لم تكن هناك استمرارية بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر داخل إطار اقتصاد ونظام عالمى واحد . وسبق لى أن انتقدت تفسير أبو لوغد « لإبدال » نظام بنظام آخر ، وأن الأصح « إعادة بناء » النظام نفسه فى مكان آخر [فرانك ١٩٨٧ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣، فرانك و جيلز ١٩٩٣) . واستجابت (فرانك وجيلز ١٩٩٣) . ويمكن لنا أن ننهض بدراستنا عن الاقتصاد – النظام العالمى الكوكبى من حيث انتهت أبو لوغد حوالى ١٤٠٠ .

كان الاقتصاد العالمى مرتكزا بالأساس على آسيا وكذلك كانت المشروعات الاقتصادية لكل من البندقية وجنوة وما حققته المدينتان من نجاح . واستمدت كلاهما ثروتيهما من خلال وضعها الوسيط بين ثروات آسيا ، والطلب عليها داخل أوروبا . وقامت المدينتان بالتجارة مع المحطة الغربية الأخيرة للتجارة الأسيوية فى غرب آسيا ابتداء من البحر الأسود عبر الشرق إلى مصر . وكانت هذه هى الإرهاصة الأولى للتوسع الأوربى فى المحيط الأطلسى ثم بعد ذلك الدوران حول أفريقيا وصولا إلى الهند ، ومرورا منه إلى الأمريكتين بحثا أيضا عن آسيا . والمعروف أن جدالا طويلا دار بشأن أسباب رحلة كل من كولومبوس عام ١٤٩٢ وفاسكو دا جاما عام ١٤٩٨ . ولكن هذين الحدثين لم يأتيا مصادفة . وعلى الرغم من كل ما قيل فإن كولومبوس « اكتشف » أمريكا لأنه خرج باحثا عن أسواق وذهب آسيا . حدث هذا فى وقت تزايد فيه نقص سبائك الذهب وما ترتب عليه من أرتفاع سعر الذهب فى السوق

العالمية الأفرو – أوراسية . ولهذا بدا المشروع جذابا ويبشر بامكانات مربحة (وهو ما ثبتت صحته) . ويقول فى هذا الصدد عالم الدراسات النقدية والمعترف به من الجميع جون داى ما يلى :

« قادت مشكلة (نقص العملات النقدية) على المدى الطويل إلى حلها . ذلك أن أرتفاع أسعار سبائك الذهب وما ترتب عليه من انكماش الأرصدة ، يفسر إلى حد كبير تكثيف الآمال فى العثور على معدن نفيس فى كل أنحاء أوروبا ، كما يفسر البحث عن تقنيات جديدة لاستخراج وتنقية هذا المعدن . ولقد كانت « حمى الذهب » الحادة فى القرن الخامس عشر هى القوة الدافعة وراء الأكتشافات الكبرى التى قد تنتهى بأغراق الاقتصاد الأوروبى ، المتضور جوعا للنقود ، بالكنز الأمريكى مع فجر العصر الحديث . (داى ١٩٨٧ – ٦٣) .

علاوة على هذا فإن وصول شبه جزيرة أيبيريا إلى هذا الكنز لم يعقبه فى الأساس التوسع الإسلامى وتقدم العثمانيين واستيلائهم على الآستانة عام ١٤٥٣ حسب الزعم السائد . وإنما العائق الأهم على الأرجح هو المنافسة بين البندقية وجنوة على طرق التجارة على شرق المتوسط ، ومصالح جنوة فى شبه جزيرة ايبيريا ، ومحاولتها تطويق قبضة البندقية الخانقة على التجارة عن طريق مصر . وتؤكد ليندا شافر (١٩٨٩) أن هذه هى أهمية ودلالة الملاحظة التى لا يمل من تكرارها البرتغالى توم بيريس إذ يقول « إن من يسيطر على ملقا يقبض بيديه على رقبة البندقية » . ولنتذكر أن كولومبوس كان من جنوة وعرض خدماته أول الأمر على البرتغال لكى يفتح طريقا جديدة نحو الشرق ، ولكنه أخيرا فقط ارتضى رعاية أسبانية .

ومع هذا كله ، فأيا كانت الحوافز المباشرة التى حفزت إلى رحلتى كولومبوس وفاسكو داجاما ثم من بعدها رحلة مجلان ورحلات آخرين فإنهم جميعا يحركهم نبض أوروبى مشترك على نطاق واسع وراسخ منذ زمن . ويؤكد هنا كى . إم .

بانيكار (١٩٥٩ - ٢١ ، ٢٢) أن السبيل الوحيد لكى ندرك الدلالة الكاملة لوصول داجاما إلى كالكوتا هو أن نضع فى تقديرنا أن وصوله يعنى تحقق حلم عمره مائتا عام ، وجهد متصل عمره خمس وسبعون عاما . لقد كان حلما مشتركا بين كل التجاريين من أبناء البحر المتوسط باستثناء أبناء البندقية . وكان الجهد أساسا للبرتغال » . ومع هذا يورد سى . آر . بوكسر (١٩٩٠ - المقدمة) وثيقة برتغالية رسمية يرجع تاريخها إلى عام ١٥٣٤ تشير إلى أن « كثيرون .... يقولون إن الهند هى التى أكتشفت البرتغال » . وسوف تتاح لنا مناسبة أخرى للتفكير فى المشروع الأوروبى الخاص بآسيا فى الأبواب التالية . ولكن سنشرع الآن فى فحص بعض النتائج .

المقايضة الأمريكية ونتائجها

ثلاث نتائج أساسية ترتبت على رحلتى ١٤٩١ ، ١٤٩٨ وما تبعها من هجرة وعلاقات تجارية جديرة كلها بأن تحظى باهتمام أكبر من مجرد الإشارة الموجزة . النتيجتان الأوليان هما « المقايضة الأمريكية » للجراثيم والجينات و « الأمبريالية الأيكولوجية Ecological imperialism كما سماها الفريد كروسبى (١٩٧٢ ، ١٩٨٦) . ذلك أن الجراثيم التى حملها الأوروبيون معهم كانت حتى ذلك الحين أهم أسلحتهم لاحتلال البلاد . لقد كانت أشد أسباب الخراب فى العالم الجديد حيث لم تكن لدى سكانه مناعة ضد جراثيم الأمراض التى حملها معهم الأوروبيون . ووصف هذا الخراب كثيرون من بينهم كروسبى (١٩٧٢ ، ١٩٨٦) ووليام ماكنيل فى كتابه « الأوبئة والناس » (١٩٧٧) . إن معظم سكان القبائل الأصليين فى منطقة الكاريبى تم القضاء عليهم فى أقل من خمسين عاما . انتشرت على القارة جراثيم الأمراض وانتقلت بسرعة تنشر الخراب بأسرع من جحافل القوات الغازية تحت قيادة كورتيز وبيزارو اللذين وجدا أن مرض الجدرى الذى حملته القوات معها عند شاطئ البحر سبق مسيرتهم إلى داخل البلاد . وحملوا معهم أيضا أعشابا ضارة وحيوانات جديدة وعملت كلها على نشر الدمار ولكن على نحو أبطأ من الجراثيم .

ترتبت نتائج مدمرة فى العالم الجديد للأمريكتين . ونذكر أن شعوب حضارتى الأزتيك Aztec والمايا Maya فى وسط الأمريكتين نقص عددهم بحلول عام ١٦٥٠ من حوالى ٢٥ مليون نسمة إلى ١,٥ مليون نسمة . وأصاب حضارة الإنكا بالإنديز Andean inca ما أصاب الآخرين من دمار ، إذ نقص عدد السكان من حوالى ٩ مليون نسمة إلى ٦٠٠,٠٠٠ نسمة (كروسبى - ١٩٩٤ ، ٢٢) . وفى أمريكا الشمالية أيضا حملت طلائع الوافدين الأوروبيين إليها الجراثيم حوالى عام ١٦١٦ - ١٦١٧ التى حصدت السكان الأصليين ومحتهم من الوجود حتى قبل أن تصل الأعداد الكبرى من المستوطنين الجدد . ويذهب أحد التقديرات للأثر النهائى للأوروبيين فى الولايات المتحدة إلى أنه أدى إلى خفض السكان الأصليين من ٥ مليون نسمة إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة قبل أن يستعيدوا قدرتهم على الزيادة ثانية . وتذهب بعض التقديرات إلى أن إنخفاض السكان فى العالم الجديد بلغ إجماليه من ١٠٠ مليون إلى حوالى ٥ مليون نسمة (ليفى - باكى Livi - Bacci ١٩٩٢ ، ١٥) .

وهذا هو ما حدث أيضا فى المناطق الرعوية داخل آسيا ، إذ أن الجراثيم التى حملها الجنود والمستوطنون كانت تحفز تقدم الروس عبر سيبيريا شأن أسلحتهم التى يحملونها . ويلحظ كروسبى (١٩٩٤ - ١١) أن « ميزة الحرب الجرثومية كانت (ولا تزال) ميزة يتمتع بها سكان المناطق ذات الكثافة السكانية العالية فى حركتهم للهجرة إلى مناطق الندرة السكانية » . ولكن نجد من ناحية ثانية أن انتقال الجراثيم داخل أفرو - أوراسيا لم يسبب نقصا سكانيا كبيرا بالقياس إلى ما حدث من نقص سكانى فى الأمريكتين والذى بدأ مع الاتصالات الجديدة عبر الأطلسى . والسبب بطبيعة الحال هو الحصانة التى تتمتع بها شعوب أفرو - أوراسيا والتى توارثوها عبر أجيال كثيرة بفضل الاتصالات التبادلية سواء قبل الغزو والهجرة ، وكذا من خلال أعمال التجارة على مدى أزمنة طويلة . ونقول بالمثل إن الطاعون الأسود أحدث أثراً أكبر نسبيا فى أوروبا وكان ذلك انعكاسا لحالة العزلة والهامشية التى تعيشها أوروبا داخل أوراسيا .

ولم تقتصر المقايضة الأمريكية للجينات على البشر فقط بل اشتملت على الحيوانات والخضروات كذلك . لم يقدم الأوروبيون أبناء العالم القديم أنفسهم فقط بل أدخلوا معهم الكثير من الأنواع الجديدة من الحيوانات والخضروات إلى العالم الجديد . وأهم هذه الحيوانات ، وإن لم تكن الوحيدة ، هى الخيل (والتى كانت موجودة هناك من قبل ولكنها انقرضت) والماشية والأغنام والدجاج والنحل . وحمل الأوروبيون معهم من أنواع الخضروات الكثير من بينها القمح والشعير والأرز واللفت والكرنب والخس . وأحضروا أيضا الموز والبن علاوة على السكر الذى حملوه لأغراض عملية وإن لم نقل وراثية كذلك . وأصبح السكر عنصرا مهيمنا فى كثير من اقتصادات المنطقة بعد ذلك .

ومن خلال هذه المقايضة الأمريكية أسهم العالم الجديد بدوره بالكثير الذى قدمه إلى العالم القديم . مثال ذلك أنواع من الحيوانات منها الديك الرومى ، وخضروات عديدة أسهمت أنواع كثيرة منها فى زيادة المحاصيل وتغيير أنماط الاستهلاك ، وتلاءمت مع الحياة فى أنحاء كثيرة من أوروبا وأفريقيا وآسيا . ونذكر هنا البطاطا ، والقرع والفول ، والبطاطس والأرز التى أعطت غلة كبيرة جداً وكشفت عن إمكانية الحياة والبقاء فى أوروبا والصين لما تتمتع به من قدرة على الحياة فى ظروف مناخية قاسية على عكس محاصيل أخرى . وبلغ تأثيرها المطلق ، وربما النسبى أيضا ، أقصاه على المحاصيل الجديدة فى المناطق السكانية ذات الكثافة العالية فى الصين ، إذ أسهمت محاصيل العالم الجديد فى مضاعفة الأراضى الزراعية وفى زيادة السكان إلى ثلاثة أمثال . (شافر ١٩٨٩ - ١٣) . وبلغت زيادة البطاطا رقما قياسيا فى الصين خلال ستينات القرن السادس عشر كما أصبح الأرز محصولا غذائيا رئيسيا خلال القرن السابع عشر (هو ينج تى ١٩٥٩ - ١٨٦) . كذلك أصبحت البطاطس والتبغ وغيرهما من غلال العالم الجديد محاصيل مهمة . وسوف نلحظ فيما يلى أن الزيادة السكانية المترتبة على هذا كانت فى الصين وفى كل آسيا أكبر كثيرا مما كانت فى أوروبا . ونجد اليوم أن ٣٧ بالمائة من الغذاء الذى يأكله الصينيون هو من أصل أمريكى (كروسبى ١٩٩٦ - ٥) . وأصبحت الصين اليوم هى الدولة الثانية فى

العالم ، بعد الولايات المتحدة الأضخم انتاجا للأرز ؛ كذلك فإن ٩٤ بالمائة من المحاصيل الدرنية التى تنمو فى العالم اليوم ترجع أصولها إلى العالم الجديد (كروسبى ١٩٩٤ - ٢٠) . وتعزز الوجود البشرى فى أفريقيا وطالت الحياة بفضل نبات الكاسافا والذرة علاوة على عباد الشمس والعديد من أنواع نبات الجوز والطماطم والفلفل الحار . وأصبحت أفريقيا أيضا مصدرًا رئيسيا للكاكاو والفانيليا والفول السودانى والأناناس وهى جميعها من منشأ أمريكى .

وطبيعى أن النتيجة الثالثة المترتبة على المقايضة الأمريكية هى مساهمة العالم الجديد بالذهب والفضة فى أرصدة العالم ، وتدفقات النقود . وأدى هذا الإسهام يقينا إلى بث روح جديد للنشاط الاقتصادى وللتجارة فى اقتصاد العالم القديم ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً . ودرسنا فى الباب الثالث هذه التدفقات ، وإن كنا عرضنا بعض نتائجها فى مجال التدفقات والموازنات التجارية فى الباب الحالى .

بعض القسمات المهملة فى الاقتصاد العالمى

قسمات عديدة تميز الشبكة التجارية العالمية فيما بين الأقاليم تستحق تعليقا أوليا خاصا (على الرغم من أنها لن تحظ فى هذا الموجز بالاهتمام الكافى الذى هى جديرة به فى الواقع) . وهذه القسمات هى : الاقليمية ، Regionalism والمهجر التجارى . Trade diaspora والتوثيق والأيكولوجيا .

إن تحديد « الاقاليم » فيما يلى - « الأمريكتان » و « أوروبا » و « الصين » - هو من ناحية مواضعة تحكمية ملائمة ومفيدة ، وهو من ناحية أخرى تعبير عن واقع . وهذا هو ما يؤكده كل من لويس و ويجين Wigen (١٩٩٧) فى كتابهما « أسطورة القارات » . لقد كانت هناك ولا تزال أقاليم فى العالم تميزت بأن تقسيم العمل وكثافة العلاقات التجارية داخل حدودها » أكبر مما هما عبر هذه الحدود أو فيما بينها . والقول بأن كثافة العلاقات التجارية « الداخلية » أكبر من « الخارجية » قد يكون مرجعه إلى عوامل جغرافية (الجبال أو الصحراء أو البحار التى تفصل فيما بينها ومن

ثم تحدها) وعوامل سياسية (هدف وكلفة الأمبراطوريات والمنافسة بين بعضها البعض) ، وعوامل ثقافية (روابط عرقية و / أو دينية ولغوية) . وعوامل أخرى أو أى مجموعة مشتركة منها . ويعتمد تعيين حدود التجمع على الغرض والتغيرات من حين إلى آخر ، والذى قد يحدث فجأة أحيانا . وقد تكون « الوحدة » أو « الجماعة » الاقليمية فرداً أو نواة أو أسرة منتشرة أو قرية أو مدينة أو « اقليماً محليا أو « مجتمعا » أو بلداً أو منطقة اقليمية (المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط أو منطقة تؤلف عالما " World " region (الأمريكتين وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا وجنوب المحيط الهادى » . وإن مجرد ذكر هذه الأمثلة يوضح لنا كيف أن هذه الوحدات الاقليمية أسئ تعريفها (والحقيقة أنها غير قابلة للتعريف) وتتسم بالسيولة ، كما توضح لنا مدى التعسف فى تحديدها . ويفيد هذا الأسلوب أيضا فى تأكيد أن الروابط الداخلية فى الاقاليم أيا كانت كثافتها ليست عقبة تحول دون قيام روابط فيما بين الاقاليم . والحقيقة أن ما هو قائم داخل أو بين الاقاليم إنما هو دالة على الكيفية التى نبدأ بها لتحديد معنى الإقليم أو الاقاليم . وإذا كان العالم « اقليما » إذن فإن جميع العلاقات هى علاقات بينية متبادلة . وبالمثل فإن تأكيد أن هناك ، أو كان هناك ، نظام / اقتصاد عالمى لا ينفى أنه الآن أو كان ، مؤلفا من وحدات إقليمية . ولكن الأمر فى جميع الأحوال رهن بأين وماذا ومتى كانت هذه الأقاليم قائمة ؟ .

لذلك فإن القول ما إذا كانت الأمريكتان أو أوروبا أو جنوب شرق آسيا أو الصين « أقاليم » ، أم لم تكن كذلك خلال فترة دراستنا ١٤٠٠ - ١٨٨٠ إنما هو رهن تحديدنا لمعنى الاقليم . والشئ اليقينى أن التجارة داخل الأمريكتين ، ناهيك عن الرابطة الثقافية وعلاقات الاتصال المباشر أو العلاقات السياسية ، إنما كانت بين غالبية « الاقاليم الفرعية » فى نصف الكرة الغربى أقل منها بين هذا الإقليم أو ذاك أو بين كل اقليم فرعى وآخر . وكانت العلاقات بين بعض أجزاء أوروبا وبعضها البعض أقل من علاقاتها مع شعوب ومناطق فى الأمريكتين وآسيا . وربما نجد من ناحية أخرى أن الغالبية العظمى من المناطق الرئيسية (أو ربما المناطق الفرعية ؟ فى شبه القارة الهندية أو داخل الصين لها نشاط تجارى بين إقليمى داخل الهند أو داخل

الصين (وأيضا خارج الحدود المتغيرة لإمبراطوريتى المغول وأسرة كنج) أكثر كثافة من نشاطها التجارى مع أجزاء أخرى من العالم . (فيما يلى بعض الملاحظات بشأن تجارة الهند داخل الاقاليم وفيما بين الأقاليم ويجدها القارئ أيضا مبينة على الخرائط) . ولكن أجزاء من جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وملقا وأيضا عدن وهرمز فى غرب آسيا ، كانت مراكز تجارية لتوزيع السلع . وكانت علاقاتها التجارية خلال القرنين السادس والسابع عشر مع كثير من أنحاء العالم أعظم من علاقاتها ، والتى لا وجود لها فى واقع الأمر ، مع أراضيها الداخلية « الاقليمية » النائية عن الساحل .

وقسمة أخرى بارزة ووثيقة الصلة مميزة للتجارة بين الأقاليم فى الاقتصاد العالمى هى التاجر المغترب وتجارة المهجر . لقد كان لهذين أدوارهما المهمة فى تيسير التجارة خلال العصر البرونزى . وكان لهما هذا الدور يقينا فى مطلع العصر الحديث . ولايزال دورهما ممتدا حتى اليوم . وشاهدنا على هذا التاجر « الصينى » عبر البحار الذى يستثمر داخل البلاد ، واليابانى المغترب والجاليات الأمريكية ، بل وصحفهم « المحلية » مثل « انترناشنال هيرالد تريبيون » وهى دورية تحمل جنسية الولايات المتحدة الأمريكية وتصدر فى باريس . وتصدر منها الآن أكثر من عشر طبعات فى مختلف أنحاء العالم .

وكانت ملقا ، خلال الفترة موضوع الدراسة ، عامرة بالتجار ، وكان أغلبهم تجارا مغتربين . وجدير بالذكر أن بيريس أحصى حوالى أربع وثمانين لغة مختلفة كانت لغات الحديث بينهم . ولعل تجار ماهاراتشى Maharatshi Merchants من كامبالى وسورات كانوا الأكثر عدداً فى ملقا . ولكنهم كانوا أيضا مقيمين دائمين – هذا عدا الوافدين الموسميين – فى عشرات المدن الموانئ فى جنوب شرق ، وجنوب غرب آسيا . وبلغ عدد المقيمن الصينيين فى مانيلا حوالى ٣٠٠٠٠ خلال القرن السابع عشر وكانوا قوة دفع لتجارة الصين من الخزف والفضة عبر المحيط الهادى . ووفد تجار أرمنيون من بلادهم فى غرب آسيا الوسطى التى لا تطل على بحر ، وأقاموا مركزا لتجارة المهجر فى منطقة غير ساحلية داخل مدينة أصفهان الفارسية الصفوية ؛ واستخدموا

هذا المركز للاتجار عبر كل أنحاء آسيا . وأصدر هؤلا فى أمستردام كتيبا باللغة الأرمنية عن الخبرة الفنية لنشاطهم . وواصل التجار العرب واليهود جهودهم التجارية فى كل أنحاء العالم على نحو ما كانوا يعملون على مدى ألف عام على الأقل ولا يزالون حتى اليوم . ولم يكن سكان نيوانجلاند يبحثون فقط عن موبى ديك وعن الحيتان فى مختلف أنحاء العالم ، بل نشطوا فى مجال تجارة الرقيق فيما بين أفريقيا والكاريبى ؛ واعتادوا بانتظام خوض مغامراتهم التجارية قرب ساحل مدغشقر . وهاجر عبر البحار الآلاف إن لم نقل الملايين من الصينيين – دعك من ذكر التجار المسلمين المغتربين الذين صبغوا جنوب شرق آسيا « بطابع هندى » . وإستمرت وسط آسيا ، مثلما كانت منذ زمن سحيق ، منطقة مفترق طرق لعبور التجار الطوافين وغيرهم من المهاجرين .

ومن دواعى السخرية أن الدلائل الوثائقية التى لا تزال موجودة عن تجارة آسيا تأتينا من شركات أوروبية خاصة سجلت فقط ، بطبيعة الحال ما كان يهمها حسب مصالحها التجارية أو غيرها ، مع أولوية ما يتعلق بتجارة المهجر . لذلك فإن القسط الأكبر من هذه الدلائل عن التجارة والانتاج فى آسيا أفسدته الرؤية الأوربية المنحازة . وهذا هو الوضع بوجه خاص بالنسبة للاقتصادات الداخلية وتجارة القوافل عبر القارات التى لم يكن يتصورها الأوروبيون ، ولكن ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد بأنها كانت مهمة تماما شأن التجارة البحرية ومكملة لها طوال هذه الفترة حتى عام ١٨٠٠ .

وكان لكل هذا التطور آثار أخرى بعيدة المدى ، والتى تسميها الدراسات المعاصرة الأمبريالية الايكولوجية أو الخضراء . ومن أهم النتائج المترتبة على هذا إزالة مساحات شاسعة من الغابات سواء لتوفير أراضٍ جديدة لزراعة المحاصيل أو لتوفير أخشاب لصناعة السفن وغير ذلك من أعمال التشييد والبناء بل ، وهو أكثر إسرافا وتبديدا ، لاستخدامها وقوداً لصهر خام المعادن وتكريرها أو بغير ذلك من مستلزمات الوقود (شو Chew ١٩٩٧) . ونجد من ناحية أخرى أن زراعة البطاطس والأرز خففت الضغط على أراض كانت أكثر ملاءمة لحاصلات أخرى . ووجدت أوروبا مدداً

لها من السعرات الحرارية عن طريق سكر العالم الجديد ؛ إذ لم يكن متوفرا لديها ما يفى بحاجتها . وطبيعى أن وفرت واردات القمح واللحوم من العالم الجديد فى مرحلة تالية الغذاء اللازم للملايين الأوروبيين ، وهيأ لهم هذا الوضع الفرصة لاستخدام أراضيهم الشحيحة لأغراض أخرى ، مثلما حدث بالنسبة لاستيراد القطن الذى حل محل صوف الأغنام . وهكذا بقيت للأغنام المراعى المسورة تتغذى على عشبها . وسوف نعود ثانية إلى موضوع الامبريالية الايكولوجية فيما يلى وفى الباب السادس .

التقسيم العالمى للعمل والموازين التجارية

طبيعى أن طرأت على العلاقات بين الاقاليم بعض التحولات الفجائية والفريدة قياسا إلى عصرها ، خاصة بعد أن أدمج الأوروبيون الأمريكتين ، وما ترتب على هذا من تنامى مشاركة أوروبا فى التجارة الأفرو أوراسية والعالمية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً . وحدثت أيضا فى سياقات أخرى هامة تغيرات دورية ، درس بعضها فرانك (١٩٧٨ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) وفى الباب الخامس فيما بعد . علاوة على هذا بدأ صعود أوروبا على طريق الهيمنة فى نهاية القرن الثامن عشر وهو ما ندرسه تحليليا فى الباب السادس . ولكن مع هذا كله ظل نمط التجارة العالمية والتقسيم العالمى للعمل ثابتا بطريقة ملحوظة ، وكشف عن تطور مطرد موضوعيا ، وإن كان دورانيا ، على مدى قرون ، إن لم نقل آلاف السنين (على نحو ما تم فى دراسة الفترة السابقة على عام ١٤٠٠ عند جيلز وفرانك ١٩٩٢ ، وكذلك عند فرانك وجيلز ١٩٩٣) . وحدث يقينا اتصال كاف خلال الفترة من ١٤٠٠ - ١٨٠٠ بحيث يكشف لنا عن طبيعة النمط الذى نعرض له فيما يلى .

رسم خريطة للاقتصاد العالمى

نقدم فيما يلى عدداً من الخرائط قرين مفاتيح علاماتها ورموزها ، وتتضمن رسوما تخطيطية وغير كاملة ، وموجزاً للتقسيم العالمى للعمل وشبكة التجارة العالمية مع بيان حالات التوازن واختلال التوازن . وتبين كذلك كيف أمكن تسويتها عن طريق

تدفقات النقود فى الاتجاه المقابل . ويبدو أن الأوفق استخدام الخرائط لتحديد بعض التنوعات الكبرى من السلع - بما فى ذلك الكثير من سلع الجملة مثل الأرز - والتى كان تبادلها عبر شبكة تجارية مركبة بواسطة التقسيم العالمى للعمل خلال الفترة من ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠ . وتعرض الخريطة ٢ - ١ صورة عامة للاقتصاد العالمى ، وهى صورة تخطيطية إلى أقصى حد ، وتشمل على أقل قدر من التفاصيل . وأخترت مسقطا كوكبيا « شمالى / قطبى » كى يسمح لى بعرض صورة تمثيلية موجزة للتجارة المحيطة بالكوكب والتى تتضمن بوجه خاص عمليات شحن الفضة عبر المحيط الهادى على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا . وحرى بالقارئ أن يدرك أننا ، توخيا للتبسيط والتوضيح ، عرضنا جميع طرق التجارة فى هذه الخريطة وفى الخرائط التالية بصورة تخطيطية فقط . ونحن لاندعى أنها دقيقة على الرغم من الجهود التى بذلناها لكى تعكس الحقائق الجغرافية الكوكبية والاقليمية كما كانت فى الواقع بالقدر الذى يسمح به التمثيل التخطيطى . علاوة على هذا ، وعلى نقيض عنوان هذا الكتاب ورسالته ، فإن الخريطة الكوكبية ٢ - ١ مثل الخريطة ٣ - ١ ليست ملائمة تماما مع آسيا كما كنت أود . وسبب ذلك أن رسام الخرائط فى قسم الجغرافيا بالجامعة فى غرب كندا لم تكن لديه خريطة أقل درجة من حيث اعتمادها على النظرة المركزية الأوروبية وتكون دليله فى رسم التصميم المطلوب بالكومبيوتر . هذا علاوة على أن برامج رسم الخرائط التى فى حوزته ليست كافية تماما بحيث تفى بما أطلبه وأنسج على منوالها خريطة ملائمة بالنسبة للشرق . وهذا أيضا مثال آخر عن مدى الصعوبة ، وكذلك على مدى الضرورة التى تدعونا إلى التوجه شرقا . ويكشف تمثيل اليابسة والمسافات بين الأقاليم عن مشكلات مرتبطة ببعضها . مثال ذلك أن الهند تبدو أصغر ، كما تبدو الأقاليم الواقعة شمالها وجنوبها أكبر نسبيا مما هى فى الواقع .

وتعرض الخرائط الاقليمية ومفاتيحها بتفصيل أكثر الطرق التجارية الكبرى داخل الاقاليم وفيما بينها . وتمثل الخريطة ٢ - ٢ منطقة الأطلسى وتشتمل على الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا مع بيان التجارة الثلاثية فيما بينهم والتى ذاعت شهرتها ، علاوة على عمليات الشحن المهمة للفضة عبر الأطلسى من الأمريكتين إلى أوروبا . وتتداخل

الخريطة ٢ -٣ مع سابقتها وتوضح الطريقين التجاريين الرئيسيين بين أوروبا وغرب وجنوب ووسط آسيا . وكلاهما حول رأس الرجاء الصالح فى جنوب أفريقيا وعبر البلطيق والبحر الأحمر والخليج الفارسى . وتوضح الخريطة ٢ - ٤ استمرار هذين الطريقين التجاريين الرئيسيين بين الشرق والغرب عبر المحيط الهندى (وبحر العرب) الذى ربط تجارته البحرية فى شرق أفريقيا بجنوب وجنوب شرق آسيا . ولكن الخريطة نفسها توضح كذلك بعض طرق القوافل البرية المهمة عبر أجزاء من غرب ووسط آسيا وفيما بينهما وجنوب آسيا . وسيؤكد الكتاب فيما يلى كيف أن هذه الطرق كانت مكملة أكثر منها منافسة للطرق البحرية . ويتطابق جزئيا أيضا الجزء الغربى من الخريطة ٢ - ٥ مع الخريطة السابقة غير أنه يبرز الطريقين الرئيسيين لخليج البنغال وجنوب بحر الصين اللذين يصلان بين الهند وجنوب شرق آسيا واليابان والصين ، كما يبرز ارتباطهما بالتجارة عبر المحيط الهادى فى مانيلا . ولكن من أهدافنا أيضا تأكيد التجارة البحرية والبرية بين الأقاليم الهندية المختلفة مثل البنجاب وجوجارات ومالابار وكوروماندل والبنغال ، وكذلك الطريق البرى الذى يغفله الباحثون عادة ويصل بين الصين وبورما وسيام وفيتنام فى جنوب شرق آسيا وكذلك مع الهند .

ووضعنا هذه الخرائط الاقليمية الأربعة لكى نوضح أيضا مظاهر اختلال الميزان التجارى فيما بين الأقاليم وكيفية تغطيتها بشحنات من سبائك الذهب والفضة . لذلك فإن هذه الخرائط تمثل الطرق التجارية للسلع بخطوط متصلة والتى تحمل الأرقام من ١ إلى ١٣ وقرينها المفاتيح الخاصة بها والمرقمة ، ومكتوب أهم السلع التجارية على طول كل طريق من هذه الطرق الرئيسية . وكان العجز التجارى المزمن ، الناجم عن نقص صادرات السلع وعدم كفايتها لتغطية الواردات من سلع أخرى يتعين سداده وموازنته عن طريق صادرات مقابلة من السبائك أو العملات الذهبية أو الفضة فى الغالب . ويؤكد هذا الباب والباب التالى (عن النقود) غلبة تدفق الفضة فى اتجاه الشرق - والربح الناجم عن تصدير سبائك الفضة أو العملات الفضية ذاتها - لموازنة العجز التجارى الذى كانت تعانى منه غالبية الأقاليم الغربية فى معاملاتها التجارية ، مع أقاليم الشرق البعيدة . وتمثل الخريطة ٢ - ١ وهى خريطة كوكبية عامة هذا التدفق

المؤلف من فضة أساسا بأسهم تشير ناحية الشرق فيما عدا أسهم تشير ناحية الغرب خارجة من الأمريكتين واليابان إلى الصين ومرسومة فوق خطوط تجارة السلع .

وتستخدم الخرائط الاقليمية اصطلاحا مغايراً : تدفقات الفضة واتجاهاتها تمثلها خطوط مؤلفة من شرطات ؛ وتدفقات الذهب تمثلها خطوط منقطة موازية للخطوط المصمته والمرقمة التى تمثل السلع . لذلك فإن السهم المتجه شرقا على خط مؤلف من شارطات لصادرات الفضة يشير أيضا إلى غلبة فائض الصادرات السلعية فى اتجاه عكسى ، من الشرق إلى الغرب على امتداد الخط المصمت الموازى والممثل لطريق السلع التجارية . ونذكر بوجه خاص أن جميع الواردات الأوربية تقريبا من الشرق كان يتم سداد قيمتها بصادرات أوروبية من الفضة (الأمريكية) . وهذا ما تمثله الخطوط المؤلفة من شرطات مع أسهم متجهة شرقا بين غرب أوروبا وبحر البلطيق وكذلك غرب آسيا ؛ ومن هذه الاقاليم على التتابع إلى جنوب وجنوب شرق آسيا ثم بعد ذلك شرق آسيا الذى تمثله أساسا الصين . وكانت هذه المناطق هى بالوعة أو وعاء التجميع الذى تصب فيه حوالى نصف فضة العالم . وهذا ما سوف نوضحه فى الباب الثالث الذى يعرض خريطة منفصلة عن الانتاج والتدفقات الرئيسية من الفضة فى العالم .

وناقشنا أيضا فى هذاالباب التجارة العالمية متعددة الأطراف حول الكوكب إقليما إقليما . وبدأنا بالأمريكتين متجهين شرقا لنحيط بالكوكب . وسنلحظ ونحن نتتبع كل إقليم من الأقاليم الرئيسية فى العالم ، بعض الخصائص المميزة لكل إقليم ، وكيف تدخلت هذه الخصائص وساعدت فى نشوء علاقاتها مع الأقاليم الأخرى ، خاصة ما يقع منها مباشرة فى الغرب والشرق .

وكان الميزان التجارى لصافى صادرات السبائك والعملات الذهبية و / أو الفضية بالسالب ، أو يشير إلى عجز الميزان ربما باستثناء بعض الحالات التى يكون فيها المصدِّر هو المنتج أيضا ومصدِّر تجارى للمعادن النفيسة (مثال ذلك الفضة الأمريكية واليابانية والذهب الأفريقى والجنوب شرق آسيوى) . لذلك فإن سجلات شحن وإرسال السبائك و / أو العملات تعطينا أوضح دليل متاح عن العجز والفائض التجاريين فيما

بين الأقاليم . وتبين لنا كيفية تسويتها وموازنتها . ولكننا لسوء الحظ لا نعرف غير القليل عن الكمبيالات وخطابات الائتمان وغيرها من الصكوك الائتمانية التى كانت دون شك مستعملة على نطاق واسع .

وفى هذا العرض سيكون بياننا موجزا نسبيا عن أوربا والأمريكتين بل وأفريقيا ، وذلك للأسباب القوية التالية : أولاً ، وكما لاحظنا فيما سبق ، فإن وزنهم الاقتصادى ومشاركتهم وأهميتهم فى الاقتصاد العالمى (فيما عدا ما يخص الدور الاستثنائى للأموال الأمريكية التى وزعها الأوروبيون) كانت أقل كثيرا من مثيلاتها فى العديد من الأقاليم الأخرى فى العالم وبخاصة أقاليم شرق وجنوب آسيا ، وربما أيضا جنوب شرق آسيا وغربها . ثانيا ، أن الأدبيات المتاحة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية أفاضت فيما سجلته وفيما أعطته من اهتمام بالنسبة لأوروبا والأمريكتين وبالنسبة لعلاقة أفريقيا بهما بما لا يتناسب مع أهميتها النسبية الضئيلة فى الاقتصاد العالمى قبل ١٨٠٠ . علاوة على هذا فإن قدرا هائلا من الأدبيات (ومنها فرانك ١٩٧٨) تمت كتابته من منظور مسرف فى نزعته المركزية الأوروبية . وهذا هو ما يهدف الكتاب الحالى إلى العمل على تصحيحه وإبداله . لذلك يبدو لنا أن الشئ الوحيد الصحيح والملائم هو أن نركز على تلك الأقاليم الأخرى وعلاقاتها التى أهملها الباحثون دون اعتبار لوزنها وأهميتها فى الواقع والحقيقة . وليس معنى هذا بطبيعة الحال أن جهدنا المتواضع هنا بوسعه أن يصحح الأخطاء التى وقعت . والسبب الثالث لإيجاز البيان عن أوروبا والأمريكتين وأفريقيا ، هو أن هدفى هنا ليس أساسا تصحيح الأخطاء عن طريق دراسة مختلف « الأقاليم » ذلك لأن تحديدها أمر تعسفى كما أشرنا سابقا . إنما الهدف الأهم هو إثبات التغيرات التى طرأت على العلاقات بين هذه الأقاليم وطبيعة ونوع هذه التغيرات ونوعها .

ومن ثم فإن الهدف الحقيقى والسبب الرابع لاختياراتنا فيما يلى هو أن نضيف أساسا يكون ركيزة لبحث بنية ودينامية الاقتصاد العالمى والنظام العالمى باعتبارهما كلا واحداً شاملا . وأعود لأؤكد ما سبق أن ذكرته مرارا وهو أن الكل (الذى هو أكثر

من مجموع أجـزائه) والـذى هو أكـثر من أى شـئ آخر ، هـو الذى يحـدد الطبيعـة « الداخلية » لأجزائه وعلاقاتها « الخارجية » بين بعضها البعض . وهكذا نشرع فى بياننا التاريخى حول العالم فى ثمانين صفحة متجهين أساسا نحو الشرق ونحن نطوف حـول العـالم بادئين بالأمـريكتين ولكن دون أن ننسى للحظة هذا المنظور الشمولى .

الأمريكتان

درسنا فيما سبق الأسباب الداعية إلى « اكتشاف » الأمريكتين ودمجهما فى الاقتصاد العالمى ، وأثر ذلك على شعوبهما الأصليين ابتداء بنقص عدد السكان إلى ما يشبه درجة الانقراض من ١٠٠ مليون نسمة إلى ٥ ملايين نسمة - وكانت الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لبقية العالم هى مساهمة الأمريكتين بنباتات جديدة ، وتصدير محاصيل زراعية ، ومن ثم بطبيعة الحال انتاج وتصدير الذهب أول الأمر ثم كميات ضخمة من الفضة . وبدأت صادرات الذهب مع « الاكتشاف » فى عام ١٤٩٢ ، وصادرات الفضة بكميات كبيرة مع منتصف القرن السادس عشر . ودار جدال طويل حول مدى انخفاض أو تناقص أو زيادة الانتاج والصادرات الأمريكية من الفضة خلال القرن السابع عشر . وأيا كان الأمر فإن الانتاج والتجارة استمرا فى الزيادة خلال « أزمة القرن السابع عشر » إما على الرغم من (أو ربما بسبب) أن المال الأمريكى الذى تزودت به أوروبا أضحى حافزا ضعيفا ، أو لأن أوروبا كانت لا تزال تحسن استخدام مواردها . ونعرف أن انتاج وتصدير السبائك زاد ثانية (أو واصل صعوده) خلال القرن الثامن عشر ، وكذلك الحال بالنسبة لانتاج وتجارة السلع الأخرى حول العالم .

والجدير بالذكر أنه على مدى هذين القرنين ، بخاصة خلال القرن الثامن عشر تطورت التجارة « الثلاثية » المشهورة وتحولت إلى ملحق مهم للتجارة الأفرو - أوراسية وللتقسيم الاقتصادى للعمل فى العالم (أنظر خريطة ٢ - ٢) . إذ كانت هناك بالفعل العديد من المثلثات المرتبطة ببعضها والعاملة عبر الأطلسى . وينسق المثلث لأهم

الصادرات الصناعية الأوروبية وبخاصة البريطانية ، بما فى ذلك الكثير من عمليات إعادة تصدير المنسوجات وغيرها من سلع الهند والصين إلى الأمريكتين وأفريقيا ؛ والصادرات الأفريقية من العبيد إلى الكاريبى وإلى المزارع التى تعتمد على العبيد فى شمال وجنوب أمريكا ، وصادرات الكاريبى من السكر ، وهى الأولى ، وتليها صادرات شمال أمريكا من التبغ والفراء وغيرها من السلع التى يعاد تصديرها إلى أوروبا . وأصبحت أمريكا الشمالية والكاريبى وأفريقيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أهم الأسواق (التى لم تكن بعد متاحة فى آسيا) التى تصدر إليها أوروبا صناعاتها بما فى ذلك البنادق التى يتم تصديرها إلى أفريقيا بوجه خاص لاستخدامها فى جمع الامدادات من العبيد . وقامت أوربا أيضا بعمليات إعادة تصدير ضخمة من السلع الآسيوية وبخاصة المنسوجات الهندية إلى أفريقيا والكاريبى وأيضا إلى المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية .

ولكن كانت هناك مثلثات أخرى مرتبطة ببعضها ، والتى تضمنت بوجه خاص المستعمرات الأمريكية الشمالية كمستوردين للسكر والمولاس من الكاريبى مقابل صادرات من الحبوب والأخشاب والمعدات البحرية وتصدير الروم إلى أوروبا والذى يتم انتاجه من المولاس المستورد . وتأتى بعد ذلك فى المرتبةمن حيث أهمية التجارة الثلاثية التجارة القائمة على الشحن والخدمات المالية وتجارة العبيد . وأفاد إيراد هذا النوع من التجارة المستعمرين الأمريكيين لتغطية عجز ميزانهم التجارى مع أوروبا ، ومن أجل تحقيق تراكم رأسمالى لهم . ونجد مادة وفيرة للغاية فى أدبيات التجارة عبر الأطلسى ، وهى أكثر وفرة من الأدبيات المتعلقة بالتجارة عبر أفرو - أوراسيا وحولها على مالها من أهمية ، وعلى الرغم من ضخامة كمياتها . ولكن هذه الأدبيات أغفلت إلى حد كبير بيان إلى أى مدى استمرت جاذبية أمريكا الشمالية لتقوم بدورها كمحطة على الطريق التجارية إلى الشرق . والمعروف أن البحث المستمر عن ممر شمالى غربى يصل إلى الصين هو الذى حدد الجانب الأكبر من تاريخ كندا ، والذى أعتبر بمثابة توصيلة وإضافة إلى الولايات المتحدة وموقعها المتوسط . ونذكر هنا أن صحيفة حزب الأحرار الكندى نشرت فى عام ١٨٧٣ ترحيبا بعقد إتفاق لإنشا خط سكك حديدية يقوم « بنقل تجارة الهند والصين واليابان إلى مونتريال عبر أقصر طريق وبأرخص الأسعار الممكنة » (تايلور ١٩٨٧ - ٤٧٦) .

أفريقيا

كان سكان أفريقيا عام ١٥٠٠ حوالى ٨٥ مليون نسمة . ولكن ثبت تعدادهم عند ١٠٠ مليون نسمة بعد ذلك وعلى مدى حوالى قرنين ونصف حتى العام ١٧٥٠ من بينهم حوالى ٨٠ مليون و٩٥ مليون نسمة من سكان جنوب الصحراء فى الحقبتين المذكورتين على التوالى (أنظر الجدولين ٤ - ١ ، ٤ - ٢ فى الباب الرابع) . وطبعى أن أسهمت الحروب والاتجار فى العبيد فى خفض عدد السكان خاصة الرجال منهم فى مناطق جلب الرقيق (مما أدى إلى تغيير المعدلات لصالح المرأة ، ولكن مع نقص فى خصوبة النساء) . علاوة على هذا لم يكن الاسترقاق مقصورا على تجارة العبيد عبر الأطلسى من غرب وجنوب غرب أفريقيا ، بل اشتمل على أعمال استرقاق داخل أفريقيا ومن شرق أفريقيا إلى الأراضى العربية . ولكن الآراء السابقة التى تذهب إلى أن ١٠٠ مليون من العبيد تم تصديرهم عن طريق تجارة العبيد جرى مراجعتها منذ زمن طويل وخفضها إلى حوالى ١٠ مليون ؛ ثم ارتفع الرقم ثانية إلى حوالى ١٢ مليون نسمة . وبهذا يظهر أن الأثر الديموجرافى المباشر لم يكن كبيرا جداً (باتريكماننج ، بناء على اتصال مباشر) . ولكن عسير القول بأنه كانت هناك آثار أكبر من ذلك وغير مباشرة على الرغم من أن النمو السكانى والاقتصادى الاجتماعى انخفض نسبيا قياسا إلى القرون السابقة . والشئ اللافت للنظر يقينا هو أن السكان الأفارقة ظلوا ثابتين لا يتغيرون بينما السكان فى معظم أنحاء أوراسيا انتشروا وتكاثروا . ويثير هذا سؤالا عما إذا كانت أفريقيا بغض النظر عن دمجها بعد ذلك أكثر عزلة نسبيا عن القوى المختلفة فى العالم التى حفزت نمو الانتاج والسكان فى مواقع أخرى (والتى أدت أيضا إلى إبادة القطاع الأكبر من سكان الأمريكتين) .

وفى القرن الخامس عشر فاقت التجارة الداخلية فى أفريقيا التجارة الأفريقية الأوروبية العابرة للأطلسى (كورتن ١٩٨٣ - ٢٣٢) . علاوة على هذا تزايدت التجارة عبر الصحراء خلال القرون التالية (أوستن ١٩٩٠ - ٣١٢) . واتجهت تجارة غرب

أفريقيا للمسافات البعيدة ، - خاصة الذهب - نحو الشمال عبر الصحراء (خاصة ، وليس فقط عبر طريق تيمبوكتو - فز Timbuktu - Fez) إلى البحر المتوسط . (أنظر الخريطة ٢ - ٣) . ووجدت هذه التجارة عنصرا مكملا لها ، وليس بديلا عنها ، فى التجارة البحرية حول السنغال وفى تجارة العبيد عبر الأطلسى وكلاهما من شمال غرب ، وجنوب غرب أفريقيا .

معنى هذا أن مساهمة أفريقيا فى التجارة عبر الأطلسى لم تكن بداية لعلاقاتها التجارية البعيدة وتقسيم العمل فيها ، ولا كانت بديلا عن التجارة عبر الصحراء ، وإنما على العكس من ذلك (وكما سوف نلحظ فيما يلى عند الحديث عن غرب آسيا وجنوبها ، وجنوبها الشرقى ، وشرقها) فإن التجارة البحرية الجديدة كانت بدلا من هذا عاملا مكملا بل وحافزاً للتجارة البرية العريقة والتى لا تزال قائمة . ويبدى فى هذا الصدد كارن موسلى (١٩٩٢ - ٥٣٦) ملاحظة صحيحة إذ يقول « إن التجارة الجديدة - على الأقل حتى القرن الثامن عشر ظلت من حيث الشكل والمحتوى امتداداً أساسيا للأنماط الموجودة قبل ذلك . وعندما تم دمج المنطقة فى كل من النظامين التجاريين الصحراوى و « الأوقيانى » أو البحرى المحيطى Oceanic بلغت التجارة والصناعة فى السودان أوجهاً (موسلى ١٩٩٢ - ٥٣٨ والاقتباس من أوستن ١٩٨٧ - ٨٢) . وهكذا استمرت التجارة عبر الصحراء فى إزدهارها بعامة ، كما ازدهرت بوجه خاص عمليات نقل العبيد من غرب أفريقيا بحيث زاد العدد من ٤٣٠,٠٠٠ خلال القرن الخامس عشر إلى ٥٥٠,٠٠٠ فى القرن السادس عشر ثم إلى أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ فى كل من القرنين السابع عشر والثامن عشر (موسلى ١٩٩٢ - ٥٤٣) . وكانت هناك دائما علاوة على هذا بعض أعمال التجارة من الغرب إلى الشرق التى كانت تشمل كميات أسطورية من الذهب يحملها معهم الحجاج من أو عبر المغرب عن طريق البر ثم إلى ليبيا ، أو عن طريق البحر المتوسط وصولا إلى مصر وشبه الجزيرة العربية .

وأصبحت أصداف القواقع البحرية وسيطا رئيسا للمقايضة فى غرب أفريقيا .

كان يجرى انتاجها فى جزر المالديف وتستخدم كنقود فى جنوب آسيا ، وأحضرها البريطانيون معهم إلى أفريقيا لشراء العبيد لتصديرهم . وزادت أهمية أصداف البحر زيادة كبيرة - ثم هبطت بعد ذلك - فى تلازم مع حركة تجارة العبيد . والجدير بالذكر أن الطلب على أصداف البحر كان أفريقياً ، لذا كان يجرى استيرادها إلى داخل أفريقيا ، حيث تعايشت نقود أصداف البحر مع تراب الذهب Gold dust والعملات الذهبية والفضية ، بل حلت محلها أحيانا ، وأضحت مهيمنة على نطاق الاقاليم . وأفادت أصداف البحر ، شأن المعادن وكل أنواع النقود فى توسع وانتشار النشاط التجارى وعمليات الاتجار فى الداخل ، خاصة بين الشعوب الأفقر حالا . ولكن لم يعد بالامكان بعد ذلك تصدير الأصداف ثانية حين رفض الأوروبيون وغيرهم قبولها أداة للسداد . لذلك فإن تجارة الأصداف التى سارت فى اتجاه واحد ساعدت على تهميش الأفارقة فى مجال التجارة العالمية ككل (سيدر Seider ١٩٩٥ ولمزيد من التفاصيل عن الأصداف أنظر الباب ٣ عن النقود) . غير أن المنسوجات كانت وسيلة مهمة وربما أهم ، للمقايضة داخل أفريقيا ، إلا أن الملابس المستوردة ذات النوعية الأرقى كانت قيمتها النقدية أقل من الملابس الأفريقية (كورتن ١٩٨٣ - ٢٣٢) .

ونجد وصفا لتجارة شرق أفريقيا فى العصر الرومانى فى كتاب عنوانه Periplus of the Erytrean . ويشير الكتاب إلى أن هذه التجارة كانت تتجه فى الغالب الأعم نحو الشمال حيث منطقة الهلال الخصيب وشرقا عبر المحيط الهندى . والملاحظ بالنسبة للفترة التى يناقشها كتابنا هذا أن الصادرات كانت فى الأساس منتجات « طبيعية » خاصة العاج والذهب وأيضا العبيد ؛ والواردات منسوجات هندية وحبوب وآنية خزفية عربية وصينية علاوة على الأصداف من جزر المالديف لاستعمالها نقوداً . وعملت موانئ شرق أفريقيا مراكز توصيل للتجارة فيما بين أفريقيا ، وبخاصة زيمبابوى وموزامبيق وبين شمال أفريقيا و / أو موانئ المحيط الهندى . وسيطرت على الشحن البحرى وعلى التجارة أساسا أياد عربية وأيضا هندية هذا على الرغم من نشاط الأمريكيين الوافدين من نيو انجلاند على سواحل جنوب أفريقيا ومدغشقر ولكن كقراصنة .

كان الأمريكيون يتنقلون بين نهب وسلب السفن العربية أو الفرنسية ومقايضة

المنسوجات الهندية أو الحبال أو قماش الأشرعة أو الأسلحة أو الذخيرة مقابل المرجان أو الخرز أو غير ذلك من منتجات مستخدمة فى أسواق العبيد . واعتاد الأمريكيون الاتجار مع مدغشقر وموزامبيق وخليج بيلا جووا Bella Goa وشاطئ منطقة السواحلية – هذا إذا ما صدقنا ما قاله ديفو Defoe – بل وتاجروا مع مقديشيو . واشتملت الصفقات علاوة على الأسلحة والروم كسلعتين حتميتين ، على تشكيلة كبيرة من السلع الأخرى طالما وأنه لم يكن معروفا كم تلك المنتجات التى كان يتاجر فيها الفرنسيون والهولنديون ومنافسيهم الإنجليز ولا إلى أين كانت تتجه (باريندس ١٩٩٧ – باب ١) .

أوروبا

كان غرب وجنوب أوروبا هما المستوردين الأساسيين اللذين يستوردان ، وأيضا يعيدان تصدير سبائك الفضة والذهب ، لتغطية العجز الهيكلى فى ميزانهما التجارى الذى كان عجزا دائما وكبيرا جداً مع جميع المناطق الأخرى فيما عدا الأمريكتين وأفريقيا . واستطاع الأوروبيون بطبيعة الحال تلقى السبائك الأفريقية ، والأمريكية بخاصة ، دون دفع مقابل كبير . واستخدموا القسط الأكبر منها كوسائل وسيطة عند إعادة تصدير السلع الأسيوية ، وكانت أوروبا الغربية تعانى من عجز فى ميزانها التجارى مع المناطق التالية مما دفعها إلى إعادة تصدير الكم الأكبر من الفضة وبعض الذهب إليها ، وهى : منطقة البلطيق وشرق أوروبا وغرب آسيا ؛ ومع الهند بصورة مباشرة أو عبر غرب آسيا ، وجنوب شرق آسيا بصورة مباشرة أو عبر الهند ، ومع الصين عبر كل البلدان سالفة الذكر علاوة على اليابان .

وأحد المؤشرات على العجز فى هيكل الميزان التجارى الأوروبى يتمثل فى أن الذهب والفضة لم يكونا أبداً أقل من ثلثى جملة الصادرات (سيبولا ١٩٧٦ – ٢١٦) . مثال ذلك أنه فى عام ١٦١٥ كان ٦ بالمائة فقط من قيمة كل الحمولة التى صدرتها شركة الهند الشرقية الهولندية سلعا تجارية بينما ٩٤ بالمائة سبائك (داس جويتا وبيرسون ١٩٨٧ – ١٨٦) . والملاحظ على مدى الأعوام الستين من ١٦٦٠ إلى ١٧٢٠ كانت المعادن النفيسة تؤلف فى المتوسط ٨٧ بالمائة من واردات شركة الهند الشرقية

الهولندية إلى آسيا (براكاش ١٩٩٤) . والملاحظ كذلك وللأسباب نفسها أن الدولة البريطانية والممثلة للصناعة ولآخرين معنيين « بتعزيز الصادرات » ألزموا الشركة الهندية الشرقية البريطانية بناء على عقد الامتياز أن تكون عشر قيمة إجمالى صادراتها على الأقل صادرات من المنتجات البريطانية . ولكن واجهت الشركة دائما وأبداً صعوبة فى الحصول على أسواق حتى لهذا القدر المتواضع من الصادرات . وذهب القسط الأكبر منها إلى غرب آسيا . وأخيرا وضعت الشركة فى الهند كمية صغيرة من المنسوجات الصوفية لاستخدامها لا كملابس بل كسلع عسكرية ومنزلية مثل السجاد والسروج . وتمثلت الغالبية العظمى من الصادرات الأوروبية فى المعادن ومنتجاتها . ونظراً لعجز الشركة عن الوفاء حتى بحصة العشرة بالمائة من إجمالى صادراتها اضطرت إلى أن تلجأ إلى أسلوب زيادة وخفض قيمة الفواتير لخفض « إجمالى » صادراتها . وعانت من ضغط مستمر لكى تجد تمويلاً لوارداتها الأسيوية داخل آسيا ذاتها . لذلك انخرطت فى التجارة القطرية داخل آسيا التى كانت أكثر تطورا وربحا من التجارة بين آسيا وأوروبا .

والخلاصة أن أوروبا ظلت طرفا هامشيا فى الاقتصاد العالمى تعانى من عجز دائم على الرغم من حصولها بطريقة سهلة ورخيصة نسبيا على الأموال الأمريكية . ولولا هذه الأموال لظلت أوروبا شبه مستبعدة تماما من أى مشاركة فى الاقتصاد العالمى . وإن عثور أوروبا على موارد جديدة من الدخل والثروة حقق قدرا من الزيادة فى انتاجها الخاص الذى دعم بدوره قدرا من الزيادة السكانية . واستطاعت بفضل هذا أن تفيق خلال القرن الخامس عشر من الانهيار المأساوى الذى أصابها فى القرن الرابع عشر . وزاد عدد سكان أوروبا على مدى القرنين ونصف القرن التالية بمعدل حوالى ٠,٣ بالمائة فى العام . وهكذا تضاعف عدد سكانها من ٦٠ مليون نسمة أو أكثر عام ١٥٠٠ إلى ١٣٠ أو ١٤٠ مليون نسمة عام ١٧٥٠ . ومع هذا كان نمو السكان فى أوروبا بطيئا وفقا للمعايير الأوراسية . وذلك لأن السكان فى آسيا بعامة ، وفى الصين والهند بخاصة ، زادوا زيادة أكبر وأسرع ، وبلغ الإجمالى مستويات مرتفعة للغاية (انظر اللوحتين ٤ - ١ ، ٤ - ٢) .

غرب آسيا

اشتملت منطقة غرب آسيا (أو بدقة أكثر المناطق والمدن الكثيرة المتباينة والمتناثرة على مدى الأمبراطوريتين العثمانية والصفوية الفارسية وكذا المناطق المتاخمة لهما) على سلسلة متشابكة من المراكز الانتاجية والتجارية الخاصة بها . وتكاثر سكان الأمبراطورية العثمانية خلال القرن السادس عشر ثم توقفوا عند هذا المستوى حتى ليخيل إلينا ، فى ضوء المعايير الأوراسية أن سكان غرب آسيا إجمالا ثبتوا عند حوالى ٣٠ مليون (أنظر لوحة ٤ - ١) .

وأصبحت غرب آسيا ، منذ زمن سحيق ، بفضل موقعها أشبه بصينية دوارة للهجرة والتجارة بين البلطيق / روسيا / آسيا الوسطى فى الشمال وشبه الجزيرة العربية / مصر / شرق أفريقيا فى الجنوب ، وبخاصة بين المراكز الاقتصادية عبر الأطلس فى غرب أفريقيا / المغرب / أوروبا / البحر المتوسط فى الغرب ، وجميع المراكز التجارية والاقتصادية فى جنوب آسيا الشرقى وشرق آسيا ناحية الشرق . وكانت المراكز الانتاجية منتشرة على نطاق واسع وكذا التجارة البحرية والبرية فيما بينها ، وأيضا بينها وبين بقية العالم . وتوفرت تركيبة من التجارة البرية والبحرية والنهرية التى يتم تبادل شحناتها بالسفن فى مدن كثيرة فى غرب آسيا . ونعرف أن طريق الخليج الفارسى ظل قرونا طريقا مفتوحا من وإلى آسيا حيث كانت بغداد محطة اللقاء المفضلة ومركزا لتبادل شحنات تجارة القوافل والتجارة النهرية والبحرية من والى جميع الاتجاهات . وطبعى أن كان طريق البحر الأحمر ، كبديل ومنافس دائم ، يعتبر القاهرة ومنطقة السويس المحطة المفضلة ، ومما يعدهما بطبيعة الحال ميناء موخا Mocha فى اليمن وعدن القريبة من المحيط الهندى . وسيطر التجار العرب والفرس على التجارة سيطرة شبه كاملة - مثلما سيطر عليها فى مناطق أخرى داخل آسيا تجار أرمنيون من المهجر الذين اتخذوا مركزا أساسيا لهم

حيث أنه تعبير عن المنافسة التجارية الواقعية تماما والتى فرضها العثمانيون على المصالح والطموحات التجارية الغربية . وعلى الرغم من أن بروديل وصف الأمبرطورية العثمانية بقوله « مفترق طرق التجارة » إلا أنها كانت تتمتع بمكانة ودور فى الاقتصاد العالمى أهم وأكبر مما يعترف به أمثال بروديل .

احتل العثمانيون حقيقة موقعا يمثل تقاطع طرق جغرافية واقتصادية بين أوروبا وآسيا . وبذلوا جهدهم للاستفادة به إلى أقصى حد . واطردت تجارة التوابل والحرير بين الشرق والغرب بالطرق البرية وبالسفن عبر الأقاليم العثمانية . وتطورت القسطنطينية وأدت دورها كمنطقة على مفترق الطرق الرئيسية بين الشمال والجنوب ، وكذلك بين الشرق والغرب على مدى ما يقرب من ألف عام منذ تأسيس الأمبراطورية البيزنطية . وهذا ما جعلها تجذب اهتمام العثمانيين لاحتلالها ثم تغيير اسمها إلى استنبول . وتراوح تعداد سكانها آنذاك ما بين ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٧٥٠,٠٠٠ وكانت بهذا أكبر مدينة فى أوروبا وغرب آسيا وربما الأكبر فى العالم . وكانت الأمبراطورية العثمانية إجمالا أكثر تحضرا من أوروبا ، (أنالسيك و كواتايرت ١٩٩٤ – ٤٩٣ ، ٦٤٦) . ونذكر من بين المراكز التجارية الكبرى التى تنافست مع بعضها على طرق التجارة مدن بورصة وأزمير وحلب والقاهرة . واعتمدت ثروات القاهرة دائما على طريق البحر الأحمر كبديل عن طريق الخليج الفارسى . وأدت المنافسة فى أواخر القرن الثامن عشر بين البن الكاريبى والعربى إلى تقويض دعائم رخاء القاهرة .

وطبيعى أن لم تكن لدى العثمانيين ، شأن أى انسان آخر ، رغبة فى ذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا عن طريق التجارة العابرة (الترانزيت) . وكانت التجارة العابرة للنقود ذات أهمية خاصة على الرغم من أن التطورات النقدية والاقتصادية العالمية غالبا ما كانت تؤثر على النظام النقدى العثمانى .... الذى كان فى الغالب عرضة لأخطار التحركات الكبرى للذهب والفضة العابرة من الغرب إلى الشرق وتؤثر عليه تأثيرا سلبيا (باموك ١٩٩٤ – ٤) علاوة على هذا لم يكن العثمانيون مرتبطين فقط بأوروبا ناحية الغرب بل ارتبطوا أيضا وبشكل مباشر

بالروسيا ناحية الشمال ، وبالفرس ناحية الشرق :

إن الاعتمادية الاقتصادية المتبادلة والتى تمثل حتمية لا مناص منها أجبرت كلا من الطرفين (العثمانى والفارسى) على الاحتفاظ بعلاقات تجارية وثيقة حتى فى زمن الحرب .... وليس لنا أن نغض من قيمة أثر التوسع فى استخدام الأقمشة الحريرية وفى صناعة الحرير فى أوروبا إذ شكلت الأساس الهيكلى لتطور الاقتصاد العثمانى والإيرانى . وإستطاعت كل من الأمبراطوريتين أن تحقق عن طريق تجارة الحرير مع أوروبا جانبا مهما من دخلها العام ومن رصيدها من الفضة . واعتمدت صناعة الحرير فى الأمبراطورية العثمانية .... على الحرير الخام المستورد من إيران .... وأصبحت بورصا سوقا عالمية بين الشرق والغرب ليس فقط للحرير الخام بل وأيضا لسلع آسيوية أخرى نتيجة التحولات الثورية فى شبكة طرق التجارة العالمية خلال القرن الرابع عشر (وظلت كذلك خلال القرن السادس عشر على أقل تقدير) (أنا لسيك وكوتايرت ١٩٩٤ - ١٨٨ ، ٢١٩) .

ومع هذا كان للبلاط العثمانى وآخرين مواردهم الخاصة - وروابطهم التجارية عبر القارات لاستيراد كميات من السلع الصينية البعيدة . ويكفى شاهدا على هذا وجود أكثر من عشرة آلاف قطعة من الخزف ضمن مجموعة واحدة .

واستمدت الأمبراطورية العثمانية ثروتها أيضا من الانتاج والاستثمار التجارى بكميات كبيرة والتخصص على المستويين المحلى والإقليمى وتقسيم العمل ومهنة التجارة . واشتمل الاقتصاد العثمانى على هجرة عمالة كبيرة فيما بين القطاعات ومابين الأقاليم ، بل وهجرة عمالية دولية وسط المشروعات والقطاعات والأقاليم الخاصة والعامة وشبة العامة على اختلافها . وشواهدنا على هذا مستمرة من مصادر عدة من بينها دراسات كل من حورى اسلام أوغلو - عنان (١٩٨٧) وسريا فاروقى (١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧) وهى دراسات عن الحرير والقطن ومنسوجاتها والجلود ومنتجاتها

والزراعة بعامة ، وكذلك التعدين والصناعات المعدنية مثال ذلك أن سريا فاروقى يقول فى إيجاز :

> أولا وقبل كل شئ كان نسج الأقمشة القطنية البسيطة نشاطاريفيا فى أكثر الأماكن . ثانيا ، كانت تجرى عمليات النسج فى أماكن قريبة جدا من السوق . أما عن المواد الخام فكان يلزم توفيرها تجاريا فى حالات قليلة جداً ، مع ضمان الروابط بالمشترين الموجودين على مسافات بعيدة . وثمة وثيقة أخرى .... تكشف عن وجود فرصة هنا للاستثمار المربح . (فاروقى ١٩٨٧ - ٢٧٠) .

وعلاوة على هذا توسع العثمانيون غربا وشرقا . ولم يكن حافزهم إلى هذا التوسع ولا أساسه سياسيا وعسكريا فقط بل كان أولا اقتصاديا . وكان العثمانيون شأن غيرهم ، سواء أهل البندقية أو الفرنسيين أو البرتغاليين أو الفرس أو العرب أو أيا كانوا يحاولون دائما تحويل طرق التجارة الكبرى والتحكم فيها وهى الطرق التى يعيشون عليها وبخاصة الدولة . لذلك فإن المنافسين الرئيسيين للعثمانيين هم نفس القوى الأوروبية ناحية الغرب ، وكذا جيرانهم الفرس ناحية الشرق . وحارب العثمانيون ، أو أنهم فى الحقيقة سعوا لإزاحة الأوروبيين المسيحيين فى البلقان والبحر المتوسط حيث يتسنى التقاط الثمار الاقتصادية . وواضح أن من بين هذه الثمار السيطرة على طرق التجارة عبر المتوسط . ولكن بلدان منطقة البلقان كانت أيضا مصدراً مهما للأخشاب ، والأخشاب الصبغية والفضة وغيرها من المعادن . وضمن احتلال العثمانيين لمصر مورداً للذهب من السودان ومن مصادر أفريقية أخرى .

وقدمت لنا بالميرا بروميت (١٩٩٤) نهجا واقعيا لتناول هذه الإشكالية من منظور اقتصادى عالمى أوسع نطاقا . تدرس بروميت السياسة العثمانية البحرية والعسكرية بعامة باعتبارها عاملا مساعداً والكبش الحربى (اسم آلة حربية - المترجم) لمصالحها التجارية الاقليمية أولا وطموحاتها الاقتصادية العالمية .

كان العثمانيون مشاركين واعين بمصالحهم داخل شبكات المشرق التجارية التى ظهرت منها أمبراطوريتهم . ويمكن مقارنة دولتهم بالدول الأوروبية على أساس الطموحات والسلوكيات التجارية ودعاوى السيادة العالمية . سلك العثمانيون سلوك التاجر الساعى إلى الربح ، وإلى خلق وتعزيز وتصوير أهدافه السياسية . وتضمنت هذه الأهداف امتلاك واستغلال مراكز توزيع تجارية ومواقع انتاج .... ولم يكن الباشوات والوزراء يحتقرون مهنة التجارة بل لاعموا بين حياتهم والفرص التجارية وامتلاك الثروات التى تيسرها لهم هذه الفرص .... وثمة شواهد تدل على المشاركة المباشرة فى مهنة التجارة من جانب أبناء الأسرة العثمانية والطبقة العسكرية الإدارية (عسكرى Askeri) .... خاصة فى مجال تجارة تصدير الحبوب وهى تجارة عريقة .... ومن الأهمية بمكان أيضا الاستثمارات العثمانية فى تجارة النحاس وخشب الأثاث والحرير والتوابل . وواضح أن العثمانيين استهواهم أمل السيطرة على تجارة الشرق ولو عن طريق احتلال الأراضى . وحث المسئولون فى أجهزة الدولة السلاطين على الغزو والاحتلال لتحقيق ثروة تجارية . ولهذا كان الأسطول العثمانى موجها من أجل الحصول على هذه الثروة وحمايتها .

(برومیت ۱۹۹٤ – ۱۷٦ ، ۱۷۹)

ورأى العثمانيون فى التجار المماليك فى مصر وسوريا العقبة الأولى ناحية الشرق التى تحول دون طموحاتهم للحصول على نصيب أكبر من تجارة جنوب آسيا . ولكن أمكن بمساعدة البرتغاليين إزاحة كثيرين من المماليك إلى خارج مجال التجارة . وواصل التجار العرب بدورهم نشاطهم فى تجارة المحيط الهندى فى ظل السيادة العثمانية ، بينما شارك فى التجارة عدد قليل من الأتراك . وكانت الأمبراطورية

الصفوية فى إيران هى العقبة الكبرى الثانية خاصة بالنسبة لأعمال التجارة التى يقوم بها أتراك فى إتجاه الشرق . ولم يتسنَّ التغلب على هذه العقبة على الرغم من الحروب العثمانية – الصفوية ، وعلى الرغم من التحالف التاكتيكى لمصلحة مشتركة بين العثمانيين والبرتغاليين ضد الفرس . ومع هذا كان للبرتغاليين طموحاتهم الخاصة فى المحيط الهندى . وتنافسوا مع كل من العثمانيين والفرس حول هذه التجارة ذاتها . وأدى تدخل البرتغاليين إلى القضاء موضوعيا على الوضع الاحتكارى للبندقية فى مجال تجارة الحرير ، وساعدوا العثمانيين على تدعيم أركان وضعهم الاحتكارى على الأقل فى المشرق (أتمان ١٩٨١ –١٠٦ ، ١٠٧ ، بروميت ١٩٩٤ – ٢٥) .

ونذكر عرضا أن هذه التحولات فى التحالفات التاكتيكية الدبلوماسية والسياسية والعسكرية ، والمناورات التنافسية أو الحرب السافرة رغبة فى الحصول أولا وأساسا على ميزة تجارية إنما تكذب أسطورة الجبهات والمصالح المشتركة المزعومة بين الغرب المسيحى من جهة والشرق المسلم من جهة أخرى . لقد تحارب المسلمون (المماليك والعثمانيون والفرس والهنود) ضد بعضهم بعضا ، وأقاموا تحالفات متبادلة طبقا للمصالح مع دول أوروبية مسيحية مختلفة . (مثال ذلك مع البرتغال ، وفرنسا ، والبندقية ، وهابسبورج) والتى كانت بدورها تتنافس مع بعضها حيث كل منها تسعى لنفس الغاية : الربح . ونعرف أن الشاه الفارسى المسلم عباس الأول أرسل مرارا سفراءه إلى أوروبا المسيحية للحث على عمل تحالفات ضد المسلمين العثمانيين باعتبارهم عدوا مشتركا لهم . ونعرف أنه فيما بعد قدم امتيازات تجارية للانجليز مقابل مساعدتهم لطرد البرتغاليين خارج منطقة هرمز . ولكن البرتغاليين قبل هذا زودوا الصفويين المسلمين بالأسلحة من الهند المسلمة لاستخدامها ضد العثمانيين المسلمين .

لهذا نرى أنه فقط حين تستدعى المصلحة يكون « استخدام الخطاب الدينى .... باعتباره الاستراتيجية التى يلجأ إليها جميع المتنافسين على السلطة فى الإطار الأوراسى أو الأوروبى الآسيوى . وأفاد هذا الخطاب فى إضفاء الشرعية على بعض الدعاوى السيادية ، وحشد التأييد العسكرى والشعبى ، والتشكيك

فى الدعاوى المناهضة للدول الأخرى » . (بروميت ١٩٩٤ - ١٨٠) . وخير مثال على ذلك التحالف الذى تشكل بين العثمانيين المسلمين وشعب جوجارات فى الهند ، وشعب سومطره فى أس Aceh ، وقد أرسل العثمانيون إليهم بعثة بحرية كبيرة كجزء من منافستهم التجارية المشتركة ضد البرتغاليين . ونذكر عرضا أيضا أن هذا « العمل التجارى » المتمثل فى التحالفات المصلحية المتبادلة دوما وفى حروب الكل ضد الكل كانت لها دلالة ضمنية أخرى : أنه لا يوجد فى واقع الأمر أساس للخلافات المزعومة بين الدول الأوروبية ودول الأنحاء الأخرى من العالم من حيث السلوك فى العلاقات الدولية . ويدحض هذا خرافة أخرى ترتكز على النزعة المركزية الأوروبية التى تتحدث عن « التفرد » الأوروبى .

لهذا نرى لزاما فى ختام العرض ، وعلى نقيض الفكر التقليدى المتواضع عليه أن نتفق مع سريا فاروقى فيما ذهب إليه عندما قال بإيجاز :

« التجارة بين الأمبراطورية العثمانية وشبه القارة الهندية وكذا الاستثمار التجارى العثمانى - الإيرانى ، والتجارة بين الأقاليم داخل الأمبراطورية ذاتها .... استخدمت (أساسا) الطرق الآسيوية البرية ، وسيطرة الدولة العثمانية عليها . وأفاد هذا فى درء خطر التدخل الاقتصادى الأوروبى .... وتم تصنيف الأمبراطورية العثمانية والهند المغولية ضمن فئة « إمبراطوريات البارود » . ولكن تجمع بينهما قسمة أهم : إذ كانتا امبراطوريتى جباية ضرائب نقدية ، ولهذا ، وبحكم هذا الوضع ، تستحيل عليها الحياة بدون تجارة داخلية وخارجية . (فاروقى ٢٩٩١ - ٣٨ ، ٤١) .

فارس الصفوية :

كانت فارس أقل عرضة للاخطار ، ربما بحكم موقعها الذى وهبها وضعا تجاريا أكثر منعة ، وربما أيضا لأنها تملك الكثير من موارد الفضة التى استخدمتها فى سك العملة - وذلك أيضا لتداولها بين العثمانيين .

تقاطعت طرق الهضبة الإيرانية التى تربط الشرق بالغرب ، وتربط أراضى الاستبس فى آسيا الوسطى وسهول الهند بموانئ البحر المتوسط ، وبالشمال والجنوب على طول أنهار روسيا حتى شواطئ خليج السويس حاملة السلع التجارية من جزر الهند الشرقية والهند والصين إلى أوروبا . وانتشرت المدن الكبرى على طول الطرق ، وتحددت مواقعها أساسا بفعل العوامل الجغرافية والاقتصادية وكذا السياسية . والجدير بالملاحظة أن طرق التجارة الرئيسية وإن تباينت أهميتها . إلا أنها ظلت مستخدمة بالكامل على الدوام .

(جاكسون ولوكهارت ١٩٨٦ - ٤١٢) .

علاوة على هذا فإن التجارة البرية والبحرية الفارسية كانت تجارة متكاملة أكثر منها تجارة متنافسة على نحو مالاحظنا فى الصحراء وما سوف نلحظه فى الحديث عن الهند . وازدهرت تجارة القوافل بين الهند وفارس خلال القرن الثامن عشر وحملت بضائع تجارية بقدر ما حمل الطريق البحرى . وعمد التجار إلى تنويع المخاطر وذلك بإرسال بعض الشحنات عن طريق قندهار وغيرها من المحاور الداخلية ، وإرسال شحنات أخرى عن طريق هرمز / بندر عباس (بارينديس ١٩٩٧ - ١) .

وقبل أن يصل البرتغاليون إلى هرمز بزمن طويل كتب أحد المراقبين خلال القرن الخامس عشر ما يفيد وصول « التجار من الأقاليم المناخية السبع » (جاكسون ولوكهارت ١٩٨٦ - ٢٢) . لقد وصلوا من مصر وسوريا والأناضول وتركستان والروسيا والصين وجاوة والبنغال وسيام وتينا سيريم وسوقطره وبيجابور وجزر المالديف ومالابار والحبشة وزنجبار وفيجايا ناجارا وجولبارجا ، وجوجارات وكامباى والعربية وعدن وجدة واليمن ، وطبيعى كذلك من كل أنحاء بلاد فارس ذاتها . وفدوا ليبادلوا سلعهم أو ليشتروا ويبيعوا نقداً فى الأساس وبالنسيئة إلى أدنى حد . وحظى التجار بوضع جيد . وارتفعت تجارة فارس مع الهند والشرق ، وبلغت أقصى ارتفاعها فى نهاية القرن الخامس عشر . وأصبحت بلاد فارس المنتج والمصدِّر الأساسى للحرير

فى غرب آسيا ، بأسعار أدنى ربما من أسعار الصين ثم البنغال بعد ذلك (أتمان ١٩٨١ - ٤٠) . وضمت قائمة أهم المستوردين : الروسيا والقوقاز وأرمينيا والعراق والعثمانيين ، وكذلك الأوروبيين عبر العثمانيين . وحققت هذه التجارة مكاسبا مهمة من الفضة علاوة على دخول أخرى للمنتجين الفرس من الروسيا وأوروبا والعثمانيين ، وإن عادت بالربح على الوسطاء العثمانيين . وبذل الشاه عباس الأول (١٥٥٨ - ١٦٢٩) وخلفاؤه كل ما فى جهدهم للنهوض بالتجارة وحمايتها ، بما فى ذلك خوض المعارك ضد العثمانيين ، واستيراد وحماية التجارة والصناع الأرمن من الأراضى العثمانية الحصينة ، واستعادة هرمز من أيدى البرتغاليين . ونشبت حرب بين العثمانيين والصفويين خلال الأعوام ١٦١٥ - ١٦١٨ ، علاوة على النزاعات المتواترة التى أخذت تهب وتخف بين الحين والآخر بين فارس والعثمانيين خلال الفترة من ١٥٧٨ - ١٦٣٩ . ودارت هذه الحرب وتلك النزاعات جميعها من أجل السيطرة على تجارة الحرير وطرقها البديلة . وسعى الفرس إلى تجاوز الوسطاء العثمانيين ، ثم أخيرا إلى دعم مركزهم . وهكذا تحولت التجارة الفارسية أكثر فأكثر صوب الشرق عبر المحيط الهندى . وبعد سقوط الملكية الصفوية عام ١٧٢٢ كان الحرير الفارسى قد حل محل الحرير الوارد من سوريا .

أول الأمر تاجر البرتغاليون ، ومن بعدهم الهولنديون ، داخل بلاد فارس وحولها . وكان الحرير الفارسى وبعض الصوف هما السلعتين الرئيسيتين موضع الطلب الأوروبى . وتقاضوا مقابلها منتجات آسيوية مثل التوابل والمنسوجات القطنية والخزف وسلعا أخرى متنوعة ، علاوة على منتجات معدنية أوروبية وذهب . والملاحظ أن النزاعات التجارية المزمنة والمتواترة بين الأوروبيين والشاه ، وكذلك مع التجار الأفراد فى فارس تسببت فى حدوث نزاعات دبلوماسية بل وعسكرية أحيانا ، ولكن الأوربيين أعوزتهم سلطة المساومة التجارية والسلطة العسكرية السياسية لكى يشقوا طريقهم بنجاح .

لكى نقول على سبيل المثال إن شركة الهند الشرقية الهولندية

(فوك ٧٥٢) جعلت بلاد فارس تذعن لرابطتها التجارية الممتدة بإتساع العالم ، إنما يعنى أننا نقرر عقيدة لم يكن بالإمكان أن يشاركنا فيها لا الهولنديون ولا الفرس . لذلك قد يكون ضروريا أحيانا النظر إلى الحقيقة الواقعية التاريخية - أى كيف كانت الأحداث فى الواقع على الأرجح .... ويوضح لنا هذا أن الأوروبيين لم تكن لهم السيد الطولى على الفرس فى هذا الشأن ، بل العكس هو الصحيح .... ربما اتخذ الأوروبيون إجراء لمواجهة هذا الموقف ، وهو ما فعلوه حقا ، غير أنهم كانوا عاجزين عن إدخال تحسن هيكلى على موقفهم طوال ١٤٠ عاما ، التى عاشتها فوك فى بلاد الفرس . (فلور ١٩٨٨ - ١) .

وكى نلخص ما سبق عن تجارة غرب آسيا فى مجموعها نقول إنها تمتعت بفائض فى ميزانها التجارى مع أوروبا ، ولكن عانت من عجز تجارى مع جنوب آسيا وجنوبها الشرقى ، وشرقها . (وربما أيضا مع آسيا الوسطى التى كانت الفضة تمر عبرها أساسا فى إتجاه الشرق ؛ أما الذهب فكان يمر فى اتجاه الغرب) . وغطت غرب آسيا حالات العجز فى ميزانها التجارى مع الشرق عن طريق إعادة تصدير السبائك التى توفرت لها بفضل فائض ميزانها التجارى مع أوروبا ومع المغرب وكذا مع غرب أفريقيا عبر المغرب والذهب من شرق أفريقيا علاوة على قدر من انتاجها الخاص من الذهب والفضة خاصة فى الأناضول وفارس . وكتب أحد المراقبين عام ١٦٢١ :

« كان الفرس والمغاربة والهنود يتاجرون مع الأتراك فى حلب وموخا (فى اليمن) والإسكندرية فى الحرير الخام والعقاقير والتوابل والأصباغ وأقمشة الشيت . واعتادوا دائما وأبدا ، فى الماضى ، ولا يزالون على أن تكون عوائدهم نقوداً حاضرة . أما عن السلع الأخرى فلم يكن بينها غير القليل الذى يرغبون فى الحصول عليه من التجار الأجانب . إذ كان كل ما ينفقونه سنويا لا يزيد عن ٤٠ أو ٥٠ ألف جنيه

استرلينى (أو فقط ٥ بالمائة من كلفة الواردات سالفة الذكر التى يتعين دفع ثمنها نقداً) (ورد النص فى ماسترز ١٩٨٨ -١٤٧) .

ومع هذا يكتب شاد هورى فيقول :

« من الأمور موضع الجدال القول إن العالم الإسلامى (فى غرب آسيا) كان يعانى من عجز أبدى فى ميزانه التجارى . وثمة شك قليل فى أن تجارته مع الهند وأرخبيل أندونيسا والصين وازنته صادرات المعادن النفيسة والذهب والفضة . ولكن يبدو أن الشرق الأوسط تمتع بفائض مالى مع الغرب المسيحى وآسيا الوسطى ، ومع الدول - المدن فى شرق أفريقيا . وتجسد الميزان التجارى الملائم فى صورة خزانة مالية ؛ ومالا يتم الاحتفاظ به داخل البلاد كمستودع للثروة يتدفق ثانية إلى الخارج جهة الشرق .

(شادهورى ١٩٧٨ - ١٨٤ ، ٤٥)

الهند والمحيط الهندى

يمكن أن نتخيل صورة قلادة تتشكل من موانئ - مدن هى أسواق تجارية تحيط بآسيا . (انظر الخريطة ٢ - ٤) .

أهم هذه المدن - الموانئ كانت فى اتجاه حركة عقرب الساعة . عدن ثم بعدها موخا وهرمز وموانئ عديدة فى خليج كامباى (فى أوقات مختلفة ديو Diu وكامباى وسورات) ثم جوا وكاليكوت وكولومبو ومدراس وماسوليباتام وملقا وآسه . وجميعهم ارتفع شأنهم وانخفض خلال حقبتنا الراهنة . ولكن يتعين أن نذكر عدداً من الخصائص المشتركة . إذ نلحظ فيها جميعا الاختلاف الزائد عن الحد فى السكان ، بما فى ذلك عادة ممثلون لجميع الطوائف الكبرى المشتغلة بالملاحة البحرية فى المحيط الهندى ، وأحيانا من الخارج : الصينيون فى ملقا ،

والأوروبيون فى أكثرها .... وعملت هذه المدن الموانئ جميعا مراكز لتبادل الشحنات البحرية . وبعضها لم يكن منافذ لمناطق داخلية منتجة مثل هرمز وملقا . ومن ثم كان تبادل الشحنات هو دورها الوحيد تقريبا ، علاوة أحيانا على عملها كموانئ تصدير لتوصيل سلع واردة من أماكن أخرى . وتميزت جميع هذه المدن الموانئ سياسيا بتمتعها بقدر كبير ، أو ضرورى ، من الاستقلال الذاتى . وكان بعضها مستقلا تماما .

(داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ١٣)

وتمثل شبه القارة الهندية ذاتها المركز الاقتصادى والجغرافى لهذا المحيط الهندى . وكان القطاع الأكبر منها متقدما للغاية ، وله الهيمنة فى عالم صناعة النسيج قبل غزو المغول . بيد أن هذا الاحتلال المغولى دعم وحدة الهند وتحضُّرها وضاعف من صبغها بالصبغة التجارية . هذا على الرغم من الزعم بأن أمبراطورية المغول اعتمدت ماليا على الزراعة وعائداتها الضرائبية . وواقع الأمر أنه بحلول القرن السابع عشر أصبحت العواصم المغولية الرئيسية وهى أجرا Agra ودلهى ولاهور تضم كل منها قرابة نصف مليون نسمة . وهذا علاوة على أن بعض المدن الموانئ المذكورة آنفا زاد عدد سكان كل منها عن ٢٠٠,٠٠٠ نسمة وأصبح ١٥ بالمائة من السكان يعيشون فى الحضر داخل مدن تحضرت يزيد عدد سكان كل منها عن ٥٠٠٠ نسمة . وكانت نسبة التحضر هنا أعلى كثيرا منها فى الهند خلال القرن التاسع عشر ، كما أنه يقزِّم وضع المدن المحصورة الخاضعة للسيطرة الأوروبية داخل آسيا وتضم ٣٠,٠٠٠ من السكان مثل ملقا البرتغالية وباتافيا الهولندية (ريد ١٩٩٠ - ٨٢) . وتزايد إجمالى عدد السكان فى شبه القارة الهندية وأصبح أكثر من الضعف خلال قرنين ونصف إذ زاد العدد من ٥٤ و ٧٩ مليون نسمة عام ١٥٠٠ إلى ما بين ١٣٠ و ٢٠٠ مليون فى ١٧٥٠ (أنظر الجدولين ٤ - ١ ، ٤ - ٢) . وتذهب تقديرات أخرى إلى أن السكان ناهزوا ١٠٠ مليون عام ١٥٠٠ وما بين ١٤٠ و ١٥٠ مليون عام ١٦٠٠ و ١٨٥ مليون إلى ٢٠٠

مليون عام ١٨٠٠ (ريتشاردس ١٩٩٦) .

ونعود إلى الهند ويفسر لنا شادهورى أن « تجارة الهند عبر القوافل والبحر إتجهت فى مجموعها نحو الصادرات أكثر من إتجاهها إلى الواردات . واستقر ميزانها التجارى لصالحها فى المعادن الثمينة .... وسيطر على تجارة الهند مع الشرق الأوسط استيراد النفائس . وتوازنت صادراتها إلى جنوب شرق آسيا بالواردات من التوابل والعطور والسلع الصينية .... وكان هناك قدر كبير من إعادة تصدير الفضة من شبه القارة فى إتجاه كل من جاوه وسومطرة ومالايا والصين .... وجرى تصدير كميات ضخمة من المنسوجات القطنية إلى مانيلا ثم إرسالها بعد ذلك إلى أمريكا الأسبانية عن طريق تجارة سفن الغليون إلى أكابولكو وكانت العائدات أساسا من الفضة (شادهورى ١٩٧٥ - ١٨٥) .

وهكذا حظيت الهند بفائض ضخم فى ميزانها التجارى مع أوروبا ، وبقدر معقول مع غرب آسيا . واعتمد هذا فى الغالب على إنخفاض كلفة انتاج منسوجاتها الوطنية مما كان له دوره الفعال ، علاوة على صادراتها من الفلفل الأسود . وكانت تتجه هذه السلع غربا إلى أفريقيا ، وغرب آسيا ، وأوروبا ، ثم تنتقل من هناك عبر المحيط الأطلسى إلى الكاريبى والأمريكتين . وصدَّرت الهند كذلك سلعا غذائية مثل الأرز والحبوب والزيت النباتى . وإتجهت هذه الصادرات غربا (مثلما كان الحال منذ الألف الثالثة قبل الميلاد) . (أنظر فرانك ١٩٩٣) ، إلى الموانئ التجارية على الخليج الفارسى والبحر الأحمر (التى أعتمدت بدورها على مصر لتوفير إمدادات الحبوب) ؛ وإتجهت شرقا إلى ملقا وإلى أماكن أخرى فى جنوب شرق آسيا ، وتلقت الهند فى المقابل كميات ضخمة من الفضة وبعض الذهب من الغرب ، الذى يصلها مباشرة عن طريق رأس الرجاء الصالح أو عن طريق غرب آسيا وكذلك من غرب آسيا ذاتها . وسميت موخا (التى أعطت أسمها للبن اليمن) « خزانة دولة المغول » ، إذ كانت

مصدر الفضة . ونظر الأن الهند كانت تنتج قدرا ضئيلا من الفضة فقد اعتادت استيراد الفضة أساسا لسك العملة أو لإعادة تصديرها ، وكذلك استيراد الذهب لسك العملة (عملات الباجودا Pagoda Coins) ولصناعة الجواهر والاكتناز .

وصدرت الهند أيضا المنسوجات القطنية إلى جنوب شرق آسيا واستوردت منها التوابل . وجرى استخدام الطريقة ذاتها لمقايضة المنسوجات القطنية بالحرير والبورسلين وغيره من أنواع الخزف من الصين . ولكن يبدو أن الهند واجهت عجزاً فى ميزانها التجارى مع جنوب شرق آسيا ، أو على الأقل أن الهند أعادت تصدير الفضة إلى هناك وبخاصة إلى الصين . غير أن القسط الأعظم من هذه التجارة كان فى أيدى الهنود المسلمين وعلى متن سفن شحن هندية الصنع ؛ وإن كان البعض الآخر فى أيدى عرب وتجار من جنوب شرق آسيا وجميعهم مسلمون أيضا . وكان يجرى شحن جزء ضئيل جداً ، وإن تزايد فى القرن الثامن عشر ، على سفن أوروبية مملوكة لهذه الدولة أو تلك ولكنها استخدمت قباطنة وملاحين وتجاراً أيضا آسيويين :

(راى شودهورى وحبيب ١٩٨٢ – ٣٩٥ ، ٤٣٣ وشودهورى ١٩٧٨)

وكانت التجارة الداخلية تتحرك عبر المجارى المائية وفوق البر . وتناثرت على طول وحول سواحل الهند وفى كل مكان سفن صغيرة لنقل البضائع . وإنتشرت فى كثير من أنحاء الهند الطرق المائية الداخلية الصالحة للملاحة ، خاصة فى الجنوب . ونشأت صناعة الشحن بالسفن فى الشمال أيضا فى كثير من المقاطعات بما فى ذلك كشمير وتاتا Thatta ولاهور والله أباد وبيهار وأوريسا والبنغال . وتراوحت أعداد القوافل من عشرة آلاف إلى أربعين ألف حمل بضائع و / أو حيوان من حيوانات حمل الأثقال لتتحرك معا فى وقت واحد براً . وأدت التجمعات المختلفة من كل ما ذكرناه آنفا إلى خلق شبكة طرق متقاطعة تربط شبه القارة ببعضها ، بما تحمله من بضائع يجرى تبادلها عن طريق الشحن بالسفن إلى ومن مراكز التجارة البحرية البعيدة . وتبدولنا العلاقة وكأنها لا تماثلية بين الأنشطة التجارية فوق البر وفى البحر . ولم تكن للأنشطة البحرية فى أغلب الأوقات أثر كبير على الأنشطة البرية بينما العكس صحيح . (داس

جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ٥) . ويمكن القول إن الغالبية العظمى من المدن والموانئ كانت فى حالة تكافل عضوى مع طرق القوافل إلى ومن مساراتها وغاياتها الداخلية . ونجد أحيانا هذا التكافل مع أقاليم بعيدة عبر القارات خاصة فى آسيا الوسطى . ويرى شادهورى (١٩٩٠ - ١٤٠) أن التجارة البرية داخل القارة والتجارة البحرية فى المحيط الهندى يمكن النظر إلى كل منها باعتباره صورة معبرة عن الآخر .

وظلت العاصمة البرية فيجايا ناجارا فى جنوب الهند محور التجارة إلى ومن جوا فى الغرب وكاليكوت فى الجنوب وماسوليبا تام وبوليكات على ساحل كوروما نديل فى الشرق . واعتمدت أكثر هذه المدن الموانئ ، خاصة تلك المحرومة من أراضى منتجة فى الداخل على الواردات من السلع الغذائية . وتأتيها هذه السلع عبر مدن موانئ أخرى من مصدر يقع شمال أو جنوب الساحل ولكن غالبا ما يكون من موانئ لها طرقها للوصول السهل إلى مناطق إنتاج الأرز والحبوب والتى قد تبعد آلاف الأميال . علاوة على هذا فإن المدن الموانئ التى ذكرناها وفيجايا ناجارا كانت لها جميعا روابطها البرية التى تربطها بالشمال سواء إلى مراكز داخلية مثل حيدر أباد وبرهانبور وإلى الغرب حيث ميناء سورات الهندى (وأحيانا إلى كامباى) والتى كانت بدورها مراكز لتوزيع السلع إلى البنجاب وآسيا الوسطى (لمزيد من التفاصيل انظر سوبرا همانيام ١٩٩٥) . ولكن :

> تجارة آسيا الوسطى لم تكن تملك مثل هذه الروابط المباشرة مع البحر ، ومن ثم كان الاقليم كله يؤثر تأثيرا حيويا على حياة الشعوب الأقرب إلى مناطق هبوب الرياح الموسمية فى المحيط الهندى . وفى ضوء العلاقات المباشرة نجد تجارة قوافل آسيا الوسطى تجارة تكميلية مع التجارة البحرية العابرة لقارة أوراسيا . (شادهورى ١٩٨٥ - ١٧٢) .

وكانت هناك علاوة على ما سبق ، التجارة بين الهند والصين عبر نيبال والتبت التى اطردت على مدى أكثر من ألف عام ، وقامت البنغال وآسام بتصدير المنسوجات

والأصباغ والتوابل والسكر وخام الجلود وغيرها من السلع إلى التبت لبيعها للتجار هناك الذين يحملونها بدورهم لبيعها فى الصين ، ويتم السداد بسلع صينية مثل الشاى والذهب فى غالب الأحيان (شاكرابارتى ١٩٩٠) وناقشت بعض هذه الطرق فى آسيا الوسطى وتاريخ « طريق الحرير » فى فرانك ١٩٩٢ . وغطيت آسيا الوسطى فى فصل مستقل تال فى هذا الباب) .

واشتغلت كذلك أقاليم هندية مختلفة بالتجارة وواجهت فائضا وعجزا فى ميزانها التجارى مع بعضها البعض . ودخلت أهم الأقاليم الساحلية (جوجارات ، مالابار ، كوروماندل ، البنغال) فى عمليات إتجار متبادلة – مع سيلان . وخدمت بعضها البعض كمراكز تخزين وتوزيع السلع فى تجارة القوافل داخل القارة والتجارة عبر المحيط . وتنافست أيضا مع بعضها البعض « كمصدِّرين » إلى داخل الهند ، حيث تداخلت مجالات التسويق الخاصة بهم . ولكن يمكن القول بوجه عام إن المنطقة الداخلية من البلاد حظيت بفائض فى التصدير مع الموانئ الساحلية . وتلقت بالمقابل سلعا مستوردة وعملات يجرى سكها من سبائك مستوردة (أو عملات يجرى صهرها) داخل أو قرب الموانئ ، وشرعت الفضة فى التحرك شمالا داخل أقاليم يحكمها المغول ، وتحرك الذهب جنوبا خاصة إلى مالابار وفيجايا ناجارا . وسوف ننظر فيما بعد وعن كثب إلى بعض الأقاليم الهندية الكبرى .

شمال الهند

نشط شمال الهند فى مجال التجارة بين الأقاليم وبين الأمم مع وسط وغرب آسيا كما لاحظنا من قبل ، ويلخص هذا الوضع بى . آر . جروفر بقوله .

> « التجارة فى المنتجات الصناعية لأكثر من أقليم من أقاليم شمال الهند كانت مستقرة وراسخة تماما ، فأكثر القرى .... كانت تنتج ضروبا كثيرة من السلع التى تباع بالقطعة .... ويجرى تصدير المنتجات الصناعية للأقاليم التجارية فى أكثر من مقاطعة من

مقاطعات الشمال إلى أماكن أخرى » (جروفر ١٩٩٤ - ٢٣٥) .

ووضعنا قائمة بكثير من مفرداتها فى مفاتيح الخرائط .

جوجارات ومالابار

كان الساحل الغربى للهند المطل على المحيط الهندى وبحر العرب قاعدة للمدن الموانئ الكبرى التى تمثل مراكز للتجارة العابرة فى ديو وكامباى (ثم بعد ذلك سورات) فى جوجارات ، وبالمثل ساحل مالابار بما فى ذلك المركز البرتغالى للتجارة العابرة فى جوا . وكانت هى الموانئ الكبرى الوسيطة للسفن المبحرة بقوة دفع الرياح الموسمية بمحاذاة الشاطئ من البحر الأحمر والخليج الفارسى ؛ وكذلك لبعض السفن المبحرة على الطرق التى تدور حول أفريقيا والوافدة من أوروبا ، وللشحن النهرى الإقليمى للسفن المتجهة إلى مصب نهر الإندوس والمتجهة شمالا إلى السند . وقامت كامباى وسورات أيضا بدور مركزى التحويل لنقل البضائع من البحر إلى تجارة القوافل البرية مع فارس والروسيا وآسيا الوسطى والبنجاب والمناطق الداخلية فى جنوب شرق الهند ، وتزويد أغلبها بالأرز و / أو القمح . واحتفظ ميناءا جوجارات ومالابار بعلاقات تجارية مع كوروماندل والبنغال على الجانب الشرقى من شبه القارة الهندية ، ومع جنوب شرق آسيا والصين واليابان . وتخصصت الصناعة فيهما فى انتاج وتصدير المنسوجات إلى المغرب وإلى الشمال بخاصة . زد على هذا وارداتهما من الخيول والمعادن والسلع الاستهلاكية وغيرها (أنظر مفتاحى الخريطتين ٢ - ٣ ، ٢ - ٤) التى تستوردانها من هذه الجهات نفسها . وأمكن تغطية فائض ميزانهما التجارى مع هذه المناطق عن طريق تدفق الفضة . ومع هذا كان يجرى إعادة تصدير بعضها لتغطية عجز تجارة الاستيراد البحرية مع الشرق . وهكذا أصبحت جوجارات مستوردة لنفسها وللمناطق الداخلية من أراضيها وكذلك ، وهو الأهم ، مركزا للشحن العابر غربا إلى غرب آسيا ، والبحر المتوسط وأوروبا ومن هناك إلى أفريقيا والأمريكتين . ومع هذا كان القسط الأكبر من التجارة فى أيدى الهنود ، على الرغم من بقاء بعضها فى أيدى تجار عرب وفرس . ونجد حتى أواخر القرن الثامن عشر أن ١٢

بالمائة فقط من تجارة سورات بضائع أوروبية .

(داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ١٣٦) .

كورومانـدل

أشتمل ساحل كوروماندل المواجه لخليج البنغال فى شرق الهند على كثير من المراكز المهمة للانتاج والتصدير على الرغم من أن عشر انتاجها فقط كان مخصصا على الأرجح للتصدير . وأهم الصادرات المنسوجات القطنية التى تتجة شرقا إلى جنوب شرق الهند والصين . وتستورد منها كوروماندل التوابل والبورسلين والذهب . وكان هذا الميناء علاوة على ما سبق مركزاً للتجارة العابرة سواء للتجارة مع وبين أقاليم أخرى فى الهند أو فى العالم على اتساعه وسيطرالهنود على القسط الأكبر من هذه التجارة . ولكن الهولنديين ومن بعدهم أوروبيين آخرين استخدموا أيضا مواقع وموارد كوروماندل لعملياتهم الخاصة داخل الهند وفى العالم . واتجهت التجارة الهندية « المحلية » لميناء كوروماندل إلى البنغال فى الشمال الشرقى بخاصة ، لتستورد منها حبوب الطعام والحرير . واتجهت كذلك إلى جوجارات فى الشمال الغربى مثلما واتجهت بطبيعة الحال إلى الداخل . ولكن موقعها الجغرافى وتباين منتجاتها من منسوجات وفلفل وأصباغ وأرز وحديد وصلب والماس وغير ذلك من سلع كثيرة يصعب حصرها هنا (أنظر مفتاحى الخريطتين ٢ - ٤ ، ٢ - ٥ حيث توجد قائمة جزئية) علاوة على العبيد ، كل هذا جعل من كوروماندل أكبر محطة على الطريق للتجارة الدولية ، بل والتجارة فيما بين القارات سواء شرقا أم غربا . واستوردت أيضا سلعا استهلاكية ترفية عربية وفارسية وخيولا من الغرب للشحن العابر شرقا .

واستوردت كوروماندل من الشرق التوابل والأخشاب والفيلة والرصاص والزنك والقصدير وبخاصة النحاس والذهب وتخصص بعضها للشحن العابر إلى الغرب . وتعاملت فى التجارة المتجهة شرقا مع المنطقة القارية وجزر جنوب شرق آسيا وبخاصة أسه Aceh وملقا والصين واليابان وأيضا مع مانيلا ثم إلى أكابولكو (وطبعى مع سيلان المجاورة سواء كطرف تجارى أو محطة أخرى على الطريق) وفيما يتعلق

بالتجارة المتجهة غربا كانت كوروماندل أهم منطقة ليس فقط للشحن العابر ، بل وأيضا لإعادة التزويد ومقايضة السلع والمعادن النفيسة للاتجار مع جزر المالديف . ويتجه من هناك النشاط التجارى - وبشكل مباشر - للاتجار مع أفريقيا ومع المدن الموانئ المطلة على طول الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، ثم من هناك إلى البحر المتوسط و / أو حول جنوب أفريقيا إلى أوروبا - وبعد ذلك عبر الأطلسى إلى الأمريكتين . وتاجرت كوروماندل أيضا مع جوا وكامباى / سورات سواء للاتجار داخل المنطقة الهندية أو كمحطتين على الطريق المؤدى إلى طرق التجارة العالمية . وطبعى أن عملت موانئ كوروماندل كمراكز لتوزيع التجارة العابرة للتجارة الداخلية ، ولكن فى تنافس مع موانئ أخرى على الساحل الهندى (أراساراتنام ١٩٨٦) .

البنغال

ظهر أن البنغال أكثر الأقاليم قاطبة انتاجية . إذ كانت البنغال تصدر القطن والمنسوجات الحريرية والأرز إلى غالبية الأقاليم الهندية الأخرى ، وإتجهت بعض السلع جنوبا إلى وعلى طول ساحل كوروماندل ، وسلع أخرى إلى كامباى / سورات أو تواصل الطريق على الساحل الغربى ، وكذلك عبر البحار غربا إلى غرب آسيا وأوروبا ، وشرقا إلى جنوب شرق آسيا والصين . وهكذا استوعبت البنغال الفضة والذهب من جميع الاتجاهات بما فى ذلك البر من التبت / يونان / بورما وعبر خليج البنغال من بورما . وزودت البنغال ٢٠ بالمائة من الواردات الهندية و ١٥ بالمائة من إجمالى واردات شركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام ١٦٧٠ . وبلغت النسبة فى عام ١٧٠٠ لكليهما ٣٥ بالمائة . ولكنها وصلت إلى ٨٠ بالمائة من الواردات الهندية و ٦٦ بالمائة من مجموع الواردات بحلول الأعوام ١٧٣٨ - ١٧٤٠ . وبحلول الأعوام ١٧٥٨ - ١٧٦٠ ، وعقب معركة بلاسى Plassey مباشرة بلغت الحصة الهندية لشركة الهند الشرقية الانجليزية ٨٠ بالمائة . ثم انخفضت الحصة الإجمالية إلى ٥٢ بالمائة بينما أرتفعت الحصة الصينية من صفر قبل قرن سابق إلى ١٢ بالمائة عام ١٧٤٠ و٣٤ بالمائة بحلول عام ١٧٦٠ . ولكن كان جزء من صادرات البنغال آنذاك من الأفيون الذى أبدلته شركة

الهند الشرقية الانجليزية ببعض الفضة ليكون وسيلتها للدفع والسداد مع الصين (أتمان ١٩٨١ - ٥١) .

وثمة ملاحظة هامة يبديها شادهورى (١٩٧٨ - ٢٠٧) فى ضوء المجاعات المتواترة التى أصابت البنغال . وذلك أن البنغال وحتى مطلع القرن الثامن عشر كان بالإمكان الاعتماد عليها بشكل دائم كمورد للغذاء إذا ما نقصت محاصيل بعض المناطق الأخرى . ملاحظة أخرى مهمة أبداها برلين (١٩٨٣ - ٥٣) بشأن « نقص أى دراسات إقليمية جادة فيما يختص بصناعة النسيج فى البنغال أو أى منطقة هندية أخرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بينما نجد صفوفا فى التأريخ الأوروبى (راما سوامى ١٩٨٠ وأخيرا شادهورى ١٩٩٥ وهاتان الدراستان تبدو ان استثناء) .

جنوب شرق آسيا

أغفل المؤرخون تماما جنوب شرق آسيا إذ كانوا لا يأبهون لها ، أو لا يولونها قدرا وافيا من الاهتمام قبل عام ١٥٠٠ ، وبعد هذا التاريخ ركزوا اهتمامهم أساسا على الأنشطة الأوربية هناك . لهذا قد يكون من المستحسن أن نلقى نظرة طويلة إلى الوراء ، فى تاريخ جنوب شرق آسيا وعلاقاته بأجزاء أخرى من العالم . ويرجع تاريخ استئناس زراعة الأرز إلى حوالى ٣٠٠٠ ق . م ، والاكتشافات الأثرية للعصر البرونزى ابتداء من ١٥٠٠ ق . م واكتشافات عصر الحديد من ٥٠٠ ق . م (تاريخ ١٩٩٢ - ١٨٥) كذلك يرجع تاريخ الروابط التجارية لجنوب شرق آسيا إلى عدة آلاف من السنين ، ويوضح بيتر فرنسيس (١٩٨٩ - ١٩٩١ - ٤٠) تأسيسا على بحثه بشأن صناعة الحبوب (والتى تبقى فى السجلات الأثرية فى صورة أفضل من أشياء أخرى كثيرة) أن بلدة أريكاميدو Arikamidu فى الهند الشرقية كانت محطة تجارية هند - رومانية ولكن يغلب عليها طابع الشرق الأقصى أكثر من الطابع الغربى . كذلك تؤكد الوثائق والسجلات فى شرق الصين فى عصر أسرة هان أهمية التجارة مع جنوب شرق آسيا خلال القرن الثامن الميلادى . وهناك شواهد أخرى تؤكد الشئ ذاته من

القرن الثانى قبل الميلاد .

« بحلول فجر الحقبة المسيحية امتدت هذه الطرق التجارية لتجمع معا نظم التبادل فى جنوب شرق آسيا التى كانت متفرقة فى السابق . وارتبطت جميعها فى صورة شبكة واسعة ممتدة من غرب أوروبا عن طريق حوض البحر المتوسط ، والخليج الفارسى والبحر الأحمر وصولا إلى الهند وجنوب شرق آسيا والصين .... فيما سمى النظام العالمى » . (جلوفر ١٩٩١).

كان اقليم جنوب شرق آسيا من أغنى أقاليم العالم وأهمها تجاريا . ومن الأمور ذات الدلالة أن أكثر المناطق تقدما من حيث الانتاج والتجارة فى جنوب شرق آسيا كان يقع على الجانب الشرقى من شبه الجزيرة حيث المنطقة المسماة باللغة الصينية فو - نان المطلة على جنوب بحر الصين وليست على ضفة المحيط الهندى عند استموس أوف كرا isthmus of kra* . ولكن من منظور الحضارة الصينية أو الهندية أو العربية أو الأوروبية ، ناهيك عن المنظور المعبر عن المصالح البرتغالية والهولندية وغيرها من المصالح الأوروبية فإن جنوب شرق آسيا لم يكن ليعدو مجرد محطة على الطريق مأهولة بسكان ليس لهم اعتبار كبير . بل إننا نجد جانيت أبو لوغد (١٩٨٩ - ٢٨٢) لا تولى جنوب شرق أسيا ما يستحقه من اهتمام وتعاملة وكأنه أكثر قليلا من منطقة تضم مراكز هامشية للتجارة العابرة بين الصين والهند .

غير أن الشواهد الأثرية والتاريخية تؤكد بما لا يدع أدنى شك أن إقليم جنوب شرق آسيا على اتساعه كان آهلا بسكان على درجة حضارية عالية وقدرة انتاجية كبيرة بفضل جدارتهم الخاصة قبل الميلاد وبعده بزمن طويل . ونشأت واندثرت مجتمعات واقتصادات وسياسات متطورة جداً سواء فوق البر الرئيسى أو فوق جزر جنوب شرق آسيا . وأهم هذه المجتمعات ڤييت Viet وشامبا Champa فى ڤيتنام

* شريط برى ضيق (عرضه حوالى ٤٠ ميلا) يربط شبه جزيرة الملايو والجزء الرئيسى من الأراضى جنوب تايلاند . (المترجم) .

وأنجكور Angkor فى خمير كمبوديا Khmer cambodia وبيجو Pegu فى بورما وأيوتهـايا Ayutthaya فى سيـــام وســريفـيـجـايا Srivijaya فى ســومــطــره وماجا باهيت Majapahit . وربطت بينهم جميعا علاقات اقتصادية وثقافية واسعة ، وكذلك مع الهند والصين . وانعقد لواء الهيمنة لمدينة سريفيجايا فى سومطره ، وكذلك لحين من الوقت لعاصمتها بالمبانج Palembang على مساحات واسعة من الجزر ومن أراضى شبه الجزيرة ابتداء من القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر . واشتهرت جاوة بأنها أغنى أراضى العالم خلال القرن الثالث عشر . وغزا المنغوليون جنوب شرق آسيا سعيا لاستغلال ثرواتها ، غير أنهم أخفقوا . وبعد انهيار سيرفيجايا أضحت السيطرة لامبراطورية ماجاباهت الجاوية على كل منطقة وسط أندونيسيا تقريبا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . واشتدت المنافسة بينهما مع محاولة كل منهما احتكار الاقتصاد والتجارة فى جنوب بحر الصين . ونقرأ تلخيصا لذلك فى تاريخ كيمبريدج عن جنوب شرق آسيا :

« أثنى الباحثون على إقليم جنوب شرق آسيا بوصفة أرضا وافرة الثراء . وحقق الإقليم تطورات ذات أهمية حاسمة لكل تاريخ العالم فيما قبل عام ١٦٠٠ . ويشهد بثروة جنوب شرق آسيا الكتاب والرحالة والملاحون والتجاره والرسميون من كل قارات نصف الكرة الشرقى . وبحلول الألفية الثانية للحقبة المسيحية أصبحت الغالبية العظمى واعية بقوة الإقليم ومكانته .... وحتى عصر الصناعة فى القرن التاسع عشر كانت كل التجارة العالمية خاضعة بدرجة أو بأخرى لما يطرأ من انحسار أو تدفق للتوابل إلى داخل وخارج جنوب شرق آسيا .... وفى المقابل نجد أن التاريخ القديم لجنوب شرق آسيا وأهميته الدولية لم يحظ بأى تقدير من العصر الراهن » .

(تارلنج ١٩٩٢ - ١٨٣) .

أسهم كذلك الموقع الجغرافى لجنوب شرق آسيا فى جعل المنطقة مفترق طرق

طبيعى ومركز التقاء للتجارة العالمية ، ناهيك عن الهجرة والتبادل الثقافى . وسبب ذلك أنها تقع بين الصين واليابان . وفى مطلع القرن الخامس عشر استخدم الشريط الضيق من شبه جزيرة الملايو عند استموس أوف كرا مركزا لنقل البضائع بين خليج البنغال وجنوب بحر الصين (وتجرى دراسة الآن لانشاء خط أنابيب و / أو حفر قناة) . وحل محله طريق بحرى عبر مضايق ملقا وسنغافورة بين الطرف الجنوبى لشبه جزيرة الملايو وجزيرة سومطرة . واستكمل هذا بدوره بطريق آخر يصل إلى بحر الصين ويدور حول سومطره ثم عبر مضيق سوندا Sunda الذى يفصلها عن جاوه (أنظر الخريطة ٢ – ٥) . واستخدمت عمليات شحن السفن وعلى مدى قرون مراكز نقل التجارة العابرة فى جنوب شرق آسيا باعتبارها مراكز تحويل حيث يجرى نقل البضائع وإبدالها بغيرها من البضائع الواردة من الاتجاه الآخر .

وكانت موانئ التجارة الساحلية والمستوطنات النهرية وخلفياتها من الأراضى الزراعية متشابكة مع بعضها دائما . والملاحظ أن النظم الإدارية فى الأراضى الداخلية كانت تقوى أو تنوى فى تجاوب مع صعود وانحطاط هذه العلاقات وكذلك مع التغيرات التى تطرأ على طرق التجارة .

بيد أننا إذا ما تأملنا بعمق وحرص العوامل الحاسمة بالنسبة لمطلع الحقبة الحديثة فى جنوب شرق آسيا سيبين لنا أن غالبيتها العظمى بدأت قبل وصول الأساطيل الأوروبية (ريد ١٩٩٣ – ١٠) ولعل توسع « القرن السادس عشر الممتد » (١٤٥٠ – ١٦٤٠) والشهور فى أوروبا والأمريكتين ، بدأ مبكراً عن التاريخ فى جنوب شرق آسيا (فى ١٤٠٠) كرد على زيادة الطلب على التوابل والفلفل من شرق آسيا خاصة الصين وجنوب وغرب آسيا ثم بعد ذلك من أوروبا أيضا . واندمج عدة مئات من آلاف العمال فى حالة رواج الانتاج والتجارة التى امتدت حتى عام ١٦٣٠ على الأقل باستثناء ثلاثة عقود من الهدوء بعد عام ١٥٠٠ . وبلغت واردات الفضة الأمريكية والمنسوجات الهندية ذروتهما فيما بين عامى ١٦٠٠ و ١٦٤٠ بينما كانت منطقة جنوب شرق آسيا لا تزال طرفا تجاريا مكافئا للآخرين (ريد ١٩٩٣ – ١١ ، ١٧) .

وجدير بالملاحظة أن ذروة الرواج التجارى فى جنوب شرق آسيا من ١٥٨٠ إلى ١٦٣٠ تتوافق مع ، كما تنتج عن ، توسعات اقتصادية متزامنة فى اليابان والصين والهند وأوروبا وتوسعات فى طلبها أيضا . إذ كانت أنواع عديدة من التوابل شبه مقصورة على بعض الجزر ، كما ،أن انتاج جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود أزاح جانبا الفلفل الأسود الهندى بسبب كلفة انتاجه التى كانت أقل من كلفة الفلفل الأسود الهندى بقيمة الثلث . ولكن كان القطن محصولا تجاريا أوسع انتشارا للبيع النقدى وللتصدير . كذلك فإن زراعة المحاصيل التجارية فى الريف ونشوء الحضر للاستثمار التجارى فيها يعنى ضمنا أن هناك واردات بحرية ضخمة من السلع الغذائية (ريد ١٩٩٣ - ٧ ، ١٦) (وأنظر أيضا تارلنج ١٩٩٢ - ٤٦٣) . وعقب عام ١٦٦٢ احتلت تونجكين Tongkin مركز السوق العالمية باعتبارها مصدرا رئيسيا للسيراميك .

وبحلول عام ١٦٠٠ بلغ عدد سكان جنوب شرق آسيا ٢٣مليون (تارلنج ١٩٩٢ - ٣٦٣) أى مابين خمس وربع مجموع سكان الصين . وراچت التجارة فيما بين بعضهم البعض وكذلك مع أنحاء أخرى فى العالم . وبلغ تعداد سكان ست مدن على الأقل من المدن المعتمدة على التجارة - تانج لونج فى ڤيتنام وأيوتهايا فى سيام ، وأسية فى سومطرة ، وبانتام وماتارام فى جاوه وماكاسار فى سيليبس Celebes حوالى مائة ألف شخص فى كل منها علاوة على عدد كبير من الزوّار السنويين والموسميين . وضمت ملقا أيضا ١٠٠,٠٠٠ نسمة غير أن هذا العدد إنخفض إلى ما بين ٢٥,٠٠٠ و ٣٣,٠٠٠ بعد السيطرة البرتغالية . وهكذا يتضح أن جنوب شرق آسيا خلال هذه الفترة غلب عليه الطابع الحضرى بدرجة كبيرة سواء بالقياس إلى أنحاء أخرى كثيرة فى العالم بمافى ذلك أوروبا ، وبالقياس إلى القرون التالية (تارلنج ١٩٩٢ - ٤٧٣ ، ٤٧٥) .

الأرخبيل والجزر

اشتمل تقسيم العمل ونمط التجارة فى أندونيسيا والمناطق المجاورة على ثلاثة محاور متداخلة هى تجارة المسافات القصيرة بين الجزر وشبه الجزيرة ، والتجارة

الاقليمية مع الهند والصين واليابان وجزر ريوكيو Ryukyu والتجارة العالمية مع غرب آسيا وأوروبا والأمريكتين . ولم تعتمد المحاور الثلاثة فقط على تبادل المنتجات الواردة من مسافات بعيدة بل وأيضا على القدرات الانتاجية وعمليات التصنيع داخل أندونيسيا وجنوب شرق آسيا . ويوجز أشن داس جوبتا الوضع خلال القرن الخامس عشر ، مقتفيا أثر بى. شريبك Sehrieke (١٩٥٥) ويقول :

كان هذا من الناحية الجوهرية نمطا لتبادل البضائع بين الشرق والغرب داخل الأرخبيل الأندونيسى مع أرز جاوة الذى يتم نقله إلى جميع الأماكن . ويتمثل الواقع الرئيسى للتجارة الاندونيسية فى أن منتجين أساسيين – هما الفلفل الأسود والتوابل – كانا يقعان عند طرفى الأرخبيل . إذ كان انتاج الفلفل الأسود فى سومطرة والملايو وغرب جاوة وبورنيو . ولم تكن التوابل والقرنفل وجوز الطيب والمس Mace (مستخرج من قشرة جوز الطيب – المترجم) منتجات متاحة إلا فى مجموعات الجزر الشرقية فى مولوكاس وبنداس . واشتملت منتجات جاوة على الأرز والسمك الملح وأنواع مختلفة من المواد الغذائية ، وكذلك بعض أنواع القطن والخيوط والمنسوجات .... ويقوم تجار جاوة وأصحاب سفن الينك (نوع من السفن الشراعية – المترجم) بنقل الأرز ومنتجات جاوة الأخرى إلى سومطرة حيث يبادلونها بالفلفل الأسود وغيره من السلع الأجنبية . ويتم بعد ذلك نقل الفلفل الأسود إلى جاوة ثم بعد ذلك إلى بالى Bali ومقايضته بألياف القطن من انتاج بالى التى كان الطلب عليها كبيراً فى جزر التوابل .... ويبحر تجاره جاوة فى المرحلة الأخيرة إلى مولوكاس وبنداس حاملين معهم الأرز وغيره من منتجات جاوة وأقمشة بالى علاوة على المنسوجات الهندية والبورسلين والعملات المعدنية الصغيرة من الصين .... إن القسمة التى ميزت التجارة الأندونيسية هى التشابك بين التجارة التى بين الجزر والتشابك مع

التجارة العالمية .

(داس جويتا ١٩٧٨ - ٢٤٣) .

ويوجز أنطونى ريد التجارة الدولية لجنوب شرق آسيا فيقول :

« نمط التبادل فى هذا العصر التجارى كان بالنسبة لجنوب شرق آسيا أن تستورد الأقمشة من الهند ، والفضة من الأمريكتين واليابان والنحاس والحرير والخزف وغير ذلك من المصنوعات من الصين وذلك مقابل صادرات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والتوابل والأخشاب العطرية والراتنج وورنيش اللك ودروع السلاحف واللؤلؤ وجلد الغزال والسكر الذى يتم تصديره عن طريق ڤيتنام وكمبوديا . (ريد ١٩٩٣ - ٢٣) .

وفى أواخر القرن السابع عشر كانت جاوة تصدِّر أيضا كميات مهمة من السكر إلى اليابان وسورات وفارس (حيث استطاعت أن تنتزع مكان سكر البنغال وتخرجه من هناك) ووصلت صادراتها إلى أوروبا . (أتمان ١٩٨١ - ٤١) .

علاوة على هذا فإن العديد من موانئ جنوب شرق آسيا - مثل جزر ريوكيو آنذاك أو هونج كونج اليوم - أصبحت مراكز مهمة للسلع العابرة للتجارة بين الصين واليابان وأنحاء أخرى من أوراسيا والأمريكتين خاصة بعد أن فرضت الصين واليابان قيوداً على التجارة المباشرة ولكن دون القضاء عليها . بل إن مركز السلع العابرة المتواضع فى ميناء هوايان Hoi - an الڤيتنامى يوضح الروابط بين الأسواق المتداخلة .

وجدت ڤيتنام نفسها نقطة إتصال للتدفق العالمى من المعادن النفيسة .... جلبت السفن من اليابان كميات كبيرة من الفضة والنقود النحاسية . وكانت هذه السفن أبحرت أساسا لجلب الحرير والسكر والقلنبك (اسم خشب عطرى ، والكلمة فارسية - المترجم)

وجلد الغزال وجلد سمك الشفنين البحرى والخزف . وسيطر التجار اليابانيون على أسواق الحرير المحلي والسكر عن طريق دفع النقد المستورد مقدما . واعتاد التجار الصينيون التجمع أثناء « السوق » الممتدة أربعة أشهر للاتجارفى بضاعتهم من الحرير والنقود النحاسية والتوتناج Tutenage (معدن أبيض يتألف من نحاس ونيكل وزنك – قاموس النهضة – إسماعيل مظهر – المترجم) مقابل الفضة اليابانية وسلع جنوب شرق آسيا . وكان الڤيتناميون يرحبون بكل هؤلاء .... ويحصلون على عائد من عمليات التبادل التى تتم على أرضهم . وامتزج التجار البرتغاليون مع التجار الصينيين .... وجلبوا الفضة الأمريكية والفارسية عبر جوا كما جلبوا الفضة الأمريكية من مانيلا ، وجلبوا أيضا الفضة اليابانية . وأتصل الهولنديون ، ومعهم أيضا أعمالهم من الفضة الأمريكية بالتجار الصينيين فى هوايان ....

(هو تيمور Whitmore ١٩٨٣ – ٣٨٠ ، ٣٨٨) .

وأقام اليابانيون أيضا مستعمرة تجارية عند المركز الإقليمى للتجارة العابرة فى أيوتهايا (قرب بانجكوك حاليا) فى سيام إلى أن تم ذبح أكثرهم وطرد الباقين عام ١٦٣٢ . والحقيقة أنه قبل هذا الحادث بسنوات قليلة كتب زائر برتغالى تقريرا ربما تضمن قدرا من المبالغات ، إلا أنه يثبت أن من بين ٤٠٠,٠٠٠ أسرة مقيمة فى أيوتهايا كانت توجد ١٠٠,٠٠٠ أسره أجنبية من جميع الأنحاء (لوريدو ١٩٩٦ – ٢٤) وكانت المدينة مركزا لتجارة عابرة واسعة النطاق غير قاصرة على اليابان ، وبطبيعة الحال أيضا ماكاو / كانتون ؛ بل اشتملت أيضا على التجارة مع موانئ أرخبيل جنوب شرق آسيا وباتانى Pattani على الساحل الشرقى لشبه جزيرة الملايو . علاوة على هذا احتفظت أيوتهايا بروابط برية مع ميرجوى / تيناسيريم Mergui / Tenasserim على الضفة الغربية لشبه

الجزيرة لتتجه من هناك شمالا إلى بيجو فى بورما وغربا عبر الخليج إلى البنغال وكوروماندل وأنحاء أخرى فى الهند (أنظر الخريطة ٢ - ٥) . ولا حظ توم بايريس Tome Pires الذى يرد ذكره كثيرا أن « أكثر من مائة سفينة من نوع الينك تبحر فى طريقها إلى الصين واينام Ainam وليكوا Lequois وكمبوديا وشامبا .... وسوندا وبالمبانج وجزر أخرى كوشنشينا Cochinchina وبورما وجانجوما (أو شيا نجماى Chiangmai) . وكانت سيام تتاجر من موقع ضفة تينا سيريم مع كل من باز Pase وبيدير Pedir وكيداه Kedah وبيجو والبنغال وجوجاراتى حيث كانت سفنهم تصل إلى موانيها كل عام » (ورد الاقتباس عند لوريد و ١٩٩٦ - ٢٥ ، ٢٦) . ويلخص روى داڤيلا لوريدو نفسه الوضع قائلا (١٩٩٦) - ٢٩) : « كانت سيام بلغة الاقتصاد « نصف هامشية بالقياس إلى تجارة الصين ولكنها فى الوقت نفسه مركزا لإقليمها التجارى الخاص مع جميع بلدان خليج سيام الذين يعترفون بإقليمها الاقتصادى الخاص » .

ولكن كانت ملقا هى المركز الرئيسى للتجارة العابرة . ولاحظ بايريس أن السيطرة عليها تعنى قبضة خانقة حول رقبة البندقية . تأسست ملقا عام ١٤٠٣ مع اتساع القوة البحرية للصين فى عصر أسره منج . وبدأ آنذاك جنج هى Zheng He (شنج هو) رحلاته السبع المشهورة (من ١٤٠٥ إلى ١٤٣٣) على رأس أسطول مؤلف من ثلاثمائة سفينه وعلى متنه ٢٧,٠٠٠ رجل إلى الهند والعربية بل وإلى شرق أفريقيا . ولكن غالبية سفن الشحن الصينية استخدمت ملقا نقطة تحويل ؛ وإن كان هذا قد توقف فى عام ١٤٣٣ عندما اتجهت الدولة الصينية إلى الداخل للتصدى لتهديدات المنغوليين . ومع هذا أستمرت ملقا فى أزدهارها ، واستهوت أكثر فأكثر تجار جوجارات الذين أتى منهم ألف شخص للحياة هناك علاوة على العديد من الآلاف الذين اعتادوا المجئ والرحيل كل عام للاتجار مع كامباى . وانضم إليهم هناك الأتراك والأرمن والفرس والأفارقة من التجار الذين استخدموا ملقا مركزا تجاريا للاتجار مع جنوب شرق آسيا وشرقها . وأصبحت أضخم سوق تجارية للتوابل التى ترسل أغلبها

إلى الصين . غير أن ملقا خدمت أيضا كمركزتوزيع للمنسوجات الهندية فى كل أنحاء جنوب شرق آسيا - وكذلك إلى الأمريكتين عبر مانيلا . وترد إليها امداداتها الغذائية من جاوة والهند .

وأدى استيلاء البرتغاليين على ملقا عام ١٥١١ إلى نتائج بعيدة الأثر . إذ على الرغم من أن عدد البرتغاليين لم يتجاوز ٦٠٠ مقيم هناك ، وبلغ معدلهم ٢٠٠ فقط إلا أنهم سعوا من أجل احتكار تجارة ملقا ثم احتكار مراكز تجارية أخرى من خلالها ولكن خاب مسعاهم . ونجح البرتغاليون فعلا فى طرد عديد من المسلمين خارج ملقا إلى جوهور Johore فى الملايو وبرونى فى بورنو وبانتام فى جاوة وأسيه بوجه خاص فى سومطره . وكانت جميع هذه المراكز تتنافس مع بعضها البعض للاستحواذ على تجارة ملقا . وتمثلت إحدى نتائج هذه المنافسة فى فتح طريق تجارى بديل إلى جاوة وبحر الصين يدور حول الجانب الآخر من سومطرة . وأفادت بانتام فى جاوة من هذا الطريق التجارى الذى كان يغذى تجارة الصين ، كما أسهم بخاصة فى تطور أسية على الطرف الغربى الأقصى من سومطرة . وسرعان ما فرضت نفسها خلال القرن السادس عشر وجذبت إليها تجارة كل من جوجارات وكوروماندل والبنغال . وضعفت ملقا فى المقابل . وفى عام ١٦٤١ انتزعها الهولنديون من البرتغاليين بمساعدة جوهور المنافسة لملقا .

ولكن سرعان ما سعى الهولنديون إلى ترسيخ أقدامهم أكثر فى مناطق انتاج التوابل فى مولوكاس وفى جاوة حيث أقاموا قواعد قيادتهم المركزية فى باتافيا عام ١٦١٩ . وحاول الهولنديون ، شأن البرتغاليين من قبل ، احتكار انتاج تجارة التوابل . وضاعت جهودهم سدى . ورغبة منهم فى تثبيت أسعارها عمدوا مرارا إلى تدمير أشجار التوابل فى الجزر ، ومخزون التوابل فى باتافيا بل وفى امستردام ذاتها . وهكذا نجد أن الحضور الأوروبى الأبعد مدى ، والأقوى أثرا ، والأعمق والأضخم فى آسيا كان دون شك فى جنوب شرق آسيا ، أو على نحو أكثر دقة فى الملايو وأندونيسيا ، وعلى الرغم من هذا اطرد الانتاج الطبيعى وأتصلت التجارة الأصلية ولم ينجح أى من الأوروبيين فى محاولاتهم المتكررة للسيطرة عليهما ، ناهيك عن

احتكارهما .

ويذهب جى . سى . فان لور (١٩٥٥ – ١٢٦) فى تقديره لتجارة جنوب شرق آسيا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى أنه كانت تحملها قرابة ٤٨٠ سفينة من السفن الكبيرة ومتوسطة الحجم التى تزن حمولة كل منها ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ طن . وهناك ما بين ٣٣٠ إلى ٣٤٠ سفينة متوسطة الحجم كانت تعمل فى مجال التجارة داخل جزيرة أندونيسيا ؛ و ١١٥ سفينة أخرى تعمل فى مجال التجارة مع الصين والهند . ويقدر فى موضع آخر جملة حمولة السفن فى العام ١٦٢٢ بما يلى : « ٥٠,٠٠٠ طن سفن أندونيسية ، ١٨,٠٠٠ طنا سفن صينية وسيامية و ٣٠٠٠ طن سفن تتبع أسية و ١٠,٠٠٠ طن تتبع كورماندل و ١٤,٠٠٠ طن سفن هولندية (أى أقل من ١٥ بالمائة من إجمالى ٩٥,٠٠٠ طن) (فان لور ١٩٥٥ – ٢٣٥) . ويذهب تقدير آخر غير مؤرخ إلى أن الحصيلة ٩٨,٠٠٠ طن من بينها ٥٠,٠٠٠ طن سفن أندونيسية ، و ٤٨,٠٠٠ طن سفن لجنسيات أخرى . ويحدد التقرير النسب المئوية التالية : ١٨ بالمائة الصين ، ٨ بالمائة سيام ، ٨ بالمائة أقصى الهند Far india و٢٠ بالمائة شمال غرب الهند ، و٢٠ بالمائة كوروماندل ، ٠,٦ بالمائة أسيه ، و ١٠ بالمائة أخرى للتجارة مع اليابان (فان لور ١٩٥٥ – ٢١٢) .

بل الملاحظ أنه حتى خلال القرن الثامن عشر كان القدر الأكبر من التوابل لا يزال يجرى تصديره إلى الصين ، وظلت غالبيتها فى أيدى آسيوية . والجدير بالذكر أن هذه « الأيادى – والرؤوس فى جنوب شرق آسيا كانت تضم نساء كن يسافرن بانتظام على متن سفن التجارة ويشاركن فى أعمال تجارية ضخمة ، وكذلك فى عقد صفقات أخرى للسوق المحلية والخارجية . ولكن المهم أن جزءاً كبيرا من تجارة الصين لم يكن فى أيدى تجار من جنوب شرق آسيا (ليسوا أوروبيين على وجه القطع واليقين) وإنما فى أيدى صينين . وأطلقت آنذاك على مانيلا وباتافيا عبارة « المدن الاستعمارية الصينية(ويلز ١٩٩٣ – ٩٩ ، ١٠٠) . ووفد صينيون كثيرون للإقامة كصناع وحرفيين وتجار وألفوا ما يعرف الآن باسم المهجر الصينى عبر البحار فى جنوب شرق آسيا .

وسـولا ويزى Sula wesi وسـيليـبـيس ومـولوكـاس وكـالا مـاتونون – بورنيـو وجـاوه وسـومطرة وسنغـافوره وريو ومـع السـاحل الشـرقى من شـبـه جـزيرة الملايو وسـيـام وكوشين شينا وكمبوديا وتونجكين . وربط الطريق الساحلى الشرقى فوجيان المقابلة لتايوان بالفليبين وأندونيسيا . وربط الطريق الغربى جوانذونج بشكل خاص على طول الساحل بالبر الرئيسى لجنوب شرق آسيا . ويشير إحصاء (غير مبين التاريخ وإن كان المرجح أنه ليس قبل ١٨٠٠ بزمن طويل) أنه تم حصر ٢٢٢ سفينة من سفن الينك فى مـرة واحـدة ، وأبحـرت حـوالى ١٠ من كل منهـا إلى الفليبين وبورنيـو وسـومطره وسنغافورة وكمبوديا . علاوة على هذا أقلعت سفن من الينك الأصغر حجما من جزيرة هينان . (هاماشينا ١٩٩٤ – ٩٩) .

البر الرئيسى

هذا المسح الاستقصائى للتجارة بين جنوب شرق آسيا والأقاليم الأخرى أبرز لنا ميزة أقاليم الجزر أو الأرخبيل على الأقاليم القارية خاصة التجارة البرية فيها . وليس السبب هو أن الأولى كانت أكثر نشاطا أو أهمية من الثانية ؛ بل لأن الشواهد أكثر وفرة . إذ نعرف أن التجارة البحرية تحظى بأهتمام أكبر لدى الأوروبيين ومن احتفظوا بسجلات معاصرة . وتم العثور مؤخرا على آثار تاريخية ، خاصة آثارا غارقة متمركزة هناك فى هذه الأقاليم . ومع هذا احتفظت كل من بورما وسيام وڤيتنام بعلاقات تجارية بحرية بعيدة المدى ، وعلاقات تجارية نهرية وبرية مع بعضها البعض ومع أرخبيل جنوب شرق آسيا ، وربما بعلاقات أهم مع الهند والصين (أنظر خريطة ٢ – ٥) . ولكن هذه التـجـارة خلقت لنا سـجـلات أقل عـدداً ، أو لنقل على الأقل إن المؤرخين والعلماء فى القرنين التاسع عشر والعشرين لم يدرسوها دراسة وافية . ونظرا لأن القدر الأعظم من هذه السجلات ليس موضوعيا فى متناول يدى و / أو غريبة عنى لغويا ، فإننى سأقتصر هنا على الحديث عن الدراسة التحليلية والاستقصائية التى لا يزال يجربها الآن صن لاشين (١٩٩٤) ولوريد و (١٩٩٦) فى ضوء تقارير عنها .

يسجل صن (١٩٩٤ أ) ثلاث فترات تتميز بنشاط تجارى خاص بين بورما والصين بعد الاستيلاء على يوان Yuan في أواخر القرن الثالث عشر . والفترة الثانية في أواخر القرن الرابع عشر ومطلع الخامس عشر (وهو ما يتطابق مع ملاحظاتنا عن التوسع الانتاجي والتجارى فى مناطق أخرى منذ حوالى ١٤٠٠) . والفترة الثالثة بدأت مع نهاية القرن الثامن عشر . وعلى الرغم من أن التجارة مع الصين أخذت أيضا صورة بعض البعثات الخراجية (والتى ندرسها فى الفصل الخاص عن الصين فيما بعد) إلا أن صن يؤكد أن الباحثين المعاصرين ومن جاءوا بعدهم كانوا واعين تماماً بحوافزهم التجارية . ولقد كان أى توقف مؤقت فى بورما لهذه التجارة لأسباب سياسية أو مناخية يجعل « الناس يهرعون إلى الطرقات التماسا لضرورات الحياة اليومية » . إذ كانت تستورد من الصين كميات كبيرة من الحرير والملح والحديد والأدوات المنزلية النحاسية ، والأسلحة والبارود ، وكذلك الأقمشة والساتان والقطيفة والأقمشة المقصبة والخيوط والسجاد والورق والفاكهة والشاى والعملات النقدية النحاسية . وفى المقابل تصدر بورما إلى الصين الكهرمان والياقوت وغيرهما من الأحجار الكريمة واليشب والعاج والسمك ، وأعشاش الطير ، وزعانف سمك القرش ، والجكر (سكر نخيل غير مكرر أسمر اللون - المترجم) والكاد (مادة تستخرج من شجر السنط لأغراض الطب والصباغة والدباغة - المترجم) وبذرة الفوفل والتبغ وكذلك القطن الخام خلال القرن الثامن عشر على وجه اليقين وربما قبل ذلك .

وتسجل مصادر صن روايات عن قوافل كثيرة من حيوانات حمل الأثقال وقافلة تضم ٣٠ مركبا على نهر إيراوادى وما بين ١٠٠ و ١٥٠ سفينة تعمل بالتجارة فى رحلات جيئة وذهابا بين بورما والصين . وهكذا يمكن أن نقول فى ضوء القيمة المادية أن حجم تجارة بورما البحرية يعادل ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تجارة القوافل البرية بها على الرغم من أهمية هذه أيضا ، وكانت بعضها من الواردات المهربة وتضم معادن وأسلحة محظورة من بين صادرات الصين . وأرتبطت هذه التاجرة بدورها بالعديد من أسواق التجارة فى بورما التى كانت على سبيل المثال فى عصر أسرة مونج مت Mong Mit تقام يوميا على مستوى صغير وكل خمسة أيام على

مستوى كبير . يضاف إلى هذا أن مناجم بورما استهوت مقاولى الأعمال والتجار الصينيين وكذلك العمال الصينيين الذين بلغ عددهم عشرات الآلاف . وعمل هؤلاء فى انتاج المعادن للسوق المحلية وأيضا للتصدير إلى الصين . وأتاح هذا لبورما أن تغطى مدفوعاتها وميزانها التجارى ؛ إذ لولا هذا لكان فى غير صالحها . وكان ميزانها التجارى ومدفوعاتها بدأت ، شأن تجارتها الداخلية ، تتحول مرحليا إلى نظام نقدى Monetized من خلال العملات النحاسية ، والعملات الصدفية ، علاوة أيضا على الفضة وسك العملات الفضية .

وازدهرت بين فيتنام والصين علاقات مماثلة تجارية وهجرات وغير ذلك من علاقات . واستوردت ڤيتنام الحرير والسكر والشاى والأقمشة والأحذية والجوارب والورق والأصباغ وزيت المصباح (الكيروسين) وجوزة الطيب وسكر النبات ومواد التطبيب وكذلك النقد النحاسى كما هى العادة . وصدرت ڤيتنام بدورها الأخشاب والبامبو والكبريت والعقاقير الطبية ، والأصباغ والملح والأرز والرصاص . وكان استخراج المناجم أكثر وأوسع نطاقا فى ڤيتنام عنه فى بورما ، لذلك قدمت النحاس والرصاص وأيضا الزنك والفضة التى كان يجرى تصدير بعضها إلى الصين . وتفيد تقارير بأن عدد العاملين فى المناجم والحرفيين الصناعيين فى ڤيتنام بلغ عدة مئات الآلاف أكثرهم من الصينيين الذين خرجوا من بلادهم بسبب تزايد البطالة والفقر فى بلادهم واستهوتهم فرص العمل فى ڤيتنام وفى أماكن أخرى فى جنوب شرق آسيا (صن ١٩٩٤) .

وتستحق تجارة سيام اهتماما خاصا . إذ لم يكن القدر الأعظم منها متمركزاً فى السوق الصينية ، بل كانت تحملها أيضا سفن الينك الصينية أو سفن شحن سيامية جميع العاملين على متنها من الصينيين . ولهذا كانت السلطات الصينية تعاملها باعتبارها تجارة « وطنية » . (كوشمان ١٩٩٣) . وساد نمط التجارة العادى . إذ صدَّرت سيام سلعا عديدة أهمها الأرز والقطن والسكر والقصدير والأخشاب والمصنوعات الخشبية والفلفل الأسود ، والهيل « الحبهان » ، وبعض السلع الترفية

عالية القيمة مثل العاج وقرن حيوان وحيد القرن ، وشجر البقم (شجر بقلى ينمو فى مناطق آسيا الحارة ويعطى صبغة حمراء – المترجم) ، واللبان الجاوى ، وجلد الغزال والنمور علاوة على الرصاص والفضة . ولعل القيمة الأساسية المضافة هى انتاج وتصدير السفن السيامية . ويفسر لنا جنيفير كوشمان (١٩٩٣ – ٧٨) قائلا « حرى ألا ننظر إلى صادرات سيام كسلع ترفيه هامشية ، بل باعتبارها سلعا انتاجية رئيسية بهدف الاستهلاك العام ، وأيضا لصناعة السلع الاستهلاكية التى يمارسها الصينيون ، إذ كانت صادرات الصين أولا وأساسا صناعات من نوع الخزف « السيراميك » والمنسوجات والمراوح والورق والكتب والسلع النحاسية من نحاس أصفر أو أحمر ، والفواكه المحفوظة لغرض الاستهلاك العام فى سيام .

وأفادت موانئ سيام خاصة ميناء أيتهايا (على ضفة النهر شمال بانجوك) فى العمل كمراكز تسويق تجارية مهمة ما بين الشمال والجنوب وكذا الشرق والغرب لأغراض تبادل الشحن بين الأقاليم . ولكن ، كما هو الحال فى مناطق أخرى فى جنوب شرق آسيا كانت هناك « صادرات » صينية مهمة غير تلك تصدرها الصين إلى سيام خاصة من فوجيان وهى البشر : العمال والصناع ومقاولى المشروعات والتجار (فيرافول Viraphol ١٩٧٧ ، كوشمان ١٩٩٣) .

وخلاصة وضع جنوب شرق آسيا فى التجارة الدولية نجد أنها كانت تصدر التوابل والقصدير من انتاجها الخاص إلى أوروبا ، وغرب آسيا والهند ، وأعادت تصدير وارداتها من الهند إلى الصين عميلها الأساسى الذى استوعب ثمانية أمثال ما تستورده أوروبا . علاوة على هذا صدرت جنوب شرق آسيا منتجات الغابات والقطن والذهب من انتاجها الخاص إلى الهند والصين واليابان . وتلقت جنوب شرق آسيا الفضة من الهند ، والتى كانت تعيد تصدير بعضها إلى الصين عن طريق ملقا . وهكذا تمتعت جنوب شرق آسيا بفائض فى ميزانها التجارى مع الهند (وبالطبع مع غرب آسيا وأوروبا) ولكن عانى ميزانها التجارى عجزاً مع الصين .

ويوجز ريد النتائج الاقتصادية « المحلية » بالنسبة لجنوب شرق آسيا فيما يلى :

تميزت كل الفترة ما بين ١٤٠٠ - ١٦٣٠ بسرعة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد نقدى واستثمارى تجارى . وبلغت سرعة التحول أقصاها خلال الفترة من ١٥٧٠ إلى ١٦٣٠ . واتجهت نسبة كبيرة من السكان ، قياسا إلى كل معايير العصر ، إلى الانتاج والتسويق لصالح الاقتصاد العالمى . وبدأوا فى الاعتماد على الواردات من مسافات قاصية من أجل الحصول على احتياجاتهم اليومية للاستهلاك مثل الأقمشة والخزف « السيراميك » والأدوات المنزلية المعدنية وسك العملة . واستحوذت التجارة على نصيب كبير نسبيا (مرة أخرى بمقاييس العصر آنذاك) من الدخل القومى لجنوب شرق آسيا . وهيأت إمكانية لتحقيق درجة عالية من حركة التحضر ربما أعلى مما تحقق مرة ثانية قبيل القرن العشرين . وضمت هذه المدن مجتمعات نذرت نفسها تماما لمهنة التجارة والاستثمار فى التجارة . ونشأت مؤسسات لسندات رهن استخدام السفن والمشاركة فى الربح والاقتراض بفائدة . ويمكن القول إن الصين والهند واليابان فى عدد من المجالات الحاسمة كانت متقدمة اقتصاديا أكثر من بلدان جنوب شرق آسيا على الرغم من أن تقنياتها (بما فى ذلك المصارف التى كانت لا تزال جنينية) كانت معروفة لكثيرين من بلدان جنوب شرق آسيا . (ريد ١٩٩٣ - ١٢٩) .

ومع هذا كانت لمنطقة جنوب شرق آسيا نظاما ماليا له سوق نقدية متقدمة وموثوق بها ، حيث يمكن اقتراض المال بمعدلات فائدة تقارب ٢ بالمائة كل شهر وعلى نحو مماثل لما يجرى فى أوروبا آنذاك (ريد ١٩٩٠ - ٨٩ ، تارلنج ١٩٩٢ - ٤٧٩) . (لقد كانت « الثورة الحقيقية » فى أوروبا ، كما أفاد سيبولا (١٩٧٦ - ٢١١ ، ٢١٢) هى الانهيار الحاد الذى أصاب سعر الفائدة على النقد من جراء الزيادة الكبيرة فى واردات النقد الأمريكية) .

وقدمت مانيلا الأسبانية فى الفليبين وفيتنام وتايوان وكذلك ماكاو البرتغالية على الساحل الجنوبى للصين إسهامات انتاجية أكثر تواضعا بكثير من الإسهامات

الانتاجية لبلدان أخرى فى جنوب شرق آسيا . بيد أنهم أسهموا بأدوار مهمة كمراكز للتجارة العابرة وإعادة التصدير خاصة بالنسبة لتجارة الصين واليابان . وبلغ عدد المراكب الصينية التى تعمل بالتجارة مع مانيلا وحدها ما بين ثلاثين إلى خمسين فى العام الواحد . والملاحظ أن أكثر من ٦٠ بالمائة من الواردات المكسيكية العابرة للمحيط الهادى من مانيلا ذات أصول صينية ، واشتملت على زئبق صينى الذى كان المعروض منه فى حالة عجز دائم على الرغم من حيويته لأعمال استخراج الفضة من المناجم ولتكريرها من الشوائب فى الأمريكتين (التى عاد بعضها آنذاك إلى الصين) . ورغبة فى ترويج هذه التجارة مع مطلع القرن السادس عشر استوعبت مانيلا أكثر من ٢٧٠٠٠ صينى (ويقول آخرون ٣٠,٠٠٠) أقاموا هناك . ولكنهم أصبحوا ضحايا مذابح عديدة يكفى أن حوالى ٢٣,٠٠٠ (والبعض يقول ٢٥,٠٠٠) لقوا مصرعهم فى مذبحة واحدة عام ١٦٠٣ ومذبحة أخرى عام ١٦٤٠ (يان Yan ١٩٩١ وكياسون Quiason ١٩٩١) .

ونعرض فى الباب الثالث دور مراكز التسويق التجارى التى ذكرناها فى مجال نقل وتحويل الأموال .

اليـــــــابـــان

تقدم البحوث المعاصرة شواهد على حدوث تطورات اقتصادية مهمة فى اليابان منذ مطلع القرن الثالث عشر . وأوضح باحثون عديدون أن اليابان كانت غارقة فى شبكة التجارة الخارجية مع أطراف آخرين من آسيا منذ هذه الفترة الباكرة .... وأصبحت التجارة مع الصين وكوريا جزءاً مهما فى الاقتصاد اليابانى .... وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر نمت التجارة الخارجية بسرعة من حيث كثافتها ومشروعاتها التجارية التى امتدت إلى أنحاء أخرى فى الشرق الأقصى حتى بلغت مضايق ملقا .

كانت كوريا واليابان وجزر ريوكيو الواقعة جنوب اليابان بخمسمائة ميل وقبالة

ساحل الصين ، فى الدائرة الأولى لنظام المركز / الأطراف الخراجى للصين . ولكن كان اليابانيون أيضا هم المنافس الخطير المحتمل للصين والذين تعجلوا تحصيل أى مزايا تنافسية يقدرون على تجميعها خاصة عندما واجهت الصين « زمنا عصيباً »على نحو ما حدث مع المغول و / أو فى الداخل . ويلاحظ ستيفن سندرسون أيضا « أن اليابان فيما يبدو ، كانت داخلة فى مهام تجارية قوية فى الشرق الأقصى فى نفس الفترة أساسا التى كانت فيها الصين ، وهى تحت حكم أسرة سونج وفى أول عهد أسرة منج تنسحب من التجارة العالمية وآخذة فى الانهيار اقتصاديا . وهذه الأحداث كانت دون أدنى شك مترابطة . لقد نشأ فراغ اقتصادى كبير وأسرعت اليابان بملئه . إذ استجمعت اليابان عزمها على الحركة فى الوقت الذى خارت فيه قوى الصين (ساندرسون - ١٩٩٥ - ١٥٤) .

وأصبحت اليابان بعد ١٥٦٠ منتجا ومصدراً رئيسيا للفضة ثم للنحاس لكل من الصين وجنوب شرق آسيا . وانتجت كذلك بعض الذهب وكميات كبيرة من الكبريت علاوة على سلع متنوعة مثل الكافور والحديد و السيوف وورنيش اللك والأثاث ومشروب الساكى والشاى ونوعا متميزا من الأرز ، وهى سلع تصدرها إلى بلدان عديدة بعيدة حتى وصلت إلى الهند وغرب آسيا . وتلقت اليابان بالمقابل حريرا صينيا ومنسوجات قطنية هندية علاوة على سلسلة كاملة من سلع الانتاج والاستهلاك مثل الرصاص والقصدير والأخشاب والأصباغ والسكر والجلود والزئبق (المستخدم لصهر وتنقية الفضة) من كوريا والصين وجنوب شرق آسيا . ويشير ساتوشى ايكيدا (١٩٩٦) إلى تناظر وضع اليابان وأوروبا مع آسيا وبخاصة الصين : إذ استورد الأوروبيون واليابانيون صناعات من آسيا وبخاصة الصين ، وصدروا الفضة لدفع الثمن . (وإن كانت اليابان تنتج حاجتها من الفضة فى الداخل بينما أوروبا تنهب الفضة من مستعمراتها الأمريكية) . وحملت السفن الصينية القسط الأكبر من شحنات البضائع اليابانية . أما الجزء القليل منها فكانت تحمله أول الأمر سفن برتغالية ثم بعدها سفن هولندية كانت تحضر لجلب الفضة اليابانية والنحاس وغير ذلك من صادرات . وعمل التجار والسفن المتخذين من جزر ريوكيو قاعدة لهم كوسطاء

تجاريين مع كل من الصين وجنوب شرق آسيا . وأقامت اليابان أيضا مراكز لأعمال تجارة السيراميك فى الداخل وللتصدير قصد منافسة الصين . وانتهزت اليابان فرصة الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج ، وكذا المقاومات السياسية الجارية آنذاك فى جنوب الصين . وخفضت اليابان بعد عام ١٦٤٥ وارداتها من السيراميك من الصين بنسبة ٨٠ بالمائة ، وأصبحت اليابان بعد ١٦٥٨ هى نفسها مصدرًا مهما للأسواق آسيا والخليج الفارسى وأوروبا .

ويلاحظ ريد (١٩٩٣) أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حققت اليابان تقدما اقتصاديا جعلها ندًا منافسا للبدان الأوروبية المتقدمة .

« كانت الفترة ١٥٧٠ - ١٦٣٠ بالنسبة لليابان لحظة فريدة ، إذ توحدت فيها البلاد ، وعم الرخاء المدن وأضحت شبه نويات للتجارة الداخلية المزدهرة . وبدأ استخراج كميات استثنائية من الفضة لتشكل أساسا لتجارة قوية مع جنوب شرق آسيا . وكانت سفن اليابان لا تزال ممنوعة من الاتجار مباشرة مع الصين . لهذا فإن تبادل الفضة اليابانية مقابل الحرير الصينى وغيره من السلع لابد وأن يتم فى موانئ جنوب شرق آسيا خاصة مانيلا وهوايان (والمعروفة لدى الغربيين باسم فيافو فيتنام الوسطى) . وعلى مدى الفترة من ١٦٠٤ - ١٦٣٤ حصلت عشر سفن يابانية على ترخيص يسمح لها بالاتجار مع الجنوب خلال العام . وكان العدد الأكبر يبحر إلى فيتنام (١٢٤ سفينة عى مدى ٣١ عاما) والفليبين (٥٦) وسيام (٥٦) . وتوقف فجأة هذا النشاط عام ١٦٣٢ .... ولكن ظلت التجارة اليابانية مزدهرة طوال السنوات الباقية من القرن ، ولكن فقط من خلال التجارة الخاضعة بإحكام لإدارة هولندية وصينية فى نجازاكى (تارلنج ١٩٩٢ - ٤٦٧ ، ٤٦٨) .

وعلى الرغم من هذا كله ذهبت التقديرات إلى أن صادرات اليابان بلغت ١٠ بالمائة من إجمالى دخلها القومى (هاو Howe ١٩٩٦ - ٤٠) . وسجلت اليابان فيما بين عامى ١٦٠٤ - ١٦٣٥ - ابحار ٣٥٥ سفينة بشكل رسمى إلى جنوب شرق آسيا حيث كان اليابانيون يسيطرون على تجارة سيام (كلين Klein ١٩٨٩ - ٧٦) . وخلال هذه الفترة ذاتها تضاعفت واردات اليابان من الحرير الصينى أربع مرات وبلغت ٤٠٠,٠٠٠ كجم . بل حدث ، وبعد أزمة الصين الاقتصادية والسياسية فى منتصف القرن أن كانت تصل إلى ناجازاكى ٢٠٠ سفينة كل عام خلال خمسينات القرن السابع عشر (هاو ١٩٩٦ - ٣٧ ، ٢٤) .

وتضاعف تعداد سكان اليابان من ١٦ مليون عام ١٥٠٠ إلى ما بين ٢٦ ، ٣٢ مليون نسمة عام ١٧٥٠ (أنظر الجدولين ٤ - ١ ، ٤ - ٢) . ولكن نجد عند كرستوفر هاو ١٩٩٦ ما يفيد أن النمو السكانى بلغ ٠,٠٨ بالمائة فى السنة ، وأن تعداد السكان بلغ أكثر من الضعف إذ أصبح ٣١ مليون نسمة فيما بين ١٦٠٠ و ١٧٢٠ فقط . ولكن الدراسة السكانية سالفة الذكر والتى قام بها معا سوزان هانلى وكوزا یاماموروا (١٩٧٧) تحدد تعداد السكان بحوالى ٢٦ مليون نسمة عام ١٧٢١ . وتكشف جميع المصادر بعد هذا عن ثبات المستوى السكانى فى اليابان .

ولكن نجد قدرا من المنازعة فى الرأى إزاء مسار التطور الاقتصادى اليابانى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . وصححت الأبحاث المعاصرة الرأى السابقة القائل إن « العزلة » أفضت إلى « ركود » . وإذ على الرغم من ثبات المستوى السكانى فى اليابان (مع اطراد زيادته فى كثير من الأنحاء الأخرى من آسيا) فقد اطرد كذلك نمو الانتاج الزراعى وغيره فى اليابان . لذلك زاد نصيب الفرد من الدخل خلال القرن الثامن عشر حسبما تفيد أحدث الدراسات التى قام بها كل من هانلى و ياماموروا (١٩٧٧) وهاو (١٩٩٦) .

ولايزال هاو (١٩٩٦) يؤيد الافتراض القائل إن تجارة اليابان الخارجية تدهورت خاصة عقب ١٦٨٨ وظلت منخفضة على مدى القرن الثامن عشر . ولكن ايكيدا

(١٩٩٦) يستند إلى دراسات يابانية جديدة ومهمة توضح أن سياسة العزلة لم تتسبب فى خفض التجارة الخارجية على الاطلاق . إذ استمرت واردات الحرير الصينى ، بل زادت فى الحقيقة حتى عام ١٦٦٠ ولم تنته حتى عام ١٧٧٠ . علاوة على هذا نجد أن واردات الحرير عبر كوريا وجزر ريوكيو فاقت أحيانا الواردات عبر ناجازاكى . وظلت التجارة غير المرخص بها مع جنوب الصين بعيدة عن الهيمنة الرسمية . واطردت مظاهر الازدهار التجارى فيما بين اليابان وجنوب شرق آسيا بما فى ذلك بورما . وعلى نقيض الافتراضات السابقة يبدو أن صادرات الفضة ، بما فى ذلك الفضة اليابانية استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر . وطبعى أن السفن الأجنبية وبخاصة الصينية استمرت فى رحلاتها إلى اليابان .

والخلاصة أن سكان اليابان زادوا سريعا ثم استقر تعدادهم ، كما وأن اقتصادها اصطبغ بصبغة الاستثمار التجارى والتحول الحضرى على نطاق واسع على نحو ما تشهد به هذه المصادر وغيرها . (مثال ذلك تاريخ كيمبريدج لليابان إشراف - جون هول ١٩٩١) . وسوف نستعرض النمو السكانى فى اليابان وبعض مؤسساتها فى الباب الرابع . ولكننى أود هنا فقط أن أشير إلى الانتشار الحضرى الكبير فى اليابان . إذ على مدى قرن ونصف بعد عام ١٥٥٠ زاد عدد المدن التى تضم كل منها ١٠٠,٠٠٠ نسمة من واحد إلى خمس مدن ، وبحلول القرن الثامن عشر أصبح عدد سكان الحضر فى اليابان أكبر من مثيله فى الصين أو أوروبا المعاصرة لها . إذ بلغ عدد سكان كل من أوزاكا / كيوتو و إيدو (وليس طوكيو) ما لا يقل عن مليون نسمة ، بلغ سكان إيدو ١,٣ مليون نسمة (هاو ١٩٩٦ - ٥٥) . وما إن قارب القرن الثامن عشر على نهايته حتى كان ما بين ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من السكان سكان حضر (هاو ١٩٩٦ - ٥٥ ، وأيضا ٦٣) ، وأن ما بين ١٠ و ١٣ بالمائة حسب تقدير ساندرسون (١٩٩٥ - ١٥١) يعيشون فى مدن كبرى يزيد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة فى اليابان بينما لم تزد النسبة عن ٢ بالمائة فى أوروبا (هول ١٩٩١ - ٥١٩) . والحقيقة أنه فى الوقت الذى كان سكان اليابان يمثلون ٣ بالمائة فقط من سكان العالم ، كان ٨ بالمائة من سكانها يسكنون مدنا كبرى يزيد تعداد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

لهذا ، وتأسيسا على الشواهد والبراهين يتعين رفض الرأى القائل إن اليابان كانت فى عصر طوكوجاوا بل وقبله كانت « راكدة » و « منغلقة على نفسها » ناهيك عن وصفها بأنها كانت « اقطاعية » . وبات لزاما فى الحقيقة مراجعة مجرد الفكرة الزاعمة أن وصول كومودور بيرى هو الذى « فتح » أبواب اليابان عام ١٨٥٣ ؛ وأن الاصلاح فى عصر الميجى عام ١٨٦٨ أحدث قطيعة مفاجئة فصلت اليابان عن ماضيها الممثل فى عصر طوكوجاوا . إن اليابان الحديثة ، شأنها شأن روما ، لم تقم فى يوم وليلة بل ولا حتى فى قرن واحد .

الصين

شهدت الصين فى عصر أسرتى منج وكنج زيادات ضخمة فى الانتاج والاستهلاك والسكان . ولم تتوقف هذه الزيادات إلا لفترة قصيرة وقت انتقال السلطة من أسرة منج إلى أسرة كنج فى منتصف القرن السابع عشر . وعرضنا دراسة عن السكان فى الباب الخامس . ونكتفى هنا بدراسة بعض جوانب الانتاج والتجارة فى الصين وخاصة مكانتهما ودورهما فى الاقتصاد العالمى ككل . كانت الصين دون شك المنطقة الأكثر تقدما اقتصاديا فى العالم فى ظل حكم أسرة سونج فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر . ولكن يخرج عن نطاق بحثنا الآن بيان إلى أى مدى تغير هذا الوضع بسبب غزو المونغولين خلال أسرة يوان Yuan . وإنما المسألة التى يتعيين علينا التصدى لها هو مكانة ودورالاقتصاد الصينى فى العالم أثناء حكم أسرتى منج وكنج من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ . وتتحدث شواهدنا التالية عن الفرض الذائع الذى يذهب إلى أن الصين كانت عالما اقتصاديا مستقلا بنفسة ولحسابها فقط ، خاصة بعد أن عكست أسرة منج اتجاه حركة التوسع البحرى فى القرن الخامس عشر . وبعد أن فرضت أسرة كنج قيوداً على التجارة البرية فى القرن السابع عشر .

حقا إن التوسع البحرى الصينى توقف تماما عام ١٤٣٤ وبخاصة فى ظل حكم أسرة جنج هى Zheng He عقب عام ١٤٠٣ . وكان البحث عن الأسباب موضوع تأمل وتفكر كبيرين . ولكن التوسع الباكر ثم الانحسار ارتباطا يقينا بالعلاقات الصينية

مع المونغول وغيرهم فى الشمال الشرقى للقارة ، ونقل أسرة منج للعاصمة إلى بكين قرب الحدود بغية التحكم على نحو أفضل فى تهديدات المونغول بعد أن تجددت . وتم شق قناة كبرى عام ١٤١١ لتموين المخافر الحدودية النائية وبخاصة بكين باحتياجاتها من الأرز عن طريق مراكز الانتاج والتجمع السكانى على ضفاف وادى اليانجتسى . وأدى شق القناة إلى خفض الاعتماد السابق على الطريق البحرى الساحلى ومن ثم قل الاعتماد على الأسطول والتجارة البحرية . والجدير بالذكر أن النزاعات الاقتصادية السياسية ذات الأهمية بين التجارة البحرية الجنوبية والتوجيهات والمصالح القارية الشمالية تم حسمها بدرجة كبيرة لصالح الطرف الثانى . وتلازم مع هذا زيادة تحدى القرصنة والتهريب من جانب اليابانيين ، بل وأيضا الصينيين فى البحر . وعزز هذا من قبضة أولئك الباحثين عن الثروة داخل البلاد ، وأفضى إلى فرض مزيد من القيود على التجارة البحرية إلى أن تم رفع هذه القيود ثانية عام ١٥٠٦ استجابة لمصالح الجنوب خاصة فى فوجيان . وحدث فى هذا الوقت بالذات عام ١٥٧١ أن تراجعت الصين عن مواجهة المونغول الآسيويين فى الداخل ، وخفضت حجم جيشها بأكثر من الثلثين ، وتحولت (ثانية) إلى سياسة التفاوض من أجل التهدئة مع البدو على حدودها الشمالية الغربية .

ومع هذا لم تتوقف التجارة البحرية فى الجنوب الشرقى . حقا ازدهرت آنذاك كثيرا التجارة غير المشروعة التى امتزجت بالقرصنة اليابانية (وكان أكثرهم صينيين فى الواقع) . وتجاوز حجم هذه التجارة حجم التجارة الخراجية وقتها . (هول ١٩٩٠ – ٢٢٨) وشهدت التجارة من وإلى جنوب شرق الصين مظاهر رواج بسيطة تتجدد بين الحين والآخر . وانتعشت وازدهرت فيما بين ١٥٧٠ وحوالى ١٦٣٠ على أقل تقدير ، وهو الوقت الذى عانت فيه الحالة المالية لأسرة منج من هبوط مفاجئ . (وهذا هو ما عرضنا له بالدراسة فى الباب الخامس .) .

السكان والانتاج والتجارة

تتباين التقديرات بشأن تعداد سكان الصين فى عهد أسرة منج . ويورد إحصاء

١٣٩٣ الرقم ٦٠ مليون ، ولكن ربما كان الرقم الصحيح أعلى من هذا (بروك Brook ١٩٩٨) . ويرى وليام أتويل (١٩٨٢) أن الرقم فى عام ١٥٠٠ بلغ ١٠٠ مليون . ويعطى البعض الآخر هذا التقدير لتاريخ تال ، بعد ذلك بقرن أى عام ١٦٠٠ . ولكن بالنسبة لهذا التاريخ يقول جون كنج ڤيربانك (١٩٩٢ - ١٦٨) إن الرقم ١٥٠ مليون . ويرى تيموتى بروك (١٩٩٨) أن من الممكن أن يكون الرقم ١٧٥ مليون . ويقدِّر هو بنج تى (١٩٥٩) فى دراسة تتسم بالدقة والحذر عنوانها « دراسات عن سكان الصين » أن التعداد الحقيقى للسكان تجاوز العدد المسجل رسميا ، وأن الرقم فى أربعينات القرن الثامن عشر تجاوز بنسبة ٢٠ بالمائة على الأقل . (هو بنج تى ١٩٥٩ - ٤٦) وتتفق جميع المصادر على أن السكان تضاعفوا أو ربما تجاوزوا الضعف خلال حكم أسرة منج وقتما توسع الاقتصاد الصينى بسرعة . وعقب أزمة منتصف القرن السابع عشر (التى نناقشها فى الباب الخامس) عاد ثانية نمو السكان وحركة التحضر والانتاج . وتوضح مجموعة التقديرات لتعداد السكان فى الجدول ٤ - ١ ما يلى ١٢٥ مليون عام ١٥٠٠ (أدنى تقدير فى الجدول ٤ - ٢ هو ١٠٠) و ٢٧٠ مليون (أو ٢٠٧ مليون) عام ١٧٥٠ ، و٣٤٥ مليون (أو ٣١٥ مليون) عام ١٨٠٠ . وهكذا يبين أن سكان الصين خلال هذه القرون الثلاث ربما بلغوا ثلاثة أمثال ، وهى نسبة أعلى كثيرا من مثيلتها فى أوروبا . ونشأت مدن كبرى (وإن كانت أقل مما كانت عليه فى زمن أسرة سونج قبل ذلك بخمسمائة عام) حيث كانت مدينة نانجنج Nanjing مليون نسمة وبكين أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ نسمة فى أواخر عهد أسرة منج فى مطلع القرن السابع عشر . وبحلول عام ١٨٠٠ ضمت كانتونا (اسمها الآن جوانج جو Guangzho) وشقيقتها مدينة ڤوشان مليون ونصف مقيم (مرقس Marks ١٩٩٧) وهو ما يعادل مجموع سكان الحضر فى كل غرب أوروبا .

وأطلقت حركة نمو الانتاج والسكان فى الصين واردات الفضة اليابانية والفضة الأمريكية الأسبانية . ودعم هذه الحركة أول الأمر إدخال نوع الأرز الذى ينضج مبكراً مما سمح بزراعة محصولين فى العام الواحد . ودعمها بعد ذلك التوسع فى الأراضى الزراعية والمحاصيل الغذائية عن طريق إدخال الأذرة والبطاطس وهما من أصل

أمريكي يتميزان بالقدرة على النمو فى الأماكن غير الصالحة لزراعة الأرز . ولكن الملاحظ أنه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر واجهت السلطة الحاكمة ، كما واجه الاقتصاد عدداً من المشكلات الوقتية . وربما ترجع هذه المشكلات جزئيا إلى الزيادة السكانية مثلما ترجع إلى أسباب مناخية (انظر الباب الخامس) . وانخفض عدد السكان ، كما هبط الانتاج ، بل تدهور مؤقتا . ولكنهما استعادا عافيتهما ثانية مع نهاية القرن السابع عشر وتسارع نموهما على مدى القرن الثامن عشر حتى بلغ تعداد السكان ٣٠٠ مليون نسمة بحلول عام ١٨٠٠ أى ما يقرب من ثلاثة أمثال (ابيرهارد Eberhard ١٩٧٧ - ٢٧٤) .

ويقدم لنا بن وونج Bin Wong موجزاً ملائما للتوسع الصينى الزراعى والتجارى والصناعى :

« القسمات العام لزيادة الحاصلات التجارية والصناعات الحرفية الفنية والتجارة شائعة ومعروفة فى الأدبيات الصينية واليابانية .... وأشهرها التوسع فى صناعات القطن والحرير فى الحوض الأدنى لنهر اليانجستى قرب شنغهاى . وهاتان هما الصناعتان الحرفيتان الأساسيتان اللتان تنضافان إلى الأرز وغيره من الحاصلات التجارية وأسهمت جميعها معا فى خلق الاقتصاد الصينى كأغنى اقتصاد فى الاقليم . ورغبة فى إطعام سكان هذه المنطقة تمت زراعة الأرز فى مقاطعات الحوض الأعلى وهى مقاطعات أنهوى وجيانجكسى وهوبى وبخاصة هونان وسيكوان فى اتجاه الحوض الأدنى لنهر يانجستى . وعرفت بقاع من هذه المقاطعات محاصيل تجارية أخرى كما عرفت الحرف الفنية مثل القطن والأصباغ والتبغ والأوانى الفخارية والورق . وظهرت كتوسع للسوق التى تربط المزيد من الأسواق المحلية .

وبدا توسع السوق واضحا للغاية على نهر يانجتسى دون أن يكون قاصرا على هذه المنطقة . ففى جنوب وجنوب شرق الصين اتسع نطاق المحاصيل الزراعية التجارية والصناعات الفنية اليدوية لتشمل مساحات عديدة منها . وانتجت دلتا نهر بيرك فى جوا نجدونج قصب السكر والفاكهة والحرير والقطن والسلع الحديدية والزيوت من السمسم ومن شجر التانغ . وحفزت الروابط التجارية خلال القرن السابع عشر على انتاج المحاصيل الزراعية التجارية من الشاى والسكر على طول الساحل الجنوبى الشرقى (ودنج ١٩٩٧) .

وازدهرت لينجنان Lingnan أى جنوب الصين ، وبخاصة جوا نجدونج وجوانجكسى وأيضا فوجيان . وحققت هذه المقاطعات نموا اقتصاديا بفضل التجارة الخارجية وبخاصة صادراتها من الحرير والبورسلين مقابل الفضة . ولعل أحد حكام المقاطعات كان مبالغا حين قال إن ألف سفينة تجئ وتبحر من جوا نجدونج كل عام . غير أن قبطانا انجليزيا أشار إلى أن خمسة آلاف سفينة من نوع البنك والقوارب الصغيرة كانت راسية خارج ميناء جوانجزهو عام ١٧٠٣ (مرقس ١٩٩٦ - ٦٢) . ويحلل روبرت مرقس أثر هذه التجارة الخارجية على التجارة المحلية وعلى الاستثمار التجارى فى مجال الزراعة والبيئة خلال القرن السادس عشر على مدى القرن الثامن عشر وفى القرن التاسع عشر . والجدير بالذكر أنه خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن السادس عشر زاد عدد أسواق المواد الغذائية بنسبة ٧٥ بالمائة ، أو بنسبة أسرع كثيرا من الزيادة السكانية فى جوانجدونج (مرقس ١٩٩٦ - ٦١) ويوجز مرقس هذا قائلاً :

كان تحول الاقتصاد إلى استثمار تجارى قوة دافعة كبيرة لاعادة تشكيل الساحة . إذ لم يقتصر الأمر على أن لجأ المزارعون فى دلتا نهر بيرل إلى حفر حقول الأرز لافساح مجال لبرك السمك وعمل سدود من شجر التوت (التى تتميز بانتاجيتها وقيمتها الاستثمارية التجارية علاوة

على أنها ، إلى حد ما ، توفر دعما ايكولوجيا تباديا وضروريا لإطعام دودة القز) إن حاجتهم إلى الغذاء تحولت بنسبة كبيرة من الأرض الزراعية فى بقية مقاطعة لنجنان إلى مناطق زراعة الأرز كمحصول وحيد موجه للتصدير . واستزرع الفلاحون فى دلتا نهر بيرل محاصيل غير غذائية ، دافعين بزراعة وانتاج الأرز بعيدا إلى داخل وديان النهر . وبدأ الفلاحون يعيشون على البطاطا والأذرة اللذين ينموان فى الأراض أكثر هامشية فى مناطق التلال ، ويشحنون الأرز الذى نما ونضج فى الحقول فى الحوض الأدنى لدلتا نهر بيرل .... ولكن النظام فى مجموعه قابل للإدامة بدون توفر المزيد والمزيد من المدخلات من الخارج .

(مرقس ١٩٩٦ - ٧٦) .

وعلى الرغم من هذا حدث عجز فى امدادات الأرز . إذ أن الزراعة التجارية ، بما فيها قصب السكر وأيضا القطن لفترة محدودة ، شغلت أكثر من نصف الأرض الزراعية فى جوانجدونج ، التى تنتج فقط نصف محصول الأرز الذى تحتاج إليه فى مطلع القرن الثامن عشر . ولهذا بات لزاما استيراد كميات متزايدة من الأرز من أماكن أخرى بما فيها جنوب شرق آسيا . واستجابة لهذا قدمت الحكومة المركزية فى بكين المزيد والمزيد من الاعفاءات الجمركية كحوافز للنهوض بعمليات استصلاح مساحات أكبر من الأرض الهامشية وتطهير منحدرات التلال لزراعتها . وأدى هذا إلى زيادة عملية إزالة أشجار الغابات ، وتآكل التربة وغير ذلك من مظاهر تدمير البيئة .

الصين فى الاقتصاد العالمى :

عاملان مترابطان سبق ذكرهما عند مناقشتنا لأنماط التجارة ، وربما كانت لهما أكبر أهمية ودلالة للاقتصاد العالمى . أحدهما التفوق الاقتصادى العالمى للصين فى الانتاج والتصدير . إذ كانت الصين بدون منافس فى مجال الخزف ؛ ولم يكن هناك غير عدد محدود جداً من المنافسين فى مجال الحرير الذى يمثل أكبر منتج تصديرى للصين . وكانت تصدرهما أساسا إلى عملائها الآخرين الآسيويين أولا ، ثم من بعدهم

للتجارة بين مانيلا والأمريكتين (فلين وجيرالديز ١٩٩٦) . العامل الهام الآخر والذى أكده أيضا دنيس فلين وأرتورو جيرالديز (١٩٩٤ ، ١٩٩٥) وضع الصين ودورها باعتبارها « وعاء التجميع » الأخير لانتاج العالم من الفضة . وطبعى أن كان العاملان مترابطين من حيث أن فائض التصدير الدائم للصين (حتى منتصف القرن التاسع عشر) كانت تتم تسويته أساسا عن طريق السداد للأجانب بالفضة .

ولكن قوة جذب الصين ترجع إلى مصدر آخر : أن أسرة منج أقلعت عن عادة أسرة يوان قبلها ، بل وأسرة سونج قديما فى الإعتماد جزئيا على النقد الورقى . وذلك أنه فى فترات الأزمة كان يساء استعمال طباعة هذا النقد مما يؤدى إلى نتائج تضخمية . وتوقفت أسرة منج عن الطباعة ، كما توقفت بعد ذلك عن استخدام النقد الورقى ، واعتمدت على النقد النحاسى وسبائك الفضة . علاوة على هذا تم تحويل حصص متزايدة من الأقساط ، ثم أخيرا كل الأقساط إلى ضريبة مفردة من الفضة عن كل عملية . ومن ثم زاد الطلب الصينى العام على الفضة ، علاوة على عظم حجم وانتاجية الاقتصاد الصينى . وأدى هذا إلى فائض تصديرى تسبب فى حدوث طلب ضخم على الفضة فى العالم وزيادة سعرها .

لذلك نرى أن فلين وجيرالديز (١٩٩٤) يبالغان تماما عندما يكتبان أنه « ما كان يمكن أن ينشأ نفس نمط « ثورة الأسعار » فى أوروبا والصين ولا فى الأمبراطورية الأسبانية (التى عاشت على مبيعاتها من الفضة) لولا تحول المجتمع الصينى إلى قاعدة للفضة فى مطلع الفترة الحديثة . والحقيقة أنه فيما عدا هذا استجاب إنتاج السلع بعامة على نحو ملائم تماما داخل الصين ذاتها بحيث أبقى التضخم تحت السيطرة هناك ، وهو ما سوف أؤكده بالبرهان فى الباب الثالث .

لقد وصل البرتغاليون أولا ، ثم من بعدهم الهولنديون ، إلى موانئ شرق آسيا سعيا للربح من وراء التوسع الاقتصادى الصينى (واليابانى) عن طريق اقحام أنفسهم كوسطاء فى التجارة بين الصين وجيرانها . وطبعى أن أدخلوا هم وآخرون عدداً من المحاصيل الأمريكية المهمة إلى الصين . ونعرف أن بعض هذه المحاصيل ،

مثل الأرز والتبغ ، أدت إلى زيادة الانتاج والاستهلاك الزارعى فى الصين .

ولنا أن نبحث الآن من أين وكيف تلاءم اقتصاد الصين الانتاجى الضخم مع الاقتصاد العالمى . سبق أن أشرنا إلى صادرات الصين من الحرير والبورسلين والزئبق ثم الشاى بعد عام ١٦٠٠ . ولكن كانت الصين أيضا مصدر الزنك والكبرو – نيكل (خليط من النحاس والنيكل – المترجم) . وهذان كانا يستخدمان كأخلاط لسك النقود فى أماكن أخرى . ولاحظ المراقب المعاصر بوتيرو Botero أن « كمية الحرير المصدرة من الصين لا يمكن تصديقها . إذ كان يتم تصدير ألف قنطار من الحرير سنويا إلى جزر الهند البرتغالية وإلى الفليبين وهى حمولة خمس عشرة سفينة . وكان يجرى شحن كمية لا يمكن تقديرها إلى اليابان .... » .

(ورد النص عند أدشد Adshead ١٩٨٨ – ٢١٧) .

وكانت الصين فى عهد أسرة منج تتمتع باحتكار واقعى فى مجال صناعة البورسلين وغيره من أنواع السيراميك (الذى لا يزال يسمى الصينى حتى يومنا هذا) فى السوق العالمية : غير أن أكثر من ٨٠ بالمائة من صادرات السيراميك الصينى كانت تذهب إلى آسيا ، بما فى ذلك ٢٠ بالمائة إلى اليابان ، و١٦ بالمائة من حيث الحجم ولكن حوالى ٥٠ بالمائة من القيمة إلى أوروبا وهى من السلع عالية الجودة . ولكن الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج خلق مناسبة لهبوط صادرات السيراميك بحوالى الثلثين بعد عام ١٦٤٥ وباستثناء الفترة من ١٦٤٥ – ١٦٦٢ كانت أسرة جنج Zheng ومركزها فوجيان ، والتى كانت لا تزال على ولائها لأسرة منج ، لا تزال مسيطرة سيطرة كاملة على تجارة التصدير هذه التى هبطت كثيرا . واستمرت صادرات السيراميك المنخفضة على حالها حتى العام ١٦٨٢ ثم استعادات نشاطها ، ودخلت فى هذه الأثناء اليابان السوق ، ومن بعدها تونجكين الفيتنامية منذ عام ١٦٦٢ ، كمصدِّرين رئيسيين (هو شويمى HO Chuimei ١٩٩٤ ، ٣٦ ، ٤٧) . ونشير بإيجاز إلى أن تونجكين وفرت أيضا للهولنديين امدادات من الحرير ليحملوها إلى اليابان مقابل الفضة (كلين ١٩٨٩ – ٨٠) . وشحنت الصين كذلك الحرير إلى باتاڤيا

بغرض إعادة التصدير إلى اليابان بالإضافة إلى الحرير الذى يصلها من البنغال . واستوردت الصين فى المقابل منسوجات قطنية من الهند (بعضها لإعادة التصدير) والتوابل وخشب الصندل وأنواعا أخرى من الأخشاب اللازمة لبناء السفن أو السفن ذاتها من جنوب شرق آسيا ، والفضة من أماكن مختلفة . وأنتجت الصين فى الوقت نفسه كميات كبيرة من المنسوجات القطنية لاستعمالها الخاص علاوة على التصدير لأوروبا . ويقدر الجيزويت الذين زاروا شنغهاى فى أواخر القرن السابع عشر أن شنغهاى وحدها بها ٢٠٠,٠٠٠ نساج قطن ، ٦٠٠,٠٠٠ عامل غزل يمدونهم بخيوط الغزل (هو شويمى ١٩٥٩ - ٢٠١) .

وأقترح تاكيشى هاما شيتا (١٩٨٨ - ١٩٩٤) مؤخرا تفسيراً مهما لوجود اقتصاد عالمى آسيوى مستقل مركزه الصين . وعرض رأيه هذا فى مقالتين ، الأولى عن « النظام التجارى الخراجى وآسيا الحديثة » ؛ والثانية عن « اليابان والصين فى القرنين التاسع عشر والعشرين » . ويدفع هاما شيتا للاعتراف بـ « التاريخ الآسيوى باعتباره تاريخ نظام موحد تميز بوجود علاقات داخلية تجارية خراجية / خراجية) internal tribute / tribute trade relations مع الصين باعتبارها المركز .... وأن هذا النظام كان كيانا عضويا موحداً له علاقات المركز / الأطراف مع جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى ، ووسطها وشمالها الغربى .... ومرتبط بالهند الملاصقة كساحة تجارية » . ويركز هاما شيتا دراسته التحليلية على نظام « الخراج » الصينى القديم ، الذى ظل باقيا حتى القرن التاسع عشر .

« المثل الأعلى للمركزية الصينية لم يكن همًّا يشغل الصين وحدها ، بل كان موضوعيا قاسما مشتركا فى كل أنحاء المنطقة الخراجية .... المناطق الخراجية التابعة والتى تضمها المنطقة الخاضعة لهيمنة الصين لها وجودها والتاريخ الخاص والمستمر .... وهكذا أبقت كل هذه الأقطار على علاقات التبعية الخراجية لبعضها البعض والتى أضحت تشكل حلقات فى سلسلة

متصلة . والقسمة الأساسية الأخرى للنظام والتى يتعين ألا تغيب عن الأنظار هى أنه قائم على الصفقات التجارية . إذ كان النظام الخراجى فى الحقيقة موازيا ، أو متكافلا مع ، شبكة العلاقات التجارية الاستثمارية . مثال ذلك أن التجارة بين سيام واليابان وجنوب الصين ظلت قائمة على أساس الأرباح من الأنشطة الخراجية حتى وإن كان القدر الأعظم من العمل التجارى غير الخراجى « لا يدر ربحا تعويضيا إلا نادراً .... وإن قصة الاختراق التجارى الذى قام به التجار الصليبيون إلى داخل جنوب شرق آسيا وهجرة « الصينيون عبر البحار » إنما هى قصة تداخلت تاريخيا فى جديلة واحدة مع عملية بناء هذه الشبكة التجارية . ومن ثم فإن التوسع التجارى وشبكة التجارة الخراجية تطورا معا . لقد توسعت العلاقات التجارية فى شرق وجنوب شرق آسيا مع توسع العلاقات الخراجية . وجدير بالإشارة أن هذه التجارة الخراجية قامت بدور التجارة الوسيطة بين البلدان الأوروبية وأقطار شرق آسيا .... وألفت العلاقات الخراجية فى الواقع شبكة من التجارة الخراجية لنمط متعدد الأطراف يستوعب سلعا من خارج الشبكة .... صفوة القول إن جماع منطقة التجارة الخراجية والتجارة فيما بين الأقاليم كانت له قواعده الهيكلية الخاصة التى مارست سيطرة منظومية من خلال تداول الفضة ومع النظام الخراجى الصينى فى المركز . وإن هذا النظام الذى يشمل شرق وجنوب شرق آسيا ترابط مع المناطق التجارية المجاورة مثل الهند والأقاليم الإسلامية وأوروبا . (هاما شيتا ١٩٩٤ - ٩٤ ، ٩٢ ، ٩٧) .

ولنا أن نلاحظ بوجه خاص أن هاما شيتا (١٩٨٨ - ١٣) يقر بأن « من المشروع فى واقع الأمر ، أن تنظر إلى التبادل الخراجى باعتباره معاملة تجارية .... تشتمل فى الواقع على كل من العلاقات الاستيعابية والتنافسية والتى تمتد وتتسع داخل شبكة تغطى منطقة كبيرة . وكان معروفاً فى الحقيقة أن تجار آسيا الوسطى اعتادوا تقديم وثائق تفويض زائفة تشهد بأنهم

« مبعوثون سياسيون سددوا « ضريبة » لتكون أشبه بورقة التوت من أجل نشاط تجارى رتيب . وأشاروا إلى هذا قبل قرون رحالة أوروبيون مثل الجيزويتى ماتيوريتشى . وهذا ما سلمت به وثائق أسرة منج (فليتشر ١٩٦٨) . ولجأ اليابانيون أيضا إلى صور من مظاهر الولاء كجزية ليحظوا بتجارة مربحة مع الصين ، وأحيانا لاحتكار هذه التجارة إن أمكن . ويؤكد كتاب آخرون على أن التجار الصينيين الذين يتاجرون مع سيام ، إنما كانت تحركهم دوافع استثمارية تجارية خالصة سواء أكانت تجارة خراجية أم لا » . (فيرافول ١٩٧٧ - ٨ وأيضا ص ١٤٠) . ولاحظ كوشمان (١٩٩٣) الشئ نفسه .

ويدفع هاماشيتا أيضا بأن هيكل السعر فى الصين هو الذى كان يحدد أساس مجموع التكوين التجارى الخراجى . وأن .... منطقة التجارة الخراجية كانت تؤلف منطقة « فضة » واحدة متكاملة حيث تستخدم فيها الفضة وسيلة للتسوية التجارية للفائض التجارى الدائم فى الصين (هاماشيتا ١٩٨٨ - ١٧) .

وبيان هاماشيتا للنظام التجارى الخراجى فى الصين يطابق القوانين المؤسسية المطبقة فى ظل حكم أسرتى منج وكنج . إذ أنها ميزت ورتبت - بل وعدلت فى استجابة لتغيرات طرأت على الأوضاع - من تجمعات جغرافية « خراجية » وحددت لكل منها موانئ الدخول المسموح لها بها . وتضم هذه التجمعات سلسلة تبدأ من كوريا واليابان فى الشمال مروراً بأنحاء مختلفة فى جنوب شرق آسيا فى الجنوب والهند والشرق وتضم كذلك البرتغال وهولندا . وعلى الرغم من الفحوى الأيديولوجية فى النظر إلى المملكة الوسطى السماوية باعتبارها مركز الأرض فإن الصينيين كانوا أيضا واقعيين وعمليين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن النشاط التجارى الاستثمارى والمقابل المدفوع عنه هو الشكل الذى يحبون تسميته « الخراج » الذى يتعين على الآخرين سداده لهم .

وها هنا كانت المحاكم الصينية (وكذلك هاماشيتا الآن) واقعية تماما : كان على الآخرين فى الأغلب الأعم أن يدفعوا للصين ثمن الصادرات الجاهزة للتصدير والتى يقل ثمنها عن الكميات الضخمة من الفضة النادرة التى يتم شحنها إلى داخل الصين كل عام . وإذا كانت هذه المدفوعات سميت من زاوية أيديولوجية « الخراج » فإن هذا لا يغير من جوهر وظيفتها التى تعبر فى الحقيقة عن « الخراج » التجارى الذى يدفعه الآخرون فضة . ويدخل الأوروبيون فى عداد هؤلاء الآخرين الذين يتعين عليهم أن يدفعوا للصينيين الخراج حتى يتاجروا معهم . ورتبوا هذه « الخراجات » فى دوائر متحدة المركز حيث الصين هى المركز على نحو قد يبدو لنا أيديولوجيا بصورة مبالغ فيها . بيد أنها ، وهو الأصح ، تعبر بدقة عن حقيقة أساسية : أن مجمل نظام التوازنات واختلال التوازنات التجارية المتعددة الأطراف عملت كقوة جذب جعلت من الصين « وعاء التجميع » الأخير لفضة العالم . وتدخل ضمن نظام التوازنات واختلالها هذا الأدوار الفرعية لكل من الهند وجنوب شرق آسيا ذات الصلة بالتفوق الصناعى للصين . وإن هذه التسويات بواسطة سبائك الفضة للمعاملات التجارية (أوسمها « الخراج » إن شئت) وعلاقات المركز - الأطراف مع وبين كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا والهند وغرب آسيا وأوروبا ومستعمراتها الاقتصادية أدت دوراً أساسيا فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن الثامن عشر . ويسميها هاماشيتا « سلسلة متصلة من علاقات الخراج التابعة بين هذه الأقاليم . ولعل الوضع المركزى للصين سمح لهيكل أسعارها الداخلى أن يكون له نفوذه المهم - والذى يستحق اهتماما أكبر مما تلقاه . هذا على الرغم من أنه يبدو لنا ، وكما يزعم هاماشيتا ، أن من المشكوك فيه أنه كان وحده قادراً على أن « يحدد » جميع الأسعار الأخرى فى آسيا ، ناهيك عن الاقتصاد العالمى .

ومن ناحية أخرى كان هاماشيتا (١٩٨٨ - ١٨) على حق إذ أصر على أن القيام بأى عمل تجارى مهما كان ، لم يكن ليدع للأوروبيين خياراً آخر سوى المشاركة فى شبكة التجارة الخراجية « المؤسسة بالفعل .... باعتبارها قاعدة جميع العلاقات فى الإقليم .... وإقامة قاعدة عمل داخلها . ولكن هذا يعنى

أننا أفضنا قليلا فى الحديث عن واقع التجارة مع الصين دون القاعدة السائدة فى كل أنحاء آسيا : إن الأوروبيين لم يكن لهم من خيار سوى أن يلحقوا عربتهم التجارية بالقطار الآسيوى الانتاجى التجارى الأضخم بدرجة كبيرة ، والذى كان يشق طريقه منطلقا على قضبان جاهزة وراسخة (أو على الأصح شبكة قوافل برية وبحرية) . علاوة على هذا فإن « شبكة التجارة الخراجية » الصينية فى شرق وجنوب شرق آسيا كانت - وعلى مدى ألفى عام قبل ذلك - جزءاً متكاملا مع هذه الشبكة الاقتصادية العالمية الأفرو - أوراسية الأوسع نطاقا . وكل ما فعله الأوروبيون هو أن يحشروا الأمريكتين فيها أيضا . ولكن ، كما ذكرنا آنفا ، ثمة شواهد على أن الصينيين أنفسهم فعلوا الشئ ذاته بدرجه ما - وبهدف محدد هو الحصول على وسيلة للسداد ! - قبل قرون من تاريخ إبحار كولومبوس . انظر على سبيل المثال هانز بريور Hans Breuer فى كتابه « كولومبوس كان صينيا » ١٩٧٢

وتمثلت النتائج الاقتصادية والمالية « لتجارة الصين » فى أن الصين تمتعت بفائض ميزان تجارى مع كل الأطراف الأخرى ، تأسيسا على انتاجها الصناعى الذى لا يقبل المنافسة ، وصادراتها لهذه المنتجات من الحرير والبورسلين وغيره من أنوا ع السيراميك . لذلك فإن الصين التى كانت ، شأن الهند ، تواجه عجزا فى الفضة ، أصبحت المستورد الرئيسى للفضة ، وأوفت بالقدر الأكبر من حاجتها إلى العملة بوارداتها من الفضة الأمريكية التى تصلها عبر أوروبا وغرب آسيا والهند وجنوب شرق آسيا على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا والتى تصلها مباشرة من أكابولكو . وتلقت الصين أيضا كميات ضخمة من الفضة والنحاس من اليابان وعن طريق تجارة القوافل البرية التى تأتى عبر آسيا الوسطى . (أنظر الباب الثالث) . واستوردت الصين مثلما صدَّرت الذهب . وكان الاستيراد والتصدير رهن تغير معدلات أسعار الذهب / الفضة / النحاس . والملاحظ بعامة أنه على مدى القرون كانت الفضة تتجه شرقا (فيما عدا حركتها من اليابان وأكابولكو فقد كانت تتجه غربا عبر مانيلا) . وكان الذهب يتحرك غربا (فيما عدا حركته من أفريقيا فكانت شرقا) سواء عبر الطرق البرية أو البحرية . وأكثر من هذا أن قدرا من الذهب المتجه شرقا وصل إلى أوروبا .

لهذا فإن النظام الدولى القائم على المركزية الصينية استوعب أيضا سلعا من خارج الصين من الشبكة « الخراجية » التى تشمل شرق وجنوب شرق آسيا . معنى هذا أن هذه الشبكة ذاتها كانت جزءاً من نظام اقتصاد / عالمى وليست عالما منفصلا مستقلا بذاته كما تصور هاماشيتا . ولكن هاماشيتا كان على صواب من حيث جوهر الموضوع ، وكذلك الصينيون أنفسهم من حيث منظورهم بشأن نظام دولى مركزى صينى .... الذى يؤلف فى الواقع شبكة تجارة خراجية من نمط متعدد الأطراف يستوعب السلع (خاصة الفضة) من خارج الشبكة) .... (هاماشيتا ١٩٨٨ – ١٤) والخلاف قاصر فقط على المدى الذى وصل إليه هذا الاقتصاد الذى تمثل الصين مركزه .

ويفيد ايكيدا (١٩٩٦) كثيرا من « نموذج » هاماشيتا عن شرق آسيا الذى تمثل الصين مركزه لمناهضة نزعة المركزية الأوروبية السائدة وليقدم منظورا يتلاءم مع البعث الجديد للصين اليوم . ويحصر ايكيدا جهده فى وصف اقتصاد عالمى ثان « صينى المركز » فى شرق وجنوب شرق آسيا وليس فى « اقتصاد عالمى أوروبى » . ويتأمل ايكيدا مليا هذا « الاقتصاد العالمى » الآسيوى من حيث ماضيه وحاضره وربما مستقبله المجيد . ولكنه لا يزال عازفا أو عاجزا عن أن يرى أن كليهما والاقتصادات العالمية الاقليمية الأخرى كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمى كوكبى واحد . ويمكن أن تكون لهذا الاقتصاد الكوكبى « مراكز » عديدة ، ولكن إذا كان أى منها له هيمنة سابقة على المراكز الأخرى داخل النظام ككل ؛ فإنه المركز الصينى (وليس الأوروبى) . ويقول بروك (١٩٩٨) فى مقدمة دراسته عن الاقتصاد والمجتمع فى ظل أسرة منج : « كانت الصين ، وليست أوروبا ، هى مركز العالم » .

وأشار مراقبون آخرون أيضا إلى احتمال أن كانت الصين فى موقع المركز بالنسبة للاقتصاد العالمى كله . إذ يقول فريدريك ووكمان (١٩٦٨ – ٤ ، ١٧) « وفقا لما ذهب إليه شونو Chaunu يمكن أن تكون الأزمة الصينية المحلية (القرن السابع عشر) ساعدت فعلا عى التعجيل بالأزمة الكوكبية : « إن حالات صعود وهبوط التجارة

مع القارة الصينية هى التى حددت حالات صعود وهبوط تجارة سفن الغليون ذاتها » .... وهكذا كانت الإدارة الحاكمة الصينية والمجتمع الخاضع لحكمها قادرين على التعافى من أزمة القرن التاسع عشر بأسرع من أى قوة عظمى فى العالم » . ويركز دنيس فلين على موضوع الفضة . وأدى به هذا إلى الإقرار بمركزية الصين على الأقل فى سوق الفضة العالمية . ولهذا يدافع فلين وجيرالديز (١٩٩٥) عن « الحفاظ بموقع مركزى للصين » ، ويمكن القول ، مع التوسع ، موقعها المركزى لنظامها الخراجى الشرق آسيوى فى التجارة العالمية للفضة ، والذى ربما كان يضم خمس سكان العالم . ويذهب فلين وجيرالديز (١٩٩٥ – ١٦ ، ٣) فى مكان آخر إلى القول بأننا « نرى الفضة قوة دفع حاسمة تشكل الأساس لظهور التجارة الكوكبية » . لذلك فإننا ندفع بأن ظهور نظام نقدى ومالى جديد فى الصين فى عهد أسرة منج كان القوة الدافعة وراء تجارة كوكبية فى مطلع الفترة الحديثة .... فى إطار اقتصاد عالمى مركزه الصين » ، وكان هذا هو الحال إلى حد كبير ، على وجه القطع واليقين . ولكن لا جوع وظمأ الصين – أو غيرها – إلى الفضة كان له آنذاك (ولا الآن) أن يترجم إلى طلب حقيقى ومؤثر على الفضة أو النقود مالم يكن هناك (فى الماضى والآن) عرض حقيقى مؤثر ومكافئ وشيك ، وعليه طلب من جانب القادرين على السداد فضة أو أى مال آخر . ولهذا بالمثل ، وربما الأهم من ذلك أن الصين أنتجت فعلا هذا العرض من السلع (وبعضها ذهب) بفضل الانتاجية العالية لصناعتها والقدرة العالية على المنافسة بسبب انخفاض الكلفة فى السوق العالمية .

وهكذا يمكن لنا ، بل ينبغى علينا أن نطرح قضية أقوى كثيرا من تلك التى طرحها هاماشيتا: لقد كان النظام الاقتصادى العالمى كله قائما حرفيا على مركزية صينية . وهذا ما كان يعرفه كريستوفر كولومبوس ومن بعده كثيرون من الأوروبيين حتى آدم سميث . ولكن أوروبيى القرن التاسع عشر هم فقط الذين أعادوا ، بالمعنى الحرفى للكلمة ، كتابة التاريخ من منظورهم الجديد المركزى الأوروبى . وكما لاحظ بروديل ابتكرت أوروبا المؤرخين ، ثم أحسنت استخدامهم وفاء لمصالحها الخاصة وليس وفاء للدقة التاريخية أو الموضوعية .

آسيا الوسطى

كتاب تاريخ كيمبريدج عن الإسلام أغفل إلى حد كبير ذكر تاريخ القطاع الأكبر من آسيا الوسطى الإسلامية خلال الفترة من ١٤٠٠ وحتى ١٨٠٠ . وهكذا انعزلت آسيا الوسطى عن مطلع القرن السادس عشر .... مما أدى بها إلى وضع هامشى فى تاريخ العالم . وأفضى اكتشاف الطريق البحرى الموصل إلى شرق آسيا إلى تناقص أهمية طريق الحرير .... ومنذ فجر العصر الحديث أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخا محليا محدوداً . ويبرر لنا هذا أن نقنع بكتابة موجز تخطيطى سريع عنه خلال القرون التالية . (هولت ولامبتون ولويس ١٩٧٠ - ٤٧١ ، ٤٨٣) .

وهذا الاغفال غير مقبول سواء من حيث المبدأ أو الواقع . وبداية نقول إن شعوب منطقة آسيا الإسلامية الوسطى والداخلية لم يكونوا على وجه القطع واليقين « على هامش تاريخ العالم » . ويكفى سببا لهذا أن الأسرة التيمورية من سلالة تاميرلان Tamerlane الذى أقام عاصمة حكمه فى سمرقند . وهناك كذلك الدول ونظم الحكم الإسلامية الكبرى للعثمانيين فى تركيا وللصفويين فى فارس ، وللمغول فى الهند ، وهى دول ونظم أسسها وافدون من آسيا الوسطى . واعتبر المغول أنفسهم من أبناء آسيا الوسطى واستمروا فى جلب الكثيرين من رجال الإدارة العليا ومن المثقفين من هناك . (فولتز ١٩٩٦ - ١٩٩٧) . علاوة على هذا فإن المنغوليين من داخل أراضى آسيا أقاموا أسرة يوان الصينية ، والتى ورثت أسرة منج عنها الكثير من هيكلها الإدارى . وأزاح مانشوس أسرة منج ، والمانشوس أيضا من أعماق آسيا .

وفيما يتعلق باقتصاد وتجارة قوافل وسط آسيا يشير روسابى (١٩٩٠ - ٣٥٢) إلى انهيارهما . ولكنه يلحظ استمرارهما فى مطلع القرن السابع عشر . ويضيف أن هناك « ندرة » فى المعلومات الدقيقة عن هذه التجارة . والواقع أن الشواهد ليست هى وحدها النادرة . ذلك أن الروس وأبناء آسيا الوسطى نظموا قسطا كبيرا من المعلومات أثناء العصر السوفيتى كما أوضح ايلى فينرمان Eli weinerman ١٩٩٣ فى

دراساته الاستقصائية . ولكن للأسف أن الشواهد يصعب تفسيرها نظرا لاستخدامها على نحو صحيح وخاطئ في مساجلات تحركها دوافع أيديولوجية بما يتفق والمصالح السياسية السوفيتية . إذ كان من المقبول ، رغبة في إضفاء الشرعية على السلطة السوفيتية في وسط آسيا ، المقابلة بينها وبين الاسهامات القيصرية وبيان أنها أفضت إلى انحطاط آسيا الوسطى » . وعندما تحدت النزعة القومية لآسيا الوسطى نظام حكم موسكو سعت موسكو إلى إبطال مفعول هذا التحدى . وهنا دفع السوفيت بأن الحكم القيصرى الروسى لم يكن شراً كله . ثم بدأ تنظيم الشواهد بما يفيد أن الانحطاط الذى أصاب آسيا الوسطى في القرن السابع عشر تم التغلب عليه وعَكْسِ اتجاهه خلال القرن الثامن عشر . وامتدت حلقات الجدال الذى استثار الروس وشعوب آسيا الوسطى ضد بعضهم البعض بشأن أيهما يرجع إليه الفضل في « التعافى » من حالة الانحطاط وعما إذا كان الانحطاط الأسبق لم يكن سوى أسطورة اختلقها الروس أولا وأخيراً .

يضاف إلى هذا أن المساجلات بشأن انحطاط و / أو تقدم آسيا الوسطى كانا دالة على الخلاف الدائم بخصوص « أنماط الانتاج » و « الرأسمالية » . هل يمكن « للنظام الراسمالى » أن ينشأ ويزدهر طبيعيا ومحليا في آسيا الوسطى ؟ ترى هل الاستعمار الروسى أدى إلى وأدها أم النهوض بها ؟ كيف تخدم السلطة السوفيتية و / أو الأيديولوجية السوفيتية نزعة مناهضة الاستعمار و « اللارأسمالية » ثم الطريق الاشتراكى في العالم « الثالث » - وفي آسيا الوسطى ؟ ها هنا نجد صورة أخرى توضح لنا كيف تضلِّلنا بالمعنى الحرفى تصنيفات مثل « نمط الانتاج » . إنها كما أكدنا في البابين ١ ، ٧ تصرف انتباهنا عما يجرى في الحقيقة والواقع . إن الأسباب السياسية / الأيديولوجية الحافزة والداعمة لهذه المساجلات التى لا تزال دائرة تجعل « الشواهد » التى تنظمها وتسوِّقها جميع الأطراف موضع شك عند استخدامنا لها على نحو أكثر « براءة » . هذا على الرغم من أن القراء الروس ربما يكونون أقدر على فصل بعض الحب من بين أكداس القش . لهذا أجدنى مضطراً إلى أن ألجأ إلى مصادر أخرى .

ويلحظ روسابى ، شأن نيلز ستينز جارد (١٩٧٢) أن تجارة القوافل عبر القارات لم تحل محلها وبديلا عنها تجارة بحرية حول آسيا Circum - Asian maritime . وأحد أسباب ذلك أن الطريق البحرى حول أفريقيا لم يؤد إلى خفض كلفة النقل . وسبب آخر أن هذه النفقات تمثل نسبة صغيرة من ثمن البيع النهائى فى جميع الأحوال (مينارد ١٩٩١ - ٢٤٩) . لهذا كانت التجارة البرتغالية حول رأس الرجاء الصالح قصيرة الأجل وسرعان ما حلت محلها ثانية الطريق المارة عبر وسط وغرب آسيا . ويذهب ستينز جارد (١٩٧٢ - ١٦٨) فى تقديره إلى أن الاستهلاك الأوروبى للسلع الآسيوية الواردة عبر القوافل كانت ضعف السلع الواردة بالسفن عن طريق رأس الرجاء .

ويلحظ المؤلفان انحطاط التجارة المارة عبر وسط آسيا خلال القرن السابع عشر . ويعزو روسابى هذا الانحطاط إلى عاملين رئيسيين : الجفاف الشديد (العصر الجليدى القصير) ، والانتفاضات السياسية بما فيها بوجه خاص الثورة التى أنهت حكم أسرة منج عام ١٦٤٤ لتحل محلها أسرة مانتشوس . ومن بينها أيضا سقوط الإمبراطورية التيمورية فى غرب آسيا الوسطى ، علاوة على المشكلات مع حكم المغول فى شمال الهند . والملاحظ أن بعثات التجارة الخارجية الصينية إلى واحات حوض نهر تاريم انخفضت فى نهاية القرن السادس عشر ، وانخفضت أكثر قبل ١٦٤٠ خلال العقود الأخيرة من حكم أسرة منج عندما سعى طورفان بدوره إلى تأكيد سيطرته على طرق التجارة الشمالية فى حوض نهر تاريم . وتدهورت ثانية العلاقات بين المونغول وأسرة منج (روسابى ١٩٧٥ ، ١٩٩٠) . ولكن ثمة دارس آخر يعزو بعض مظاهر الانحطاط على الأقل إلى مشكلات أبعد مسافة بين الصفويين على طول الطرف الآخر من الخط فى بلاد فارس (أدشيد ١٩٨٨ - ١٩٦ - ١٦٧) .

وكم هو يسير علينا قبول ملاحظة روسابى القائمة على أساس تجريبى والتى تقول إن « الافتراض العام بأن التجارة المحمولة بحراً حلت محل تجارة القوافل بحاجة إلى بيان يؤكده » (روسابى ١٩٩٠ - ٣٦٧) . ولكن ما يثير الريبة أكثر هو زعمه فى

الجملة التالية أن مظاهر الانحطاط فى القرن السابع عشر لابد وأنها ترجع إلى « الفوضى السياسية » التى أصابت غالبية المناطق الآسيوية التى تمر عبرها القوافل .... وإجمالاً فان إنهيار تجارة القوافل فى وسط آسيا لا يمكن أن نعزوه إلى اعتبارات اقتصادية فقط . ربما ، ولكن لماذا لا تكون علاقة السبب – النتيجة فى الاتجاه الآخر أى الجفاف والانهيار الاقتصادى هما سبب الصراع السياسى ؟ وصدق هذا بوجه عام فى مواضع وأزمنة أخرى ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا بطريقة أكثر معقولية السبب فى أن « التجارة » فى اتجاه شمال غرب الصين انحطت بنسبة كبيرة (روسابى ١٩٧٥ – ٢٦٤) . والملاحظ مع هذا أن المشكلات المناخية فى شرق وجنوب آسيا كانت شديدة القسوة بخاصة خلال العقد الرابع فقط من القرن السابع عشر . لقد كانت الفترتان الباكرة والمتأخرة من القرن السابع عشر فترتى توسع اقتصادى ملحوظ فى كل من الصين والهند . وهذا من شأنه أن يثير الشك فى الفرضية الخاصة بهذا « الانحطاط » فى وسط آسيا . وهذا هو الوضع طالما وأن التجارة عبر آسيا الوسطى انتعشت من جديد على مدى التوسع التجارى فى القرن الثامن عشر والثورة التجارية فى مناطق أخرى . ولحظ ستينز جارد (١٩٧٢) أن التجارة آنذاك انتقلت إلى طريق يبعد أكثر فى اتجاه الشمال بين روسيا والصين .

وبالمثل يرفض أيضا فليتشر (١٩٨٥) الحجة الزاعمة (أو الافتراض على الأصح) بأن التجارة العابرة للقارات حلت محلها التجارة البحرية . ولكنه يلحظ بالفعل حالة « تدهور اقتصادى بين البدو فى منغوليا الخارجية Outer Mongolia ابتداء من ١٦٦٠ . ويشير شأن ستينز جارد أيضا إلى أن التجار الروس أنشأوا طرقا تجارية بعيدة أكثر نحو الشمال لخدمة التزايد السكانى فى سيبيريا . بدأ الروس منذ عام ١٦٧٠ « يزيحون » تجار بخارى (ولم يكونوا جميعا من بخارى فقط) ويحلون محلهم أكثر فأكثر . وقد كان لهؤلاء فى السابق ركن على طرق المسافات الطويلة فى أعماق الجنوب عبر آسيا الوسطى . ويؤكد فليتشر على ثلاثة عوامل إضافية أخرى : الأول منها الانخفاض السكانى خلال القرن السابع عشر ، والذى كان شائعا فى القطاع الأكبر فى أوراسيا (ويمثل الدور الرئيسى عند جاك جولد ستون (١٩٩١) فى

دراسته التحليلية السكانية / الهيكلية للأزمة بعد عام ١٦٤٠ والتى نعرض لها بالدراسة فيما يلى) . وعامل آخر هو مظاهر التقدم فى الثقافة العسكرية (أى المدفع) التى جعلت الحروب أكثر كلفة ، ووضعت جماعات البدو منذ ذلك الحين فى وضع غير موات مع الدول / الأمبراطوريات الأكبر / الأغنى كما رأى هس Hess (١٩٧٣) .

عامل ثالث ذكره فليتشر هو أن التجارة الأقليمية الداخلية توسعت فى أنحاء عديدة ومتبادلة داخل أوراسيا . ولعل نزعة الانحصار الاقليمى هذه أضعفت دور السوق بالنسبة للتجارة عبر آسيا الوسطى . غير أن هذا لم يحرم أنحاء أى مناطق بذاتها فى آسيا الوسطى من وظائفها الاقتصادية كموردين وأسواق للمناطق المتاخمة لهم والآخذة فى النمو اقتصاديا وتجاريا . وسبق أن لاحظنا علاوة على هذا أن كلا من تجارتى التوابل والحرير ضاعفت عمليا من استخدامها لطرق تجارة القوافل عبر أنحاء من آسيا الوسطى . وكانت هذه الطرق ملاصقة ومكملة لطرق التجارة فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر التى تصل بين آسيا وأوروبا . وبالمثل نجد أن التوسع المغولى صوب الجنوب عبر شبه القارة الهندية تسبب فى زيادة الطلب بكميات كبيرة على الخيل للأغراض العسكرية وغيرها . وأصبحت مناطق عديدة فى وسط آسيا هى المورِّد « الطبيعى » لذلك سواء فى الغرب على امتداد بلاد فارس أو فى الشرق الأقصى حيث التبت ويونان . وسبق أن أشار رحالة من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة إلى هذه الأقاليم فى آسيا الوسطى التى تبيع الخيل بأرباح مجزية جداً فى الهند جنوبا . وهذا ما ذهب إليه جون ريتشاردس (١٩٨٣) فى دراسته التحليلية عن القرن الثالث عشر والرابع عشر . ولكن تجارة الخيل استمرت بعد ذلك . وتفيد تقارير أن آسيا الوسطى كانت تصدِّر فى مطلع القرن السابع عشر ١٠٠,٠٠٠ من الخيل كل عام من بينها ١٢,٠٠٠ لاصطبلات المغول وحدها . (بورتون ١٩٩٣ - ٢٨) .

واطردت بالمثل التجارة الاقليمية بطريقتها القلَّب القديمة بين المغول والصين . هذا على الرغم من أن أسرة منج ، على مايبدو ، استطاعت أن تصد التهديد العسكرى الخطير الأخير للمغول . وأضطرت أسرة منج ، لكى تحقق هذا الانجاز ، إلى أن تتجه

باهتمامها صوب الشمال – بل وإلى أن تنتقل عاصمتها إلى بكين – وأن تضحى بالكثير من الفرص التجارية البحرية فى الجنوب بعد أن أوقفت إرسال المزيد من البعثات التجارية على نحو ما حدث بالنسبة لبعثة جنج هى Zheng He عام ١٤٣٣ ونجد عرضا تحليليا قدمه ايزنبيك طوجان isenbike togan (١٩٩٠) لهذه الأقلمة Regionalization وللوسائل الجديدة ولكلفة الحروب .

« هدف ورقة البحث هذه هو تقديم المزيد من البيان بشأن تدهور طرق الحرير عن طريق إقامة الدليل على أن التجارة والتجار لم يكفوا عن أداء الدور (خلال القرن السابع عشر) . وأن الرأى على العكس إذ ألغيت التكوينات الرسمية التابعة للدولة والتى كانت تقوم بدور الوسطاء على طول طرق الحرير . ويرجع إلغاؤها إلى توسع الإمبراطوريات المستقرة فى مطلع العصر الحديث . ولقد حانت اللحظة آنذاك (١٦٩٨) التى التقت فيها بشكل مباشرآثنتان من هذه الأمبراطوريات وهما الأمبراطورية الصينية والأمبراطورية الروسية .... وأدى هذا إلى أن فقد الوسطاء دورهم . نتيجة لذلك أصبح التجار ، وهم فى هذه الحالة التجار المسلمون (التجاريون) العاملون فى طرق الحرير ، تجارا للأمبراطوريتين اللتين كانتا مشغولتين بالتجارة الداخلية داخل الأمبراطوريتين أكثر من انشغالهما بالتجارة عبر القارة كما كان الحال فى السابق . (طوجان ١٩٩٠ – ٢) .

ولكن وكما يفيد أدشيد (١٩٩٣ – ١٧٩) فإن هذه التطورات تعنى أيضا أن التدهور الذى أصاب فى القرن السابع عشر تجارة القوافل عبر آسيا الوسطى من الشرق إلى الغرب ، أكملتها ، إن لم تكن حلت بديلا عنها ، تجارات اقليمية بين الشمال والجنوب . ولهذا فإن « آسيا الوسطى لم تتدهور » . (أدشيد ١٩٩٣ – ٢٠٠) . ويسرد روسابى (١٩٧٥ – ١٣٥ ، ١٦٥) قائمة بالواردات الصينية من آسيا الوسطى مثل الخيل والجمال والماشية والفراء والسيوف واليشب والجنسنج وغيره من الأعشاب

الطبية ، علاوة على الذهب والفضة . ويورد قائمة بالصادرات الصينية من المنسوجات والأقمشة والعقاقير والشاى والورق والبورسلين . وأضيف إليها مع نهاية القرن الخامس عشر قدر من الفضة بدلا من الصادرات سالفة الذكر من أوراق النقد التى أصبح بالإمكان استخدامها للشراء فقط داخل الصين .

وواصلت التجارة بين الروسيا ووسط آسيا ازدهارها ، بل زادت خلال القرن الثامن عشر . أولا كانت القوافل من وسط آسيا تحمل بعض الذهب والفضة لتسوية حساب مشترياتها من الصادرات الروسية . ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر أصبح التبادل أكثر توازنا بعد أن صدَّرت آسيا مزيدا من الأقطان والمنسوجات إلى الروسيا . ثم تحول الميزان التجارى لصالح آسيا الوسطى ، واضطرت الروسيا إلى تصدير المعادن النفيسة إلى أهالى وسط آسيا ثم بعدها إلى الصين (أتمان ١٩٨١ - ١١٢ - ١٢٤) . واتساقا مع هذا كان القيصر تلو الآخر يصدر المراسيم التى تحظر تصدير المعادن النفيسة والعملات . وبداية من منتصف القرن السابع عشر ، وكذلك الحال خلال القرن الثامن عشر سعت دولة الروسيا إلى احتجاز العمل التجارى لرعاياها ، وتستبعد المنافسة التجارية وغيرها لبلدان آسيا الوسطى (برتون ١٩٩٣) .

ويورد برتون التجارة على أيدى غير التجاريين ضمن دراسته الاستقصائية (١٩٩٣) عن تجارة بخارى من ١٥٥٩ إلى ١٧١٨ - وتعرض خرائطه ونصوص دراسته طرقاً تجارية وأعمالا تجارية أساسية - ومن ثم تقسيما للعمل - بشأن سلع تتعلق بالطعام والكساء والاستعمالات اليومية (وهى كثيرة جداً بحيث يتعذر سردها هنا) . ولكن يجدر بنا أن نخص بالذكر هنا تجارة جلب العبيد من جميع الأنحاء (بما فى ذلك ألمانيا وشرق أوروبا ، ولكن بوجه خاص غير المسيحيين من الغرب وغير المسلمين الهنود من الجنوب . هذا علاوة على تجارة الخيل والماشية وخام الجلود ، والجلود ، والفراء والألياف والمنسوجات من جميع الأنواع ، والأصباغ والمعادن والسلع المعدنية وبخاصة الأسلحة الصغيرة ، والبورسلين وأنواع الخزف الأخرى ، وجميع أنواع الأغذية بما فى ذلك الحبوب والسكر والفاكهة وبخاصة الراوند والعقاقير الطبية والشاى

والتبغ والأحجار النفيسه ، وبالطبع المعادن النفيسة والعملات . وربطت الطرق التجارية بين المراكز التجارية فى آسيا الوسطى مثل خيفا Khiva وبخارى والبلخ وسمر قند وكابول وكثير غيرها . واتجهت الطرق التجارية شمالا عبر استراخان وأورنبرج إلى موسكو ثم امتداداً من هناك إلى شرق وغرب أوروبا . واتجهت غربا إلى بلاد فارس والمشرق والأناضول و / أو عبر طريق البحر الأسود إلى استنبول والبحر المتوسط . واتجهت جنوبا إلى الهند ، وشرقا على امتداد طريق الحرير القديم إلى الصين ثم فى الاتجاه الشمالى الشرقى إلى سيبيريا ثم إلى الصين . ويخلص بيرتون (١٩٩٣ - ٨٤) من هذا إلى أنه « على مدى الفترة موضوع البحث واصلت (آسيا الوسطى) نشاطها التجارى بغض النظر عن الأخطار والمصاعب . وحملوا أنواعا عديدة ومتباينة من السلع ، وتميزوا بقدرتهم على التلاؤم مع الظروف المتغيرة . وواصلوا التجارة مع موسكو وسيبيريا حتى بعد العوائق والقيود التى فرضها القياصرة .

وعقب التقدم الروسى السريع فى سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر كانت المنافسة الصينية - الروسية حول تجارة آسيا الوسطى وسيبيريا وحول الأراضى والسلطة السياسية تشتد وتتعاظم حينا ، وتخبو وتذوى حينا آخر . وبدا أن الروس أكثر تصميما على التجارة (بعيدة المدى) ، والصينيين أكثر انشغالا بالسيطرة السياسية التى تقدم لهم تجارة وخراجا اقليميا ومحليا . وبعد عقد اتفاق متبادل بينهما أمنت التجارة الروسية . غير أن الروسيا تخلت عن السلطة السياسية فى الإقليم للصين عام ١٦٨٩ بناء على معاهدة نرشنسك Nerchinsk إلى أن فقدت الصين سيطرتها ثانية فى ١٨٥٨ - ١٨٦٠ (ولم تستعدها إلا فى منتصف القرن العشرين) . وكسب المونغول الغربيون السيطرة على الواحات على امتداد الفرع الشمالى لطريق الحرير عبر حوض نهر تاريم (الذى كانت سيطرة الصين عليه متقطعة حينا وحينا منذ عصر أسرة الهان . ونشب صراع تنافس آخر من أجل هذه المنطقة الحيوية إلى أن استطاع أخيرا نظام أسرة كنج أن يضم إلى الصين منطقة شنجيانج أوجور Xinjiang Ugur ذات الأغلبية المسلمة الآن (عاد اهتمام هؤلاء المسلمين بالاستقلال بعد انفصال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية المسلمة) .

روسيا وبلدان البلطيق

احتلت روسيا وبلدان البلطيق فى هيكل التجارة والمدفوعات الدولية مواقع مماثلة لمواقع العثمانيين والفرس فى غرب آسيا . معنى هذا أن روسيا وبلدان البلطيق لم تكف عن تصدير المزيد من الفراء وكذلك الأخشاب والقنب والحبوب وغيرها من السلع فى اتجاه غرب أوروبا . وتجاوزت صادراتها هذه ما استوردته من منسوجات أو مصنوعات أخرى . وتتم تسوية الميزان التجارى المواتى لها بالمعادن النفيسة المجلوبة أساسا من الأمريكتين . وهذا هو عين النمط الذى تميزت به تجارة روسيا - البلطيق ، وتجارة البلطيق - شمال غرب أوروبا (التى اشتملت على صادرات سويدية مهمة من النحاس والحديد ثم أخيرا الأخشاب) .

وكان بحر البلطيق واحداً من ثلاثة طرق تجارية كبرى تربط الشرق والغرب . والطريقان الآخران أحدهما الطريق البحرى فى أقصى الشمال عبر المحيط القطبى الشمالى ، والثانى الطريق البرى عبر وسط - شرق أوروبا . ولكن الطرق التجارية بين الشمال - الجنوب كانت تمر أيضا عبر الروسيا خاصة على طول الأنهار الكبرى إلى داخل الأمبراطوريتين العثمانية والفارسية . وأصبحت استراخان فى دلتا نهر الفولجا عند بحر قزوين مركزا تجاريا دوليا مهما . وخطط الروس لشق قناة تصل نهرى الفولجا - والرون ولكن لم تنفذ . وكان الهدف تطوير هذه التجارة واستبعاد المسلمين . وصدَّرت روسيا فى اتجاه الجنوب أساسا الفراء والجلود والساتان والقطن والأصباغ بأنواعها المختلفة . ومال الميزان التجارى بشدة لغير صالح روسيا ؛ ومن ثم اضطرت لتسوية حساباتها إلى إعادة تصدير بعض الفضة وبعض الذهب الذى اكتسبته من فائض تجارتها مع البلطيق وأوروبا .

ورغبة من القيصر فى النهوض بالتجارة المحلية ، والتميز فى المنافسة فى مجال التجارة الدولية ، شمل التجار برعايته وسمح لهم بإدارة ذاتية محلية . وأوفد أيضا القناصلة إلى أوروبا وآسيا . والتمس بطبيعة الحال تأسيس وضع مهم للروسيا فى تجارة البلطيق . وأقام مدينة سانت بطرسبرج (نسبة إلى القديس بطرس وليس إلى

القيصر) ، وبنى طريقا يصل إليها عبر المستنقعات ابتداء من موسكو على الرغم من المعارضة السياسية الشرسة من داخل موسكو . ولم تكن هذه سوى تدابير قليلة من بين تدابير أخرى كثيرة استهدفت أن تحل التجارة الخاضعة لسيطرة الروسيا عبر البلطيق محل التجارة الخاضعة للأجانب عن طريق أركانجيل Archangel . (وأدى هذا إلى تدهور أركانجل بنسبة ٩٠ بالمائة) وسعى القيصر بطرس أيضا ، وإن أخفق ، من أجل بناء شبكة قنوات نهرية تربط البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض وبحر قزوين . علاوة على هذا فإن « كل هذا التأكيد على تجارة البلطيق من شأنه أن يحجب تطور تجارة موسكو مع الشرق .... وهى التجارة التى كان لكل من تركيا وفارس وخانات آسيا الوسطى والصين دور هام فيها ، ناهيك عن مصلحة بطرس فى الإفادة بالتجارة الهندية المزدهرة . (أوليفا ١٩٦٩ - ١٢٩) . ونشأت مستوطنات دائمة لأكثر من ٣٠٠ تاجر هندى فى استراخان ، ومستوطنات أصغر حجماً فى موسكو ونارفا وغيرهما ، وتم تصدير المنسوجات الهندية إلى سيبيريا ثم يجرى إرسالها من هناك إلى كاشجار Kashgar التى أصبحت مدينة صينية اليوم (باريندس ١٩٩٧ - الباب ١) .

ومع نهاية حكم بطرس الأكبر كان هناك على الأقل ٢٠٠ مشروع صناعى كبير فى منطقة موسكو منها ٦٩ فى مجال التعدين و ٤٦ متعلقة بالمنسوجات والجلود ، و ١٧ للبارود . وزاد انتاج خام الحديد عن ما تنتجه انجلترا ، بل تجاوز ما انتجته كل أوروبا بحلول عام ١٧٨٥ (أوليفا ١٩٦٩ - ١٢٤) . وحققت سياسات بطرس الاقتصادية فائضا فى مجمل الميزان التجارى وصل إلى ٠,٨ مليون روبل بين صادرات بلغت ٢,٤ مليون وواردات قيمتها ١,٦ مليون روبل عام ١٧٢٥ .

(أوليفا ١٩٦٩ - ١٣٠) .

علاوة على هذا فإنه مع توسع الروسيا السريع داخل وفى كل أنحاء سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أضحت صادرات الفراء من سيبيريا تشكل أكثر فأكثر عنصرا تكميليا لصادرات روسيا الأوروبية . لذلك تدفق المال فى

اتجاه الشرق إلى مسافات بعيدة كما ساعد على فتح أبواب سيبيريا . وأصبح الروس ، عند الطرف الشرقى من سيبيريا وأوراسيا عملاء مهمين للحرير ثم الشاى من الصين . وسعت حكومات القياصرة للحصول على ميزات تجارية للدولة الروسية وللتجار داخل التجارة الاقليمية لشرق الروسيا وآسيا الوسطى والصين .

أشرنا فيما سبق إلى أن التجارة عبر القارية فى أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر تحولت عن الطرق فى أقصى الجنوب عبر آسيا الوسطى إلى طرق فى أقصى الشمال عبر الروسيا . وحدث هذا التحول جزئيا ، قرين أو عقب أن رسخت الروسيا أقدامها فى سيبيريا . وحدث من ناحية أخرى ، وكنتيجة للحدث نفسه ، أن زادت التجارة عبر الحدود والتجارة الصينية الروسية . نذكر من ناحية ثالثة أن الحكام الروس منذ إيفان الرهيب فى منتصف القرن السادس عشر وهم يحاولون نقل أو جذب طريق الحرير ليمر عبر الأراضى الروسية (أنيزيموف ١٩٩٣ - ٢٥٥) . وحصل تجار بخار ، سواء الظاعنين أم المقيمين فى سيبيريا ، على امتيازات وحماية فى بداية الأمر . ولكنهم خضعوا للمزيد والمزيد من التقييدات ثم الحظر فى نهاية الأمر بعد أن التمس التجار الروس وألحوا من أجل أن تفرض حكومتهم قيودا على هذه المنافسة الأجنبية ولكى تلغيها أخيرا . وتزايدت هذه الالتماسات وألحت بشكل خاص فى منتصف القرن السابع عشر أثناء الأزمة النقدية والتجارية . (التى نناقشها فى الباب الخامس - وانظر أيضا برتون ١٩٩٣ - ٥٤) وعادوا إلى الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن السابع عشر خلال حكم بطرس الأكبر .

واحتجزت السوق للروس ، وتزايدت عمليات إلغاء التجاريين بعد أن وقع بطرس الأكبر معاهدة نرشينسك الصينية الروسية عام ١٦٨٩ . إذ قضت المعاهدة بمنح امتيازات سياسية صينية مقابل امتيازات روسية للتجارة فى سيبيريا ، والتجارة مع الصين . وتدفقت المعادن النفيسة فى كلا الاتجاهين فى الوقت نفسه هذا على الرغم من أن غالبية السبائك بعد ذلك اتجهت غربا ، والعملات اتجهت شرقا (أتمان ١٩٨١ - ١١٤ ، ٢٤) . ولكن بطرس الأكبر حظر تصدير المعادن النفيسة أو أى سلع أخرى غير السلع الروسية (بيرتون ١٩٩٣ - ٧٦ ، ٨١) .

وطد بطرس الأكبر عزمه على حماية وتوسيع التجارة الروسية فى الشرق وإلى الجنوب . وكتب يوما إلى سفيره لدى الفرس (رواها كتاب أنيزيموف ١٩٩٣ - ٢٥٥) .... « ...... هل يمكنك اصطناع عقبة ما أمام تجارة سميرنا Smyrna وحلب .... أين ومتى ؟ » وراودته علاوة على هذا أفكار وثيقة الصلة : الحرب ضد الفرس عام ١٧٢٢ (لينتهز فرصة ضعفها مؤقتا بسبب مشكلات القصر الصفوى) ثم الحرب ضد تركيا عام ١٧٢٣ . وسبق أن سعى إلى مشاركة تركيا تقسيم الأراضى الفارسية والطرق التجارية وكل هذا لأسباب تجارية . وعندما استولى على باكو على بحر قزوين أسكرته النشوة وشرب نخب خطوة على طريق الاسكندر الأكبر » - فى طريقه إلى الهند (أنيزيموف ١٩٩٣ - ٢٥٩) .

وتمثلت قوة الجذب فى ثروات الهند وتجارتها . وأصبحت المسألة هاجسا يلح على بطرس الأكبر أن يجد طريقا مائيا . فكر فى واحد تلو الآخر عن طريق بحر قزوين ونهر أوكسوس Oxus وغيرهما . وبحث فى تحويل مجارى الأنهار وإقامة قنوات تصل فيما بينها . وأكثر من هذا أنه اشتبك فى مغامرات عبر المحيط عن طريق مدغشقر . وبعث بأحد سفرائه عن طريق مدغشقر فى بعثة مشئومة إلى الهند حاملا تعليمات بالتعامل مع المغول ، وأن يعمل بكل الوسائل .... ليستهويه لكى يسمح بالتجارة عبر الروسيا : (الرواية فى كتاب أنيزيموف ١٩٩٣- ٢٦٢) . ويروى سفيره أرتيمى فولينسكى الذى بعث به إلى بلاد فارس : « طبقا لمخططات جلالته لم ينصب اهتمامه على بلاد فارس وحدها . إذ لو أن الأمور نجحت بالنسبة لنا فى فارس ، وامتد به العمر المجيد ، لحاول بطبيعة الحال الوصول إلى الهند ، بل إنه أضمر نوايا بالنسبة لدولة الصين والتى شرفنى جلالته .... بالاستماع إليها بنفسى منه » . (أنيزيموف ١٩٩٣ - ٢٦٣) . علاوة على هذا أرسل القيصر الملاح الدانمركى ڤيتوس جوناسن بهرنج (الذى سمى المضيق والبحر على اسمه) ليلتمس معبراً يصل ما بين أقصى شرق الروسيا والأمريكتين ولكن جميع هذه السياسات التجارية والأمبريالية التى تهدف إلى الإفادة من ثروات آسيا كان لزاما أن تنتظر إلى حين توفر قدر من الحسم الكافى لطموحات القيصر إزاء البلطيق وأوروبا . وكان قد أقام مدينة

سانت بطرسبرج كخطوة على الطريق بين أمور أخرى لتحقيق طموحاته . ولا تزال روسيا اليوم ممزقة ، وربما تمزقها المصالح المتصارعة بين الشرق والغرب .

موجز الاقتصاد العالمى القائم على المركزية الصينية

أثبت هذا الباب بما لا يدع مجالا لشك يقبله عقل أنه كان هناك حقيقة تقسيما للعمل ونظاما تجاريا باتساع العالم محيطا بالكوكب . وربط هذا النظام الأراضى الداخلية الزراعية وأراضى الأطراف بالمراكز الحضرية الاقليمية والمحلية الخاصة بكل منها ، وبمينائها البحرى و / أو مدنها التجارية الرئيسية فى الداخل . وتطورت هذه بدورها واحتفظت بعلاقات اقتصادية دولية فى قالب منظومى عالمى وفيما بين الأقاليم وبين المقاطعات المحلية . وتميزت بأنها علاقات كثيفة بعيدة المدى والأثر .

ونجد هذا أكثر وضوحا من خلال التجار والتجارة ، وفى ما ترتب على نشاطهما من مظاهر اختلال فى الميزان التجارى . ولكن تعكس العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بتقسيم العمل على مستوى الكوكب مظاهر تكامل وتنافس واسعة النطاق فيما بين الأقاليم وما بين القطاعات . ويعكس هذا كله بدوره الثقل النسبى – أو المطلق فى الحقيقة – والهيمنة الاقتصادية الآسيوية بعامة وللصين بخاصة . والملاحظ أن هذه التجارة الكوكبية متعددة الأطراف والقائمة على مركزية صينية توسعت نتيجة ما صبَّه الأوروبيون من مال أمريكى . وهذا فى الحقيقة هو الذى أتاح للأوروبيين الفرصة لكى يضاعفوا من مشاركتهم فى الاقتصاد الكوكبى الذى ظل حتى ذلك الحين ، بل وخلال القرن الثامن عشر ، خاضعا لهيمنة آسيا فى الانتاج والمنافسة والتجارة .

ويعكس النمط الكوكبى لموازين التجارة ولتدفقات النقود التقسيم الدولى للعمل والانتاجية القطاعية النسبية ، والتنافسية الإقليمية فى الاقتصاد العالمى .

ونلحظ داخل بنية الاقتصاد العالمى أربعة أقاليم رئيسية احتفظت بعجز راسخ فى التجارة السلعية : الأمريكتين واليابان وأفريقيا وأوربا . ووازنت الأولى عجزها عن

طريق انتاج نقود فضية للتصدير . وصدّرت أفريقيا نقودا ذهبية وعبيداً . ويمكن القول بلغة الاقتصاد إن هذه المناطق الثلاثة أنتجت « سلعاً يوجد عليها طلب فى أماكن أخرى داخل الاقتصاد العالمى . وتمثل أوروبا منطقة العجز الرابعة ، التى استطاعت بشق الأنفس انتاج أى شئ خاص بها لتصديره كيما توازن عجزها التجارى الأبدى ، وتحايلت أوروبا لتحقق هذا الهدف أولا عن طريق « التحكم » فى صادرات مناطق العجز الثلاثة الأخرى من أفريقيا إلى الأمريكتين ، ومن الأمريكتين إلى آسيا ، ومن آسيا إلى أفريقيا والأمريكتين . وشارك الأوروبيون إلى حد ما فى التجارة داخل آسيا خاصة فيما بين اليابان ومناطق أخرى . وكانت هذه « التجارة القطرية » داخل آسيا تجارة هامشية بالنسبة لآسيا ؛ ولكنها حيوية بالنسبة لأوروبا التى كسبت منها أكثر مما كسبته من تجارتها هى مع آسيا .

وأنتجت كذلك بلدان جنوب شرق آسيا وغرب آسيا قدرا من النقود الفضية والذهبية أسهمت فى موازنة تجارتهم . ولكنهم كانوا قادرين ، على عكس حال أوروبا ، على انتاج بعض السلع الأخرى التى كان عليها طلب للتصدير . وحققت بلدان كل من جنوب شرق آسيا وغربها مكاسب من « الصادرات » بفضل الموقع المتميز لكل منها على الموائد المستديرة لتجارة الجنوب الشرقى والجنوب الغربى لاقتصادات قلب آسيا . وهذا ما فعلته إلى حد ما آسيا الوسطى .

وكانت الهند والصين هما الاقليمين الرئيسيين الأكثر « مركزية » بالنسبة للاقتصاد العالمى . وارتكزت هذه المركزية على انتاجيتهما المتميزة بصورة نسبية ومطلقة معافى الصناعات . وتمثلت الصناعات الهندية أساسا فى المنسوجات القطنية التى هيمنت على السوق العالمية ، وكذلك المنسوجات الحريرية ، ولكن بدرجة أقل ، خاصة فى البنغال أهم المناطق الانتاجية فى الهند . وطبعى أن هذه التنافسية فى الصناعة ارتكزت أيضا على انتاجية الأرض وعلى النقل والتجارة . إذ زودت المدخلات اللازمة لإمداد الصناعة بالمواد الخام ، وامداد العمال بالغذاء ، وامداد هؤلاء وأولئك بالنقل والتجارة ، وكذلك للتصدير والاستيرد .

الاقتصاد الآخر الأكثر « مركزية هو الصين . وارتكزت مركزيتها الأعظم على انتاجيتها الأضخم على المستويين النسبى والمطلق فى مجالات الصناعة والزراعة والنقل (المائى) والتجارة . وتمتعت الصين بانتاجية وتنافسية ومركزية أكبر ، بل لنقل الأعظم فى الاقتصاد العالمى . وتجلى هذا فى ميزانها التجارى المواتى لها إلى أقصى حد. واعتمد هذا أولا وأساسا على زعامتها لصادرات العالم الاقتصادية الممثلة فى الحرير والسيراميك ، وكذلك صادراتها من الذهب والنقود النحاسية ثم أخيراً الشاى . وهذه الصادرات بدورها جعلت الصين « وعاء التجميع النهائى » لفضة العالم التى تدفقت إلى هناك لموازنة الفائض الأبدى تقريبا من صادرات الصين . وطبعى أن الصين كانت قادرة فقط على إشباع طلبها الذى لا ينتهى على الفضة نظرا لأن لديها عرضا لا ينتهى من الصادرات التى عليها طلب دائم من الاقتصاد العالمى فى جميع الأرجاء .

وإذا عدنا إلى النقطة التى بدأنا منها وهى القرن الرابع عشر وإلى نقطة البدء عند جانيت أبولوغد (١٩٨٩) وهى النظام العالمى فى القرن الثالث عشر نستطيع أن نلحظ بعض أنماط « إقليمية » مستمرة بثبات فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن الثامن عشر . ويمكن تلخيص هذه الأنماط الاقليمية بطرق عديدة لا ينفى أحدها الآخر . ولكن أيا منها لا يتطابق مع الصورة السائدة لدينا عن « اقتصاد عالمى رأسمالى » بدأ فى أوروبا ، ثم من هنا ، ومن هنا فقط ، توسع « ليدمج » إقليما بعد اقليم فى مختلف أنحاء العالم إلى أن هيمن الغرب عليها جميعا .

وأوضحت عناوين هذا الباب ، والقدر الأعظم من متنه أن ثمة نهجين اثنين ممكنين لأقلمة أى للتقسيم الاقليمى للاقتصاد العالمى . والتزاما بالتحذير التمهيدى بأن جميع الاقاليم جرى تحديدها على نحو تعسفى فقد اتخذنا لفصول الباب عناوين هى « الأمريكتان » و « أفريقيا » و « أوروبا » وهكذا . ومن أسف أن أغلب روايات التاريخ الاقتصادى « العالمى » لم تكد تتجاوز هذه الأقاليم الثلاث . والتزم هذا الباب أن يثبت أنها لم تكن سوى لاعبين ثانويين نسبيا فى الاقتصاد العالمى الذى امتد واشتمل على

اقاليم كثيرة فى آسيا كذلك . وطبعى أن بالإمكان ، وفاء لأغراض أخرى ، تقسيم كل إقليم من هذه الأقاليم إلى أقسام فرعية فى ضوء درجات ومؤشر البوصلة ، أو تأسيسا على علاقة القلب / الأطراف ، والقارى / الجزرى المنعزل ، والنجاد / السفوح ، والبارد / الدافئ ، والرطب / الجاف إلى غير ذلك من مصطلحات جغرافية وايكولوجية . كما يمكن بالمثل تقسيمها على أساس تمايزات اقتصادية أو سياسية أو ثقافية .

أو يمكن أيضا تجميعها فى مجموعات الأطلسى ، المحيط الهندى وبحر الصين ، وداخل آسيا وغير ذلك من الأقاليم الأكبر حجما ، أو تقسيمها إلى شمال / جنوب الأطلسى ، وشمال / جنوب بحر الصين .... الخ . وطبعى أن إقليم الأطلسى هو الذى استأثر بنصيب الأسد من حيث الاهتمام والانتباه فى أغلب الروايات السابقة . هذا على الرغم من أننى أدفع مؤكدا أن الأقاليم الأخرى جديرة بقدر أكبر من الاعتراف والدراسة سواء على المستوى النسبى أم المطلق . وواقع الحال أن الباب الحالى يركز على هذه الأقاليم الأكبر ، راصدا نصف اهتمامه أو أكثر فى كل فصل من فصول الباب للعلاقات الاقتصادية الخاصة بالأقاليم مع الأقاليم المجاورة شرقا وغربا . *مثال ذلك* أن روايتنا عن « *الهند* » تحدد تقسيم العمل والتجارة بين كل من جوجارات وكوروماندل والبنغال وسيلان وهكذا . وتؤكد أيضا العلاقات الاقتصادية الوثيقة للغاية والخاصة بكل منها ؛ كما تؤكد على تقسيم العمل مع أفريقيا ووسط آسيا وغربها وجنوبها الشرقى وكذا الشرقى .

ويمكننا على هذا النحو أن نلحظ أيضا الاستمرارية على مدى قرون للعناصر الجوهرية التى قالت بها أبولوغد (١٩٨٩) « النظام العالمى فى القرن الثالث عشر » . ولنتذكر أنها فى تفسيرها للاقتصاد العالمى حددت أبولوغد ثلاثة أقاليم رئيسية : وبداخل كل منها أقاليم ثانوية . وتتمثل هذه الأقاليم الثلاثة فى ثمانية أشكال على هيئة قطع نقص اقليمية متداخلة مع بعضها البعض وتغطى أفرو – أوراسيا . وتضم هذه أقاليم تتمركز حول – بادئة من الغرب إلى الشرق – أوروبا ،البحر المتوسط ، البحر

الأحمر ، الخليج الفارسي وبحر العرب وخليج البنغال ، وجنوب بحر الصين ثم المنطقة الداخلية في آسيا . ورأينا كيف أن جميع هذه الأقاليم واصلت أداء دورها بدرجة أقل أو أكبر ولكن على نحو غير متكافئ ، في التقسيم الاقتصادي العالمي للعمل وفي نظام التجارة « الدولي » على الرغم من إضافة شكل قطع نقص يمثل الأطلسي في القرن السادس عشر .

ولكننا رأينا أيضا أن البعض من هذه الأقاليم أكثر تعادلاً وتكافؤاً من غيرها ، وأنه طرأ على مواقعها النسبية بعض التغييرات الدورية أو الوقتية . وعلى الرغم من أن المحيط الأطلسي حل محل بحر البلطيق والبحر المتوسط كموقع هيمنة للتجارة الأوربية خلال القرن الثامن عشر إلا أنه لم يكن قد بدأ بعد ليبرز أهمية إقليم المحيط الهندي وإقليم بحر الصين في الاقتصاد العالمي وتجارته . وذكرنا أننا ، وسوف نذكر في الأبواب التالية عدداً من المؤلفات لكتاب غالبيتهم مؤرخون آسيويون . وتساعدنا هذه الكتابات على أن نضع اقتصاد المحيط الهندي على الخريطة بما يتلاءم مع ما هو جدير به من حيث أهمية مكانته ودوره في التاريخ . ويؤكد الفصل الخاص عن الصين في هذا الباب على وجود نظام فرعي قائم على المركزية الصينية في شرق آسيا ، وأن *المؤرخين استهانوا بثقله الاقتصادي في العالم ، هذا إذا ما اعترفوا به أصلا* ، وهو ما حدث نادراً جداً . واستهدف هاماشيتا (١٩٨٨ - ١٩٩٤) كما يستهدف البحث الذي يعتزم القيام به هو وأريغي وسيلدين (١٩٩٦) المساعدة على معالجة هذا النقص الخطير . ويمكن أن تسهم دراستنا الحالية في توضيح هيكل وتحولات هذا الاقتصاد « الإقليمي » لشرق آسيا . مثال ذلك أننا هنا نؤكد على العلاقات الثنائية طويلة المدى بين الصين ووسط آسيا والعلاقات الثلاثية للصين مع كوريا واليابان ، والأدوار المهمة للمناطق الساحلية في الصين ، وكذلك الموانئ التي عملت مراكز تجارية أو غير ذلك على بحر جنوب الصين وفي جنوب شرق آسيا وجزر ريوكيو ، وأدوار مراكز المهجر التجارية خاصة مراكز المهجر الصينية عبر البحار التي لا تزال ، وليس هذا من قبيل المصادفة ، تؤدي دورا حيويا اليوم .

وطبعي أن التأكيد هنا اقتصر على الاقتصاد الكوكبي ، كما تناول داخله المكان والدور المهيمنين للصين وآسيا في الاقتصاد العالمي . وهكذا بات بالإمكان أن تظهر

أقلمة أو تحديدات اقليمية أخرى للاقتصاد العالمي والتى يمكن تصورها فى شكل دوائر متحدة المركز . وتمثل الصين (وضمنها وادى اليانجتسى و / أو جنوب الصين) بين هذه الدوائر الدائرة الأعمق . وكذلك فإن النظام التجارى / الخراجى لشرق آسيا الذى درسه هاما شيتا (١٩٨٨ - ١٩٩٤) يشكل الدائرة التالية ، والتى اشتملت من خارج الصين على الأقل ، على أجزاء من آسيا الوسطى وكوريا واليابان وجنوب شرق آسيا بيد أننا رأينا أن حدود هذه الدائرة مليئة بالثقوب وغير قاطعة ، ويعترف هاما شيتا نفسه بأنها تمتد لتصل إلى جنوب آسيا . وتبين أن جنوب آسيا ربطته على مدى آلاف السنين علاقات وثيقة مع غرب آسيا وشرق أفريقيا ، وكذلك مع آسيا الوسطى التى تشابكت بدورها أكثر فأكثر مع روسيا ثم مع الصين . ويمكن القول إن هذه الأقاليم تشكل حزاما خارجيا ثانيا والذى نستطيع أن نحدده باعتباره دائرة إقليمية آسيوية أو أفرو - أسيوية . والجدير بالذكر أن أحداً لم يدرس بعد (ولم تعرض له دراستنا هذه) إلى أى مدى كان هذا الاقتصاد . (الأفرو) - أسيوى له هيكل اقتصادى ودينامية خاصة يمكن تحديدهما .

إن بيت القصيد الذى يركز عليه هذا الكتاب هو الاقتصاد العالمي ككل ، الذى يتعين علينا أن نضع فى دائرته الكوكبية الخارجية الدائرة الاقتصادية الآسيوية أيضا . وهكذا نستطيع أن نتبين على نحو متتابع داخل هذه الدائرة الكوكبية الدوائر الاقتصادية الأصغر المتحدة المركز الدائرة الأسيوية ودائرة (جنوب ؟) وشرق آسيا والدائرة الصينية . وهنا سوف تشغل أوروبا والأمريكتين ، عبر الأطلسى ، مكانيهما اللذين تستحقانهما فى الحزام الخارجى للدوائر متحدة المركز طالما وأن آسيا أيضا لها علاقاتها الاقتصادية مع أوروبا وأيضا مع الأمريكتين من خلال أوروبا كوسيط . واشتملت هذه العلاقات الاقتصادية على التجارة من آسيا مباشرة عبر المحيط الهادى والتى تتعامل أيضا مع تجارة سفن الغليون التابعة لمانيلا ، فيما بين أكابولكو والمكسيك (أو الكالاو El Callao قرب ليما) ومانيلا فى الفليبين ، وبغض النظر عن تركيز البحث على الصين وشرق آسيا ، وآسيا باعتبار كل منهما إقليما اقتصاديا عالميا

رئيسيا فإن رسم خريطة الدوائر المتحدة المركز للاقتصاد الكوكبى يضع أوروبا بل والاقتصاد الأطلسى فى مكانيهما الهامشى .

ويستطرد الباب الثالث ليدرس تدفق الأموال الأمريكية الجديدة التى يحصل عليها الأوروبيون إلى داخل آسيا وبخاصة الصين . ويدرس أيضا كيف أثر هذا على الاقتصاد العالمى فى مجموعه . وإن الهيكل غير المتعادل ، والدينامية غير المتساوية لهذا الاقتصاد العالمى الواحد والوحيد ، وكذا المنافسة فيما بين القطاعات / وما بين الأقاليم / وما بين الدول داخل هذا الاقتصاد العالمى تولدت عنهم حوافز تحفز ، وعملية تصوغ ، « تطوراً » اقتصاديا كوكبيا من خلال انتاج كوكبى متزايد . ويدرس الباب الرابع هذه التطورات حيث يعرض مزيداً من الشواهد التى تؤكد أولوية آسيا فى الاقتصاد العالمى . ويوضح الباب الرابع أيضا كيف أن التقاته والتحولات المؤسسية – فى آسيا شأن غيرها – جعلا هذا التطور العالمى أمرا ممكنا . ويتعين كذلك تحليل هذا التاريخ (الاقتصادى) العالمى ، إذ يمكن بذلك فقط أن نفهمه على نحو صحيح كعملية كوكبية واحدة . وهذا ما لا يتأتى إلا بدراسته فى جميع الأنحاء وفى وقت متزامن . لذلك يبدأ الباب الخامس بتحليل العديد من هذه التطورات المتزامنة التى تبين أن التوسع الاقتصادى الآسيوى أطرد خلال منتصف القرن الثامن عشر . ومن ثم يستكشف الباب السادس أسباب تدهور آسيا فيما بعد وما ارتبط به من صعود أوروبا .

خريطة ٢-١
طرق التجارة الرئيسية المحيطة بالكوكب

خريطة ٢ – ٢ أقليم الأطلسى

الأقواس تشير إلى إعادة تصدير أو شحن على طريق طوالى الصادرات والواردات الرئيسية .

الطرق

غربا شرقا

١ – المكسيك – هافانا – أوروبا

مصنوعات فضة

٢ – غرب أفريقيا – الكاريبى

عبيد روم

٣ – الكاريبى – غرب أوروبا

مصنوعات سكر ، مولاس (فضة)

٤ – غرب أفريقيا – أوروبا

(شمال) (جنوب)

بنادق (منسوجات) (عملات صدفية)

٥ – المستعمرات الشمالية – بريطانيا

مصنوعات مواد خام (نقود)

٦ – المستعمرات الشمالية – الكاريبى

(شمال (جنوب)

مولاس (فضة) مصنوعات – مستودعات بحرية – نقل / خدمات

الطرق

غربا شرقا

٧ – المستعمرات الشمالية – غرب أفريقيا

نقل / خدمات ...

٨ – روم المستعمرات الشمالية – المستعمرات الجنوبية

(شمال) (جنوب)

أغذية – تبغ مصنوعات – خدمات

٩ – المستعمرات الشمالية –الكاريبى

مولاس عبيد

١٠ – المستعمرات الشمالية – أوروبا

مصنوعات روم ، تبغ

١١ – المستعمرات الشمالية – غرب أفريقيا

(شراء / سداد عن طريق المستعمرات ش) عبيد

١٢ – أمريكا الشمالية – غرب أفريقيا

عبيد ذهب – فضة

١٣ – المكسيك وبيرو – مانيلا بواسطة الغليون إلى الصين

فضة

خريطة ٢ - ٣ الأقليم الافريقى - غرب آسيا

(الأقواس تشير إلى إعادة تصدير / عملية شحن طوالى) الصادرات والواردات الرئيسية .

الطرق غربا	الطرق شرقا
١ - أوروبا - آسيا ، بحرى حول أفريقيا	
حرير ، قطن ، منسوجات	فضة
فلفل ، توابل	
٢ - أوروبا - غرب آسيا عن طريق المتوسط	
حرير ، قطن ، منسوجات	فضة ، ذهب
(فلفل ، توابل ، سيراميك) منتجات معدنية ،	
بن منسوجات صوفية	
بعض منتجات الطريق ٣ التالى كان يتم	
شحنها فى الغرب عبر الطريق ٢	
٣ - غرب الهند - الهند عن طريق الخليج	
الفارسى والبحر الأحمر وبحر العرب	معادن ، منتجات معدنية
حرير ، منسوجات حريرية ، قطن ،	نحاس أحمر ، خشب أثاث ،خيل
منسوجات توابل ، فلفل ، أرز	سجاد ، سلع ترفية
أصباغ ، عاج ، شيلان ، بطاطين ، فلفل	لؤلؤ ، فاكهة ، بلح ،
صمغ ، نترات ، حديد ومنتجات صلب	أخشاب صبغيات ، عطور ، بخور
أدوات منزلية ، خشب وزجاج	ملح ، سمك ، بن ، نبيذ
أرز ، حبوب ، قمح ، زيت	أسلحة ، مرجان ، ماء ورد
سفن (تباع لبريطانيا)	فضة
٤ - أوربا - البليطق - روسيا	
حبوب ، خشب ، فراء	منسوجات صوفية
حديد ، كتان ، قنب	فضة

الطرق غربا	الطرق شرقا
٥ – روسيا – غرب آسيا	
(شمال)	(جنوب)
قطن ، منسوجات ، سجاد	فراء ، خام جلود ، جلود
ستان (أصباغ)	فضة
٦ – روسيا – آسيا الوسطى – الصين	
حرير ، شاى ، ورق	ملابس ، عقاقير
أحجار كريمة / يشب	خيل ، جمال ، أغنام
قطن ، فراء ، سيوف	مواد طبية / جنسنج
أسلحة ، سكر ، تبغ	أوراق نقد ، يشب
حبوب ومواد غذائية	فضة
٧ – آسيا الوسطى – الهند	
(شمال)	(جنوب)
منسوجات قطنية وحريرية	خيل ، جمال ، أغنام
وقمح ، أرز ، حبوب	
قطن ، أصباغ ، تبغ	
٨ – شرق أفريقيا – العربية والهند	
أرز ، منسوجات قطنية (سيراميك)	عبيد ، عاج ، ذهب
٩ – غرب أفريقيا – أوروبا	
(شمال) ذهب	(جنوب)
	بنادق (عملات صدفية ،منسوجات قطنية)
١٠ – غرب أفريقيا – غرب آسيا	
ذهب	

Central Asia آسيا الوسطى

الى الصين

بحر العرب

خريطة ٧-١

اقليم المحيط الهندي

طرق التجارة الرئيسية ١٤٠٠-١٨٠٠

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13

خريطة ٢ – ٤ اقليم المحيط الهندى

أنظر أيضا مفتاح خريطة ٢ – ٣ و ٢ – ٥

الطرق

غربا	شرقا
١ – الهند – غرب آسيا	
منسوجات قطنية ، أصباغ	أخشاب صبغية ، ملح ، لؤلؤ
حرير ومنسوجات حريرية	معدن ، منتجات معدنية
حديد ومنتجات صلب	نحاس ، أخشاب ، خيل
أدوات منزلية ، خشب	سجاد ، سلع ترفية ، فاكهة
منتجات خشبية وزجاجية ، أرز	بلح ، أسلحة ، مرجان
قمح ، زيت	ماء ورد ، .
(توابل ، فلفل ، سيراميك)	فضة
مواد عطرية ، بخور	
شيلان بطاطس ، ورق ، صمغ	
٢ – خليج جوجارات	
مثل ١	نبيذ ، أفيون ، لؤلؤ ، عطور ، بخور
	فضة ، ذهب
٣ – خليج مالاابار	
فلفل ، أرز	ذهب
(توابل)	
٤ – ملبار – شرق أفريقيا	عاج ، عبيد ، سمك ، ذهب
أرز ، عملات صدفية	
٥ – جوجارات / البنجاب – آسيا الوسطى	
(شمال)	(جنوب)
قطن ومنسوجات حريرية	خيل ، جمال ، أغنام ، قطن
حبوب ، أرز ، قمح	
أصباغ ، تبغ	
٦ – غرب ووسط وشرق آسيا	
حرير ، شاى	خيل

تابع خريطة ٢ – ٤

الطرق غربا	الطرق شرقا
٧ – جوجارات – السند – البنجاب – منسوجات قطنية قمح ، أصباغ	غرب آسيا فضة
٨ – جوجارات – جنوب شرق آسيا توابل (سكر ، حرير ، سيراميك) مرجان ، نحاس ، زجاج (إعادة تصدير من خليج عدن) فضة	منسوجات قطنية ذهب

٩ – ما بين الإقليم الهندى

تبادلات سلعية من المنتجات الهندية الأساسية على طول طرق التجارة البحرية والبرية فيما بين البنجاب والسند وجوجارات وما لابار وفيجايا ناجارا ، وكورومانـدل والبنغال .

الطرق غربا	الطرق شرقا
١٠ – كورومانـدل – جنوب شرق آسيا قصدير ، سكر ، معادن فيلة (سيراميك ، حرير) ذهب	منسوجات قطنية عبيد ، أرز ، ماس فضة
١١ – كورومانـدل – بورما / سيام قصدير ، فيلة ، أخشاب فضة	منسوجات قطنية
١٢ – كورومانـدل – البنغال حرير – منسوجات قطنية أرز ، سكر	
١٣ – سيلان / الهند فيلة ، قرفة ، جواهر – لؤلؤ	

خريطة ٧ - ٥
الإقليم الآسيوي
الطرق التجارية الرئيسية
١٤٠٠ - ١٨٠٠

اليابان
كوريا
الصين
آسيا الوسطى
البنجاب
Panjab
جوجارات
الهند
البنغال
خليج البنغال
بورما
أيوتايا
سيام
كانتون
ماكاو
جنوب الصين
تايوان
ريوكيو
المحيط الهادي
مانيلا
بروني
جنوب بورنيو
باتاني
ملقا
آتشيه
جاوة
مولوكا
المحيط الهندي

خريطة ٢ – ٥

(الأقواس تشير إلى إعادة تصدير / شحنات طوالى) .

الطرق	الطرق
شمال – اتجاه غربا	جنوب – اتجاه شرقا
١ – الهند – جنوب شرق آسيا فلفل ، توابل ، أرز ، سكر ، فيلة قصدير ، نحاس ، معادن أخرى قرفة ، خشب الساج ، ياقوت ذهب	منسوجات قطنية وحريرية ، عبيد ماس ، أرز ، حديد ومنتجات صلب شحن / خدمات . (فضة)
٢ – جنوب شرق آسيا منطقة الأرخبيل – الصين فلفل ، توابل ، قصدير ، أرز سكر ، سمك ، ملح ، أخشاب عطرية راتنج ، ورنيش اللك ، دروع سلاحف لؤلؤ ، أحجار كريمة ، عنبر ، يشب سكر الجكر ، الكاد ، القصدير (فضة)	 حرير ومنسوجات ، سيراميك ، شاى أقمشة ، ساتان ، قطيفة ، ورق فاكهة ، عقاقير ، أسلحة وبارود نحاس وحديد ومنتجاته . ذهب / خيوط فضة زنك ، كوبر ونيكل
٣ – الطريق القارى جنوب شرق أسيا – الصين (شمال) أرز ، سكر ، قطن ، ياقوت عنبر ، يشب ، جلد غزال ونمر سفن ، أخشاب ، سكر الجكر ورق ، كاد ، جوزة الطيب زعانف سمك القرش ، تبغ فلفل ، خشب السابان ، قصدير رصاص ، فضة	 (جنوب) سيراميك ، اللك ، حرير ومنسوجاته ملابس ، أسلحة وبارود ، نقد نحاس زئبق ، نحاس ومنتجات حديد ، رصاص زنك ، كوبر ونيكل ، ملح ، فاكهة راوند ، الشاى . أصباغ ، قطيفة ، ساتان ، ورق ، خيوط ، سجاد ، أحذية ، جوارب ، أدوات منزلية ، أيدى عاملة سفن ، شحن / خدمات .

خريطة ٢ - ٥

الطرق شمال - غربا	الطرق جنوب - شرقا
٤ - جنـــوب شـــرق آســيا - اليابــان (عن طريق تايوان وجزر ريوكو)	
(شمال)	(جنوب)
توابل ، فلفل ، قصدير	نحاس ، كبريت ، كافور
سكر ، مواد طبية ،	سيوف ، سفن ، شحن ، فضة
(منسوجات قطنية)	
٥ - الصين - سفن الغليون مانيلا - أكابولكو / المكسيك / بيرو	
فضة	حرير ومنسوجات حريرية / سيراميك
	زئبق
٦ - آسيا الوسطى - الصين	
حرير ومنسوجات حريرية ، شاى	خيل ، جمال ، أغنام
أسلحة ، ملابس ، سيراميك	يشب ، مواد طبية
مواد طبية ، ورق نقد	(فضة)
٧ - اليابان - الصين	
فضة	حرير ومنسوجاته ، منسوجات قطنية ،
نحاس ، كبريت ، كافور	سكر ، جلود ، أخشاب ، أصباغ
سيوف ، حديد	شاى ، رصاص ، مصنوعات .

الباب الثالث

النقود تدور حول العالم
وتجعل العالم دائرة

« منذ الاكتشاف الأول لأمريكا ، أخذت سوق إنتاج الفضة فى مناجمها تنمو وتتسع أكثر فأكثر تدريجيا .... وحقق القطاع الأكبر من أوروبا قدرا كبيرا جدا من التحسن .... وتمثل جزر الهند الشرقية سوقاً أخرى لمناجم الفضة الأمريكية ، وسوقا ..... أخذت تبتلع باطراد كميات أكبر وأكبر من الفضة .... خاصة فى الصين وهندوستان حيث كانت قيمة المعادن النفيسة ..... أعلى كثيرا من قيمتها فى أوروبا ، واستمرت على حالها تلك .... وتأسيسا على هذا كله كانت المعادن النفيسة دائما ولاتزال سلعة مفيدة جداً لمن يحملها معه إلى الهند . إذ هناك ندرة والندرة تحقق للسلعة سعرا أفضل .... نظرا لأنه فى الصين ، وفى الجزء الأكبر من الأسواق الأخرى فى الهند ..... يمكن أن تشترى أوقية ذهب بعشر أو على أكثر تقدير ، باثنتى عشرة أوقية من الفضة . بينما يستلزم شراءها فى أوروبا دفع ما بين أربع عشرة إلى خمس عشرة أوقية ..... ويبدو أن فضة القارة الجديدة أصبحت بهذه الطريقة واحدة من السلع الأساسية التى تتم على أساسها التجارة بين طرفى العالم القديم ، وارتبطت بواسطتها تلك الأطراف البعيدة من العالم ببعضها البعض » .

آدم سميث (١٧٧٦)

(١٩٣٧ – ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧)

نقود العالم : إنتاجها وتبادلها

توجد فى العالم سوق أفرو – أوراسية للذهب والفضة منذ زمن سحيق . وها هو المؤرخ العظيم ابن خلدون يلاحظ فى القرن الرابع عشر : « فإن نَقَص المال فى المغرب وأفريقية فلم ينقص ببلاد الصقالبة والإفرنج . وإن نقص فى مصر والشام فلم ينقص فى الهند والصين ، وإنما هى الآلات والمكاسب والعمران .... وما يوجد منها بأيدى الناس فهو متناقل متوارث وربما انتقل من قطر إلى قطر » . (ابن خلدون – فصل فى ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعى) . وأضيف إلى الذهب

الكاريبى الذهب الأسبانى بعد رحلات كولومبوس وأتباعه . وبدأت تدفقات جديدة من الفضة الأمريكية تصب مع اكتشاف مناجم الفضة فى بوتوسى فى بيرو (بوليفيا الآن) منذ عام ١٥٤٥ وفى زاكاتيكاس فى المكسيك عام ١٥٤٨ . وأثرت هذه الفضة الجديدة تأثيرا بعيد المدى على الاقتصاد العالمى ابتداء من عام ١٦٠٠ إن لم يكن قبل ذلك فى أنحاء مختلفة من آسيا . مثال ذلك أنه فى عام ١٦٢٠ لاحظ تاجر برتغالى فى رسالة له عن الفضة أنها « تطوف كل أنحاء العالم خلال رحلتها قبل أن تأخذ طريقها لتصب بكميات كبيرة فى الصين حيث تبقى هناك ، وكأنها أوت إلى مستقرها الطبيعى » . (روى النص فون جلان ١٩٩٦ - ٤٣٣) . ونجد بيانا موجزا معاصرا يعرض لنا كيف طافت الفضة حول العالم :

> « كان النمط المألوف للتجارة مع الشرق الأقصى هو تبادل شحن بعض الفضة الواردة إما من أوروبا أو من المكسيك .... على متن السفن المتجهة إلى الصين وتبادلها بذهب أو بسلع فى الصين والتى يتم توريدها إلى الهند ليستخدم عائدها لشراء حمولة عودة إلى أوروبا » .

[شاد هورى ١٩٧٨ - ١٨٢)

> « وواقع الحال أن الفضة الأمريكية كانت موجودة فى كل مكان حتى أن التجار من بوسطون إلى هافانا ، ومن لشبونة إلى أنتويرب ، ومن موغارسك إلى الاسكندرية » . ومن القسطنطينية إلى كورماندل ، ومن ماكاو إلى كانتون ومن ناجازاكى إلى مانيلا ، كانوا جميعا يستخدمون البيزو Peso الأسبانية أو العملة ذات الثمانية (حقيقة) كوسيلة معيارية للتبادل . بل إن هؤلاء التجار أنفسهم عرفوا مدى النقاء النسبى للعملات الفضية التى تم صهرها وسكها فى بوتوسى وليما والمكسيك وغيرها من المواقع فى جزر الهند التى تبعد آلاف الأميال » .

[تى باسكى ١٩٨٣ - ٤٢٥]

وهكذا لاخلاف فى الرأى على وجود سوق عالمية للفضة . والمسألة هى كيف نصوغ نموذجها » . (فلين ١٩٩١ - ٣٣٧) . وسبق أن قال آدم سميث فى ملاحظة له : « وإن ثمن الفضة فى بيرو .... لابد وأن يكون له بعض الأثر على سعرها ، ليس فقط بالنسبة لمناجم الفضة فى أوروبا بل وفى الصين أيضا » . [١٧٧٦ (١٩٧٧ - ١٦٨] . ورأى أن الموضوع مهم تماما حتى أنه خصص لمعالجته أربع وستين صفحة ، فى كتابه تحت عنوان « استطراد بشأن التنوعات فى قيمة الفضة على مدى القرون الأربعة الأخيرة » . وناقش آثار ذلك فى مواضع عديدة من كتابه .

واستعرضنا فى الباب الثانى ما يؤكد وجود سوق عالمية للذهب وفعالية هذه السوق . ورأينا أن النقود ، وبخاصة النقود الفضية هى الدم الذى يتدفق عبر جهاز دورى ويزيِّت عجلات الانتاج والتبادل . ويدأ كل نوع من أنوا ع النقود بمثابة مستود ع للقيمة Store of value وكوسيط تبادل ، سواء تبادل أنماط أخرى من النقود أو تبادل سلع أخرى . وتوفرت كثرة من أنماط العملات من حيث تباين مسمياتها أو تباين نقاوتها ، ويتم التبادل فيما بينها أو موازنتها ببعضها تأسيسا على هذه الفوارق أو البضائع الأخرى . وهكذا نجد أن هذه الموازنة بين النقود ومبادلتها بالسلع فى كل أنحاء الكوكب جعلت السوق العالمية عملية فى مجال التنفيذ والإنجاز بالنسبة لجميع السلع .

التجاذبات الجزئية والشمولية فى الكازينو الكوكبى :

قد يكون ضروريا التصدى أولا لسؤال : لماذا تحركت هذه النقود حول العالم ؟ ومتى وأين حدث هذا ؟ بل ولماذا أنتجتها البشرية فى المحل الأول ؟ ويدرس فصل تال النتائج المترتبة باتساع العالم على تدفق النقود حول الكوكب . وتضمن الباب الثانى « الإجابة » الرئيسية على سؤال من أين ولماذا تحركت النقود . وتفيد أن الناس استخدموا النقود « لتسوية حساباتهم » بشأن العجز التجارى عند كل حلقة من حلقات سلسلة التجارة بين من يريدون الاستيراد من الحلقة التالية وليس لديهم ما يكفى لتصديره فى المقابل . لذلك كان لزاما تسوية الفارق نقدا . بيد أن هذا لا يجيب على ثلاثة أسئلة لا تزال بدون إجابة : (١) لماذا أراد البعض فعلا استيراد سلع وليست لديهم سلع كافية للتصدير ليدفعوا بها الثمن ؟ (٢) ولماذا أراد آخرون تصدير سلع أنتجوها ويطلبون دفع ثمنها نقدا وليس سلعا أخرى مقابلها ؟ أى لماذا هم بحاجة إلى نقود ؟ (٣) لماذا أنتج الناس النقود أصلا ؟ أخيرا فإن إنتاج هذه النقود ونقلها وحمايتها وسكها وتبادلها استلزم إنفاق قدر كبير من العمل والمواد وأيضا من المال ذاته .

ما أيسر أن نقدم إجابة على السؤال الأخير ، ثم تقودنا الإجابة إلى الإجابة على السؤالين الآخرين . أنتجت المجتمعات النقود (على شكل فضة أو ذهب أو نحاس أو عملات نقدية أو أصداف أو ماشابه ذلك) لأن النقود كانت ولا تزال سلعة شأنها شأن أى سلعة أخرى ، من حيث أن انتاجها وبيعها وشراءها يولد ربحا مثل أى سلعة

ولكن بصورة أيسر وأفضل . وطبعى لكى تكون مربحة فلابد أن تكون كلفة الانتاج والنقل وغير ذلك أقل من سعر البيع المتوقع . وهكذا كانت الحال دائما إلا إذا ، كمثال ، زاد العرض من الفضة ، وحيثما يزيد كثيرا جداً أو سريعاً جداً بحيث يهبط بسعر بيعها إلى مادون كلفة الإنتاج . وحدث هذا فعلا أحيانا بالنسبة لبعض المنتجين الأسبان (الأمريكيين) وغيرهم . وهنا يضطرون إلى البحث عن سبل تقانية أو غيرها لخفض كلفة الانتاج و/أو خفض كمية الإنتاج والعرض إلى حين يرتفع السعر ثانية بما يغطى الكلفة . وهذا هو ما يصدق تماما على الذهب والنحاس والأصداف والمنسوجات والأغذية وجميع السلع الأخرى .

وما إن يتم انتاج النقود حتى يصبح بالإمكان بيعها بربح حيثما يكون سعرها أعلى – فى ضوء سلعة أخرى قد تكون نوعا آخر من النقود أو أى شىء آخر . ونظراً لأن سعر النقود يتحدد أساسا بناء على العرض والطلب ، محليا وعالميا ، فإن النقود لهذا السبب ، رحلت من هنا إلى هناك إذا ما ، وحيثما كان السعر مرتفعا بالنسبة لسعر العرض والطلب هناك . وأدى هذا إلى أن أصبح سعر الفضة أقل هنا حيث العرض أعلى نسبيا من الطلب ، والسعر أعلى هناك حيث الطلب أعلى نسبيا من العرض . وهكذا تنجذب الفضة إلى هنا وإلى هناك . لذلك فإنه من مصلحة أى شركة خاصة منتجة تستهدف الربح ، أو شركة عامة (أو دولة) أن ترسل النقود من سوق هنا منخفضة السعر إلى سوق هناك مرتفعة السعر ، خاصة أو حتى إذا ما كانت السوق منخفضة السعر محلية داخل البلاد والسوق مرتفعة السعر فى مكان آخر – حول العالم .

كان هذا أحد الأعمال ، وهو فى الحقيقة العمل الرئيسى فى الغالب للشركات التجارية الكبرى وللحكومات مثلما هو من أعمال رجال المصارف ومقرضى الأموال ، وكثيرا مايكون عمل التجار والمستهلكين بل هو فى الحقيقة عمل أى إنسان وكل إنسان . ولقد كان سعر العرض من الفضة أقل نسبيا نظرا لتوفرها بكميات عند المنجم ، خاصة فى الأمريكتين ، وكان أعلى نسبيا كلما ابتعدنا أكثر فأكثر حول العالم وصولا إلى آسيا . ولهذا نعرف لماذا وأين رحلت النقود الفضية أساسا فى اتجاه الشرق حول العالم على الرغم من أنها اتجهت أيضا غربا عبر المحيط الهادى ، ومن اليابان عبر بحر الصين . وكان هذا هو *النشاط الاقتصادى العالمى الأول* ، أو الوحيد فى الغالب ، للأوروبيين نظر لعجزهم عن بيع أى شىء آخر ، خاصة انتاجهم غير التنافسى فى أسواق آسيا المزدهرة . لذلك لم يكن الآسيويون يشترون شيئا آخر من أوروبا غير الفضة التى حصلت عليها من مستعمراتها فى الأمريكتين .

ويمكن أن نوضح على النحو التالى كيف أن هذه الموازنة النقدية لها تاريخ طويل

وأصبحت تجرى على نطاق العالم بعد فترة وجيزة من دمج الأمريكتين فى الاقتصاد العالمى . ذلك أنه منذ القرن الحادى عشر وحتى السادس عشر خلال أسرة سونج ثم من بعدها حكم المونغول ، وعلى مدى فترة طويلة من حكم أسرة منج ، كان الاتجاه الغالب لصادرات النقود المعدنية المصنوعة من الفضة والنحاس من الصين إلى اليابان ، والمصنوعة من الذهب من اليابان إلى الصين . وإذا تأملنا التحولات التى طرأت على العرض والطلب منذ القرن السادس عشر فصاعداً نجد أن هذا الدفق أخذ فى الأساس اتجاها معاكسا . حدث هذا بعد أن أصبحت اليابان مصدِّرا رئيسيا للفضة ثم النحاس ، ومستورداً للذهب . (ياماموروا وكاميكى ١٩٨٣) . وزاد فى الصين معدل الذهب / الفضة (بمعنى أن الذهب ارتفع والفضة انخفضت من حيث القيمة النسبية) من ١ إلى ٨ حوالى عام ١٦٠٠ إلى ١ إلى ١٠ فى منتصف ونهاية القرن ، ثم تضاعف ١ إلى ٢٠ قرب نهاية القرن الثامن عشر (يانج ١٩٥٢ - ٤٨) ، ولكن معدل الذهب / الفضة ظل عادة أدنى وأحيانا أدنى كثيرا ، بينما سعر الفضة أعلى كثيرا فى الصين عن أى مكان آخر فى العالم . ويفسر ذلك هان - شنج شوان فى مقال له عام ١٩٦٩ عن تدفق الفضة الأمريكية إلى داخل الصين فيقول :

« من ١٥٩٢ إلى مطلع القرن السابع عشر كان الذهب تجرى مبادلته بالفضة فى كانتون بمعدل ما بين ١ إلى ٥,٥ وإلى ٧ بينما بلغ معدل التبادل فى أسبانيا ما بين ١ إلى ١٢,٥ و ١ إلى ١٤ . ويوضح هذا أن قيمة الفضة فى الصين ضعف قيمتها فى أسبانيا (الاقتباس رواه فلين وجيرالدز ١٩٩٤ - ٧٥) .

ولحظ الأسبانى بيدرو دو بايزا المعدلات نفسها فى عام ١٦٠٩ . وأشار كذلك إلى أن الموازنة بين السعرين تعطى ربحا بنسبة ٧٥ أو ٨٠ بالمائة (ڤون جلان ١٩٩٦ - ٤٣٥) .

وفى تسعينات القرن السادس عشر بلغ معدل الذهب / الفضة ١ إلى ١٠ فى اليابان ، و ١ إلى ٩ فى الهند المغولية (فلين وجيرالدز ١٩٩٤ - ٧٦) . وطالما كان سعر الذهب أقل ، بينما سعر الفضة مرتفعا إلى الضعف فى الصين ، فإن الفضة تنجذب إلى الصين وتجرى مبادلتها بالذهب الذى يتم تصديره ، ونورد فيما يلى اقتباسات للمتحدثين باسم شركة تجارية أوروبية . وتشهد هذه الاقتباسات بأن الصين أحد مصادرهم للذهب . وكما هو معروف جيداً منذ مطلع القرن السادس عشر فصاعداً فإن الوسطاء البرتغاليين أولا ومن بعدهم الهولنديين كانوا نشطين غاية النشاط فى هذه التجارة الصينية - اليابانية ، وحققوا منها أرباحا طائلة علاوة على ما استنزفوه من معادن نفيسة . وتشير مذكرة برتغالية حوالى عام ١٦٠٠ إلى ربح قدره ٤٥ بالمائة فيما بين ما كاو البرتغالية على الساحل الصينى واليابان .

واستخدم الأوروبيون هذه الأرباح لدعم تجارتهم بين مختلف أنحاء جنوب شرق آسيا وجنوبها وغربها وبين أوروبا والأمريكيتين . والملاحظ أن تجارهم وشركاتهم التجارية ، وبخاصة شركة الهند الشرقية الهولندية (المعروفة بالأحرف الأولى من اسمها باللغة الهولندية فوك ٧٥٢) ومن بعدها شركة الهند الشرقية الانجليزية (إيك Eic) شغلوا أنفسهم بعمليات المضاربة على الذهب / الفضة / النحاس باعتبار الموازنة بين أسعارها جزءاً رئيسياً من صفقاتهم التجارية على نطاق العالم . وطبيعى أنهم ضاربوا أو بادلوا هذه المعادن لبيع وشراء كل السلع الأخرى التى تاجروا فيها ، شأن الأسيويين أيضا داخل آسيا وحول العالم .

وكانت الغلبة للعملة النحاسية وهى التى ذاعت كعملة للتداول اليومى فى أكثر أنحاء آسيا ، على الرغم من أن الفضة أخذت تحل محلها تدريجيا وجزئيا . وهكذا كانت هناك سوق عالمية ثلاثية المعادن يحكمها معيار الفضة كأمر واقع غالبا . أو على الأصح أن الزيادة السريعة فى العرض العالمى للفضة ، وما لزم عنه من انخفاض سعرها بالنسبة إلى الذهب والنحاس (وكذا السلع النقدية الأخرى) حفز وهيأ الفرصة لكى يفرض معيار الفضة نفسه فى اقتصاد السوق العالمية .

وإن الزيادة السريعة فى العرض العالمى من الفضة ، خاصة المنتجة فى الأمريكيتين واليابان أدت إلى خفض سعرها النسبى قياسا إلى الذهب . ولكن معدلات الذهب / الفضة كانت متباينة بتباين الأقاليم على نحو يعكس الفوارق بين العرض والطلب . وهذا ما حدث بالنسبة لمعدلات الفضة والنحاس اللذين شاع استخدامهما فى العملات المتواضعة . وهكذا انتشرت فى كل انحاء العالم موازنات سعرية ثلاثية العملات ذهب / فضة / نحاس ، بل عديدة العملات ، وشاعت هذه الموازنات السلعية فى كل مكان محليا وعالميا . واشتملت هذه الموازنات أيضا على عملة الأصداف ، وعلى المنسوجات وغير ذلك من وسائط التبادل . وأيضا المعادن الأدنى مستوى مثل الرصاص والقصدير والحديد .

وكان الطلب كبيرا على الأصداف كعملة ، وأيضا لتجارة العبيد فى أفريقيا . كذلك استعملت الأصداف وثمرة البادام (نوع من اللوز غير مستساغ الطعم - المترجم) على نطاق واسع بين أدنى المستويات العامة فى كثير من أنحاء الهند حيث كانت منافسة للعملة النحاسية . والجدير بالذكر أن ارتفاع كلفة استخراج النحاس وصهره لسك عملات نحاسية بالقياس إلى العملات الفضية بل والذهبية هيأ الفرصة للأصداف ، التى ليست بحاجة إلى صهر لكى تحل محل العملات المعدنية عند الطرف الأدنى للسوق إذا ما حدث نقص فى النحاس أو أدت كلفة السك إلى ارتفاع ثمن

العملات النحاسية فى الهند أو فى أنحاء الصين . ومن ناحية أخرى حينما زادت تجارة العبيد (وبعد ذلك تجارة زيت النخيل) واستوعبت المزيد من الأصداف فى أفريقيا فقد قلّت الكمية الواردة منها إلى الهند حيث حلت محلها خلال التداول العملة النحاسية فى مجال الصفقات المنخفضة القيمة .

ونتتبع فى هذا الكتاب الأصداف « المتواضعة » القيمة فى كل الأنحاء بغية توضيح العديد من الأفكار الأساسية الواردة فيه . فقد كانت الأصداف مستعملة بالفعل فى غرب أفريقيا وقتما أفاد الرحالة العربى ابن بطوطة عن قيمة مبادلتها بالذهب خلال القرن الرابع عشر . وبحلول القرن السابع عشر هبطت قيمة مبادلتها بالذهب . ويبدو أن سبب ذلك هو زيادة الوارد منها بالنسبة إلى الذهب . وبدأ البرتغاليون ، ومن بعدهم الهولنديون والانجليز بأن أحضروا معهم الأصداف إلى غرب أفريقيا بكميات كبيرة ارتفعت وانخفضت مع تجارة العبيد . وسارت الأصداف فى طريقين رئيسيين من مراكز انتاجها فى المالديف حيث كان يشتريها الهنود والأوروبيون . الطريق الأول إلى البنغال ، والثانى إلى سيلان ، ومن هذين المكانين يجرى نقلها إلى السفن الأوروبية المتجهة أساسا إلى انجلترا وهولندا حيث تستعمل كثقل لحفظ توازن السفينة . ويعاد شحنها من هناك ثانية إلى سواحل غرب وجنوب أفريقيا لسداد ثمن العبيد . ويقول جون باردوت John Bardot المعاصر لتلك الأحداث فى ملاحظة له عام ١٧٣٢ : « حسب

> الفرصة المتاحة للعديد من الأمم الأوروبية المشتغلة بالتجارة .... لكى تنجز أعمالها التجارية عند ساحل غينيا وانجولا ؛ لشراء العبيد أو غيرهم من سلع أفريقية ...... وفى تناسب مع الفرصة المتاحة للمغامرين الأوروبيين فى غينيا للحصول على تلك الأصداف ، وكثرتها أو ندرتها لهم هناك سواء فى انجلترا أو فى هولندا ، يرتفع سعرها أو ينخفض بالقياس إلى وحدة الوزن المئوية (تساوى مائة رطل) . [الاقتباس من كتاب هاجندورن وجونسون ١٩٨٦ – ٤٧] .

وهكذا يعكس سعر الأصداف تغيرات العرض والطلب فى أوروبا وفى أفريقيا وكذلك التغيرات الطارئة فى جزر الانتاج فى المالديف وفى مناطق « الاستهلاك » فى جنوب وشرق آسيا .

وثمة مراقب آخر فى القرن الثامن عشر يشكو من أن « فى السابق كان يمكن باثنى عشرة ألف وزنة من الأصداف شراء حمولة ما بين خمسمائة أو ستمائة زنجى ؛ ولكن ولّت تلك الأزمنة المربحة .... (وهكذا الآن) لانجد شيئا من قبيل الحصول على

حمولة مقابل اثنى عشر أو أربعة عشر طنا من الأصداف » . (الاقتباس من ها جندورن وجونسون ١٩٨٦ – ١١) . ويشكو تاجر بالمثل من غرب أفريقيا من ارتفاع سعر العبد إذا زاد سعره من ١٠٠ إلى ١٣٦ رطلا من الأصداف ، أو من ١٢ إلى ١٦ بندقية ، أو من ٥ إلى ٧ لفافة تبغ برازيلى ، أو من ٢٥ إلى ٣٦ قطعة من الكتان الرقيق أو من برميل براندى فرنسى إلى برميل ونصف أو من ١٥ إلى ١٥٠ رطلا من البارود (ها جندورن وجونسون ١٩٨٦) . ولم يقتصر الأمر على حدوث تضخم فى الأصداف بل تغيرت أيضا الأسعار النسبية للسلع ، كما ارتفعت أسعار البراندى والبارود أكثر كثيرا من سواها .

وخلال أوج تجارة العبيد فى القرن الثامن عشر بلغ إجمالى الواردات المسجلة من الأصداف ، على مدى عقد كامل ، ٢٦ ٢ مليون رطلا ، أو ١٠ بليون قطعة صدف متوسطها ما بين ٢و ٣ مليون رطلا ، ولكنها تتراوح ما بين ١ إلى ٥ مليون رطلا . (هاجندورن وجونسون ١٩٨٦ – ٥٨ ، ٦٢) . وهكذا ، وكما يلحظ بيرليز (١٩٩٣ – ١٤٣) فإن الصدفة المتواضعة ربطت العمليات والأحداث الاقتصادية والسياسية الاجتماعية التى تجرى فى المحيطين الهندى والأطلسى وأراضى وشعوب كل منهما . إذ كان الجميع جزءاً لا يتجزأ من سوق كوكبية واحدة حيث العرض والطلب ينظمان الأسعار النسبية . وإن هذه الأسعار العالمية الفارقة والمتراوحة كانت تجرى موازنتها و « معادلتها » . حتى فى ضوء الأصداف ، وبينها وبين العملات المعدنية (ومن أهمها النحاس) أو أى عملات أخرى ، وبين هذه العملات وبين السلع الأخرى .

إن النقود ، وكما يؤكد أيضا بيردين ، ليست أكثر من سلعة أخرى ، ننفقها لنوازن بها عجزا تجاريا ، لا ، بل إن النقود أيضا سلعة شأنها شأن أى سلعة أخري فى خصوصيتها . وإن الطلب على النقود هو الذى يجعل كلا من عرض السوق للسلع ، واستخدام النقود لشرائها أمراً ممكناً . لذلك فإن هذه الممارسة الكونية الشاملة للموازنة إنما تعكس فى ذاتها – أو ساعدت على خلق – سوق عالمية بمعنى الكلمة . وإذا كانت السوق العالمية ، كما يلحظ فلين وجيرالديز (١٩٩١ – ٣٤١) هى فى واقع الأمر سلسلة من الأسواق الأقليمية المترابطة والمنتشرة والمتداخلة فى كل أنحاء الكوكب . إلا أن هذا لا يغير أى شىء أساسى ، خاصة وأن هذه الأسواق مترابطة ومتداخلة ومتشابكة .

ولكن لماذا وكيف جعلت هذه النقود العالم دائرة ؟ لماذا يريد أى إنسان ، وكل إنسان ، هذه النقود بنهم يرفع من سعرها ؟ ولماذا احتفظت آسيا ، وبخاصة الصين ، بالنقود التى وصلتها من أماكن أخرى ؟ ذلك لأن الناس والشركات والحكومات هناك

استطاعوا استخدام النقود لشراء سلع أخرى بما فى ذلك المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة . إن النقود سواء على الصعيد الجزئى الفردى والمؤسسى ، أو على الصعيد الاقتصادى الشمولى المحلى والإقليمى و « القومى » والعالمى عملت حرفيا على تزييت أو تيسير آلية الحركة وتشجيع أولئك الذين أنتجوا أو أداروا الآلية فى الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو نفقات الدولة أو أى شىء آخر . هذا ولا شىء آخر أكثر أو أقل فى أى مكان آخر فى الماضى والحاضر . دعمت النقود وولّدت الطلب النشط الفعال ؛ وهكذا حفز الطلب عملية العرض . وطبيعى أن الطلب الجديد الزائد يمكن فقط أن يحفز عرضا إضافيا حيثما ووقتما يكون ممكنا . معنى هذا أن لابد من توفر قدرة إنتاجية و / أو إمكانية على توسيعها عن طريق الاستثمار وتحسين الانتاجية .

وحجتنا هنا أن هذا التوسع كان ممكنا ، وحدث فعلا خاصة داخل أنحاء كثيرة من آسيا . إذ لولا هذا ما طلب الآسيويون ولا اشتروا النقود المحلية والأجنبية الإضافية سواء عن طريق عرض السلع أو عرض نقود أخرى مقابلها . ولو لم تكن الامدادات أو العرض من السلع قادراً على التوسع فإن أى زيادة فى الطلب عليها سوف يرفع سعر السلع الموجودة بسبب مايسمى التضخم - و/أو لما نشأ أصلا طلب على استيراد هذه النقود الاضافية . معنى هذا أن النقود الفضية والنحاسية الجديدة ، ناهيك عن القروض الإضافية التى دعمتها أدت إلى حفز الإنتاج أكثر فأكثر وإلى أن يكون انتاجا من أجل النقود فى الاقتصادات العالمية والإقليمية والقومية وفى كثير من الاقتصادات المحلية ، أى فى هذه الأجزاء التى تؤلف معا اقتصاداً كوكبيا واحداً .

وإن الجزء المتعلق بالعرض الشمولى فى هذه الحجة طرحه جميع من أكدوا على أن إنتاج و / أو تصدير النقود كان ضروريا لتغطية حالات العجز فى الميزان التجارى . أما الجزء المتعلق بالطلب الشمولى من هذه الحجة فقد أكده بيرلين (١٩٩٣ ، ١٩٩٤) بوجه خاص وآخرون مثلى . إذ لاحظنا أن هذه النقود أدت بالفعل إلى تزييت عجلات الإنتاج والتجارة ولم تكن لمجرد « الاستخراج من الأمريكتين ودفنها ثانية فى آسيا » . وثمة حجة وثيقة الصلة وتكميلية عن العرض والطلب الجزئيين وتفيد بأن المنتجين الأفراد والشركات الفردية بل والمنتجين والتجار العاملين لهم مصالحهم فى تحقيق الربح . وهذه المصالح هى التى حفزتهم إلى أداء أدوارهم فى تزييت أو تغليب طابع التعامل بالنقد monetizing فى مجال العرض والطلب الشموليين حول العالم . وتأكدت هذه الحجة بوجه خاص فى دراسات فلين (١٩٨٦) وفلين وجيرالديز (١٩٩٥) : ولكن أكدتها أيضا دراسة بيرلين الذى يدفع بأن ثمة « إطار مركزه الطلب يتضمن مسألة العرض ، بمعنى أنه يخلق سلسلة أوسع وأكثر شمولية وأيضا أكثر تعقيداً من الظواهر التجريبية التى يتعين وضعها فى الاعتبار عند تقديم تفسير واف » . (بيرلين ١٩٩٤ - ٩٥) .

وإن الجمع بين هذه الحجج يدعم فرضيتى التى تفيد وجود نظام / اقتصاد عالمى واحد كانت له ديناميته وله هيكله الخاص . أدت النقود دورا مهما خلال فترة التطور الكوكبى فى الفترة من ١٤٠٠ – إلى ١٨٠٠ . كانت النقود حول العالم وجعلته دائرة واحدة داخل هذا الكازينو الكوكبى حيث زودت وزادت على نحو كبير جداً ، دم الحياة الذى أذكى الوقود وساعد على تزييت عجلات الزراعة والصناعة والتجارة .

الاتجار واللعب فى الكازينو الكوكبى

كانت المستعمرات الأمريكية واليابان من بين المصدِّرين الأساسيين للمعادن النفيسة . وكانت أوروبا والعثمانيون وفارس من بين المصدِّرين أيضا ولكن دون أن يكون الهدف أساسا إعادة تصدير ما استوردوا لأنفسهم .

وأنتجت أفريقيا وجنوب شرق آسيا الذهب وعملوا فى تصديره . وأنتجت الصين العملات النحاسية فى الغالب للاستعمال المحلى ولكن أيضا لتصديرها إلى جنوب شرق آسيا وإلى غيرها من الأماكن . وأنتجت الصين أيضا الذهب وصدرته حيث استوردته اليابان وبلدان أخرى . وربما أصبحت اليابان المصدِّر العالمى الرئيسى للنحاس ابتداء من منتصف القرن السابع عشر فصاعداً . ولذلك عقدت الصفقات اليومية والصغيرة فى شرق آسيا وجنوب شرقها وجنوبها بالعملات النحاسية أساسا . ولم يكن الآسيويون دون الأوروبيين فى تخصيص قدر هائل من الاهتمام والطاقة ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا وغير ذلك ، للنشاط التجارى فى مجال العملة . إذ كان على الأرجح أكثر ربحا من سواه . ويعرض الجدول ٣ – ١ تلخيصا للمناطق العالمية الكبرى وبعض المناطق الصغرى المنتجة والمصدِّرة للنقود الفضية والذهبية والنحاسية والقصديرية والتى كان يجرى تبادلها وموازنتها ببعضها البعض .

وهكذا كان المنتجون والمصدرون الرئيسيون للفضة أمريكا الأسبانية واليابان ، والمنتجون الرئيسيون للذهب أفريقيا وأمريكا الأسبانية وجنوب شرق آسيا . وارتكز الاقتصاد العالمى فعليا على معيار الفضة على الرغم من إمكانية الصرف المتبادل مع الذهب والنحاس وبدرجة أقل مع القصدير والأصداف . واستخدم العثمانيون والصينيون فى عهد أسرة منج ، والهند كميات كبيرة من الفضة لدعم نظم العملة فى بلادهم ، التى كفل لها البقاء والدوام بشكل أساسى الانتاج الضخم والرخيص للمناجم الأمريكية وأيضا اليابانية .

وكانت حركة الذهب فى الغالب الأعم ، وعلى نحو ما كان منذ آلاف السنين عبر آسيا الوسطى وإلى وحول جنوب آسيا من الشرق إلى الغرب فى الاتجاه المعاكس

لحركة الفضة التى انتقلت من الغرب إلى الشرق . وتحرك الذهب داخل شبه القارة الهندية فى اتجاه الجنوب بينما تحركت الفضة إلى الشمال . ولم يكن التبادل محصوراً بينهما بل وأيضا مبادلتهما بسلع أخرى ، وكذلك مبادلتهما بعملات محلية وخاصة العملات الأجنبية المستوردة وغير ذلك من عملات . وكانت هذه المضاربات المربحة عملا تجاريا كبيرا ليس فقط بالنسبة إلى تجار البندقية وإنما أيضا للأسبان من بعدهم وكذا الهولنديين وتجار أوروبيين آخرين . وشاركهم فى هذا تجار عثمانيون وفرس وهنود فى كل أنحاء شبه القارة وتجار من جنوب شرق آسيا واليابان والصين . لقد كانت السبائك والعملات يتم إنتاجها ونقلها فى الغالب إلى منتصف الطريق حول العالم وإلى مسافات أخرى طويلة . وكانت هذه المعادن تنتقل أحيانا كشحنة واحدة ولكن المعتاد أكثر نقلها عبر سلسلة من المراحل المترابطة . والمألوف شراء وبيع المعادن النفيسة وأيضا بعض المعادن الخسيسة فى صورة سبائك وعملة لتوليد الربح شأن أى سلعة أخرى . وتتحول هذه بدورها إلى سلع أخرى ويجرى استثمارها . ومن بين تلك السلع عملات أخرى وأجور وعبيد وغير ذلك من « أشكال » العمل .

جدول ٣ - ١

مناطق إنتاج وتصدير معادن النقود

المعدن	المنتجون الرئيسيون	المنتجون الصغار
الفضة	المكسيك	شمال شرق أوروبا
	بيرو	فارس
	اليابان	آسيا الوسطى
الذهب	غرب وجنوب شرق أفريقيا	بورما / سيام / فيتنام
	أمريكا الاسبانية (القرن ١٦)	اليابان
	البرازيل (فى القرن ١٨ - ابتداء من ١٦٩٠) جنوب شرق آسيا	فارس
		الصين
النحاس الأحمر *	اليابان	
	السويد	
القصدير	الملايو	

* كان يتم أحيانا خلط النحاس والقصدير ، ويستعمل كلاهما لسك العملات منخفضة القيمة.

ويضيف تى باسك (١٩٨٣) حركة الفضة فى سلسلة من الحلقات المترابطة فيقول :

« تدفقت السبيكة من خارج أسبانيا إلى انجلترا وفرنسا والأراضى الواطئة لشراء سلع مصنعة غير ميسورة فى قشتالة . وانتقلت شحنات البيزو الأسبانية من موانىء انجلترا أو فرنسا أو أراضى الفلمنك أو هولندا لتنتقل عبر البلطيق أو مورمانسك إلى سكاندينافيا أو الروسيا للاتجار فى الفراء . ورحلت الفضة داخل الروسيا فى اتجاه الجنوب على امتداد نهر الفولجا إلى بحر قزوين ومنها إلى بلاد فارس حيث يتم إرسالها من هناك عبر البر أو البحر إلى آسيا . كذلك تدفقت السبيكة الأمريكية الأسبانية من أسبانيا عبر البحر المتوسط والاتجاه شرقا عبر الطريق البرى أو البحرى إلى المشرق . ودبرت الهند لنفسها حاجتها من الفضة الأمريكية عن طريق حركة التجارة من السويس عبر البحر الأحمر إلى المحيط الهندى وأيضا بالبر من الطرف الشرقى للبحر المتوسط عبر تركيا وفارس إلى البحر الأسود ثم أخيرا إلى المحيط الهندى ، أو مباشرة من أوروبا على متن السفن المبحرة حول رأس الرجاء الصالح متتبعة الطريق التى اكتشفها فاسكو داجا ما . واستخدمت السفن البرتغالية والهولندية والإنجليزية الطريق الأخيرة لنقل الثروات الأمريكية الأسبانية مباشرة إلى الموانىء الآسيوية لمبادلتها بسلع آسيوية . *أخيرا – وهو ما أغفله الباحثون زمنا* طويلا – وجدت الفضة الأمريكية سبيلها إلى الشرق عبر طريق المحيط الهادى من أكابولكو إلى مانيلا » .

[**تى باسك ١٩٨٣ – ٤٤٣**]

ومع مطلع القرن السابع عشر بدأت الفضة الأمريكية الأسبانية فى الوصول إلى الهند عبر غرب آسيا وحول رأس الرجاء الصالح . ووجدت امبراطورية المغول فى الفضة مصدرا للتمويل وللحفاظ على البقاء ، واعتمدت اعتمادا كبيرا من الآن فصاعداً على فيض الفضة الواردة من الخارج لسك النقود والعملات . وكان القسط الأكبر منها يأتى أساسا من الأمريكتين ويمر عبر أوروبا والمشرق ثم طريق الخليج الفارسى أو البحر الأحمر . ولكن يعود منشأ بعضها إلى الأراضى العثمانية وبلاد فارس الصفوية . ولم يصل إليها القسط الأكبر من الفضة عبر البحر عن طريق رأس الرجاء الصالح ، بل عن طريق قوافل برية ، أو عبر البحر الأحمر أو الخليج الفارسى من مصر والمشرق وتركيا وروسيا (برننج ١٩٨٣ – ٤٧٩ ، ٤٨١) . واعتادت الشركات التجارية الكبرى أن تجلب إلى سورات ، أهم موانىء الهند فى وقت ما ، حوالى نصف الفضة التى تصل إلى الغرب ، وإن لم تكن هذه الشركات هى مصدر الإمداد الوحيد .

والملاحظ أن أقل من ٣٠ بالمائة من هذه الفضة يصل عبر رأس الرجاء الصالح ، بينما القسط الأكبر عبر البحر الأحمر والخليج الفارسي والبر بما فى ذلك روسيا . وفى عامى ١٦٤٣ - ١٦٤٤ وصل أكثر من نصف الفضة عبر البحر الأحمر والخليج الفارسى . (ستينز جارد ١٩٩٠ - ٣٥٣) ووصل ٢٠ بالمائة أخرى من الفضة من اليابان عبر تايوان حيث تبادلها شركة الهند الشرقية الهولندية بالذهب . وتدفقت الفضة أيضا إلى البنجاب من آسيا الوسطى ، وربما إلى البنغال من التبت / سيكوان / يونان وبورما . وجلبت شركة الهند الشرقية الإنجليزية أيضا الذهب من الشرق إلى الهند ، ودفعت مقابله فضة . وتدفق الذهب أيضا إلى الهند وبخاصة إلى جنوب شبه القارة من غرب آسيا ومن اليابان ومن الصين فى شرق آسيا ، وبخاصة من جنوب شرق آسيا . ولكن كانت الهند « وعاء التجميع » قبل الأخير لفضة العالم ، نظرا لأن الهند ذاتها كان لزاما عليها أن تعيد تصدير بعض الفضة إلى الشرق لتحويلها إلى هناك وخاصة إلى الصين .

ويقدم الباب الثانى شواهد دالة على اطراد عملية شحن الفضة من الهند إلى جنوب شرق آسيا والصين . ولكن جون ريتشارد (١٩٨٧ - ٣) يزعم أن عملة المغول الفضية المرسلة إلى الشرق سرعان ماتعود مضافا إليها الذهب من جنوب شرق آسيا . وهكذا ، وحسب رأى ريتشاردز ، فإن امبراطورية المغول ، على عكس الامبراطورية التركية العثمانية والامبراطورية الفارسية الصفوية ، كانت قادرة على تصدير كم كاف من السلع لسداد ثمن وارداتها . ولهذا لم تكن بحاجة إلى صادرات نقدية خالصة والتى تدفقت بدلا من ذلك إلى الداخل لتضاعف قدرتها على العرض .

بيد أن زيادة التجارة وعمليات شحن النقود على أيدى الهنود وغيرهم من الآسيويين أنفسهم فيما بين بلدان آسيا وداخلها أدت إلى خفض حصة الأوروبيين من النصف عام ١٦٤٠ إلى الخمس فقط بحلول عام ١٧٠٠ . ولكن فى عام ١٧١٥ وقت « مجاعة الفضة » تعرض أسطول أسبانى يحمل ثروة لإعصار فى البحر الكاريبى . وأدت « موجات الصدمة الاقتصادية إلى حدوث ذبذبات اهتز معها الطريق حتى الهند ». (داى Day ١٩٨٧ - ١٥٩) . وندرس فى الباب الخامس الحجج والشواهد المتعلقة « بمجاعة الفضة » ذات الأهمية التى وقعت حوالى عام ١٦٤٠ .

لعبة الأرقام

رصيد العالم من النقود وتدفقات النقود وزيادة هذه التدفقات كانت موضوعا لتقديرات كثيرة ، ومراجعات لهذه التقديرات منذ أيام الكسندر فوت همبولت وايرل هاملتون حتى يومنا هذا . ونتوقع أن تستمر مراجعة التقديرات فى المستقبل . وقد يكون من المستحيل أن نراجع أو أن نقيم هذه التقديرات ، ناهيك عن أن نضيف إليها

هنا . ولكن لحسن الحظ أنه ليس لازما أن نبحث كيف أن بعض هذه النقود عملت على تزييت عجلات التجارة بين أقاليم العالم الكبرى - وأثرت على علاقاتها ببعضها البعض .

وذهب بروديل وسبونر (١٩٦٧) فى تقديرهما إلى أن رصيد أوروبا فى عام ١٥٠٠ بلغ حوالى ٣٦٠٠ طنا من الذهب و ٣٧,٠٠٠ طنا من الفضة . وراجع رايشود هورى وحبيب (١٩٨٢ - ٣٦٨) هذين التقديرين وخفضاهما إلى ٣٦٠٠ طنا من الذهب و ٣٥,٠٠٠ طنا من الفضة فى كل العالم القديم عام ١٥٠٠ . ونجد فى موجز وارد باريت (١٩٩٠) عن تدفقات السبيكة فى العالم من ١٤٥٠ إلى ١٨٠٠ استعراضا لعدد من التقديرات السابقة (لكل من الكسندر فون همبولت وايرل هاملتون وأدولف سويتبير Adolf Soetbeer وميشيل مورينو Morineau وبى . إتش . سليختر فات بات B.H. Slichter Van Bath وآخرين من بينهم نيف Nef وأتمان Attman وتى باسك وكوبوتا وياماموزا وكاميكى وجميعهم مذكورين فى ثبت المراجع . ويخلص من استعراضه إلى أن ٨٥ بالمائة من الفضة فى العالم و ٧٠ بالمائة من الذهب خلال الفترة من ١٤٩٣ إلى ١٧٠٠ مصدره الأمريكتين .

الفضــــــة :

بغض النظر عن التغيرات مع الزمن ، وفى ضوء تلخيص ما ذهب إليه باريت من تقديرات نجد خلال القرن السادس عشر أن الإنتاج الأمريكى للفضة بلغ حوالى ١٧,٠٠٠٠ طنا أو بمعدل سنوى ، ولكنه يتزايد سريعا ، قدره ١٧٠ طنا فى السنة . وارتفع المعدل السنوى للإنتاج خلال القرن السابع عشر وبلغ ٤٢٠ طنا فى السنة أو ٤٢,٠٠٠ طنا على مدى القرن ، وأن ٣١,٠٠٠ طنا منها وصلت إلى أوروبا حيث الربع تقريبا للحساب العام ، وثلاثة أرباع لحساب خاص (تى باسك ١٩٨٣) . وشحنت أوروبا بدورها ٤٠ بالمائة من هذه الفضة ، أى أكثر من ١٢,٠٠٠ طنا إلى آسيا . وشحنت كل من شركة الهند الشرقية الهولندية (فوك) وشركة الهند الشرقية البريطانية (إيك) ما بين ٤,٠٠٠ إلى ٥,٠٠٠ طنا من هذه الفضة مباشرة إلى آسيا . علاوة على هذا فإن ٦٠٠٠ طنا أخرى ذهبت إلى بلدان البلطيق ومنها ، بعد احتجاز بعضها ، إلى شرق آسيا ، و ٥٠٠٠ طنا أخرى إلى المشرق ومنها ، بعد احتجاز بعضها ، إلى آسيا أيضا . وبلغ متوسط الإنتاج السنوى الأمريكى خلال القرن الثامن عشر ٧٤٠ طناا بإجمالى ٧٤,٠٠٠ طنا خلال القرن . وصل منها ٥٢,٠٠٠٠ طنا إلى أوروبا ، وتم شحن أكثر من ٢٠,٠٠٠ طنا ، أى حوالى ٤٠ بالمائة ، إلى آسيا .

وهكذا يبين ، حسب تقديرات باريت ، أنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر

وصل حوالى ٧٠ بالمائه من الانتاج الأمريكى للفضة إلى أوروبا ، وتم شحن حوالى ٤٠ بالمائة إلى آسيا . ويذهب تى باسك (١٩٨٣) فى تقديراته إلى أن الأمريكيين أنفسهم احتجزوا قدرا أكبر من الفضة تزايد بإطراد . وهذا لا يعنى من وجهة نظر النقد العالمى ، سوى أن تكاليف الإنتاج الفعلية وإدارته والدفاع فى الأمريكتين ، وكذا تزويد الأسواق هناك ، كانت بأعلى كثيرا . ولكن فلين وآخرين يرون أن أغلب الفضة التى لم تصل إلى أوروبا لم يتم الاحتفاظ بها فى الأمريكتين وإنما تم شحنها إلى آسيا عبر المحيط الهادى .

وهكذا ، وفى ضوء تقديرات باريت ، فإن من بين ١٣٣,٠٠٠ طنا من الفضة هى إجمالى ما أنتجته الأمريكتين ابتداء من ١٥٤٥ وحتى عام ١٨٠٠ وصل أوروبا حوالى ١٠٠,٠٠٠ طن أى حوالى ٧٥ بالمائة . وذهب من هذه الفضة إلى آسيا ٣٢,٠٠٠ طن أى ٣٢ بالمائة مما تسلمته أوروبا (أو ٤٢ بالمائة من الانتاج الأمريكى) ، ولكن نظرا لأن الشحن إلى آسيا لم يبدأ سوى حوالى عام ١٦٠٠ فإن النسبة تمثل حوالى ٤٠ بالمائة من الكمية التى تسلمتها أوروبا . وتأسيسا على هذه التقديرات فإن أوروبا احتفظت خلال الفترة كلها بما يساوى ٦٨,٠٠٠ طن ، واحتفظت الأمريكتين بكمية أقل من ٣٣,٠٠٠ طن نظرا لفقد بعض الفضة فى البحر . ولكن ، وكما سوف نلحظ فيما يلى ، فإن بعض الفضة « المحتجزة » فى الأمريكتين تم شحنها أيضا عبر المحيط الهادى إلى آسيا مباشرة .

وهكذا فإن الانتاج الأمريكى زاد من رصيد الفضة العالمى بما قدره ١٧,٠٠٠ طن أى *ما يساوى نصف الإجمالى خلال القرن السادس عشر* ، و ٤٢,٠٠٠ طن أى بـ ٨٠ بالمائة أخرى حتى العام ١٧٠٠ و ٧٤,٠٠٠ طن أخرى ، أو حوالى ٨٠ بالمائة مرة ثانية حتى العام ١٨٠٠ . معنى هذا أن رصيد العالم من الفضة زاد من حوالى ٣٥,٠٠٠ *طن عام ١٥٠٠ إلى ١٦٨,٠٠٠ طن عام ١٨٠٠ أو ما يساوى تقريبا خمسة* أمثال . ولكن هذه الكمية لا تشتمل على ١٥ بالمائة من إجمالى الفضة فى العالم التى أنتجت كما يقول باريت فى مناطق أخرى . وسوف نلحظ فيما بعد أن القدر الأكبر من هذه الكمية ، وربما أكثر ، أنتجته اليابان .

ويجمع أرتو أتمان (١٩٨٦ - ٧٨) تقديرات من مصادر كثيرة ، ويصل إلى تقديرات مختلفة *إلى حد ما* عن إجمالى الانتاج فى القرنين الأخيرين . ويعطى أتمان أرقامه مقومة بما يعرف باسم ركس - دولار Rix - dollar . ويوضح المرفق بكتابه *أن اركس - دولار = ٢٥ جراما فضة ، وأن مليون ركس دولار = ٢٥ طنا* (٢٥ مليون جرام) فضة . ويذهب أتمان فى تقديراته إلى أن معدل الانتاج الأمريكى ١٣ مليون

ركس – دولار (يعادل ٣٢٥ طنا فى السنة) أو ٣٢,٠٠٠ طنا خلال القرن السابع عشر ، و ٣٠ مليون ركس – دولار (٧٥٠ طن فى السنة أو ٧٥,٠٠٠) فى القرن الثامن عشر . ويستطرد أثمان فى تقديراته ويرى أنه تم شحن ٧٥ بالمائة من هذه الكميات إلى أوروبا ، وأن أكثر من ٦٠ بالمائة من المتحصلات الأوروبية تم تحويلها تباعا (بالمقارنة مع باريت الذى يقول ٤٠ بالمائة فقط) . وإذا أخذنا متوسط التقديرين ، يتضح أن نصف الانتاج الأمريكى على الأقل مع حصة متزايدة بإطراد تم إرسالها إلى الشرق . وأن من بين هذا النصف من إجمالى الانتاج الأمريكي ، وبالتالى أكثر من نصف الحصة المتزايدة تم شحنها مباشرة إلى جنوب شرق آسيا ، بينما أكثر من ٢٠ بالمائة حولت إلى بلدان البلطيق ، و ٢٠ بالمائة أخرى إلى المشرق / غرب آسيا – وهى المنطقة التى كان لزاما أن تحول تباعا جزءاً من وارداتها إلى الشرق الأقصى . (أتمان ١٩٨١ – ٧٧) . وهكذا يبين لنا حسب تقديرات أتمان أن كمية وحصة الفضة الأمريكية التى انتهى بها المطاف إلى آسيا كانت أعلى كثيرا ، إذ بلغت حوالى ٤٨,٠٠٠ طن وليس ٣٢,٠٠٠ طن وهو التقدير التقريبى الذى حصلنا عليه بجمع الأرقام الواردة عند باريت .

ولكن ١٥ طنا أخرى على الأقل من الفضة سنويا ، أو ٣٠٠٠ طنا زيادة على ما سبق شحنت على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا من أكا بولكو فى المكسيك وقبلها كذلك من بيرو إلى مانيلا . وتم شحن كل هذه الكمية من الفضة تقريبا على متن سفن أخرى إلى الصين . غير أن من المتوقع أن شحنات الفضة العابرة للمحيط الهادى كانت أكبر كثيرا . إذ بلغ متوسط الشحنات العابرة للمحيط الهادى حوالى ٢٠ طناا سنويا من عام ١٦١٠ وحتى عام ١٦٤٠ ، ثم هبط إلى أقل من ١٠ أطناان فى السنة خلال العقد التالى . (ريد ١٩٩٣ – ٢٧) . ويذكر أتويل أيضا أن هناك شحنات من أكابولكو إلى مانيلا بلغت ١٤٣ طناا و ٣٤٥ طناا عام ١٥٩٧ . غير أن بيير شونو Pierrs Chaunu ذهب فى تقديراته إلى أن حوالى ٢٥ بالمائة من الفضة الأمريكية تم شحنها مباشرة عبر المحيط الهادى (رواية أوشيد ١٩٨٥ – ٢١) . ويقدر هان – شنج شوان Han - Sheng Chuan بدوره الشحنة بحوالى ٥٠ طنا من الفضة فى العام (أى ما يساوى الشحنات إلى منطقة البلطيق ، خلال القرن السابع عشر . وانتهى المطاف بكل هذه الكميات إلى الصين . (رواية فلين وجيرالديز ١٩٩٥ – ٢٠٤ ، ١٩٩٥ – ١٦ ، فلين ١٩٩٦) .

وثمة حصة كبيرة غير معروفة من تجارة الفضة تمت عبر المحيط الهادى عن طريق التهريب وغير مسجلة . ذلك أن أسبانيا حرصت على الاحتفاظ بحصتها فى

الاحتكار . لذلك حاول التاج الأسبانى فرض قيود على التجارة المباشرة عبر المحيط على متن سفن الغليون لمانيلا . لهذا فإن حصة غير معروفة ، من هذه التجارة رحلت كسلعة مهربة غير مسجلة . ولهذا السبب أيضا يعتقد فلين وجيرالديز (١٩٩٥) أن كمية الفضة العابرة للمحيط الهادى لاتزال قيمتها غير معروفة . معنى هذا أن كمية كبيرة من الفضة الأمريكية الأسبانية حسب رأى تى باسك لم تأخذ طريقها عبر الأطلسى ولم تبق فى الأمريكتين وإنما شحنت بدلا من ذلك عبر المحيط الهادى . ولهذا يرى فلين أن شحنات الفضة التى عبرت المحيط الهادى ربما تعادل كمية الفضة التى تدفقت على الصين عن طريق أوروبا . وعادة مايستخدم فلين التقديرات التى ذكرها شوان وهى ٢ مليون بيزو أو ٥٠ طنا من الفضة فى العام والتى تزيد عن الكمية المذكورة وهى ١٥ طنا بثلاثة أمثال . ويذهب أتويل (١٩٨٢ - ٧٤) فى تقديره ، بناء على مصدر صينى ، أن الكمية تتراوح ما بين ٥٧ و ٨٦ طنا فى السنة غير أن فلين يسأل أيضا عما إذا كان من المحتمل أن أكثر من ٥ مليون بيزو (١٢٥) طنا عبرت كل عام المحيط الهادى ؟ وثمة شواهد بالفعل تدعم مثل هذه الأرقام التى تبدو مغالية . بل إنه يمضى إلى حد القول بأن من المحتمل أن التجارة عبر المحيط الهادى لم تتدهور خلال القرن السابع عشر ، على عكس ما حدث للتجارة العابرة للأطلسى (فلين وجيرالديز ١٩٩٤ - ٨١ ، ٨٢) .

وكانت اليابان المورِّد الآسيوى الأكبر . إذ انتجت ووردَّت ٥٠ طنا فى العام خلال الفترة ١٥٦٠ و ١٦٠٠ ، وما بين ١٥٠ إلى ١٩٠ طنا فى العام خلال الفترة ١٦٠٠ إلى ١٦٤٠ . وبلغ الانتاج ذروته بكمية ٢٠٠ طن عام ١٦٠٣ (أتويل ١٩٨٢ - ٧١ ، وريد ١٩٩٣ - ٢٧) . ويجدول ريد التقديرات من مصادر عديدة : ليصل إلى ١٣٠ طنا فى السنة من ١٦٢٠ إلى ١٦٤٠ ، ثم يهبط الإنتاج إلى ٧٠ طن فى السنة ، خلال أربعينات القرن السابع عشر ، و ٥٠ طن خلال خمسينات القرن ، و ٤٠ طنا فى السنة خلال ستينات القرن ، ويبنى فون جلان Von Glahn (١٩٩٦ - ٤٣٩ ، جدول ٣ - ١) تقديراته على أساس ما يقرب من ٤,٠٠٠ طن ، ثم يذكر تقديرات ياماموراو كاميكى التى تصل إلى حوالى ٨,٠٠٠ طن على مدى المائة عام تقريبا من ١٥٥٠ إلى ١٦٤٥ . واستوردت اليابان مهندسين كوريين وتقانة كورية لتتمكن من تلبية الطلب المتزايد على الفضة وارتفاع سعرها . ثم أصبحت اليابان منتجا ومصدرا عالميا كبيرا للفضة على مدى ثمانين عاما من ١٥٦٠ إلى ١٦٤٠ ، وكان من المفترض بعد هذا أن إنتاج اليابان من الفضة انخفض ، وزاد بدلا من هذا إنتاجها وتصديرها من النحاس إلى الصين . ولكن أبحاثا يابانية معاصرة للباحث ايكيدا (١٩٩٦) أفادت ، علاوة على بيانات ذكرها فون جلان (١٩٩٦) أن صادرات اليابان من الفضة استمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر على أقل تقدير .

وجدير بالذكر أيضا أن صادرات الفضة اليابانية إلى الصين كانت أكثر من الفضة التى وصلت عبر المحيط الهادى من الأمريكتين من ثلاث إلى عشر مرات ، بمعدل يزيد من ٦ إلى سبعة أمثال . ويتعين فى جميع الأحوال أن نقارن بين إجمالى صادرات الفضة اليابانية وقدره ٨,٠٠٠ أو ٩,٠٠٠ طن خلال الفترة من ١٥٦٠ و ١٦٤٠ ، وبين ١٩,٠٠٠ طنا تسلمتها أوروبا من الأمريكتين . (التقديرات من باريت) . هذا علاوة على أكثر من ١٠٠٠ طن تم شحنها عبر المحيط الهادى خلال الفترة ذاتها . معنى هذا أن اليابان أسهمت وحدها بـ ٨,٠٠٠ أو ٩,٠٠٠ طنا من بين هذا الإجمالى وقدره ٢٨,٠٠٠ أى حوالى ٣٠ بالمائة . ويرى فلين وجيرالديز (١٩٩٥ - ٢٠٢) أن هذه النسبة بلغت ذروتها حين تراوحت قيمتها ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة .

وذهب اثنان من دارسى هذه الحقبة (فلين ١٩٩١) إلى تصور خيالى على نقيض الواقع لمعرفة إلى أى حد كانت صورة العالم ستختلف - بما فى ذلك أوروبا - لو لم تقدم اليابان إسهامها الكبير للسيولة العالمية خاصة للصين . أو لنأخذ الصورة المقابلة وبدون الإسهام الأمريكى ومنافسته لليابان ، ونسأل هل كان باستطاعة اليابان أن تراهن على وضع أقوى فى سوق الفضة العالمية وما يستتبعه من إلحاق هزيمة اقتصادية و / أو أيضا سياسية بالصين وجنوب شرق آسيا ؟ ها هنا كان الأوروبيون - وبسبب انتقادهم لكل وسائل السداد - سوف يُستبعدون بالضرورة من التجارة العالمية . إن أيا من هذين الاحتمالين - أو بالأحرى كليهما - من شأنه أن يجعل تاريخ العالم بعد ذلك مغايراً تماما لما حدث . ولكن أيا كان الأمر ، بات لزاما علينا أن نتفق مع ياما مورا وكاميكى (١٩٨٣ - ٣٥٦) فى دفعهما إذا أكَّدا أن « إعادة دراسة دور اليابان دراسة جادة فى النظام النقدى للعالم خلال هذه الفترة جاءت متأخرة زمنا طويلا . لذلك ، ومن خلال هذا المنظور النقدى العالمى ، فإن جميع المزاعم بشأن عزلة اليابان أو الصين عن الاقتصاد العالمى إنما تكذبها الشواهد والأحداث .

ومع هذا فإن كمية وحصة الفضة العالمية التى انتهى بها المطاف إلى الصين لابد وأن كانت أعلى كثيرا من التقديرات سالفة الذكر نظرا لأن الصين تلقت أيضا جزءاً غير معلوم من بقية امدادات الفضة العالمية . ويصل تقدير ريد (١٩٩٣ - ٢٧) لهذه الكميات إلى حوالى ٦,٠٠٠ طنا فى الفترة من ١٦٠١ إلى ١٦٤٠ ، أو ١٥٠ طنا فى السنة فى شرق آسيا ، وأرسلت اليابان منها ٤٥٠٠ طنا . واستقرت الكميات جميعها فى الصين . وانخفض إجمالى الوارد خلال الفترة من ١٦٤١ - ١٦٧٠ بمعدل ٨٠ طنا فى السنة أو بإجمالى ٢٤٠٠ طنا ، من بينهما ٢٣ طنا فى العام ، أى حوالى ١٦٠٠ طنا وصلت من اليابان .

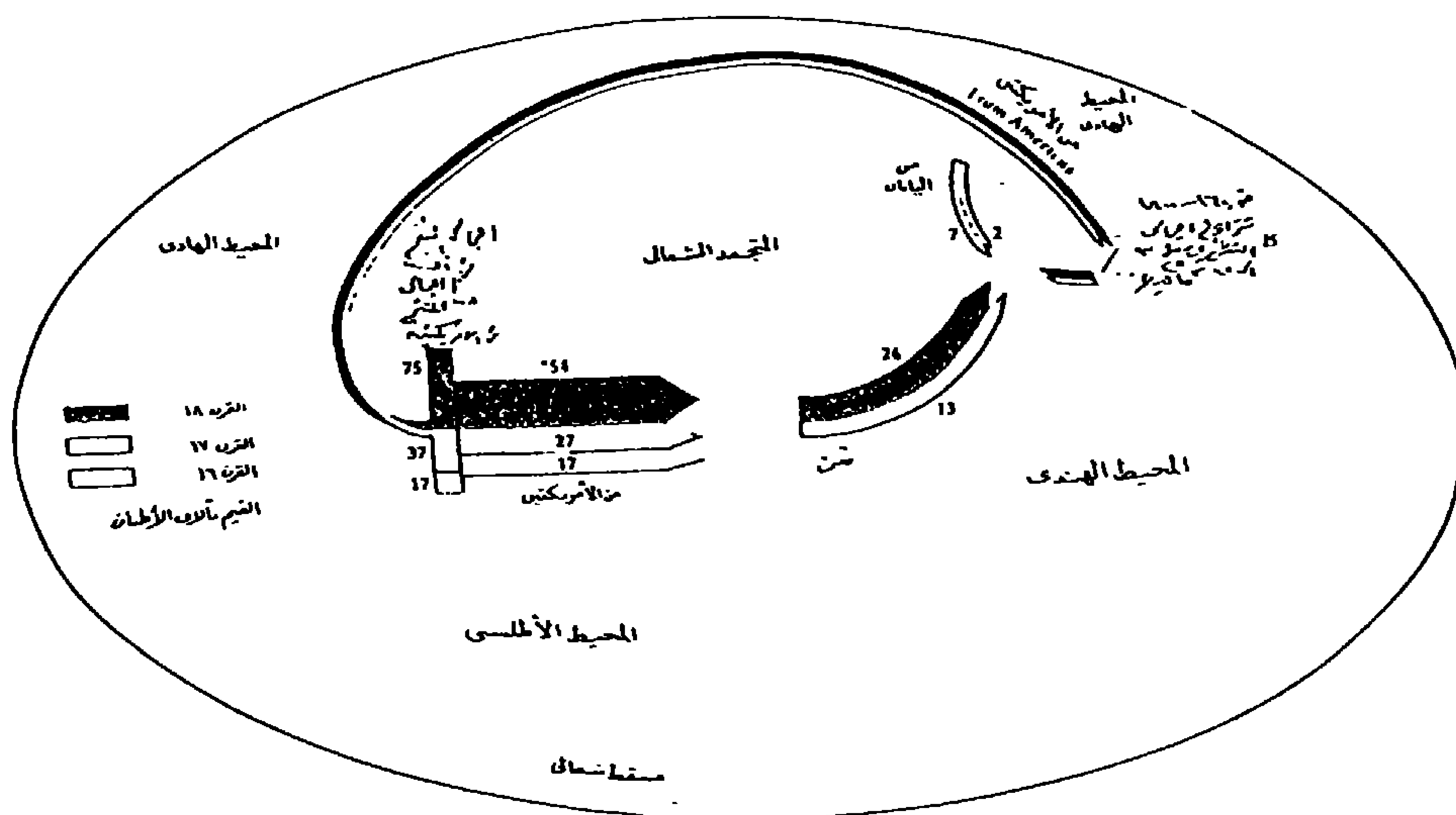
وهكذا ، وفى ضوء تقديرات باريت ، فإن قارة آسيا استوعبت خلال الفترة من ١٦٠٠ و ١٨٠٠ ما لا يقل عن ٣٢,٠٠٠ طن من الفضة وصلت من الأمريكتين عبر أوروبا ، و ٣,٠٠٠ طن عبر مانيلا ، وحوالى ١٠,٠٠٠ طن من اليابان ، أو باجمالى لا يقل عن ٤٥,٠٠٠ طن . وتأسيسا على تقديرات أتمان بشأن تحويلات أوروبية أعلى من ذلك إلى آسيا فإن آسيا تكون قد تلقت ٥٢,٠٠٠ طن من أوروبا مباشرة علاوة على حصة من شحنات الفضة المرسلة عبر الأطلسى إلى منطقة البلطيق وإلى المشرق ثم حولت إلى آسيا . ويضاف إليها شحنات الفضة عبر المحيط الهادى . ويصل المجموع إلى ٦٨,٠٠٠ طن أو نصف إنتاج الفضة فى العالم خلال الفترة من عام ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ . وانتجت آسيا (بدون اليابان) فضة لاستعمالها المحلى ، خاصة فى آسيا الصغرى وفارس وآسيا الوسطى وأرسل بعضها إلى الصين . يضاف إلى هذا أن قدراً من الفضة انتجته يونان وأنحاء أخرى من الصين للاستعمال الخاص .

وهكذا تلقت الصين واستخدمت حصة كبيرة جداً من كمية المعروض العالمى من الفضة . وصلتها كمية كبيرة من اليابان ، ووصلها البعض عبر المحيط الهادى عن طريق مانيلا ، ووصل البعض الآخر إلى الصين من الأمريكتين عن طريق أوروبا والمشرق وجنوب وغرب وجنوب شرق آسيا وكذلك عن طريق آسيا الوسطى . ويذهب ريد (١٩٩٣ - ٢٧) فى تقديراته ، وإن كان من المسلم به أنها تقديرات غير كاملة ، إلى أن التجار الأوروبيين أمدوا الصين بحوالى ١٤ بالمائة من وارداتها من الفضة فيما بين ١٦١٠ و ١٦٣٠ ثم بحوالى ١٠ بالمائة حتى عام ١٦٦٠ ، و ٤٠ بالمائة خلال عقد الستينات من القرن السابع عشر . ويذهب شونى فى تقدير سابق له إلى أن ثلث الفضة التى من أصل أمريكى انتهى بها المطاف إلى الصين ، وثلثا آخر إلى الهند والإمبراطورية العثمانية . (ورد التقدير عند أدشيد ١٩٩٣) . ويرى فريد ريك ووكمان (١٩٨٦) أن حوالى نصف إجمالى الفضة الأمريكية استقر فى الصين .

وتوضح الخريطة ٣ - ١ إنتاج وتدفق الفضة حول العالم وذلك أن استخرجت معدل تقديرات كل من باريت وأتمان . وتبين أن الإنتاج الأمريكى ١٧,٠٠٠ طنا خلال القرن السادس عشر تم شحنه كله تقريبا إلى أوروبا واستقر هناك . وتوضح الخريطة أن الانتاج الأمريكى خلال القرنين ١٧ و ١٨ بلغ ٣٧,٠٠٠ و ٧٥,٠٠٠ طنا على الترتيب . وتم شحن ٢٧,٠٠٠ و ٥٤,٠٠٠ طنا منها إلى أوروبا بحيث بلغ إجمالى الشحن على مدى قرنين ٨١,٠٠٠ طنا . وبلغت متحصلات أوروبا من هذه الكميات من الفضة حوالى النصف (أو ٣٩,٠٠٠ طنا) تم تحويلها تباعا إلى آسيا ١٣,٠٠٠ طنا فى القرن السابع عشر و ٢٦,٠٠٠ طنا فى القرن الثامن عشر . وذهب القسط الأكبر من هذه الكميات من الفضة إلى الصين . علاوة على هذا فإن ما بين ٣,٠٠٠ و

١٠,٠٠٠ طن ، وربما تصل الكمية إلى ٢٥,٠٠٠ طن تم شحنها مباشرة من الأمريكتين إلى آسيا عبر المحيط الهادى . وانتهى المطاف بهذه الكميات كلها من الفضة تقريبا إلى الصين . يضاف إلى هذا أن اليابان أنتجت على الأقل ٩,٠٠٠ طن من الفضة استوعبتها الصين أيضا . لهذا فإنه على مدى قرنين ونصف حتى عام ١٨٠٠ تلقت الصين مايقرب من ٤٨,٠٠٠ طن من الفضة من أوروبا واليابان ، علاوة على كمية أخرى قد تصل إلى ١٠,٠٠٠ طن ، وربما أكثر ، عن طريق مانيلا ؛ وكذلك كميات أخرى من الفضة أنتجتها جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والصين نفسها . ويصل المجموع إلى ٦٠,٠٠٠ طن من الفضة للصين وحدها ، أى ربما نصف مجموع الانتاج العالمى الذى يبلغ ١٢٠,٠٠٠ طن بعد عام ١٦٠٠ أو ١٣٧,٠٠٠ طن منذ عام ١٥٤٥ .

إنتاج وصادرات ومتحصلات الفضة فى العالم
خريطة ٣ - ١



وتوصل فون جلان (١٩٩٦) بطريقة منفصلة إلى تقديرات جديدة . إذ استخدم كل ما هو متاح من بيانات عن شحنات الفضة ؛ وإذا ما تعذر عليه ذلك فإنه يقدر كمياتها عن طريق تحويل ٨٠ بالمائة من قيمة صادرات الصين إلى واردات من الفضة محسوبة بالطنا المترى . وبلغت جملة الكميات التى توصل إليها من جميع المصادر بما فى ذلك اليابان وأمريكا عبر مانيلا ، والمحيط الهندى (بدون حساب الطريق البرى عبر آسيا) حوالى ٢,٢٠٠ طن للأعوام من ٢٥٥٠ إلى ١٦٠٠ و ٥,٠٠٠ طن من عام ١٦٠٠ إلى ١٦٤٥ ، أو إجمالى قدره ٧,٢٠٠ طن على مدى قرابة المائة عام من ١٥٥٠ إلى ١٦٤٥ . وجاءت تقديراته عن الفترة الثانية ، وكذلك عن كل الفترة أقل بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ بالمائة من تقديرات ياما مورا وكاميكى . وربما يرجع ذلك من ناحية إلى أن فون جلان استخدم بيانات عن صادرات سلعية وحوّلها إلى واردات من الفضة بمعدل ثابت قدره ٨٠ بالمائة . غير أن مشروعية هذا التقدير موضع شك طالما وأن العرض من الفضة كامل فى ازدياد مع الزمن مما أدى إلى خفض قيمتها قياسا إلى سلع أخرى . وفى هذه الحالة فإن استخدام معدل ثابت لتحويل السلع إلى فضة سيؤدى إلى خفض كمية الفضة التى تقاضتها الصين كمقابل لهذه السلع . وهذا من شأنه أن يفسر لنا لماذا جاءت تقديرات جلان أقل من الآخرين جميعا .

وإذا جمعنا بعض التقديرات سالفة الذكر عن إنتاج وإعادة تحويل الفضة من منتصف القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر نجد ما يشير إلى إنتاج حوالى ٣٠,٠٠٠ طن فى الأمريكتين وحوالى ٨,٠٠٠ طن فى اليابان بإجمالى ٣٨,٠٠٠ طن . وإذا طرحنا الكمية المشكوك فيها التى بقيت فى الأمريكتين و / أو ضاعت فى الطريق فإن ما بين ٧,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ طن التى انتهى بها المطاف إلى الصين تمثل يقينا حصة معقولة تماما ، معنى هذا أنه حتى هذا التقدير المحافظ للغاية الذى يقترحه فون جلان يجعل حصة الصين ما بين ربع وثلث إجمالى الانتاج العالمى من الفضة . ولا تزال هذه الحصة أكبر من الحصص الأخرى التى استخدمتها على حدة كل من أوروبا وغرب آسيا وجنوبها وجنوبها الشرقى ، دون ذكر أفريقيا وآسيا الوسطى (شواهدنا أقل بالنسبة إلى هاتين المنطقتين الأخيرتين على الرغم من أن كميات إضافية من الفضة وصلت إلى الصين عن طريق آسيا الوسطى) .

الذهب :

كانت إمدادات الذهب للسوق العالمية خلال القرن السادس عشر تأتى من الكاريبى والمكسيك وعدد من مناطق الأنديز سواء من مناجم قائمة فى السابق أو تم اكتشافها حديثا . وشهدت ولاية ميناس جيراس فى شرق البرازيل رواجا عظيما

للذهب من عام ١٦٩٠ وحتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكن كان هناك أيضا إنتاج غير أمريكي للذهب يبلغ ، حسبما أشار باريت ، حوالى ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج العالمى . وكان القدر الأعظم من هذه النسبة وعلى مدى القرون قبل عام ١٥٠٠ يأتى من أفريقيا ، ومن غرب أفريقيا أساسا ، التى كانت تصدر حوالى ٥٠ طنا خلال القرن السادس عشر وقرابة ١٠٠ طن ، خلال القرن السابع عشر أو طنا واحدا فى السنة . وانخفضت صادرات هذا الذهب إلى ٦٠ طناا خلال القرن الثامن عشر قبل أن يتوقف الانتاج مع نهاية القرن (باريت ١٩٨٣ - ٢٤٧ وكورتين ١٩٨٣ - ٢٤٠ ، ٢٥٠) .

ووردت إمدادات أخرى من الذهب من النوبة التى كانت تصدِّره عبر مصر إلى القسطناطينية / استنبول ، ومن إثيوبيا إلى مصر كالبحر الأحمر والهند . وظلت زيمبابوى على مدى ألف عام مصدر الذهب للعالم . وبلغ إنتاجها الذروة بأن وصل إلى طـن واحد خلال القرن الخامس عشر . وأنتج العثمانيون كذلك و / أو تلقوا الذهب (ولكن الفضة كانت الأكثر بشكل مطلق إن لم يكن نسبيا) من البلقان وروميليا والقرم والقوقاز والأورال . وهناك قطاعات مختلفة فى جنوب شرق آسيا أنتجت الذهب من بينها مقاطعة يونان فى البر الرئيسى وبورما والملايو وتايلاند وشامبا (ڤيتنام) وفى بعض الجزر خاصة سومطرة . واتجه بعض ذهب جنوب شرق آسيا صوب الشرق إلى شرق آسيا ، واتجه بعضه الآخر جنوبا إلى جنوب آسيا . وأنتجت الصين كذلك الذهب واعتادت خلال الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ أن تصدره لتقايضه بالفضة .

الائتمــــان :

إن توفر العملة المعدنية وندرتها حفزا معا حدوث « توسع غير مسبوق فى الائتمان : القروض والسندات والتحويلات الائتمانية والأوراق المالية والنقود المصرفية والأوراق المالية ، والصكوك القابلة للتداول . واستخدمت جميعها بمعدل متزايد تجنبا لاستخدام المعادن النفيسة . (باركر ١٩٧٢ - ٥٣١) . والمرجح كما هو الحال فى كل الأماكن والعصور ، أن كمية القروض الائتمانية زادت ونقصت فى ترادف مع وفرة وندرة العملة المعدنية والسبيكة الداعمة . ولعل الساسة بوجه خاص رأوا إبدال النقود الحقيقية النادرة بالائتمان وبالورق . بيد أن هذه الندرة ذاتها جعلت أو سمحت لمقرضى النقود أن يزيدوا من معدل سعر الفائدة التى يتقاضونها مقابل نقودهم وقروضهم - ومن ثم الحد عمليا من كمية الائتمان . وكان المألوف فى الحقيقة - قديما والآن - تقديم النقود الحقيقية (المعدنية) على أساس قابليتها للتحويل إلى ، أو الحصول على ، نقود ورقية وقروض .

« ولكن السبيكة كانت لازمة أساسا كضمان إضافى على قروض الشركات ؛ ذلك أن تجارة جميع الشركات رهن ائتمان من المصارف الهندية ، فإذا لم تتلق شركة جزر الهند Compagnie des indes سبيكة فإن اعتمادها المشكوك فيه سوف يفقد قيمته ، ولن يستطيع المرء شراء أو بيع أى شىء .... لذلك فإن التجار إذا شاءوا الحصول على قروض والوفاء بكمبيالاتهم يتعين عليهم تحويل سبيكة من الخارج . ولم تفد السبيكة كضمان إضافى فقط لمقايضة الكمبيالات داخل الهند ، بل وبين الهند والشرق الأوسط أيضا . إذ كان مألوفا بالنسبة لتجارها العاملين فى كيرالا وجوجارات أن يحرروا كمبيالات على موخا وعدن . وبالنسبة لتجار من سورات أن يحرروا كمبيالات على كونج - المركز الرئيسى لأعمال الصيرفة فى الخليج . غير أن هذا التحويل للأوراق اعتمد على تدفق ثابت للعملة من الشرق الأوسط .

وبالتالى فإن عدم وجود سبيكة يعوق تحصيل إيرادات الأرض فى جوجارات . وترتفع أسعار الائتمان فى الريف وكذا أسعار الخصم على الكمبيالات المحررة من سورات على برها نبور أو أحمد أباد بغية تحويل إيرادات الأرض . كذلك كان يتم تحويل إيرادات الأرض ودخول النبلاء عن طريق كمبيالات أيضا . (باريندیس ۱۹۹۷ - الباب ٦) .

وكم هو عسير وضع ، أو الحصول على ، تقديرات موثوق بها بشأن النقود المعدنية . ولهذا بات من المرجح أكثر أننا لن نعرف إلى أى مدى أفادت الائتمانات لتزييت عجلات التجارة والاستثمار والإنتاج - أو أنها فى الحقيقة أنتجت ائتمانات وفقا لأشكالها الكثيرة والعديدة . ولكن لابد وأن كان الائتمان مهما للغاية على الرغم من ندرة الشواهد المباشرة عنه ، بالنسبة للفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ وهى فترة متأخرة إلى حد ما على الأقل فى الأدبيات الثانوية . مثال ذلك أنه فيما بين ١٧٤٠ و ١٧٤٥ توضح لنا الكمبيالات حوالى ٢٠ بالمائة (والسلع والمعادن النفيسة ٨٠ بالمائة) من مدفوعات صادرات شركتى الهند الشرقية البريطانية والهولندية والتى استوردا بقيمتها . (ستينز جارد ١٩٩٠ - ١٤) . وكانت تجرى تسوية كمبيالات كثيرة ، ومن بينها الكمبيالات البريطانية تأسيسا على سوق النقد فى امستردام أو استدانت هاتان الشركتان أيضا مبالغ ضخمة على حساب أسواق النقد فى آسيا التى مولّت صادراتهما . وفى آسيا نفسها كان مزارعو نبات النيلة أو تجار البن يحصلون على قروض مرحلية تمتد على مراحل لفترة اثنى عشر شهرا . وتقصر الفترة بالنسبة لتوريد المنسوجات إلى ثلاثة أو أربعة أشهر (شود هورى ١٩٩٠ - ٨) . ويناقش الباب الرابع دور القروض من خلال دراسة السوق ومؤسسات التمويل .

كيف يستخدم الفائزون أموالهم

في عبارة واحدة : هل يكنزون أموالهم (كما تحكى الأساطير) أم ينفقونها ؟ وإذا كان كذلك ففى ماذا ؟

فرضية الاكتناز

بالنسبة للقراء الذين شبوا وترعرعوا في حمى التراث الغربي الذى وصلهم ابتداء من داڤيد هيوم وآدم سميث وصولا إلى عمانويل فالير شتاين اليوم قد يكون من الأفضل لهم إعادة دراسة الفرضية التى تزعم أن « المال تم استخراجه في الغرب لا لشيء سوى لدفنه ثانية في الشرق » . وتحت عنوان « المنفقون والمكتنزون » يكتب شارلس كندلبرجر ما يلى : « يصل بنا هذا إلى المسألة الجوهرية ، وهى ما إذا كانت النظرة التقليدية التى ترى أن الاكتناز في الهند والصين جاء انعكاسا لانعدام الغش المالى أم لأن استخدامهما للمعادن النفيسة كان هو ذات الاستخدام في أوروبا » (كندلبرجر ١٩٨٩ - ٣٥) .

ورأى كندلبرجر أن معالجة هذه المسألة تقتضى دراسة فاحصة لمصادر واسعة التنوع ، يشير بعضها إلى وجود بعض الاكتناز في أوروبا ، ويشير أكثرها إلى أنه كان هناك أيضا الكثير من « الانفاق » في آسيا . ومع هذا يتجه التحليل إلى النقيض إذ نجد كندلبرجر عازفاً عن التخلى عن الفرضية التقليدية :

« في ضوء هذا الافتتان بالذهب يتعذر علينا قبول رأى الخبراء - أمثال شود هورى وبيرلين وريتشاردز - وهو أن الهند لم يكن لديها نزوع قوى لاكتناز الذهب ، وإنما احتاجت إلى واردات الفضة لاستخدامها نقوداً ...... ويتعذر قبول حجة الخبراء أن الشرق لا يختلف في شيء عن الغرب (كندلبرجر ١٩٨٩ - ٦٣ ، ٦٤) .

ويتعذر علىَّ أنا أيضا قبول نزعة الشك عند كندلبرجر ، إذ يبدو أنها ترتكز جزئيا على زعمه أن الذهب لم تستخدمه الهند كنقود ، وهو زعم غير صحيح على الأقل بالنسبة لجنوب الهند . علاوة على هذا ، وعلى الرغم من إشارته إلى العملات النحاسية ، فإن النقود كانت لها سرعة مهولة ومدى للتداول مروعا .... إذ كانت ترحل من مقاطعات الحدود الخارجية للامبراطورية إلى قلب البلاد خلال عام واحد من تاريخ سكها . هذه قسمة مروعة تميز بها النظام المغولى ، وتتناقض أيضا مع أى امرىء اعتاد التفكير في العملة العادية وكأن تداولها يجرى داخل محليات وأقاليم محددة الشكل » . (ريتشاردز ١٩٨٧ - ٧٢٦) .

ويستطرد كندلبرجر ويقول :

« إن ما هـو بحـاجـة إلى تفـسـيـر هـو لماذا تتوقف الفضـة عند وصـولـهـا إلى الصين ؟ .... إنه لعسير فى ضوء هذه الشواهد المسلم بأنها غير متصلة وقائمة على القص والحكى (عن عدم استخدام القسط الأكبر من الذهب كنقود فى الصين) أن نتفق مع الخبراء فى النتيجة التى انتهوا إليها وهى أن شهية الصين للفضة هيمنت عليها نزعة اضفاء طابع التعامل بالنقد والاكتناز النقدى . وأن فكرة أن الصينيين أكتنزوا أكثر من البلدان الأخرى فكرة مشكوك فيها . لقد كان سك النقود والتعامل بالنقد مهماً خاصة لفرض الضرائب ..... (كندلبرجر ١٩٨٩ - ٧١) .

وعلى الرغم من الجهود المضنية التى بذلها كندلبرجر وهو الخبير المعاصر فى شئون النقد (بما فى ذلك العديد من الإشارات إلى الحكايات التى روتها الصحف منذ ثلاثينات القرن العشرين إلى ثمانينات القرن) للحفاظ على حياة الفرضية العتيقة عن الاكتناز إلا أنه عجز عن أن يقدم نظرية مقنعة أو أى دليل يدعم رأيه ضد « حجة الخبراء بأن الشرق لا يختلف فى شىء عن الغرب » .

ولعل الشىء المثير للانزعاج أكثر هو أن فالير شتاين (١٩٨٠ - ١٠٨ ، ١٠٩) يردد فى عصرنا الراهن صدى فرضية الاكتناز العتيقة : إنه لا يكتفى فقط بكتابة أن « العملة أو السبيكة التى دخلت آسيا (وروسيا) استخدمت أساسا « للاكتناز أو لصنع المجوهرات » وأن الميزان التجارى (إذا ما رفضنا التفكير فى الفضة كسلعة) كان دائما وأبداً فى غير المصلحة وظل ثنائيا لفترة طويلة من الزمن » . ولكن حتى يـزيد الطين بلة يستطرد قائلا فى الجملة التالية مباشرة : « هاتان الحقيقتان هما تحديداً بينة صدق على أن جزر الهند الشرقية ظلت خارج الاقتصاد العالمى الأوروبى ... (أى) التمييز بين التجارة داخل الاقتصاد العالمى الرأسمالى والتجارة بين أى نظام عالمى خاص ومضمار نشاطه الخارجى . وأنا أقول كلمة « الانزعاج » هنا بمعنيين . الأول أن رواية فالير شتاين فى ذاتها كافية لتثير انزعاجنا بشأن القيود التى يحددها منظوره الأوروبى عن النظام / الاقتصاد العالمى وكذا النظرية الأوروبية عن هذا النظام ، وهى قيود تجعله هو وغيره عاجزين عن وضع العالم الحقيقى فى الحسبان . وهذا هو ما سبق لى أن فندته بإسهاب فى باب كامل ، وأوردت روايات على لسانه وعلى لسان فرناند بروديل فى كتاب فرانك (١٩٩٤ ، ١٩٩٥) . ويلحظ آدم براكاش (١٩٩٥ - ٨ ، ٩) أيضا أنه لا يوجد أساس نظرى أو تجريبى جيد . ترتكز عليه معارضة فالير شتاين والتى تدفع بأن تدفق الفضة أفاد ، وكان ضروريا لتوسع

الاستثمار والرأسمالية فى أوروبا ، ولكنها فى آسيا لم يكن لها من دور سوى أن اتخذها علية القوم زينة وزخرفا .

ولكن ما يثير الانزعاج أيضا أن الغمامة الأوروبية التى يضعها فالير شتاين على عينيه تجبره فيما يبدو على أن يعمى عن رؤية الشواهد ويسىء تفسيرها ، وهى ذات الشواهد التى تسحب البساط من تحت أقدام نظريته . ذلك أن تدفق النقود باتساع العالم إلى آسيا وروسيا يمثل شاهداً ودليلا يؤكد على نحو محدد أنهما كانا جزءاً لايتجزأ من نفس الاقتصاد العالمى شأن أوروبا والأمريكتين . وهذا على عكس ماذهب إليه فالير شتاين .

التضخم والانتاج فى نظرية كمية النقود

إن حقن السبيكة الأمريكية الجديدة (وهى فضة فى الغالب الأعم) وأيضا سبيكة الفضة والنحاس من اليابان وفرت سيولة وتشكيلا ائتمانيا جديدين . ويسرٍ هذا بدوره حدوث زيادة مهمة وربما مفاجئة فى الانتاج على نطاق العالم . وجاءت الزيادة لتلبى طلبا جديداً على النقود . ومن ثم شجع عامل « الجذب » الجديد على المزيد من النجاح الصناعى والتطور فى الصين والهند وجنوب شرق آسيا وغرب آسيا (بما فيها بلاد الفرس) . وكما لحظ شود هورى :

« فإن اقتصادات الامبراطوريتين الآسيويتين الكبريين أفادت من توسع العلاقات الاقتصادية مع الغرب . وكان التدفق المهول للسبيكة ...... مجرد مؤشر واحد على النمو فى الدخل والعمالة . وتحولت المقاطعات الساحلية فى الهند ، بفضل صادرات المنسوجات ، إلى مناطق صناعية كبرى ، وكانت السبيكة التى تستوردها الشركات تدخل مباشرة فى التداول كمدفوعات مقابل السلع المستوردة .

(شود هورى ١٩٧٨ – ٤٦٢)

وثمة أداة يفضلها الباحث الاقتصادى والمعروفة باسم معادلة فيشر وهى ن س = ث ص ($M v = Pt$) . معنى هذا أن (الزيادة فى) كمية النقود (ن) مضروبة فى سرعة (س) دورانها خلال الاستعمال تساوى (الزيادة فى ثمن (ث) السلع والخدمات مضروبا فى (الزيادة فى) صفقات (ص) انتاجها وبيعها . وترى نظرية كمية النقود أن كمية النقود إذا زادت بينما ظلت سرعتها وعدد صفقاتها ثابتين فإن ثمن السلع والخدمات التى تم التعامل فيها لابد وأن يرتفع بما يتناسب مع الزيادة فى

النقود . ولاحظ هاملتون وآخرون أنه خلال القرن السادس عشر وصلت إلى أوروبا نقود أمريكية ، جديدة وارتفعت معها الأسعار . وسمى هذا « الثورة السعرية » الكبرى . ودار جدال لم يتوقف لبيان ما إذا كانت كمية النقود الجديدة التى وصلت هى حقيقة ما أشار إليه هاملتون فى حسابه ؟ وعما إذا كانت سرعتها قد تغيرت أيضا ، وإلى أى مدى زاد كذلك الانتاج والصفقات ؟ وعلى أى نحو تتابعت تلك الأحداث ؟ وكذلك ما الذى يفسر حقيقة ارتفاع الأسعار فى أوروبا ؟ وما مدى ارتفاعها الحقيقى ومتى حدث بالضبط ؟ يستعرض جاك جولد ستون (١٩٩١) الكثير من الحجج ويطرح حالة مقنعة تقضى بأن تضخم الأسعار فى أوروبا (بدون أسبانيا) نتج عن زيادة السكان وزيادة الطلب وليس بسبب إمدادات جديدة من الأموال وصلت من الأمريكتين .

وتناول الجدل أيضا آسيا ، وذلك لأسباب عدة أولا لأن بعض النقود الأمريكية تركت أوروبا مرة أخرى . وثانيا لأن هذه النقود وصلت إلى آسيا ومن ثم أدت إلى زيادة العرض من النقود . وهكذا يصبح السؤال ما إذا كانت النقود الأمريكية الجديدة و / أو الزيادات السكانية أدت بالمثل إلى تضخم فى آسيا ؟

اختلفت الآراء بشأن أثر النقود الجديدة على الأسعار فى الهند . وتؤكد عزيزة حسن (١٩٩٤) أن واردات الفضة أفضت فعلا إلى تضخم فى الأسعار . وتوضح تقديراتها أن الفضة المتداولة زادت ثلاثة أضعاف فيما بين عام ١٥٩٢ ، عندما أضحت التدفقات كبيرة ، وعام ١٦٣٩ . ونظرا لأن الانتاج لم يستطع أن يواكب هذه السرعة ، فكان لابد من أن تزيد الأسعار حسب رأيها . وبعد أن درست أيضا التغيرات التى طرأت على أسعار عدد محدود من السلع على الرغم من ضآلة معلوماتنا عن أسعار سلع الاستهلاك واسع الانتشار (عزيزة حسن ١٩٩١ - ١٧٥) تخلص عزيزة إلى نتيجة مؤداها أنه حدث تضخم كبير فى الأسعار . وسوف نرى أن عرفان حبيب وآخرين يشاركونها الرأى بالنسبة لهذه الفرضية ولو جزئيا على الأقل .

ولكن بيرينج (١٩٨٣) يطعن فى الفرضية القائلة إن الهند ، شأن أوروبا فى السابق ، واجهت « ثورة سعرية » خلال القرن السابع عشر . ويوضح بيرننج دفعه قائلا أنه على الرغم من حدوث زيادة فى الأسعار خلال فترات قصيرة فى عشرينات القرن السابع عشر ومرة أخرى فى منتصف خمسينات القرن السادس عشر ، وكذا فى ستينات القرن نفسه ، إلا أن الأسعار إجمالا ظلت مستقرة إلى حد كبير فى الأوقات الأخرى وارتفعت فقط بصورة معتدلة على مدى القرن السابع عشر كله . والحقيقة أن الأسعار بعد أن زادت فى منتصف القرن السابع عشر عادت واستقرت بعد عام ١٦٧٠ بعد أن تسارعت واردات الفضة ثانية . ويستشهد بريننج (١٩٨٣ -

٤٩٣) بحدوث « تطورات محلية قوية أثرت على التاريخ النقدى الإقليمى » . بيد أنه لم يكشف عنها بجلاء . ولكن نجد حبيب نفسه (١٩٨٧ - ١٣٨ ، ١٨٩) يراوغ بشأن بيان ما إذا كان قد حدث تضخم بالفعل ، وإذا كان قد حدث فكيف كان ذلك :

« إن مشكلة أثر تضخم فضة القرن السابع عشر على هيكل الاقتصاد الهندى المغولى لايمكن توضيحها بصورة جلية إلا إذا استطاع المرء أن يثبت بالبرهان بأى عملة معدنية كانت المدفوعات ، وفى أى وقت . وثمة سؤال آخر عما إذا كانت كميات الفضة المتدفقة إلى داخل البلاد تسببت فى ارتفاع مستوى الأسعار (أم أدت إلى خفض قيمة الفضة) على نحو متناسب مع الإضافات الجديدة المتلاحقة إلى الرصيد الموجود آنذاك » . (حبيب ١٩٨٧ - ١٣٩) .

وبدا حبيب نفسه ميالا إلى وجهة نظرمغايرة . إن الأسعار تأسيسا على الفضة لم ترتفع بما يتناسب مع زيادة الوارد منها ، كما وأن الأسعار والأجور تأسيسا على النحاس الشائع الاستعمال لم ترتفع أيضا . ومع تزايد وفرة الفضة باطراد هبطت قيمتها بالنسبة إلى النحاس ، وحلت محله تدريجيا خلال القرن السابع عشر كمتوسط صرف . علاوة على هذا فقد زاد الطلب على النحاس نتيجة استخدامه فى صنع المدافع البرونزية . ويؤكد حبيب ، بعد هذا ، على أن تدفق الفضة أدى أيضا إلى خفض سعرها بالنسبة إلى سعر الذهب . إذ انخفضت قيمة الروبية قياسا إلى الفضة والذهب ، وارتفعت أول الأمر ثم عاودت الهبوط قياسا إلى النحاس ، « والشىء اللافت للنظر هو التوافق بين الاتجاهات السابقة لأسعار الفضة والأسعار الزراعية ، (حبيب ١٩٦٣ - ٨٩) ..

هذا الدليل والتحليل يضعفان أكثر وأكثر فرضية أن الهند عانت من تضخم طالما وأن أسعار السلع كانت إلى حد كبير انعكاسا لانخفاض سعر الفضة باعتبارها هى ذاتها سلعة (قياسا إلى الذهب والعملة النحاسية) ، ولم تكن انعكاسا لارتفاع تضخمى عام لأسعار جميع السلع . ويلحظ براكاشر (١٩٩٥ - ١٣) أن العقدين الأخيرين شهدا جهداً مهما وضخما .... أكد نفى إمكانية حدوث ارتفاع عام فى الأسعار » . كذلك فإن الدراسة التى أجراها رينيه باريندس (١٩٩٧) وتتعلق بشركة الهند الشرقية الهولندية (فوك) تبين أنه لم تحدث زيادة تضخمية شاملة فى الأسعار أو فى الأجور فى الهند . وإن أهم بحث منهجى عنى بدراسة أسعار المعادن النفيسة نجده فى العرض الذى قدمه سانجاى سوبرا هما نيام (١٩٩٤) . إذ يستعرض هنا

الكتّاب السابقين والشواهد العامة وأيضا الخاصة تحديدا عن البنغال وسورات ومازوليبا تام وأجرا . ويخلص أيضا إلى النتيجة التالية :

« إجمالا نقول إن الشواهد الهندية تشير إلى أن تضخم الأسعار جاء على فترات متقطعة ومحدودة فى أقاليم بذاتها وبالنسبة لسلع بعينها .... ومن ثم فإن مسألة ثورة سعرية تظل حالة تفتقر إلى دليل .... وأن المواد التجريبية لا تدعم مثل هذا الفرض .... والحقيقة أن أسعار الفائدة .... أثبتت وجود اتجاه نحو الانخفاض .

(سوبراهما نيام ١٩٩٤ - ٢٠٩ ، ٥٣ ، ٥٤)

علاوة على هذا يستعرض أيضا سوبراهمانيام حوارا مماثلا عن الإمبراطورية العثمانية ويخلص إلى نفس النتيجة . وقدم جولد ستون (١٩٩١) فرضية ، نقحت هذه النتيجة . إذ يؤكد جولد ستون أيضا أن التضخم استقر عند مستويات دنيا ولم يكن له وجود عمليا فى الصين الا خلال منتصف القرن السابع عشر . وسبب ذلك أن الزيادات فى المخرجات وسرعة التداول امتصت الزيادة فى العرض من النقود . ويشكك كذلك فى الاكتناز بكميات كبيرة ، أو على الأقل فى تعقيم الفضة Steri Lization of silver فى أوروبا عن طريق استخدامها للاستهلاك فى شكل صحاف وآنية فضية . وطبيعى أن يعزو ، كالعادة التضخم إلى الزيادة السكانية . (وسوف نعود إلى هذه النقطة فى *الباب الخامس*) .

وزاد الانتاج والسكان فى الصين أيضا . غير أن النقود الجديدة لم ترفع الأسعار على نحو أسرع كثيرا من الزيادة السكانية . وحتى بالنسبة إلى جنوب الصين التى تغلب عليها صبغة التعامل بالنقود وجد مرقس (١٩٩٧ ، ١٩٩٦) ومرقس وشونشنج (١٩٩٥) أنه باستثناء فترات قصيرة شهدت تضخما سريعا فى أسعار الأرز ظل ارتفاع *أسعار الأرز* وعلى مدى قرون *مواكبا للزيادة السكانية* ، وأن *أسعار السلع الأخرى* تميل إلى الانخفاض . ويعرضان ، بالإضافة إلى ذلك ، الاكتشافات التى توصل إليها باحثون آخرون بشأن النتيجة المترتبة على كيفية استجابة جميع الأسر ازاء ارتفاع الأسعار (المشتريات) وهى انخفاض الخصوبة وكذا ارتفاع الخصوبة عند انخفاض الأسعار » . لذلك فلو « ضبط جميع الصينيين حالة الخصوبة عندهم فى استجابة إلى الظروف والأوضاع ، إذن فإن *زيادة السكان* .... يمكن أن تمثل استجابة مباشرة لزيادة واضحة فى النمو الاقتصادى » . وعلى الرغم من اعتمادها على بيانات خاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، إلا أن النتيجة تصدق بالمثل على القرون السابقة .

وحتى نختتم هذا العرض بشأن البحث عما إذا كان قد حدث تضخم أم لا فى آسيا بعامة ، نجد لزاما أن نتفق مع سوبرا هما نيام :

« نظرا لعدم وجود تضخم سريع وواسع النطاق فى أسعارالسلع تأسيسا على المعادن الأساسية لسك النقود فى جنوب وغرب آسيا (على الأقل بمعدلات تتماشى مع التضخم فى غرب أوروبا) فإن من الواضح أن معدل الزيادة فى عرض النقود لابد من تحليله إلى عناصره تأسيسا على معدل تغير المخرجات ، ومعدل معكوس سرعة دخول النقود » .

(سوبرا هما نيام ١٩٩٤ - ٢١٨)

ويفيد هذا الدليل بما له من أهمية أنه لم يحدث تضخم فى جنوب الهند (سوبرا هما نيام ١٩٩٠) ولا فى البنغال ، كما يؤكد ريتشارد ايتون (١٩٩٣ - ٢٠٤ ، ٢٠٦) . ولم يحدث كذلك تضخم مستديم فى الصين ، وهذا ما سوف نعود إليه فيما يلى :

معنى هذا ، وتأسيسا على معادلة فيشر ن س = ث ص تفيد الشواهد وتؤكد بقوة أن زيادة وصول النقود إلى آسيا من الأمريكتين واليابان لم تؤد إلى ارتفاع موضوعى للأسعار على نحو ماحدث فى أوروبا . وإنما على العكس فإن صب نقود إضافية جديدة فى آسيا أفضى إلى زيادة الانتاج والصفقات ، مثلما أدى إلى زيادة سرعة تداول النقود من خلال استثمار تجارى للاقتصاد على نطاق ، أوسع ، وأن ما يمكن الدفع به هو أن أوروبا لم تتلق فقط مزيداً من النقود الجديدة ، بما يتناسب مع حجم سكانها واقتصادها بل احتفظت بالمزيد من هذه النقود التى تم تداولها فى كل مجالات اقتصادها . وإن ما حصلت عليه وتداولته يفوق كثيرا جدا الحال بالنسبة لآسيا الأضخم منها حجما والأكثر منها سكانا . ويمكن أن يفسر لنا هذا لماذا كان معدل التضخم فى الاقتصاد الأوروبى أعلى منه فى الاقتصاد الآسيوى . ولكن حتى هذا الاستدلال لن يكون كافيا لتقويض دعائم الحجة الراهنة التى تقول إن النقود الجديدة أفادت فى زيادة الانتاج والسكان فى آسيا أكثر من سواها على نحو ما ندفع ونؤكد فى البابين الرابع والسادس .

علاوة على هذا فإن الأسعار كان لابد لها وأن ترتفع فى آسيا لو كان جولدستون (١٩٩١) على صواب فى أن الزيادة السكانية حين تكون أكبر من زيادة العرض من النقود فإنها تؤدى إلى رفع الأسعار . ولكن السكان زادوا فى آسيا ، وخاصة فى الصين ، على نحو أسرع وأكثر من الحال فى أوروبا ، كما نشير فى الباب الثانى ونوثقه

فى الباب الرابع . ومن ثم فإن الثورة السعرية الحقيقية كانت محصورة أساسا فى أوروبا . ومن شأن هذه الملاحظة أن تمثل تعزيزا إضافيا لحجتنا التى توصلنا إليها استنتاجا والتى تقول إن وصول كميات كبيرة من النقود الأمريكية واليابانية حفز الانتاج والسكان فى آسيا أكثر مما حدث فى أوروبا . غير أن ثمة دليلا آخر مباشرا يؤكد أن هذه النقود حفزت إلى التوسع فى مجالات الانتاج والاستيطان والسكان فى آسيا . ويوضح هذا الدليل الكيفية التى حدث بها ذلك .

النقود وسَّعت حدود الاستيطان والانتاج

الشواهد والاستدلالات بشأن الأسعار التى ناقشناها آنفا تدعم الفرضية القائلة إن تدفق النقود إلى داخل البلاد حفز فى آسيا إلى التوسع فى الطلب الاستهلاكى وكذلك فى العرض الانتاجى للسلع . ولنحاول أن ندرس ونحدق فى بعض الشواهد المباشرة أيضا .

فى الهند:

كان التوسع فى الانتاج فى الهند أكثر وضوحا وإثارة فى البنغال وبيهار بعد سقوطهما فى أيدى امبراطورية المغول وضمهما إلى أراضيها . (ريتشاردز ١٩٨٧ – ٥) . والحقيقة أن الأسعار فى البنغال كانت منخفضة نسبيا بالقياس إلى الأسعار فى الهند ؛ وظلت ثابتة فيما بين عامى ١٦٥٧ و ١٧١٤ على الرغم من تدفق النقود الفضية بكميات كبيرة من الخارج (براكاش ١٩٩٤ – ١٦٥) . ويحاول براكاش تقديم عدد من التفسيرات المختلفة فى ضوء نظرية كمية النقود . إذ لو أن الزيادة الضخمة فى العرض من النقود لم تؤد إلى زيادة مماثلة فى الأسعار ، إذن لابد وأن السبب هو أن سرعة التداول أو دوران المعروض من النقود زاد مع إطراد غلبة الطابع النقدى فى التعامل فى مجال الاقتصاد و / أو زيادة كمية الانتاج . ويستنتج براكاش أنه على الرغم من أن زيادة دوران النقود استوعبت أو عقمت بعض الزيادة فى العرض . إلا أن الناتج لابد وأن يكون قد زاد أيضا سواء عن طريق استخدام أفضل لطاقة الانتاج القائمة من أجل إنتاج موارد و / أو عن طريق تخصيص الموارد بصورة محسنة . ولكن يبدو أن براكاش لم يفكر أيضا فى إمكانية ، أو على الأصح ، أن يكون الانتاج زاد أيضا بقدر ما زادت الموارد التى تمت تعبئتها ، ومن ثم زادت الطاقة الانتاجية والإنتاج نفسه . ومع هذا يذهب فى تقديراته إلى أن عدد العاملين فى صناعة النسيج فى *البنغال* زاد ووصل إلى مليون عامل . ولم يكن يعمل أكثر من ١٠ بالمائة منهم فى الانتاج من أجل التصدير لصالح شركتى الهند الشرقية البريطانية والهولندية . (براكاش ١٩٩٤) – ١٧٥ ، ١٩٧) . لذلك فلابد وأن يكون الحجم الأكبر والأساس

من التـوسـع الانتـاجى كـان لصـالح تجمـع من الأسـواق الداخليـة وأسـواق التـصدير والخاضعة لإدارة آسيوية . وكيما ننسب الفضل لأهله نقول إن براكاش أشار مؤخرا جداً (١٩٩٥ - ١٣) إلى وجـود زيادة سكانيـة و « صـافى زيادة جـوهرية فـى الناتج والدخل والعمالة وأن الناتج المتزايد يهئ الفرصـة لتزايد الحاجة إلى النقود » . بيد أنه يرى هـذه الظواهر نظيـرا لزيادة الصـادرات ، وظل حـتى فى هـذه الرسـالة يرى « الحاجة إلى النقود » وليدة زيادة الناتج .

علاوة على هذا فـإنه بعد أن أفل نجم المغول ، وحل مـحلهم فى الإقليم نظام حكم ما هاراشترا Maharashtra " انتشر اسـتخدام النقود ، لا المقايضة ، على جميع مسـتويات مـجتمـع مـا هـا راشـتـرا ، وثانيـا ...... توثقت روابط جـميـع أهـل الريف بالاقتصـادات الاقليميـة والعالمية الأضخم حـجما عن طريق شبكة من النقود والائتمـان وصفقات السوق » . (ريتشاردس ١٩٨٧ - ١١) . ويعلق ريشتاردس على اكتشـافات بيرلين (١٩٨٧ ، ١٩٩٣) التى يوجزها بنفسه قائلا » اختصـارا تكشف الوثائق عن مجتمع تطور فيه التعامل بالنقود إلى مدى ملحوظ نسبيا (إذ إصبحت متاحة لعدد كبير نسبيا من الناس) ويتباين بصورة ملحوظة عما نعرفه من الظروف والأوضاع فى العصور الاستعمارية الأولى .(بيرلين ١٩٩٣ ١٩٧٨، ١٨٩) . ولكن بيرلين (١٩٨٣ - ٧٥) كان أكثر تحديدا فى موضع آخر :

« القرويون .... لم ينخرطوا فقط فى عقد صفقات فى السوق المحلية بالنقود ، بل كانوا يتقاضون أيضا يوميا وشهريا مرتباتهم نقدا مقابل العمل الزراعى والانتاج الحـرفى ، والخـدمـة العسكرية ، والخدمـة فى المنازل . وأكـاد أدفع مـؤكـدا أن واردات النحـاس والأصـداف تشـير تحـديداً إلى وجـود مـراكز تسويق من هـذا النوع اتسمت بالنشـاط وغلب عليها التعـامل بالنقـد .... ومن المهم أيضـا أن نبرهن على أن مـثل هـذه « الاتصـالات » النقـدية دمجت أيضـا فى بقيـة شبـه القـارة مسـاحـات ومناطق كانت معنية أولا بالانتاج الزراعى ، ومن ثم أدمجتها بالأحداث والعلاقات الجارية على نطاق دولى .. ولكن من المهم أيضا أن نؤكد على حقيقة أن التوثيق موجود لكى نحتكم إليه ونستشهد بـه على الرغـم من أن مـا يـثير دهشـتنا أنه لا يـزال حتى الآن مهملاً » . (بيرلين ١٩٨٣ - ٧٥ ، ٧٤) .

ويلحظ بيرلين (١٩٨٣ - ٧٨) أيضـا أن النظام الاستعمارى القديم أفضى ، على *العكس ، إلى خفض جـوهرى فى مسـتوى الحيـاة النقـدية* » . ويلحظ كذلك بى . آر . جروفر (١٩٥٤ -٢٥٢) أنه مع بداية الاستعمار البريطانى أصاب الحياة التجارية فى الهند تدهور واضح بالمقارنة بالأوضاع خلال القرن السابع عشر » .

والسؤال هو كيف خصبت - أو فى الحقيقة فتحت - هذه النقود حقول الزراعة ، وأدت إلى تزييت عجلات الصناعة ، ومن ثم بطبيعة الحال يسرت حركة التجارة إلى آماد بعيدة بين مزراعى « شبه القارة » . إن وسائل السداد الجديدة ، بلغة كينز ، أنتجت طلبا فعليا ومؤثرا جديدا ، ومن ثم استلزمت انتاجا إضافيا داخل الأسواق المحلية فى آسيا .

ويدرس إيتون (١٩٩٣) انتشار الإسلام فى ترادف مع إزالة الأحراج لافساح الطريق لزراعة القطن من أجل صناعة النسيج ، وزراعة الأرز لإطعام العمال فى البنغال . وتم استعمار الحدود لإمداد الانتاج والتصدير المتزايدين للمنسوجات فى البنغال فى القرن السادس عشر وكذا فى نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر . بيد أن كل هذا ، بما فى ذلك العمليات الأولى لإزالة الأدغال (كما هو حادث فى الأمازون الآن) قام بتمويله « وسطاء لا حصر لهم هم فى الحقيقة مضاربون رأسماليون أو مزارعون تقليديون يعيشون على الريع (ايتون ١٩٩٣ - ٢٢١) ووجهوا العرض الزائد من النقود الناتج عن تدفق الفضة من الخارج ، بحيث يصب فى الداخل ، بل وحتى حدود النشاط فى البنغال .

ولكن البنغال كانت فقط المجال الأحدث المفتوح ، وأصبحت مجالا إنتاجيا بمساعدة ، إن لم نقل بفضل ، النقود الجديدة ، ولم تكن هى المجال الوحيد على الإطلاق .

إن مساحات واسعة فى البلاد باتت مأهولة بالسكان واستوطنها مزارعون على مدى تلك الفترة الزمنية الطويلة . ولم يقتصر الأمر على مرتفعات هضبة دكا بل وحوض الجانج ذاته . وفى جوجارات حيث زادت كثافة الاستيطان فى الريف ، نشأت قرى جديدة ملأت المسافات الفاصلة الشاغرة بين القرى القديمة . وكما يلحظ هامبلى Hambly فى « تاريخ كيمبريدج الاقتصادى عن الهند « فإن هذه الفترة كانت أيضا فترة نمو حضرى متسارع على جميع المستويات ابتداء من سوق البلدة الصغيرة إلى مناطق التجمع الكبرى مثلما كان حادثا فى أجرا .... وأصبحت البنجاب مركزا مهما لانتاج النسيج ، ووجدت منتجاتها طريقها إلى الشرق الأوسط وفارس وآسيا الوسطى ...... وأشار هامبلى مؤخرا إلى أن النمو الحضرى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كان مرتبطا أوثق ارتباط بتطور انتاج النسيج : (بيرلين ١٩٨٣ - ٦٧ ، ٧١) .

إن النقود الجديدة التى كانت تصب بكميات كثيفة هى التى حفزت إلى تطور انتاج النسيج وزراعة وتوزيع ومعالجة القطن والأصباغ اللازمة لانتاج النسيج . وحفزت أيضا بطبيعة الحال إلى إنتاج وتوزيع الغذاء للمنتجين والتجار . وإن هذا الدفق من الفضة إلى داخل البلاد والطلب المتزايد الناجم عن هذا الدفق لم يكن ليمثل ظاهرة تضخمية لسبب محدد لأنهما على وجه التحديد حفزا إلى زيادة فى العرض ملازمة لهما . لقد بدأ « التوسع الدورى » للقرن السادس عشر الممتد » حوالى عام ١٤٠٠ واطرد حتى القرن الثامن عشر . ومن ثم لم تكن هناك » أزمة القرن السابع عشر » على نحو ما سوف نرى فى الباب الخامس .

فى الصين

لعل الشىء المثير الانتباه أكثر من غيره هو الآثار الاقتصادية التوسعية الناجمة عن كميات الفضة التى صبت فى الاقتصاد الصينى منذ منتصف القرن السادس عشر فصاعداً . لقد تحول الاقتصاد فى عصر أسرة منج باطراد إلى اقتصاد نقدى على أساس معيار الفضة . وتوسع هذا الاقتصاد سريعا على الأقل خلال عشرينات القرن السابع عشر . وتوقف هذا التوسع وقتيا فقط بسبب أزمات مناخية / سكانية / اقتصادية / سياسية وبسبب التحول من حكم أسرة منج إلى أسرة كنج فى منتصف القرن . ولكن استعاد الاقتصاد عافيته ثانية واستأنف التوسع ابتداء من القرن السابع عشر فصاعداً وخلال القرن الثامن عشر .

لقد كانت الآثار الحافزة والتوسعية للفضة والتجارة أشد وضوحا فى جنوب الصين . ويكفى هنا أن نعرض طرفا فقط من قمة جبل الجليد مؤشرا على شيوع الاستثمار التجارى والاختيار الرشيد اقتصاديا : تشير دراسة مرقس (١٩٩٧) إلى أن حاكمنا عاما معاصرا آنذاك روى عنه كان يؤكد أن « جميع الأعمال التجارية يجرى التعامل عليها بالفضة ، وأن تداولها شمل جميع أنحاء المقاطعة » . وقدم التجار رأس المال (المفترض أنه نتاج مباشر للصادرات ولاستيراد الفضة ، إلى المزارعين المنتجين مقابل تسليمهم محاصيلهم . (مرقس ١٩٩٧) ويقدم مرقس العديد من الروايات المختصرة تذكر من بينها الروايتين التاليتين لما بينهما من دلالة واضحة :

« كانت الفضة تتدفق على الصين (مقابل صادراتها) .... وبحلول عام ١٦٠٠ ترتب على هذه التجارة تدفق سنوى ربما يصل إلى مائتى ألف كيلو جرام من الفضة تتضاف إلى الاقتصادات الساحلية جنوب وجنوب شرق الصين من ننجبو Ningpo جنوبا إلى جوانج جو Guang zhau . وتسببت زيادة الطلب على الحرير فى حدوث تحولات هامة فى أنماط استغلال الأرض ...... وبحلول عام ١٧٠٠ كان قد أزيل ما

يقرب من نصف غطاء الغابات (لزراعة أشجار التوت طعاما لديدان القز ، ولزراعة القطن وقصب السكر والأرز فى الأراضى المنخفضة ، والذرة والبطاطا فى الأراضى المرتفعة) (مرقس ١٩٩٦ - ٦٠) .

« تركز طلب نانيانج Nanyang (جنوب الصين) على السلع الصينية المصنعة والمنتجة سواء فى أو حول مناطق مثل جوانج جو (كانتون) أو التى يتم تجميعها فى السوق المركزى الكبير من أنحاء مختلفة من الامبراطورية . وكان تأثير زيادة تجارة الصادرات على الاقتصاد الزراعى فى لنجنان Lingnan (جنوب الصين) تأثيرا غير مباشر . إذ دفعت إليها الحاجة إلى استيراد القطن الخام وليس زراعة القطن . كما وأن أصحاب المزارع زرعوا سكر القصب الذى كانوا ، بعد تكرير السكر ، يقايضونه بالقطن من وسط وشمال الصين . وبعد غزل ونسج القطن يتم تصدير أكثره إلى نانيانج . وهكذا أدت زيادة الطلب على المنسوجات القطنية إلى استبدال السكر بالأرز (فى نفس الحقول المروية ، بينما إنتاج القطن يستلزم استصلاح نوع آخر من الأرض ، وعلى الرغم من أن هذا .....) لم يؤد إلى (أو يستلزم) اصلاح مزيد من الأراضى لزراعة قصب السكر لبيعه فى السوق ، وإنما أدى إلى نقص كمية الأرز المنتجة فى وحول دلتا نهر بيرل . وهكذا زادت حاجة السوق إلى الأرز . وثمة تحول مماثل لإبدال حقول الأرز بمحاصيل تجارية غير غذائية . وحدث هذا عندما زاد الطلب على الحرير (مرقس ١٩٩٧) .

معنى هذا ، وهو أمر معقول اقتصاديا - ومجد تماما للسوق كمؤسسة ، أن المزارعين الذين استجابوا للدافع الاقتصادى إنما فعلوا هذا بأن حولوا مزارع الأرز الموجودة إلى مزارع لقصب السكر وحقول للقزازة (تربية دودة القز لإنتاج الحرير الخام - المترجم) . هذا بدلا من إزالة زراعات قائمة فى الحقول أو إنشاء حقول جديدة ليزرعوا فيها حاصلات تجارية (مثل القطن) [مرقس ١٩٩٧] . وندرس فى الباب الرابع الجوانب المؤسسية لهذه العملية .

وهكذا نجد أن العملية فى جنوب الصين مماثلة لتلك فى البنغال . لقد توسعت حقول الاستثمار ومجالات الاستيطان فى مواكبة مع نشاطها الاستثمارى التجارى ، الذى حفزته زيادة الطلب من الخارج . وأدى فى الوقت نفسه إلى توليد طلب محلى - وعرض محلى . ووجد هذا النشاط تمويلا له فى تدفق النقود الجديدة من الخارج .

مناطق أخرى فى آسيا :

وحدثت أيضا عملية مماثلة فى كل من البر الرئيسى داخل البلاد وفى جزر جنوب شرق آسيا . ونجد هذا واضحا جليا فى دراسة ريد (١٩٩٣) التوثيقية والتحليلية .

علاوة على هذا ، وكما كتب فكتور ليبرمان وهو دارس متخصص فى البر الرئيسى لجنوب شرق آسيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إذ يقول :

« إن تعاظم الطلب المحلى وتوسع الاستيطان إلى مناطق الحدود مقترنا بمنتجات زراعية ومعدنية فريدة شجع عمليات التبادل فى الداخل . ويتجلى هذا فى انتشار الأسواق المحلية ، وزراعة حاصلات تكميلية فيما بين المقاطعات ، ويتجلى أيضا فى غلبة استعمال النقود .... (بما فى ذلك) انتشار ثقافات « رأسمالية » فى الريف ، وظهور بعض أشكال التعامل الرأسمالى فى المقاطعات . وتعززت وتعدلت هذه العمليات بأساليب معقدة بسبب التجارة البحرية والأسلحة النارية والسبيكة المستوردة » .

« لقد شهد القرن الثامن عشر استئنافا أو تسارعا فى الزيادة السكانية واستصلاح الأراضى ، والتبادل التجارى فى القطاعات الرئيسية داخل البر الرئيسى . واستمدت هذه التحركات قوتها من الطلب الخارجى الذى كان أكثره فى تايلاند وجنوب ڤيتنام .... وأيضا من تجمع عدد من القوى الداخلية المماثلة وإضافتها إلى قوى أخرى كانت تعمل وتؤثر قبل ١٦٨٠ .

(ليبرمان ١٩٩٦ - ٨٠٠ ، ٨٠٢)

وفى اليابان أيضا اتسع بسرعة إنتاج الفضة والنحاس خلال هذه الفترة . ودعم هذه الزيادة الاستثنائية فى الانتاج الزراعى والصناعى وفى البناء والتشييد والتوسع الحضرى والتجارة والاستثمار التجارى (باستثناء العقدين الثالث والرابع إذ شهدا مشكلات مناخية ومصاعب نقدية واقتصادية سوف ندرسها فى الباب الخامس . ولحظ كاتب فى القرن السادس عشر أنه إلى هذه الفترة لم يكن هناك شخص « حتى بين المزارعين والقرويين .... لم تلمس يداه الذهب والفضة » (ورد الاقتباس عند أتويل ١٩٩٠ - ٦٦٧) . وربما يكون هذا المراقب للأحداث مبالغا فى كلامه ، غير أن هذا الاتجاه أكده مراقبون آخرون معاصرون . إذ تشير رواياتهم جميعا إلى زيادة كبيرة فى التعامل بالنقد والاستثمار التجارى والنمو الاقتصادى حتى أن هذه الزيادة بلغت أعلى مستوياتها فى اليابان . علاوة على هذا يحكى ايكيدا (١٩٩٦) أيضا عن بحوث يابانية بحثت فى التجارة الأوروبية والتى تعنى قبل كل شىء النقود التى جلبها الأوروبيون معهم وأثرها فى زيادة الانتاج والهجرة داخل بلدان آسيا وفيما بين التجارة الأسيوية .

وفيما يتعلق بالامبراطورية العثمانية والاقتصاد العالمى يشير عدد من الكتاب إلى حدوث تضخم وذلك فى المجلد الذى أشرف على تحريره حورى اسلاموغلو - عنان (١٩٨٧) . ولكن كاتباً واحداً هو مراد شيزاكا يستقصى هذا الموضوع . ويبدو أن

نتائج بحثه الاستقصائى تكذب مزاعم الآخرين عن التضخم ، وتساعد بدلا من ذلك على تأكيد فرضيتى العامة التى تفيد بأن الذى زاد فى آسيا هو الانتاج لا الأسعار . ويوضح شيزاكا أن « جانب العرض » المتمثل فى التوسع فى الانتاج والسكان كان واضحا أيضا فى الأراضى العثمانية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر . ويقدم دراسة تفصيلية عن الأسعار فى مجال صناعة الحرير فى مدينة بورصة فيما بين عامى ١٥٥٠ و ١٦٥٠ . ووجد فعلا زيادة حادة فى الأسعار خلال النصف الأول من هذه الفترة . بيد أن هذه الزيادة انحصرت فى نطاق الحرير الخام ، ثم عادت واستقرت ثانية فى القرن السابع عشر على الرغم من استمرار تدفق الفضة الأوروبية . ومع هذا ظلت أسعار الأقمشة الحريرية ثابتة بدرجة ملحوظة على مدى يتجاوز مدة الدراسة (شيزاكا ١٩٨٧ - ٢٤٩ ، ٢٥٠) . ويقدم شيزاكا تفسيره الخاص للاحظاته والنتيجة التى توصل إليها . إذ يرى أن الارتفاع الأول فى سعر خام الحرير يرجع أساسا إلى زيادة الطلب الأوروبى ، الذى توفرت له إمدادات جديدة من الفضة هيأت فرصة الشراء من تركيا أيضا . وربما انخفض هذا الطلب الأوروبى ثانية خلال أزمة القرن السابع عشر فى أوروبا » . ويفسر شيزاكا من ناحية أخرى « الزيادة الصغيرة نسبيا فى أسعار الأقمشة الحريرية بأن « الزيادة فى الأسعار تأخرت بسبب زيادة كبيرة فى العرض من الأقمشة ..... خاصة وأن العرض المحلى للأقمشة ربما زاد نتيجة تطورات داخلية مثل التوسع فى الصناعات التقليدية الحضرية أو الريفية » . (شيزاكا ١٩٨٧ - ٢٥٤) .

الخلاصة : تشير الشواهد إلى أن تزايد العرض من النقود الجديدة ، خاصة من الأمريكتين واليابان ، حفز الانتاج ، وعزز النمو السكانى فى أنحاء كثيرة من آسيا ، وأرى أن بإمكاننا ، وحرى بنا ، أن نفسر بالمثل التوسعات الاقتصادية للامبراطورية العثمانية (خاصة فى الأناضول وفى المشرق) والامبراطورية الصفوية فى فارس ، وكذلك بطبيعة الحال التوسع الروسى والاستيطان فى سيبيريا . وجدير بالذكر أيضا ملاحظة ستينز جارد (١٩٩٠) التى تفيد أن دولا كبرى فى أوراسيا استجابت متزامنة إزاء توترات مالية استثنائية بإصلاحات مالية فى أواخر القرن السادس عشر : اليابان والصين والهند والعثمانيون وفرنسا وأسبانيا . ورأى أن العامل المشترك والوحيد لتفسير هذا « التوافق » هو الزيادة الفجائية فى العرض من النقود على الرغم من أن زيادات (ربما مرتبطة بها ؟) فى السكان والانتاج ربما تكون عوامل أخرى إضافية . ونلحظ علاوة على هذا فى البابين الخامس والسادس فيما بعد أن هذا التوسع الاقتصادى استمر دون انقطاع على مدى القرن السابع عشر وجزء كبير من القرن الثامن عشر .

وثمة ملاحظة أخرى لعلها أهم فى مجال الأطر والتفسيرات السائدة المعتمدة على المركزية الأوروبية عند النظر إلى التطورات التى حدثت خلال هذه الفترة . تشير الشواهد إلى أن النقود الجديدة التى جلبها الأوروبيون معهم من الأمريكتين ربما حفزت الانتاج وعززت النمو السكانى فى غالبية أنحاء آسيا أكثر مما حدث فى أوروبا نفسها . وهذا استنتاج تدعمه ملاحظتان . الأولى هى أن النقود الجديدة قفزت بالأسعار فى أوروبا أكثر منها فى آسيا حيث كانت زيادة الانتاج أقدر على مواكبة القدرة الشرائية المتنامية والمتولدة عن النقود الإضافية . والتحفظ الوحيد على هذه الملاحظة هو أن نصيب الفرد من النقود الجديدة الوافدة كان فى أوروبا أكثرمنه فى آسيا . ولكن الدراسة المقارنة لتطور السكان والانتاج والتجارة والثقافة فى الباب الرابع يمكن أن تساعد على تخفيف هذا التحفظ .

وهناك علاوة على هذا ملاحظة ثانية يمكن أن تساعدنا هنا على تحييد التحفظ الأول ، ومن ثم تعزز الفرض القائل باستمرار تفوق آسيا على أوروبا : لقد زاد السكان ، كما سوف ترى فى الباب السادس ، فى آسيا بمعدل أكبر منه فى أوروبا حيث ظل معدل النمو فيها ثابتا (حوالى ٢٠ بالمائة من إجمالى سكان العالم) . ولكن فى عام ١٧٥٠ كانت آسيا لاتزال أقل من ٦٦ بالمائة من سكان العالم وتنتج ٨٠ بالمائة من إجمالى الناتج القومى العالمى . (انظر البابين ٤ ، ٦) . (يفيد هذا بأن الآسيويين كانوا بالضرورة أكثر انتاجية من الأوروبيين والأفارقة والأمريكان . ويتسق هذا مع فرضية الباب الحالى والتى تذهب إلى أن النقود الجديدة استطاعت حفز الانتاج فى آسيا أكثر من أوروبا . وسبب ذلك تحديد أن الاقتصادات الآسيوية كانت أكثر مرونة وإنتاجية من الاقتصادات الأوروبية . ونعرض فى الباب التالى مزيداً من الشواهد التى تدعم هذا الفرض .

الباب الرابع

الاقتصاد الكوكبى
مقارنات وعلاقات

على الرغم من صعوبة « تقدير » الناتج الاقتصادى لآسيا فى مطلع الزمن الحديث .... إلا أن كل قصاصة معلومات يصل إليها الضوء تؤكد أن مدى المشروعات والربح فى الشرق كان أعظم بكثير منه فى الغرب . وهكذا كانت اليابان فى النصف الثانى من القرن السادس عشر رائدة التصدير فى العالم للفضة والنحاس ، وفاق إنتاج مناجمها التى بلغت ٥٥,٠٠٠ منجما إنتاج بيرو من الفضة ، وإنتاج السويد من النحاس . وعلى الرغم من أن المصادر الغربية تنزع إلى تأكيد دور قرابة ثمانى سفن هولندية كانت تدخل حوض السفن فى اليابان كل عام ، إلا أن الواقع يشهد بأن حوالى الثمانين سفينة من نوع الينك التى اعتادت الابحار من الصين كانت أهم بكثير جداً . وهذا عين الحال فى جنوب شرق آسيا .... فقد فاقت سفن الصين السفن الأوروبية إذ كانت بنسبة عشرة إلى واحد ؛ ولم تشتمل حمولات السفن الأوربية فى الأساس على سلع غربية بل على بورسلين وحرير من الصين .

وبلغ حجم الناتج من هاتين السلعتين قدرا مذهلا . إذ كانت مصانع السيراميك فى نانكنج وحدها تنتج كل عام مليون قطعة من الأوانى الخزفية المزججة ، وقد صممت المصانع القسط الأكبر منها تصميما متميزا للتصدير - الأوانى المصدرة إلى أوروبا تحمل رسوما للأسرة الحاكمة ، بينما تلك المصدرة إلى البلدان الإسلامية تحمل نماذج تجريدية رائعة الذوق .... وفى الهند كانت مدينة قاسم بازار Kasim Bazar فى البنغال تنتج وحدها أكثر من ٢ مليون رطل من خام الحرير كل عام خلال ثمانينات القرن السابع عشر ، بينما نساجو القطن فى جوجارات فى الغرب كانوا يعدون قرابة ثلاثة ملايين قطعة سنويا للتصدير وحده . ونجد على سبيل المقارنة أن صادرات مسينا سنويا من الحرير .... أهم منتج للحرير فى أوروبا لاتتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ رطل .... وأضخم منشأة أوروبية للنسيج فى ليدن كانت تنتج أقل من ١٠٠,٠٠٠ قطعة قماش فى السنة . كانت آسيا ، وليست أوروبا ، مركز الصناعة فى العالم طوال الفترة الباكرة من العصر الحديث . إنها كانت بالمثل وطن أعظم الولايات . ولم يكن أقوى ملوك تلك الأيام لويس الرابع عشر أو بطرس الأكبر وإنما امبراطور مانشو Manchu كانج هسى (١٦٦٢ - ١٧٢٢) والمغولى الأعظم أورانجزيب (١٦٥٨ - ١٧٠٧)

[تاريخ العالم المصور لصحيفة التايمز ١٩٩٥ - ٢٦]

الكميات : السكان ، الانتاج

الانتاجية ، الدخل ، التجارة

الهيمنة الأوروبية المزعومة على النظام العالمى الحديث إنما ظهرت متأخرة جدا فى تطورها ، وظلت غير مكتملة تماما ، ولم تكن أبدا أحادية القطب . وواقع الأمر أنه خلال الفترة من عام ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ التى يقال أحيانا إنها فترة « التوسع الأوروبى » و « التراكم الأولى » الذى قاد إلى نظام رأسمالى كامل . إنما هى الفترة التى كان الاقتصاد العالمى لا يزال خلالها واقعا تحت تأثير قوى للنفوذ الآسيوى . ذلك أن امبراطوريات منج / كنج فى الصين والعثمانية في تركيا ، والمغولية فى الهند ، والصفوية فى فارس كانت لا تزال قوية جداً اقتصادياً وسياسيا، ولم تنو بالمقارنة مع أوروبا إلا قرب نهاية هذه الفترة وما بعدها . لهذا فإن النظام العالمى الحديث كان فى جميع الأحوال تحت الهيمنة الآسيوية لا الأوروبية . وبالمثل فإن القدر الأعظم من الدينامية الحقيقية للاقتصاد العالمى ترتكز فى آسيا لا أوروبا خلال هذه الفترة . كانت الغلبة للآسيويين فى الاقتصاد وفى النظام العالميين وليس فقط غلبة فى السكان والانتاج بل وفى الطاقة الانتاجية والقدرة التنافسية والتجارة أو فى كلمة واحدة فى التكوين الرأسمالى Capital Formation حتى عام ١٧٥٠ أو ١٨٠٠ . علاوة على هذا ، وعلى نقيض الأسطورة الأوروبية ، فقد توفرت للآسيويين الثقافة ، واستحدثوا المؤسسات الاقتصادية والمالية اللازمة للمباراة . ومن ثم فإن « المحل الهندسى » للتراكم وللقوة فى النظام العالمى الحديث لم يتغير كثيرا فى واقع الأمر خلال هذه القرون . واحتلت الصين واليابان والهند بخاصة مكان الصدارة ، ومن ورائهم وغير بعيد عنهم جنوب شرق آسيا وغرب آسيا . أما أوروبا المبتلاة بالعجز فقد كان واضحا أنها أقل أهمية من آسيا فى الاقتصاد العالمى من جميع النواحى . علاوة على هذا فقد ارتكز اقتصادها على الواردات لا الصادرات التى لاغنى عنها للصعود اقتصاديا فى الماضى مثلما هو الآن . وكم هو عسير أن نسجل أى تحول مهما كان ضئيلا فى الوضع النسبى بين القوى الآسيوية قياسا إلى أوروبا . إذ لم تظهر أوروبا كاقتصاد تصنيعى جديد يتحدى آسيا حتى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر . وآنذاك فقط ، وليس قبل ذلك ، بدأ مركز الجذب للاقتصاد العالمى ينتقل إلى أوروبا .

ولكن تفوق القوى الاقتصادية الآسيوية ، وتفوق آسيا ذاتها فى الاقتصاد العالمى حجبه ليس فقط الاهتمام « بصعود الغرب » فى العالم وإنما حجبه أيضا التركيز غير الملائم على التغلغل الاقتصادى والسياسى لأوروبا فى آسيا . ويهدف هذا الباب إلى

توثيق وتأكيد أن منظور التوسع الأوروبى فى ضوء الأوضاع الحقيقية العالمية خارج تماما عن بؤرة النظر الصحيحة . ولكن الدراسة ليست ، ولا يمكن أن تكون مقصورة على مجرد المقارنات بين أوروبا وآسيا أو الاقتصادات الأساسية فى الصين والهند . وإنما يتعين أن ينتقل التأكيد التحليلى الضرورى إلى نطاق العلاقات الاقتصادية على الصعيد العالمى من حيث الطاقة الانتاجية والثقافة وقدرتها على تمكين ودعم المؤسسات الاقتصادية والمالية التى تطورت على نطاق كوكبى - وليس فقط على نطاق إقليمى ، ناهيك عن الأوروبى . وعلى نقيض المنظور المركزى الأوروبى لم « يبتكر » الأوروبيون بأى معنى من المعانى النظام الاقتصادى العالمى ذاته ، ولم يستحدثوا « نظاما رأسماليا » عالميا .

السكان والانتاج والدخل

من المسلم أن البيانات بشأن النمو السكانى عالميا وإقليميا قبل القرن التاسع عشر ، بل وقبل العشرين هى بيانات جزافية . ولكن الدراسة الفاحصة لعدد كبير من المصادر المتباينة ومابينها من اختلافات صغيرة نسبيا فى تقديراتها يمكن ، مع هذا ، أن تعطينا صورة واضحة وكاشفة عن معدلات النمو السكانى العالمى وعن معدلات أقليمية مقارنة . ولايزال معمولا حتى الآن بتقديرات إيه . إم . كار - سوندرز - Carr A. N Saunders (١٩٣٦) عن القرنين السابع عشر الثامن عشر ، ومراجعاته لتقديرات والترويلكوكس (١٩٣١) الذى راجع وصحح بدوره تقديرات له سابقة على هذه (أنظر ويلكوكس ١٩٤٠) . وأدخلت تعديلات طفيفة على دراسة كار سوندرز فى اصداراتها المختلفة عن طريق قسم السكان التابع للأمم المتحدة ((١٩٥٣ ، ١٩٥٤ وما بعدها) . ويصوغ كولين كلارك (١٩٧٧) تقديرات أخرى مستخدما التقديرات المذكورة آنفا علاوة على تسعة مصادر أخرى . ويجد القارىء فى الجدول ٤ - ٢ تلخيصا للجدول الذى أعده كلارك . ويعتمد إم . كى بنيت (١٩٥٤) على كثير من هذه المصادر نفسها وعلى مصادر أخرى ليستخرج تقديرات خاصة به . وتعتبر بياناته هى الأكثر شمولا وتفصيلا ، وهى مصدر الجدول ٤ - ١ . وأجرينا مقارنة بين هذه التقديرات وتبين أنها مماثلة تماما لأنواع أخرى لم نستخدمها هنا ولم نذكر مصادرها ؛ وربما لا تختلف إلا من حيث تحديد الأقاليم فى كل منها - (مثال ذلك ضم كل منطقة روسيا *الأسيوية إلى أوروبا*) . ولكن *حرصنا على مراجعة التقديرات* فى ضوء سنة الأساس ١٧٥٠ بمقارنتها مع تقييمات جون دوراند (١٩٦٧ ، ١٩٧٤)

لعديد من المجموعات السكانية ، ومقارنتها أيضا بتقييمات وولفجانج كولمان (١٩٦٥) التى استنسخها رينر ماكينسين وهينز ويوار (١٩٧٣) .

وتكشف كل هذه التقديرات للنمو السكانى عالميا وإقليميا فى جوهرها عن نفس الفرصة ذات الدلالة المهمة . لهذا فإننا لن نضل كثيرا إذا ما استخدمنا الأرقام التى ذكرها بنيت (١٩٥٤) . لقد انخفض عدد سكان العالم (وكذا أوروبا) خلال القرن الرابع عشر ، ثم عاد النمو إلى الارتفاع من عام ١٤٠٠ فصاعداً . وزاد السكان فى العالم بما يعادل ٢٠ بالمائة خلال القرن الخامس عشر ، وحوالى ١٠ بالمائة فى القرن السادس عشر (جميع الأرقام الواردة هنا هى نسب مئوية مقربة للأعداد الإجمالية الواردة فى الجدول ٤ - ١) . ولكن إذا أسقطنا من حسابنا الانخفاض السكانى السريع فى الأمريكتين بعد كولومبوس (الذى تقلل هذه الجداول من قيمتها بالمقارنة مع الانخفاض المذكور فى الباب الثانى وهو أكثر من ٩٠ بالمائة) نجد أن السكان فى بقية العالم زادوا بمعدل ١٦ بالمائة فى القرن السادس عشر . ثم تسارع النمو السكانى العالمى بمعدل ٢٧ بالمائة فى القرن السابع عشر أو ٢٩ بالمائة خارج الأمريكتين . ويبدو أن منتصف القرن السابع عشر كان فترة انعطاف وتحول تام وتسارع أكبر . لذلك زاد سكان العالم من عام ١٦٥٠ إلى عام ١٧٥٠ بنسبة ٤٥ بالمائة . وإن هذه الزيادات المهمة فى النمو السكانى العالمى دعمتها زيادات مواكبة فى الانتاج والتى أذكتها زيادة فى عرض وتوزيع النقود على الصعيد العالمى على نحو ما أكدنا فى الباب الثالث .

جدول ٤ - ١

النمو السكانى العالمى والاقليمى (بالملايين المقربة)

الاقليم	السنة										
	١٠٠٠	١٢٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠	١٦٠٠	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠
أوروبـــا	٤٢	٦٢	٧٣	٤٥	٦٩	٨٩	١٠٠	١١٥	١٤٠	١٨٨	٢٦٦
كل آسـيـا	١٦٨	٢٠٣	٢١٦	٢٢٤	٢٥٤	٢٩٢	٣١٩	٤٠٢	٥٠٨	٦١٢	٧٤٣
روسيا الآسيوية	٣	٧	٨	٩	١١	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٩
جنوب غـرب آسـيـا	٣٢	٣٤	٣٣	٢٧	٢٩	٣٠	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤
الـهـنـد	٤٨	٥١	٥٠	٤٦	٥٤	٦٨	٨٠	١٠٠	١٣٠	١٥٧	١٩٠
الصين (الكبـرى)	٧٠	٨٩	٩٩	١١٢	١٢٥	١٤٠	١٥٠	٢٠٥	٢٧٠	٣٤٥	٤٣٠
اليـابان	٤	٨	١١	١٤	١٦	٢٠	٢٣	٢٧	٣٢	٢٨	٣٣
جنوب شـرق آسـيـا	١١	١٤	١٥	١٦	١٩	٢١	٢٢	٢٤	٢٨	٣٢	٣٧
أفـريقـيـا	٥٠	٦١	٦٧	٧٤	٨٢	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٩٥
الأمريكتان	١٣	٢٣	٢٨	٣٠	٤١	١٥	٩	١٠	١١	٢٩	٥٩
إجمالى العالم	٢٧٥	٣٤٨	٣٨٤	٣٧٣	٤٤٦	٤٨٦	٥١٨	٦١٧	٧٤٩	٩١٩	١,١٦٣

المصدر إم . كى . بينيت Bennett (جدول ١ - ١٩٥٤)

ومن المهم ملاحظة التوزيع والتباين على المستوى الاقليمى للنمو السكانى هنا . إذ خلال القرنين الخامس والسادس عشر كان النمو السكانى فى أوروبا سريعا نسبيا بمعدل ٥٣ و ٢٨ بالمائة على الترتيب . ولهذا ارتفعت حصة أوروبا من سكان العالم من ١٢ بالمائة عام ١٤٠٠ إلى ١٨ بالمائة عام ١٦٠٠ . ولكن بعد ذلك ظلت حصة أوروبا من سكان العالم شبه ثابتة عند ١٩ بالمائة حتى عام ١٧٥٠ إلى أن بدأت تزيد بنسبة ٢٠ بالمائة عام ١٨٠٠ و ٢٣ بالمائة بحلول عام ١٨٥٠ . بيد أن السكان فى آسيا زادوا أكثر وأسرع خلال المدة نفسها ابتداء من عام ١٦٠٠ فصاعداً . وبلغت حصة آسيا من سكان العالم ٦٠ بالمائة فى القرنين الخامس والسادس عشر . وزادت حصتها من سكان العالم من ٦٠ بالمائة عام ١٦٠٠ إلى ٦٥ بالمائة عام ١٧٠٠ ، و ٦٦ بالمائة عام ١٧٥٠ و ٦٧ بالمائة عام ١٨٠٠ حسب تقديرات بنيت . وسبب ذلك أن السكان زادوا بحوالى ٦ ٪ بالمائة فى السنة فى المناطق التى كانت فى السابق أشد كثافة سكانية فى آسيا ، بينما لم تتجاوز الزيادة فى أوروبا ٤ ٪ بالمائة فى السنة . وحسب آخر رقم ذكره ليفى – باكشى (١٩٩٢ – ٦٨) لم يتجاوز معدل النمو السكانى فى أوربا ٣ ٪ بالمائة . معنى هذا على أساس نسبى أن سكان أوروبا زادوا فقط بنسبة النصف أو ثلثى الزيادة فى آسيا . بينما نجد الزيادة المطلقة أكبر بكثير جداً . ويؤكد كلارك (١٩٧٧) أيضا أن نمو السكان فى آسيا كان أسرع . إذ أن تقديراته عن حصص آسيا من سكان العالم ٥٤ بالمائة عام ١٥٠٠ و ٦٠ بالمائة عام ١٦٠٠ وعام ١٦٥٠ و ٦٦ بالمائة عام ١٧٠٠ و ١٨٠٠ . ويؤكد كذلك كل من ماكيسين و ويوور (١٩٧٣) ودوراند (١٩٦٧ ، ١٩٧٤) التقدير الذى يؤكد أن حصة كل آسيا كانت ٦٦ بالمائة عام ١٧٥٠ .

وأكثر من هذا أن النمو السكانى كان أسرع فى أهم المناطق والاقتصادات الآسيوية : ٤٥ بالمائة من عام ١٦٠٠ إلى ١٧٠٠ بل ٩٠ بالمائة على مدى قرن ونصف من عام ١٦٠٠ إلى ١٧٥٠ فى الصين واليابان ، و ٤٧ و ٨٩ بالمائة فى الهند خلال هاتين الفترتين ذاتهما بالمقارنة مع ٣٨ و ٧٤ بالمائة على الترتيب فى كل آسيا ، و ٢٩ و ٥٧ بالمائة فقط فى أوروبا . وتفيد تقديرات كلارك (انظر الجدول ٤ – ٢) وجود هوة أكبر فى معدلات النمو السكانى : ١٠٠ بالمائة فى الهند من عام ١٦٠٠ إلى ١٧٥٠ ، وبعد أزمتها فى منتصف القرن (انظر الباب الخامس) ، وأيضا فى الصين من عام ١٦٥٠ إلى ١٧٥٠ بالمقارنة مع ٥٦ و ٤٤ بالمائة فقط خلال هاتين الفترتين فى أوروبا . كذلك كان النمو السكانى أبطاء فى بقية آسيا ، أى فى آسيا الوسطى (التى تمثلها جزئيا روسيا الآسيوية فى الجدول ٤ – ١) وغرب وجنوب شرق آسيا ، إذا كان ٩ و ١٩ بالمائة ..... ويقدر بنيت بشأن جنوب شرق آسيا ٢٨ مليون عام ١٧٥٠ و ٣٢ مليون

عام ١٨٠٠ ، هذا بينما يشير كلارك إلى ٣٢ مليون و ٤٠ مليون لنفس التاريخين . ولكن يبدو أنها تتضمن سيلان . ويرى دوران أن هذه التقديرات الأخيرة منخفضة جداً . وهكذا فإن النمو السكانى لجنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٦٠٠ - ١٧٥٠ سيكون ٣٣ بالمائة حسب تقدير بنيت . (جدول ٤ - ١) ، ١٠٠ بالمائة حسب تقدير كلارك (جدول ٤ - ٢) وهذه هى النسبة نفسها فى الصين والهند وهو مايبدو أكثر معقولية فى ضوء العلاقات الاقتصادية الوثيقة بينهما والتى استعرضناها فى الباب الثانى . ولكن حسب رأى دوران (١٩٧٤) فإن النمو السكانى فى جنوب شرق آسيا كان لايزال أعلى ؛ ومن ثم لابد وأنه كان أعلى كثيراً جدا منه فى أوروبا خلال الفترة نفسها ١٦٠٠ - ١٧٥٠ / ١٨٠٠ .

الخلاصة : أنه على الرغم من كل التباينات والشكوك بشأن التقديرات السكانية فإن من الواضح أن السكان خلال الفترة من ١٤٠٠ وحتى ١٧٥٠ أو حتى ١٨٠٠ زادوا فى آسيا ، وبخاصة فى الصين والهند بأسرع من زيادتهم فى أوروبا . ولكن تنقصنا للأسف تقديرات بشأن الانتاج الإجمالى والإقليمى لهذه الفترة ذاتها . ولكن المقبول عقلا أن هذا النمو السكانى الأسرع فى آسيا ما كان له أن يتحقق لو لم يتم الانتاج هناك بوتيرة أسرع أيضا ليدعم النمو السكانى . ويبدو من غير المستساغ عقلا ، وتأسيسا على ما عرضناه فى الباب الثانى ، الاحتمال النظرى بأن الإنتاج أو دخل الفرد ظل ثابتا فى آسيا و / أو انخفض بالقياس إلى الانتاج والدخل فى أوروبا . وهذا الاحتمال النظرى تكذبه أيضا وعلى أساس تجريبى التقديرات التالية عن الانتاج العالمى والانتاج الإقليمى المقارن فى ضوء إجمالى الناتج القومى ودخل الفرد .

وكم هو عسير الحصول على بيانات محكمة عن الانتاج والدخل على المستوى الكوكبى خلال تلك الفترة . ويرجع ذلك لسببين ، أولا لصعوبة الحصول عليها أو تصنيفها ؛ وثانيا لأن قليلين هم من عنوا بتجميعها . ولكن ثمة عدداً من الباحثين نهضوا بعبء تصنيف التقديرات الخاصة بفترة من القرن الثامن عشر لأنهم أرادوا استخدامها كخط ارتكاز لقياس النمو الاقتصادى الغربى والعالمى خلال فترة أحداث زمننا المعاصر وتحظى بقدر أكبر من اهتمامهم . وهذا أمر يفيدنا إلى حد كبير طالما وأن هذه التقديرات تقدم لنا أيضا بعض المؤشرات عن الإنتاج والدخل على الصعيدين العالمى والإقليمى خلال نهاية الفترة موضوع دراستنا على الأقل .

يورد بروديل (١٩٩٢) تقديرات بول باروخ عن إجمالى الناتج القومى على الصعيدين العالمى والإقليمى عام ١٧٥٠ . بلغ إجمالى الناتج القومى العالمى ١٥٥ بليون دولار أمريكى (حسب أسعار الدولار عام ١٩٦٠) منها ١٢٠ بليون دولار و ٧٤ بالمائة

جدول ٤ - ٢ سكان العالم (بالملايين المقربة)

السنة	١٢٠٠	١٥٠٠	١٦٠٠	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠
العالم	٣٤٨	٤٢٧	٤٩٨	٥١٦	٦٤١	٧٣١	٨٩٠
أوروبا	٥١	٦٨	٨٣	٩٠	١٠٦	١٣٠	١٧٣
آسيا	٢٤٨	٢٣١	٣٠٣	٣١١	٤٢٠	٤٨٤	٥٩٠
الصين	١٢٣	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٧	٣١٥
اليابان	١٢	١٦	١٨	٢٢	٢٦	٢٦	٢٦
الهند	٧٥	٧٩	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠	١٩٠
أفريقيا	٦١	٨٥	٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأمريكتان	٢٣	٤١	١٥	١٣	١٣	١٥	٢٥
استراليشيا	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢

المصدر : كولين كلارك (١٩٧٧ - جدول ٣ - ١)

ويتضمن جدول ٣ - ١ عند كلارك تقديرات عن الأعوام الميلادية ١٤ ، ٣٥٠ ، ٦٠٠ ، ٨٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٣٤٠ علاوة على تفضيلات إضافية منذ عام ١٥٠٠ .

فى « آسيا » ، و٣٥ بليون دولار فى كل « الغرب » والذى يعنى أوروبا والأمريكتين ، بل ويشمل أيضا روسيا واليابان لأن المعول على الكيفية التى حدد بها باروخ مجموعات البلدان لتقديراته (إذ أراد إبراز ما ترتب على ذلك من نمو فى « الغرب) . وإذا أعدنا توزيع الحصص بضم اليابان وروسيا إلى آسيا فإن حصة آسيا من إجمالى الناتج القومى ستصبح أكثر من ٨٠ بالمائة . والجدير بالذكر أن باروخ نفسه خصص من بين ١٤٨ بليون دولار أمريكى هى إجمالى الناتج القومى ١١٢ بليون دولار أو ٧٦ بالمائة للمناطق التى نسميها اليوم العالم « الثالث » ومن بينها أمريكا اللاتينية ، و ٣٥ بليون دولار أو ٢٤ بالمائة للبلدان التى نسميها الآن « المتقدمة » ومن بينها اليابان . أما تقديرات باروخ عن العام ١٨٠٠ ، أى بعد بداية الثورة الصناعية فى انجلترا ، فيبلغ إجماليها ١٨٣ بليون دولار منها ١٣٧ بليون دولار ، أى ٧٥ بالمائة ، تخص الجزء الذى نسميه الآن فى العالم باسم البلدان المتخلفة . ونجد ٤٧ بليون دولار أى ٣٣ بالمائة فقط من إجمالى الناتج القومى تخص البلدان الصناعية اليوم (باروخ وليفى - ليبوير ١٩٨١ - ٥) . وبعد أكثر من نصف قرن أى عام ١٨٦٠ ارتفع إجمالى الناتج القومى إلى ٢٨٠ بليون دولار ، وأضحت الكميات الخاصة بكل طرف كالآتى ١٦٥ بليون دولار أى حوالى ٦٠ بالمائة تخص ما نسميه اليوم العالم « الثالث » و ١١٥ بليون دولار ، أو أكثر قليلا من ٤٠ بالمائة لما نسميه اليوم البلدان المتقدمة . (أعيد حسابها من بروديل ١٩٩٢ - ٥٣٤) .

وهكذا يبين أن الانتاج الأسيوى عام ١٧٥٠ و ١٨٠٠ كان أكبر كثيرا ، وأكثر قدرة انتاجية وتنافسية من أى قدرة يمكن أن تعبئها أوروبا والأمريكتين حتى وإن استعانوا بالذهب والفضة المجلوبين من الأمريكتين وأفريقيا . وإذا كانت آسيا تنتج قرابة ٨٠ بالمائة من الناتج العالمى فى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر فإننا نستطيع أن نجازف بتحديد النسب التى كانت قائمة مع مستهل ومنتصف الأربعمائة عام . ترى هل كانت المعدلات والنسب واحدة . بحيث أنه على مدى أربعمائة عام زاد الانتاج فى آفرو آسيا وأوروبا مع الأمريكتين بنفس المعدل ؟ أم أن النسبة الأوروبية كانت أدنى والأفرو آسيوية أعلى ، لأن أوروبا نمت أسرع وألقت المستعمرات الأمريكية بثقل إنتاجها فى الميزان ؟ وواضح أن معدلات الزيادة السكانية المحددة على أساس المقارنة سالفة الذكر تنحو بنا ضد أى من هذين الافتراضين . بل أنها تدفعنا إلى النقيض وهو أن الحصة الآسيوية من الإجمالى العالمى أقل فى القرن الخامس عشر ثم زادت لأن الاقتصادات الآسيوية نمت بوتيرة أسرع من أوروبا خلال القرون التالية . وجدير بالملاحظة أن شواهد معدلات النمو السكانى النسبية المذكورة آنفا ، وكذلك الشواهد العديدة المتناثرة فى البابين الثانى والثالث ، علاوة على دراستنا عن التضخم فى أوروبا وبيان أنه كان

أعلى من آسيا ، كل هذا يدعم الافتراض الأخير : أن الانتاج نما أيضا فى آسيا بأسرع منه فى أوروبا ؟ علاوة على هذا فلو كان التضخم والأسعار فى أوروبا أعلى منها فى آسيا ربما لأدى هذا إلى انحياز صاعد فى حسابات باروخ عن إجمالى الناتج القومى فى الغرب بالنسبة إلى الشرق ، وفى هذه الحالة ربما ظلت الفجوة فى الانتاج والاستهلاك الحقيقيين بين آسيا من ناحية وأوروبا وأمريكا من ناحية أخرى أكبر من معدل ٨٠ إلى ٢٠ وهو المعدل سالف الذكر .

ومن الأهمية بمكان المقارنة بين حصة آسيا من السكان وهى ٦٦ بالمائة التى أكدتها التقديرات المذكورة آنفا عن عام ١٧٥٠ وبين حصتها من الانتاج العالمى وهى ٨٠ بالمائة فى الفترة ذاتها . وهكذا فإن ثلثى سكان العالم فى آسيا انتجوا أربعة أخماس إجمالى الناتج العالمى ، بينما خمس سكان العالم فى أوروبا أنتجوا جزءاً فقط من حصة الخمس الباقى من الانتاج العالمى الذى أسهم فيه أيضا الأفارقة والأمريكيون . لذلك فلابد وأن الآسيويين فى المتوسط أكثر انتاجية بكثير من الأوروبيين فى عام ١٧٥٠ ؛ ولابد بالأحرى أن تكون الصين والهند ، وهما الأكثر انتاجية وزاد السكان فيهما بوتيرة أسرع ، أكثر انتاجية بدورهم من الأوروبيين . لقد زاد السكان فى اليابان بنسبة ٤٥ بالمائة فقط فيما بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠ . ولكن تضاعف الناتج الزراعى . ولهذا لابد وأن زادت الانتاجية أيضا زيادة مهمة (جونس ١٩٨٨ – ١٥٥) . وبحلول عام ١٨٠٠ كانت أجور عمال غزل القطن ، ودخل الفرد ، والعمر المتوقع ، وقامة أو طول الناس ، كانت فى اليابان مثلها فى انجلترا . ولكن مع مطلع القرن التاسع عشر ، ربما كان معدل نوعية الحياة فى اليابان أعلى منه فى بريطانيا (جونس ١٩٨٨ – ١٦٠ ، ١٥٨) .

ويحدد تقدير باروخ نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى فى الصين عام ١٨٠٠ بحوالى ٢٢٨ دولار (بسعر ١٩٦٠) . ويضاهى هذا تقديراته عن سنوات مختلفة فى القرن الثامن عشر لانجلترا وفرنسا التى تتراوح من ١٥٠ دولار إلى ٢٠٠ دولار . وبحلول عام ١٨٥٠ انخفض اجمالى الناتج القومى فى ا لصين ١٧٠ دولار للفرد . وانخفض بطبيعة الحالى أيضا إجمالى الناتج القومى الهندى خلال القرن التاسع عشر ؛ وربما كان قد انخفض بالفعل حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر (بروديل ١٩٩٥ – ٥٣٤) .

والحقيقة أن جميع تقديرات نصيب الفرد من الدخل تكذب التحيزات القائمة على المركزية الأوروبية عند من يرغبون فى تأكيد أن مالاحظناه من تفوق الانتاج فى آسيا إنما يعكس فقط زيادة عدد سكانها بالمقارنة بصغر عدد سكان أوروبا . ويستعرض

باروخ (١٩٩٣) الفوارق بين تقديرات نصيب الفرد من الدخل على نطاق العالم . ووجد أنه منذ عام ١٧٠٠ وحتى عام ١٧٥٠ كان الفارق الأقصى على نطاق العالم ١ إلى ٢,٥ . ولكنه يورد أيضا تقديرا آخر وضعه سيمون كوزنتس Simon Kuznets وهو ١ إلى ٢,٤ ، وتقديرين وضعهما داڤيد لاندس وهما ١ إلى ٢,١ و ٢,٦ ؛ وتقديراً آخر وضعه آنجوس ماديسون وهو ١ إلى ١,٦ أو ١,٣ بل ١,١ ويستعرض باروخ أيضا سبعة تقديرات أخرى بما فيها آراء معاصرة فى القرن الثامن عشر . وينتهى هو نفسه إلى تقدير ١ إلى ١,١ أو تكافؤ عملى للدخول أو مستويات الحياة حول العالم .

ولعل أهم مؤشر على مستوى المعيشة وهو سنوات العمر المتوقعة - كان متماثلا بين أقاليم مختلفة فى أوراسيا . (بوميرانز ١٩٩٧ - *الباب ١* ص ٨ - ١٢) . ولم يكن هذا المؤشر منخفضا على وجه القطع واليقين فى الصين إذ كان بلوغ سن السبعين شائعا . وفى حوالى عام ١٧٢٦ كان عمر ١ بالمائة من السكان أكثر من سبعين عاما ، ومن بينهم البعض الذين تجاوزت أعمارهم المائة عام (هو بنج تى ١٩٥٩ - ٢١٤) .

وتشير تقديرات ماديسون (١٩٩١ - ١٠) إلى أنه فى عام ١٤٠٠ كان دخل وإنتاج الفرد متماثلين فى الصين وغرب أوروبا . ولكن باروخ وجد أن مستويات المعيشة الأوروبية عام ١٧٥٠ أقل من نظيرتها فى بقية العالم خاصة فى الصين . وهذا ما يؤكده ثانية باروخ فى كتابه ١٩٩٧ . ويضع تقديراته عن الدخل فى عام ١٨٠٠ ويرى أن نصيب الفرد فى العالم « المتقدم » ١٩٨ دولاراً وفى كل العالم « المتخلف » ١٨٨ دولاراً ، ولكنه فى الصين ٢١٠ دولاراً . (باروخ وليفى - ليبوير ١٩٨٠ - ١٤) . وسبق أن أفادت دراسات هو بنج - تى عن السكان أن مستوى المعيشة فى الصين خلال القرن الثامن عشر كان آخذا فى الارتفاع ، وأن دخل المزارع لم يكن أقل من نظيره فى فرنسا ، وكان يقينا أعلى من بروسيا بل وأعلى من نظيره فى اليابان . ويقدم جيلبرت روزمان (١٩٨١ - ١٣٩) « مقارنات دولية » يخلص منها إلى أن الصين أوفت بالاحتياجات المنزلية بما لا يقل عن أى بلد آخر قبيل العصر الحديث . وجدير بالذكر هنا أن استهلاك الفرد من السكر فى الصين ، التى استخدمت مواردها لانتاجه ، أعلى من نصيب الفرد فى أوروبا التى استطاعت أن تستورد بسعر رخيص من مزارع العبيد فى مستعمراتها . (بوميرانز ١٩٩٧ - *الباب الثانى*) . ويورد عمانويل فالير شتاين (١٩٨٩ - ١٥٧ ، ١٥٨) شواهد عن الهند استقاها من عفران حبيب وبيرسيفال سبير وأشوك فى . ديزاى إذ يؤكدون جميعا أن الناتج الزراعى ومستويات الاستهلاك للفرد فى القرن السابع عشر كان يقينا ليست أدنى ، وربما أعلى من الفرد الأوروبى المعاصر آنذاك وأنها يقينا أعلى من نظيرتها فى الهند فى مستهل

ومنتصف القرن العشرين . ولكن بوميرانز (١٩٩٧) يرى أن مستويات الاستهلاك فى أوروبا كانت أعلى من نظيرتها فى آسيا .

معنى هذا أن جميع التقديرات المتاحة عن السكان والانتاج والدخل على الصعيدين العالمى والإقليمى ، وحسبما أوضحت مناقشاتنا السابقة عن التجارة العالمية ، تؤكد أن آسيا وعديدا من اقتصاداتها الإقليمية المختلفة كانت أكثر قدرة إنتاجية وتنافسية ؛ وكان لها ثقل ونفوذ فى الاقتصاد العالمى أكثر من أى بلد فى الغرب أو كل الغرب مجتمعا حتى عام ١٨٠٠ على أقل تقدير . وإذا لم يكن هذا مرده فقط إلى تفوق آسيا من حيث تعداد السكان ، على نحو ما توضح بشكل استدلالى وبشكل غيرمباشر معدلات السكان إلى الانتاج ونصيب الفرد من الدخل إذن لنا أن نسأل كيف أمكن هذا ؟ يكمن جزء من الإجابة فى دليل مباشر قوى بشأن القدرة الانتاجية والتنافسية لآسيا وتفوقها على غيرها فى الاقتصاد العالمى . وهذا ما سوف نعود إليه فيما بعد . علاوة على هذا فإن تفوق آسيا كان ممكنا أيضا بفضل المؤسسات الثقافية والاقتصادية وهو ما سوف ندرسه فى الفصلين الأخيرين من هذا الباب .

القدرة الإنتاجية والتنافسية

لدينا أكثر من دليل مباشر على الطاقة الانتاجية والطاقة التنافسية على المستويين المطلق والنسبى خاصة فى الانتاج الصناعى والتجارة العالميين . وها هو كى . إن . شودهورى (١٩٧٨) يلحظ عن صواب أن الطلب على المنتجات الصناعية ، حتى فى عصر ما قبل الآلة يعطى تقديرا عن المدى الذى بلغه المجتمع فى التخصص وتقسيم العمل . ولاريب فى أن شبه القارة الهندية والصين توفرت لهما من هذه الزاوية ، أكثر الاقتصاديات تقدما وتنوعا فى آسيا خلال الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٧٥٠ (شودهورى ١٩٧٨ – ٢٠٤ ، ٢٠٥) .

ولكننا نضيف عبارة : ليس فقط فى آسيا بل فى العالم . « من الواضح أن استيعاب آسيا للفضة ، وللذهب بدرجة أقل ، خلال فترة محددة فى القرن السابع عشر جاء أولا وأساسا نتيجة لفارق نسبى فى كلفة وأسعار الإنتاج على الصعيد الدولى . ولم يكن ممكنا لأوروبا أن تتجاوز أثر الفوارق السعرية إلا بعد أن تغير جذريا هيكل كلفة الانتاج مع الاستخدام واسع النطاق للآلة فى القرن التاسع عشر .

(شودهورى ١٩٧٥ – ٤٥٦)

ومع هذا هناك من دفع بأن طاقة الهند التنافسة فى المنسوجات لم يكن مرجعها فى الأساس امتلاكها لمعدات إنتاج ميكانيكى أكثر تقدما وتعقيدا . ويؤكد كانا كالاتا موكوند Kanakalata Mukund (١٩٩٢) أن تميز الهنود يكمن فى المهارات عالية التطور التى يتحلى بها العاملون فى مجال الحرف اليدوية الفنية . ويرجع هذا جزئيا إلى الدرجة العالية للتخصص فى العمليات الانتاجية المختلفة وفى تقسيماتها الفرعية . علاوة على هذا فإن الطاقة التنافسية للهند ارتكزت أيضا على هيكل تنظيمى سمح بقدرة سريعة على التلاؤم مع طلبات السوق المتغيرة وإيجاد طرق وأساليب جديدة فى المنتج من المنسوجات والمخصصه للتصدير . يضاف إلى هذا أن الهند تفوقت فى زراعة وجودة قطنها طويل التيلة ، وفى التقانة والصناعات الكيمائية لصباغة القطن . وأخيرا فإن كلفة الإنتاج كانت منخفضة بسبب انخفاض الأجور، وانخفاض أسعار السلع الغذائية للعاملين فى حقل الانتاج . وأيضا كانت الزراعة الهندية بالتالى تنتج لهم الكفاية بكلفة منخفضة .

ويوجز شودهورى بعض الانتاج الصناعى فى آسيا فيقول : « أهم الحرف الثلاث فى الحضارات الآسيوية كانت بطبيعة الحال المنسوجات وهى القطن والحرير ، والسلع المعدنية بما فيها الجواهر والسيراميك والآنية الزجاجية . وكان هناك علاوة على هذا مدى واسع فى الصناعات الحرفية الثانوية التى اتصفت بكل سمات التقانة والتنظيم الصناعيين : الورق والبارود والألعاب النارية والقرميد ، والآلات الموسيقية والأثاث وأدوات التجميل ، والعطور . وكانت جميع هذه الأشياء أجزاء لازمة للحياة اليومية فى أغلب أنحاء آسيا .... ويبين لنا بوضوح تام فى ضوء المادة التاريخية الباقية على قيد الحياة سواء متصلة بعملية الصناعة أو نظام التوزيع أن الغالبية العظمى من الصناعات الحرفية الآسيوية تضمنت مراحل وسيطة ، وأن الفصل بين الوظائف كان اجتماعيا وتقانيا على حد سواء . ففى مجال النسيج كانت قطعة القماش الشيت أو الموسلين . قبل أن تصل إلى أيدى الجمهور بحاجة إلى خدمات من الزراع القائمين على زراعة خام القطن ، والقائمين على جمعه ، وأولئك العاملين فى حلج القطن ، وتمشيط القماش ، والغزالين والنساجين والطباعين والرسامين والزجاجين والقائمين بأعمال الإصلاح .... وإن وضع قائمة بالموضوعات التاريخية التى يجرى تشكيلها من المعدن ستكون قائمة طويلة جداً . فالأدوات والمعدات الزراعية ، وعمليات إحكام وضع المعادن والأبواب والأقفال فى المبانى وأدوات الطهى والأسلحة الثقيلة والخفيفة والأعمال الفنية الدينية والعملات والجواهر – لقد نشأت وتطورت تجارة نشطة ومتنوعة فى جميع أنحاء آسيا فى مجال القماش غير الصقيل ، والآنية الخزفية ، والمعدات الحديدية والأوانى النحاسية . وكان العامة والموسرون من الناس يشترون هذه السلع

البسيطة للاستعمال اليومى ....»

(شودهورى ۱۹۹۰ - ۳۰۲ ، ۳۱۹ ، ۳۲۳ ، ۳۰۵)

ولنأخذ الآتى مأخذ الدعابة . تعجب موظف الجمارك الذى اشتدت به الحيرة بسبب غلام لايكف عن اجتياز الحاجز دافعا أمامه بيديه عربة ذات عجلات تبدو فارغة . ومضى وقت حتى أدرك موظف الجمارك ماذا يفعل الغلام : كان يهرب عربات يد ذات عجلات . لم تكن هذه دعابة ، بل عملا جاداً . إذ أن الغالبية الساحقة من أعمال الشحن لأى سلع أيا كان منشؤها ، وسواء فى تجارة سلع مشروعة أو مهربة بين الموانىء الآسيوية ، إنما كانت تتم على متن سفن آسيوية بحمولات من بضائع آسيوية ، وعمال من غرب آسيا وجنوبها وشرقها وجنوبها الشرقى ، ويجرى تمويلها برأسمال آسيوى . وهكذا كانت أعمال الشحن وبناء الموانىء وصيانتها وتمويلها صناعة متصلة متنامية فى كل أنحاء آسيا ، بحيث ظهر المتطفلون الأوروبيون أقزاما إزاء ها ربما حتى قدوم عصر التجار فى القرن التاسع عشر .

وصناعة أخرى « غير منظورة » هى سك العملة - الصهر وإعادة الصهر - من أجل الاستعمال المحلى والإقليمى والقومى ، علاوة على قسط كبير للتصدير . ومن الأعمال المهمة ، تعبيرا عن مصالح الدولة والمصالح الخاصة ، انتاج وفحص عيار ومبادلة الذهب والفضة ، وإنتاج العملات النحاسية والعملات المصنوعة من القصدير والحديد وغير ذلك من العملات المعدنية ، وإنتاج عملات على هيئة قضبان معدنية أو سبائك ؛ وعملات من الأصداف والبادام وغير ذلك من مختلف أنواع العملات (بما فى ذلك النسيج) . وخصص فرانك بيرلين (۱۹۹۳) وآخرون دراسات مستفيضة عن هذه الأعمال فى صورها المختلفة . ومعروف من حيث المبدأ أن العملات ويمكن قبولها على حالها مباشرة أو بناء على قيمة وزنها . ولكن ليس هذا هو المتبع بالكامل حال تعرضها لانخفاض قيمتها . ولكن السبيكة يتعين فحص عيارها من حيث الوزن ودرجة النقاء .

ولكن فى ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية كانت الصين وليست الهند صاحبة قصب السبق . إذ كانت تصدر كميات ضخمة من السلع القيمة وتستورد كميات هائلة من الفضة . بيد أن الهند لم تكن متخلفة كثيرا عن الصين فى هذا المضمار . إذ كانت الهند قاعدة لمراكز صناعية شديدة الأهمية وبخاصة فى صناعة المنسوجات القطنية وتصدير كميات هائلة من السبيكة وبخاصة الذهب (الذى كانت الهند « وعاء التجميع » « له » . وسبق لنا فى الباب الثالث أن عارضنا أسطورة المركزية الأوروبية التى تزعم أن الآسيويين لم يتعلموا شيئا سوى اكتناز النقود التى حصلوا عليها . والحقيقة

نقيض ذلك . إذ أن الآسيويين حصلوا على هذه النقود الإضافية تولد عنها المزيد من الطلب والانتاج فى آسيا .

وواصل غرب آسيا أيضا ازدهاره من حيث قاعدته الصناعية الخاصة ، فى المنسوجات القطنية والحريرية على سبيل المثال ، وأيضا الشحن المتبادل للسلع بين أوروبا وبقية آسيا . ويبدو أن كلا من جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى حققا ازدهارا تمثل أساسا فى تبادل شحن السبيكة والسلع بين الأقاليم . ولكن يضاف أيضا بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا أعمال شحن الحرير المنتج محليا لتصديره بوجه خاص إلى اليابان .

واستطاع الأوروبيون بيع مصنوعات محدودة جداً للشرق ولكنهم بدلا عن ذلك حققوا أرباحهم أساسا من إقحام أنفسهم فى « تجارة البلاد » داخل الاقتصاد الآسيوى ذاته . وكان المصدر الأول والأساسى الذى تستخرج منه أوروبا أرباحها هو تجارة النقل والتفاوض على عقد صفقات عديدة من السبيكة والنقود ، ومن سلع فى أسواق كثيرة ، ثم ، وهو الأهم ، صفقات عبر الاقتصاد العالمى كله . ولم يكن فى السابق بإمكان أى سلطة أو بإمكان تجارها العمل فى جميع الأسواق بشكل آنى أو بطريقة منهجية منظمة بحيث تتكامل جميع أنشطتها فيما بينها جميعا تأسيسا على منطق الحد الأقصى من الربح . وتمثل المفتاح الرئيسى للقدرة الأوروبية على أداء هذا العمل فى سيطرة أوروبا على إمدادات ضخمة من السبيكة . لقد كانت قدرات أوروبا البحرية أصغر كثيرا جدا ، وعاملا يثير الشك . كما وأن أشكال شركاتهم الامبريالية أو الخاصة فى التنظيم التجارى لم تكن مختلفة كثيرا عن منافسيهم كما سوف نلحظ فيما يلى . لقد ضارب الأوروبيون على فوارق أسعار الصرف بين الذهب والفضة فى جميع أقطار آسيا ، وقاموا بدور الوسطاء فى بعض الدورات التجارية خاصة بين الصين واليابان فى القرن السادس عشر ومطلع السابع عشر . ومع هذا ، وفى ضوء الأوضاع الاقتصادية العالمية ، فإن السلعة الأهم ، وربما الوحيدة فى الحقيقة ، التى استطاعت أوروبا على مدى ثلاثة قرون على الأقل من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ ، انتاجها وتصديرها هى النقود . واعتمدت فى هذا على مستعمراتها الأمريكية .

شىء واضح للغاية هنا . لم تكن أوروبا مركزا صناعيا أساسيا بالنسبة للصادرات إلى بقية الاقتصاد العالمى . ويؤكد البابان الثانى والثالث بالدليل أن عجز أوروبا عن تصدير أى سلع أخرى غير النقود تولد عنه عجز مزمن فى ميزان المدفوعات واستنزاف دائم للسبيكة من أوروبا وآسيا . وأن مجال أوروبا الاستعمارى فى الأمريكتين هو وحده الذى يفسر لنا سبب استمرار بقائها فى الاقتصاد العالمى والذى

بدونه ما استطاعت أن تعوض عجزها الضخم فى مجال تجارة السلع مع آسيا ، ولم تكن على الرغم من هذا تملك مايكفى من النقود لتحقيق ذلك ، كما كان يرغب فقراء الأوروبيين : ونذكر هنا ما قاله تاجر هولندى فى تقرير له عام ١٦٣٢ : لم نفشل فى العثور على سلع ...... ولكن فشلنا فى توفير النقود اللازمة لسداد الثمن » (بروديل ١٩٧٥ - ٢٢١) . ولم يتسن التغلب على هذه المشكلة حتى آخر القرن الثامن عشر ، والقرن التاسع عشر بوجه خاص ، عندما انعكس أخيرا اتجاه تدفق النقود من الشرق إلى الغرب .

التجارة العالمية ١٤٠٠ - ١٨٠٠

فى ضوء توثيقنا سالف الذكر عن السكان والانتاج والانتاجية والتنافسية والتجارة المحلية والاقليمية فى آسيا ، واطراد نموها جميعا ، ليس لنا أن ندهش لأن التجارة الدولية كانت أيضا آسيوية فى المحل الأول . ومع هذا تضخمت واطردت الأسطورة التى تزعم أن الأوروبيين ، وليس الآسيويون ، هم الذين ابتكروا العالمية وهيمنوا عليها . وسوف نلتقى فيما يلى بالأسباب العديدة وراء هذه الأسطورة .

استطاع البرتغاليون ، ومن بعدهم الأوروبيون بعامة ، أن « يسحروا » المؤرخين ويجعلوهم يحولون أنظارهم وانتباههم إليهم هم بما يتناسب مع أهميتهم فى التجارة الآسيوية . وحتى نعزو الفضل لأصحابه نقول إن الوقوع فى أسر سحر البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين *إنما* يرجع جزئيا *إلى* أنهم هم الذين تركوا لنا جل السجلات عن التجارة الآسيوية . وطبيعى أن هذه السجلات تعكس أيضا مشاركتهم ومصالحهم هم أكثر مما تعبر عن مشاركة ومصالح شركائهم ومنافسيهم الآسيويين .

إن الموقف المركزى الأوروبى من المشاركة الأوروبية فى التجارة الأسيوية أصبح موضوعا للتصحيح والمراجعة أكثر فأكثر . ويؤكد دبليو . إتش . مورلاند (١٩٣٧ - ٢٠١) فى كتابه الذى أصبح كلاسيكيا « موجز تاريخ الهند » أن الآثار المباشرة المترتبة على البرتغاليين فى الهند لم تكن عظيمة الشأن » . وجاءت الهجمة الثانية من ضابط هولندى سابق فى أندونيسيا يدعى جى . سى فات لور (١٩٥٥) الذى تحدى النظرة المركزية الأوروبية السائدة آنذاك ، فى سلسلة من التعليقات :

« ظل المسار العام للتجارة الدولية الآسيوية دون تغيير جوهرى ..... إذ أن النظام الاستعمارى البرتغالى القائم آنذاك لم يدخل عنصرا اقتصاديا واحداً جديداً إلى تجارة

جنوب آسيا ..... وإن التجارة المحمولة على سفن صينية ويابانية وسياحية وجاوية وهندية .... وعربية فاقت التجارة البرتغالية من حيث الكمية أضعافا مضاعفة ... واستمرت التجارة على حالها كما هى دون أى تغيير فى جميع الأنحاء ... وإن أى حديث عن آسيا أوروبية فى القرن الثامن عشر (وبالأحرى قبل ذلك) هو حديث غير ذى موضوع » .

[فان لور ١٩٥٥ – ١٩٣ ، ١١٨ ، ١٦٥ ، ١٦٤]

ويؤكد فان لور (١٩٩٥ – ٧٥) قائلا فى الحقيقة « كانت الامبراطورية البرتغالية فى الشرق الأقصى من الناحية العملية فكرة أكثر منها حقيقة واقعة » . وحتى هذا كان لابـد له وأن يفسـح مجالا للحقيقة ، كما تلحظ مراراً إم . إيه . بى ميلنك – رويلوفس (١٩٦٢) على الرغم من دفاعها عن الموقف المتشيع لأوروبا . وتعود لتطعن بدورها فى فرضية فان لور فى تصد لها يتسم بدقة البحث فى موضوع الأثر الأوروبى على التجارة الآسيوية .... وتزعم صراحة أنه أعظم وأسبق مما يصرح به ڤان لور. ولكن شواهدها الخاصة ، ورفضها المتكرر للأثر الحقيقى للبرتغاليين بات فيما يبدو يشكل مزيداً من التعزيز « لفرضية فان لور والتى تقرر أن أوروبا لم تبدأ تتقدم على الشرق إلا حوالى ١٨٠٠ فقط (ميلينيك – رويلوفس ١٩٦٢ – ١٠) . ويتركز بحثها بوجه خاص على جزر جنوب شرق آسيا الذى عرف أقوى تأثير لأوروبا فى آسيا . وحتى هنا أيضا توضح أن التجارة الصينية وتجارة سكان المنطقة الأصليين قاومت بنجاح الهولنديين .

وأصبحنا الآن نرى المزيد والمزيد من الدراسات التى تؤكد فان لور والتى ترى أن التجارة الآسيوية كانت مشروعا مزدهراً متقدما باطراد ، وأن الأوروبيين لم يفعلوا شيئا سوى أنهم دخلوا باعتبارهم طرفا لاعبا إضافيا ومتواضعا نسبيا . ونذكر من بين أصحاب تلك الدراسات الجديدة شودهورى (١٩٧٨) وأشيد داس جوبتا وإم . إن بيرسون (١٩٨٧) وسيناباه ألاساراتنام (١٩٨٦) وتابان رايشود هورى وعفران حبيب (١٩٨٢) .

وزاد إنتاج آسيا من الفلفل الأسود إلى أكثر من الضعف فى القرن السادس عشر وحده ، وكانت الصين تستهلك القدر الأعظم منه . (بيرسون ١٩٨٩ – ٤٠) . وكان يجرى تصدير حصة صغيرة نسبيا ، أقل يقينا من الثلث إلى أوروبا . وما كان يتم نقله من التوابل بالبر عن طريق آسيويين عبر آسيا يزيد ست عشرة مرة عما يتم نقله عبر رأس الرجاء الصالح على متن سفن برتغالية عام ١٥٠٣ . وبحلول عام ١٥٨٥ انتقل عبر طريق البحر الأحمر مايقرب من أربعة أمثال ما يتم نقله عبر طريق رأس

الرجاء الصالح . (داس جوبتا ١٩٧٩ -٢٥٧) . وعلى الرغم من أن شحن السفن كان مظهر قوة للبرتغاليين إلا أن سفنهم لم تكن تحمل أكثر من ١٥ بالمائة من قرنفل ملقا إلى أوروبا ، أما الجزء الأعظم من منتجات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والتوابل الأخرى فيتم تصديره إلى الصين . علاوة على هذا فإن بعض السفن التى ترفع علما برتغاليا كانت فى واقع الأمر مملوكة لآسيويين ويتولون هم إدارتها ولكنهم يرفعون هذا العلم للاستفادة من اعفاءات الرسوم الجمركية الممنوحة للبرتغال فى بعض الموانىء . (باريندیس ١٩٩٧ - الباب الأول) . وحاولت البرتغال كل ما تملك من قوة عسكرية وسياسية أن تحتكر التجارة وتفرض رسوما . ولكن ، وعلى الرغم من ذلك ، نجد أن حصة ضئيلة جدا من تجارتها داخل آسيا هيأت لها ٨٠ بالمائة من الأرباح ، بينما لم تحصل سوى على ٢٠ بالمائة من تجارتها حول رأس الرجاء الصالح التى كانت لها فيها الريادة (داس جوبتا وبيرسون ١٨٧ - ٧١ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩٠ وسوبرا هامانيام ١٩٩٠ - ٣٦١) ونجد هذا موضحا بالتفصيل وموثقا فى كتاب برتغالى صدر عام ١٥٨٠ يسجل ، فى ضوء العملة البرتغالية الكروسادو كيف كانت طرقا ورحلات تجارية بذاتها مربحة . ويثبت أن الرحلات القصيرة نسبيا : مكاو - سيام ، ومكاو - باتان ، ماكاو - تيمور كانت الأرباح ١٠٠٠ كروسادو عن كل رحلة ، أما الرحلات بين ماكاو - سوندا فيتراوح ربح الرحلة ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ كروسادو ، والرحلات ما بين جووا - ملقا - ما كاو - اليابان فيبلغ ربحها ٣٥,٠٠٠ كروسادو . ونجد على سبيل المقارنة أن رحلة كاملة من ليشبونه إلى جوا عبر رأس الرجاء يتلقى عنها صاحبها ما بين ١٠,٠٠٠ و ١٢,٠٠٠ كروسادو ؛ ويتقاضى ربان السفينة ٤,٠٠٠ كروسادو (ورد البيان فى كتاب لوريتو ١٩٩٦ - ١٨ ، ١٩) .

وعلى الرغم من أن حصة البرتغال ، من صادرات اليابان من الفضة كانت ذات أهمية كبيرة لها إلا أنها لم تزد أبداً عن ١٠ بالمائة من إجمالى صادرات اليابان فيما بين ١٦٠٠ و ١٦٢٠ وبلغت حدها الأقصى وهو ٣٧ بالمائة لفترة قصيرة فقط فى ثلاثينات القرن (داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ٧٦) . وفى الهند كذلك ، حتى بعد أن بلغ تغلغل البرتغاليين فى آسيا ذروته فى القرن السادس عشر لم تزد حصتهم من تجارة جوجارات عن ٥ بالمائة . وعلى الرغم من أنه كانت للبرتغاليين قاعدة فى جوا إلا أن مشترياتهم كانت أقل من ١٠ بالمائة من إنتاج جنوب غرب الهند من الفلفل الأسود . وإن الحفاظ على شركة استادوا دانديا Estado da india كلف دافعى الضرائب والدولة أكثر من عائداتها المباشرة من الهند ، هذا على الرغم من أن التجار العاملين لحسابهم الخاص أفادوا منها مثلما أفاد « مستخدمون » أوروبيون آخرون من

شركائهم . (باريندیس ۱۹۹۷ - الباب الأول) .

وحلت التجارة الهولندية محل التجارة البرتغالية الضئيلة فى شرق وجنوب شرق آسيا . ولكن على الرغم من كل جهود الهولنديين لاحتكار التجارة ولو فى بعض أجزاء من شرق آسيا ، فقد خاب مسعاهم كما لاحظنا فى الباب الثانى . والحقيقة أن التغلغلات التى قام بها الهولنديون أولا وأساسا على حساب البرتغاليين عادت لتحل محلها تغلغلات للصين ولبعض بلدان أخرى فى شرق آسيا إذ كانت لهؤلاء هيمنة لاتقبل التحدى على بحارهم ، ناهيك عن هيمنتهم على أراضيهم . والملاحظ ابتداء من أواخر القرن السابع عشر فصاعدا أن اتجاه التغلغل الأوروبى انعكس عمليا . (داس جوبتا وبيرسون ۱۹۸۷ - ٦٧) . إذ كان الصينيون متفوقين بمراحل على الأوربيين . ذلك أن عمليات الشحن الصينية إلى نجازاكى زادت فيما بين عامى ١٦٨٠ و ١٧٥٠ إلى ثلاثة أمثال ، وبلغت أقصاها إلى باتافيا وقتما وقعت مذبحة الصينيين عام ١٧٤٠ (داس جوبتا وبيرسون ۱۹۸۷ - ۸۷) . مثال ذلك أنه بعد أربع سنوات من إعادة فتح طريق الشحن قانونيا فى عام ١٦٨٤ استقبلت ناجازاكى فى المتوسط حوالى ١٠٠ سفينة صينية سنويا ، أو سفينتين فى الأسبوع . وظل المعدل على مدى فترة أطول حتى ١٧٥٧ أكثر من ٤٠ سفينة سنويا . وفى عام ۱۷۰۰ جلبت السفن الصينية أكثر من ٢٠ ألف طن من السلع إلى جنوب الصين ، بينما شحنت السفن الأوروبية ٥٠٠ طن في العام نفسه . وبلغت شحناتهم عام ۱۷۳۷ حوالى ٦ آلاف طن . ولم تصل شحنات الأوروبيين إلى ٢٠ ألف طن إلا مع سبعينات القرن الثامن عشر (مرقس ۱۹۹۷) .

ويقدم كلين (۱۹۸۹) بحثا يلقى فيه الضوء على التجارة ابتداء من القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر فى شرق بحر الصين بمحاذاة كوريا واليابان وجزر ريوكو وجنوب بحر الصين حول جنوب شرق آسيا . ويكشف عن أن الأوروبيين لم تتحقق لهم أبداً أية سيطرة ، ناهيك عن الهيمنة ، أو حتى الاحتكار الجزئى . إذ كانت تجارة شرق بحر الصين فى أيدى آسيوية خالصة ؛ وتعذر تماما على الأوروبيين الدخول . وفى جنوب بحر الصين استطاع البرتغاليون أولا ، ثم من بعدهم الهولنديون أن يجدوا موقع قدم لهم عندما انتهزوا فرصة الاضطرابات الإقليمية التى عمت هناك حتى منتصف القرن السابع عشر . وحتى هذا تضاءل بحيث لم يزد عن موطىء إصبع لا قدم (بمن فيهم البريطانيون بعد ذلك) ، عندما استعادت منطقة شرق آسيا عافيتها الاقتصادية والسياسية فى النصف الثانى من القرن السابع عشر وخلال القرن الثامن عشر . ويخلص كلين إلى نتيجة مؤداها .

« إن التغلغل الأوروبى فى بحار الصين خلال القرنين السادس عشر والسابع

عشر لم يكن ممكنا إلا بسبب تطورات خاصة طرأت على قوة العلاقات المحلية والإقليمية فى المنطقة ذاتها . لقد كان نفوذهم على اقتصاد الاقليم هامشيا . وكان أثرهم التجارى على الاقتصاد العالمى مؤقتا فقط إذ حصروا أنفسهم داخل شبكة النشاط التجارى الضعيف والمحدود فى آسيا . وبعد أن استعاد الإقليم توازنه الجديد بين القوى المختلفة حوالى عام ١٦٨٠ شهدت تجارة الأقليم البحرية حقبة جديدة من النمو داخل إطار راسخ من المؤسسات التقليدية . وتآكلت هذه التجارة ومؤسساتها تدريجيا خلال الشطر الأخير من القرن الثامن عشر ..... [ولكنه اشتمل على] التجارة الأوروبية .... التى سقطت فريسة التحلل . ومن ثم فإن فرض هيمنة أوروبية خلال القرن التاسع عشر لم يجد له قاعدة ومرتكزا فيما حدث قبل زمن الصناعة .... وإنما ارتكز على ظروف وأوضاع جديدة تماماً .

[**كلين** ١٩٨٩ – ٨٦ ، ٨٧]

وعلى الطرف الغربى الآخر من آسيا حيث كان وصول الأوروبيين أيسر للاستثمار التجارى :

« كانت البحار العربية جزءاً من شبكة قديمة أكبر للتبادل بين الصين وجنوب شرق آسيا ، والهند والشرق الأوسط .... حيث وثق الأوروبيون روابطهم مع ترتيبات موجودة مسبقا تربط المنطقة بالتجار الأجانب .... الذين كانوا يتعاملون بتردد وحذر مع الآسيويين رغبة منهم فى عدم المبالغة فى درجة الثقة المتبادلة . [باراندیس ١٩٩٧ – الباب الأول] .

عودة إلى أهمية ودلالة التجارة الآسيوية فى مجال التجارة العالمية ككل ونشير هنا إلى واحد من المؤرخين الأوروبيين بعد فان لور ، وأكثر تعاطفا مع آسيا وهو المؤرخ نيلز ستينز جارد (١٩٧٢) . ويتفق فى الرأى بأن البرتغال أحدثت تغييرا ضئيلا فى المحيط الهندى ، وأن الشيء الأهم فى القرن السادس عشر هو استيلاء أكبر Akbar فى عام ١٩٧٦ على البنغال (سيتنز جارد ١٩٨٧ – ١٣٧) . لذلك فإننا ندهش حين نقرأ أن سيتنز جارد (١٩٩٠) ينظر إلى التجارة الآسيوية فى المحيط الهندى باعتبارها تجارة هامشية ، ضئيلة الأهمية . ويضيف « الموضوع هنا أشبه بإعادة التأكيد والنص على ما هو واضح أصلاً ، وبصرف النظر عن التجارة الآسيوية عند الإشارة إلى تقديرات مورلاند (١٩٣٦) وبال كريشنا وهى عند الأول ما بين ٥٢,٠٠٠ و ٥٧,٠٠٠ طن ، وعند الثانى ٧٤,٠٠٠ طن لتجارة المسافات الطويلة سنويا فى مستهل القرن السابع عشر . ويقارن هذا مع القول بأن طاقة الشحن فى أوروبا بلغت نصف مليون أو قاربت المليون طن . ولكن قياس وزن الحمولات التجارية مقابل طاقة

الشحن هو قياس مع الفارق إذ أنه بين أمرين غيرمتكافئين . ويشير سيتنز جارد بنفسه إلى أن أرقام تجارة المحيط الهندى تستبعد الشحن الساحلى الذى كان أضخم فى ذاته ، وكان فى الوقت نفسه جزءاً متكاملا مع تجارة المسافات الطويلة التى اعتمدت أيضا على تجارة التناوب . هذا بينما السفن الأوروبية كانت تذرع سواحل البلطيق والمتوسط عبر مسافات ليست أطول ، إن لم تكن أقصر من تلك المسافات التى تذرعها السفن على طول سواحل المحيط الهندى أو جنوب شرق آسيا . لذا فإن هذه المقارنة مجحفة وغير ملائمة لتقييم الثقل النسبى لكل من الهند (ناهيك عن آسيا) وأوروبا فى التجارة العالمية .

علاوة على هذا ، وكما لاحظنا فى الباب الثانى ، فإن التجارة الآسيوية البرية والبحرية كانت تكميلية أكثر منها تنافسية . وهذا مالا حظه باريندس أيضا حين قال : « العلاقة بين التجارة المحمولة برا وبحرا علاقة مركبة ؛ والاختيار بينهما يعتمد من ناحية على الدورات التى تغطيها الرحلة ، وتعتمد من ناحية أخرى على « أجر الحماية » Protection rent . فالتجارة على طول طرق القوافل لم تحل بديلا عن التجارة عبر البحار . ففى بعض الأحيان يمكن للتجارة المحمولة بحراً أن تنشط وتحفز تجارة القوافل . وفى حالات أخرى يمكن أن تنتقل التجارة جزئيا إلى الطرق البحرية خاصة إذا ما أصبحت التجارة البرية محفوفة بالأخطار مثلما حدث فى الهند فى أواخر القرن السابع عشر ...... واعتمدت تجارة السواحل على تجارة الأراضى الداخلية . ذلك أن أسواقا كثيرة كانت مجرد توابع للعواصم الساحلية فى الداخل . وهذا هو حال كل من مدينة بارشيلور فى مقاطعة فيجايانا جارا ؛ ومدينة دابهول فى مقاطعة بيجابور ، وكذا مدينة لاهاو ريباندر كما يشير اسمها فى مقاطعة لاهور . وتمركزت كل من مراكز الصناعة والحكم فى الأراضى الواقعة خلف السواحل وأعيد توزيع القسط الأكبر والأساس من الانتاج الزراعى هناك . (باريندس ١٩٩٧ - الباب الأول) .

ولاحظنا فى الباب الثانى أن التجارة البرية ازدهرت أيضا وزادت . إذ كانت قوافل الثيران داخل الهند وإلى ومن آسيا الوسطى شائعة آنذاك . وتبلغ حمولة الثور الواحد ما بين ١٠٠ و ١٥٠ كيلو جرام ، ويصل عددها فى القافلة الواحدة مابين ١٠ إلى ٢٠ ألف ثور . وشهدت الحركة التجارية أيضا قوافل يصل عددها إلى ٤٠ ألف ثور (برينتج ١٩٩٠ - ٦٩ وبيرتون ١٩٩٣ - ٢٦) . واشتملت قوافل على ألف أو أكثر من العربات التى تجر الواحدة فيها ما بين عشرة إلى اثنى عشرة ثورا . وأقيمت نزل أو خانات كمحطات تتوقف عندها القوافل ، وتبعد الواحدة عن الأخرى بمسيرة يوم . وتوفرت بكل منها وسائل الراحة لاستقبال حوالى عشرة آلاف مسافر ومعهم

حيواناتهم .(بيرتون ١٩٩٣ – ٢٥) . وجدير بالذكر أن طائفة واحدة من التجار هى طائفة بانجاراس Banjaras نقلت فى القرن السابع عشر تجارة بلغ متوسط حمولتها ما بين ٨٢١ مليون طن ميلى Ton Milo (طن منقول مسافة ميل واحد – المترجم) على مدى مسافة ٧٢٠ ميلا فى السنة . ونجد على سبيل المقارنة ، بعد ذلك بقرنين أى عام ١٨٨٢ أن جميع طرق السكك الحديدية فى الهند حملت ٢٥٠٠ طن ميلى . (عفران حبيب ١٩٩٠ – ٣٧٧) .

وتؤكد جميع المؤشرات أن تجارة آسيا مع أوروبا ، وإن تنامت على مدى هذه القرون ، إلا أنها ظلت حصة شديدة الضآلة من تجارة الآسيويين مع بعضهم بعضا (حتى مع إضافة تجارتهم لمسافات طويلة) . ولاحظ سير جوشوا تشايلد مدير شركة الهند الشرقية البريطانية فى عام ١٦٨٨ أن التجارة المنطلقة من بعض الموانىء الهندية فقط كانت تربو على عشرة أمثال تجارة جميع الأوروبيين معا . (ورد الاقتباس عند بالات و فالير شتاين ١٩٩٠ – ٢٦) .

وبالنظر إلى هذا الاستعراض للتجارة فى آسيا ، وبخاصة تحليل كلين ١٩٨٩ للتجارة فى بحار الصين يجدر بنا أن نذكر أن كارل لودفيج هو لتفريريتش (١٩٨٩–٤) يزعم فى مقدمته للكتاب الذى أشرف على تحريره وتضمن دراسة كلين أن « أوروبا انعقدت لها الهيمنة فى كل المرحلة » . ويمضى هو لتفريريتش إلى حد الزعم (١٩٨٩ – ٥ جدول ٢ – ١) أن حصة أوروبا من كل تجارة العالم بلغت ٦٩ و ٧٢ بالمائة فى عامى ١٧٢٠ و ١٧٥٠ على التوالى . وهكذا ترك فقط ١١ و ٧ بالمائة للهند فى هذين العامين . (وزعم أن ١٢ بالمائة إضافية لأمريكا اللاتينية و ٨ بالمائة « للآخرين » فى كل فترة من الفترات المذكورة فى الجدول) .

ولكن هذا الزعم المتحيز دون خجل إلى المركزية الأوروبية تكذبه جميع الشواهد والأدلة الواردة فى كتابنا هذا ، وكذلك الدراسة التحليلية التى كتبها كلين (١٩٨٩) عن التجارة الصينية وليست التجارة الأوروبية فى بحار الصين ، علاوة على هذا فإنه فى الفترة ١٧٥٢ – ١٧٥٤ وحسب الأرقام التى أوردها ستينز جارد (١٩٩٠ – ١٥٠) فإن الصادرات الضئيلة نسبيا من آسيا إلى أوروبا (والتى تشكل حصة شديدة الضآلة من تجارة آسيا ، ظلت أعلى من واردات أوروبا من الأمريكتين . (كانت الصادرات الأوروبية إلى الأمريكتين أعلى ، ولكن كان الأوروبيون بطبيعة الحال لايزالون عاجزين عن المنافسة بنجاح بصادراتهم فى أماكن أخرى من آسيا) . ولكننا نقرأ رسالة ألفها فى عام ١٦٢٦ مراقب غير معروف الاسم من شبه جزيرة أيبريا ويزعم فى عنوان رسالته أنه « يبرهن .... على أن جزر الهند الشرقية أهم

كثيرا من جزر الهند الغربية بفضل التجارة . وأننا نرى هنا علة ضياع تجارة المشرق ، ووقوع أسبانيا فى وهدة مذلة الفقر كما نشاهدها الآن » (الترجمة من لوريد و ١٩٩٦ - ١٩) .

وتقدم لنا كل من تيرى بوسويل وجويا ميسرا (١٩٩٥) بيانا آخر موضحا بالرسم يبين كيف أن هذه الغمامة التى تفرضها النظرة المركزية الأوروبية لا تخفى فقط غالبية الاقتصاد والتجارة العالميين عن محيط الرؤية (الغربية) بل تشوه كذلك أدراكنا حتى « للاقتصاد العالمى » الأوروبى . أولا إنهما يكتبان أن من رأيهما ومن رأى فالير شتاين أن أفريقيا وآسيا ، على الرغم من الروابط التجارية ظلت خارج « النظام العالمى » . ثم تختلفان مع فالير شتاين : « نرى من المستساغ عقلا أن نعتبر تجارة شرق آسيا قطاعا رائداً فى النظام العالمى حتما وإن كانت آسيا ذاتها خارجية » (بوسويل و ميسرا١٩٩٥ - ٤٤٦ ، ٤٧١) . ولذلك فإنهما يدرجان « تجارة شرق آسيا » فى حساباتها عن التجارة « الكوكبية » لا لشيء سوى ليكشفا عن أن « آلاف السنين كانت تعمل بالتجارة فى منطقة البلطيق بالمقارنة بمئات فقط فى التجارة الأطلسية والآسيوية . ونظراً لأن هذه الرحلات الأخيرة أطول مسافة فإنهما يخصصان لكل منهما وزنا أكبر فى تقديراتهما عن إجمالى « التجارة الكوكبية » . (بوسويل وميسرا ١٩٩٥ - ٤٧١) . ولكن للأسف يدفعهما قصر نظرهما إلى أن تريا وتدرجا ضمن تجارتهما « الكوكبية » مئات فقط من السفن العاملة فى التجارة بين الشرق والغرب ، وتغيب عن أنظارهما وحساباتهما آلاف السفن العاملة بالتجارة داخل الإقليم الآسيوى . وهذا هو الجانب الذى أدرجه هو لتفرير ريتش (١٩٨٩) على الرغم من أنه بخس قيمته إلى أقصى حد . ولكن بوسويل وميسرا تسقطان فى حفرة ثانية صنعتاها لنفسيهما . إنهما تؤكدان أولا أن الملاحظة القائلة « إن تجارة شرق آسيا تكشف عن نمط (دورى) مخالف للتجارة عبر الأطلسى والتجارة الكوكبية إنما تدعم الرأى الذى يعتبر هذه الأخيرة خارجية » (بوسويل وميسرا (١٩٩٥ - ٤٧٢) . إنهما بهذا لا يضعان حتى فى الاعتبار إمكانية أن يكون التباين بين تجارة شرق آسيا والتجارة بين الشرق والغرب عملا تعويضيا في تراوح سجالي . وهذا من شأنه أن يجعل ملاحظتهما دليلا على صدق العكس : إن آسيا وتجارتها يجب ألا نعتبرهما « خارجين » بل الأصح داخل النظام . وتدفعان بعد هذا بأن مواصلة البحث والتحقق من مظاهر الصعود والهبوط الدورى أثبت لهما عرضا وعلى نحو دقيق أن « اكتشافهما يفيد بأن التجارة الآسيوية أكثر مركزية للاقتصاد العالمى الرأسمالى مما كان متوقعاً » . (بوسويل وميسرا ١٩٩٥ - ٤٧٨) . وطبيعى أن ماتوقعناه إنما كان من صنع الغمامة التى فرضتها على عيونهما النظرة المركزية الأوروبية . وتبين كذلك أن هذه الغمامة

أفسدت عليها تحليلهما » للنظام العالمى الأوروبى إذ حجبت عنهما رؤية أن آسيا بها اقتصاد وتجارة عالميان يفوقان كثيرا ما هو فى محيط إدراكنا » .

والخلاصة : أن الاقتصاد الآسيوى والتجارة بين بلدان آسيا استمرا على نطاق أوسع كثيرا من التجارة الأوروبية وغاراتها فى آسيا حتى القرن التاسع عشر . أو لنعبر عن هذا بكلمات داس جوبتا وبيرسون فى كتابهما الهند والمحيط الهندى ١٥٠٠ - ١٨٠٠ :

« ثمة فكرة محورية أنه بينما كان للأوروبيين وجود واضح فى منطقة المحيط إلا أنه لم يكن لهم دور مركزى . والأصح أنهم شاركوا بدرجات متباينة من النجاح فى هيكل قائم مطرد ...... فى القرن السادس عشر . وإن الاستمرارية فى تاريخ المحيط الهندى هى الأهم من مظاهر الانفصال التى نجمت عن تأثير البرتغاليين (بيرسون وداس جوبتا ١٩٨٧ - ١ ، ٣١) .

بل إن الداعية الأوروبى بروديل ظل فترة طويلة يؤكد على أن مركز الجاذبية الاقتصادية العالمى لم يبدأ فى التحول غربا إلا بعد نهاية القرن السادس عشر ، وأنه لم يصل إلى أوروبا إلا مع نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر . والحقيقة أن « التغير حدث فقط فى وقت متأخر من القرن الثامن عشر وتأسيسا على نمو باطنى . وأخيرا انفجر الأوروبيون وغيروا هذا الهيكل ولكنهم انفجروا من داخل إطار آسيوى » . (داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ٢٠) .

وهكذا فإن الأوروبيين على الرغم من حصولهم على النقد الأمريكى ليشتروا لأنفسهم مكانا فى الاقتصاد العالمى الآسيوى ظلوا على مدى ثلاثة قرون بعد عام ١٥٠٠ لاعبا ضئيلا عليه أن يتلاءم مع - لا أن يصنع - القواعد الاقتصادية العالمية للعبة فى آسيا . وواصل الأسيويون مع هذا منافستهم بنجاح فى الاقتصاد العالمى . كيف يتأتى هذا للآسيويين إذا كانوا كما تشيع النظرة المركزية الأوروبية السائدة ، يفتقرون إلى العلم والثقافة وإلى القاعدة المؤسسية اللازمة لذلك ؟ الإجابة أن الآسيويين لم يكونوا « مفتقرين » لأى من هذه العناصر ، بل إنهم على النقيض تفوقوا فيها . وليسمح لنا القارىء بالعودة ثانية لندرس تطور العلم والتقانة والمؤسسات فى العالم الحقيقى وكيف أنها جميعا تختلف عن كل ما زعمته الأساطير القائمة على النظرة المركزية الأوروبية .

العلم والتقانة

موقف النزعة المركزية الأوروبية

من العلم والتقانة فى آسيا

تشيع أسطورة المركزية الأوروبية السائدة أن التقانة الأوروبية كانت متفوقة على نظيرتها فى آسيا طوال الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ ، أو على الأقل ابتداء من عام ١٥٠٠ . زد على هذا أن الانحياز المركزى الأوروبى التقليدى بشأن التقانة والعلم يتسع ليشمل أشكال المؤسسات التى ندرسها فى الفصل التالى . وسوف أركز اهتمامى الآن على الأسئلة التالية : (١) هل كان العلم والتقانة من حيث المقارنة أكثر تقدما فى أوروبا عنهما ، فى آسيا ، وحتى متى ؟ (٢) بعد استيراد البوصلة والبارود والطباعة وغيرها من الصين هل كانت الثقافة آنذاك متطورة على نحو أصيل وطبيعى كامل داخل أوروبا ولم تعد كذلك فى الصين أو فى بلد آسيوى آخر ؟ (٣) هل كان اتجاه انتشار التقانة بعد عام ١٥٠٠ من أوروبا إلى آسيا ؟ (٤) هل كان التطور التقانى عملية محلية وإقليمية فقط داخل أوروبا أو داخل الصين أو أى إقليم آخر ، أم أنه كان فى الواقع عملية كوكبية تحفزها القوى الاقتصادية العالمية حسبما تؤثر محليا ؟ ونقول كنظرة تمهيدية للإجابات التى سنكشف عنها فيما يلى إنها جميعا تناقض أو على الأقل تثير شكوكا جادة ومهمة بشأن « الفكر » السائد القائم على المركزية الأوروبية بشأن العلم والثقافة .

التقانة ، كما يتضح فى النهاية ، ليست مسارات متوازية مستقلة عن بعضها . وإنما هى على العكس سريعة الانتشار و/أو سريعة التلاؤم مع الظروف المختلفة . ونخص بالذكر أن اختيار التقانة وتطبيقها وتقدمها المرحلى إنما هو فى النهاية محصلة استجابة عقلانية لتكلفة الفرصة البديلة التى تحددها هى ذاتها ظروف العرض والطلب المحليين والظروف الاقتصادية العالمية . معنى هذا أن التقدم التقانى هنا وهناك أكثر من مجرد أشكال مؤسسية ، وإنما دالة على « التطور » الاقتصادى العالمى أكثر من كونه خصوصيات إقليمية وقومية ومحلية ، ناهيك عن الخصوصيات الثقافية .

وعلى الرغم من هذا فإن دارسا لهذا الموضوع يتردد اسمه مرارا وتكرارا وهو جون دى . برنال (١٩٦٩) يعزو صعود العلم والتقانة فى الغرب إلى صعود الرأسمالية تأسيسا على عوامل جبلية فى الغرب (إذ يفسرها كما فسرها ماركس وفيبر) . ونذكر هنا دراسة تعتبر الآن دراسة كلاسيكية كتبها روبرت ميرتون (١٩٣٩) وهى مقال عن « العلم والتقانة والمجتمع » . وهذه دراسة تعتمد تماما على وجهة

نظر ماكس فيبر ، بل ترتبط بوشائج وثيقة بأطروحة الأخير عن الأخلاق البروتستانتية و « روح الرأسمالية » . وهذا من شأنه أن يجعل فرضيته المبنية على هذه النظرة وتفسر العلم والتقانة عرضة ، كما سبق أن بينا فى الباب الأول ، لحوار نقدى آخر . (انظر ستيفن ساندرسون ١٩٩٣ - ٣٢٢) . وحتى تكتمل الدائرة فإننا نورد « الفرضية الرئيسية » عند روستو بشأن نشأة الاقتصاد الحديث لصراحتها التامة . لقد بدأ كل شىء من أوله إلى آخره فى أوروبا مع الثورة العلمية » .

ويبدو أن الحافز وراء دراسة تاريخ ودور هذه الثورة العلمية التقانية حافز أيديولوجى أكثر منه حافز العلم والتقانة اللذين يدعمانها كما تروج المزاعم . مثال ذلك أن كارلو سيبولا (١٩٧٦ - ٢٠٧) فى معرض تأييده لهذا الرأى يحدثنا عن واحد من « خبراء » الغرب فى تاريخ التقانة هو لين هوايت Lynn White الذى يؤكد أن « أوروبا التى صعدت إلى سدة الهيمنة الكوكبية حوالى عام ١٥٠٠ توفرت لديها طاقة ومهارة فى الصناعة تبز كثيرا جدا ما توفر لأى من الثقافات الأخرى فى آسيا .... والتى تحدتها » . وسبق أن رأينا فيما سبق أن أوروبا لم تصعد إلى مستوى الهيمنة على الإطلاق عام ١٥٠٠وإنما وجدنا على وجه الدقة والتحديد أن النقيض الكامل للزعم المركزى الأوروبى هو الصادق الصحيح .

المجلد الثانى من كتاب « تاريخ الثقافة » الذى أشرف على تحريره شارلس سنجر وآخرون (١٩٥٧ مجلد ٢ ، ٧٥٦) يقر بل ويؤكد على أنه منذ عام ٥٠٠ إلى عام ١٥٠٠ م » ، كان الغرب ، تقانيا ، لا يملك غير الشىء الضئيل ليقدمه إلى الشرق . وإنما كانت الحركة التقانية فى الاتجاه الآخر » . ويقدم الكتاب نسخة من جدول وضعه جوزيف نيدهام (١٩٥٤) يتتبع فيه الفارق الزمنى بين ظهور العديد من عشرات الابتكارات والاكتشافات فى الصين وبين بداية تطبيقها فى أوروبا . وكان الفارق فى معظم الحالات ما بين عشر إلى خمسة عشر قرنا (وكان خمسة وعشرين قرنا لاستخدام الدجر الحديدى [حديدة عفناء تقلب التربة - المترجم] للمحراث . وتراوح الفارق فى حالات أخرى بين ثلاث إلى ستة قرون . وتبين أن أصغر فارق هو قرن من الزمان لكل من المدفع ذى القذائف والمدفع المعدنى المتحرك . اعتمد الأمر أولا وبشكل أساسى على المحاكاة ثم أحيانا بعد ذلك على إدخال تحسينات على هذه التقنيات والنماذج .... حتى استطاعت منتجات الغرب أن تصل فى النهاية إلى مستوى الامتياز » (سنجر وآخرون ١٩٥٧ - مجلد ٢ ص ٧٥٦) .

ومع هذا فإن جميع هذه الروايات منطلقها ومحورها النظرة الأوروبية المركزية المفرطة . حقا كان هناك قدر كبير من الانتشار التقانى . بيد أنه على مدى الحقبة

الألفية وحتى عام ١٥٠٠ كان الانتشار يأخذ مسارا جيئة وذهابا بين الشرق وجنوب شرق وغرب آسيا وبخاصة بين الصين وبلاد فارس . وقبل أن تصل أى من عناصر هذه التقانة إلى أوروبا كان لابد وأن يمر معظمها عبر الأراضى الإسلامية بما فيها الأندلس . ونعرف أن استيلاء المسيحية على طليطلة وعلى علمائها المسلمين ومكتبة مهمة عام ١٠٨٥ ، ثم سقوط قرطبة بعد ذلك ، أدى إلى تقدم المعرفة التقانية إلى مسافات أبعد « نحو الغرب » في أوروبا . كذلك نقل البيزنطيون والمغول بعد ذلك المعارف من الشرق إلى الغرب .

وخصص سنجر المجلد الثالث صراحة للغرب ، ويعرض فيه الفترة من ١٥٠٠ إلي ١٧٥٠ . ودون أن يعرض المزيد من المقارنات نراه يجزم قائلا » ولكن المؤكد يقينا أن الميزان كان قد تحول بحلول عام ١٥٠٠ مما « هيأ لأوروبا التفوق بحريا وعسكريا » ومن ثم أصبحت السيطرة الأوروبية على الشرق الأقصى نتيجة حتمية » ويزعم علاوة على هذا أنه كان فى أوروبا مستوى أعلى بوجه عام من حيث الكفاءة التقانية خلال القرن السابع عشر بمقارنتها ببقية العالم . ويعزو هذا إلى وجود نظام اجتماعى ليبرالى » أوروبى بعامة ، وبريطانى بخاصة علاوة على « توحد دينى » وغير ذلك من فوارق فى « الحضارة » . ويذكر أيضا أن كل هذا لا يتنافى فى شكل من الأشكال مع تدنى الوضع » فى صناعات الحرير والسيراميك ، دون ذكر شىء عن المنسوجات القطنية أو الصناعات الأخرى . (سنجر وآخرون ١٩٥٧ مجلد ٣) .

غير أن الإشارة إلى تفوق ثقافى اجتماعى مزعوم هى عين العصبية المركزية الأوروبيـة التى ناقضناها فى الباب الأول ، وسوف ننبذها أيضا بعد دراستنا للمؤسسات فيما يلى . نعم يمكن القول من حيث المبدأ إن أوروبا تخلفت فى صناعات هامة مثل السيراميك والحرير والقطن ومع هذا تقدمت أكثر فى تقنيات أخرى . ولكن كتاب « تاريخ التقانة » لا يقدم أى دليل مقارن يدعم ما يطرحه على أنه من « المسلمات » . وسوف نلحظ فيما بعد أن الشواهد الأخرى لا تدعم الافتراضات التى ساقها هذا السفر الضخم المؤلف من عديد من المجلدات . ولم يكد يمضى ربع قرن آخر حتى لحظ داڤيد أرنولد (١٩٨٣ - ٤٠) أنه « قد تزايد الوعى الآن أكثر من السابق بضيق الهوة التقانية نسبيا بين أوروبا والصين والهند والعالم الإسلامى خلال القرنين الخامس والسادس عشر » .

إن أسلوب معالجة تاريخ العلم من منظور مركزى أوروبى أسلوب متماثل . هذا على الرغم من الشكوك الجادة ، من أن العلم ، فى تمايزه عن المخترعين العاملين باستقلال ، كان له أى تأثير مهم على التقانة فى الغرب قبل منتصف القرن التاسع

عشر . وإن العديد من كتب التاريخ الضخمة والمشهورة تكشف بوضوح المنهج الشائع فى دراسة العلم ، وهو منهج مفرط فى نزعته المركزية الأوروبية . وهاهو إيه . سى . كرومبى (١٩٥٩) يستعرض العلم فى العصرين الوسيط والحديث ابتداء من القرن الثالث عشر وحتى السابع عشر ، ولا يشير ، مجرد إشارة ، إلى وجود علم خارج الغرب الأوروبى . وخصص برنال (١٩٦٩) المجلد الأول من كتابه « العلم فى التاريخ » لاستعراض ظهور العلم على مدى العصر الوسيط . ونراه هنا يعترف ببعض الفضل للصين وقدرا أقل لغرب آسيا . بيد أن برنال فى مجلده الثانى الذى يبدأ من عام ١٤٤٠ توقف عن أى إشارة إلى وجود علم خارج أوروبا . إنه فقط فى مجلده الأول يقول « يرجع الفضل إلى نيدهام (١٩٥٤) فى أننا بدأنا ندرك الأهمية الكبرى لعالم التطورات الثقافية الصينية فى شموله » (برنال ١٩٦٩ - مجلدا - ٣١١) . وللأسف أنه بينما كان برنال عاكفا على تأليف كتابه كان نيدهام لايزال يتهيأ ليستهل كتابة مؤلفه الكبير . لذلك نجد برنال فى الفقرة التالية مباشرة يعود ليردد نفس الابتهالات القديمة ، بل ويذكر أن نيدهام يدعم الرأى القائل « إن هذا التقدم التقانى الباكر فى الصين . وبدرجة أقل فى الهند والبلدان الإسلامية ، وبعد بداية واعدة توقف تماما قبل القرن الخامس عشر .... مما أفضى إلى .... مستوى تقانى عال ولكنه استاتيكى ثابت . (برنال - ١٩٦٩ - مجلدا - ٣١٢) . وهكذا تختفى آسيا من المجلد الثانى لكتاب برنال . وسوف نرى فيما بعد أن الشواهد العالمية الواقعية تؤكد غير ذلك تماما .

وظهر حديثا جدا استعراض شامل بقلم إتش . فلوريس كوهين تحت عنوان « الثورة العلمية - مبحث تاريخى » (١٩٩٤) . ويبدو من النظرة الأولى أن هذا كتاب واعد . ولكن ما أن يتفحصه المرء عن كثب حتى يبين له فى النهاية أنه مخيب للآمال. يمايز كوهين ، وهذه نظرة مهمة ، بين العلم واستخدامه فى التقانة ويستعرض قدرا هائلا من الأدبيات المتعلقة بـ « المسألة الكبرى » وهى لماذا نشأت « الثورة العلمية فى أوروبا وليس فى مكان آخر ؟ وطبيعى أن يعكس القدر الأكبر من استعراضه نفس التساؤلات سالفة الذكر وغيرها ابتداء من ماكس فيبر وميرتون إلى برنال ونيدهام . ويبدو واضحا أن كوهين أبدى اهتماما جاداً بفكر نيدهام حتى أنه خصص أربعاً وستين صفحة لمناقشة كتابه ، وخصص تسعا وثلاثين صفحة أخرى عن عدم ظهور بدايات العلم الحديث « خارج الغرب الأوروبى » .

ولكن الخيط الممتد على طول الاستعراض الذى يقدمه كوهين لتوضيح « المسألة الكبرى » هو أن ثمة شيئا ما تنفرد به أوروبا » وهو العلة فى أن أصبح العلم جزءاً لا يتجزأ من طبيعة المجتمع . وهذه هى بطبيعة الحال الفرضية التى انطلق منها ماكس فيبر وبعثها من جديد ميرتون لتطبيقها على العلم . وللأسف أن هذه أيضا كانت نقطة البداية التى انطلق منها نيدهام وأخذها عن ماركس وفيبر . ولكن لأن نيدهام وجد المزيد والمزيد من الشواهد والبيانات عن العلم والتقانة فى الصين فقد ناضل لكى يحرر

نفسه من خطيئته الأولى التى تمثلها النظرة المركزية الأوروبية التى ورثها مباشرة عن ماركس . ولكن نيدهام لم ينجح تماما ، ربما لأن تركيزه على الصين حال دونه وعمل مراجعة كافية ووافية لنظرته إلى أوروبا ذاتها والتى كانت لاتزال نظرة مركزية عرقية . وهذا أيضا مالم ينجح فيه كوهين .

إننا كلما تأملنا العلم والتقانة باعتبارهما نشاطا اقتصاديا واجتماعيا ليس محصورا فى أوروبا بل باتساع العالم كله على نحو ما يفعل كوهين عن حق ، كلما تضاءل الدعم التاريخى للحجة المركزية الأوروبية عن الدور المزعوم للثورة العلمية (الأوروبية) فى القرن السابع عشر أو فى أى قرن آخر سابق على العصر الحديث . وثمة سؤال آخر مهم ومفيد يسأله ناتان سيڤين هو : « لماذا لم تحدث الثورة العلمية فى الصين ؟ أو ألم تحدث هناك ؟ يدرس سيڤين ، ثم يدحض بقوة عديداً من تلك الافتراضات ذاتها القائمة على المركزية الأوروبية والمتعلقة بهذه المسألة . غير أنه يغفل إثارة مسألة حاسمة بنفس القدر عن ما هو أثر الثورة العلمية على تطور التقانة إذا كان ثمة أثر ؟ .

لم يجب كوهين على أى من السؤالين . ذلك أن عرضه لهذه « الثورة » ودورها أفسدته نقطة الانطلاق التى بدأ منها والمحصلة التى انتهى إليها . ولنبدأ ببيان أن كوهين يقبل على ما يبدو القضية القائلة إن العلم ظهر فقط فى الغرب الأوروبى وليس فى أى مكان آخر . لهذا فإنه يرفض ما قاله نيدهام من أنه من نهاية أسرة منج عام ١٦٤٤ لم يكن هناك أى فرق ظاهر بين العلم فى الصين وفى أوروبا . ومع هذا فإن مناقشة كوهين لأعمال نيدهام وآخرين عن المناطق خارج أوروبا توضح أن العلم كان موجوداً ومتصلا ليتطور هناك أيضا . وهذا أمر يستصوبه العقل بطبيعة الحال طالما كانت الفوارق المؤسسية والاجتماعية المزعومة « الشرق - الغرب » أقرب إلى الأسطورة منها إلى الواقع . وهذا ما أكدته أيضا شواهد أخرى سيأتى ذكرها فيما بعد . ولكن إذا كان لايزال هناك علم فى مكان آخر بالمثل إذن ما الهدف من أن يركز كوهن بحثه عن العلم أولا وأساسا فى أوروبا ؟

ولكن لعل ما هو أهم أن كوهن لم يشأ أن يجشم نفسه مشاق البحث عما إذا كان العلم أثر ، وكيف أثر فى الثقافة حتى على الرغم من أنه يصر على التمييز بين الاثنين . ولكن الشواهد تؤكد أنه حتى فى أوروبا ذاتها لم يسهم العلم حقيقة فى تطور التقانة والصناعة على مدى قرنين بعد الثورة العلمية المشهورة فى القرن السابع عشر .

وإذا اشئنا البحث فى الإسهام المزعوم لعلم الغرب فى مجال التقانة بعامة و « الثورة » الصناعية بخاصة ، فإن من الملائم أن نعيد صياغة الجملة التى استهل بها

ستيفن شابين (١٩٩٦) دراسته عن هذا الموضوع : « لم تكن هناك ثورة علمية فى القرن السابع عشر . وهذا هو موضوع هذا الفصل من الكتاب » وجدير بالملاحظة أن مراقبين ثقات ابتداء من فرنسيس بيكون وحتى توماس كون يخلصون إلى نتيجة مؤداها أن مظاهر التقدم العلمى هذه ، سواء أكانت « ثورية » أم لا ليس لها ، على نحو ما يبين لنا ، أثر مباشر على التقانة ، وليس لها يقينا أى أثر على « الثورة » الصناعية التى لم تكن قد بدأت إلا بعد قرن من الزمان .

وكان بيكون قد لاحظ « الفضل المبالغ فيه الذى أسبغ على المبدعين فى العلوم (لإسهامات مزعومة) فى مجال الفنون الميكانيكية ومبدعيها الأوائل » (الاقتباس من أدمز ١٩٩٦ - ٥٦) . وبعد ثلاثة قرون يعلق مؤلف « بنية الثورات العلمية » (١٩٧٠) بقوله : « أظن أن لاشىء سوى الأسطورة هى التى تحول دون أن ندرك على نحو جيد ضآلة ما استلزمه تطور العقل بالنسبة للتقانة على مدى تاريخ البشرية ؛ باستثناء أحدث مراحله . (كون ١٩٦٩ ورد الاقتباس عند آدمز ١٩٩٦ - ٥٦ ، ٥٧) . وتكشف جميع البحوث الجادة فى الموضوع أن هذه « المرحلة » لم تبدأ إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ولم تبدأ حقيقة إلا بعد ١٨٧٠ ، أى بعد قرنين من تاريخ « الثورة » العلمية ، وبعد قرن من « الثورة » الصناعية . ويخصص شابين بنفسه فصلا كاملا للإجابة على سؤال » لأى غرض كانت المعارف العلمية ؟ « وتشير عناوينه الفرعية إلى الفلسفة الطبيعية ، وسلطة الدولة ، وخدمة الدين ، والطبيعة ، والله ، والحكمة والإرادة . ولا نجد إشارة إلى التقانة سوى فى نتيجة استخلصها وهى « يبدو الآن أن من غير المرجح أن « نظرية » الثورة العلمية كان لها أى أثر موضوعى مباشر على تقانة مفيدة اقتصاديا سواء فى القرن السابع عشر أم الثامن عشر (شابين ١٩٩٦ - ١٤٠) .

ويستعرض أيضا روبرت آدمز (١٩٩٦) فى كتابه « دروب النار : .... مبحث فى التقانة الغربية » ، أى علاقة وكل العلاقات بين التقانة والعلم بما فى ذلك « الثورة العلمية فى القرن السابع عشر » . ويورد أسماء عديد من المراقبين فيما يختص بتقانات محددة بذاتها » وكذا التقانة والثورة الصناعية بعامة . وتأسيسا على هؤلاء المراقبين علاوة على كتابه يستنتج آدمز بناء على اثنتى عشرة مناسبة على الأقل (١٩٩٦ - ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ٢٥٦ ، أن العلماء وعلمهم لم يكن لهم أى إسهام مهم وظاهر للعيان فى مجال التقانة الجديدة . قبل أواخر القرن السابع عشر ، ويقول آدمز « القليل ، إن لم نقل لا يوجد ، من *التقانات البارزة فى الثورة الصناعية هى التى* يمكن القول إنها مرتكزة على العلم بأى معنى مباشر . وإن من الأفضل وصفها بأنها مرتكزة على الحرف من نواح مهمة » .

ويخلص إلى نتيجة مؤداها أن « النظريات العلمية لم تكن نسبيا ذات أهمية من حيث علاقتها بالابتكار التقانى إلا بعد مضى فترة طويلة من القرن التاسع عشر . (آدمز ١٩٩٦ - ١٣١ ، ١٠١) . وإن أكثر النتائج قوة التى توصل إليها آدمز هى أن « لابد من أن نؤكد أن الاكتشاف العلمى لم يكن هو العامل الأولى أو المؤثر الوحيد وراء موجات الابتكار التقانى ، بل ولم يكن ، على ما يبدو ، عاملا ضروريا » . (آدمز ١٩٩٦ - ٢٥٦) . ويشير إلى أنه على مدى القرن الثامن عشر فى بريطانيا كان ٣٦ بالمائة من بين ٦٨٠ عالما ، و ١٦ بالمائة من بين ٢٤٠ مهندسا ، و ٨ بالمائة فقط من بين « علماء ومهندسين تطبيقيين بارزين » هم من كانت لهم فى وقت من الأوقات علاقة بجامعة كيمبريدج أو جامعة أكسفورد . علاوة على هذا فإن أكثر من ٧٠ بالمائة من العلماء والمهندسين التطبيقيين لم يلتحقوا بالجامعة على الإطلاق . (آدمز ١٩٩٦ - ٧٢) . ونجد بدلا من هذا أن آدمز وآخرين يتتبعون مظاهر التقدم الثقافى أولا وأساسا فى العمل المهنى الحرفى وفى تنظيم المشروعات ، بل وفى الدين . والحقيقة أن آدمز يرجع الفضل فى تقدم العلم إلى إسهامات التقانة أكثر مما يرجعه إلى العلم ذاته .

ولكن نلحظ حتى أخيرا أنه حتى ناتان روزنبرج وإلـ . إى . بيردزيل اللذان يعزوان « الثراء » المتنامى للغرب إلى التطورات الأوروبية وحدها يقران أخيرا أن :

« من الواضح أن الروابط بين النمو الاقتصادى والريادة فى العلم ليست هشة ولا بسيطة . إن التقدم العلمى والاقتصادى فى الغرب مستقلان ليس فقط من حيث الزمان (حوالى ١٥٠ أو ٢٠٠ سنة بين جاليليو وبدايات الثورة الصناعية) بل وأيضا من حيث الواقع . إذ حتى عام ١٨٧٥ ، وربما بعد ذلك كانت التقانة المستخدمة فى اقتصادات الغرب يمكن تتبعها لنعود بها إلى أفراد ليسوا علماء ، وحظهم من التدرب العلمى ضئيل . لقد كان الفضل المهنى بين العلم والصناعة كاملا وتاما موضوعيا فيما عدا ما يخص الكيميائيين » .

(روزنبرج وبيردزيل ١٩٨٦ - ٢٤٢)

ونجد من ناحية أخرى أن نيوتن كان يؤمن بالسيمياء ونجد مثالا واضحا على استخدام القياس العلمى فى أوروبا فيما عثرت عليه ماريا بوناردو Maria Bonardo من البندقية فى دراسة لنيوتن عام ١٥٨٩ عن « حجم جميع الأجرام السماوية ومسافاتها بعد اختزالها إلى قياساتنا بالأميال . يقول نيوتن فيها إن الجحيم تبعد عنا بمسافة ٣٧٥٨ ميل مربع ، وأن عرضها ٢٥٠٥ ميل ونصف ، بينما السماء تبعد عنا بمسافة ١٧٩٩٩٩٥٥٠٠ ميل » . ٠ وردت الفقرة عند سيبولا ١٩٧٦ - ص ٢٢٦) .

وهكذا تؤكد الشواهد الماحقة أن الاسهام المزعوم الذى أسهم به العلم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بل ومطلع التاسع عشر فى الثورة التقانية أو الصناعية ليس أكثر من أسطورة كما قال توماس كون عن حق . والآن ما هى العلاقة الوثيقة بين هذه « المسألة الكبرى » برمتها الخاصة بـ « الثورة العلمية » فى القرن السابع عشر و « المسألة الكبرى » الأخرى التى تحدثنا عنها والمتعلقة بـ « انحطاط الشرق » و « صعود (مؤقتا) الغرب » ليست علاقة ذات شأن كبير ، وعلى الأقل فى حدود الإطار الزمنى الذى نتحدث عنه الآن قبل ١٨٠٠ . لذلك لنا أن نسأل كما سأل كوهن (١٩٩٤ - ٥٠٠) نفسه فى النهاية : « هل الثورة العلمية (وهى مفهوم عمره خمسون عاما) ستسود شأن جميع المفاهيم التاريخية ؟ ويجيب قائلا : « ربما » لأن المفهوم حتى الآن أوفى بالخدمات التى كانت يوما نافعة . ولكن حان الوقت لكى نطرحه جانبا . وأخيرا فإن المفاهيم التاريخية ليست سوى استعارات مجازية والتى يتعين على المرء ألا ينظر إليها وكأنها واقع حقيقى . نعم وآمين » .

ولكن من أسف أن أسطورة المركزية الأوروبية هذه لاتزال على قيد الحياة ، وتؤدى دورها أيضا بين الأسيويين ، وهى التى أحدثت بالنسبة إليهم تشويهات فى تطورات العلم والتقانة أكثر ترويعا . ونذكر على سبيل المثال كلا من أنيرودا روى وإس . كى . باجشى إذ يصفان عفران حبيب بأنه رائد دراسات التقانة الهندية فى العصر الوسيط . ولكن احسان قيصر (١٩٨٢) يسجل عميق تقديره لحبيب لأنه اقترح عليه موضوع بحثه وعنوانه « استجابة الهند إزاء تقانة وثقافة أوروبا » من ١٤٩٨ إلى ١٧٠٧ » . والحقيقة أن حبيب نفسه يسهم أيضا بفصل عن الموضوع نفسه فى الكتاب الذى أشرف على تحريره روى وباجاتشى . ويكتب حبيب فى موضع آخر (١٩٦٩ - ١) إن من السخف أن ننكر ، حتى وإن لم ندرس شواهد تفصيلية كافية ، أن أوروبا الغربية تجاوزت بصورة حاسمة الهند خلال القرن السابع عشر (فى التقانة) . ويقدم حبيب بالفعل بعض الشواهد التى سنتفحصها فيما يلى . وكما لاحظنا فى الباب الثالث فإن براكاش (١٩٩٤) يخالف حبيب فى أكثر استدلالاته كما يخالف الرأى القائل بأن ثمة فوارق كثيرة مزعومة تمايز آسيا عن أوروبا ، ويعترف بأن آسيا قامت بدور رئيسى فى الاقتصاد العالمى خلال مطلع العصر الحديث ، ولكنه دور يلقى استهانة على نطاق واسع . غير أن براكاش (١٩٩٥ - ٦) يقول انعقد لأوروبا لواء التفوق الشامل الذى لايدانيه شك على آسيا فى مجال المعارف العلمية والتقانية .

ويبحث أيضا كل من روى ما كليود وديباك كوماد (١٩٩٥) فى موضوع التقانة الغربية وانتقالها إلى الهند خلال الفترة من ١٧٠٠ إلى ١٩٤٧ . وعلى الرغم من ذكر

العام ١٧٠٠ فى العنوان الفرعى عندهما إلا أنهما تنكرا لحقبة ما قبل الاستعمار ولم يولياها أدنى اهتمام ومع هذا وكما سوف نشير فيما بعد فإن بعض من أسهموا فى الكتاب (انكستر inkstrer وسانبال Sanpal) يتناولون هذه الفترة . ومع هذا كله فإن محررى الكتاب سمحا لنفسيهما بأن يمهدا للكتاب فى المقدمة بمزاعم لا أساس لها نقضتها شواهد وبينات - سنذكرها فيما يلى - وردت بقلم واحد على الأقل من المساهمين . ولكن كتب المحرران إن « التحول التقانى » فى الهند قبل الاستعمار البريطانى » لم يكن يقينا مكافئا لما كان يجرى فى أوروبا . لقد كانت العملية التقانية برمتها تقانة مهارة وحرفة موجهة [ونسأل ألم تكن كذلك أيضا فى أوروبا ؟] ولقد كان الناتج رائعا ، [مثال ذلك ناتج الصلب والمنسوجات] ولكنه محدود بالأسواق المحلية [ونسأل ثانية إذا كان هذا صحيحا فكيف تأتى للهند أن تهيمن على الأسواق العالمية ؟] لقد كان الرحالة الأوروبيون .... مذهولين لدهشتهم إزاء بعض المنتجات الهندية ؛ ولكنهم جميعا كانوا يتتقدون الأعراف الهندية » . (ماكليود وكومار ١٩٩٥ - ١١ ، ١٢) . ومع هذا فإن أول المساهمين معهما وهو يان انكستر يدقق ويرفض هذه الحجج عن دونية الهند المزعومة اعتماداً على أسس ثقافية . ويزعم المحرران أن هذه التحديدات الأولية [لعل الأصح التحيزات] تشير إلى ضعف الاقتصاد الهندى مقارنا بالفترة الصناعية الجنينية فى أوروبا وفى يابان عصر طوكو جاوا بل وفى صين أسرة منج » (ماكليود وكومار ١٩٩٥ - ١٢) . إنهما وبكل أسف يريان الحقيقة فى صورة معكوسة . ذلك أنه وفى ضوء جميع الشواهد فى هذا الكتاب كان ترتيب « الضعف » والقوة الاقتصاديين عكس هذا الترتيب ، حيث الصين هى الأقوى ، وأوروبا هى الأضعف ، واليابان والهند بين الإثنتين .

والشيء الجدير بالملاحظة أن جميع هذه النصوص كتبها باحثون آسيويون وتبحث فقط فى انتشار الثقافة من أوروبا إلى الهند وتطبيقها الانتقائى هناك - وليس فى اتجاه عكسى . ولكن الانتشار ، كما سوف نشير فيما بعد ، سار فى الاتجاهين ، كما وأن التطبيق والملاء مة فى المكانين معا وفى أماكن أخرى استجابة لتطور اقتصادى عالمى مشترك تتوسطه ظروف محلية .

ونستشهد هنا بالصين فى ضوء كتاب نيدهام (١٩٥٤) المهم والضخم « العلم والحضارة فى الصين » الذى ذاع صيته وإن لم تتم دراسته دراسة كاملة وافية ربما لضخامة حجمه وكثرة تفاصيله . وثمة مختصر لهذا الكتاب فى أربع مجلدات أعده كولين رونان (١٩٨٦) . هذا علاوة على أن نيدهام (١٩٦٤) نفسه أعد ملخصا له بعنوان « أثر الصين فى العالم » . إنه ينقض صراحة ما ينكره الآخرون وهو أن الصين

من حيث تأثيرها ونفوذها التقانى قبل عصر النهضة وأثناءه ، تحتل موقع الهيمنة ... وإن العالم مدين للحرفيين الصناعيين بما لهم من قدرة كبيرة على التكيف فى حين العصر القديم والعصر الوسيط أكثر بكثير مما هو مدين لتقنية ميكانيكا الاسكندرية » (نيدهام ١٩٦٤ - ٢٣٨) . ويورد نيدهام قائمة بالابتكارات الصينية المشهورة مثل البارود والورق والطباعة والبوصلة . ولا يكتفى بهذا بل يدرس أيضا تقانة لحام وأكسجة الحديد والصلب ويدرس الساعات الميكانيكية والأجهزة والوسائل الهندسية مثل سير نقل الحركة والجنزير ووسائل تحويل الحركة الدائرية إلى حركة مستقيمة ، والقوس القطاعى والكبارى المعلقة بسلاسل حديدية ومعدات الحفر العميق وعجلات التجديف للمركب ، والأشرعة الأمامية والخلفية ، والحجرات المسبكة (التى لا ينفذ منها الماء) ودفة القائم الخلفى فى الملاحة وغيرها كثير .

ويؤكد نيدهام بعد هذا أن البحث العلمى كان موضع قبول ودعم ، وأن الابتكار التقانى وتطبيقاته استمر وتواصل حتى مستهل الفترة الحديثة فى مجالات عديدة منها الفلك و « الكوزمولوجيا » أو علم الكونيات وفى مجال الطب مثل التشريح ومبحث المناعة وعلم العقاقير « الفارماكولوجيا » . وينكر نيدهام صراحة المفهوم الأوروبى عن أن الصين اخترعت فقط أشياء ولكنها عزفت عن تطبيقها ، أو أن تكتسب خبرة تطبيقها فى الممارسة العملية . ودرس بعض التطورات التى تبدو متوازية ظاهريا فى الشرق والغرب . إلا أنه على الرغم من هذا يجازف بالقول باحتمال وجود قنوات ونطاق للتأثير المتبادل ، بل وتبادلها فيما بين الشرق والغرب .

وهناك أيضا دراسات واكتشافات مماثلة عن الهند ، وإن كانت على نطاق أقل مما هو فى كتاب نيدهام الضخم . ونذكر على سبيل المثال جى . كوبورام وكى . كومودامانى (١٩٩٠) إذ صدر لهما كتاب عن تاريخ العلم والتقانة فى الهند فى اثنى عشر مجلدا . ونذكر أيضا إيه . رحمن (١٩٨٤) الذى أشرف على تحرير مجموعة أخرى عن العلم والتقانة فى الهند ليس فقط قبل ١٥٠٠ ، بل وأيضا بعد هذا التاريخ . وجمع دهارامبال (١٩٧١) روايات عن القرن الثامن عشر رواها أوربيون يشهدون باهتمامهم بالعلم والتقانة فى الهند وأنهم ربحوا منهما . وكان علم الرياضيات وعلم الفلك فى الهند متقدمين كثيرا قياسا إلى الأوروبيين الذين حرصوا على استيراد الجداول الفلكية والأعمال ذات الصلة من الهند خلال القرنين السابع والثامن عشر . ونذكر أنه فى مجال الطب كانت الهند مهد نظرية وممارسة التطعيم ضد مرض الجدرى وعنها أخذه العالم . ونشير فيما يلى إلى تصدير العلوم والتقانة الهندية الخاصة ببناء السفن والمنسوجات والتعدين .

وجدير بالذكر أن إسى . إتشى . نصر (١٩٧٦) وأحمد الحسن ودونالد هيل (١٩٨٦) ألفوا وأشرفوا على تحرير دراسات تاريخية تؤكد تطور وانتشار العلم والتقانة فى البلدان الاسلامية منذ أقدم العصور وحتى العصر الحديث . ويقدم جورج صليبا (١٩٩٦) العديد من الأمثلة عن تأثيرات علمية عربية مهمة أثرت فى عصر النهضة ليس فقط قبل وأثناء هذه الفترة بل وخلال القرن السابع عشر . ويكفى أن نشير إلى مثال واحد ذكره صليبا وهو أن كوبرنيكوس عرف النظريات العربية وحاز وثائق عن هذه النظريات التى كان لها دور حاسم فى إحداث « ثورته » .

لهذا لايكفى أن نمضى « مسلِّمين بالتفوق البحرى والعسكرى الأوروبى المهول » على نحو ما فعل سنجر ، أو الزعم بأن « من السخف ، حتى وإن لم ندرس شواهد تفصيلية كافية ، أن ننكر التفوق التقانى الأوروبى فى مجالات أخرى » ، كما قال حبيب . وإن من الأفضل أن ندرس الشواهد الدالة على القدرات الآسيوية بقدر أكبر من العناية على ما شرع جودى (١٩٩٦) وبلوت (١٩٩٧) فى إنجاز ذلك خاصة فى هذين المجالين . وذكر سنجر فى كتابه عن تاريخ التقانة مجالا آخر للتفوق هو الفحم والحديد . بينما أشار حبيب وآخرون إلى الطباعة وصناعة المنسوجات . إننا تأسيسا على أى دراسة فاحصة لن نجد فقط أن التقانة كانت أكثر تقدماً فى أنحاء كثيرة من آسيا ، بل إنها واصلت تقدمها خلال القرون التالية بعد القرن الرابع عشر . كان هذا هو الحال خاصة فى التقانة العسكرية والبحرية ، وقد كانت أقدر على التنافس كوكبيا . علاوة على هذا فإن « الانهيار العثمانى » المزعوم تنقصه دراسة مقارنة عن التقانات فى هذين المجالين تحديداً . (جرانت ١٩٩٦) . وهذا ما سوف يوضحه البابان الخامس والسادس فيما يتعلق بنواح أخرى . ولكن التقانة المتقدمة تجلت فى ساحات أكثر « محلية » مثل الهندسة الهيدروليكية وغيرها من الأشغال العامة ، والمشغولات الحديدية والصناعات التعدينية الأخرى (بما فى ذلك السلاح وبخاصة صناعة الصلب) ، والورق والطباعة ، وكذلك بطبيعة الحال فى صناعات تصديرية أخرى مثل « السيراميك والمنسوجات » .

المدافع :

أقول صناعات تصديرية « أخرى » لأن صناعة الأسلحة وبناء السفن كان من الصناعات التصديرية المهمة . ولم يكن عبثا أن أطلق على العثمانيين والمغول والصين فى عهد أسرتى منج وكنج اسم « امبراطوريات البارود » . (ماكنيل ١٩٨٩) لقد طوروا أحدث الأسلحة وأفضلها ، غير تقنيات عسكرية أخرى سعت كل نخبة حاكمة فى العالم إلى شرائها أو تقليدها إذا استطاعت إلى ذلك سبيلا . (باسى ١٩٩٠ وانظر

أيضا الباب الخامس) . ومع هذا فإن كلا من سيبولا (١٩٦٧) فى كتابه « المدافع والأشرعة » (١٩٨٩) وماكنيل (١٩٨٩) فى كتابه « عصر امبراطوريات البارود ١٤٥٠ - ١٨٠٠ » يكرران زعمهما أن المدافع الأوروبية ، خاصة حين تعتلى متن السفن كانت وظلت متفوقة بكثير عن أى مدافع أخرى فى العالم .

ولكن من ناحية أخرى يورد كل من سيبولا وماكنيل بعض الشواهد المناقضة . إذ يناقشان التطور السريع للتقانة العسكرية العثمانية وقوتها . لقد تميز العثمانيون (وكذلك التايلانديون) فى إنتاج الأسلحة ، وهذا ما يعترف به الأوروبيون والهنود وعملوا على تقليد إنتاج تقانة الأسلحة العثمانية الصغيرة والثقيلة وملاءمتها لظروفهم وحاجاتهم . ويجزم ماكنيل (١٩٨٩- ٨٣) أن الجيش العثمانى ظل حتى حوالى عام ١٦٠٠ يشغل مكان الصدارة فى مجال التقانة العسكرية وكل المجالات الحربية الأخرى ذات الصلة . ويعترف سيبولا (١٩٦٧) بالدرجة العالية نفسها التى تحتلها التقانة العسكرية العثمانية وذلك فى الباب الثانى . وهذا ما تؤكده أيضا الدراسة المقارنة التى أعدها جونتان جرانت (١٩٩٦) . وعلى الرغم من أن المؤلفين الثلاثة يشيرون إلى ضعف العثمانيين عسكريا (وهزيمتهم أمام روسيا) فى القرن السابع عشر إلا أن الإثنين الأولين يؤكدان أيضا أن التطور الأوروبى فى مجال التقانة العسكرية لم تكن قد تهيأت له قدرة بعد على الشروع فى تحويل ميزان القوة العسكرية البرية فى أى مكان فى آسيا قبل النصف الثانى من القرن الثامن عشر.

لقد توفرت للأوروبيين فى البحار وعلى السواحل بعض الميزات التقنية العسكرية للمدفعية البحرية . ولكن لم يكن هذا أبدا كافيا لكى يفرضوا ولو جزءاً ضئيلاً من الاحتكار الاقتصادى المأمول . وهذا ما يعترف به أيضا كل من سيبولا وماكنيل . وقال السلطان العثمانى إن الانتصار البحرى الأوروبى عام ١٥٧١ عند ليبانتو Lepanto لم يفعل شيئا سوى أحرق لحيته . (نقلا عن سيبولا ١٩٦٧ - ١٠١) . ونعرف أن البرتغاليين شنوا فى القرن السادس عشر ، إغاراتهم ضد بحر العرب ، والمحيط الهندى ، وبحر الصين مستخدمين قواعدهم فى هرمز وجوا وما كاو على الترتيب بيد أنها كانت إغارات محدودة ووقتية . وشنت هولندا فى القرن السابع عشر هجوما حاولت فيه جاهدة إزاحة البرتغاليين . غير أنها أخفقت فى فرض احتكارها المأمول على المياه الآسيوية بل وفشلت أيضا فى تحقيق ذلك فى جنوب شرق آسيا « الهولندية » ،

ولم تهيىء مدافعهم للأوروبيين كذلك أى قوة عسكرية مهمة تؤثر فى الصين أو اليابان على الرغم من وجود قدر من الانتشار العكسى لتقانة المدفعية . وتكذب شواهد الواقع التى أوردها نيدهام (١٩٨١) تماما خرافة المركزية الأوروبية التى تزعم

أن الصينيين اخترعوا البارود ولكن لم يعرفوا كيف يستخدمونه . إنه يحكى بالتفصيل استخدام الصينيين على نطاق عكسرى واسع لمسحوق يعطى قوة دفع ، كما استخدموه فى وسائل حارقة وفى قاذفات لهب منذ عام ١٠٠٠ م . واستحدث الصينيون أيضا الصواريخ واستخدموها وهى صواريخ تحمل خمسين مقنوفا أو أكثر ، ومنها صواريخ ذات مرحلتين وتشتعل فيها قوة الدفع بعد أن تكون الأولى منطلقة فى الهواء وكانت منصات الصواريخ فى بداية الأمر ثابتة ، ثم صنعوا منصات متحركة . والمعروف أن الأوروبيين لم يستخدموا البارود حتى القرن الثامن عشر ، واستعملوه فقط حينذاك بعد أن كانوا ضحية له فى شرق البحر المتوسط . وسرعان أيضا ما تبني الصينيون واليابانيون بالمثل تقانة المدافع الأجنبية المتقدمة ولاء موها مع ظروفهم . وفى هذا يقول جوفرى باركر (١٩٩١) :

« الأسلحة النارية والقلاع والجيوش العاملة أو الدائمة ، والسفن الحربية كانت منذ زمن طويل جزءاً من التقليد العسكرى فى الصين وكوريا واليابان . وفى الحقيقة نجد المدفعية المصنوعة من الحديد أو البرونز كانت متطورة تماما فى الصين قبل انتشارها فى اتجاه الغرب إلى أوروبا حوالى عام ١٣٠٠ . ولكن .... بحلول عام ١٥٠٠ أثبتت الصناعة الغربية للمدافع البرونزية والحديدية سواء صنعها أتراك أو مؤسسون مسيحيون - أكثر قوة وأقدر على الحركة المرنة من تلك المدافع المصنوعة فى الشرق ...... وجذبت انتباه الصينيين إثر وصولها إلى هناك منذ العقد الثانى من القرن السادس عشر وعمدوا إلى محاكاتها . وربما وصلت إليهم مع أحد الديبلوماسيين العثمانيين العديدين فى إحدى رحلاتهم إلى بلاط امبراطور أسرة منج ...... ورأى غالبية الصينيين الأسلحة النارية من الطراز الغربى لأول مرة فى أيدى القراصنة الذين ينطلقون من اليابان للإغارة على فوكين Fukien فى أواخر العقد الرابع من القرن السادس عشر .... وظهرت الأسلحة الأوروبية فى منطقة الحدود الشمالية للصين قبل عام ١٦٣٥ . (باركر ١٩٩١ - ١٨٥ ، ١٨٦) .

والملاحظ أن التفوق الأوروبى ، إن كان ثمة تفوق ، انحصر فى مجال المدفعية البحرية وبصورة وقتية . وقد يكون صحيحا أن الجنرال الحاكم كويين Coen لاحظ فى ١٦١٤ أن التجارة لايمكن لها أن تبقى وتستمر بدون حرب ، وكذلك الحرب لا تبقى بدون تجارة » (عن تراس ١٩٩٧ - ١٨٠) . ولكن كويين كان هولنديا ويحاول فرض سيطرته على بعض الجزر الأندونيسية الصغيرة ، ورأى أن هذا العمل من مصلحته عمليا . غير أنه حتى فى هذه الجزر ، لم يستطع الهولنديون .... شأن البرتغاليين من قبلهم . فرض سيطرة احتكارية اقتصادية على تجارة التوابل . إذ لو كان

الأوروبيون قد تحقق لهم أى تفوق فى التقانة العسكرية البرية ، لما استطاعوا الإفادة بها بفعالية فى أى مكان فى آسيا – دون أن يكونوا قد قلدوها مباشرة ولاءموها مع ظروفهم . ونذكر أن أحد الأسباب التى يسوقها البعض أحيانا ليبين لماذا كانت الإغارات الأوروبية محدودة نسبيا فى آسيا هو أنهم (على عكس وضعهم فى الأمريكتين وبعد ذلك فى أفريقيا) كانوا عاجزين عسكريا عن التغلغل إلى الداخل بعيدا عن عدد محدود من الموانى الساحلية . وقد يكون هذا صحيحا . ولكن على الرغم من أن تراس (١٩٩١) والمساهمين معه من أمثال باركر (١٩٩١) يحاولون إحياء هذا « التفسير » . غير أنه وبدون مبرر يضع خارج الحسبان القوة الأعظم للغاية التى تميزت بها الاقتصاديات الآسيوية . علاوة على هذا ، وكما هو صحيح اليوم ، عندما لاتبقى الأسلحة النووية احتكارا لأحد زمنا طويلا فإن تقانة السلاح أو جميع الأسلحة سرعان ما تنتشر وتصل إلى أى طرف قادر على أن يدفع الثمن .

السفن :

كان بناء السفن يقينا من بين صناعات « التقنية العالية » فى أوروبا خلال القرن السادس عشر (باسى ١٩٩٠ – ٧٢) . ولكن لا أحد يسأل عن حقيقة أن السفن الصينية فى القرون السابقة كانت أكبر وأفضل وأكثر عدداً وتبحر إلى مسافات أبعد . ومن الشواهد ذات الصلة أن جنج هى كان يبعث أسطوله التجارى إلى أفريقيا فى مطلع القرن الرابع عشر . واستخدمت هذه الأساطيل سفنا أكبر حجما ، وفى أحيان كثيرة أكثر عدداً من السفن التى أبحر على رأسها كولومبوس أو فاسكو داجاما (*الذى اضطر بعد قرن من الزمان أن يستأجر ملاحا عربيا*) . ونذكر حالة أخرى تتمثل فى المقارنة بين أسطول الصين والمغول الذى هاجم اليابان عام ١٢٧٤ وأسطول الارمادا الذى لا يقهر » الذى أرسلته أسبانيا إلى بريطانيا عام ١٥٨٨ . لقد حاقت الهزيمة بالأسطولين بسبب الطقس وليس بسبب المدافعين . ولكن الأسطول الصينى كان يضم أكثر من ٢٠٠٠ سفينة ، والأسطول الأسبانى ١٣٢ سفينة .

هل كانت السفن الأوروبية تبز الصينية خاصة بعد أن أرسلت أسرة منج دعائم سياسة رسمية تقضى بالابتعاد عن البحر ؟ الاجابة الأوروبية المعتادة هى بالايجاب ولكنها أبعد ما تكون عن اليقين . يقدم نيدهام (١٩٦٤) دراسة عن الملاحة فى المجلد الرابع من كتابه الذى لخصه رونان (١٩٨٦) . ونقرأ اقتباسا لمراقب أوروبى يؤكد فى عام ١٦٦٩ « أن لدى الصين سفن أكثر مما لدى كل بقية العالم المعروف لنا . وهذا ما لن يصدقه كثيرمن الأوروبيين » . ولكن المراقب يستطرد ليبين لنا لماذا هو واثق من الأرقام التى يقدمها » (رونان ١٩٨٦ – ٨٩) . ويذكر نيدهام فى سفره الاستقصائى

الضخم ، كما يذكر رونان فى ملخصه أسماء عديد من البحارة والملاحين الأوروبيين فى القرنين السابع والثامن عشر ، ويسجل دهشتهم لجودة السفن الصينية . ونقرأ علاوة على هذا قائمة تضم سلسلة كاملة من التقنيات البحرية والملاحية وتقنيات الدفع والتوجيه وغير ذلك من معدات تضاهى ، إن لم تبز تقنيات معاصرة لها . ولذلك كان الآخرون يقلدونها ويسعون إلى ملاءمتها وفقا لحاجاتهم . وتضمنت هذه الابتكارات شكل جسم السفينة وتقسيمها إلى حجرات وقطاعات لا تنفذ منها الماء ، وآليات ضخ سواء لنزح المياه خارج السفينة أو لإطفاء الحرائق التى تشب فى السفينة بالماء أثناء المعارك . ويوجز نيدهام كل ما سبق فيما يلى :

« الخلاصة أن هذا يشير إلى تفوق تقانى واضح للصين فى مجال فن الملاحة البحرية . ويبدو جليا أنه تفوق لاسبيل إلى تجنبه ...... إن كل ما تشير إليه دراستنا التحليلية هو أن الملاحة البحرية الأوروبية ربما تكون مدينة بأكثر مما هو مفترض بعامة لرجال البحر من شرق وجنوب شرق آسيا . وليس من الصواب فى شىء أن نغض من قيمة هؤلاء » .

(رونان ١٩٨٦ - ٢١٠ ، ٢٧٢)

والحقيقة أن الأسبان كانوا يشترون سفنا من الفليبين ، واعتادوا صيانتها وإصلاحها هناك مستفيدين من تقانة وبراعة صناعة سابقة على تاريخ وصولهم (باس ١٩٩٠ - ٦٥، ٦٨ ، ١٢٣ ، ١٢٨) . وفعلت الشىء نفسه شركة الهند الشرقية البريطانية وإن كان على نطاق أضيق . (باريندیس ١٩٩٧ - الباب الأول) .

والشاهد الحتمى الذى لا مناص منه ، أن الشىء نفسه يصدق بالنسبة لمصانع بناء السفن فى جنوب آسيا ، والملاحظ أن مصانع بناء السفن فى الهند ، على خلاف نظيرتها فى الصين أو أوروبا ، لم تستخدم المسامير الحديدية لتأمين الألواح الخشبية فى سفنها العابرة للمحيطات . وتبنى الهنود هذه التقانة من باب الاقتصاد وربما لنقص الحديد وارتفاع كلفته . هذا على الرغم من أنهم اعتادوا تبنى أى تقانة أجنبية إذا رأوا هذا أمرا مستصوبا . (سانجوان ١٩٩٥ - ١٣٩) . واستخدموا بدلا من ذلك شدادات ليفية مع عمليات جلفطة . ولهذا السبب ، ولأسباب أخرى ، تميزت السفن المصنوعة فى الهند بقدرة أكبر على التحمل . وهذا ما شهد به الأوروبيون آنذاك ، إذ أثنوا على جودة السفن المصنوعة فى الهند - انظر على سبيل المثال مقتبسات أوردها قيصر (١٩٨٢ - ٢٢) وسنجوان (١٩٩٥ - ١٤٠) . علاوة على هذا اعتاد البريطانيون شراء كثير من السفن المصنوعة فى الهند لاستعمالهم الخاص سواء لأنها أقدر على التحمل ومعمرة أو لأنها أرخص ثمنا من السفن الأوروبية . إذ كانت السفينة

الهندية حمولة ٥٠٠ طن يقل ثمنها عن مثيلتها الأوروبية بحوالى ١٠٠٠ جنيه استرلينى فى عام ١٦١٩ (قيصر ١٩٨٢ – ٢٢) .

وحرصت شركة الهند الشرقية البريطانية أيضا بعد عام ١٧٣٦ أن تجرى صيانة ترسانة بناء سفنها فى بومباى (التى تحشد لها نجارين متخصصين فى بناء السفن من سورات) ، وتبنى سفنا ضخمة لها هناك وفى أماكن أخرى فى الهند . واعتاد البرتغاليون ، ثم من بعدهم الهولنديون ، عمل الشيء نفسه قبل وصول البريطانيين . والحقيقة أن أمستردام عمدت إلى حماية صناعتها لبناء السفن عن طريق منع الهولنديين من شراء سفن كبيرة من الهند . وتميزت صناعة بناء السفن فى الهند بأنها أقل كلفة من مثيلتها فى البرتغال وهولندا وبريطانيا بنسبة تتراوح مابين ٣٠ و ٥٠ بالمائة . هذا فضلا عن أن السفن المصنوعة فى الهند أكثر ملاءمة لمياه المحيط الهندى حيث يصل عمرها هناك إلى ضعف أو ثلاثة أمثال عمر السفن المصنوعة فى أوروبا (بارينيس ١٩٩٧ – الباب الأول) . وجدير بالذكر أنه خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر تعاقدت شركة الهند الشرقية البريطانية والأسطول الملكى البريطانى على شراء ما لا يقل عن ٧٠ سفينة يتم بناؤها هناك ، كما تم التعاون خلال العقدين الأولين من القرن التاسع عشر على شراء حوالى ٣٠٠ سفينة . ويبدى أحد المعاصرين آنذاك ملاحظة يقول فيها :

« ثمة أسباب كثيرة تدعو الناس ، بمن فيهم نحن ، إلى بناء سفنهم فى هذا البلد حيث الأخشاب والصناعات الحديدية والنجارين أرخص كثيرا . إن بناء السفن هناك أفضل كثيرا عنه فى انجلترا ، وأكثر ملاءمة لتلك المناطق » .

(نقلا عن باريندیس ١٩٩٧ – الباب الأول)

ويستنتج ساتبال سانجوان (١٩٩٥ – ١٤٠) أن « السفن المصنوعة فى الهند خلال تلك الفترة تعادل من حيث الجودة إن لم تفضل ، أى سفن يجرى بناؤها فى أى منطقة أخرى فى العالم . ويتفق إدموند جوس Edmond Gosse فى هذا الرأى إذ يقول : « لا مشاحة إذ نؤكد أنهم يبنون أفضل سفن فى العالم » . (نقلا عن باريندیس ١٩٩٧ – الباب الأول) . ولكن كانت السفن أقل تجهيزاً بالمدافع ، ثم تزايد استعدادها مع مقتضيات المنافسة . إذ بنيت بعض السفن الهندية بحيث تبدو وكأنها أكثر تسليحا من السفن الأوروبية بقصد تخويف القراصنة . (باريندیس ١٩٩٧ – الباب الأول) . صفوة القول ، وكما لحظ باسى :

« تميزت آسيا بتفوقها فى تقنيات الصناعة ..... وكانت بعض التقنيات الهندية (فى بناء السفن) أفضل كثيرا من نظيرتها فى أوروبا حتى مطلع القرن الثامن

عشر ... والشيء المذهل هو مدى شغف الهنود والأوروبيين لأن يتعلموا من بعضهم .... ومن ثم فإن اعتماد الأوروبيين على بناء السفن فى الهند والفليبين يمثل جزءاً من نمط استغلال الغربيين للمعارف والمهارات الآسيوية : (باسى - ١٩٩٠ ، ٦٧ ، ٦٩) .

وعلى الرغم من موقف حبيب (١٩٦٩ - ١٥ ، ١٦) المتسم بالشك ازاء التقانة الهندية بعامة إلا أنه يسلم بأن الهند توافرت لها ما « نعتبره عمليا ثورة غير مؤرخة زمنيا » فى بناء السفن والتى تميزت فى بعض جوانبها بأنها أكثر تفوقا من نظيرتها فى أوروبا . ولكنه على الرغم من هذا يصر على أن هذا التفوق لم يلغ مسافة التخلف التى ادعاها .

ولا ريب فى أن الآسيويين استخدموا ، ولاءموا أيضا ، تقنيات أوروبا فى بناء السفن والمهارات الملاحية بل ومهارات العاملين . ويثبت هذا فقط أن التقدم والتطور التقانى فى مجال صناعة الملاحة البحرية كصناعة تنافسية شأن صناعات أخرى كانا يجريان على نطاق العالم باتساعه ، وأن الدافع وراءهما اقتصادى عالمى . علاوة على هذا فإنه طالما توجد تقانة محلية « بديلة » أو « ملائمة » ويمكن أن تفيد احتياجات الهنود بدرجة معقولة ، يصبح مفهوما إمكانية تجاوز النظير الأوروبى » (قيصر ١٩٨٢ - ١٣٩) .

الطباعـــة :

الطباعة موضوع له أهمية خاصة ، ليس فقط من حيث أن الطباعة صناعة فى ذاتها ، بل وأيضا صناعة خدمة نقل المعرفة بما فى ذلك بطبيعة الحال العلم والتقانة ، فضلا عن كونها تعبير عن درجة من « العقلانية » و « الانفتاح » الاجتماعى . لذلك نرى من الأهمية بمكان ، أن الطباعة بأسلوب الحفر على القوالب « الأكليشيهات » الخشبية اخترعته الصين واستخدمته قبل أى بلد آخر بخمسمائة عام . وبدأت الطباعة بالألوان فى الصين عام ١٣٤٠ . وبدأ استخدام الطبع بخمسة ألوان فى ثمانينات القرن السادس عشر والذى انتشر (يقينا بأسرع من الغرب) فى كل الصين واليابان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . وجاء نظام الطباعة المعدنية المتحركة من كوريا . وسرعان مابدأ تطبيقه فى بلدان أخرى وإن لم يدخل بلدان العالم الاسلامى لفترة زمنية طويلة .

وربما كما يرى بروك (١٩٩٨) لم تتغير الطباعة فى الصين كثيرا بالمعنى الفنى الدقيق . ولكن إذا ما تحدثنا على أساس اقتصادى واجتماعى نجد أن الطباعة ، والنشر وتعلم القراءة والكتابة اتسع نطاقهم بصورة مهولة وإن كان لهذا يقينا ، أثره

ونتائجه واسعة الانتشار أكثر مما كان فى أوروبا بما فى ذلك حتى تزييف أوراق النقد إلى أن سحبتها أسرة منج من التداول .

المنسوجات :

تمثل صناعة النسيج بطبيعة الحال بؤرة الثورة الصناعية . وسبق أن لاحظنا التفوق الاقتصادى العالمى للصين وبلاد الفرس والبنغال فى صناعة الأقمشة الحريرية ، وكذا تفوق الهند فى صناعة الأقمشة القطنية . لقد كانوا منتجين لأجود الأنواع وأقلها كلفة فى مجال الصناعات التحويلية والتى حظيت بقدرة تنافسية على نطاق العالم فاقت نجاحهم فى صناعة بناء السفن والأسلحة . وتميز إنتاج المنسوجات ، كما أسلفنا ، بعلاقاته الواسعة بكل من الصناعات الزراعية وصناعة المعدات والآلات والنقل والصناعات الكيميائية للأصباغ النباتية ، والصناعات الكيميائية المستخلصة من المعادن . هذا علاوة على التمويل . وكان ضروريا أن يكون الانتاج تنافسيا فى جميع هذه الصناعات المساعدة مع ضمان التآزر والتنسيق فيما بينها حتى تصبح البلاد بائعا ومشتريا لمنسوجات عالية الجودة ورخيصة الكلفة . وبرعت الهند فى كل هذا .

أضف إلى هذا أنه ما كان للهند أن تحقق هذا كله وهى ثابتة جامدة بل لابد وأنها كانت تعمل على صون قدراتها التنافسية بفضل تقدم تقانى مطرد مع خفض التكلفة . واحتفظت لنفسها بموقع الريادة التنافسية على مدى أربعة قرون على الأقل من عام ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠ . واستوردت الهند أيضا تقانيات جديدة خاصة فى مجال الأصباغ ، كما جلبت عمالا مهرة من مصادر عثمانية وفارسية . ويورد كتاب مغولى قائمة تتضمن سبعة وسبعين عملية مختلفة لانتاج خمس وأربعين درجة من درجات الألوان . وبادلت الهند أيضا تقانة جديدة فى صناعة الصينى « البورسلين » مع الصين وبلاد فارس . واستمد البريطانيون بدورهم تقنيات الصباغة الأساسية من الهند . (شابمان ١٩٧٢ - ١٢) .

والغريب أن حبيب (١٩٦٩) يشوّه سمعة التقانة الهندية ، وينكر تقدمها حتي فى المنسوجات . هذا على الرغم من تسليمه بأنه لم تكن هناك مقاومة حقيقية لتغيير التقانة . بيد أن فيجايا راما سوامى (١٩٨٠) درس دراسة فاحصة بعض الشواهد المتعلقة بتقنيات محددة خاصة بالنسيج والتى جاء ذكرها عند حبيب . وأفاد بعد الدراسة بأنها دخلت الهند قبل التاريخ الذى افترضته حبيب بزمن طويل . ويستنتج راما سوامى :

« إنه لخطأ فادح أن نتحدث عن التطور التقانى ، على الأقل فى مجال صناعة المنسوجات (الهولندية) وكأنه حدث ظهر فجأة دون مقدمات ، ونتيجة لعوامل

خارجية ..... أو أنه (مستورد) من أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر . إن تخصص المهارات وانخفاض كلفة العمل أبعد من أن يرجع إليهما فقط فضل الصناعة الهندية . وكما أثبتنا بإسهاب ، شهدت الهند تطورا تدريجيا محليا أصيلا في تقانة النسيج على الرغم من وجود تقنيات محددة مستوردة قد تخللتها . (راماسوا مي ١٩٨٠ - ٢٤١) .

وليس ثمة شك فى أن الاختيارات المطروحة على الزبائن ، وكذا انتقاء تقنيات انتاج صناعة النسيج فى أى مكان فى العالم ، وهى أكثر صناعات العالم تنافسية ، إنما يجرى تطبيقها وتغييرها فى ضوء التقنيات والاختيارات الأخرى حيثما تكون فى العالم . وسوف ندرس بتفصيل أكثر فى الباب السادس حوافز الثورة الصناعية فى بريطانيا ، خاصة فى صناعة النسيج .

ويكفى فى هذا الصدد أن نقتبس من باسى (ما اقتبسه بدوره منه بروديل) :

« كان العمل فى مجال النسيج فى الهند مثمراً ، والأجور منخفضة . ومن ثم كان الحافز ضئيلا الذى يدعو التجار الهنود إلى مكننة الانتاج . وكما قال بروديل إن الحافز « أثر فى الاتجاه الآخر » وابتكرت بريطانيا ماكينات جديدة فى محاولة منها لتقف ندا للهند فى إنتاج أقمشة جيدة ورخيصة . وتمت عمليات نقل لتقنيات الأصباغ .... وإذا بالعمليات التى ظلت مستخدمة قرونا فى الهند وإيران وتركيا يتسع نطاقها سريعا فى بريطانيا مقرونة بتطبيقات كثيرة جديدة » (باسى ١٩٩٠ - ١٢٠ ، ١٢١) .

وسوف نعود إلى حجة بروديل فى الباب السادس من الكتاب عند مناقشة المنافسة الاقتصادية العالمية التى شكلت دعامة الثورة الصناعية فى بريطانيا . بدأت بريطانيا ، كما سوف نرى ، شأن أى اقتصاد تصنيعى جديد فى شرق آسيا اليوم ، عملية التصنيع الخاصة بها عن طريق البديل الاستيرادى للسوق المحلية مستخدمة الحماية الاقتصادية وغير ذلك من عوامل تنشيط صناعة المنسوجات القطنية المحلية . وشرعت بريطانيا بعد ذلك فى النهوض بعمليات التصدير إلى السوق العالمية . وبحلول عام ١٨٠٠ كان يتم تصدير أربع قطع من بين سبع من الأقمشة القطنية التى تنتجها بريطانيا (ستيزنز ١٩٩٣ - ٢٤) . وكانت هذه الكمية تمثل ربع جميع صادرات بريطانيا ، ثم أصبحت نصف الصادرات بحلول عام ١٨٥٠ . (بروديل ١٩٩٢ - ٥٧٢) .

استخراج المعادن والفحم الحجرى والقوة المحركة :

الزعم الشائع أن التفوق الأوروبى يتجلى بخاصة فى علم المعادن والعمليات

المقترنة به مثل استخراج الفحم الحجرى واستخدامه وقوداً وكذا القوة المحركة (بما فيها استخدام القوى الميكانيكية في استخراج الفحم من مناجمه) . ولنبدأ ببيان أن هذا التطور إنما كان أساسا جزءاً لايتجزأ من الثورة الصناعية منذ القرن التاسع عشر فقط . ولم يستخدم أحد الفحم الحجرى كثيرا على مدى القرن الثامن عشر . إذ طالما كان الفحم النباتى ميسورا على نطاق واسع ورخيصا ، لم يكن ثمة ما يدفع إلي إبداله بالفحم الحجرى الأكثر كلفة . هذا فضلا عن أن الفحم الحجرى كان لايزل غير متاح فى تلك الأقاليم وبخاصة جنوب آسيا . وارتفع سعر الفحم النباتى فى بريطانيا كثيرا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر بينما انخفض سعر الفحم الحجرى مع حلول منتصف القرن . وبذا أصبح صهر الحديد باستعمال الفحم الحجرى أرخص من صهره مع استعمال الفحم النباتى .

وكان لدى الصينيين أيضا فحما حجريا ، وإن كانوا يستخرجونه بكميات ضئيلة . وسبب ذلك حسابات التكلفة وليس أبداً نقص التقانة الملائمة . ونحن نعرف أن الصينيين منذ زمن طويل طوروا وبرعوا فى جميع أنواع الهندسة الهيدروليكية المماثلة وغير ذلك من أساليب تقانية مستخدمة فى تشييد وصيانة شبكات القنوات المائية الواسعة فى بلادهم وأشغال عمومية . ولسوء حظ الصين ، على عكس الحال بالنسبة لبريطانيا كما يؤكد بوميرانز ١٩٩٧ ، أن بها مستودعات ضخمة من الفحم الحجرى ولكنها بعيدة تماما عن المواقع التى يمكن أن تكون مراكز لاستخدامه فى الصناعة. علاوة على هذا فإن أسلوب صهر وتنقية الحديد بأفران وقودها خشب ظل معمولا به قرونا لدى الجميع دون استثناء .

كذلك كانت صناعة الصلب متقدمة جداً فى اليابان والهند وبلاد الفارس خلال القرنين السادس والسابع عشر . وثمة روايات كثيرة عن استيراد بريطانيا لعتبات من الصلب الهندى من نوع ووتز Wootz والذى وجدته المعامل البريطانية معادلا للصلب السويدى ، ومتفوقا على أى صلب مصنوع فى بريطانيا عام ١٧٩٠ . ونجد ، إضافة إلى هذا ، أن من بين عشرة آلاف فرن لصهر الحديد فى الهند مع نهاية القرن الثامن عشر ، أفرانا كثيرة لاتزال تنتج أنواعاً أجود من الحديد والصلب تتميز بأنها أسرع (خلال ساعتين ونصف بدلا من أربع) وأرخص من إنتاج بريطانيا من الحديد والصلب فى شيفيلد . (دهار امبال ١٩٧١ وكوبورام وكومودامانى ١٩٩٠) .

وهناك أيضا تطوير لأجهزة ميكانيكية تدخل فى تركيبها أجزاء معدنية ، واستخدمت حيث يكون العمل البشرى المكثف غير زهيد . وشاع استعمال الطاحونة المائية فى الصين والهند وبلاد الفرس وكانت مصدرا لتوليد قوة محركة للعديد من

أعمال الرى والزراعة والصناعة واستعمالات أخرى . وبرعت مناطق كثيرة فى آسيا فى أعمال الرى وفى تحسينات أخرى ، وكذا فى تهيئة وتطوير الأراضى الزراعية . ومن الأهمية بوجه خاص أن نذكر أن الهند استحدثت فى وقت مبكر محراث الحفر لتطوير الانتاجية الزراعية ، واستعملته على نطاق واسع .

وسوف نؤكد فيما يلى أن إنتاجية الزراعة ، والتى تعنى ضمنيا تقانة ملائمة ، كانت يقينا فى الهند « متقدمة » شأنها فى الصين أو أى مكان آخر فى أوروبا . لقد كان الآسيويون يقينا قادرين على إطعام شعب أكثر عدداً (لكل هكتار فى الأراضى الزراعية المتاحة ، وسوف نلمس فيما يلى شواهد على أن الزراعة فى جنوب الصين كانت أكثر كفاءة من نظيراتها فى أوروبا .

النقـــــل :

يبحث رسل مينارد (١٩٩١ - ٢٧٤) فى إمكانية قيام « ثورة أوروبية فى النقل » فيما بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر . ويخلص من بحثه إلى أنه لم تحدث ثورة . إن ما جعل السلع أيسر تحصيلا ليس انخفاض كلفة النقل بل الانخفاض الشديد فى تكاليف الشحن ورخص أسعار السلع بما فيها السلع الواردة من آسيا . وفى الوقت نفسه كان النقل المائى والبرى ، وكذا النقل بالوسائل الميكانيكية ، قد أصبح على مستوى جيد من التطور فى كثير من أنحاء آسيا . ولم يجد بوميرانز (١٩٩٧) أى ميزة لأوروبا على آسيا فى مجال النقل البرى بعامة . وتبين له بوجه خاص أن تقدير حبيب لنقل الطن مسافة ميل واحد فى الهند يزيد عن تقديرات فيرنر سومبارت (١٩٧٦) بالنسبة لألمانيا بأكثر من خمسة أمثال فى العدد الإجمالى ، وربما يكون أقل قليلا بالنسبة للفرد .

وفى عام ١٧٧٦ قارن آدم سميث (١٩٣٧ - ٦٣٧ ، ٦٣٨) بين النقل منخفض التكلفة فى الصين والهند وبين أوروبا وقرر أن الأول أكثر تفوقا . والملاحظ أن استخدام آسيا للجهد البشرى فى النقل كان اقتصاديا نظرا لوفرته . ولكن الاستثمار الخاص بالبنية التحتية فى الموانىء والقنوات والطرق واستراحات القوافل وصيانتها وحمايتها كانت استثمارات ضخمة وفعالة وكافية للوفاء بالغرض فضلا عن ميزتها التنافسية داخل الصين والهند فى آسيا الوسطى وفارس والامبراطورية العثمانية . وكان النقل « الدولى » عبر آسيا وحولها متقدما وتنافسيا للغاية . وسوف نلاحظ المرة بعد الأخرى فيما يلى أن الأوروبيين انتهزوا هذا التطور واستفادوا منه من خلال مشاركتهم .

والخلاصة : أنه لم يثبت صدق الفرض الذى لايفتأ يتكرر ويزعم أن « التفوق التقانى » الأوروبى يمكن أن يرجع تاريخه إلى عام ١٥٠٠ فصاعداً . ذلك أن المقارنة

بين التقانة الأوروبية ونظيرتها الآسيوية تلقى يقينا بظلال قوية من الشك على هذه الفرضية المركزية الأوروبية .

التطور التقانى العالمى

وتتضاعف الشكوك فى فرضية التفوق الأوروبى تأسيسا على قاعدتين أخريين أكثر أهمية . الأولى أن مثل هذا التفوق مستبعد فى أوروبا أو فى أى منطقة أخرى إذا كان المبرر الوحيد هو أن التقانة بطبيعتها الانتشار الواسع جيئة ورواحا . إن هذا يحدث عادة عن طريق شراء أو سرقة بعض البنود التى تحتوى على التقانة ، وكذا تقليدها وملاءمتها ، وعن طريق نقل العمليات الانتاجية وتنظيمها ، وأيضا عن طريق العزل الطوعى أو القسرى (العبودية) وتشغيل حرفيين مهرة ومهندسين وملاحين بحريين ، وعن طريق النشر والتجسس فى مجال الصناعة .

علاوة على هذا فإن رغبة الآسيويين فى زيادة الناتج والصادر جعلتهم فى حاجة إلى تطوير التقانة ودعمها . ولهذا شهد القرن الخامس عشر ومستهل السادس عشر زيادة فى إنتاج وصادرات الصين ، كما شهد زيادة مهمة فى الانتاجية والتقدم التقانى لتعزيز الانتاج الخاص بالتصدير . وتجلى هذا بوجه خاص فى صناعات الخزف والأقمشة الحريرية والقطنية . وفى صناعة الطباعة والنشر ، (إذ كانوا قد استحدثوا مزيجا من النحاس والرصاص لصب قوالب حروف متحركة) وصناعة السكر والزراعة المروية والزراعة على الأمطار (بما فى ذلك معالجة المنتجات الزراعية وإدخال محاصيل جديدة من الأمريكتين) . وليس هناك أدنى شك فى أن الهند طورت بدورها تقانة محسنة ، وزادت الانتاجية فى القرنين السادس والسابع عشر خاصة فيما يتعلق بصناعة المنسوجات والأسلحة حيث اقتضت المنافسة هذا التطوير وحفزت إليه .

السبب الآخر المهم الذى يلقى ظلالا كثيفة من الشك ، بل وما هو أكثر من الشك ، فى الفرضية الزاعمة بتفوق تقانى أوروبى هو سبب مبنى على الملاحظات السابقة : لم تكن هناك تقانة أوروبية ؟ ذلك أنه فى إطار تقسيم العمل العالمى داخل اقتصاد عالمى تنافسى لاسبيل إلى الابقاء على تفوق تقانى أو اقليمى أو قطاعى طالما وأن هناك على الأقل منافسين آخرين حقيقيين أو محتملين تتوفر لديهم القدرة الكافية أو الاهتمام الوافى للحصول على هذه التقانة بالمثل . معنى هذا أن التطور التقانى كان عملية إقتصادية عالمية ، جرت داخل ، وبسبب ، هيكل النظام / الاقتصاد العالمى ذاته . حقا إن هذا الاقتصاد . النظام العالمى كان ولا يزال غير متكافىء هيكليا ومتفاوت زمنيا .

ولكن ليس صحيحا أن التطور التقانى أو أى « تطور » آخر يتحدد فى جوهره على صعيد محلى أو إقليمى أو قومى أو ثقافى ، كما وأنه لا يوجد مكان بذاته أو شعب بذاته له من حيث الجوهر « احتكار أو حتى « تفوق » داخل هذا النظام الاقتصادى العالمى . هذا ، ناهيك عن القول ، كما سنلحظ فيما يلى ، إن مثل هذا « التفوق » المزعوم يرتكز على مؤسسات أو ثقافة أو حضارة أو سلالة فريدة واستثنائية .

الآليات : المؤسسات

الاقتصادية والمالية

إذا كان الاستهلاك والتجارة المرتكزان على الانتاج والانتاجية والتقانة متقدمين جداً بالمعايير النسبية والمطلقة فى كثير من أنحاء آسيا ، إذن فمن البديهى أنه توفرت آنذاك « البنية التحتية » المؤسسية الضرورية لذلك بحيث تهيىء وتيسر التطور الاقتصادى . وتلقى هذه الملاحظة للوهلة الأولى ظلال الشك على « الحكمة » القائمة على المركزية الأوروبية التى جاءتنا على لسان ماركس وفيبر وكثيرين من تلاميذهما . وتمثلت هذه الحكمة فى أن « نمط الانتاج الآسيوى » اتصف بالركود والعقم بالمعنى الحرفى . هذا بينما تميزت المؤسسات الأوروبية بالتقدمية . ومع هذا ، دعنا نقارن بعض هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية ونبحث فى نشأتها وأصلها ومصدرها .

ومع هذا قد يكون من الأفضل أن نتناول بادىء ذى بدء دور المؤسسات بعامة والمؤسسات السياسية أو مؤسسات الدولة بخاصة . إن التاريخ والعلوم الاجتماعية وعلم الاقتصاد ، دون ذكر الجمهور بعامة ، لهم جميعا تراث طويل فى التركيز على المؤسسات التى يعزون إليها صراحة ، أحيانا وضمنا فى غالب الأحيان ، سلطة تحديد جميع أنواع السلوك البشرى والأحداث التاريخية . ولكن هناك مع هذا « علم اقتصاد مؤسسى » زائف اقترن باسم تورشتاين فيبلن thorstein veblen وغيره . وهناك علم الاقتصاد الذى اتخذه دوجلاس نورث Douglas North الحائز على جائزة نوبل موضوعا للتحليل المؤسسى للتاريخ الاقتصادى بعامة ولمسألة « صعود غرب » بخاصة . زد على هذا أن الجميع يرصدون جل اهتمامهم التفضيلى لموضوع المؤسسات القانونية أو باختصار مؤسسات الدولة .

ثمة زعم شائع عن أهمية هذه المؤسسات « لتفسير » التاريخ بما فى ذلك التاريخ الاقتصادى ، وصعود الغرب ، والرأسمالية . ويمثل هذا الرأى العقيدة المحورية

للاقتصاد السياسى الكلاسيكى والماركسى وعلم الاجتماع عند فيبر وغالبية نظريات التاريخ والتاريخ « السياسى » علي نحو ذلك الذى دافع عنه هميلفارب ١٩٨٧) فى الغرب . وكأن هذا لم يكن كافيا فإذا بالكثيرين يشددون النكير لكى « يعيدون الدولة ثانية . (سكوكبول ١٩٨٥) . وكثيرا ما اختص الباحثون الدولة الأوروبية ومؤسساتها التشريعية وغيرها بالقدر الأعظم من الفضل ، وربما بكل الفضل فى صعود الرأسمالية وصعود الغرب ، والثورة الصناعية والتحديث وكل ما شاكل ذلك . وسوف يجد جميع من يقرون بهذه « التفسيرات » أن التحليل الاقتصادى ومعالجته للمؤسسات وللدولة غير كاف أو غير ملائم فى هذا الكتاب .

لا غضاضة فى أن البابين الثانى والثالث والفصول السابقة من الباب الرابع أشارت مرارا إلى الدول وتدخلاتها فى الاقتصاد . من ذلك أننا أوضحنا أن الدولة فى الصين واليابان والهند وبلاد فارس والإمبراطورية العثمانية نظمت كما قدمت استثمارات ضخمة فى مجال صيانة القنوات المائية وغيرها من مرافق النقل ، وعملت على توسيع واستصلاح وتوطين أراضى زراعية ؛ وأدارت مشروعات اقتصادية مناظرة لمشروعات الدولة ووضعت السياسة التجارية وغيرها من سياسات اقتصادية ، فضلا عن أنها وفرت الدعم العسكرى للوفاء والنهوض بالمصالح الاقتصادية « القومية » ، لذلك فإن الزعم بأن الدولة « الشرقية الاستبدادية » عاجزة عن النهوض بأمر التطوير الاقتصادى فى آسيا يتنافى تماما مع الشواهد والبيانات التاريخية .

صيغة أخرى « نظرية » مركزية أوروبية تشير إلى النظام الدولى القائم على الدول . فثمة زعم بأن « الدول المحاربة » فى أوروبا (ولكن ليست فى الصين ؟) و « نظامها الدولى » بعد معاهدة ويستفاليا للسلام عام ١٦٤٨ وضعت صيغة مؤسسية لضرب من التنافس التعاونى أفضى إلى تطوير النظم الاقتصادية – أو على الأقل تقانة الأسلحة – فى أوروبا وليس فى آسيا . ولكن للأسف أن الشواهد والبينات تكذب أيضا هذا الافتراض الخاص بنظام دولى قائم على الدول . إذ من المسلم به أن دولة أسرة منج وأسرة كنج ، وكذا دولة المغول كانت دولاً أكبر من الدول الأوروبية الصغيرة . بيد أن هذا لا يعنى أنها أقل نشاطا ، أو أقل صلة بالموضوع وأنها لم تتورط فى حروب . لقد كانت الدول – المدينة و « القومية » فى جنوب شرق آسيا مثلما هى فى أوروبا تتنافس مع بعضها البعض . وكما لاحظنا فى الباب الثانى فقد كانت المنافسة الاقتصادية والسياسية والعسكرية هى القاعدة فى غرب آسيا وبين الامبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية ، وكذا بينها وبين الدول الأوروبية . ومن الأمور المتنازع عليها تأكيد ما إذا كان التفسير الراهن يولى اهتماما كافيا بهذه العوامل السياسية المؤسسية أم لا .

ولكن المشكلة لا تكمن أساسا فى أننا لانولى المؤسسات اهتماما كافيا بقدر ما تتمثل المشكلة فى كفاية أو عدم كفاية التحليل الاقتصادى لهذه المؤسسات . وإن إحدى الفرضيات الرئيسية فى هذا الكتاب هى تحديد أن المؤسسات مشتقة من العملية الاقتصادية ومقتضياتها وليست هى المحددة لهما . إذ أنهما لا يتحددان مؤسسيا وإنما يجرى استخدامهما مؤسسيا كأدوات مساعدة فقط . معنى هذا أن المؤسسات أدوات ثانوية ، ووسائل للملاءمة ، وليست العلة أو - على نقيض رأى بولانى - ليست المثوى الاجتماعى الحاكم للعملية الاقتصادية . تماما مثلما أن البرهان على وجود الكعكة لا يكمن فى الوصفة المؤسسية بل فى التنوق التحليلى . كذلك يكون لزاما على القارىء أن يحكم إلى أى مدى يمكن للتحليل الاقتصادى العالمى والإقليمى والقطاعى فى هذا الكتاب أن يفسر ويوضح الأحداث العملية التاريخية وليس المؤسسات القائمة فيهما . وحسب هذا الرأى يتعين على المؤسسات أن تتلاءم ، وهى تتلاءم بالفعل مع مقتضيات الاقتصاد إن لم تكن هذه المقتضيات هى فى المحل الأول علة قيام هذه المؤسسات .

وها هنا نشعر بقدر كبير من الراحة (على الأقل بالنسبة للمؤلف إن لم يكن كذلك بالنسبة للقارىء) إذ اهتدينا مؤخرا إلى مؤلف آخر هو جرايم سنوكس الذى يؤكد الآن أن المؤسسات :

« لا تؤدى دوراً عليًا أساسيا . وبيت القصيد فى الكتاب أن ديناميات المجتمع البشرى تدفعها قوى اقتصادية أساسية - « الآلية الدينامية الأولية Primary Dynamic mechanism - وأن المؤسسات تستجيب إلى هذه العوامل من خلال الآلية الثانوية Secondary ولا تدفعها .

(سنوكس ١٩٩٦ - ٣٩٩) .

وفيما يتعلق بانهيار المجتمعات البشرية - وبالتالى انحطاط الشرق ، والذى سنعود إليه فى الباب السادس ، يقول سنوكس إن مثل هذا الانهيار هو :

« نتاج تحولات فى القوى الاقتصادية الأساسية التى تعمل من خلال الاستراتيجيات الدينامية ، وليست نتاج مشكلات مؤسسية نابعة من تعقد اجتماعى . حقا إن المشكلات المؤسسية تعزز المشكلات الأساسية ولكنها فى الأساس انعكاس لها .. (سنوكس ١٩٩٦ - ٣٩٩) .

علاوة على ما سبق يكتب سنوكس أيضا عن الثورة الصناعية و « صعود الغرب » ويخص بالتحديد التحليلى المؤسسى الذى كتبه دوجلاس نورث الذى هو :

« على النقيض تماما من دراستي التحليلية من حيث منهج البحث أو التأويل ... إنه يركز على دور المؤسسات في قيادة عملية النمو ، بينما أركز أنا على دور القوى الاقتصادية الأساسية التي تحدد كلا من تقدم المجتمع وتحولاته المؤسسية والأيديولوجية . (سنوكس ١٩٩٦ - ١٣١) .

وفي الثورة الصناعية :

« السبب في تحول الإطار التقاني الأساسي هو الدافع المستمر للعناصر الاقتصادية داخل بيئة تنافسية عالية علاوة على التحول الأساسي الذي يطرأ على الهبات الطبيعية لعناصر الانتاج . - الأسعار النسبية لعناصر الانتاج - المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية والمادية » . (سنوكس ١٩٩٦ - ٤٠٣) .

سيكون هذا أيضا الأساس الاقتصادي لدراستي التحليلية عن « صعود الغرب » وثورته الصناعية في الباب السادس . وسوف ندرس هنا ونقارن بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية السابقة ونطرح رؤيتنا عن الكيفية التي شكلتها بها هي نفسها البيئة الاقتصادية التنافسية للغاية في الاقتصاد الكوكبي . وسوف نرى كيف لاءمت نفسها مع البيئة ومن ثم يسرت - ولكن لم تحدد ولم تمنع - النمو الاقتصادي في كثير من أنحاء آسيا أيضا ؛ وربما بأكثر مما عملت في أوروبا قبل عام ١٨٠٠ .

مقارنة بين المؤسسات
الآسيوية والأوروبية والربط بينها

الفصل الأخير من هذا الباب لا يحاول أن يكون ، ولا أن يدعي أنه ، تاريخ أو حتى استقصاء للمؤسسات المالية والتجارية . إنني أود أن أتصدى لمسألة ، أو على الأقل لافتراض شائع ، عن أن تطور هذه المؤسسات في أوروبا كان أكثر « تقدما » عن سواه في مواطن أخرى . ويذهب الافتراض إلى أن أوروبا « صدرت » مؤسساتها ، وأن الآخرين لم يكن أمامهم سوى اكتسابها وتحصيلها في نهاية الأمر والتلاؤم معها . هذه هي الرسالة التي يحملها تقريبا كل ما قدمه الغرب الأوروبي من الدراسات التاريخية والنظريات الاجتماعية أو على الأصح من افتراضات تتعلق بهذا الموضوع . لقد وصلتنا *الرسالة على الأقل ابتداء من ماركس وفيبر والمؤرخين الاقتصاديين الغربيين* ووصولا إلى علماء الاجتماع ورجال الإعلام الذين لا يزالون يترسمون هذا الخط حتى يومنا هذا . وإن أكثر ما كتب في هذا الصدد إنما ارتكز على جهل تام به ، و / أو انحياز

ضـد الأوضـاع خـارج أوروبا ، أو ارتكز على شـائعـات . نقـول هذا على الرغم من الدراسات العديدة التى قدمها فيبر عن الدين والمجتمع والمؤسسات فى أوروبا وآسيا . كانت هذه المصادر والسلطات هى الأساس ، وكانت إلى حد كبير « السلطة المرجعية » لما رواه المراقبـون المعـاصرون من بعدهـم . ونكاد لا نرى واحـداً منهـم تحـملَ مـشـاق البحث بنفسه ، أو حتى أن يسـأل نفسه إذا مـا كانت « النظرية » التى تلقاها مقبولة عقلا ، أو يمكن أن تكون كذلك فى ضوء شواهد أخرى معروفة لدى الجميع .

وللأسف فـإن الشـواهد والبيـانات المبـاشـرة عن هذه المؤسـسـات خـارج أوروبا مـتناثرة ، ولا نجـد غيـر عـدد قليل نسـبيـا من المؤرخين والمفكرين الاجـتمـاعيين الذين تجـشـمـوا عناء تأمل مـا هو قـائم . ومـع هذا فـإن عدداً من المؤرخين الآسـيـويين يقـدم الدليل على وجود تنظيم مـؤسسى ، ولكنهم يقـدمـونه كـخلفـيـة لدراسـتـهم أو كدراسـة جانبية عن الأحداث الاقتصادية . وسبق لى أن ذكرت أسمـاءهـم بإسـهاب فى مواضـع مـختلفة من هذا الكتـاب . ولعل من المفيد أن نستنيـر بشـهادتهم فيمـا يعلق بموضـوع المؤسـسـات . وهناك قلة آخرين من المؤرخين (أغلبـهم غربيون) يتـحلون بمنظور أكثـر عـمـومـيـة . وحـاول هؤلاء وضـع ملـخـصـات اسـتـدلاليـة تنبنى على هذه الدراسـات وعلى خبـرتهم سـواء بسـواء . ولكنـهم بدورهم يصطحـبون مـعـهم منظورهم الغربى المركزى الأوروبى ، ويحـاولون التغلب عليه ولكن بدرجات متفاوتة . وأشير هنا بوجه خاص إلى فـان لور (١٩٥٥) وسـتـينز جـارد (١٩٧٢ ، ١٩٩٠) وبرودبل (١٩٧٩ ، ١٩٩٢) ، ومارك الفين (١٩٧٣) فـى دراسته عن الصـين ، ثم أخيرا وربما بوجه خاص بيرلين (١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤) الذى يرفض فعلا النزعة المركزية الأوروبية برمتها.

ودراستنا التالية ستطعن فى سلطتهم المرجعية . وغنى عن البيان أن تقديم دراسة استقصائية شاملة ، أو حتى مجزأة عن الصورة العامة المؤسسية هو أمر خارج نطاقى وطاقـتـى . بيـد أن مـا بين أيدينا من روايات ونظريات مـؤسـسـيـة من منطلق المركـزية الأوروبية يعتمد أيضا وبصورة مفرطة على « سلطة الشهادة وإن كانت للأسف شـهادة كاذبة . وأقول صراحة إن اختيارى سيكون أيضا متميزا : ذلك لأنه ، كما سوف أؤكد ، إذا كـان الهيكل والعـمليـة الانتـاجيـة والتـجـارية فى الواقع مـثلمـا أوضحت الشـواهد والبيانات التى استعرضناها فى مواضع أخرى من هذا الكتاب إذن لابد وأن نسـأل : أى نوع من التنظيم المؤسـسـى كـان يمكن أن يكون ، أو كـان بـالفـعل مـوجـوداً ، لكى يجعل كل هذا ممكنا ؟

لذلك نرى أن الالتزام بمتابعة هذا الدور يتضـمن طرح الأسئلة التاليـة والتمـاس إجابة عليها ، علاوة على أسئلة أخرى : *ما هو النشاط الاقتصادى والانتاجى والتجارى*

والمالى الذى كان هناك ؟ كتابنا هذا هو محاولة لتقديم مجمل يلخص هذا النشاط . وما هو نوع المؤسسات المالية / التجارية وغيرها من مؤسسات اقتصادية وسياسية أو اجتماعية كانت قائمة هنا وهناك ويسَّرت هذا كله ؟ سوف نورد بعض الشواهد والبيانات ، ونحتكم أساسا إلى سلطة مرجعية . - وما هو تاريخ هذه المؤسسات وهل هى ، على وجه الخصوص ، من صلب الواقع المحلى أو على الأقل موجودة منذ زمن طويل فى هذا الاقليم أو ذاك ؟ وسوف نورد فى الإجابة شواهد وبيانات تفصيلية من واقع الظروف والملابسات . وما هى أوجه المقارنة بين هذه المؤسسات هنا وهناك ؟ سنحاول فى الإجابة الاحتكام إلى سلطة مرجعية ، وإلى حجج الشرط وجوابه تأسيسا على ما هو مقبول عقلا .

علاقات مؤسسية كوكبيه

وراء هذه المسألة القائمة على « المقارنة » توجد مسألة أخرى علائقية أهم من تلك . هل كانت هذه التطورات المؤسسية مستقلة إلى حد كبير عن بعضها البعض ؟ وهل كانت انعكاسا لتواريخ وظروف ثقافية متباينة أو متماثلة أو غير ذلك من تواريخ وظروف إقليمية ؟ أو هل كانت هذه المؤسسات استجابات مشتركة ازاء مشكلات وتحديات مشتركة ؟ أو هل كان ثمة تطور مؤسسى متكافل يمثل جزءاً من هيكل وعملية اقتصادية مشتركة ومتكاملة ؟ وإذا كان كذلك فهل هذا التكافل ينتشر من هنا إلى هناك وبخاصة من أوروبا إلى غيرها ؟ أو هل كان التطور المؤسسى المتكافل المحيط بالعالم يمثل جزءاً لا يتجزأ من هيكل وعملية اقتصادية عالمية متكافلة ومعتمدة على بعضها البعض ؟ هذا هو السؤال الحاسم الذى يخطو خطوة إلى ما وراء الملاحظة التى أبداها بوميرانز (١٩٩٧) والتى يقول فيها : إن المؤسسات الاقتصادية الأوروبية والغربية تطورت بنفسها استجابة لاحتياجات التجارة . ولكن هكذا أيضا الحال بالنسبة للمؤسسات الآسيوية كما يلاحظ براكاش (١٩٩٥ - ١٢) : « أود أن أؤكد وجود رابطة عضوية هامة بين زيادة عرض النقود ونمو أشكال الصيرفة فى الاقتصاد الهندى المغولى » . ولكن العرض من النقود فى الهند ، دعك من الطلب عليها ، كان شأنه شأن أى مكان آخر فى العالم بطبيعة الحال دالَّة على فعالية الاقتصاد الكوكبى .

قد يكون من المتعذر تقديم شواهد وبينات مقنعة تماما ، لكى نقيم الحجة بشأن التحول الثانوى والتلاؤمى للمؤسسات وللعلاقات فيما بينها على أساس عالمى النطاق .

ولكـن ربما يكـون طرح السـؤال الصـحيح يمـثل أكثر من نصف الإجابة الصـحيحة . أو لنقل بعبارة بيرلين « نريد أن نفكر .... وأن نسأل أسئلة بشأن الوجود الممكن فى لحظة بذاتها فى تاريخ « العالم » لقوى متماثلة بل وربما متطابقة تعمل وتؤثر فى هذه الأنماط المختلفة للاقتصاد السياسى المحلى ، وبالتالى قوى هيكلية أكبر » (بيرلين ١٩٩٠ - ٥٠) ويستطرد بيرلين قائلا :

« نريد أن نتجاوز حدود المقارنة ، فى محاولة رسم نتائج هيكلية أرحب نطاقا . وهكذا قـد نجد من يؤكد أن سباق النمو والتطوير المجتمعى لعلاقات رأسمالية جنينية (أوليـة) Proto- Capitalist (فى الهند) صـاغ شـرطا قـبليـا جـوهريا للتـدخل الأوروبى المتزايد فى شبه القارة .... بالإضافة إلى تطورات مماثلة حدثت فى مواقع أخرى فى آسـيا ..... وصـاغت جزءاً من الشـروط القبلية لنشوء وتطور نظام للتبـادل الدولى والتبـعيـة الدوليـة أسـست فيـه أوروبا هيمنة مـتزايدة .... صـفوة القـول إن الصناعات التجارية فى أوروبا وآسيا شكلت أجزاء تابعة من تطورات دولية أوسع . وإن ظهور وصعود رأس المال التجارى فى أنحاء مختلفة من العالم ، وصناعات موجهة للسوق فى أوروبا وآسـيا وشمال أمريكا ، ودمج النظم المنتشرة للانتاج الريفى فى دوائر سلعية دولية كل هذا بحاجة إلى أن نتأمله ونفكر فيه تأسيسا على إطار الصلة الوثيقة بالموضوع المشتمل على نمو التجارة الدولية وتقسيم العمل » .

(بيرلين ١٩٩٠ - ٨٩ ، ٩٠)

هذا هـو بطبيعة الحال الغرض المرسوم لهذا الكتاب - وأيضا كتاب فرانك وجيلز (١٩٩٣) الذى يغطى فترة زمنية أطول كثيرا . وهذا هو الهدف الذى نتتبعه ونلتزم به فيما يلى حيث نتناول بعض المؤسسات المالية والتجارية خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث .

قـد يكون من المفيـد ، لتـوضـيح مـا أقـصـده ، أن أبدأ بالاحتكام إلى بعض النصـوص . يقول بروديل (١٩٧٩) تحت عنوان « العـالم خـارج أوروبا » (١٩٧٩ - ١١٤) : « السؤال عما إذا كانت أوروبا ، أو لم تكن فى نفس مرحلة التبادل .... سؤال حاسم . والإجابة عليه ، كما سوف نرى ، هـى أن أوروبا كانت فعلا عند نفس المرحلة ، أو على الأصح أن « المناطق الأخرى من العالم الأكثر كثافة سكانية - أى المناطق الأخرى المتميزة » كانت أيضا عند نفس المرحلة أو المستوى . معنى هذا كما يفيد بروديل ضمنا ، أن ماركس وفيبر وأشياعهما توصلوا إلى نتيجة خاطئة .

شيء واحد يقيني : « أن التحولات الكبرى الهيكلية بل والمؤسسية في الاقتصاد العالمي لم تحدث نتيجة انتشار المؤسسات إنطلاقا من أوروبا . مثال :

« وصول التجار الغربيين أدى إلى توسيع السوق لصالح منتجات الخزف الأسيوى ، ولكنه لم يغير من نمطه الأساسى ..... وربما لم يتم تسجيل الأعمال التجارية جيدا ، ولكن لولا هذا لكان تطور السوق في البحار الجنوبية هو نفسه إلى حد كبير . وكما لاحظنا في السابق فإن الطلب على سلع مشتركة في البحار الجنوبية ظل ثابتا وملحا منذ القرن الرابع عشر » .

(هو شويمى ١٩٩٤ - ٤٨)

علاوة على هذا فإن التنظيم التجارى لم يكن مغايراً أيضا .

« كان شعب جنوب الصين « الجنجز ghongs هم أول من اهتدوا إلى فكرة تسويق سلع الخزف اليابانية في الخارج في عام ١٦٥٨ : وكان رد فعل (الهولنديين) شركة الهند الشرقية الهولندية سريعا لعمل الشيء نفسه في العام التالى .... ولابد أن كانت شبكات استخبارات الجنج التجارية والسياسية على مستوى من الكفاءة شأن كل من خصومهم الرئيسيين ، المانشوس والهولنديين .... ومن الأمور التى تقبل الجدل أن تنظيم الجنج كان يتحلى ببعض الصفات نفسها التى تتصف بها شركة الهند الشرقية الهولندية » .

(هو شويمى ١٩٩٤ - ٤٤)

وليس بوسعنا إلا أن نتفق مع شود هوردى حين يؤكد أن :

« تقسيم العمل والانتاج الصناعى وتجارة المسافات الطويلة كانت جزءاً من الطائفة الاجتماعية ذات المصالح المشتركة منذ عصر ما قبل التاريخ . وسوف يتعذر العثور على مجتمع في أى زمان أو مكان لم تتوفر فيه بعض قسمات اقتصاد التبادل المرتكز على مفهوم القيم النسبية واستخدام النقود والسوق . والشيء شبه اليقينى تماما أن المجتمعات التى تمارس الزراعة لكسب القوت ، والتى تمارس الانتاج الصناعى تعايشت مع المجتمعات التى خضعت لنفوذ آلية السوق وسيطرة رأس المال ....إن رأسمالية التجارة ، على الرغم من غياب رأس مال ثابت ، كانت واقعا من وقائع الحياة اليومية للحرفي وللزارع الآسيوى على السواء .. ولقد كانت الرأسمالية كنشاط تجارى عملا كونيا في المحيط الهندى ...... وطبيعى أن تجارة المسافات الطويلة في المحيط الهندى كانت نشاطا رأسماليا ، أيا كان تعريفنا لها ... النساجون والغزالون ومربى دودة القز والحدادون وملاك مزارع التوابل ، كانوا جميعا

يتلقون مكافآتهم عن طريق آلية السعر . وإن الرابطة بين تجارة المسافات الطويلة ، والاستثمار الرأسمالي التجاري والانتاج لسوق الصادرات ظلت رابطة قوية ....) . (شوهوري ١٩٧٨ – ٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤) .

وكانت تلك الرابطة الاقتصادية عالمية النطاق .

ولمزيد من التوضيح يمكن أن نقتبس ما يلي من عرض شود هوري للأشكال المؤسسية وتنظيم الانتاج الصناعي في مختلف أنحاء آسيا :

« نستطيع أن نجد في الصين وفي الهند قوة عمل تتسم بالتوسع والمرونة قادرة على تحويل المهن بين الزراعة والصناعة .... والتاريخ الأسيوي زاخر بأمثلة تكشف عن التحركات والهجرات المتصلة للحرفيين من موقع إلى آخر بحثا عن فرص أفضل .... وهيأت الهجرة والتحركات السكانية علاجا مشتركا ضد كوارث الطبيعة والقهر السياسي وفرص الانكماش الاقتصادي .... وتتضمن مراجعنا العديد من المصادر التي توضح أنه في جميع أنحاء الصين والهند ، وقتما تطرأ حالات كساد تجاري يتحول العامل الصناعي العاطل إلى عامل زراعي كأن يساعد في أعمال الحصاد لكسب أجره .... وسواء تأملنا الشرق الأوسط أو الهند أو الصين فإننا نجد رابطة : رأسية تظهر واضحة بين التسويق والانتاج الصناعي .... وكانت هيمنة التجار على الحرفيين واقعا حقيقيا حيثما تضعف قوة المنافسة في جانب الشراء . وتثبت المصادر التاريخية أن التجار الأسيويين سواء كانوا يعملون في الهند أو في الشرق الأوسط أو في الصين ، كانوا يتدخلون مباشرة في الانتاج الصناعي التزاما بحاجات تجارية خاصة ...... والتفسير الواضح لتطور مناطق بذاتها لتكون مناطق إنتاج للتصدير هو أن الموقع الصناعي ، حتى في عصر الانتاج غير الآلي ، تأثر بقوة بالكلفة النسبية للعمل والسلع الأجرية wage goods ورأس المال إذ كانت هذه موزعة في المكان توزيعا متفاوتا .... وكانت هناك مناطق بأكملها في الشرق الأوسط وفي الهند وفي الصين تنتج منسوجات للتصدير سواء داخل الحدود القومية أم خارجها ... وطورت مناطق كثيرة في آسيا صناعات تحمل كل مقومات الصناعة القائمة على الطلب الموجه للتصدير . ولم تتهيأ لأوروبا قدرة على التحدي إلا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر .... » .

(شود هوري ١٩٩٠ – ٣١٣ ، ٣٠٦ ، ٢٩٩ ، ٣١٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣٠١)

وأشارت جانيت أبو لوغد أيضا (١٩٨٩ - ١٢) إلى وجود أوجه تماثل مذهلة ترجح كثيرا الفوارق والاختلافات فى مستويات ومؤسسات التطور الاقتصادى فى كل أنحاء أوراسيا فى القرن الثالث عشر . وحيثما تكون فوارق نجد أوروبا متعثرة فى الخلف . ونرى هنا ما قاله سيبولا من أن الأوروبيين منذ سقوط روما كانوا منطقة متخلفة « ..... وأرض برابرة » ..... وظلوا ساكنين دون تغيير طوال القرنين الثالث والرابع عشر . (أبو لوغد ١٩٨٩ - ٩٩-٩٠ . وأيضا انظر سيبولا ١٩٧٦ - ٢٠٦) . والغريب مع ذلك ، ودون أن تبدى أبو لوغد أى توضيح خارج الإطار الزمانى لكتابها ، تراها تزعم أن أوروبا مع حلول القرن السادس عشر كانت قد خطت خطوات كبيرة إلى الأرقام . إن الشواهد تدعم حكمها بشأن القرون السابقة ، ولكن تكذبها بشأن القرون اللاحقة .

بل إن بروديل الأوروبى يقر بأن :

« إننا فى كل مكان ، من مصر إلى اليابان ، سنجد عناصر أصيلة من رأسماليين وتجار جملة ، ونوى دخول ثابتة من التجارة ، والآلاف من معاونيهم ، ووكلاء تجاريين ، وسماسرة وصيارفة ، ومصرفيين . أما عن تقنيات التبادل أو إمكاناتها أو ضماناتها فإن أى مجموعة من هؤلاء التجار تقف ندا لنظرائها الغربيين » . (بروديل ١٩٩٢ - ٤٨٦) .

ويجزم بروديل فى مجلده الثانى من كتاب « الحضارة والرأسمالية » (١٩٧٩ - ٢١٩) بأن « الوجود الأوروبى لم يحدث أى تغيير فى هذا الصدد . إن التجار البرتغاليين والهولنديين والانجليز والفرنسيين إقترضوا جميعا من المسلمين أو اليابانيين (فى الهند) أو من المرابين فى كيوتو فى اليابان » . والحقيقة أن الأوروبيين لم يقترضوا النقود لاستعمالها فقط فى آسيا بل اقترضوها من المؤسسات المالية المحلية القائمة ، أو بواسطتها . ويشير بروديل إلى سومبارت بأنه « أهم المدافعين والمتحدثين عن فرضية تفرد العقلانية الأوروبية . ولكنه يستطرد ليسأل :

« أخيرا حين يتأمل المرء نطاق المستندات الرشيدة للرأسمالية ألا ينبغى له أن يفسح أيضا مجالا لمستندات أخرى إلى جانب إمساك دفاتر القيد المزدوج : الكمبيالات ، والعمل المصرفى ، وسوق الأوراق المالية ، والأسواق ، وأعمال التظهير ، والخصومات ...... الخ ؟ بيد أن جميع هذه الأمور نجدها بطبيعة الحال خارج العالم الغربى وعقلانيته المقدسة إلى أبعد حد ...... والشىء الأهم من الروح التجديدية

لتنظيم المشروعات كان زيادة حجم التجارة ...... إن بقية العالم ، شأنه شأن أوروبا ، ظل قرونا يتمتع بخبرة ضرورات الانتاج وقوانين التجارة وتحركات العملة » .

(بروديل ١٩٧٩ - ٥٧٥ ، ٥٨١)

والحقيقة أنه كان انتاجا عالميا ، وتجارة عالمية ، وتحركات عملة عالمية ، ذلك الذى جذب انتباه أوروبا وهيأ لها إمكانية توسيع نطاق انتاجها وأن تبدأ فى الاتجار معه .. وعلى مدى ثلاثة قرون بعد أن اكتشف الأوروبيون النقود الأمريكية التى شاركوا بها فى هذا الاقتصاد العالمى .

لذلك كان لابد وأن توجد قبل تلك المؤسسات الاقتصادية والانتاجية والتجارية والمالية الضرورية ، وأن تواصل بقاءها ، وتتطور حتى يتسنى للأوروبيين أن يشاركوا فى اللعبة . وكما لاحظ بوميرانز (١٩٩٧) مرارا فإننا نستطيع أن نقول الشىء نفسه عن حقوق الملكية والمؤسسات القانونية التى كانت قد ترسخت وتطورت فى أنحاء مختلفة من آسيا .

فى الهـــــند :

لعل من الأفضل لنا بدلا من أن نسرد بالتفصيل هذه الأشكال المؤسسية ، أن نحتكم إلى عينات محدودة من النصوص بادئين بجنوب وجنوب شرق آسيا :

« كان النظام المصرفى (الهندى) على مستوى جيد من الكفاءة والتنظيم طوال القرن ، وكانت الأوراق التجارية والهونديس Hundis الصادرة عن المشروعات الكبرى وبيوت المال موضع احترام وتقدير فى كل أنحاء الهند ، وكذا فى إيران وكابول (أفغانستان) وحيرات ، وطشقند ، وغيرها من بلدان آسيا الوسطى ...... كانت هناك شبكة كاملة من الوكلاء والوسطاء والسماسرة والتجار بالمقاولات .... وتطور نظام اتصال للأسعار الجديدة وأسعار السوق يتميز بالسرعة الفائقة والبراعة . (نهرو ١٩٦٧ - ١٩٢) .

وإذا افترضنا أن أول رئيس لوزراء الهند تحيز قليلا إلى بلده فى كتابه « اكتشاف الهند » فليس لنا أن نتوقع الشىء نفسه من البرتغالى توم بايريس الذى ينصح بأن :

« من يريدوا من أبناء شعبنا أن يصبحوا كتبة أو وكلاء تجاريين ، فحرى بهم أن يذهبوا ..... ويتعلموا من هنود جوجارات فى كامبالى لأن هناك أعمال التجارة علم فى ذاته » . . بايريس ١٥١٦ (١٩٤٢ - ٤٤) .

وثمة مؤلفان آخران قدما ملاحظتين مماثلتين :

« هناك من الشواهد ما يؤكد وجود فئة متطورة للغاية (هم الشرفاء) [وهو مصطلح مشتق من العربية] يتعاملون فى العملة والائتمان التجارى والقروض والتأمين على السلع ...... الخ .... وكانوا يقينا على صلة وثيقة بالبرجوازية الصغيرة الريفية .... التى كانت حلقة مهمة فى نقل حصة محددة من الفائض الزراعى إلى الفئات التجارية .... وليس واضحا إذا ما كان البرتغاليون أدخلوا أى تغييرات تنظيمية على التجارة والانتاج الزراعى فى الهند ، حتى ولو فى مناطق أو قطاعات محدودة ..... وتفيد كل ظواهر الأمور إنهم استفادوا من آليات الانتاج والتجارة الموجودة » .

(جانجولي ١٩٦٤ – ٥٧ ، ٧٨)

« ومن أواخر القرن السادس عشر فصاعداً كان الرأسمالى صاحب السندات والأوراق التجارية قسمة مميزة للاقتصاد السياسى الهندى . وهو عبارة عن منظم مشروعات يحصل على عائد عن طريق نظام الالتزام إزاء الأراضى الزراعية ويعمل بالتجارة المحلية الزراعية ، ويسيطر على موارد عسكرية (دواب الحرب والأسلحة والعمل البشرى) علاوة على مشاركته فى مناسبات متباعدة فى اللعبة الكبرى لتجارة المحيط الهندى » .

(بايلي ١٩٩٠ – ٢٥٩)

ولعل من المفيد حتى نقدم على الأقل صورة توضيحية ذات مظهر محلى أن نذكر رؤية مراقب معاصر مهتم بذلك . ونعنى به جيرار أو نجيير Gerard Aungier رئيس المصنع الانجليزى فى سورات . إذ كتب تقريرا إلى شركته فى لندن ، وهى شركة الهند الشرقية الإنجليزية عام ١٦٧٧ :

« أحطنا علما بإشعارك بشأن انخفاض سعر الفلفل الأسود فى أوروبا ، وتعليماتك بالعمل على خفض سعره هنا أيضا . وهذا مالم نكن بحاجة إلى بذل أقصى الجهد بشأنه ؛ ولكن دون جدوى ، ذلك لأن استهلاك هذه البلاد من الفلفل الأسود كبير جداً . ويوجد تجار كثيرون ينقلونه إلى أنحاء خارجية مثل دكا ومالا بار بحيث بات مستحيلا خفض السعر إلى الحد الذى تطلبه :

(نقلا عن شودهوري ١٩٩٤ – ٢٧٥)

ويقدم بى . آر . روجرز (١٩٩٤ – ٢١٩ ، ٢٥٥) عرضا شاملا عن المجتمع الريفى فى شمال الهند خلال القرنين السابع والثامن عشر . ويشدد فى عرضه على أن

الاستثمار التجارى عمَّ الهند من أقصاها إلى أقصاها ، بدءاً من السواحل والموانىء والأوروبيين . وفى مثال عن معدلات التأمين (ورد عنه حبيب ١٩٦٩ - ٧١) يوضح فعالية وأمان مثل هذا النوع من الاستثمار التجارى ، ونظام النقل الذى يشكل أساسا له فى غرب وشرق الهند : إذ كانت معدلات أسعار التأمين فى منتصف القرن السابع عشر للمسافات ٣١٥ و ٥٥٠ و ٦٧٥ ميلا هى على الترتيب كالآتى ٠,٥ ، ٢,٥ ، ١ بالمائة من قيمة السلع المؤمن عليها .

والملاحظ أن مناقشات حبيب (١٩٦٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠) للاقتصاد الهندى فى عصر المغول والطوائف التجارية فى الهند قبل الاستعمار لاتدع مجالا للشك فى « تطور » التجارة والمال . كانت السوق مفتوحة وتنافسية . واشتملت على تجار جملة وتجار صغار متجولين . وانتشر نظام الائتمان . واعتاد تجار مدينة أحمد أباد السداد وتسوية الديون بالكامل تقريبا بعملات ورقية كما وأن أى أمر أو وعد بالدفع يمكن أن يتحول إلى أوراق تجارية مخصومة . (حبيب ١٩٦٩ - ٧٣) . مؤشر آخر على « تطور » سوق المال يتمثل فى أسعار الفائدة وتباينها من نصف إلى واحد بالمائة عن الشهر والذى لايختلف كثيرا عن أسعار انجلترا وهولندا آنذاك (حبيب ١٩٦٩ - ٣٩٣) .

ويلخص كاتب آخر موضوعه :

« اعتاد موظفوا الشركة (أوروبية) توثيق قطاع مركب ومتغير ومتباين بشدة لانتاج سلعة زراعية فى جنوب الهند .... ويدعم الباحثون هذا النهج فى التفكير ..... وهو أن التوسع التجارى والتراكم الرأسمالى ، وتخصص العمل والتباين الانتاجى كان واسع الانتشار ، فى أماكن مختلفة . وأفضى هذا كله إلى توليد موارد تجارية لايرادات الدولة على مدى ثلاثة قرون قبل السيطرة البريطانية ...... وأنتج الاقتصاد التجارى الذى تستمد منه الدول إيراداتها » . (لودين ١٩٩٠ - ٢٣٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧) .

ولقد كان التجار والموزعون المحليون للمنتجات الزراعية والصناعية يربطهم ببعضهم البعض نظام معقد خاص بمدفوعات مسبقة خصما من الائتمان و/أو المواد . ويقول برلين (١٩٨٣ - ٧٣) « فى الحقيقة إن الائتمان والتحويل كانا يعملان على أساس نظام طلبيات يدخل فيه المقرضون بمستوياتهم التنظيمية والاجتماعية المتباينة ...... والذى اشتمل على نسبة كبيرة نسبيا من الناتج الزراعى ؛ ناهيك عن الناتج الصناعى .

« وهذه الآليات والمؤسسات سمحت بمعدلات عالية من التخصيص عن طريق توفير الوسائل اللازمة لأعداد كبيرة من المنتجين لتفادى تقلبات المناخ والأسعار ، والتى كانت الضرائب والايجارات العالية والأسعار الفعلية المنخفضة تجعلها سريعة التأثر ..

وهيأت الفرصة لاستمرارية فى الزمان والمكان ، على نحو يسمح بمضاعفة الصفقات التجارية .

(بيرلين ١٩٨٣ - ٩٨)

ويتلقى أصحاب المصانع المواد الخام ، و / أو الائتمانات لتوفير الصناع اللازمين لهم ، ولدفع أجورهم . وكان صناع آخرون يعملون لصالح احتكارات الدولة على أساس الأجر ، بينما يظل آخرون يعملون مستقلين . (جانجولى ١٩٦٤ - ٤٧) . والجميع جزء لا يتجزأ من نظام « مؤسسى على نحو مترابط للتمويل والائتمان والتوزيع والتجارة والانتاج للسوق المحلية والإقليمية وللتصدير - وكانت هذه السوق بطبيعة الحال جزءاً لايتجزأ من السوق العالمية ، واستمرت كذلك . وعندما دخل الأوروبيون ، وعلى نحو مادخلت كمثال شركة الهند الشرقية الهولندية بالقرب من أجرا ، إنما دخلت شبكة مثلثة تغطى مسافات طويلة وإطارا لتحويلات الشركة فيما بين العديد من الأماكن الأخرى . وليس هذا سوى القمة من مركب تنظيمى لتسهيلات التحويلات المالية والائتمان المسبق الذى كان يشمل القطاع الأكبر من شبه القارة الهندية ويمتد إلى خارجها » (بيرلين - ١٩٩٠ - ٢٦٨) .

ويعرض بيرتون شتاين (١٩٨٩) بعض هذه الشواهد ذاتها فى اقتصاد الهند قبل الاستعمار . ويؤكد ثانية طابع الاستثمار التجارى الواسع النطاق ، كما يؤكد أيضا علاقاتها الانتاجية والتجارية الواسعة والكثيفة بين الريف والمدينة ، وكذا بين مراكز تجارية حضرية وريفية أصغر حجما ومنتشرة فى كل مكان . ويشير شتاين وسانجاى وسوبرا هما نيام (١٩٩٦) فى مقدمة مجموعة أبحاثهما بعنوان « المؤسسات والتحول الاقتصادى فى جنوب آسيا » إلى أن الخط الذى يربط بين مجموعة أوراق البحث هو أن العناصر الفعالة اقتصاديا ، والهياكل المؤسسية كانت دائما وأبداً فى تحول اقتصادى مطرد من حيث العلاقات القائمة بينها والاستجابة ازاء الظروف الاقتصادية المتغيرة ومتقضياتها . ويوضح شتاين (١٩٨٩) أيضا أن النظام الهندى المالى المتطور جيدا هيأ القدر الأعظم من رأس المال الذى لم يستند به فقط المنتجون والتجار الهنود بل أفادت منه أيضا شركة الهند الشرقية والهولندية ، وكذلك التجار الأوروبيون أصحاب الأعمال الخاصة داخل الهند أو خارجها .

وأحد التوسعات التجارية للهند على مدى قرون - بل فى الحقيقة على مدى آلاف السنين (فرانك ١٩٩٣) كان التوسع غربا نحو آسيا الوسطى وبلاد الفرس وما بين النهرين والأناضول والمشرق وشبه الجزيرة العربية ومصر وشرق أفريقيا . وطبيعى أن كانت المؤسسات الانتاجية والتجارية والمالية عاملة ونشطة هناك أيضا بحكم العلاقة

المتبادلة . وازدهرت التجارة العربية والإسلامية خلال العصور المظلمة التى سادت أوروبا ، واطرد ازدهارها خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث حتى على الرغم من تعرض التجار العرب لمنافسة متزايدة من الغرب ومن الشرق على السواء . مثال ذلك أن ابن خلدون تحدث بالفعل عن التجار وعن التجارة الوافدة من أراض غير عربية ، وكتب أيضا عن التجارة الإسلامية وغيرها فى القرن الرابع عشر . ومن ذلك ما قاله فى مواضع مختلفة :

« التاجر البصير بالتجارة لا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه من الغنى والفقير والسلطان والسوقة ، إذ فى ذلك نفاق سلعته .... وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا وأكفل بحوالة الأسواق . لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الضرر فى طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها . وإذا قلت وعزت غلت أثمانها . وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها ..... واعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من رقيق أو زرع أو حيوان أو قماش . وذلك القدر النامى يسمى ربحا .... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هى قيم الأعمال الإنسانية .... واعلم أن الله تعالى خلق الحجرين والمعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول هما الذخيرة والقنية لأهل العالم فى الغالب ، وإن اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلها بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق التى هما عنها بمعزل فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة .... والكسب والمعاش إنما هو بالصنائع أو التجارة ؛ والتجارة هى شراء البضائع والسلع وادخارها يتحين بها حوالة الأسواق بالزيادة فى أثمانها ويسمى ربحا .... والتاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح ولابد فى ذلك المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج ، وهى عوارض هذه الحرفة .... »

ابن خلدون المقدمة (ص ٢٦٨ - ٢٧٨)

وتخصص جانيت أبو لوغد (١٩٨٥ - ٢٠١ ، ٢٠٩) فصلا كاملا عن الإسلام والأعمال التجارية . وتدرس فيه الكثير من الصكوك المالية والمؤسسات الاقتصادية . وسبق أن قام أبراهام أودوفيتش وآخرون (١٩٧٠) بدراسة استقصائية عن « تقنيات التجارة » فى الإسلام . كذلك كان « اتساق الإسلام مع الرأسمالية والتجارة موضوعا رئيسيا درسه ماكسيم رودونسون (١٩٧٠ - ١٩٧٢) ناهيك عن حقيقة معروفة وهى

أن المسلمين الأول كانوا تجارا وظلوا كذلك قرونا مما يقوم شاهد صدق . ويبذل بروس ماسترز (١٩٨٨) جهوداً مضنية لكى يمايز بين السياسات العثمانية والأوروبية فى دراسته عن حلب . غير أن تفسيره ورؤيته لتجارة القوافل والتجار والمؤسسات التجارية والنقود والأئتمان والاستثمار تشهد جميعها على شمول الاستثمار التجارى والنظام النقدى للاقتصاد العثمانى . وإن دراسته الفاحصة لسجلات البلاط بما فى ذلك القروض « تزودنا برؤية شبه واضحة تماما عن دورة الديون التى ربطت المناطق الريفية بالعديد من الأفراد الأثرياء ذوى النفوذ فى العاصمة » . (ماسترز ١٩٨٨ - ١٥٦ ، ١٦٧) . ويؤكد ماسترز بالإضافة إلى هذا على المشاركة النشطة والمستقلة للمرأة فى الاقتصاد العثمانى .

ونجد المسلمين الهنود وتجاراً آخرين ونشاطات تجارية يحتلون فى أماكن أخرى مواقع راسخة ومتنامية داخل جنوب شرق آسيا وفى كل أنحائها حيث شعوب الملايو وآخرين طوروا نشاطهم التجارى والهياكل المؤسسية المالية الخاصة بهم . وسمحوا بالمشاركة فيها لعرب وفرس وهنود ، ثم أخيرا لأوروبيين وفدوا من الغرب ، والصينيين وفدوا من الشمال .

فى الصـــين :

من بين فرضيات هذا الكتاب التى يهدف إلى إثباتها بيان أن من الأمور التى لايدانيها أدنى شك أن الصينيين (وكذا اليابانيين وغيرهم) كانوا جميعا مرتبطين بهذا التقسيم الدولى للعمل والتجارة ، وانهم احتلوا موقع الصدارة والتفوق الانتاجى . واستعرضنا فيما سبق بعض النشاط التجارى الصينى الخارجى وتجارة المسافات البعيدة . ونحن فى هذا الصدد نرى ما رآه ولاحظه وانج جونجو (١٩٩٠ - ٤٠٢) من أن « تجارة المسافات الطويلة عبر البحار لم تكن فى نظر الصينيين مختلفة عنها فى نظر الشعوب الأخرى » . إذ استمرت التجارة عبر البحار المنطلقة من جنوب الصين على الرغم من القيود التى فرضتها أسرة منج ، وشاركت فيها الجاليات « الصينية عبر البحار » والأجانب على السواء . وأهم هذه الجاليات بشكل خاص جالية هوكينز Hokkiens التى استقرت فى نجازاكى ومانيلا وباتافيا وذلك لإدارة تجارة الصين .

ولكن لابد وإن كانت لدى الصينيين فى وطنهم المؤسسات المالية والتجارية والانتاجية التى تشكل مستلزمات تكميلية لذلك . والغريب أن القاعدة المؤسسية كانت مؤسسة على نحو أفضل فى عصر أسرتى سونج ويوان السابقتين (يانج ١٩٥٢ ، ما ١٩٧٠ ، الفين ١٩٧٣) مما كانت عليه فى عصر أسرتى منج وكنج . ومع هذا يقول

بيرلين (١٩٩٠ - ٢٨٠) إن كل ما قرأته عن أشكال التداول الصينى يشير إلى وجود تنظيم مكانى للنقود الطبيعية المادية physical money والنقود المحاسبية money of account وهو تنظيم مماثل تماما فى أسسه للتنظيمات التى كانت قائمة فى الهند قبل الاستعمار أو فى الشرقين الأوسط والأدنى ، أو فى أوروبا فى مطلع العصر الحديث أو فى أمريكا الأسبانية . ويقول بيرلين (١٨٨٣ - ٦٦) فى كتاب سابق إن جنوب آسيا فى أواخر المرحلة السابقة على الاستعمار كان مثل الصين فى تلك الفترة ذاتها ، يمر بعملية تغير أساسية أثرت على غالبية القسمات الاجتماعية والاقتصادية والحكومية الكبرى المميزة له . وكان هذا بطبيعة الحال هو نفس التطور لنفس الاقتصاد الكوكبى الذى يشاركون فيه جميعا ، ومعهم أوروبا أيضا . لذلك لا غرابة فى أن نجد جانيت أبو لوغد (١٩٨٩ - ٣٠٩) فى عرضها « للمؤسسات والممارسات التجارية » الصينية نذكر كاتوا kato الذى لاحظ أن روابط التجار الصينيين فى عهد أسرة هانج Hang تماثل طوائف الحرفيين الأوروبيين .

وسبق أن لاحظنا فى الباب الثانى أن الاقتصاد الصينى منذ عهد أسرة سونج فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كان اقتصادا صناعيا واستثماريا تجاريا ، واقتصاد نقود وحضر وأنه فى هذا كله بلغ مدى بعيداً لم يدانيه فيه أى مكان آخر فى العالم . وعاد الفين ببصره (١٩٧٣) إلى الوراء ليفكر فى هذه القرن الثامن عشر ، وأوجز رأيه قائلا :

« أصبح الاقتصاد الصينى قائما على الاستثمار التجارى . وإحدى أمارات هذا التطور تتمثل فى زيادة تعقد هيكل الأعمال التجارية .... وثمة أمارات أخرى تتمثل فى زيادة متاجر النقود ومصارف تحويل النقود ، وطوائف التجار المشتغلين بالتجارة فيما بين الأقاليم .... وتزايد كثافة شبكة السوق المحلية .... كما لم يغب عن السوق تنظيم المشروعات .... وهنا نجد رواية عن الكيفية التى انخفض بها سعر الوقود .... وهكذا يمكن أن نستنتج أن القرون الثلاثة السابقة على تاريخ الصين الحديثة شهدت قيام كثير من وحدات التنظيم الاقتصادى الخاص الأكبر حجما بكثير من التنظيمات السابقة ، وأن التحول هنا كان تحولا كيفيا وكميا فى آن واحد . ونخص بالذكر أن الصناعة الريفية كانت متآزرة من خلال شبكة سوق ذات كثافة سريعة التزايد ، وتشتمل على صناعة حضرية ، وتتزود بالمواد الخام وبالعملاء من خلال هذه الشبكة . واستحدثت هياكل جديدة للتعامل مع أعداد ضخمة من العاملين . (الفين ١٩٧٣ - ١٧٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠) .

ويصف الفين مثالا على هذا بمصانع الحديد فى منطقة هوبى / شانكسى / سى

شوان Hubei / Shanxi / sichuan . إذ كان بها ما بين ستة وسبعون أفران ، ويعمل بها قرابة ألف عامل . ويقتبس أيضا رواية عن بلدة ينج ديجين Jingdezhen (شنج – تى – شنج) وهى أعظم مركز لصناعة الصينى « البورسلين » فى مقاطعة يانجتسى (كيانجسى) ؛ فيقول :

« عشرات آلاف المدقات تدق فتزلزل الأرض بصخبها . السماء تضىء بوهج النيران ، حتى تعذر على المرء النوم . وأطلق الناس من باب السخرية على المكان اسم « مدينة الرعد والبرق » . (ألفين ١٩٧٣ – ٢٨٥) .

ويخلص الفين إلى ما يلى :

وهكذا يبدو واضحا أن المشروع الاقتصادى ظل حيًّا فى أواخر عهد الصين التقليدية . وتوفر آنذاك وعى حاد بالكلفة المقارنة ، مما كان له أثره على نوع التقانة المستخدمة (مثال ذلك استخدام تقنيات التبخير بدلا من الغلى لاستخراج الملح ، بعد أن أصبح حطب الوقود أكثر فأكثر ندرة وتكلفة ..... لذلك يبدو من المقبول عقلا أن نفترض أن الكثير من أو غالبية الخيارات الخاصة بالتقنيات وراءها اعتبارات رشيدة تماما .

(ألفين ١٩٧٣ – ٣٠٠)

إن نقص أشجار الأخشاب الصلبة الجيدة بسبب تقطيعها لاستخدامها فى بناء السفن ، أدى إلى ارتفاع أسعار الخشب ارتفاعا فاحشا فى جنوب الصين . ولهذا انتقلت صناعة بناء السفن إلى سيام والملايو لرخص وكثرة هذا النوع من الخشب هناك . (مرقس ١٩٩٧) .

ويشير مرقس (١٩٩٦ – ٧٧) فى معرض حديثه عن جنوب الصين إلى أنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر أصبح النظام الايكولوجى الزراعى فى منطقة لينان Lingnan مجالا للاستثمار التجارى بحيث دخلت السوق حصة أكبر من الغذاء ، وعملت الأسواق بقدر من الكفاءة أكبر مما هى فى انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة آنذاك . ويثبت أيضا نج شن – كيونج (١٩٨٣) أن موضوع دراسته المحدد ليس فقط الاستثمار التجارى بعيد المدى فى القرن الثامن عشر فى مقاطعة آموى (جيامين) وحدها بل وأيضا فى فوجيان . ويعرض علاوة على هذا العلاقات المركبة للتجارة والهجرة بين فوجيان وتايوان عبر المضايق . ومع كانتون وما كاو على طول الساحل ، ومع وادى يانجتسى حيث مناطق زراعة الأرز وحتى أعالى النهر عند شونجكنج وإلى ماوراء سيكوان وحتى منشوريا . ويعرض تحليلا لتدخل الحكومة فى

السوق لتثبيت الأسعار عن طريق رصيد المخزون من الطعام . ويوجز تحليله بقوله : « إن شحنات الأرز داخل الشبكة الساحلية تجاوزت هدفها الوحيد وهو الإغاثة ، وأصبح استثمارا تجاريا » (نج ١٩٨٣ - ١٣٠) . وسبق أن أشرنا إلى ملاحظة ونج عن التطور التجارى وتطور المؤسسات فى إقليم وادى يانجستى وذلك فى الباب الثانى .

ويشير بوميرانز (١٩٩٧ - الباب الأول ص ٣٠ ، ٣١) إلى أن الفلاحين الصينيين اعتادوا عرض نسبة مئوية كبرى من إنتاجهم فى السوق ، التى كانت سوقا أكثر تنافسية من سوق الفلاحين فى غرب أوروبا . هذا فضلا عن أن الفلاحين الصينيين كانوا أكثر جدية للعمل فى إنتاج الحرف اليدوية الفنية للسوق . ويوضح بوميرانز أيضا أن حقوق الملكية وبيع الأراضى كانت فى الصين أكبر من نظيرتها فى غرب أوروبا .

علاوة على هذا ساد الصين تخصص إقليمى متزايد فى الزراعة . (جيرنيت ١٩٨٢ - ٤٢٧ ، ٤٢٨) وفى انتاج المحاصيل التجارية خاصة أوراق شجر التوت غذاء لدودة القز . وتزايد الاستثمار التجارى فى هذا الانتاج وفى غيره من أشكال الانتاج الزراعى لخدمة اقتصاد الصناعة والتصدير إلى حد كبير . مثال ذلك أن أسعار أوراق شجر التوت اللازمة غذاء لدودة القز كانت تتقلب وتتغير ما بين الصباح والظهر والمساء . وتمت عمليات بيع وشراء الأراضى خاصة من جانب التجار الراغبين فى الانتماء إلى الطبقة الارستقراطية حتى أن أصحاب الأراضى باتوا يسمون « سادة أو لوردات الفضة » . (بروك ١٩٩٨) .

وسوف نكتفى باقتباس من كلمة كتبها صينى معاصر يدعى جانج تاو Zhang tao عام ١٦٠٩ ، إذ قد تعطينا لمحة عن المناخ السائد آنذاك .

« الراغبون فى العمل تجارا أصبحوا كثيرين ، وفقدت ملكية الأرض اعتبارها . وتنافس الناس فى براعة كسب الرزق مستخدمين أصول ممتلكاتهم ، وأخذت الثروات تنقص وتزيد دون قدرة على التنبوء مسبقا ...... ومن أثروا بالتجارة أصبحوا كثرة غالبة ، أما من أثروا بالزراعة فهم قلة قليلة . وازداد الغنى غنى ، وازداد الفقير فقرا . ومن ارتفعت مراتبهم دانت لهم السلطة ، ومن انحط حالهم اضطروا إلى الهجرة أو الانزواء . أصبح رأس المال مصدر السلطان ، ولم تعد الأرض أملا ينشده الإنسان ... أثرى واحد من بين كل مائة انسان ، وافتقر تسعة أعشار . ولم يعد بمقدور الفقير أن يتصدى للغنى ، فالأغنياء وإن قل عددهم هم القادرون على التحكم فى الغالبية . إن سيد الفضة يحكم السماء ورب النحاس له السلطان على الأرض » .

(نقلا عن بروك ١٩٩٨)

ومع هذا كله تميز الهيكل المؤسسى للزراعة وسوق منتجاته فى الصين بالقدرة المتميزة على الاستجابة ازاء الاحتياجات والظروف الاقتصادية والايكولوجية المتغيرة ، وبدا أفضل كثيرا من الوضع السائد فى انجلترا آنذاك . وكانت أسعار الحبوب تتغير فى تناسب عكسى مع عائدات الحصاد فى كل من البلدين . بيد أنها كانت فى جنوب الصين أقل عرضة للتقلبات من مثيلتها فى انجلترا . وليس السبب أن السوق أقل فعالية ونشاطا بل لأنها أفضل من هذه الناحية ! ونعرف أن المحاصيل زادت فى جنوب الصين بفضل الزراعة دورتين فى العام ، ثم إن غلتها كانت مستقرة نسبيا بفضل زيادة الرى ، وتم تنظيم المخزون عن طريق توفير مشروعات محلية وأسلوب التجارة بين الأقاليم . ويعقد مرقس (١٩٩٧) مقارنات تفيد أن الفلاحين وموظفى الدولة وتجار الحبوب فى جنوب الصين كانوا يدبرون أمور معاشهم على نحو أفضل من نظرائهم الإنجليز حتى على الرغم من الآثار المناخية المعاكسة التى قد تصيب الاقتصاد الزراعى لهذا الطرف أو ذاك . ويعزو مرقس هذا إلى « التقانة المتقدمة كما تجلت فى أعمال الرى ونظام التخزين التابع للدولة ، وإلى آلية السوق لما لها من فعالية وكفاءة أفادت فى الحد من أثر التقلبات المناخية على الغلة والمحاصيل وعلى أسعار الأرز فى جنوب الصين » .... إذ كانت الصين فى هذا كله أكثر وأفضل مما كانت عليه انجلترا فى القرن الثامن عشر .

وعقد بوميرانز . أيضا العديد من المقارنات الدقيقة الحذرة بين مؤسسات السوق فى الصين . وأنحاء مختلفة فى أوروبا . وخلص من هذا إلى نتيجة مؤداها :

« عندما تحولنا إلى أسواق عناصر الانتاج وهى الأرض والعمل وجدنا ، وبالدهشتنا ، أن الصين بدت وكأنها تماثل وتتطابق مع الأفكار الأوروبية الحديثة عن المؤسسات الاقتصادية ذات الكفاءة والفعالية على الأقل فى غرب أوروبا قبيل القرن الثامن عشر .... وهكذا يبدو مرجحا أن استخدام العمل فى الصين ، مثله مثل الأرض ، يتسق مع مبادىء « اقتصاد السوق » على الأقل مثلما هو الحال فى أوروبا ، بل وأفضل قليلا .... علاوة على هذا فإن انماط استخدام الأسرة للعمل فى الصين والذى يعاب عليها ، يبدو مع دراستها عن كثب ، أنها ذات طابع مرن فى الاستجابة إزاء تقلبات العرض ، ومؤشرات الأسعار مثلها مثل الحال فى غرب أوروبا . ومن ثم فإن أكثر أنحاء غرب أوروبا تقدماً ، أبعد ما تكون عن وصفها بالتفرد ، وإنما تشارك غيرها من مناطق أوراسيا ذات الكثافة السكانية فيما يتعلق بالقسمات الاقتصادية الحاسمة : الاستثمار التجارى ، وإبضاع السلع والأرض ، والعمل ، والنمو وفقا لدافع السوق ، وملاءمة الخصوبة الأسرية وحصص العمل مع الاتجاهات الاقتصادية » .

(بوميرانز – الباب الأول – ٥١ ، ٥٢)

والحقيقة أن الدولة لم تستخدم الضريبة والسوق وغير ذلك من دوافع فقط من أجل تمهيد أراضى جديدة وإعمارها بل وأيضا لتشجيع عشرات الملايين للهجرة إلى المناطق التى تندر بها الأيدى العاملة .

ويجرى بوميرانز ، علاوة على هذا ، مقارنة أخرى بين شحنات الحبوب لمسافات طويلة فى كل من الصين وأوروبا . وكان يشرف على توزيعها هنا وهناك مؤسسات تجارية من خلال مايشبه شبكة السوق . ففى شمال الصين خلال القرن الثامن عشر ، كانت تجارة المسافات الطويلة للحبوب توفر سنويا طعاما لما بين ٦ إلى ١٠ مليون بالغ ذكر . ويعادل هذا مابين عشرة إلى خمسة عشر مثلا للكمية العادية من تجارة الحبوب عبر البلطيق أو ثلاثة أمثال ذروة تجارة الحبوب فى هذا الاقليم . وجدير بالذكر أن الواردات التى كانت تصل إلى مقاطعة واحدة فى جنوب الصين كانت كافية لإطعام شعب يزيد تعداده عمن تستطيع أن تطعمهم تجارة البلطيق .

(بوميرانز ١٩٩٧ - الباب الأول ، ٥)

ويوضح لنا الفين (١٩٧٣) كيف أن هذه التطورات ولَّدت ودعمت التوسع الحضرى (والعكس بالعكس) والذى كان فى الصين سواء من حيث التقييم المطلق أو النسبى أعظم منه فى أى بلد آخر ، فيما عدا اليابان فى فترة زمية بذاتها . وتفيد التقارير أنه كانت فى عصر أسرة سونج يوجد مدينتان تضم كل منهما خمسة ملايين نسمة (فرانك وجيلز ١٩٩٣ ، جيرنيت ١٩٨٥) . ووجد إلفين أن معدل التحضر خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث تراوح ما بين ٦ إلى ٧,٥ بالمائة ، مع متوسط تعداد سكانى ٦ مليون نسمة للمدينة . وهذا تقدير يبخس دون شك الحجم السكانى للمدن الكبرى ذات الكثافة الأكبر . وظلت الصين أكثر بلدان العالم تحضرا أى من حيث عدد مدن الحضر ، على الرغم من أنها بعد ذلك تخلت عن هذه المكانة المجيدة لجارتها اليابان . ولكن بحلول عام ١٩٠٠ انخفض عدد سكان الحضر فى الصين بنسبة ٤ بالمائة من جملة تعداد السكان ، أى أقل كثيرا مما كانت عليه فى القرن الثالث عشر .

(الفين - ١٩٩٣ - ١٧٥ ، ١٧٨)

ونقول إجمالا ، يجب أن يكون واضحا ، وعلى عكس اسطورة المركزية الأوروبية ، أن « جميع منظمى المشروعات فى التجارة بين القارات (التى اشتملت بالمثل على قطاع كبير من التجارة الإقليمية والمحلية) عملوا على نحو عقلاني رشيد وأفادوا بمواردهم إلى أقصى حد ممكن . ولم يكن هذا قاصرا على شركة الهند الشرقية وتجارة ليفربول للعبيد ، بل أيضا *المزارع الأنونيسى أو مزارع مالابار الذى يزرع الفلفل الأسود* ، والتاجر الهندى أو التاجر الأفريقى الذى يصدر العبيد » . (سيتنز جارد ١٩٩٠ - ١٦) .

لذلك لانجد أساسا فى الواقع التاريخى ما يبرر المواقف المعاصرة للمركزية الأوروبية التى تحط من قدر الآسيويين والأفارقة - إنهم يقينا غير مكبلين بمثل ما يسمى « النمط الآسيوى للانتاج » (ماركس) أو « المجتمع المائى / البيروقراطى » (ويتفوجل Wittfogel) أو نقص العقلانية أو حتى « اللاعقلانية » (فيبر وسومبارت).

وتتنافى كذلك مع ما سبق من مقولات تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات « إعادة التوزيع » (بولانى) أو مجتمعات « تقليدية » (مثل ليرنر وروستو وكل دعاة التحديث الغربيين) .

ولا يزال هذا النهج المركزى الأوروبى الذى يتسم بقصر النظر سائداً لدى من يدرسون « النظام العالمى الحديث » مثال ذلك أن إحدى إصدارات مجلة ريفيو « التى يشرف عليها فالرشتاين تضمنت مقالا عن الدورات بقلم تونى بورتر Tony Porter (١٩٩٥) . ويقتدى بورتر هنا برؤية أنجوس كاميرون Angos Cameron ويحدد ويحلل دورات طويلة « عتادية Logistic " ممتدة بطول الفترة من ١٠٠٠ م حتى اليوم ، وتتعلق بالتمويل والهيمنة الكوكبية فى سياق دورات تشتمل على « الانتاج العالمى » . ولسوء الحظ أن بياناته عن هذا الجانب الأخير استمدها من جوشوا جولدشتين (١٩٨٨) الذى ينحصر « العالم » عنده فى أوروبا فقط . لا بأس ، فهكذا كانت المؤسسات والهيمنات المالية عند بورتر . والواقع أنه كانت هناك أيضا مؤسسات تمويل مهمة وابتكارات مهمة مثلما كانت هناك دورات اقتصادية ، وليست هيمنات فى الاقتصاد العالمى خارج أوروبا ولكنها أمور لاتهم بودتر . ومع هذا فإن المؤسسات المالية الهولندية أو غيرها من مؤسسات أوروبية والتى قام بتحليلها كانت وثيقة الارتباط بمؤسسات آسيا ، بل ومعتمدة عليها كما سبق أن أوضحنا فى الباب الثانى . كذلك فإن العمى الكامل الذى أصاب بودتر تجاه آسيا وهو يتحدث عن « نموذج الابتكار فى التمويل الكوكبى » أدى أيضا إلى تشويه وإفساد دراسته التحليلية للتاريخ فلم تكن دراسة عن التاريخ كما كان التاريخ فى الواقع « الأوروبى . هذا علاوة على الرغم من أن أوروبا « اقتصاد عالمى » فى ذاته وبذاته . وللأسف ينبغى أن نقول الشىء نفسه عن جيوفانى أريغى (١٩٩٤) وإن كان قد نال جائزة وصفت دراسته المعنونة » القرن العشرون الممتد » بأنها عمل جليل . ذلك أن هذه الدراسة لاتزال قائمة على النظرة المركزية الأوروبية تتحدث فقط عن ابتكارات تمويلية أوروبية ولاشىء آخر .

وإن دلالات هذا كله بالنسبة لفرضية النشأة الأوروبية المزعومة للرأسمالية ، سوف أرجىء دراستها والتفكير فيها إلى الباب السابع الختامى وذلك بعد أن تكون قد تهيأت لنا الفرصة لدراسة المزيد من الشواهد والبينات التى تلقى بظلال الشك على هذا الفرض ، وهو فرض ملتبس على الرغم من ذيوعه .

والخلاصة أننا درسنا فى هذا الباب السكان والانتاج والدخل والانتاجية والتقانة والمؤسسات الاقتصادية والمالية ، على نطاق الكوكب . وقارنا بين هذا كله فى الأقاليم الكبرى : ودفعنا بأنها جميعا كانت مترابطة ، وتولّدت كجزء من هيكل سوق وديناميه تطورية لاقتصاد كوكبى واحد . ولاحظنا فى ضوء الرؤية المقارنة أن التطور فى أنحاء كثيرة من آسيا لم يكن فقط متقدما كثيرا على أوروبا فى مستهل الفترة موضوع دراساتنا عام ١٤٠٠ ، بل اطرد واستمر متطورا حتى نهاية هذه الفترة فى عام ١٧٥٠ - ١٨٠٠ . وأوضحنا فى دراستنا الاستقصائية علاوة على هذا ، وتأسيسا على الرؤية التاريخية ، أنه على نقيض « الفكر » السائد فى أوروبا والمنطلق منها ، أن « إقلاع » أوروبا فريد واستثنائى . ناهيك عن القول إن التطورات التى حدثت فى أوروبا إنما اعتمدت على « عبقرية كاشفة » مزعومة توفرت لأوروبا خلال « عصر النهضة فضلا عن أى « ميراث » منتحل يفترض عقلانية متفوقة وعلما متفوقا موروثا من الأغريق واليهودية . ووضح أن كل هذا الفكر السائد إن هو إلا إيديولوجيا مركزية أوروبية مرتكزة على الأسطورة وليست مرتكزةً على التاريخ الحقيقى أو العلم الاجتماعى الواقعى . وإنما العكس فإن الدراسة الجيدة لابد وأن تستمد « صعود الغرب » من التطور الأول والمتزامن « لبقية » العالم الواحد . وهذا ما سوف نثبته بالدليل فى الأبواب التالية .

وحتى نختم دراستنا التحليلية « المقارنة » ، وقبل أن نشرع فى دراستنا الكوكبية ، أرى من المفيد أن أعرض النتائج المقارنة التى توصل إليها دارس آخر بشأن التحديد الزمنى « لسقوط » آسيا و « صعود » أوروبا . حاول روديس مورفى Rhoades Murphey تقييم « الفعالية » النسبية للشرق والغرب من خلال تقديرات لتوليفة من القوة العسكرية والازدهار أو التوسع الاقتصادى ، والتطور التقانى والتلاحم السياسى :

« حقق الغرب ، من نواح كثيرة ، مستوى صاعداً من الفعالية . ربما بداية من أواخر القرن السابع عشر أو مستهل القرن الثامن عشر . وتوافق هذا مع مستوى هابط من الفعالية من جانب أغلب النظم الآسيوية التقليدية (كذا) . واتصف كل من الصعود الغربى والسقوط الشرقى بأنه مطلق ، وصاغ التوافق الزمنى بين كليهما نمط المواجهة . (مورفى ١٩٧٧ - ٥) .

ورسم مورفى منحنى صاعداً « للغرب » ، ومنحنى نازلا « للشرق » . وتقاطع الاثنان عام ١٨١٥ . وربما كان له أن يضع نقطة التقاطع بالنسبة للهند فى فترة سابقة

حـوالى ١٨١٥ ، بل وربمـا قـبل ذلك ، ثم الصـين بعـدهـا . هذا هـو مـوقف مـورفى الانطباعى ، ولكنه تقييم مستقل للفعالية الكوكبية لآسيا وأوروبا . ويدعم هذا الموقف ما ذهب إليه هذا الكتاب من الدفع بأن التفوق الآسيوى استمر فى العالم حتى عام ١٨٠٠ على الأقل .

وتمثل هذه الاكتشافات حتى الآن الأساس للتحليل التالى : فى الباب الخامس نحلل كيف استجابت قطاعات مختلفة من الاقتصاد العالمى فى آن واحد لقوى واحدة اقتصادية كوكبية ، ودورية فى الغالب . وهذا التحليل يهىء بدوره المسرح لبحثنا فى الباب السادس عن متى ولماذا سقطت النظم الاقتصادية الآسيوية متزامنة تقريبا ؟ وكيف ولماذا « صعد » الغرب ليس فقط من حيث علاقته بآسيا ، بل وبيان كيف كانت هذه هى النتائج الكوكبية والاقليمية والقطاعية التى ترتبت على هيكل ودينامية الاقتصاد العالمى ذاته فى شموله ؟ ولننتقل الآن إلى القوى الهيكلية والدورية للاقتصاد العالمى التى عكست اتجاه العلاقة بين الشرق والغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

الباب الخامس

التاريخ الشمولى
الموحد أفقيا

ولكن تظل الحقيقة الواقعة وهى أن مجال علم التاريخ على النحو الذى يجرى تدريسه فى غالبية الجامعات الأوروبية والأمريكية يفرز نظرة تاريخية جزئية ، بل محدودة ضيقة ...... المؤرخون عيونهم مفتوحة على مظاهر الاتصال الأفقية (اطراد التقليد ...... الخ) ؛ وعميت أبصارهم عن المظاهر الأفقية .... وأيا كان جمال التنسيق لعناصر دراسات بذاتها والتى تؤلف فى مجموعها « مبحث » التاريخ ، إلا أننا لن يتسنى لنا أن ندرك الدلالة الكاملة للخصوصيات التاريخية لمجتمع بذاته ما لم يتوفر لنا « تاريخ شمولى macro history كمخطط عام تمهيدى لمظاهر الاتصال أو على الأقل مظاهر التوازى فى التاريخ .... والتاريخ الموحد المتكامل هو وصف وتفسير وبحث عن مثل هذه الظواهر التاريخية المتشابكة . ومنهج البحث فيه بسيط من حيث المفاهيم الحاكمة له ؛ إن لم نقل سهل من حيث التطبيق العملى : أولا نبحث عن التوازيات التاريخية (أى على نحو تقريبى التطورات المتماثلة المتعاصرة فى مجتمعات العالم المختلفة . ثم نحدد ما إذا كانت مترابطة ببعضها على أساس سببى ... ولكى نكشف عن الترابطات المتبادلة ومظاهر الاتصال الأفقية فى الفترة الباكرة من العصر الحديث يتعين علينا أن نبحث تحت سطح التاريخ السياسى والمؤسسى ، وأن ندرس دراسة فاحصة التطورات فى الاقتصادات والمجتمعات والثقافات خلال مطلع الفترة الحديثة . وإذا ما فعلنا هذا فقد يظهر لنا أنه خلال القرن السابع عشر كمثال ، كانت اليابان والتبت وإيران وآسيا الصغرى وشبه جزيرة أيبيريا والتى تبدو وكأن كلا منها منفصلة عن الأخرى ، إنما كانوا جميعا يستجيبون لنفس القوى المتداخلة أو على الأقل المتماثلة سكانيا واقتصاديا بل وربما اجتماعياً » .

جوزيف فليتشر

(١٩٨٥ - ٣٨ ، ٣٩)

قدمنا فى الأبواب السابقة مجملا عن هيكل الاقتصاد الكوكبى والنظام العالمى . ولكن الإشارة إلى أن له ديناميته الزمنية الخاصة كانت إشارة ضمنية فحسب . لذلك يستعين الباب الحالى بإدارة تحليلية لبحث هذه الدينامية الزمنية ، وللتمييز بين مختلف

أنواع الحركات الزمنية وربما الدورية . إذ لو كان هناك حقيقة نظاما اقتصاديا عالميا شاملا الكوكب له هيكله الخاص من التشابكات التى تربط بين أقاليمه وقطاعاته إذن فمن البديهى أن نجد أن ما حدث فى إحداها سوف تتردد أصداؤه فى إقليم أو قطاع آخر أو أكثر . ولاحظنا فى الباب الثالث كيف أن دورة النقود حول الاقتصاد الكوكبى أثرت على المشاركين فيها حتى من كانوا فى أقصى الأطراف . علاوة على هذا تبين لنا فى الباب الرابع كيف أن هذه العملية وهذا الهيكل الاقتصادى الكوكبى أسهما فى تشكيل وتعديل حتى المؤسسات « المحلية » ، وتولدت عنهما تعديلات تقانية جديدة للتكيف مع الظروف المتغيرة . والحقيقة أن جزءاً واحداً فقط من النظام لايمكنه أن يؤثر فى جزء آخر ، بل الهيكل المتداخل والدينامية المتشابكة للنظام فى شموله هو الذى يمكنه أن يؤثر فى أى ، بل وفى جميع أجزائه ،

لذلك فإننا لكى نفسر ونفهم أى عملية محلية أو إقليمية قد يكون لزاما أن نبحث فى الكيفية التى تأثرت واستجابت بها هذه العمليات إزاء أحداث معاصرة فى أماكن أخرى و / أو عمليات متزامنه فى النظام الاقتصادى العالمى ككل . ولهذا السبب ناشدت منذ زمن طويل مؤكدا أنه :

« مهما كان من المفيد الكشف عن العلاقات السببية التى تربط بين الشىء نفسه وفترات زمنية مختلفة فإن الإسهام الجوهرى (لأنه الأكثر لزوما والأقل تحققا) للمؤرخ تيسيرا للفهم التاريخى ، هو العمل على نحو متتابع للكشف عن العلاقة التى تربط بين أشياء وأماكن مختلفة فى وقت بذاته داخل العملية التاريخية وإن مجرد المحاولة لدراسة وربط تزامن أحداث مختلفة فى العملية التاريخية الشاملة ، أو فى عملية تحول النظام كله وفى شموله أنما تمثل خطوة هامة فى الاتجاه الصحيح . هذا حتى وإن امتلأت المحاولة بالكثير من الثقوب من حيث شمولها للزمان والمكان بسبب نقص فى المعلومات التجريبية أو الكفاية النظرية . ويتأكد هذا بوجه خاص فى الوقت الذى يتعين فيه على هذا الجيل أن يعيد كتابة التاريخ وفاء بحاجته إلى منظور وفهم تاريخى للعملية التاريخية الوحيدة فى عالم اليوم وهو عالم واحد » .

(فرانك ١٩٧٨ - ٢١)

منذ ذلك الوقت وقبل المنية التى وافت جوزيف فليتشر مبكرا وهو لايفتأ يوجه أقوى مناشدة فى هذا الاتجاه والتى صدرنا بها هذا الباب . لذلك أرى لزاما علينا أن نشرع فى إنجاز ما أوصى به وإن عاجله الزمن . علاوة على هذا فإن جوزيف شومبيتر (١٩٣٩) قال إن الدورات الاقتصادية أو دورات الأعمال التجارية ليست مثلها كمثل

اللوزتين اللتين يمكن استئصالهما ، بل هى أشبه بنبضات قلب الجسم الحى . وهناك شواهد موضوعية قدمها كل من بروديل وفالير شتاين تؤكد أن الاقتصاد العالمى له نبضات دورية خاصة به . بل إننا نجد شواهد متناثرة هنا وهناك تشير إلى أن هذه النبضات الدورية كانت شائعة للغاية فى مناطق نائية فى أقاصى العالم - ويفترض أنها مستقلة بذاتها . وتمثل هذه الشواهد مؤشرا آخر مهما يؤكد أن هذه المناطق النائية إنما كانت بحق جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمى واحد .

وذهب جورج موديلسكى إلى أن الواجب يقتضينا أن نحدد أولا النظام الذى نسعى إلى أن نبين بداخله مواقع الدورات . ولكن ربما يكون من الأفضل إجرائيا أن نأخذ اتجاها عكسيا : أن نحدد تزامن من الدورات على أقصى اتساع يسمح بأن يقدم لنا شواهد بديهية على امتداد النظام وحدوده . وهذا هو ما عمدت إلى تأكيده حتى بالنسبة إلى دورات النظام العالمى فى العصر البرونزى (فرانك ١٩٩٣) . ولاريب فى أن هناك المزيد من الشواهد والبينات التى تؤكد لنا هذا بالنسبة للنظام العالمى الحديث والتى يمكن الكشف عنها وإخضاعها للدراسة التحليلية . ولكن لسوء الحظ أن عددا قليلاً جداً من المؤرخين هو الذى جشم نفسه عناء البحث عن الشواهد التى تكشف عما إذا كانت هناك دورات توافقت زمنيا ، وكيفية حدوثها داخل إطار الحدود المفترضة للاقتصادات العالمية . ولكن موديلسكى وتومبسون (١٩٩٦) التزما الآن ذات الإجراء لتحديد الروابط والأبعاد المنظومية العالمية . ويمكن أن يكشف هذا عن الكثير جداً لبيان ما إذا كانت حقا قد ألفت اقتصادات عالمية عديدة ، مع بعضها اقتصادا عالميا واحداً - التى يتعذر على أن مؤرخ تصور وجودها ؟ ولكن ليسمح لنا القارىء أولا أن نجرى على الأقل بعض المحاولات وسط هذا الظلام للبحث عن هذا التاريخ الشامل الموحد أفقيا ، إذا ما استخدمنا مصطلح فليتشر ، ونتبين طبيعة الضوء الذى يلقيه على موضوع اهتمامنا .

التزامن لا يعنى التوافق

لنحاول أن نبدأ شوطنا من فترة سابقة قليلا على فترتنا موضوع الدراسة . وتحقيقا لهذا سنحاول أن ندرس بايجاز رواية ايمانويل فاليرشتاين (١٩٩٢ - ٥٨٧) عن الانحطاط الدورى الذى شمل أوروبا كلها من ١٢٥٠ إلى ١٤٥٠. والمعروف أنه عرض روايته من خلال نمط « مرسوم بوضوح ومقبول على نطاق واسع من قبل من كتبوا عن الفترة المتأخرة من العصور الوسطى ، ومطلع العصر الحديث فى أوروبا . وقدم بروديل عرضا للفترة نفسها أشار فيه إلى انهيار أسواق الشمبانيا فى نهاية القرن الثالث عشر فقال :

« تتطابق هذه التواريخ أيضا مع سلسلة الأزمات التى تباينت مدة حدوث كل منها ، ومدى خطورتها ، وأثرت على أوروبا كلها فى ذلك الوقت من فلورنسا إلى لندن . وكانت هذه الأزمات نذيرا لما سوف يحدث مرتبطا بالموت الأسود والكساد العظيم خلال القرن الرابع عشر .

(بروديل ١٩٩٢ - ١١٤) .

ولكن هل انحصر هذا الانهيار داخل أوروبا فقط ؟ لا ؟ وسبق أن ناقش كل من جانيت أبو لوغد (١٩٨٩) وبارى جيلز وأنا (١٩٩٢ - وكذلك فى فرانك وجيلز ١٩٩٣) مضاعفات هذا الانهيار فى كل أنحاء أفرو - أوراسيا ، والتى أفضت إلى الفترة موضوع دراستنا هنا . زد على هذا أن المؤرخ الهندى كى . إن . شودهورى يشير إلى مارواه بروديل عن الانهيار الذى أصاب كمبوديا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر والذى عزاه بروديل إلى تحولات إيكولوجية وأشار أيضا إلى أن الزراعة المروية فى أراضى ما بين النهرين قد أصابها الدمار كذلك خلال الفترة نفسها . ويسأل عما يفسر حالة :

« سيلان وانهيارها الكارثى المفاجىء بعد عام ١٢٣٦ م تقريبا . لنحاول بادىء ذى بدء أن نشير إلى أن الانهيار السيلانى لم يكن حدثا فريدا . ذلك أن الفترة من عشرينات القرن الثالث عشر وحتى خمسينات القرن الرابع عشر كانت فترة أزمة عميقة أصابت الكثير من المجتمعات فى آسيا ..... وإن هذه الكوارث السكانية شبه الجماعية ...... انتشرت فى كل مناطق المحيط الهندى .... ترى هل كانت هذه الأحداث مجرد توافق زمنى ؟ (شود هورى - ١٩٩٠ ، ٢٤٦ - ٢٦٨) .

واستطراداً لهذه الفترة موضوع دراستنا فى هذا الكتاب نشير إلى أن لندا دارنج (١٩٩٤ - ٩٦) أجرت استعراضا للأحداث فى الإمبراطورية العثمانية وفى غيرها . وقالت « جرى أن نعتبر الوقوع المتزامن لهذه الاتجاهات فى تلك الأقطار المختلفة نقطة انطلاق لخطة جديدة تهدف إلى البحث وإعادة صوغ المفاهيم . إذ من المحتمل أن هذه الأحداث .... لم تكن مجرد أحداث متماثلة سطحيا فقط بل ومترابطة بنيويا » .

ونجد بالمثل نيلز ستينز جارد يسجل ملاحظته عن منطقة أوراسيا كلها ويقول :

« يتعذر علىّ أن أصدق أن الاضطراب المالى الذى شمل كل أوراسيا فى القرن السادس عشر كان مجرد توافق زمنى وأننى لا أستطيع أن أجد حلقة ربط بينها أكثر

× وردت فى النص الأصلى « السنغالى Simhaleso وأحسب أنه خطأ مطبعى من المترجم .

من زيادة أرصدة السبيكة ، وما صاحب ذلك من اختلالات فى ميزان تدفقات السبيكة التى كانت تتدفق عبر أو فى تشابك داخل قارة أوراسيا المتشابكة فى داخلها .

(سيتنز جارد ١٩٩٠ - ٢٠)

علاوة على هذا يشير سيتنز جارد إلى أن سى . إيه . بايلى C.A. Bayly اكتشف أيضا « ظهورا ملحوظا لأنماط متماثلة من التاريخ لأنحاء كبيرة من نصف الكرة الشرقى . وإن هذه الأنماط مجهولة للمؤلفين مع أنها يمكن أن تفيد فى إبراز بعض العوامل السببية فى أزمة القرن الثامن عشر التى عانت فيها امبراطوريات خارج أوروبا « ستنز جارد ١٩٩٠ ٢٢) . ولعل الأكثر اثارة للاهتمام ما كتبه إم . أطهر على :

« هل كل هذه الظواهر مجرد توافقات ؟ يبدو لى أن ما هو مستساغ عقلا هو أن نؤكد أن ذات المصير لحق بالقطاع الأكبر من العالم الهندى والإسلامى فى الوقت نفسه تحديدا . ولكن بسبب عوامل مختلفة تماما (أو على الأصح عوامل متنوعة) تختص بحالة كل منها . ولكن حتى لو ثبت فى نهاية المطاف أن لا طائل وراء البحث فإنه يتعين علينا أن نعرف ما إذا كان بالامكان أن نكشف عن عامل مشترك كان هو السبب فى تفكك الإمبراطوريات التى كانت مستقرة بدرجة أو بأخرى » .

(علي ١٩٧٥ - ٣٨٦)

ويناقش الباب السادس لماذا يرى على هذه الظواهر ليست توافقات . كما يعرض الباب تفسيرى لها والذى يختلف عما ذهب إليه على . ويدرس رأيى أيضا الأسباب والمواقع المتداخلة لانهيار الشرق و « صعود الغرب » . ولكننا ، وقبل الشروع فى معالجة هذه المشكلة الأساسية بحاجة إلى أن نقيم قاعدة تكون ركيزة لما نحن بصدده وذلك بمتابعة السؤال والاقتراحات المطروحة من جانب شود هورى وسيتنز جارد ودارلنج وعلى . ويمكن أن يفيدنا هذا بأن يقود خطوات بحثنا وتحليلنا إذا ما استخدمنا التاريخ الشامل والموحد أفقيا الذى اقترحه فليتشر .

وجدير بالذكر أن باحثين عديدين قاموا مؤخرا بعدد من المحاولات الابتكارية فى اتجاه التاريخ الموحد أفقيا الذى دعا إليه فليتشر . وسوف نعرض بإيجاز فيما يلى بعض مبادرات جاك جولدستون (١٩٩١) ومبادرات عديدة من الدارسين بشأن أزمة القرن السابع عشر وجورج موديلسكى ، ووليام تومبسون ودراسته .

ومن المهم أن نعيد هنا دراسة مسألة ما إذا كانت « أزمة القرن السابع عشر » أزمة شاملة شملت العالم كله - بحيث اشتملت بوجه خاص على آسيا - وامتدت حقا قرنا من الزمان ، أو على الأقل نصف قرن . وأن نسأل أيضا هل كانت « الأزمة »

محصورة أساسا فى أوروبا (حيث كانت هولندا آنذاك تعيش « عصرا ذهبياً ») وربما فى بعض الأقاليم الأخرى ؟ وإلى أى مدى استمرت الأزمة فى آسيا ؟ وما نوعها ؟ هذه الأسئلة وأجوبتها مهمة لبحثنا للأسباب التالية . إن أى تاريخ شمولى موحد أفقيا ينبغى أن يدرس هذه الفترة ليس فقط باعتبارها نوعا مهما من دراسة الحالة ، بل وأيضا لأنها يمكن أن تكشف لنا إلى أى مدى أثرت فى القوى الاقتصادية ونشطتها (وما هى هذه القوى) فى وقت واحد على نطاق العالم كله ؟ إذ لو كانت الأزمة كوكبية حقا فإننا إما أن نلحظ طور الهبوط ب الدورى (بلغة كوندر ياتيف) على نطاق العالم . ويتبين لنا حينئذ أنها مرحلة نشطة و / أو أن أوروبا – كما يزعم كثيرون – كانت مؤثرة جداً فى الاقتصاد العالمى . بحيث شدت بقية العالم معها إلى أسفل . وإذا لم تدعم الشواهد الرأى القائل بانتشار الأزمة فى آسيا فإن هذا يعنى ضمنا أن الأحداث فى أوروبا لم يكن لها بعد هذا الوزن الاقتصادى العالمى المهم ، ومن ثم لم تكن هناك أزمة عالمية فى القرن السابع عشر .

سبب آخر لأهمية هذه الشواهد بالنسبة لبحثنا ، وهو أنها سوف تتيح لنا فى الباب التالى أن نتابع سؤالا عن مدة استمرار طول الصعود ا والذى بدأ فى آسيا خلال عام ١٤٠٠ وفى أوروبا فى عام ١٤٥٠ . وهذا بدوره سيسمح لنا بأن نبحث ما إذا كان موجات كوندراتييف (١٩٩٦) ومارك ميتسلر (١٩٩٤) وبارى جيلز وأنا (فرانك وجيلز ١٩٩٣)

صياغة تاريخ شامل
موحد أفقيا

التحليل السكانى / البنيوى

ثمة محاولة مبتكرة فى هذا الاتجاه يمثلها « التحليل السكانى / البنيوى » عند جولد ستون (١٩٩١) . إذ درس أحداثا شبه متزامنة وقعت خلال فترات عديدة من التاريخ العالمى الحديث ، خاصة انهيار الدول أو ما يقرب من الانهيار . مثال ذلك ما حدث بالنسبة لكل من أسرة منج فى الصين ، والإمبراطورية العثمانية ، وما حدث فى انجلترا فى أربعينات القرن السابع عشر . ويبرهن على وجود تزامن دورى واسع النطاق ومتواتر عبر أوراسيا . غير أن تحليله السكانى / البنيوى يترك مساحة محدودة جدا للعمليات الدورية وغيرها من العمليات الاقتصادية الدولية منفصلا عليها فقط العمليات « القومية » . ويرفض بجسم أى عمليات نقدية (تتعلق بالنقود) باتساع العالم . ويشرح جولدستون موقفه قائلا :

« النتيجة الأولى عندى جميلة تماما من حيث اقتصادها . إنها تفيد بأن الانهيارات الدورية التى أصابت الدول فى أوروبا والصين والشرق الأوسط من ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ إنما حدثت نتيجة عملية واحدة أساسية ...... وتمثل الاتجاه الرئيسى فى أن النمو السكانى ، فى سياق هياكل اقتصادية واجتماعية غير مرنة نسبيا ، أفضى إلى تغيرات فى الأسعار وتحولات فى موارد الثروة ، وزيادة الطلبات الاجتماعية ؛ وهى أمور عجزت الدول الزراعية - البيروقراطية عن التصدى لها بنجاح » .

(جولدستون ١٩٩١ - ٤٥٩)

ولكننى على عكس بعض النقاد الآخرين ، أجد التفسير الديموجرافى / البنيوى بعيد المدى الذى قدمه جولدستون مقنعا ، أو أنه على الأقل جدير بأن توليه اهتماما جديا إلى أقصى حد ، وأن نتابعه . هذا على الرغم من أن القول بوجود أزمة عامة فى القرن السابع عشر أمر يحتمل أكثر من مجرد الشك فيه على نحو ما سوف نؤكد فيما يلى . إننى أشك فى رفضه للعوامل النقدية قصيرة المدى . وأحسست بالصدمة نظرا لأنه يتسق مع ، بل ويعزز للغاية ، حديثه عن العوامل البنيوية / السكانية بعيدة المدى .

« أزمة القرن السابع عشر ؟ »

دار قدر هائل من الحوار والتفكير ، مع قدر بسيط من التحليل ، بشأن ما يسمى « أزمة القرن السابع عشر » ونجد عدداً من الكتب وأبوابا من كتب أخرى صدرت خصيصا للحديث عن وقوع هذه الأزمة أو عن منشئها فى أوروبا . (هوبسبوم ١٩٥٤ ، ١٩٦٠ ، آستون ١٩٧٠ ، دوفرايس ١٩٧٦ ، فرانك ١٩٧٨ ، فاليرشتاين ١٩٨٠) . ولا يزال الخلاف دائرا بشأن تحديد التاريخ الدقيق « للأزمة » ، وهل امتدت ؟ وكيف امتدت إلى ما وراء الاقتصاد الأطلسى ؟ . وإذا صح هذا فما هى العلاقة بينهما ، وكيف تشكلت هذه العلاقة المحتملة بينها وبين « العصر الجليدى الصغير Little ice age ؟ ذلك أن الأزمة اشتملت على نقص المحاصيل وعلى مجاعات وأوبئة ، وانخفاض فى عدد السكان علاوة على كساد اقتصادى وانتفاضات سياسية . وثمة شواهد على وقوع أزمات مناخية وسكانية واجتماعية واقتصادية وسياسية فى كثير من أنحاء أوراسيا خاصة فى اليابان والصين وجنوب شرق آسيا ، وآسيا الوسطى وفى الإمبراطورية العثمانية .. ووقعت هذه الأزمات فى بعض الأحيان - وإن لم تكن واحدة دائما - خلال فترة تمتد إلى ثلاثة أرباع القرن السابع عشر فيما بين عامى ١٦٢٠ ، ١٦٩٠ .

علاوة على هذا أكد جولدستون (١٩٩١) بشكل قاطع أن الزيادة السكانية السريعة فى القرن السادس عشر تناظرها زيادة كافية فى إنتاج الغذاء وأدى هذا إلى أزمات سكانية / بنيوية وإلى انتفاضات سياسية بل وانهيار اتضح على الأقل فى أسرة منج فى الصين (١٦٤٤) والامبراطورية العثمانية (١٦٤٠) ونلاحظ فى أوربا أن الضعف حل بجميع منطقة البحر المتوسط خاصة البرتغال وأسبانيا وايطاليا.

ومن المهم أن نعيد هنا دراسة مسألة ما إذا كانت « أزمة القرن السابع عشر » أزمة شاملة شملت العالم كله - بحيث اشتملت بوجه خاص فى آسيا - وامتدت حقا قرنا من الزمان ، أو على الأقل نصف قرن . وأن نسأل أيضا هل كانت « الأزمة » محصورة أساسا فى أوروبا (حيث كانت هولندا آنذاك تعيش « عصرا ذهبيا ») وربما فى بعض الأقاليم الأخرى ؟ وإلى أى مدى استمرت الأزمة فى آسيا ؟ وما نوعها ؟ هذه الأسئلة وأجوبتها مهمة لبحثنا للأسباب التالية : إن أى تاريخ شمولى موحد أفقيا ينبغى أن يدرس هذه الفترة ليس فقط باعتبارها نوعا مهما من دراسة الحالة ، بل وأيضا لأنها يمكن أن تكشف لنا إلى أى مدى أثرت فى القوى الاقتصادية ونشطتها (وما هى هذه القوى ؟) فى وقت واحد على نطاق العالم كله ؟ إذ لو كانت الأزمة كوكبية حقا فإننا إما أن نلحظ طور الهبوط ب الدورى (بلغة كوندرياتيف) على نطاق

العالم . ويتبين لنا حينئذ أنها مرحلة نشطة و / أو أن أوروبا - كما يزعم كثيرون - كانت مؤثرة جدا فى الاقتصاد العالمى بحيث شدت بقية العالم معها إلى أسفل . وإذا لم تدعم الشواهد الرأى القائل بانتشار الأزمة فى آسيا فإن هذا يعنى ضمنا أن الأحداث فى أوروبا لم يكن لها بعد هذا الوزن الاقتصادى العالم المهم ، ومن ثم لم تكن هناك أزمة عالمية فى القرن السابع عشر .

سبب آخر لأهمية هذه الشواهد بالنسبة لبحثنا ، وهو أنهما سوف تتيح لنا فى الباب التالى أن نتابع سؤالا عن مدة استمرار طور الصعود آ والذى بدأ فى آسيا خلال عام ١٤٠٠ وفى أوروبا فى عام ١٤٥٠ . وهذا بدوره سيسمح لنا بأن نبحث ما إذا كان صحيحا أم لاحديث جيلز وفرانك (١٩٩٢ - وكذا فرانك وجيلز ١٩٩٣) عن أن دورات بامتداد خمسمائة عام استمرت ممتدة مطلع الفترة الحديثة . وإن الشواهد والحجج فى هذا الموضوع سيكون لها دور مهم فى الدراسة التحليلية الواردة فى الباب السادس بشأن كيف ولماذا « سبق انحطاط الشرق صعود الغرب ؟ حسب عبارة أبو لوغد . نضيف إلى هذا أن الشواهد الدالة على وجود أو عدم وجود أزمة فى القرن السابع عشر . يمكن أن توفر لنا الخلفية الضرورية والسياق اللازم لدراسة مدى ونوع وطبيعة الأزمات التى تحدد وقوعها فى القرن السابع عشر . وسوف أولى اهتماما خاصا بالأزمة على مدى عقدين حوالى ١٦٤٠ وهى الفترة التى سنعود إليها فى فصل تال .

وهذا السؤال عن وجود أو عدم وجود « أزمة القرن السابع عشر » فى العالم أو فى القطاع الأكبر منه كان موضوعا للدراسة والجدل ، خاصة فى مقالات عديدة تضمنها مجلة « دراسات آسيوية حديثة » (١٩٩٠) . وأول من افترض وجود أزمة عامة فى القرن السابع عشر هو إس . إيه . إم . أدشيد (١٩٧٣ - ٢٧٢) . إذ ذهب أوشيد إلى أن « الأزمة الأوروبية امتدت أصداؤها فى واقع الأمر إلى العالم كله و .. لم تؤثر فقط على أوروبا ، بل وأيضا العالم الإسلامى وشرق آسيا . وثارت منذ ذلك الحين أسئلة كثيرة تتعلق بهذا الموضوع وأضحت موضوعة للدراسة : هل كانت هناك حقا أزمة عامة ممتدة فى القرن السابع عشر ؟ والإجابة الموجزة هى على ما يبدو أن لا . وعلاوة على المدى الذى وصلت إليه أزمة ممتدة ، يثور سؤال وأين وقعت ؟ وهل هناك بينة على أن الشىء ذاته وقع فى أغلب أو فى الكثير من أنحاء العالم و / أو آسيا ؟ مرة أخرى الإجابة الموجزة على ما يبدو لا . وهل كانت هناك أزمة اقتصادية وسياسية أقصر مدى حدثت متزامنة فى أنحاء عديدة من العالم بمافى ذلك آسيا ؟ الإجابة على ما يبدو أن نعم فى ثلاثينات وأربعينات القرن السابع عشر . وهل كانت هذه الأزمات التى وقعت فى أقاليم و / أو أقطار متباينة هى أزمات مرتبطة ببعضها ؟ الإجابة أيضا

هي نعم . وهل يمكن أن نعزوها أساسا إلى الأسباب السكانية « الديموجرافية » التى شدد عليها جولدستون ؟ هذا أمر ملتبس وغامض . وهل كانت مرتبطة بمشكلات مناخية عامة ، ومن ثم بمشكلات الناتج الزراعى أيضا ؟ ربما . وهل كانت مرتبطة بـ أو حدثت بسبب مشكلات نقدية عامة ومشتركة ؟ هذا هو موضوع المنازعة تحديدا . وإننى كما سوف أوضح فيما يلى ، أميل إلى من يجيبون على هذا السؤال بنعم .

ولنحاول أن نستعرض معا بعض الشواهد والبينات . يدفع انطونى ريد (١٩٩٠) بأن الإقليم الذى له خبرة خاصية به ، وهو جنوب شرق آسيا ، عانى تحديداً من « أزمة القرن السابع عشرة ، وأنها كانت أيضا أزمة « عامة فى آسيا . ويؤكد أنه فى حوالى منتصف القرن وبعده عانت منطقة جنوب شرق آسيا ، والتى كانت منطقة تابعة تجاريا على نحو استثنائى ، عانت اقتصاديا من انخفاض أسعار صادراتها ، وانخفاض الانتاج ، ونقص التجارة فى مانيلا وفى غيرها . وإن هذه المعاناة كانت مطلقة ونسبية معا قياسا إلى التجارة العالمية بوجه عام . ولعل ريد يبالغ قليلا بشأن « أزمة » مانيلا قياسا إلى جنوب شرق آسيا ، نظرا لأن مانيلا كانت بدورها مرتبطة كوسيط بين أمريكا الأسبانية والصين واليابان . وأن تدمير بيجو فى بورما عام ١٥٩٩ حدث فى وقت مبكر بحيث لا نقرنه بأزمة وقعت فى منطقة القرن السابع عشر . ولكن ريد (١٩٩٠ - ٩٢ ، ٩٥) يلحظ بالنسبة إلى جاوة فى المنطقة الشرقية الوسطى حدوث ظروف صعبة على مدى خمس وسبعين عاما ابتداء من مطلع القرن السابع عشر وتناقض المطر على مدى الأعوام من ١٦٤٥ وحتى ١٦٧٢ . وأصاب الجفاف والمجاعة بورما وأندونيسيا خلال ثلاثينات وستينات القرن السابع عشر . ومن المرجح أن أحواض زراعة الأرز فى سيام وكمبوديا عانت نقصا فى المياه . وكان لهذا الركود الاقتصادى آثاره السلبية على التجار الهولنديين وغيرهم من تجار أوروبا العاملين مع جنوب شرق آسيا . (ريد ١٩٩٠ وتارينح ١٩٩٢ - ٤٨٨ ، ٤٩٣) . ويشير ريد إلى تقارير عن انخفاض السكان فى بعض الأماكن الواقعة تحت الاحتلال الأوروبى فى جنوب شرق آسيا . ولكنه يضيف قائلا إنها لهذا السبب تحديدا يمكن ألا نعتبرها ممثلة للحالة التى نحن بصددها .

والحقيقة أن جزء جنوب شرق آسيا ، وشبه جزيرة الملايو ، وهما المناطق التى يفضل ريد التركيز عليها ربما لاتكون هى الأخرى ممثلة تماما للحالة التى نحن بصددها . وسبق أن قدم ليبرمان (١٩٩٦ - ٨٠٢) عرضا لكتاب ريد ، وقال فى عرضه بصراحة لا مزيد عليها : « لم يحدث انهيار فى القرن السابع عشر .... إن فرضية القرن السابع عشر كحد تاريخى فاصل إنما تبدو لى أمرا يستحيل تطبيقه أساسا على منطقة البر الرئيسى » ويشير ليبرمان (١٩٩٦ - ٨٠٠) تحديدا

إلى « القرن السادس عشر الممتد » . ويوثق كلامه مؤكدا أن البر الرئيسى لإقليم جنوب شرق آسيا ظل مزدهرا خلال القرن الثامن عشر .

ومع هذا فإن ريد (١٩٩٧) الذى أعطانى فى الكلية هذا النقد الذى كتبه ليبرمان مستمر فى إصداره على أن جنوب شرق آسيا بعامة فى أزمة فى القرن السابع عشر . ويبدو كذلك أنه متشبث أيضا بزعمه القديم بأن « أزمة القرن السابع عشر » ربما كانت أزمة عالمية شاملة كل آسيا . هذا على الرغم من أن آخرين كذبوا هذا الزعم فى نفس العدد من مجلة « دراسات آسيوية حديثة » ، وهو العددالذى عرض فيه ريد فرضيته .

ومع هـذا ثمة شواهـد من أنحاء أخرى عديدة فى آسيا (والأمريكتين أيضـا) لا تدعم رأى ريد . إذ نجد فى نفس العدد من مجلة « دراسات آسيوية حديثة » جون ريتشارد (١٩٩٠) يدرس الشواهد الهندية المتعلقة بهذه المسألة تحديدا . ويؤكد هنا أنه لا يوجد أى دليل ، فيما عدا مجاعة ثلاثينات القرن السابع عشر ، على وجود مثل هذه الأزمة الطويلة الممتدة ، ولا حتى القصيرة فى الهند المغولية . وإنما نجد العكس حيث السكان والتحضر والإنتاج والطاقة الانتاجية والدخل والاحتياطى الحكومى واصلت جميعها الزيادة مثلما كان الحال فى القرون السابقة . وتبين كذلك أن التجارة المحلية والإقليمية وفيما بين الأقاليم زادت . وحققت الهند رخاء خلال القرن السابع عشر على نحو ما يبين من استعراض حالة التجارة داخل الهند ومنها فى الباب الثانى ، وعلى نحو ما تؤكده المناقشات السابقة فى الباب الثالث عن التوسع الزراعى والتحضر والتصنيع وارتباط هذا كله بتدفق النقود إلى المنطقة ومستوى الأسعار . إن هذه الشواهد جميعها تصل بنا إلى النتيجة نفسها بشأن إطراد التوسع الاقتصادى فى الهند على مدى القرن السابع عشر . علاوة على هذا فإن جميع المصادر المتاحة تؤكد تزايد التجارة عبر البحار من وإلى الهند وخاص على أيدى الهنود . ونظرا لأن القسط الأكبر من هذه التجارة الهندية كان مع جنوب شرق آسيا فإن هذا يناقض فرضية ريد عن الهبوط التجارى الواضح فى تلك المنطقة . والغريب أنه على الرغم من أن ريد (١٩٩٧ - ٤) يسجل حدوث انخفاض فى أربعة صادرات أساسية من منطقة الأرنبيل فى جنوب شرق آسيا بعد عام ١٦٤٠ نجده يقول : « لابد وأن واردات الهند انخفضت انخفاضا حاداً عقب عام ١٦٥٠ على الرغم من أننا لا نملك سوى أرقام عن واردات شركة الهند الشرقية الهولندية من أقمشة . إذ انخفضت هذه الواردات بمعدل أبطأ كثيراً من الواردات الأخرى » . إننى إذ أؤكد على كلمة لابد فى جملة ريد لكى أوضح أنه لايملك الدليل على هذا الانخفاض ، وأن انخفاض واردات شركة الهند الشرقية الهولندية يتفق تماما مع ما أسلفنا ذكره بشأن إبدال التجار الأوروبيين بتجار هنود .

ونقرأ أيضا فى العدد نفسه من مجلة « دراسات آسيوية حديثة دراسة بقلم وليام

أتويل يتناول فيها مسألة « أزمة عامة فى شرق آسيا » . والإجابة الموجزة هى أنه لم يستطع العثور على أى دليل على وجود أزمة فى القرن السابع عشر بعامة . ولكن أتويل هنا ، كما هو الحال فى مقالات أخرى سيأتى ذكرها فيما بعد ، لم يحدد أى مشكلات مناخية (مثل الغبار البركانى أو المناخ شديد البرودة) مسئولة فيما يبدو عن حالات نقص حادة فى الناتج الزراعى وبخاصة الأرز ، خلال ثلاثينات وأربعينات القرن السابع عشر فى الصين واليابان . لقد عانى كلا البلدين من تدهور حاد فى الظروف الاقتصادية والسياسية علاوة على مجاعة قاسية ونقص فى التجارة وحالات إفلاس مما أدى إلى خفض الصادرات وتدهور أسعارها . يضاف إلى هذا أن أتويل (١٩٨٦ ، ١٩٩٠) يشدد على أن الأزمتين الاقتصاديتين القصيرتين فى الصين واليابان كانتا مترابطتين : إذ واجه البلدان مشكلات مناخية عامة . وكان البلدان معتمدين على بعضهما تجاريا ، وواجها مشكلات نقدية مشتركة . ويعتبر أتويل المفكر الرئيسى الذى رأى أن « أزمة الفضة » إحدى الأسباب التى ساهمت فى سقوط أسرة منج عام ١٦٤٤ والتى سنبحثها فى الفصل التالى .

ولكن أتويل عاجز عن إثبات وقوع مشكلات اقتصادية متزامنة فى كوريا والتى كانت هى الأخرى مرتبطة بالصين واليابان . ويكفى أن كوريا لم تكن قد برئت بعد من آثار النزاع المسلح الذى استمر مع هذين البلدين على مدى عقود عديدة قبل هذا التاريخ . بيد أننا فى الباب الثانى أشرنا إلى بعض الشواهد التى تدل على حدوث مظاهر تدهور ، أو على الأقل تحول فى النشاط الاقتصادى وفى التجارة داخل آسيا الوسطى ، والتى كانت هى الأخرى مرتبطة بالصين . ونجد من ناحية ثانية أن التوسع فى روسيا ظل مفرداً خلال القرن السابع عشر .

لذلك نسأل : هل كانت هناك « أزمة عامة وشاملة فى القرن السابع عشر ؟ » طرح فليتشر (١٩٨٥ - ٥٤) أيضا هذا السؤال . ويبدو أن الإجابة هى لا . كذلك يقول أتويل (١٩٩٠ - ٦٨١) « والنتيجة أن من العسير قبول فكرة أن شرق آسيا كإقليم واجه أزمة طويلة المدى خلال القرن السابع عشر » . ومع هذا وكما أشرنا سابقا ، هل كان هذا هو الوضع بالنسبة لآسيا أو روسيا / سيبيريا فى شمال آسيا وقد حقق الإقليمان توسعات واسعة النطاق . ويخلص سيتنز جارد (١٩٩٠ -٦٨٦ - ٦٨٨) أيضا إلى نتيجة مؤداها أن « المقالات الثلاث المعروضة هنا (مقالات أتويل وريد وريتشارد فى نفس العدد من مجلة « دراسات آسيوية حديثة) مع كل ما تميزت به من براعة وجودة توثيق ، لا تقدم أساسا راسخا لتأكيد وجود أزمة فى آسيا خلال القرن السابع عشر ...... إنها حتى لاتكاد تقنع القارىء بأنه أزمة القرن السابع عشر مفهوم يفيد فى دراسة تاريخ آسيا » . ونحن نوافقه على هذا .

ولم تكن هناك أيضا « أزمة ولا انهيار عام فى غرب آسيا خلال القرن السابع

عشر . فالحكم الصفوى إنتهى من ايران عام ١٧٢٤ ، ولكن من التعسف المفتعل أن نعزو هذا إلى أزمة فى منتصف القرن السابع عشر . وواجهت الامبراطورية العثمانية فعلا مشكلات على نحو ما قدم جولدستون (١٩٩١) فى دراسته التحليلية ، ولكنها بقيت . وسبق أن أشرنا فى الأبواب السابقة إلى أن حورى اسلا موغلو - عنان (١٩٨٧) ولندا دارلنج (١٩٩٢) طعنا فى فرضية تدهور الإمبراطورية العثمانية فى القرن السابع عشر .

ونجد فى المقابل سريا فاروقى Sur aiya Faroquhi الذى ساهم بكتابة فصل عن « الأزمة والتغير ١٥٩٠ - ١٦٩٩ » . تناول فى هذا الفصل التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للامبراطورية العثمانية (فاروقى ١٩٩٤) . ويلتزم فاروقى قدرا من الحذر عند التقدير لبيان ما إذا كانت الفرضية العامة بشأن أزمة القرن السابع عشر تنطبق على العثمانيين وكيف كان ذلك ؟ ويخلص إلى نتيجة تنفى ذلك . وإنما الأمر على العكس . إذ تدهور إنتاج المنسوجات فى التجارة داخل مدينة بورصا وعبر البحار نتيجة الحد من الأرباح (فاروقى ١٩٩٤ - ٤٥٤ ، ٤٥٦) . بيد أن مراكز أخرى لانتاج النسيج زادت باعتبارها جزءاً من عملية التوزيع الاقليمى والتنويع . ونجد عدداً من المدن الانتاجية التجارية مثل حلب وأزمير عززت روابطها التجارية مع داخل البلاد . ويناظر هذا ما وجدناه فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة نفسها (فرانك ١٩٧٨) .

« لذلك يبدو أنه من قبيل التسرع الشديد أن نفترض أن الاقتصاد العثمانى تحول قرابة عام ١٦٠٠ مرة واحدة إلى اقتصاد ملحق بالاقتصاد العالمى الأوروبى . ويبدو أن الأصوب القول إنه كانت هناك فترة » فك ارتباط اقتصادى » (استمرت من مطلع السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر) ..... إذ استعادت بعض الحرف العثمانية عافيتها ، ونشأت حرف أخرى . وازدهرت ، .... ولنا أن نقول هذا بعبارة أخرى هى أن الاقتصاد العثمانى توفرت له إمكانات خاصة به ، ولم يكن خاملا ولا عاطلا من مقومات الدفاع . بل إنه حتى فى القرن الثامن عشر .... يتعين النظر إلى التأكيدات بشأن تدهور كوكبى باعتبارها افتراضات تفتقر إلى البرهان » . (فاروقى ١٩٩٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦) .

ويصف بروس ماكجوان فى فصل كتبه (١٩٩٤ - ٧١٠) « الحجم الهائل من أعمال التحديث المالى التى أنجزها الحكم العثمانى خلال القرن الثامن عشر ، وهو ما يكذب أسطورة الركود الشائعة بين المؤرخين حتى عهد قريب جداً.

وسبق لى أن خصصت فصلا عن « كساد الاقتصاد الأوروبى فى القرن السابع عشر » وذلك فى فرانك (١٩٧٨ - ٨٩ ، ٩١) . وأكدت فى هذا الفصل حدوث توسع

فى الهند ، وأنه لم يطرأ تحول كيفى (فى العلاقات مع أوروبا) مختلف عن العلاقات التى كانت سائدة ابتداء من القرن السادس عشر فى غرب أفريقيا ، وأن مصايد الأسماك فى شمال الأطلس توسعت ، كما توسعت المستعمرات فى أمريكا الشمالية . وأشرت إلى حدوث تدهور فى إنتاج وتصدير الفضة فى أمريكا اللاتينية (وهو الموضوع الذى ثارت حوله بعض التساؤلات منذ ذلك الحين) . ولكن طرأت زيادة إقليمية عامة فى أنواع أخرى من النشاط الاقتصادى ، كما زادت التجارة فيما بين الأقاليم داخل أمريكا اللاتينية .

الخلاصة : واضح أنه لم تكن هناك « أزمة عامة طويلة المدى اسمها « أزمة القرن السابع عشر » . وغير صحيح يقينا أن « الأزمة الأوروبية كانت عالمية النطاق فى مضاعفاتها » على نحو ما أشار أدشيد (١٩٧٣ - ٧٢) ؛ وهو ما عاد ليؤكده ريد (١٩٩٠) فى إشارة خاصة إلى آسيا . ويمكن القول فيما يتعلق بالاقتصاد العالمى وآسيا إن الأزمات الاقليمية و / أو أزمات الدول إنما كانت ذات طابع محلى نسبيا ولفترات قصيرة لم تتجاوز عقدين أو ثلاث . وتعافت اليابان سريعا بعد منتصف القرن ، وكذلك بالنسبة للصين فى أواخر القرن السابع عشر . وحدثت حالات تدهور عامة فى البرتغال وأسبانيا وإيطاليا فى أوروبا . ولكن هولندا ، ومن بعدها انجلترا ، استفادتا منها . وسوف نبحث فى الباب التالى استمرارية التوسع فى آسيا خلال القرن السابع عشر ودلالات هذا بالنسبة لدراستى الرئيسية . ولكننى أريد هنا أن ندرس نوع الأزمات القصيرة المدى التى حدثت خلال هذا القرن فى غياب ما يوصف بـ « أزمة القرن السابع عشر » العامة .

أزمات الفضة عام ١٦٤٠

تحدد تاريخ الأزمات القصيرة التى امتدت عقدين أو ثلاثة بما يفيد أنها حدثت حول منتصف القرن السابع عشر خاصة فى اليابان والصين . ويبدو أنها وقعت أساسا لأسباب مناخية ونقدية وربما كانت أيضا جزءاً من طور الهبوط ب فى الاقتصاد العالمى على النحو الذى يصور كوندرياتيف ، وهو طور يستمر عادة من عقدين إلى ثلاثة .

والشىء الذى صادف إغفالا شبه تام هو التاريخ النقدى والاقتصادى للصين وكذا اليابان ، علاوة على كوريا وعلاقتهم بجيرانهم والاقتصاد العالمى . أو ربما كانوا فى الحسبان ولكن الباحثين أنكروهم أو رفضوهم . والمعروف أن انتاج الفضة فى القرن الخامس عشر بلغ إجماليه ٤,٠٠٠ طن (كارتيير ١٩٨١ - ٤٥٩) . ووجد جولدستون (١٩٩١ - ٣٧١ - ٣٧٥) أن تجارة الصين مع أوروبا لم تزد على ١ بالمائة ، وكانت

فى غالب الأحيان أقل من ثلث واحد بالمائة من « اقتصاد » « الصين ، بينما كان استيرادها للفضة من اليابان بكمية تافهة لا تذكر .

ولكن جولدستون رفض صراحة أى أسباب نقدية ، بل إنه يتخذ عنوانا لأحد فصول كتابه عن الصين » أزمة مال وليست أزمة نقود » (١٩٩١ - ٣٧١) . ورفض اقتراحات عرضها أتويل (١٩٧٧ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٦) وأدشيد (١٩٧٣) تفيد بأن خفض انتاج الفضة فى أمريكا الأسبانية ، وخفض الصادرات منها ، وكذا فى اليابان خلال ثلاثينات القرن السابع عشر أسهم فى انهيار أسرة منج . ويعترف بالصعوبات الشديدة التى واجهتها أسرة منج فى سبيل جمع الضرائب والريع. ومن ثم واجهت صعوبات أيضا فى دفع مخصصات جيوشها وتزويدها بالمعدات حوالى عام ١٦٤٠ . ولكن جولدستون وبريان مولوغينى Brian Molougheny وتشيا ويزونج Xia Weiz hong (١٩٨٩) يرفضون القول بأن إمدادات الفضة عامل مهم ، وينازعون أتويل فى حجته بقولهم :

« إن الهبوط الحاد فى واردات السبيكة ..... ترتبت عليه نتائج كارثية بالنسبة لاقتصاد أسرة منج الراحلة .... إذ عجز كثيرون عن دفع الضرائب أو الايجارات أو سداد الديون .... وبات مستحيلا سداد مستحقات القوات العسكرية أو تجهيزها بالمعدات . وفقدت أسرة منج سيطرتها ..... بداية على المتمردين فى الداخل ، ثم بعد ذلك على صد المانشوس الغزاة .... مما فاقم من مشكلاتها وساعد على تقويض استقرارها .

(أتويل ١٩٨٢ - ٨٩)

ويكتب أتويل فى موقع آخر :

« ثمة عوامل أخرى غير السيطرة الامبرالية أو البيروقراطية أثرت تأثيرا معاكسا على اقتصاد أسرة منج الراحلة . وليس أقل هذه العوامل أهمية طبيعة النظام النقدى على الإمبراطورية .... وكان للفضة دور تزايدت أهميته فى الاقتصاد .... إذ مع زيادة التدفق الكبير للسبيكة من الخارج فى أواخر القرن السادس عشر فقدت الامبراطورية سيطرتها (على إمدادات النقود) .... وإن تقلبات انتاج الفضة فى بيرو والمكسيك واليابان ، والمشاعر الحمائية فى مدريد وإيدو ، والقرصنة وتحطم السفن ؛ كل هذا جعل علاقات الصين التجارية الخارجية غير طبيعية إلى حد كبير . وبدت العلاقات شديدة التقلب خاصة أثناء الفترة موضوع دراستنا هنا (١٦٢٠ - ١٦٤٤) . وأحدثت هذه التقلبات مضاعفات خطرة عندما توافق حدوثها مع حالة عدم استقرار الطقس والفيضانات والجفاف وفشل المحاصيل . إذ عمت هذه الكوارث

الصين وأنحاء أخرى من شرق آسيا منذ أواخر العقد الثالث ومطلع العقد الرابع من القرن السابع عشر » . (أتويل ١٩٨٨ - ٥٨٩) .

ويؤكد كل من دنيس فلين وأرتور جيرالدز (١٩٩٥) أن الضعف استبد بسلطة أسرة منج وبقدراتها على التمويل فى مطلع القرن السابع عشر مع زيادة إمدادات واردات الفضة . وأدى هذا إلى خفض قيمتها السوقية ، ومن ثم قيمة المتحصلات الضريبية لأسرة منج التى كانت محددة على أساس الفضة . وربما كان هذا هو الوضع ، ولكن ينبغى أن لا نأخذه على أنه إنكار لما قيل عن حدوث المزيد من الدمار الذي أصاب عمليات تمويل أسرة منج بسبب الانخفاض الحاد فى إمدادات الفضة حتى ولو ارتفعت معدلات أسعار الفضة / النحاس والفضة / الحبوب .

وينازع هذه الفرضية بالكامل كل من مولوغينى وتشيا (١٩٨٩ - ٦١ ، ٦٧) . ويسوقان رأيا آخر بديلا فى معرض الحديث عن العقدين الثانى والثاث من القرن . إذ يريان أن « السنوات الأخيرة من حكم أسرة منج بلغت فيها تجارة الفضة (اليابانية) ذروة ازدهارها ؛ وأن اجمالى تجارة الفضة (بما فى ذلك الفضة الأمريكية) بلغت الحضيض بعد سقوط أسرة منج وليس قبل سقوطها » . ولكن الشواهد المعتمدة على دراستها الجديدة لجميع واردات الفضة التى استوردتها الصين من اليابان عبر مانيلا وتايوان وغيرهما من المحطات تشير إلى غير ذلك . إذ الملاحظ تأسيسا على حساباتهما أن واردات الفضة من اليابان كانت متقلبة وتدور حول رقم ١٢٠ طن خلال النصف الأول من ثلاثينات القرن السابع عشر ثم ارتفعت لتبلغ ذروتها ٢٠٠ طن عام ١٦٣٧ و ١٧٠ طنا عام ١٦٣٩ . ثم عادت وانخفضت إلى متوسط ١٠٥ طن فى العام خلال النصف الأول من أربعينات القرن . ويؤكد أن الهبوط الملحوظ فى الفضة الأمريكية الأسبانية الواردة عبر الأطلسى إلى أشبيلية لم تكن لتعنى انخفاضا فى الانتاج الأمريكى . ذلك لأن الشحنات العابرة للمحيط الهادى والتى بلغ معدلها ١٧ بالمائة من الإجمالى زادت إلى ٢٥ بالمائة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن السابع عشر ثم إلى أكثر من ٤٠ بالمائة فى أربعينات القرن . ويقول مولوغينى وتشيا (١٩٨٩ - ٦٣) إن ما كان يعتبر خسارة لأسبانيا أصبح على الأقل مكسباً للصين » .

ومع هذا نجد طبقا لجدولهما رقم ١ أن إجمالى الفضة المحمولة إلى مانيلا انخفض من ٩ مليون بيزو (٢٣ طنا) فى العقد الثالث ١٦٢١ - ١٦٣٠ إلى٧ مليون بيزو (١٨ طنا) خلال العقد الرابع ١٦٢١ - ١٦٤٠ ثم إلى ٤ مليون بيزو (١٠ طن) فى العقد الخامس ١٦٤١ - ١٦٥٠ . والانخفاض المهم الوحيد فى التجارة (بين الصين ومانيلا) حدث خلال الفترة ١٦٣٦ - ١٦٤١ . (مولوغينى وتشيا ١٩٨٩ - ٤٦) . ولكن

رفضهما لفرضية أتويل ، وتقريرهما بأن المشكلات التى واجهتها أسرة منج ترجع فقط إلى « عوامل داخلية دون التقلبات التى طرأت على حركات السبيكة دوليا » . (مولوغيني وتشيا ١٩٨٩ - ٦٧) ، هو رفض لا يتطابق مع محصلة بياناتهما : إذ انخفضت الفضة عبر المحيط الهادى حوالى ١٣ طنا (من ٢٣ إلى ١٠ طن) . وانخفضت الفضة اليابانية إلى ١٠٥ طن فى النصف الأول من أربعينات القرن السابع عشر ، بل وإلى ٧٠ طن فى عام ١٦٤٣ وهو العام السابق على نهاية أسرة منج . ومع هذا بلغت الفضة اليابانية حوالى ١٨٠ طنا فى أواخر العقد الثالث ، ثم إلى ١٢٠ طناً . وتشير تقديرات ريد المركبة (١٩٩٣ - ٢٧) إلى أن إجمالى إمدادات الفضة من جميع المصادر ، والتى يذهب أغلبها إلى الصين ، ١٥٠ طنا سنويا خلال العقد الأول من القرن السابع عشر ، و١٧٨ طنا سنويا خلال القرن . ثم انخفضت فجأة وبحدة إلى ٨٩ طنا فى السنة خلال أربعينات القرن ، و٦٨ طنا فى الخميسنات . وعادت إلى الارتفاع ثانية وبلغت ٨٢ طنا سنويا فى ستينات القرن السابع عشر . (ولكن ٤٠ بالمائة منها يأتى على أيدى التجار الأوروبيين) .

وثمة موشر آخر على نقص الفضة نجده فى معدل الفضة إلى النقد النحاس . فقد تضاعف سعر الأرز عشر مرات فيما بين ١٦٢٨ - ١٦٣٢ وبلغ الذروة فى عام ١٦٤٢ ثم تقلب سعره ليظل عام ١٦٨٩ . هذا إذا قارناه بالنقد النحاسى المستخدم والشائع آنذاك .... وتضاعف فى الفترة نفسها سعر الأرز خمسة أمثال فقط حتى عام ١٦٤٢ تأسيسا على سعر التايل Tael (وحدة نقد صينية من الفضة - المترجم) الفضى ثم عاد إلى سعره السابق على الثلاثينات بحلول عام ١٦٦٣ . ويؤكد ويلكنسون أيضا أنه خلال هذه الفترة نفسها أخذ معدل النحاس / الفضة يرتفع تدريجيا إلى أن بلغ أكثر من الضعف بحلول عام ١٦٤٢ ، ثم انطلق صاعداً حتى بلغ تسعة أمثال معدله السابق وذلك بحلول عام ١٦٤٧ . وانخفض تدريجيا بعد ذلك ليعود إلى مستواه الأول فى عام ١٦٦٢ . ثم أخذ يتقلب ليصل إلى مستويات أعلى أو مماثلة لذلك حتى الثمانينات .

والملاحظ أن ويلكنسون ، شأن مولوغيني وتشيا ، يعزو هذا الانهيار فى سعر النحاس مقوما بالفضة إلى انخفاض قيمة النحاس بصورة مفرطة ، وهو ما حدث دون شك . وكتب ويلكنسون عن هذا قبل أتويل وقبل المناقشات الأخيرة عن نقص الفضة ، ولكن مولوغيني كتب خلال منتصف الفترة التى دار فيها الحوار . بيد أنه مع هذا لا يزال يرد العبء الأكبر للنقص فى سعر النقد النحاسى إلى انخفاض قيمته (اتصال شخصى عام ١٩٩٦ وذكر هذا فى رسالته لنيل درجة الماجستير) . ومع هذا فإن زيادة سعر الفضة مقوما بالنحاس إلى الضعف ، ثم إلى عشرة أمثال ربما كان ، أو على

الأرجح كذلك ، تعبيرا عن نقص الفضة وهو موضع تساؤل هنا . وإن حالات نقص الأرز المتزامنة توافقت جزئيا مع الطقس . وفاقم من قسوة نقص المحصول حالة الاضطراب الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ، والتى تجلت أيضا فى نقص حاد فى أسعار الأراضى الزراعية . وتآلف هذا الوضع مع نقص الفضة وارتفاع قيمتها بالنسبة إلى النحاس . ويمكن أن يفسر لنا هذا أيضا لماذا ارتفع سعر الأرز مرتين وظل هكذا فترة أطول تأسيسا على سعر النحاس دون الفضة التى كانت آنذاك أغلى ثمنا . ويمكن أن نقول فى عبارة واحدة إن الأسعار المحلية فى الصين لكل من الأرز والنحاس تأسيسا على سعر الفضة إنما جاء تعبيرا عن نقص الفضة التى هى موضوع تساؤلنا . حدث هذا فى أواخر ثلاثينات القرن السابع عشر . ووضح بشكل خاص فى الأربعينات ، وبدرجة أقل فى الخمسينات . لذلك أجد لزاما أن أوافق على حجة أتويل والتى تقول إن امدادات الفضة اسهمت كواحدة من الأسباب ، وأسهمت فى النتائج المترتبة عليها مثل الانتقال من حكم أسرة منج إلى أسرة كنج .

ونجد دليلا إضافيا آخر هو أن أسرة منج درست فى عام ١٦٤٣ اقتراحا بإعادة إصدار عملة ورقية . ورُفض الاقتراح بسبب حالة الضعف السياسى ، علاوة على الخوف من تكرار حالة التضخم السابقة والتى من شأنها أن تفاقم من حالة الضعف . وإزاء استمرار أو زيادة نقص الفضة وجد حكام أسرة كنج التى خلفت أسرة منج أنفسهم مضطرين إلى (و / أو استطاعوا) طبع كمية محدودة من العملة الورقية خلال الفترة من ١٦٥٠ و ١٦٦٢ . ثم تم إلغاؤها بعد ذلك (يانج ١٩٥٢ - ٦٧ ، ٦٨) بعد انتعاش إمدادات الفضة .

ويطرح فون جلان (١٩٩٦) تحديا آخر يتسم تجريبيا باعتماده على قدر أكبر من المعلومات ، كما يتسم نظريا بأنه أكثر عقلانية وحصافة . إنه ، مثل مولوغينى وتشيا ، يرفض كلا من الشواهد والاستدلالات بشأن أزمة الفضة فى عهد أسرة منج . ويقول « بلغ حجم صادرات الفضة اليابانية أعلى ذراها خلال الأعوام ١٦٣٦ وحتى ١٦٣٩ وظلت مرتفعة فى مطلع الأربعينات على الرغم من القيود وطرد البرتغاليين » . (فون جلان ١٩٩٦) . ولم يقتنع أيضا بأن إمدادات الصين عبر مانيلا ، وليس عبر الهند ، تغيرت كثيرا . ولذلك فإن البيانات الواردة بشأن تدفقات السبيكة لاتكشف عن حدوث أى انخفاض حاد فى واردات الصين على مدى سنوات أفول نجم أسرة منج ... وعلاوة على هذا كله فإن الاقتصاد الصينى لم يواجه أى نقص مفاجىء فى واردات الفضة خلال السنوات الأخيرة من أسرة منج » . (فون جلان ١٩٩٦ - ٤٤٠) .

يضاف إلى هذا أن فون جلان لديه بعض الاعتراضات النظرية إزاء فرضية أزمة

الفضة فى عهد أسرة منج . ويؤكد أن الأنسب هو مخزون الفضة وليس تدفقاتها (وأن المخزون نقص بنسبة ٤ بالمائة فقط قياسا إلى واردات القرن السابق . علاوة على هذا فإن هبوط الأسعار فى الصين سبق انخفاض تدفقات الفضة . ويناقش كذلك التحولات التى طرأت على معدل الفضة / النحاس وانخفاض قيمة العملة النحاسية وهو ماسبق لنا عرضه . بيد أننى فى مناقشتى للموضوع نفسه اختلفت بشأن فرضية التضخم فى الصين . والملاحظ أن بيانات فون جلان ودراسته تدعمان ما ذهبت إليه فى هذا الصدد . ويؤكد ، بالإضافة إلى هذا ، أن معدل الفضة / الذهب انخفض وقتما كان يتعين أن يرتفع مع ندرة الفضة . وقد يبدو هذا مقنعا لولا أنه لا يقدم أى دليل على تغيرات ممكنة طرأت على إمدادات الذهب وهو مالم يبحثه بحثا وافيا . (كما اعترف لى بذلك خلال اتصال شخصى) .

والشىء الأكثر غرابة ، وله مع ذلك دلالة واضحة ، هو الجداول التى يعرضها فون جلان خاصة الجدول رقم ٥ الذى يقدم فيه تقديراته الخاصة عن واردات الفضة إلى الصين (انظر مناقشتنا لها فى الباب الثالث) . والملاحظ حسب تقديراته التى يسلم بأنها تقديرات متحفظة أن هذه *الواردات* بلغت ٤٣٦ طنا للأعوام ١٦٣١ - ١٦٣٥ و ٥٧٣ طنا للأعوام ١٦٣٦ - ١٦٤٠ ، (٤٩٦ طنا من اليابان) ، و ٢٤٩ طنا للأعوام ١٦٤١ - ١٦٤٥ ، (علاوة على ٢٠٩ طنا من اليابان) و ١٨٦ طنا للأعوام ١٦٤٦ - ١٦٥٥ ، وبعدها زادت الواردات ثانية . (فون جلان ١٩٩٦ - ٤٤٤) . والجدير بالذكر هنا أن بيانات فون جلان ، وعلى نقيض أنكاراته الصريحة ، (تماما مثلما هو الحال بالنسبة إلى كل من مولوغينى وتشيا ، إذ أن بياناتهما تناقض انكارهما) تكشف بوضوح عن حدوث انخفاض ملحوظ فى واردات الفضة بما يعادل أكثر من النصف قبيل وبعيد نهاية عهد أسرة منج فى عام ١٦٤٤ . معنى هذا أن تقديرات فون جلان تناقض أيضا الزعم سالف الذكر والذى يقضى بأن صادرات اليابان من الفضة « ظلت مرتفعة » ؛ وأن واردات الصين » لم تنخفض خلال أعوام أفول نجم أسرة منج . ترى ما الذى نخلص به من بقية دراسته وأيضا من دراسة مولوغينى وتشيا ؟ انظر عرض *لرأى* فون جلان فى فرانك ١٩٩٨ .

علاوة على هذا يشير أتويل (١٩٨٢ - ٩٠) أيضا إلى أن الكتاب الصينيين المعاصرين كانوا هم أنفسهم مدركين هذه الرابطة بالفضة الأجنبية . زد على هذا أن اليابان وحكامها عانوا الشىء نفسه خلال الفترة ذاتها . ذلك أنه مثلما حدث فى الصين أدى الطقس شديد البرودة (ربما العصر الجليدى القصير ثانية ؟) إلى نقص فى الغذاء ، وإلى أوبئة ، وخفض فى حجم النقد المنتج من الفضة وإلى أزمات مالية .

والحقيقة أن الطقس البارد على نحو غير مألوف أدى إلى زيادة الأمراض ، وإلى توقف النمو السكانى عن الزيادة أو إلى نقص النمو السكانى على مستوى الإقليم ، وإلى توقف التجارة وظهور مشكلات تتعلق بإمدادات النقود فى عديد من أنحاء أوراسيا خلال هذه الفترة . وسقط نظام حكم أسرة منج الضعيف أصلا ، ضحية لهذه المشكلات جمعيها علاوة على الركود الاقتصادى وما أفضى إليه من تمرد سياسى فى الداخل ، وضعف النظام ماليا وعسكريا ومن ثم عجزه عن المقاومة وعجزه عن صد الغزو الأجنبى القادم من منشوريا . وفى عام ١٦٣٩ فرضت اليابان قيودا على التجارة الواردة من ناجازاكى على الرغم من استمرار التجارة مع الصين ، بل وحلت محل تجارة عدد من البلدان الأخرى . ومع هذا عجز تجار الصين عن الوفاء بالتزاماتهم فى مانيلا مما إدى إلى وقوع مذبحة راح ضحيتها أكثر من ٢٠,٠٠٠ منهم عام ١٦٤٠ . وانخفضت امدادات الفضة انخفاضا حادا مما أدى إلى حالة انكماش وركود فى جنوب الصين خلال نفس الفترة التى ساد فيها الطقس السيىء ، علاوة على غارات الجراد والفيضانات والجفاف . وأصاب هذا كله الزراعة بحالة من الشلل . واضطربت الحكومة التى كبلتها هذه الكوارث إلى زيادة الضرائب . غير أن سكان الجنوب عجزوا عن ذلك بسبب افتقارهم إلى الفضة والسيولة النقدية من النحاس . ويلحظ كاتب آخر أن :

« فى مطلع عام ١٦٤٤ بلغت متأخرات مدفوعات الجيش عدة ملايين من التايلات الفضية ، هذا بينما لم تصل من مدفوعات ضرائب الجنوب سوى كميات محدودة لم تتجاوز بضع عشرات الآلاف . وأصبحت مخازن الحبوب الحكومية شبه فارغة .... وفى الوقت الذى كانت فيه بكين محاصرة لم تكن القوات الحامية قد تسلمت رواتبها منذ خمسة شهور ...... وأضحت الروح المعنوية وحالة الانضباط فى الحضيض .... وإنه لأمر يثير الدهشة حقا أن الأسرة الحاكمة لاتزال باقية . (فريد ريك ووكمان . نقلا عن أتويل ١٩٨٨ - ٦٣٧) .

ويشير أوتويل (١٩٨٦ - ٢٣٥) إلى أن انخفاض صادرات اليابان من الفضة حرر القسط الأكبر من الانتاج المتدهور لاستعماله محليا ، وأن اليابانيين كانوا أكثرا نجاحا من الصينيين فى إدارة نظام عملتهم . إذ حظر اليابانيون تصدير الفضة التى ارتفعت قيمتها حتى أصبح تصدير الذهب مرة ثانية أمرا مربحا . ولكن صادرات اليابان من الفضة لم تتوقف (ايكيرا ١٩٩٦ ، وانظر ايضا المناقشة فى الباب الثالث) . ولكن ما لم يفعله أوتويل وآخرون ، وإن كان بإمكاننا أن نخمنه ، هو أن استمرار توفر الفضة بسهولة من الانتاج المحلى فى اليابان هو الذى هيأ لحكام اليابان فرصة إدارة عملتهم على نحو أفضل ومواجهة العاصفة التى انهارت أمامها أسرة منج .

تلقى حكام أسرة منج الضربة الأولى من تمرد داخلى فى شمال الصين . أعقبت الضربة احتلال المانشو الذين حلوا محل أسرة منج تحت اسم اسرة كنج حتى عام ١٩١١ . ولكن يبدو أن تدخل عامل نقص الفضة - لما له من أهمية لا مفر منها - حتى على الرغم من إنكار باحثين من أمثال مولوغنى وتشيبا وفون جلان لهذا الأمر . وعبّر أتويل عن هذا بإيجاز حين قال « سقطت أسرة منج ويرجع سقوطها من ناحية إلى أنها لم تكن تملك الموارد اللازمة لمواصلة عملياتها » (أوتويل ١٩٨٦ - ٢٢٩) . وهذا هو ما كان يتعين على أسرة كنج الجديدة أن تدركه وتلتزم به - إذ أن نائب الملك المسئول عن منطقة جوانوونج الساحلية فى الجنوب كتب مذكرة إلى الامبراطور فى عام ١٦٤٧ يقول فيها « توقفت التجارة عمليا ...... إذ بات واضحا أنه حين يجيء أهل ما كاو للتجارة تزدهر كوانتونج ؛ وحين يمتنعون عن المجيء تعانى كوانتونج : لأن البرتغاليين كفوا عن إحضار الفضة (نقلا عن أتويل ١٩٨٦ - ٢٣٣) . والمعروف أن تجارة مانيلا - ما كاو بلغت ٤٣ طنا من الفضة فى ثلاثينات القرن السابع عشر ، ولكن التجار البرتغاليين توقفوا عن التعامل التجارى مع مانيلا الأسبانية عام ١٦٤٢ بعد أن نجحت البرتغال فى ثورتها ضد الحكم الأسباني عام ١٦٤٠ (أوتويل ١٩٨٢ - ٨٧) ، على الرغم من أن ثورتها حدثت جزئيا كاستجابة لنفس حالة نقص الفضة كما سوف نرى لاحقا . وانخفضت متحصلات الضرائب عن صادرات الفضة إلى مانيلا إلى أكثر من النصف فيما بين عامى ١٦٣٦ و ١٦٤٠ . ومنذ ذلك التاريخ انخفض عدد السفن الوافدة من الصين إلى مانيلا عن ٢٣ ١ إلى ٨٣ سفينة خلال الفترة ١٦٤١ - ١٦٤٥ ، ثم انخفضت إلى ٥٨ سفينة خلال الفترة ١٦٤٦ - ١٦٥٠ ثم أصبحت ٢٥ سفينة فقط عن ١٦٥٥ وحتى عام ١٦٦٠ .

وإن فرضية حدوث نقص فى الفضة وأزمة نقدية قصيرة المدى يتعين ألا تتناقض مع أى تفسير هيكلى سكانى طويل المدى ، أو أى تفسير لأزمة سياسية مالية على نحو التفسير الذى يقترحه جولدستون (١٩٩١) بشأن أحداث أربعينات القرن السابع عشر فى الصين وانجلترا والامبراطورية العثمانية . وإنما على العكس إذ أن نقص الفضة والأزمة قد تترتب عليهما أيضا نتائج سلبية فى كل البلدان سالفة الذكر ، وربما فى مناطق أخرى من العالم . والجدير بالملاحظة أن آدم سميث فى عام ١٧٧٦ لاحظ تغيرات طرأت على إمدادات السوق العالمية للفضة وما ترتب عليها من آثار خلال هذه الفترة تحديدا :

« فيما بين عامى ١٦٣٠ و ١٦٤٠ أو حوالى ١٦٣٦ اكتمل على ما يبدو الأثر الناجم عن اكتشاف مناجم الفضة الأمريكية والذى أدى إلى خفض قيمة الفضة . ويبدو أن قيمة المعدن ما كان لها أن تنخفض أبداً إلى أدنى مما كانت عليه آنذاك قياسا إلى

قيمة القمح . ويبدو أنها ارتفعت شيئا ما (مرة ثانية) خلال القرن الحالى (الثامن عشر) ، بعد أن زاد انتاج الفضة ثانية . ولعل هذا بدأ يحدث حتى قبيل نهاية القرن الماضى .

(سميث ١٩٣٧ - ١٩٢) .

معنى هذا أن آدم سميث لحظ أيضا أن زيادة إمدادات الفضة بالنسبة إلى إمدادات السلع الأخرى ، خاصة القمح ، أفضت أولا إلى حدوث زيادة تضخمية فى أسعارها . بيد أن هذا توقف فى منتصف ثلاثينات القرن السابع عشر . ويبدو واضحا أن السبب فى هذا هو انخفاض امدادات الفضة التى لم تعد إلى ما كانت عليه إلا بعد منتصف القرن .

ويبدو أن نقص الفضة (والذهب ؟) ترددت أصداؤه فى روسيا أيضا . إذ اعتاد قياصرة روسيا بشكل دورى حظر تصدير الذهب والفضة حتى ولد فى شكل عملات . ولكن اجراءات الحظر وتواترها تزايدت خاصة خلال منتصف القرن السابع عشر . وأصبح لزاما الآن دفع الضرائب ذهبا وفضة . ورغبة من الدولة فى زيادة إمدادات المعادن النفيسة خلال ستينات القرن شجعت الأجانب على جلب أموالهم معهم إلى روسيا . وحددت لذلك أسعار صرف منخفضة افتعالا بين العملات الأجنبية والروبل الروسى بعد أن انخفض محتوى الروبل من الفضة خلال العقدين السابقين أو ربما لفترة أطول من ذلك . (بيرتون ١٩٩٣ ـ ٦٠ ، ٦١) .

وتنازع ليندا دارلنج (١٩٩٢) أسطورة الانخفاض فى الامبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر وتقترح « عبارات أكثر تحييدا » مثل « اللامركزية والدمج . ويصف جولدستون الأزمة العثمانية بأنها أزمة مالية ، وينكر علاقتها بالتجارة ، ناهيك عن الإمدادات النقدية من الخارج التى يرى أنها نادراً ما انخفضت . بيد أنه لم يدرك أن دور سك النقود العثمانية أرغمت قسرا على الخروج من الحلبة منذ عام ١٥٨٠ بسبب منافسة الفضة الأسبانية والعملات الفارسية . وأدى هذا إلى أن تزايد تعامل الاقتصاد العثمانى بالعملات الأجنبية . وانتهى الأمر بتوقف دورسك النقود عن العمل تماما بعد عام ١٦٤٠ (ساهيليو غلو ١٩٨٣ ، بريننج ١٩٨٣ ، شودهورى ١٩٧٨ ، باموك ١٩٩٤) . وكانت الأزمات المالية هى الحدث المعتاد خلال القرن السابع عشر . والملاحظ أن قدرا من النشاط الاقتصادى الحضرى والريفى ركد إن لم يكن توقف . (باموك ١٩٩٤) . ولكن ، وكما سوف نلحظ فيما يلى ، نشط البعض الآخر فى أماكن أخرى مثل الأناضول ، ولم يكن هناك تدهور اقتصادى عام . وقد يكون من العسير تحديد أى من هذه الأحداث « المحلية » كان سببا ، وأيها كان نتيجة . ولكن كان

كلاهما يقينا دالة على انخفاض تدفقات الفضة خاصة خلال ثلاثينات القرن .

ومع هذا ينازع جولدستون (١٩٩١ - ٧٨ ، ٧٩) أيضا فى علاقة الفضة بكل من الأزمة العثمانية والثورة الإنجليزية عام ١٦٤٠ ، كما يرفض التجارة كعامل مهم . بيد أنه يعزو الثورة الانجليزية إلى ثلاثة عوامل : الأول وهو المحنة المالية التى عانت فيها الدولة . والثانى الصراع بين الطبقات وسط أبناء الصفوة وكانوا جميعا ، على وجه التقريب ، منخرطين فى ممارسات تجارية (جولدستون ١٩٩١ - ٨٠ ، ٨١) . ولكن الدولة الانجليزية ، شأن دولة أخرى ، كانت غارقة فى مشكلات البحث عن نقود كافية لدفع رواتب الجند فى عام ١٦٤٠ . وعقب هذه الثورة أصبح للمصالح التجارية وزن سياسى أكبر من أى وقت مضى . (هيل ١٩٦٧ - ٩٩ ، ١٢٩) . علاوة على هذا يؤكد إى . إى . ريتش ، و سى . إتش . ويلسون - ١٩٦٧ ، ٤٣٩) على أن العامين ١٦٣٩ و ١٦٤٠ يمثلان الفترة الأولى من فترات ثلاث شهدت انخفاضات ملحوظا فى الأسعار فى بريطانيا وفى بلدان أوروبية أخرى (البلدان الأخرى فى عامى ١٦٤٥ - ١٦٤٦ ومطلع ١٦٥٧) . ويؤكدان على أن تعاقب الدورات الثلاث فيما بين عامى ١٦٤٠ و ١٦٦٠ فى كل أوروبا كوحدة شاملة ..... يتجاوز التفسيرات المحلية ..... (وأيضا فى الحقيقة) الإيقاع الاقتصادى الشامل .... كان يقينا أوروبيا وربما وصل إلى حد أن اشتمل العالم كله » .

نعود إلى الفضة الأسبانية . المعروف أن الكميات المحددة من شحنات الفضة من أمريكا إلى أسبانيا كانت موضوع جدال دائم . ويعود إلى استعراض هذا الموضوع إيه . جارسيا - باكيرو جونزاليس (١٩٩٤ - ١١٩) ، ويسمح بالقول بتهريب كميات من الفضة غير مسجلة . ويستنتج أن جملة أطنان من الشحنات فيما بين الأمريكتين وأسبانيا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر انخفضت بقيمة الثلث ، كما انخفضت واردات السبيكة بقية الثلثين . وتسارع الانخفاض حوالى عام ١٦٤٠ .

والحقيقة أن انفصال البرتغاليين عن الحكم الأسبانى عام ١٦٤٠ ربما ساعد على حمًى خفض متحصلات أسبانيا من شحنات الفضة عبر الأطلسى . ويمكن كذلك أن تكون ثورة كاتالوينا وقعت فى هذا العام نفسه . (أذكر أن صديقا من الباحثين الأثريين كشف عن مستودع للعملات الأجنبية فى حى برشلونة فى كاستيل ديفيل التي دفنها صاحبها فيما بين عام ١٦٤٠ و ١٦٤٣ . وواضح أنه كان يبحث عن مكان آمن يخفيها فيه أثناء فترة الاضطرابات) . وواجهت الدولة الأسبانية ، مثل الدولة الانجليزية وأسرة منج الصينية صعوبات مالية للحفاظ على قوات مسلحة كافية إثر انخفاض ايراداتها لأول مرة بسبب انخفاض قيمة الفضة نتيجة لزيادة الانتاج ، وأيضا

بسبب النقص المفاجىء فيها عندما توقفت مناجم الفضة الأمريكية عن الانتاج والتحويل فى ثلاثينات القرن السابع عشر (فلين ١٩٨٢) . وعندما واجهت مدريد أخطارا تهدد سيادتها من قبل البرتغاليين فى الغرب وشعب كاتالونيا فى الشرق أعطت مدريد الأولوية للتحدى القادم من شعب كاتالونيا المدعوم من جيرانه الفرنسيين . وأدت هذه المواجهة إلى أن فقدت مدريد سلطانها على البرتغال . ونذكر هنا أن جى . إتش . إليوت G.H.Eliot وهو أحد المؤرخين الثقات لتاريخ أسبانيا قال فى مقال له ، كثيرا ما يرد ذكره ، ويحمل عنوان « انهيار أسبانيا » إن تاريخ هذه المواجهة يرجع إلى « نهاية عام ١٦٤٠ » وقتما كانت أسبانيا وسلطانها الدولى فى حالة انهيار » (نقلا عن فلين وجيرالدز ١٩٩٥ - ٣٣) .

وجدير بالذكر أيضا أن كاريرا دا انديا Carreira da india وهو الاسم الذى كانت تطلقه البرتغال على تجارتها مع جاوة بلغت مرحلة الحضيض ، ثم بدأت مرحلة « اليأس » عام ١٦٤٠ (أميس ١٩٩١ ، ١٧ ، ٢٣) . علاوة على هذا وقعت البرتغال أول معاهداتها التجارية عام ١٦٤٢ . وكانت هذه هى الأولى من بين ثلاث معاهدات رائدة (الأخريتان فى عام ١٦٥٤ و ١٦٦٧) لمعاهدة ميثوين .Methuen عام ١٧٠٣ والتى دعمت الحماية التى تنشدها البرتغال من بريطانيا . وقبلت المعاهدة نظير ثمن مدفوع . واستطاعت البرتغال إرغام رأس المال الهولندى على الخروج من مزارع السكر فى البرازيل البرتغالية عقب عام ١٦٤٠ . وهنا اتجهت هولندا إلى جزيرة باربادوس التى حولوها بدورها إلى مزرعة سكر . (هارلو ١٩٢٦ ، فرانك ١٩٧٨) . والملاحظ أن صادرات شركة الهند الشرقية الهولندية إلى آسيا ، وجلها من الفضة ، انخفضت كثيرا أيضا فى عام ١٦٤٠ (ريتش و ويلسون ١٩٦٧ - ٣٠٩) .

وكما أشرنا سابقا فإن هذه الأحداث التى جرت على الجانب الآخر من العالم كان لها أثرها الضار على الصين إذ دمرت علاقات التجار البرتغاليين مع مصدر الفضة الأسبانية العابرة للأطلسى إلى مانيلا . ومن ناحية أخرى ربما أدت تطورات الأحداث فى الصين أول الأمر إلى دعم صعود أسبانيا ، ثم عجلت بعد ذلك بانهيارها . وأكد كل من فلين وجيرالديز (١٩٩٥) مرارا على أن « صعود وانهيار الامبراطورية الأسبانية إنما نراه على نحو أفضل فى سياق اقتصاد عالمى متمركزا حول « الصين » . والسبب أن زيادة الطلب الصينى على الفضة أدى أول الأمر إلى ارتفاع سعرها ، ومن ثم زيادة الثروات الأسبانية . ولكن بعد ذلك ومع زيادة إمدادات الفضة بصورة مفرطة ، انخفض سعر الفضة وعاد إلى ما يساوى كلفة الانتاج للأسبانيين وربما أقل من ذلك وتلقى التاج الأسبانى لطمة قاسية بحيث أن زيادة الوافد من الفضة الأمريكية يؤدى إلى خفض قيمتها فى أسبانيا ، كما يؤدى إلى خفض القوة الشرائية لمتحصلات التاج من

الضرائب . وهكذا ، ومثلما حدث تماما مع أسرة منج فى الوقت نفسه وللسبب نفسه ، حاولت الدولة الأسبانية أن تعادل هذا الانخفاض فى إيراداتها بمطالبة القطاع الخاص بالمزيد . ومنى القطاع الخاص بضعف وربما بثلاثة أمثال الخسائر الناجمة عن زيادة الضرائب . وانخفض دخله ثم خفض الانتاج كما انخفضت متحصلات الفضة نظرا لأن هبوط سعرها السوقى لم يعد يعوض كلفة انتاجها المرتفعة ، وحدث الانخفاض المفاجىء فى انتاج الفضة حوالى عام ١٦٤٠ والذى تولد عن هذه العوامل السوقية ثم انسحب البساط تماما من تحت الاقتصاد الأسبانى .

والخلاصة أن طور التوسع « أ » الطويل والمستمر فى آسيا حدث خلال « أزمة القرن السابع عشر » ، وتخللته » أزمة نقدية عالمية بلغت ذروتها فى أربعينات القرن . وإن هذا الانخفاض فى سعر الفضة والتضخم تأسيسا على محتوى الفضة تسببا فى هبوط مفاجىء وحاد فى الربحية ومن ثم فى إنتاج الفضة للتصدير فى مناطق الانتاج فى أمريكا اللاتينية ووسط أوروبا وبلاد فارس واليابان . والحقيقة أن رد فعل اليابان إزاء هذه الأزمة هو حظر أى تصدير (شرعى) للفضة مهما كان . واتخذت قرارها هذا بعد أن كانت أحد المصدرين الكبار خلال الفترة السابقة على حالة الرواج التى سادت بسبب الفضة . وواقع الحال أن رد فعل اليابان على هذه الأزمة والمتمثل فى سياسة « العزلة » الشهير : يمكن تفسيره أيضا فى هذا السياق المنظومى العالمى ، أى الوضع الاقتصادى المتمثل فى حالة العجز . المالى التى سادت الجميع . وكما لاحظنا سابقا فإن سياسة العزلة هذه لم تؤد إلى وقف ، بل إلى تنظيم التجارة وذلك للتحكم فى العجز الخارجى ومحاباة لبعض المصالح المحلية ضد البعض الآخر .

واستطاعت اليابان وبعض الدول الأوروبية أن ينجو من العاصفة النقدية / الاقتصادية . وربما يرجع الفضل فى هذا لدرجة غير صغيرة إلى مواردهم وإمداداتهم المستمرة من الفضة والتى نضبت بنسبة كبيرة فيما يتعلق بأسرة منج سيئة الحظ . ومع هذا أصيبت بعض التجارة فى شرق آسيا بحالة تمزق خطرة نتيجة سياسية عزلة اليابان ، وثورة البرتغال ضد أسبانيا ، والتنافس بين الشركات الهولندية والانجليزية ، وحرب أسرة كنج ضد قاعدة أسرة منج فى جنوب الصين بمحاذاة الساحل . ويمكن تقديم تفسير جديد وجيد عن كل هذا فى ضوء خلفية الأزمة النقدية الناجمة عن نقص الفضة فى عالم يقيم معاييره على أساس الفضة . ونذكر بوجه خاص أننا لو أعطينا اهتماما أكبر لهذه الأزمة النقدية المتولدة عن نقص الفضة ربما يصبح بالإمكان أن نمضى شوطا طويلا فى اتجاه تفسير قرار اليابان السياسى بالعزلة وألا تترك سوى باب واحد مفتوح أمام الهولنديين الذين قدموا ، على عكس البرتغاليين ، لليابان إمكانية تصدير سلعها وليس الفضة فقط . والحقيقة أن انسحاب الصين جزئيا من التجارة البحرية يمكن هو الآخر إعادة تحليله تأسيسا على اعتبارات مالية مماثلة . ولكن عاد النمو والاستقرار ، وخرج من بين « الأزمة الصغرى » فى منتصف القرن السابع عشر نظام جديد للاقتصاد العالمى ، وقد استعاد عافيته . جملة القول إن هناك من الشواهد والبراهين الكثيرة التى تؤكد حالة النمو خلال القرن السابع عشر كما لاحظنا آنفا .

وبدأ هذا النقاش مع اقتراح أدشيد (١٩٧٣) بأن الأزمة الصينية وسقوط أسرة منج عام ١٦٤٤ مرتبطان بنقص الفضة . ولكن سواء أكان هذا صحيحا أم خطأ ، إلى أنه لا يدعم الدفع بوجود أزمة « عامة » شملت الجميع بما فى ذلك الصين . إنها يقينا لم تكن مثل حالة « الانكماش طويل الأمد » الذى أصاب الاقتصاد الأوروبى فيما بين عامى ١٥٩٠ و ١٦٨٠ والذى يشير إليه أدشيد أيضا . وإذا كانت مبادرة أدشيد جديرة بالثناء إذ اعتبر أن وضع الصين وأوروبا جاد استجابة لذات القوى المشتملة على العالم ، إلا أننا لا نستطيع الموافقة على النتائج التى انتهى إليها والتى تفيد أن مساراتهما « تباعدت » خلال القرن السابع عشر . (أدشيد ١٩٧٣ - ٢٧٨) . إنه لا يكتفى بتأكيد وقوع « أزمة القرن السابع عشر » العامة ، بل يقول كذلك إن الصين وأوروبا استجابتا بطريقتين مختلفتين . ويضيف إن الصين استردت عافيتها لمجرد أن ضاعفت من نفس أسلوبها السابق ، بينما استردت أوروبا عافيتها عن طريق تغيير هيكلها المؤسسى . بيد أننا لاحظنا فى الأبواب الثانى والثالث والرابع أن الهيكل المؤسسى للصين تلاءم أيضا مع النمو الاقتصادى السريع فى القرن الثامن عشر ،

وتولدت عنه ، أو هيأ على الأقل ، امكانية حدوث هذا النمو . إن أدشيد لايقلل فقط من شأن هذا التعافى والنمو فى القرن الثامن عشر على الرغم من أنه يعترف بحدوثهما ؛ ولكن نزعته المركزية الأوروبية التى ضللت تحليله للأزمة النقدية العالمية دفعت به أيضا إلى تكرار الفرضية التى تزعم أن النمو الذى شهدته أوروبا بعد ذلك إنما يرجع بوجه خاص إلى توفر مايسميه مؤسسات أوروبية « استثنائية » والتى ذهب به الظن إلى أنها تشكلت استجابة « لأزمة القرن السابع عشر » فى أوروبا - دون الصين ؟ وهذه للأسف محاولة أخرى لوضع العربة الأوروبية قبل الحصان الأسيوى والاقتصادى العالمى . وهل لنا أن نقبل الاستدلال الذى ضلل أدشيد فى جداله إذ قال : كانت أشبيليه مركزاً لنظام نقدى عالمى ، وأن انهيار هذا النظام هو الذى عجل بالثورات الآسيوية القاصية خلال القرن السابع عشر .... وتجمعت الشواهد على أن الأزمة الأوروبية كانت فى حقيقتها عالمية الأصداء (أدشيد ١٩٧٣ - ٢٧٢) . لا ، لم تكن أشبيلية مركزاً لأى نظام عالمى . إذ على الرغم من حجم النقد المتداول عن طريقها ، إلا أن أوروبا التى لا تزال آنذاك هامشية كانت عاجزة عن إحداث مثل هذه المضاعفات العالمية العميقة الأثر . وأيا كانت المضاعفات التى أحدثتها النقود ، والدراسة تؤكد هنا أنها كثيرة وعميقة - إلى أن أى منظور مركزى أوروبى من شأنه أن يعيق ويضلل تحليل وتفسير هذه المضاعفات التى شملت العالم .

هذا هو تحديدا القيد الأكبر على الغالبية العظمى من الدراسات التحليلية التى تناولت فى السابق هذه الفترة ، واعتمدت بالكامل على النظرة المركزية الأوروبية (بما فى ذلك دراستى) . وحاول بعض المحللين (بمن فيهم فرانك ١٩٧٨) تحليل القرن السابع عشر فى ضوء دورات كوندرياتيف الممتدة ما بين خمسين إلى ستين عاما ، وأزماتها التى تمتد إلى عقدين أو ثلاث ، غير أن دورات كوندرياتيف هذه مرتكزة بالكامل على الاقتصاد الأوروبى أو الأطلسى على أقصى تقدير ووجدت ، كما أشرت فى السابق ، أن الهند وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال (دعك من هولندا) عاشتا حالة توسع ملحوظ خلال الفترة نفسها . وفسروا ، أو أساءوا تفسير ، هذا بقولهم إن الفأر التابع يلعب على نحو أفضل عندما يغيب القط المركز ، أو القلب ، أو عندما يكون مشغولا بالأزمة الدورية عند كوندرياتيف . وهذا ما ذهبت إليه أنا أيضا فى دراستى « نمو التخلف » . (فرانك ١٩٦٦) و « الرأسمالية والتخلف فى أمريكا اللاتينية » (فرانك ١٩٦٧) . ولكن الدفع الراهن ، وعلى نقيض فرانك آنذاك وفاليرشتاين الذى لا يزال متمسكا برأيه حتى الآن ، يقضى بأن أوروبا و/ أو الاقتصاد الأطلسى لم يكونا المركزأو القلب بالنسبة للاقتصاد العالمى . وهذا الرأى من شأنه أن يبطل على الأقل جانبا من التحليل السابق. ومع هذا لا يزال بالإمكان الآن - أو لعله بات من الأفضل ،

أن نرى فترة منتصف القرن السابع عشر باعتبارها مظهرا لطور الأزمة « ب » للاقتصاد العالمى بلغة كوندراتيف . وأخذ هذا الطور أيضا أشكالا نقدية مهمة حتى على الرغم من أنه لم تكن هناك ، كما ظهر لنا من عرضنا السابق ، « أزمة القرن السابع عشر » الطويلة الأمد والشاملة .

تحليل كوندراتيف

فى كتابى السابق الذى تناولت فيه المرحلة من ١٤٩٢ وحتى ١٧٨٩ حاولت تحديد دورات كوندراتيف بداية من القرن السابع عشر أو ما قبل ذلك . هذا على الرغم مما كنت أظنه آنذاك اقتصاداً رأسماليا عالميا متمركزا حول أوروبا (فرانك ١٩٧٨) . ومنذ ذلك التاريخ أعد فالير شتاين أيضا تفسيرا لصعود وتطور تصوره لما أسماه « النظام العالمى الحديث » المتمركز حول أوروبا . وقدم تفسيره هذا تأسيسا على دورات كوندراتيف طويلة المدى . بدأ مجلده الأول (١٩٧٤) وفى نفسه بعض التردد فى أن يصف أصول نشأة الاقتصاد العالمى الأوروبى خلال القرن السادس عشر الممتد بوجه عام من ١٤٥٠ وحتى ١٦٤٠ . وأضاف أكثر فأكثر إلى تحليله فى مجلده الثانى (١٩٨٠) – دورات طويلة من (طراز ؟) كوندراتيف ولكن أقصر مدى . وتناول هنا دمج الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٧٥٠ . ونراه فى المجلد الثالث (١٩٨٩) يتناول « الحقبة الثانية من التوسع الكبير » من ١٧٣٠ وحتى أربعينات القرن التاسع عشر . وأعد جوشوا جولد شتاين (١٩٨٨) دراسته عن توقيت الحروب الكبرى فى ضوء دورات كوندراتيف « الطويلة » . وتتبعها راجعا إلى القرن السادس عشر مستخدما التواريخ التى ذكرها بروديل (١٩٩٢) وفرانك (١٩٧٨) عن القرن الأولى .

وحدث مؤخرا جدا أن أفاد موديلسكى وتومبسون (١٩٩٦) من تحليل كوندراتيف العالمى النطاق ، ومضيا به شوطا أبعد إلى الماضى فى محاولة لتحديد الدورات الممتدة على مدى خمسين عاما تقريبا حتى عام ٩٣٠ م . وهذا من شأنه أن يجعل الدورة الراهنة هى الدورة التاسعة عشرة وليست فقط دورة كوندراتيف الخامسة (كما هو الحال عند أكثر تابعيه) ، وليست الدورة الأخيرة حتى الآن من بين حوالى اثنتى عشرة (كما هو الحال عند فرانك ١٩٧٨) وجولد شتاين (١٩٨٨) . واكتشف موديلسكى وتومبسون مجموعة من أربع دورات كوندراتيف فى الصين فى عهد أسرة سونج خلال الفترة من ٩٣٠ و ١٢٥٠ . ولكنهما منذ ذلك الحين (وهذا فى رأيى قيد كبير على عملهما) يريان أن القوة الابتكارية الدافعة تقانيا والمركز الاقتصادى العالمى فى موجات كوندراتيف التى توصلا إليها انتقلا إلى غرب أوروبا .

وذهبا إلى أن قاعدة « الابتكارات التقانية » الدافعة لدورات كوندرياتيف التسعة عشر التى اكتشفاها انتقلت من الصين إلى أوروبا ابتداء من الدورة الخامسة عقب عام ١١٩٠ : « بعد أسرة سونج فى الصين تحولت قيادة التغيير إلى جنوة والبندقية (فينيسيا) قبل الانتقال أبعد من ذلك فى اتجاه الغرب إلى البرتغال ، وإلى قادة النظام الكوكبى أقرب عهداً . (موديلسكى وتومبسون ١٩٩٦) .

ولكن طبقا للغالبية العظمى من الشواهد المذكورة آنفا ، فإن الاقتصاد العالمى ومراكزه الرائدة ، إن كانت هناك مراكز ، ظلت فى آسيا حتى عام ١٨٠٠ على أقل تقدير . وسبيلنا إلى حسم هذاالتناقض الظاهرى يكمن على الأقل ، فى تقديرى ، فى دراسة القطاعات التى اتخذها موديلسكى وتومبسون أساسا لتحديد هذه الابتكارات . إن الدورات الأربعة الأولى ، التى تبدأ بالطباعة والورق عام ٩٣٠ كانت فى الصين . وكانت فى أوروبا ابتداء من دورتهما الكوندر ياتيفيه الخامسة (ك ٥) فى عام ١١٩٠ . ولكن لنحاول أن ندرس كيف كان فى الواقع الأوروبيون و / أو هذه الابتكارات : إن ابتكار (ك ٥) بداية من عام ١١٩٠ تمثل فى أسواق الشمبانيا . ثم من بعدها تجارة البحر الأسود ، وأساطيل سفن البندقية ، والفلفل الأسود ، وذهب غينيا ، وتوابل الهند وتجارة البلطيق / الأطلسى ، والتجارة الآسيوية ، لتمضى بنا هذه كلها على الطريق وصولا إلى (ك ١٢) مع بداية ثمانينات القرن السادس عشر . ثم فى القرن السابع عشر تتمركز . ك ١٣ و ك ١٤ على التجارة الأميراسية (أمريكا وآسيا) تجارة المزارع والمعاملات التجارية الأميراسية على التوالى . وأخيرا وبعد عام ١٧٥٠ فقط يأتى القطن والحديد (على الرغم من أن هذا يبدو مبكرا قليلا نظرا لأن الابتكارات البريطانية فى مجال تقانة القطن لم تبدأ إلا فى ستينات القرن السابع عشر ، وتمثلت ابتكارات القرن التاسع عشر فى البحار والسكك الحديدية وكذلك فى الصلب والكيماويات والكهرباء . وتمثلت خلال القرن العشرين فى الصناعات الخاصة بالسيارات والفضاء والالكترونيات والمعلومات .

ولنلاحظ مع هذا ، أن جميع القطاعات الابتكارية فيما عدا اثنين من ك ٦ (عام ١٢٥٠) إلى ك ١٤ (من عام ١٦٨٨ إلى ١٧٤٠) مرتبطة بالتجارة الآسيوية : تجارة البحر الأسود ، سفن تجارة البندقية (فينيسيا) ، الفلفل الأسود ، التوابل ، و « تجارة آسيوية » (تحديداً) . والاستثناءات هما ذهب غينيا وكان لتمويل هذه التجارة ، وتجارة البلطيق ، الأطلسى . علاوة على هذا فإن أيا منها لم يكن ضمن قطاع صناعى حتى ك ١٥ ، ابتداء (حتى وإن كان هذا مبكر جدا) من عام ١٧٤٠ . ويبدو أن موديلسكى وتومبسون أصابهما أيضا داء الخطأ فى تعيين المكان . عند

تحديد « الابتكارات » فى « مركز » أوروبى للاقتصاد العالمى . ذلك لأن كل ما قيل لا يعدو مجرد تأملات للمحاولات الأوروبية الطويلة والملحة للإفادة من المراكز الحقيقية للنشاط الاقتصادى فى آسيا . ويقر موديلسكى وتومبسون (١٩٩٦ ، ١٩٩٤) بأنه خلال ك ٥ وحتى ك ٩ حسب تقديرهما وعلى مدى قرنين إلى ثلاثة قرون أخرى ، ووصولا إلى زمن كولومبوس ، بل وأثناءه أيضا .... كانت السوق الصينية لا تزال بمثابة قوة الجذب أو المغناطيس للتجارة العالمية .

ونجد موديلسكى وتومبسون أكثر صراحة فى النص الصادر بعد المراجعة ، ولكنهما أيضا متناقضان :

« إن موجات ك التى بدأت أواخر القرن الخامس عشر اتسمت بعلاقتها بمحاولات اكتشاف طرق جديدة من أوروبا إلى آسيا .... وعملت أوروبا الوسطى بمثابة نظام فرعى اقليمى داخل نظام اقتصادى أوسع يمتد من انجلترا إلى الصين .... ومع هذا فإننا نؤكد أن موجات - ك (ك ٥ - ك ٨) تمركزت داخل العمل التجارى للدول - المدن الإيطالية (خاصة جنوة والبندقية ، وحافظت على استمرارية سلسلة موجات - ك من منطلقها الأولى فى الصين فى عهد أسرة سونج إلى التوسع الكبير للقوى الأوروبية الفاعلة فى كل أنحاء الكوكب .... ولكن على مدى هذه التحولات فى المواقع كان محور الاهتمام النهائى للقطاع التجارى الرائد للنظام الفرعى الأوروبى هو إعادة تنظيم تدفق السلع ذات القيمة العالية من آسيا إلى أوروبا » .

(موديلسكي وتومبسون ١٩٩٦ - ١٧٧ ، ١٩١)

نعم حقا ، بيد أنهما اقتطعا على الأقل ثلاثة قرون من قوى الجذب الصينية وغيرها من المراكز الآسيوية التى استمرت فى جذبها لأوروبا . ونعرف ، كما لاحظا هما أيضا وأشارا إلى ذلك فى موضع آخر ، أن طريق البرتغال إلى الهند كان أشبه بملحق أضيف إلى الطريق البحرى الرئيسى الذى يمثل الشبكة الرئيسية التقليدية لتجارة المسافات البعيدة « و » لأن التجارة الآسيوية كانت عنصرا حاسما فى مجموع الشبكة الهولندية . وظلت كذلك زمنا طويلا بالنسبة لمجموعة الشبكة الأوروبية كذلك (موديلسكى وثومبسون ١٩٩٦ ، ١٩٩٤ - ١٥٤ ، ١١٣) . وربما ، كما يزعم موديلسكى وثومبسون أن « القوى العالمية ، فى دوراتها التعليمية تفسر لنا غالبية الابتكارات الاقتصادية الأساسية . وفى هذه الحالة نجد الأوروبيين شديدى البطء فى التعلم ، ذلك لأن القوى الاقتصادية والسياسية العالمية كانت لا تزال فى آسيا ، وبقيت هناك على مدى ثلاثة قرون على الأقل بعد وصول الأوروبيين إلى هناك ؟ لذلك يبدو من

المفيد أكثر البحث عن شواهد آسيوية فى « القطاعات الرائدة » وفى « الابتكارات » التى تتمركز حولها موجات كوندرياتيف الاقتصادية العالمية التى اصطنعاها أخيرا . وكما يبرهن الباب الرابع فإن « الريادة » التقانية الأوروبية المزعومة قبل أواخر القرن الثامن عشر إنما مكانها أساسا أساطير المركزية الأوروبية التى ظهرت فى القرنين التاسع عشر والعشرين :

ويوسع متسلر Metzler (١٩٩٤) أيضا من نطاق بحثه فى دورات كوندرياتيف أفقيا ، ويدفع بأن اليابان والصين فيما يبدو عاشتا موجات كوندرياتيف الطويلة على امتداد خمسين عاما ، والتى تزامن توقيتها مع موجات كوندرياتيف الكلاسيكية المتمركزة فى أوروبا وأمريكا . ويذهب إلى احتمال أنها كانت مترابطة منظوميا ، أو أنها ، بعبارة فليتشر أفقيا ، على نطاق الاقتصاد العالمى كله . ولكن هذا الرأى يؤكد الحاجة إلى المزيد من الدراسة المكثفة التى تتجاوز ما تم حتى الآن ، خاصة فيما يتعلق بما ذكرناه آنفا من اكتشافات عن أزمة نقدية محتملة تأسيسا على نظرية كوندرياتيف فى أربعينات القرن السابع عشر . والجدير بالملاحظة أن ثمة فترات أخرى شهدت مشكلات نقدية واقتصادية وسياسية قد تحتاج إلى دراسة مماثلة فى ضوء نظرية كوندرياتيف وأوضاع النقد . مثال ذلك الفترة من ١٦٨٨ وحتى ١٦٩٠ (التى ربما أسهمت فى تدهور سورات على الساحل الغربى وما سوليبا تام على الساحل الشرقى للهند) وكذلك ما حدث بعد عام ١٧٢٠ .

الطور ب عند كوندرياتيف

١٧٦٢ - ١٧٩٠ : الأزمات وحالات الكساد

هناك مرحلة انكماش « ب » أخرى يمكن تحليلها فى ضوء رؤ ية كوندر ياتيف وهى الفترة من ١٧٦٢ إلى ١٧٩٠ . شهدت هذه الفترة العديد من الانتفاضات السياسية الكبرى فى فرنسا وهولندا وسان دومينيك / هاييتى والمستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأماكن أخرى علاوة على البدايات التقانية لما عرف بعد ذلك باسم « الثورة الصناعية » . وسبق أن قدم كل من فرانك (١٩٧٨) وفالير شتاين (١٩٨٩) تحليلا لهذه الفترة فى ضوء الاقتصاد « العالمى » الأوروبى والأطلسى . ونعيد عرض هذه الفترة هنا ثانية فى سياق اقتصاد عالمى .

علـى الرغـم مـن أن تـاريخ البـداية التـقليـدى لدورات كونـدرياتيف هو عـام ١٧٩٠ فقط ، وهـو نفس التاريخ الذى كتبت عنه (١٩٧٨) إلا أننى دفعت بأنها بدأت قبل ذلك بكثير ، ودرست دراسـة فاحصـة مـا اعتبرته دورة الانكماش « ب » عند كوندرياتيف ابتـداء من ١٧٦٢ إلى ١٧٩٠ فى (فرانك ١٩٧٨) . وقـارنت أخـيرا (فـرانك ١٩٩٤) اكتشـافاتى السابقة عن هذه الفترة مع اكتشافات بروديل (١٩٩٢) . ونجد من نـاحية أن بروديل يزعم أن « الاقتصـاد العالمى الأوروبى هـو السطح الأكثر حسـاسية والأقدر على التـذبذب .... إنه الاقـتصـاد العـالمى فـى جمـيـع الأحـوال الذى يخلق انتظامـا للأسـعـار على نطاق واسع شـأن أى منظومـة من الشـرايين إذ توزع الدم ليس فى كل أنحــاء الجـسم الحى (بروديل ١٩٩٢ - ٨٣) . ويلحظ من ناحـيــة أخـرى أن « أثر الاقتصاد العالمى المتمركز فى أوروبا لابد وأنه تجاوز سريعا جداً أكثر الحدود المأمولة له طمـوحـا . ثم يستطرد ويقـول بعـد تفكيـر طويل « الشىء الغـريب حـقـا أن إيقـاعـات الأزمة الأوروبية تتجاوز الحدود الصـارمة لاقتصادها العالمى » (بروديل ١٩٩٢ - ٧٦) .

وطبـيـعى أننا نتـعامل مع دورات اقتصـادية عـالمية فى اقتصـاد عالمى . ولبـيـان الفــارق بـين « الاقتصـاد - العالمى » عند بروديـل وفالير شتـاين مع مراحله الواصلة بـين الكلمـتين ، وبـين « الاقـتصـاد العـالمى » بـدون واصلة عندى وعند جـيلز انـظر فـرانك (١٩٩٥) وفـرانك وجيلز (١٩٩٣) الذى يشـتـمل أيضـا على رد من فـالير شتـاين والدلـيل موجـود فى كتاب بروديل وإن لم يقربه هو نفسه . إذ يستعيد بروديل (١٩٩٢ - ٧٦) رسـمـا توضـيـحـيا للتـقلبـات السنوية للصـادرات الروسـية ومـيزانهـا التجارى فيما بين العامين ١٧٤٢ - ١٧٨٥ ، ويمسك عن أى تعليـق سوى إبداء ملاحظة تفيد « حـدوث انخفـاضين اثـنين فى فائض (الميزان التجارى) فـى العامين ١٧٧٢ و ١٧٨٢ ، قد يرجـعان إلى مشـتريات الأسلحة » . (بروديل ١٩٩٢ - ٤٦٣) . ويوضح الرسم عمليا عـلاوة على ذلك انخـفـاضـا ثالثـا كبـيرا فى ١٧٦٢ - ١٧٦٣ . وتتـوافق الانخفاضات الثلاثة مع انخفاض حاد فى رسم بيانى للصـادرات الروسية دون اعتبار لكل ما طرأ على واردات الأسلحة أو أى شىء آخر .

بيـد أن هـذه الفـتـرات الثـلاث تـأتى أيضـا خـلال نفس سنوات حـالات الكسـاد الاقتصاد العالمى الثلاث والتى يناقشها بروديل (١٩٩١ - ٢٦٧) باستفاضة فى باب آخر خـصـصـه عن امسـتـردام . ولكنه مع هذا لا يكشف عن رابطة بينهـا وبين نفس الفـترات فى روسيـا . ويسـتـعيـد بروديل فى باب آخر رسـمـا توضـيـحـيـا عن المـيزان التجارى البريطانى مع مستعمرات بريطانيا فى شمال أمريكا خلال الفترة من ١٧٤٥ - ١٧٧٦ . ويوضح حدوث انخفـاض حـاد فى الواردات البريطانية ، وانخفـاضـات أقل

فى الصادرات خلال السنوات نفسها ١٧٦٠ - ١٧٦٣ و ١٧٧٢ - ١٧٧٣ (الرسم لا يمتد ليشمل ثمانينات القرن) . ومرة أخرى لا يبحث بروديل عن روابط سواء بين الرسمين التوضيحيين ، أو بين أى منهما (ناهيك عن كليهما) وبين حالات الكساد التى تكشف عنها الرسوم . وهذا الإغفال هو الشىء الغريب المثير تأسيسا على التعليقات التى أبداها بشأن حالات الكساد هذه : إذ يقول عن حالة الكساد الأولى ما يلى : « مع العجز فى العملة انتشرت الأزمة مخلفة سلسلة من حالات الإفلاس . إنها لم تتوقف عند امستردام بل وصلت إلى برلين وهامبورج والطونة وبريمين وليبنزيج وستوكهولم وأصابت لندن بلطمة قاسية (بروديل ١٩٩٢ - ٢٦٩) . وفيما يتعلق بحالة الكساد الثانية يلحظ بروديل كوارث بالنسبة للمحاصيل الزراعية فى كل أنحاء أوروبا خلال العامين ١٧٧١ - ١٧٧٢ وحالات مجاعة فى النرويج وألمانيا . ويستطرد قائلا .

« هل كان هذا هو سبب الأزمة العنيفة التى ربما تفاقمت إثر النتائج الكارثية للمجاعة المأساوية التى أصابت الهند فى نفس العامين ١٧٧١ - ١٧٧٢ وأوقعت الفوضى فى أعمال شركة الهند الشرقية ؟ لاريب فى أن هذه كلها كانت عوامل مؤثرة . ولكن هل السبب الحقيقى ليس هو ، وللمرة الثانية ، العود الدورى لأزمة الأئتمان ..... اعتاد دائما المراقبون المعاصرون ربط مثل هذه الأزمات بحالة من الإفلاس الكبرى » .

(بروديل ١٩٩٢ - ٢٦٨) .

وفى النهاية نجد بروديل فى الباب الأخير عن المستعمرات الأمريكية الشمالية يشير إلى « فى ١٦ ديسمبر ١٧٧٤ تنكر عدد من المتمردين أعضاء حزب الشاى فى بوسطن فى صور هنود ، وصعدوا على متن ثلاث سفن تملكها شركة الهند الشرقية البريطانية الراسية فى ميناء بوسطون ، وألقوا بحمولتها فى البحر . ولكن هذا الحدث الصغير كان إشارة إلى بداية الانفصال بين المستعمرات - التى أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة - وبين انجلترا .

(بروديل ١٩٩٢ - ٤١٩) .

ومرة أخرى لايربط بروديل بين هذا الحدث فى أمريكا وبين أحداث أخرى يجرى تحليلا لها فى أماكن أخرى من العالم خلال الأعوام ذاتها . ترى لماذا مؤرخ عالمى واسع الخبرة مثل بروديل المعروف بحساسيته الفريدة إزاء الأزمات لم يخطر بباله مجرد البحث عن مثل هذه الرابطة ؟ إن فالير شتاين (١٩٧٩ - ١٩٨) أشار على الأقل بإيجاز إلى « هبوط مفاجىء عقب الحرب » بعد سنوات الحرب السبع عام ١٧٦٣ ، كما أشار بشكل عابر إلى « الكساد » التجارى بعد الحرب مباشرة » فى ثمانينات القرن بعد الحرب المرتبطة بالثورة الأمريكية . ولكن فاليرشتاين لم يذكر شيئا على

الإطلاق عن الكساد الذى حدث خلال سبعينات القرن الذى كان الشرارة التى اندلعت معها الثورة الأمريكية نفسها .

بيد أننا إذا ما التزمنا بما دعانا إليه فليتشر نستطيع أن نتبين أن جميع هذه الأحداث وغيرها كانت مترابطة خلال سلسلة من دورات أعمال تجارية لنظام / اقتصاد عالمى النطاق ؛ وربما خلال هذه الدورات حدث طور الأزمة لدورة كوندرياتيف الطويلة . (فرانك ١٩٧٨)٠. ونوجز ما سبق فى عجالة ونقول إن سلام باريس فى عام ١٧٦٣ الذى يمثل ختام حرب السنوات السبع تم توقيعه تحت تأثير الكساد التجارى والانكماش طويل الأمد الذى بدأ عام ١٧٦١ . وصدرت منذ عام ١٧٦٤ فصاعداً التشريعات البريطانية الخاصة بالسكر والدمغة والمراسلات المحلية التى أثارت سخطا شديدا فى المستعمرات الأمريكية الشمالية . وتفاقم السخط مع حظر إصدار سندات اعتماد وأوراق نقدية . وأدى هذا كله إلى زيادة خطورة حالة الانكماش وزيادة الصعوبات التى واجهت المدنيين فى المستعمرات . ومع هذا تحمل سكان المستعمرات الأمريكية هذه المصاعب واستطاعوا احتواءها خاصة خلال فترات الانتعاش الدورية التالية – إلى حين بدأ كساد آخر عام ١٧٧٣ . علاوة على هذا فإن مجاعة البنغال فى ١٧٧٠ – ١٧٧١ أنقصت ربحية شركة الهند الشرقية البريطانية . والتمست الشركة نجدة من البرلمان . وأعطاها البرلمان ما طلبت فى صورة قانون الشاى لعام ١٧٧٣ والذى منح الشركة حق إغراق السوق الأمريكية بشاى الشركة . وأغرق الأمريكيون بدورهم الشاى فى ميناء بوسطون عن طريق « حزب الشاى » الذى أشار إليه بروديل . وأدى رد الفعل البريطاني من خلال قانون كيبيك Quebec وقانون عدم التسامح in-tolerable act الصادرين عام ١٧٧٤ إلى تصعيد الصراع الاقتصادى الذى تحول إلى قمع سياسى أيضا والذى حشد تأييداً كبيراً « للطلقة التى تردد دويها فى كل أنحاء العالم » فى لكسنجتون وكونكورد فى ١٩ ابريل ١٧٧٥ واعلان الاستقلال فى عام ١٧٧٦ .

وأدى كساد ثمانينات القرن إلى حدوث تغيرات لم تقتصر فقط على الميزان التجارى البريطاني والروسى كما أشار بروديل وأخطأ فى تشخيصه . ذلك أن هذا الكساد نفسه كانت له أصداء أهم وأخطر فرنسا وفى الولايات المتحدة الوليدة : إذ أنه كان الشرارة التى أشعلت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وأفضى إلى إعلان الدستور الأمريكي الجديد . والملاحظ أيضا أن كساد مطلع ثمانينات القرن والانكماش الاقتصادى الأكثر حدة عامى ١٧٨٥ – ١٧٨٦ تولدت عنهما فى الاتحاد الأمريكى تحركات سياسية شعبية واسعة مثل ثورة دانييل شايز Daniel Shays فى عام

١٧٨٦ . وأدت الأزمتان الاقتصاديتان إلى تجدد وزيادة الدعم السياسى للفيدراليين ومناهضة نصوص الاتحاد الكونفيدرالى . وأتاح هذا الفرصة لإبدالها بالدستور الأمريكى عام ١٧٨٧ (فرانك ١٩٧٨ - ٢٧٦) . وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسى أدى نفس الكساد إلى اندلاع ثورة باتافيا فى منتصف ثمانينات القرن فى هولندا . ولم تحظ هذه الثورة باعتراف كاف مع أنها أول ثورة داخل الأراضى الأوروبية ، وكانت النذير بحدوث الثورة الفرنسية (بروديل ١٩٩٢ - ٢٧٥) . وأدى هذا الكساد نفسه إلى إشعال الثورة الفرنسية (فرانك ١٩٧٨) .

علاوة على هذا تميز الثلث الأخير من القرن الثامن عشر بتسارع حالة « التدهور » فى الهند أيضا . وشهدت ستينات القرن أيضا هبوطا حادا فى الاقتصاد العثمانى والذى يبدو أنه مرتبط بمرحلة الأزمة فى اقتصادات الأطلسى حسب دورات كوندرياتيف . وشهدت هذه الأعوام نفسها بدايات الانهيار الاقتصادى فى الصين . وسوف نتناول هذا كله بتفصيل أكثر فى الباب السادس .

هل من تاريخ موحد أفقيا
أكثر من ذلك ؟

إننا كى حنو فليتشر (١٩٨٥) « نبحث أولا عن المتوازيات التاريخية (التطورات المتماثلة والمتعاصرة على نحو تقريبى فى مختلف مجتمعات العالم . بعد ذلك نحدد ما إذا كانت بينها علاقات سببية متبادلة . إذا فعلنا هذا سنجد أن جميع ضروب الأحداث المتزامنة أفقيا فى التاريخ العالمى ليست مصادفة على نحو ما توقع شوبنهورى (١٩٧٨) بل هى « الظواهر التاريخية المترابطة فى « تاريخى أفقى موحد » وفقا لما دعا إليه فليتشر . وسبق أن حبَّذ فريدريك تيجارت (١٩٣٩) هذا النهج وطبقه عمليا فى كتابه (روما والصين : دراسة الترابطات فى أحداث التاريخ » . ويوضح لنا هذا أن وضع تاريخ عالمى موحد أمر ممكن (ويعتقد تيجارت وجيلز وأنا معهم أن *هذا* ضرورى) ليس فقط بالنسبة للتاريخ الحديث وإنما أيضا للتاريخ القديم بل وعصر ما قبل التاريخ . وهكذا درس جيلز وفرانك الدورات الممتدة باتساع أفرو - أوراسيا ابتداء من عام ١٧٠٠ م والعودة حتى عام ١٧٠٠ ق . م . وتتبعتها راجعا حتى عام ٣٠٠٠ ق.م فى دراسة تحت عنوان « *دورات النظام العالمى فى العصر البرونزى* » . فرانك ١٩٩٣) .

ومثل هذا المنظور التاريخى الأبعد مدى يسمح لنا أيضا بأن نجرى مقارنات بين فترات تاريخية مختلفة . وهذه من شأنها أن تهيىء لنا فرصة تحديد الأنماط المختلفة للتاريخ الموحد أفقيا . وتعكس هذه « خصائص » النظام مثل الهيكل المتفاوت مكانيا وقطاعيا ؛ والعملية المتقطعة زمانيا ، وتطور النظام / الاقتصاد العالمى . وسبق أن لحظ فالير شتاين (١٩٧٤) وفرانك (١٩٧٨) وآخرون هذه القسمات « الاقتصادية » والتى يسميها موديلسكى وتومبسون (١٩٩٢) « قسمات سياسية فى النظام العالمى الحديث » على مدى الخمسمائة عام الماضية . ووسَّع جيلز وفرانك مدى دراسة هذه الخصائص المتماثلة فى ظاهرها لتشمل ألفاً وخمسمائة عام للنظام الاقتصادى العالمى » ، وذلك فى العديد من المقالات التى تم جمعها معا فى كتاب فرانك وجيلز (١٩٩٣) . واكتشف بشأنها المزيد كل من موديلسكى وثومبسون (١٩٩٦) وكريستوفر شيز دون وتوماس هول (١٩٩٧) .

والشىء الذى يحظى باهتمام خاص من بين كل ماسبق ذكره هو الخصائص المنظومية الهيكلية والزمنية وربما الدورية التى تؤدى إلى ظهور « تحولات للهيمنة داخل النظام العالمى » (إذا ما استخدمنا مصطلحات جيلز) . واكتشف جيلز وفرانك (١٩٩٢ – وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) وآخرون أهمية صعود ثم هبوط مغول جنكيز خان بالنسبة للنظام العالمى فى القرن الثالث عشر ، وذلك فى شروط تاريخية موحدة أفقيا وليس فى شروط منغولية فقط . وإذا وسعنا نطاق هذا المنظور نسبيا وعلى سبيل المقارنة فإننا قد نستطيع أن نرى أيضا « صعود الغرب » كوضع مماثل لوضع المغول . وهذا هو ما اقترحه البرت برجسون . (اتصال شخصى ١٩٩٦) .

وأوجه التماثل البنيوى بين المغول والأوروبين هو أن كليهما يمثلان شعوبا عاشت فى مناطق طرفية أو (شبه) هامشية ، وانجذبوا تجاه « القلب » واقتصاداته وشنوا إغاراتهم . وكان شرق آسيا هو الموجود أساسا هناك ثم يليه غرب آسيا . والحقيقة أن الصين كانت هى مجال الجاذبية الرئيسى والهدف الأول لكل من « دول التخوم » Marcher States كما يسميها شيز – دون هول (١٩٩٧) والتى تنزع إلى أن تصبح مصادر ابتكار نظام باتساع العالم . إن المغول لم يبدأوا بالهجوم على الصين يبدأ وأولا ثم غرب آسيا بعد ذلك ولكنهم أقاموا أيضا آنذاك نظام حكمهم فى الصين باسم حكم أسرة يوان Yuan وأقاموا دولا أخرى مغولية فى غرب آسيا . ومثلت الصين بالنسبة للأوروبيين قطب الجذب الأول المستمر . وهذا هو ما انطلق من أجله كل من كولومبوس وماجلان وكان هدفهما *الذى أرادا الوصول إليه* عن طريق السفر غربا عبر الأطلسى . أو المعروف أن أجيالا كثيرة من أتباعها راودهم حلم « المعبر الشمالى

الغربى » الشهير عبر شمال الأطلسى وشمال كندا (الذى لم يفتح إلا مع وصول الغواصات النووية وسفن كسارات الجليد . وراودهم فى الحقيقة كذلك حلم معبر شمالى شرقى من أوروبا عبر المحيط القطبى الشمالى إلى الصين) . وحاول الأوروبيون طوال هذه المدة اقتناص « باب مفتوح » شبه استعمارى ، بناء على معاهدة ، فى بعض الموانىء المطلة على بحر الصين وعلى الطريق التى تهيأت لهم فيها وضع استعمارى فى غرب وجنوب آسيا . وقام الأوروبيون كذلك ، على نحو ما فعل المغول ، بشن إغارات ثانوية ضد اليابان وجنوب شرق آسيا . ونعرف أن مغامرات المغول البحرية كانت أكثر طموحا ولكنها فاشلة . وكانت غزوات الأوروبيين البحرية أكثر تواضعا ولكنها أكثر نجاحا نسبيا . (وان كان نجاحا هامشيا فى اليابان ، إذا كان لنا أن نسميه كذلك) .

ومن الأمور ذات الدلالة فى ضوء تحليل جيلز وفرانك للدورات الطويلة الزمنية للنظام العالمى أن الغزوات الطرفية لكل من المغول والأوروبيين فى شرق وغرب آسيا حققت نجاحا (نسبيا أو وقتيا) خلال فترات الطور « ب » الممتد للتدهور الاقتصادى الذى طرأ على مناطق « القلب » السابقة للاقتصاد الآسيوى . ورأى جيلز وفرانك أيضا (١٩٩٢) أن النجاح المبدئى لغزوات المغول يجب أن نعزوه جزئيا إلى ظروف الضعف السياسى الاقتصادى التى طرأت على أهدافهم فى شرق وغرب آسيا . وكانت هذه المناطق تعانى بالفعل من تدهور اقتصادى قبل وصول المغول – وهى الحالة نفسها بالنسبة إلى بغداد قبل استيلاء المغول عليها عام ١٢٥٨ .

ورأى جيلز وفرانك (١٩٩٢) علاوة على هذا أن نجاح السلم المغولى Pax Mongolia تحول ليصبح مجرد « جهد كاذب » على الرغم مما هيأه من أوضاع تجارية جيدة . ورأينا أن السبب الأساسى هو أن هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة هى نفسها التى أجهضت المغامرة المغولية وأدت إلى تفتتها . وذهبنا إلى أن هذه الأوضاع أهم من أمن التجارة أو من الضعف السياسى المزعوم للمغول الناجم عن كونهم قبائل متناحرة ، ومن ثم عاجزة عن الحكم من فوق صهوات جيادهم (وهو بالمناسبة ما لم يحاول المغول عمله) . ولكن المغامرة الأوروبية والغربية وغزوات الأوروبيين خلال طور الانكماش « ب » الآسيوى تبدو أنها حتى ذلك الحين أكثر نجاحا . ومرد ذلك إلى تطوراتهم الاقتصادية الجديدة (والعالمية فى الوقت نفسه) وتحولها إلى نظام صناعى وإن اتسمت هذه أيضا بواقع اقليمى . وسوف نعرض فى الباب التالى كيف أن الباحثين أغفلوا ، أو أساءوا تفسير ، الدلالة الدورية والظرفية المنظومية ./ الاقتصادية العالمية لهذا الابتكار للنظام الصناعى منذ بدايته وعلى امتداده . علاوة على هذا ، ومن

منظور تاريخي أبعد مدى - ونحن الآن على بعد قرابة قرنين بعد عام ١٨٠٠ - يبين لنا أن الدليل النهائي على هذا المشروع الغربي « الابتكاري » ونتائجه الاقتصادية العالمية لم يكتمل بعد .

والخلاصة أنه مهما كان جميلا في أعيننا أن نتطلع إلى القطع الجزئية للبناء الفسيفسائي التاريخي ، إلى أنه لكي نقيم هذه القطع بصورة أكثر كمالا واكتمالا نجد أنفسنا بحاجة إلى أن نضعها في موضعها الملائم داخل تاريخ شمولي موحد . وإذا أخفقنا في هذا ، وكما لاحظ فليتشر عن حق ، فإننا لن نستطيع تقييم الدلالة الكاملة « لخصوصيات » المجتمعات أو الأحداث المفردة . وحري أن يكون هذا هو دليلنا ومرشدنا إذا ما أردنا أن نفهم لماذا « سقط » الشرق ، ولماذا « صعد » الغرب . ومن المسلم به أن القول أيسر من الفعل : ولهذا فإن الباب التالي هو الخطوة المبدئية على طريق « الفعل » . وسوف نرى فيه ، بغض النظر عن الفائدة المرجوة من المقارنة مع صعود المغول ، أن « صعود الغرب » يجب بحثه ودراسته في إطار منظومي عالمي .

وسوف يكشف لنا هذا عن ظهور إقليم كان هامشيا في السابق واستطاع أن يستثمر وقتيا (ولفترة مؤقتة ؟) حالة تدهور اقتصادي سياسي أصابت « القلب » الآسيوي .

الباب السادس

لماذا كسب الغرب (مؤقتا ؟)

التصدى للتاريخ العالمى يعنى التصدى لقضايا المصير الإنسانى النهائية والمطلقة ..... ويتعين على المرء أن ينظر إلى التاريخ ، خاصة التاريخ العامل باعتباره تأملا وتعبيرا عن مستقبل منشود .... وإن تجنب التحدى لوضع منظور كوكبى يعنى التخلى عن المهمة المحورية للمؤرخ - ألا وهى الكشف عن المعنى الغامض للتاريخ . وإن رفض التاريخ العالمى وقت أزمة ما يعنى أن المؤرخ تخلى عن مسئوليته الأساسية التى هى التصدى للمجتمع بكل ماضيه على نحو هادف ومفيد .... لقد أصبح التاريخ العالمى التماسا لوحدة العالم .

بول كوستيلو

(١٩٦٤ : ص ٢١٣ - ٨ ، ٩)

يطرح الباب الحالى سؤالا : لماذا كسب الغرب (مؤقتا) ؟ . ويقدم إجابتين ، كما يبحث فى العلاقات المحتملة بينهما . إحدى الإجابتين أن الآسيويين ضعفوا ، والإجابة الثانية أن الأوروبيين أصبحوا أقوياء . وقد يبدو مثل هذا الكلام لغوا مبتذلا . ولكنه ليس كذلك إذا ما فكرنا فيما تسبب فى ضعف الآسيويين وفى قوة الأوروبيين ، وما الذى يمكن أن يكون عامل ربط بين العمليتين . زد على هذا أن هذا المركب من السؤال / الإجابة هو ذاته ليس شيئا مبتذلا : إذ أن جميع «التفسيرات» الأخرى ترتكز عمليا على افتراض أو تأكيد مؤداه أن آسيا كانت ، وظلت ، «تقليدية» . ويزعمون كذلك أن أوروبا نهضت أولا اعتمادا على جهودها هى ، وقامت «بتحديث» نفسها ثم تفضلت كرما منها وطواعية وقدمت هذا «التحديث» للآسيويين ولغيرهم . وحسب رأى الغرب وبفضل «أثره كنموذج يحتذى» قبل البعض طواعية واختياراً هذا العرض عن «الحضارة» و «التقدم» . ولكن آخرين لم يأخذوه إلا فرضا بقوة الاستعمار والإمبريالية . ويمضى الزعم قائلا إن آسيويين آخرين ، دعك من الأفارقة وشعوب أمريكا اللاتينية ، بل وبعض الأوروبيين (وقليلين جداً من أمريكا الشمالية) انكفؤا على مصادر تراثهم التقليدى .

وتوضح الشواهد والحجج فى الأبواب السابقة أن الآسيويين لم يكونوا «تقليديين» أكثر من الأوروبيين ، بل كانوا فى واقع الأمر ، أقل منهم تشبثا بالتقليد . علاوة على هذا ، وكما سوف نؤكد فيما يلى ، لم يقدم الأوروبيون أى شىء ناهيك عن «تحديث» أنفسهم . وهذا الرأى من شأنه أن يقلب الوضع ضد نظريات التاريخ والعلوم الاجتماعية التى سادت القرن الماضى ، بل وأيضا ضد الدراسات الإنسانية التى من طراز «الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا» . لقد التقيا فعلا وحقا ، ولكن ليس أبدا على أساس شروط المركزية الأوروبية المزعومة . والسؤال : لماذا ؟

يسعى هذا الكتاب ، بابا بعد آخر ، من أجل بناء قاعدة كوكبية تمثل الأساس الذى ننهض على أساسه لصوغ إجابات ولو مبدئية نستقيها من هيكل وديناميـة الاقتصاد العالمى ككل شامل . وحدد الباب الثانى معالم الإطار الإنتاجى والتجارى والروابط الإقليمية المتداخلة للاقتصاد الكوكبى . ويبين الباب الثالث كيف تحركت النقود داخل دولة تداولية عالمية ووفرت قوام الحياة الذى جعل من العالم دائرة واحدة . ودرس الباب الرابع ما ترتب على هذا فى العالم بالنسبة للسكان والكميات الاقتصادية والجودة التقانية والآليات المؤسسية . وأوضح كذلك كيف أن أقاليم عديدة فى آسيا حافظت على وضعها المتفوق كوكبيا ، بل وضاعفت من قوتها . واقترح الباب الخامس تحليلا لتاريخ شمولى كوكبى نستطيع أن ندرك بواسطته كيف أن الأحداث والعمليات تجرى فى المطالب مترابطة فى صورة دورات فى كل أنحاء العالم .

ويبحث الباب الحالى فيما إذا كان تميز آسيا فى المجال الاقتصادى العالمى خلال الفترة ما بين ١٤٠٠ و ١٨٠٠ قد انقلب ، وكيف انقلب ليصبح عائقا وخسارة لها ، وأصبح بدلا من هذا ميزة للغرب فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وكشف لنا الباب الخامس عن بعض الروابط الاقتصادية العالمية وعن آليات محتملة أدت جميعها إلى ، أو سمحت على الأقل بتبادل الوضع على النحو المذكور . من هذا مثلا الدورة الممتدة التوسعية (أو الطور أ) التى بدأت عام ١٤٠٠ واستمرت فيما يبدو حتى القرن الثامن عشر ولكنها تحولت فى آسيا على الأقل إلى طور التدهور «ب» . والمعروف أن الدورات الاقتصادية العالمية ، وبخاصة الأزمات ، تمثل خطرا وفرصة فى آن واحد – على نحو ما يفهم الصينيون معنى «أزمة» . بيد أن هذا يختلف من قطاع أو إقليم اقتصادى إلى آخر حسب المكان والدور فى الاقتصاد العالمي ككل . لهذا يمكن لنا أن نستخدم هذه الدروس وقاعدة البناء من الأبواب السابقة لتكون عدتنا فى بحث أسباب ومواقع «انهيار الشرق وصعود الغرب» .

وقسمنا الباب الحالى أربعة فصول : (١) هل حدثت دورة اقتصادية عالمية تشبه الدورة الافعوانية فى مدينة الملاهى امتدت قرونا عديدة وتحول الطور «أ» التوسعى فيها والذى عاشته آسيا إلى طور الانكماش «ب» ؟ (٢) متى وكيف بدأت أول مظاهر «التدهور» فى آسيا ؟ (٣) كيف «صعد» الغرب وأوروبا ؟ (٤) كيف ارتبط هذا التدهور والصعود داخل الهيكل الاقتصادى العالمى من خلال الديناميات السكانية والاقتصادية والإيكولوچية على الصعيد الكوكبى والإقليمى ؟

هل هناك دورة أفعوانية طويلة المدى ؟

وضح لنا فى الباب الخامس أنه لم تكن هناك «أزمة القرن السابع عشر» العامة ولهذا استمر التوسع الاقتصادى الكوكبى الممتد من عام ١٤٠٠ فى آسيا إلى منتصف القرن الثامن عشر على أقل تقدير . ومن شأن هذا الاكتشاف أن يسمح لنا بأن نتتبع الدورات الطويلة على مدى خمسمائة عام التى عرضها جيلز وفرانك حتى فجر العصر الحديث . وأذكر أن من بين الحوافز التى حفزتنى إلى تأليف هذا الكتاب هو البحث عن ما يثبت وجود نظام عالمى قديم بدورتيه الممتدتين أ / ب اللتين بدأتا قبل عام ١٥٠٠ بزمن طويل . (فرانك وجيلز ١٩٩٣) وعن ما يعنيه هذا الاكتشاف بالنسبة إلى ما قاله فالير شتاين عن «نظام عالمى حديث» بدأ بعد عام ١٥٠٠ . وهذه الدورات لها أطوارها التوسعية «أ» التى تعقبها أطوار انكماشية «ب» وامتدت كل منها ما بين قرنين أو ثلاثة . وتتبعنا وعينا وحددنا تواريخ هذه الدورات المشتركة بين كل أنحاء أفرو - أوراسيا منذ عام ١٧٠٠ ق . م (جيلز وفرانك ١٩٩٢ وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) . ثم تتبعنا عائدين حتى عام ٣٠٠٠ ق. م (فرانك ١٩٩٣) . ويغدو السؤال المطروح هو ما إذا كانت هذه الدورات الطويلة استمرت حتى العصر الحديث ؟ وإذا كان الآمر كذلك فما هى النتائج ؟

لن نحاول هنا ثانية عرض التاريخ الشامل لهذه الدورات الطويلة وإنما سوف نكتفى بالإشارة إلى أن فترة توسع رئيسية جديدة امتدت على مدى الأعوام من ١٠٠٠ م / ١٠٥٠ إلى ١٢٥٠ / ١٣٠٠ م . وهذه هى بوجه خاص فترة التطور الكبرى تقانيا وإنتاجيا وتجاريا ، وكذا التطور الاقتصادى العام فى ظل حكم أسرة سونج فى الصين . ويرى وليام ماكنيل ١٩٨٣ أن الصين كانت أهم «مركز» فى العالم وقتذاك . ونلاحظ أن چورچ موديلسكى ووليام تومبسون (١٩٩٦) يحددان فى الصين موضع دورات كوندرياتيف الأربعة الأولى التى تمتد كل منها تقريبا إلى خمسين عام تبدأ منذ ٩٣٠ م . ويشير فالير شتاين (١٩٩٢ - ٥٨٦ ، ٥٨٧) كذلك إلى أن «أنماط التوسع والانكماش بدت واضحة تماما ومسلما بها على نطاق واسع بين من كتبوا عن الفترة الأخيرة من العصور الوسطى ومطلع

العصر الحديث فى أوروبا .... وهكذا فإن الفترة ١٠٥٠ - ١٢٥٠ كانت فترة توسع فى أوروبا (الحروب الصليبية وعمليات الاستعمار) .... وإن «الأزمة» أو حالات الانكماش الكبرى فى الأعوام ١٢٥٠ - ١٤٥٠ تشتمل على الطاعون الأسود» . وذهبت جانيت أبو لوغد (١٩٨٩) إلى أن القرن الأول من هذا الطور الأخير ، أى من ١٢٥٠ إلى ١٣٥٠ ، كان فى بدايته توسعيا ثم أصبح انكماشيا بعد عام ١٣٠٠ . واستندت فى هذا على تحليلها «للنظام العالمى فى القرن الثالث عشر» الشامل لكل أفرو - أوراسيا . وسعى جيلز وفرانك (١٩٩٢) وأيضا فرانك وجيلز (١٩٩٣) إلى استعراض كلتا الفترتين باعتبار الأولى الطور «أ» التوسعى وينتهى حوالى ١٢٥٠ ثم طور الأزمة «ب» الانكماشى ويبدأ حوالى عام ١٤٥٠ ويشمل أيضا النظام / الاقتصاد العالمى الأفرو - أوراسى فى مجموعه .

حدد جيلز وفرانك (١٩٩٢) تاريخ بداية الفترة التى تكررت من طور التوسع «أ» بحوالى عام ١٤٥٠ . وربما هذا التاريخ قريب جداً من التاريخ الذى حدده فالير شتاين (١٩٧٤) فى تحليله للاقتصاد - العالمى الأوروبى . ولم نشأ أن نولى اهتماما ملائما حتى بالنسبة لما قاله راقى بالات وفالير شتاين (١٩٩٠) اللذان يحددان بدايات توسع كبير فى الهند بالعام ١٤٠٠ . وواضح هنا أن الاستعراض الراهن للاقتصاد العالمى يفيد أيضا أن هذا التوسع بدأ عام ١٤٠٠ ، وليس فقط فى الهند بل وأيضا فى جنوب شرق آسيا وربما فى الصين .

الملاحظ عند الطرف الغربى الهامشى أن أنشطة البندقية وجنوة فى البحر الأسود وشرق المتوسط ، وكذا توسع جنوة غربا عبر البحر المتوسط وفى الأطلسى إنما تمثل جميعها أجزاء صغيرة من هذا التوسع الاقتصادى العالمى . كذلك كان الحال بالنسبة للغزوات Recon Quista الأسبانية من شبه جزيرة إيبيريا وجميع المبادرات الأيبيرية فى الأطلسى . واتجهت هذه الغزوات إلى جزر الآزور وإلى ماديرا وجزر الكنارى ، ثم دارت على طول شواطئ غرب أفريقيا . وأرسى التوسع الأسبانى الأساس بدوره للبحث عن ، ولاستكشاف ، طريق تصل إلى شرق آسيا الذهبى المزدهر . واتجه الأيبيريون غربا ليدوروا حول الكوكب عبر الأطلسى ، ثم اتجهوا إلى الأمام عن طريق الكاب هورن Cape Horn وبنما و / أو المكسيك عبر المحيط الهادى ، ثم اتجهوا شرقا حول أفريقيا عن طريق الكاب (رأس الرجاء الصالح) . ولم يكن الطريق الأخير هو الأقصر فقط ، بل وأيضا الطريق الذى وفر منافع اقتصادية أسرع وأكبر من حاصل ثروات الأقاليم المطلة على حدود المحيط الهندى وجنوب بحر الصين . ولكن اكتشاف الأمريكتين بكل ثرواتهما من نقد ذهبى وفضى هو وحده الذى جعل الرحلة تجاه الغرب مربحة . وسنحت للأوروبيين أول فرصة حقيقية للمراهنة فى النادى الكوكبى الذى تهيمن عليه آسيا . زيادة على هذا فإن الاقتصاد الآسيوى هو الذى كان أولا وأساسا مفتوحا على مصراعيه للمشروعات التجارية وللازدهار منذ عام ١٤٠٠

وهنا نأتى إلى سؤال : إلى متى استمر هذا الطور التوسعى «أ» فى إطار الدورة الطويلة المذكورة آنفا ؟ عندما تتبعنا لأول مرة هذه الدورة عائدين حتى عام ١٧٠٠ ق. م توقفنا عند عام ١٤٥٠ «وقبلنا على نحو مؤقت الخطوط العريضة لدارسين آخرين للدورات منذ ذلك التاريخ (جيلز وفرانك ١٩٩٢ وكذلك فرانك وجيلز ١٩٩٣ - ١٨٠) .

وراجع أندرو بوسورث Bosworth (١٩٩٥ - ٢٢٤) اختباره لهذه الدورة وتواريخ أطوارها على أساس بيانات النمو الحضرى . وبعد أن أجرى هذه المراجعة تراه يكتب الآن فيقول : «يبدو أن جيلز وفرانك تسرعا بدق ناقوس إعلان وفاة أطول الدورات مدى .... وارتضيا بدلا من ذلك موجات كوندرياتيف الأقصر مدى (إن كان هذا هو موقفهما حقيقة) . إن الظاهرتين .... ليستا بالضرورة متعارضتين» . لعل هذا واقعيا كان هو موقفنا من زاوية عملية (برجماتية) . ولكن من حيث الدقة والأصول رأينا أيضا أن هذين النوعين من هذه الدورات يمكن مبدئيا أن يتداخلا فى بعضهما البعض . وهذه فى الحقيقة هى الفرضية التى يدور حولها النقاش بشأن «التحليل النقدى وأزمات ١٦٤٠» فى الباب الخامس . هذا على الرغم من أننى لم أبحث بعد كم عدد موجات كوندرياتيف التى يمكن أن تتداخل فى طور دورة واحدة طويلة المدى . (ولكن انظر مناقشتنا لرأى موديلسكى وثومبسون فى الباب الخامس) .

ولكن السؤال الذى حظى بأكبر قدر من الدراسة هو ما طول مدة هذا الطور (المحتمل) ب ؟ والإجابة - أنه حتى عام ١٧٥٠ على أقل تقدير . وبحث بوسورث بدوره سؤالا مماثلا تأسيسا على بيانات النمو الحضرى المتوفرة لديه . واستنتج أنها «تعزز» وجهة النظر القائلة بحدوث طور «أ» أطول مدى : إذ لم تكن نوبة الدورة طويلة المدى حدثا جيدا بالنسبة لأكبر خمس وعشرين مدينة فى العالم وذلك بسبب المشكلات المالية فى القرن السادس عشر . ولكن التراتب الحضرى النسبى لأقليم شرق آسيا (بناء على تقدير نمو أكبر المدن فى الإقليم ضمن مجموعة المدن الخمس والعشرين) ظل مرتفعا حتى عام ١٦٥٠ تقريبا . وسار بعد ذلك بمحاذاة المعدل السائد فى المدن الأوروبية / الأطلسية . واستمر هذا الوضع القلق لأكثر من قرن (بوسورث ١٩٩٥ - ٢٢١ - ٢٢٢) . وإذا تأملنا الرسم ٨ - ٤ الذى عرضه بوسورث نلحظ أن خطوط التراتب الحضرى النسبى بين مدن شرق آسيا والمدن الأوروبية / الأطلسية لا تتقاطع حتى عام ١٨٢٥ تقريبا ، وقتما بدأ الوهن يدب فى القوة الاقتصادية والسياسية لآسيا . وهنا حلت لندن محل بكين كأكبر مدن العالم عام ١٨٥٠ . وسبق أن أشرنا فى الباب الرابع إلى أن روديس مورفى (١٩٧٧) يحدد نقطة التحول فيما بين انحطاط الشرق وصعود الغرب عند العام ١٨١٥ تقريبا .

لذلك يبدو للمرة الثانية أن هذا الطور التوسعى من الدورة الاقتصادية العالمية طويلة المدى ، امتد - فى آسيا على الأقل - لأكثر من ثلاثة قرون من الخامس عشر وحتى السابع عشر علاوة على الشطر الأول على الأقل من القرن الثامن عشر إن لم يكن حتى نهايته . وسبق أن استعرضنا شواهد وبينات القرن السابع عشر التى تدعم فكرة استمرار التوسع «للقرن السادس عشر الممتد» ابتداء من ١٤٠٠ / ١٤٥٠ م حتى القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر على الأقل . علاوة على هذا فإن التوسع الرئيسى فى الإنتاج وفى النمو السكانى ظل فى آسيا ، كما لاحظنا فى الباب الرابع ، بينما لم تلحق به أوروبا إلا متأخرا جداً . والجدير بالذكر أن حالتى التوسع إنما أججهما تدفق المال الأمريكى الذى جلبه الأوروبيون . ويمكن القول فى ضوء الواقع والتطور التاريخى العالمى أن المال الأمريكى هو وحده فى الحقيقة الذى هيأ للأوروبيين الفرصة ليزيد من مشاركتهم فى هذا التوسع الإنتاجى للاقتصاد العالمى الذى تشكل آسيا قاعدته ويتعين علينا ، علاوة على هذا أن نستنتج أن أقوى الأطراف فى الاقتصاد العالمى وأكثرها دينامية لا تزال هى الصين والهند .

لذلك فإنى أدفع بأن هذه النظم الاقتصادية وغيرهامن نظم اقتصادية آسيوية كبرى ، استمرت تحقق نمطا من النمو الاقتصادى الدورى الممتد إلى أن بلغت أعلى نقطة فى الطور التوسعى «أ» ثم انتقلت إلى الطور الانكماشى «ب» . علاوة على هذا فإن الاقتصادات الآسيوية كانت جميعها بطبيعة الحال . مرتبطة ببعضها البعض . ولم يكن هذا أبدا من قبيل «التوافق والمصادفة ، ولا غرابة فى أنها عايشت هذه الأطوار التوسعية والانكماشية فى وقت واحد تقريبا ، إذا كان هذا هو ما حدث فعلا . بيد أن هذه الاقتصادات الآسيوية لم تكن مرتبطة ببعضها البعض فقط ، بل كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد كوكبى واحد ، توفرت له دورة طويلة من التطور . وحجتنا هنا هى أن الطور «أ» الصاعد منذ حوالى ١٤٠٠ م من هذه الدورة الممتدة بلغ ذروته التى تحول عندها وأفسح الطريق ليتلوه الطور «ب» الممتد خاصة بالنسبة للنظم الاقتصادية الأكثر محورية فى آسيا خلال الفترة ما بين ١٧٥٠ و١٨٠٠ . علاوة على هذا ، وكما أكدت فى فرانك (١٩٧٨) وعدت لأؤكده ثانية فى الباب الخامس فإن أقصر دورات كوندرياتيف الطويلة حدثت داخل الطور «ب» من عام ١٧٦٢ إلى ١٧٩٠

وإن هذا الطور التوسعى «أ» الطويل الممتد الذى انتهى فى آسيا فى أواخر القرن الثامن عشر ثم ما تلا ذلك من هبوط (دورى ؟) قدَّم للغرب الذى كان لايزال هامشيا ، أول فرصة حقيقية له ليعمل على تحسين وضعه النسبى والمطلق داخل الاقتصاد والنظام العالميين . وهنا فقط أصبح فى استطاعة الغرب أن يمضى على الطريق ليحقق فترة هيمنة (وقتية ؟) . ووجه التماثل المعاصر هو أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة

تهيئ إمكانية صعود ما نسميه اليوم «الاقتصادات التصنيعية الجديدة» فى شرق آسيا والتى هى مرة ثانية على «هامش» الاقتصاد العالمى . ولنا أن نلحظ أن أوروبا آنذاك ، شأن الاقتصادات التصنيعية الجديدة الآن ، عنيت أولا بالبديل الاستيرادى (والذى كان يمثل آنذاك الصناعة الرائدة . فى مجال المنسوجات والتى سبق استيرادها من آسيا) ثم وجهت اهتمامها أكثر فأكثر إلى النهوض بعملية التصدير - أولا إلى أسواقها المتمتعة بقدر من الحماية النسبية فى غرب أفريقيا والأمريكتين ، ثم بعد ذلك إلى السوق العالمية ككل .

وهناك أيضا تماثلات تاريخية أسبق عهداً حيث نجد بعض ، وليس كل ، «الدول التخومية» الهامشية والطرفية أخذت موقف التحدى بأساليب ابتكارية من اقتصادات ومجتمعات ونظم حكم (أو امبراطوريات) القلب . وهذا ما أكده كريستوفر شيز - دون وتوماس هول (١٩٩٧) . استثمرت النظم الاقتصادية السابقة (شبه) الطرفية الفرص المتاحة لها (وحاولت تجنب الأخطاء) نتيجة أزمات مركز (أو مراكز) النظام الاقتصادى العالمى . (جيلز وفرانك ١٩٩٢ ، وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) . وليس من سبيل إلى أن نكرر التأكيد بأن هذا التحول فى الوضع (شأن الكراسى الموسيقية) الذى يحدث كل فترة إنما مرده فى الغالب إلى أزمة نظام تطرأ فجأة نسبيا وتصيب المركز ، وليست نتيجة «إعداد» طويل أو «صعود» متوقع مرسوم ويمكن التنبوء به لإقليم كان فى السابق طرفيا أو شبه طرفى أو لقطاعاته الجديدة «الرائدة» .

وهكذا نجد أنفسنا مدفوعين فى اتجاه بحث ما إذا كان مع نهاية القرن الثامن عشر بدأ الطور «ب» لانهيار اقتصادى سياسى عالمى فى آسيا وكان لصالح الأوروبيين الذين كانوا فى السابق هامشيين نسبيا وأصبحوا الآن على طريق الصعود السريع ؟ إن دورة النظام العالمى التى سبق تحريرها (جيلز وفرانك ١٩٩٢ وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) تفيد أن «السقوط» المتزامن للعديد من الدول القوية المهمة - العثمانيون والمغول والصفويون وأسرة كنج والهابسبورغ - كان حدثا ملازما لأزمة نظام عالمى والطور «ب» . وسوف نجازف قليلا فى نهاية هذا الباب بالرأى فيما يتعلق بالاستمرارية التاريخية لهذه الدورة الطويلة التى يبدو أن الطور «ب» فيها إنما بدأ فى آسيا مع نهاية القرن الثامن عشر . وأرجأنا بحث المشكلات النظرية ذات الصلة إلى الباب السابع .

ولايزال يتعين علينا أن نطرح السؤال التاريخى المهم وهو متى ، ناهيك عن لماذا ، بدأ حقيقة وفعلا الانهيار الاقتصادى السياسى فى آسيا ، وما إذا كانت هذه الأحداث جزءاً من الطور «ب» لدورة طويلة ممتدة أم لا ؟ وإن مثل هذه الأسئلة ذات الصلة الوثيقة لها دلالاتها النظرية والأيديولوچية بعيدة المدى : هل كانت بدايات وأسباب هذه الانهيارات كامنة داخل الشرق أم أنها تسارعت ، على افتراض حدوث ذلك - بفعل «صعود الغرب» ؟

انحطاط الشرق سبق صعود الغرب

استعرت هذا العنوان من رائعة جانيت أبو لوغد «قبل الهيمنة الأوروبية» (١٩٨٩) . ومن أسف أنها لم تتابع موضوع بحثها إلى ما قبل عام ١٣٥٠ م . ورأينا أن «الشرق» عاش قرونا عديدة قبل أن «يتدهور» وأن «الغرب» لم «يصعد» حقا إلا متأخرا جداً . ونستطيع أن تقول كلمات موجزة جداً عن أسباب انهيار الاقتصادات الآسيوية والامبراطوريات العثمانية والصفوية والمغولية وأسرة منج . والحقيقة أن الحوار بشأن القرن الثامن عشر فى آسيا ظل ملتبسا ومشوشا :

> «على مدى زمن طويل الآن يبدو القرن الثامن عشر فى تأريخ أحداث أندونيسيا والهند والبلدان العربية فى صورة فترة انحطاط . ورأى الإنجليز فى الانحطاط مبرراً لإقامة امبراطورية . ورأى الهولنديون فى هذه الفترة أفول نجم الشركة الشهيرة ؛ والعرب وحدهم رأوا فيه أساسا يقيمون عليه فترتهم الحديثة ..... والملاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة انتقد فكرة الانحطاط هذه مؤرخون باحثون من أبناء هذه الأقاليم الكبرى ..... (البعض يحذر) من خطر اعتبار التفتت السياسى بينة على التحلل .... ولكن الشواهد التى أمكن معالجتها حتى الآن ، وإن كانت ضئيلة ، بشأن غالبية القسمات المميزة للاقتصاد تفيد الاستمرارية دون التحول الفجائى الحاد . (داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ١٣٢ ، ١٣٣) .

ومع هذا يتعين علينا الالتزام بنصيحة فليتشر ونبحث عن عمليات وأسباب منظومية أدت فى نهاية المطاف إلى «انحطاط» آسيا . وقد كان هذا ، إضافة إلى ما سبق ، هو ما سعيت إليه بالنسبة لفترات سابقة وأثمر الجهد بالوصول إلى عدد من الاكتشافات المهمة المبدئية تضمنها كتاب فرانك وجيلز (١٩٩٣) وفرانك (١٩٩٣) . لذلك حرى بنا أن نبحث أيضا عما إذا كان ، وكيف كان ، انحطاط الشرق وصعود الغرب مرتبطين منظوميا ببعضهما ، إذا كان هذا الترابط ممكنا ؟

وتصدى مؤخرا محمد أطهر على لدراسة هذه المسألة نفسها وجدير بنا أن نذكر تفصيلا كيف صاغ وكيف طرح السؤال على الرغم من أن إجابته التمهيدية تبدو دون المستوى المقنع . يشير على إلى أن الباحثين ردوا سقوط امبراطورية المغول إلى عوامل «داخلية» متنوعة - ابتداء من نفوذ النساء وما خالطه من فساد شديد إلى عجز المؤسسات مما جعل استغلال الفلاحين عملا دون المستوى ولكنه شديد القسوة مما أدى إلى نشوء نزعة قومية متنامية . ويشير إلى أننا لانزال بحاجة إلى عمل محاولة

لصياغة مركب من جميع العوامل ذات الصلة . ولكن قبل هذه المحاولة ، نحن بحاجة أولا إلى وضع هذه العوامل فى «السياق الصحيح» . ويلاحظ علىٌ ما يلى :

«إننى وأنا أتابع المناقشة العلمية لنهاية امبراطورية المغول أثار انتباهى ضرورة أن تجرى المناقشة وكأننا نناقش جزرا منعزلة . إن الشطر الأول من القرن الثامن عشر لم يشهد فقط انهيار امبراطورية المغول ؛ بل انهارت أيضا الامبراطورية الصفوية ، وتفتت مملكة الأوزبيك وبدأت الامبراطورية العثمانية تعيش مرحلة الركود التى أفضت إلى انهيار حتمى . (على ١٩٧٥ - ٣٨٦) .

ويستطرد على قائلا إن المرء بحاجة إلى أن يغالب عقله ليؤكد أن المصادفة هى التى جمعت بين هذه الأقاليم الكبرى كلها لتلقى نفس المصير فى نفس الوقت . لذلك ، والتزاما بما دعا إليه فليتشر حرى بنا أن نبحث ما إذا كانٍ بالإمكان أن نكتشف عاملا ما مشتركا هو سبب هذه الأحداث المتزامنة . ويمضى علىٌ فى حديثه قائلا :

«ثمة نقطة مثيرة للانتباه أيضا ، والتى قد تفيدنا كدليل لبحثنا . الملاحظ أن تحطم الامبراطوريات جاء سابقا مباشرة للهجوم المسلح الذى شنته القوى الاستعمارية الغربية خاصة بريطانيا وروسيا . ولكنه جاء سابقا بفترة قصيرة مما يثير بالضرورة السؤال : ألم يكن صعود الغرب بشكل أو بآخر ، وإن لم نفهمه بعد على نحو صحيح ، بمثابة تدمير لنظم الحكم وللمجتمع فى الشرق حتى قبل أن تواجه أوروبا عمليا الدول الشرقية بقواتها العسكرية المتفوقة . هذه فجوة نأسف لوجودها فى دراستنا للتاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط (كذا) وللهند . ومن أسف أننا لا نجد دراسة تحليلية عامة لفهم التحولات التى طرأت على نمط التجارة والأسواق فى هذه الأقطار نتيجة للاستثمار التجارى الجديد بين أوروبا وآسيا» . (على ١٩٧٥ - ٣٨٥) .

ولكن محاولات على للوصول إلى إجابة تمهيدية هى محاولات غير كافية ، وذلك بسبب البداية التى انطلق منها : «الحدث الأكبر فيما بين عامى ١٥٠٠ و١٧٠٠ هو يقينا صعود أوروبا كمركز للتجارة العالمية» (على ١٩٧٥ - ٣٨٧) . وأن الشواهد والبينات التى جمعناها فى كتابنا هذا تناقض نقطة البداية هذه وتلزمنا بالبحث عن تفسير آخر . ويستطرد على ليقترح أن الأثر الاقتصادى الأوروبى أدى بالضرورة إلى تمزيق وإضعاف الاقتصادات الآسيوية بشكل مطلق لا نسبى (على ١٩٧٥ - ٣٨٨) . وهذا الافتراض تنقضه أيضا الشواهد والبينات فى القرن السادس عشر وبخاصة القرن السابع عشر مع شطر من القرن الثامن عشر ، وهى الحقبة التى قويت فيها الاقتصادات الآسيوية على عكس الاعتقاد السائد .

ويؤكد على بعد ذلك أن افتراض تحويل الدخل الآسيوى إلى الأوروبيين وإنكاره على الطبقات الحاكمة فى آسيا أرغم هؤلاء على زيادة استغلالهم الزراعى للاكتفاء ذاتيا . ويعنى هذا بطبيعة الحال نهاية الإمبراطوريات الكبرى» (على ١٩٧٥ - ٣٨٨) . غير أن زيادة الاستغلال ، خاصة استغلال العاملين فى الأرض ، لا يكون عادة نتيجة خفض الحاكمين لدخول العمال بقدر ما هو نتيجة تعاظم وزيادة فرص السوق لتوليد دخل للحكام من جهد العاملين فى الأرض الذين يعملون من أجلهم . تلك هى الخبرة المشتركة فى المزارع وغيرها من اقتصادات الزراعة للتصدير (فرانك ١٩٦٧) . وهذا من شأنه أن يفضى إلى حالة استقطاب فى الاقتصاد وفى المجتمع مما يجعل الغنى يزداد غنى والفقير يزداد فقرا . وسوف نرصد فيما يلى شواهد وبينات وافية تؤكد هذا الرأى بالنسبة للهند والصين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

وعلى هذا النحو فإن التوسع الاقتصادى مقترنا باستقطاب الدخول والمكانة الاجتماعية يفضى أيضا إلى ضمور نفس العملية التى تولد عنها . لذلك فإن الاستقرار السياسى للامبراطوريات الآسيوية ربما تقوّض أساسا نتيجة المنافسة الأوروبية لاقتصاديات آسيا كما يشير على . وربما تولدت التوترات الاقتصادية والسياسية المتزايدة فى آسيا عن شىء آخر ، بدلا من ذلك ، أى عن إمدادات الفضة التى جلبها الأوروبيون ، وما أفضت إليه من زيادة القوة الشرائية والدخول وزيادة الطلب على الأسواق المحلية وأسواق التصدير فى الاقتصاد العالمى وبخاصة فى آسيا . ومن المفترض أن هذا أدى أكثر فأكثر إلى تشويه عملية توزيع الدخل والذى ربما أدى إلى قيود على الطلب الفعلى ، ومن ثم تعاظم التوترات السياسية على نحو ما سوف نرى فيما يلى .

ولم تتسارع اتجاهات التدهور فى الامبراطوريات العثمانية والهندية والصينية إلا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر خاصة فى الثلث الأخير منه . ولعل التدهور جاء مبكرا عن ذلك وأسرع إيقاعا فى بلاد فارس ثم من بعدها فى الهند مع فقدان تدريجى للمزايا التنافسية فى المنسوجات وتحول مسار تدفق السبيكة إلى الاتجاه العكسى (أعنى إلى الخارج وليس إلى الداخل) بعد منتصف القرن الثامن عشر .

إذن فإنه باستثناء ما حدث فى فارس الصفوية أو فى المملكة التيمورية و / أو بخارى فى وسط آسيا ، فإن أول مظاهر التدهور حدثت ، كما يبدو ، فى الهند . وهذا هو الجانب الذى تتوفر عنه أكثر الدراسات المتاحة لنا . لذا أدعو القارئ إلى أن نبدأ بالهند وأن نمضى بعد هذا فى دراسة أنحاء أخرى من آسيا .

انحطاط الهند

يدور جدال منذ زمن طويل بشأن كتابة تاريخ الهند ، وما إذا كان الاستعمار البريطانى بوجه خاص هو المسئول ؟ وإلى أى مدى مسئول عن المجاعة وعن التصنيع أولاً فى البنغال ، ثم بعد ذلك فى أنحاء أخرى من الهند ؟ ومن دواعى السخرية أن المراقبين المنحازين إلى الغرب والوطنيين الهنود يتفقون على أن انتصار بريطانيا فى معركة بلاسى Plassey فى البنغال عام ١٧٥٧ حدد أهم نقطة تفصل بين عهدين . ويميل المراقبون المنحازون إلى الغرب إلى تأكيد أن بريطانيا جلبت إلى الهند الحضارة والتطور . والملاحظ أن بعض الكتاب القوميين الهنود فى القرن التاسع عشر (استعرض شاندرا آراءهم ١٩٦٦) وكثيرين من الكتاب السوفيت والهنود وغيرهم من المناهضين للامبريالية (بمن فيهم فرانك ١٩٧٨) فى القرن العشرين رأوا أن انحطاط الهند جاء نتيجة هزيمتها فى هذه المعركة التى أدت إلى استعمار بريطانيا للهند . وهاهنا بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية عملية «نهب البنغال ، كما بدأ تدمير صناعة النسيج ، وتدمير هيكل ملكية الأراضى فى الحيازات الكبيرة من الأراضى «الزامندارية» Zamindari والحيازات الصغيرة» الريوتوارى Ryotwari . وبدأ كذلك استنزاف رأس المال من الهند ..... الخ .

ودون أن نحاول تتبع هذا الخلاف فى الرأى هنا نذكر أن هناك على الرغم من ذلك شك مشروع بشأن متى وأين تحديدا بدأ التدهور الاقتصادى فى الهند وفى غيرها . هناك من يؤكدون أنه بدأ بعد عام ١٧٥٧ . وهناك آخرون مثل أميا باجش Amiya Bagchi يرون أنه بدأ بعد عام ١٨٠٠ ، أو أنه لم يبدأ حقيقة إلا حوالى ١٨٣٠ كما يذهب بيرتون شتاين (١٩٨٩) . ولكن هؤلاء جميعا يتعين عليهم التصدى لبعض الشواهد التى تشير إلى أن تدهورا اقتصاديا مهما بدأ قبل هذه التواريخ . وسبق أن رصدنا فى الأبواب الثانى والثالث والرابع وفى الفصل المعنون «أزمة القرن السابع عشر» فى الباب الخامس ، أن الهند شهدت نموا اقتصاديا موضوعيا مستمرا حتى شطر من القرن الثامن عشر . ويأتى هذا على نقيض المزاعم السائدة عن حالة «ركود» سادت الهند وبلدانا أخرى فى آسيا قبل وصول الأوروبيين . وأكدت الشواهد التاريخية على لسان شتاين (١٩٨٩) عن الهند فى القرن الثامن عشر ما ذهبنا إليه بإيجاز . ولكنه مع هذا يرى أن السياسة البريطانية لم تلحق بالهند دمارا اقتصاديا ذا شأن حتى حوالى عام ١٨٣٠

ولكن آخرين رصدوا بدايات التدهور الاقتصادى فى الهند منذ حوالى قرن سابق على هذا التاريخ . «إذ شهدت البنغال منذ مطلع ثلاثينات القرن الثامن عشر تدهوراً

محدداً فى كل من إنتاج الحرير والقطن (ريلا موخيرجى Rila Mukherjee فى اتصال شخصى ١٩٩٥) . ويستشهد موخيرجى (١٩٩٤) بأحداث قاسم بازار وهى مركز رئيسى لإنتاج الحرير فى البنغال . إذ أن عدد التجار الذين يزودون شركة الهند الشرقية البريطانية بالحرير انخفض من ٥٥ تاجراً فى المتوسط باستثمارات تبلغ ١٧,٠٠٠ روبية خلال الفترة ١٧٣٣ - ١٧٣٧ إلى ٣٦ تاجراً باستثمارات تبلغ ٧٠٠٠ روبية فى الفترة ١٧٤٨ - ١٧٥٠ . وبعد أزمة عام ١٧٥٤ اختفى هؤلاء التجار فجأة من سجلات المصنع . وأخذت تتزايد باطراد مشكلات المشتريات / العرض ، وبدأت بلدان الداخل تنهار شأن البلدان الأخرى على الساحل الهندى . بيد أن البنغال كانت تعانى أيضا من انخفاض الطلب على إنتاجها من الحرير مع تنافى المنافسة الصينية فى بومباى ومدراس . ودرس موخيرجى (١٩٩٠ / ١٩٩١) أيضا منطقة جوجديا Jugdia وهى أهم مناطق إنتاج القطن فى البنغال . هذا علاوة على أن الأمور هناك كانت «فى طريقها إلى أزمة فى نطاق الإنتاج» فى الوقت ذاته . وظهرت مشكلات تتعلق بالمشتريات مثل تأخر التسليم وحالات العجز فى الإمدادات ، وتدهور جودة المنتج ، وزيادات مفاجئة فى الأسعار ، وفقدان عام للثقة حتى أنه «بحلول منتصف القرن الثامن عشر بات بالإمكان التنبوء ببعض بوادر التخلى عن التصنيع بدافع رأس المال الأجنبى المتفوق ، والتنظيم التجارى المحلى الأضعف . (موخيرجى ١٩٩٠ / ١٩٩١ - ١٢٨) . من هنا يبدو غريبا أن دراسة ريتشارد إيتون (١٩٩٣) عن مجال نشاط البنغال تكتشف قدرا ضئيلا من التدهور الاقتصادى أو عدم وجود تدهور على الإطلاق وأن الأمر على أقصى تقدير مجرد تحول فى النشاط الاقتصادى من الغرب إلى الشرق فى اتجاه وداخل البنغال قبل منتصف القرن الثامن عشر .

ويلحظ كذلك بى . چى . مارشال (١٩٨٧ - ٢٩٠) أن استقرار البنغال ذاته والذى استمر عقوداً عديدة بدأ فى التصدع فى أربعينات القرن الثامن عشر . وصدر مؤخرا تقييم يعطى صورة صارخة ..... ثم يقتبس من كى . إن . شود هورى (١٩٧٨) الذى يشير إلى حدوث «دفعة قوية من اقتصاد البنغال (إلى حافة الانهيار العام)» . ويستطرد شود هورى نفسه (١٩٧٨ - ٣٠٨) ليشير إلى حدوث (فوضى فى إنتاج النسيج .... «علاوة على هذا يلحظ شود هورى (١٩٧٨ - ٣٠٩ ، ٣٩٤) أن ثلاثينات القرن الثامن عشر كانت فترة قاسية بالنسبة لجنوب الهند» وأن «الحروب الكبرى الإنجليزية - الفرنسية خلال منتصف القرن الثامن عشر أوقعت المزيد من الاضطراب فى التجارة التى كانت تعانى أصلا من صعوبات خطرة» . وكانت معاناة مدراس بوجه خاص شديدة القسوة . ويتساءل سينابان أرازارا تنام (١٩٨٩ - ٢١١) عما إذا كانت تجارة كوروماندل عانت من حالة ركود أو انهيار ؟ ويقول إنه «لاشك فى أن المنطقة بعد

عام ١٧٣٥ بوجه خاص شهدت هبوطا فى النشاط الاقتصادى ومن ثم أيضا فى التجارة .

ويضيف ما يلى كل من تابان رايشود هورى وعرفان حبيب فى المجلد الأول من «تاريخ كيمبريدج الاقتصادى للهند» .

> «إن الأهم شأنا من تدهور شحن السفن فى البنغال هو الانخفاض المفاجئ فى التجارة البحرية فى جوجارات فى مطلع القرن الثامن عشر . وجدير بالملاحظة هنا للمرة الثانية أن تدهور التجارة البحرية فى جوجارات ، بدأ قبل أن يمسك انهيار القانون والنظام بخناق البلاد . هذا على الرغم من أن تزايد حالة فقدان الأمن السياسى عجلت بحدوث التدهور ..... إن تدهور ميناء سورات المغولى واختفاء الأسطول الذى كان يتخذ من هذا الميناء قاعدة له - إذ انخفضت أعداد السفن من ١١٢ فى عام ١٧٠١ إلى ٢٠ عام ١٧٥٠ - هما من أهم التطورات التى شهدتها التجارة فى المحيط الهندى خلال تلك الفترة . (رايشود هورى وحبيب ١٩٨٢ - ٤٣٢) .

ومع هذا فإن سورات فى الغرب وماسوليباتام وغيرها من المراكز على ساحل كوروماندل وأراضيها الداخلية ناحية الشرق لحق بهم التدهور منذ العقود الأولى للقرن الثامن عشر . وحدث هذا نتيجة للضعف المتزامن الذى أصاب المغول والصفويين والعثمانيين . (داس جوبتا وبيرسون ١٩٨٧ - ١٤٠) . وتسنى للأوروبيين إمكانية استثمار تدهور آسيا وتردى وضع منافسيهم الآسيويين ورأوا فيه ميزة تجارية تنافسية لصالحهم . ويلاحظ مارشال أن هذه :

> «كانت أياما عصيبة بالنسبة للسفن الآسيوية سواء قدم الإنجليزى خدماته فى منافسة معهم أم لا .... ولكن فقط عندما حل الضعف فجأة بنظرائهم الهنود .... استطاع النفوذ الإنجليزى على التجارة الهندية أن يبدأ فى التأثير والتعاظم .... ويبدو أن جميع السفن الآسيوية فقدت مكانها فى جنوب شرق آسيا والصين وأخلته للسفن البريطانية من مدراس وكلكتا فى مطلع القرن الثامن عشر .
>
> (مارشال ١٩٨٧ - ٢٩٣ ، ٢٩٢) .

ولكن يبدو أن المصاعب الاقتصادية الهندية انتشرت و / أو تعمقت خلال العقدين الثالث والرابع ، وأثرت تأثيرا خطيرا على المناطق التى كانت قبل ذلك هى الأقوى فى

حلبة المنافسة مثل البنغال . زد على هذا أن معدل الواردات السنوية (تأسيسا على قيم البضاعة حسب الفواتير والقيم البيعية) المباعة من آسيا عن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية والبريطانية انخفض خلال ثلاثينات وأربعينات القرن الثامن عشر (وإن استعادت وضعها فى الخمسينات) . ويؤكد هذا الافتراض القائل بأن تلك الفترة كانت فترة منافسة قوية فى التجارة الأوروبية – الآسيوية . (ستينز جارد ١٩٩٠ – ١١٢ ، ١١٣) . ولقى التجار الصينيون مصرعهم فى مذبحة وقعت فى باتانيا الهولندية عام ١٧٤٠ . وكانت هذه أيضا فترة كساد أوروبى عام فى التجارة الاستعمارية .» (ستينز جارد ١٩٩٠ – ١١٠) . وكانت بعد هذا فترة حرب – حرب أذن جنكينز J'en-kins Ear (*) التى اندلعت عام ١٧٣٩ . وحرب الخلافة الأسبانية عام ١٧٤٠ والتى وصفها والتربوت (١٩٦٣ – ١٦٤) أنها «فى جوهرها حرب تجارية وصراع بين تجار متنافسين تحاربوا طمعا فى تجارة عبر البحار (فرانك ١٩٣٨ – ١٦٤) . ولكن لم يكن دون وحده هو الذى أشار إلى هذه الملاحظة وإنما لحظها أيضا آدم سميث (١٧٧٦ ، ١٩٣٧ – ٨٩٩) إذ قال «إن الحرب التى اندلعت من أجل المستعمرات هى الحرب الأسبانية عام ١٧٣٩» .

نعود مرة أخرى إلى الهند إذ يبدو من الأهمية بمكان أن نجرى مزيدا من البحث لنعرف ما إذا كانت المشكلات السياسية ثم من بعدها الاستعمار الأوروبى الذى جاء فى أعقابها هم المسئولين عن تسارع حالة تدهور اقتصادى كانت موجودة بالفعل فى مختلف أنحاء الهند – وفى غيرها – ومن المهم أيضا فى الوقت نفسه أن نبحث ما إذا كان هذا التدهور مرتبطا أو ناجما ولو جزئيا عن صعود أوروبا ، وكيف وإلى أى مدى تحقق حتى ولو كان ذلك قبل التدخل الاستعمارى السياسى / العسكرى الأوروبى فى الإقليم الآخذ فى التدهور .

ويبحث أرازاراتنام (١٩٩٥) هذا الأمر فى ضوء ساحل كورومانديل . إذ يرى أن التدخل الاستعمارى الهولندى فى جنوب شرق آسيا وجزر بريطانيا لتحقيق أكبر ربح ممكن من التجارة مع الصين أضر فى الوقت نفسه بساحل كورومانديل وبتجارة الهنود . ومع تعاظم السيطرة التجارية والسياسية لشركة الهند الشرقية الهولندية فى أندونيسيا وخاصة فى جاوة والآثار الخانقة التى ترتبت عليها بالنسبة لملقا كل هذا قطع الروابط

(*) اسم أطلق على الصراع البريطانى الأسبانى عام ١٧٣٩ واتسع الصراع ليشمل حروب الخلافة النمساوية . وكانت الحرب تعبيرا عن الصراع على المستعمرات واستيلاء الأسبان على سفن تجارية بريطانية . واشتكى إلى مجلس العموم ضابط يدعى روبرت جينكنز وادعى أن الأسبان نهبوا سفينته فى جزر الهند الغربية وقطعوا أذنه . ومن هنا جاء اسم الحرب . (المترجم) .

العريقة التى تربط بين كوروماندل وجنوب شرق آسيا . وكانت هذه الروابط ثنائية ومتعددة الأطراف ، وتمثل جزءاً من شبكة تجارة أوسع على نحو ما أسلفنا ، ثم تم تدميرها تماما . كذلك فإن شركة الهند الشرقية البريطانية عمدت إلى تنمية روابطها مباشرة مع الصين . وأدى هذا بدوره إلى عزل كوروماندل من النشاط التجارى الذى كان نشاطا عظيم الشأن فى السابق . ويعرض أرازاراتنام بإيجاز بعض التحولات التجارية فى مطلع ومنتصف القرن الثامن عشر والقسمة الوحيدة الأشد حسما بالنسبة إلى كوروماندل وهى انهيار تجارتها مع جنوب شرق آسيا :

«فى حدود اهتمامنا بكوروماندل نلحظ أن التجارة الأوروبية بأشكالها واتجاهاتها الجديدة اخترقت حتى الأعماق التجارة التى كانت تجرى تقليديا فى ذلك الإقليم ..... لقد ثقب الهولنديون بقسوة هذا الشريان (جنوب شرق آسيا) خلال القرن السابع عشر . وتقطعت أواصر التجارة الهندية الواحدة بعد الأخرى مع مولوكاس وماكاسار وسيليبيس وموانئ شمال جاوة والساحل الغربى لسومطرة . وتم قطع السبيل بين هذه الموانئ والأسواق وبين التجارة المنافسة من خلال سلسلة من العمليات العسكرية والبحرية . ومعنى هذا حرمان شاحنى سفن كوروماندل من سوق مربحة لتصدير المنسوجات . ويعنى أيضا أنهم انتزعوا من أيديهم تجارة استيراد التوابل إلى كوروماندل . ويعنى ثالثا حجب المعادن – الذهب والقصدير – التى كانت تشكل واردات مربحة إلى الهند . ويجب أن نؤكد أن هذا كله تحقق بالقوة الغشوم وليس نتيجة التفوق فى الخبرة التجارية ..... وإن رواج تجارة الصين خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر وماترتب عليه من تحولات فى التجارة فيما بين أقاليم آسيا يمثل اللطمة الأخيرة لتجارة كوروماندل ..... إن كوروماندل ، مثلها مثل البنغال ، جرى استنزاف السبيكة منها لشراء صادرات صينية مما أفضى إلى نقص عام فى رأس المال . ولم يبق لتجار كوروماندل سوى دور ضئيل أو أصبحوا عاطلين من أى دور يؤدونه فى إطار النمط الطارئ للتجارة ..... وإن اتساع نطاق السيطرة الإنجليزية المباشرة على أجزاء مهمة من البلاد أعفاهم من دورهم كوسطاء ..... ومع تعاظم كم السلطة التى فى أيدى الأوروبيين ، كذلك تعاظم اعتماد سماسرة السلطة السياسية الهندية عليها والتزامهم بها . لقد أصبحوا يقفون بحسم إلى جانب الأوروبى عند مواجهة التجار ، وساعدوا على تقويض مصالح التجار . ولزموا بالمثل جانب سادتهم

البريطانيين ضد سلطة الداخل ، وأسهموا فى تقويض سلطة الداخل لصالح البريطانيين .

(أرازاراتنام ١٩٩٥ - ٢٨ ، ٢٩ ، ٤١ ، ٤٠) .

والخلاصة أن هناك شواهد موضوعية تؤكد أن التدهور الاقتصادى فى الهند ، وفى صناعة المنسوجات البنغالية تحديدا بدأ بالفعل قبل موقعة بلاسى عام ١٧٥٧ . وإن الفوضى السياسية التى لازمت ذلك والتى عانى منها المغول وغيرهم ، أضعفت الآسيويين مما جعلهم فريسة سهلة للنهب الأوروبى على أيدى التجار والأساطيل البحرية ثم أخيرا السلطة السياسية . لقد استولى الأوروبيون على تجارة النقل وانتزعوها من التجار ورجال الشحن من أبناء البلاد الأصليين فى منتصف القرن الثامن عشر فى المياه الهندية . وكانت الهند أول سلطة اقتصادية سياسية تبدأ مرحلة «السقوط» فى قبضة الهيمنة الأوروبية .

انحطاط بقية بلدان آسيا

القضية نفسها مثارة بالنسبة للأقاليم الأخرى فى آسيا ، خاصة غرب وجنوب وشرق آسيا . إذ يبدو أن التوسع الاقتصادى فى الإمبراطورية العثمانية بلغ ذروته فى أواخر القرن السابع عشر . وأخذ الاقتصاد العثمانى يضعف تدريجيا خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ، ثم تسارع ضعفه خلال الثلث الأخير من القرن . وأدى صعود مراكز صناعية جديدة وزيادة الهيمنة التجارية للأوروبيين إلى تقويض دعائم السلطة الاقتصادية العثمانية . وأخذت السلطة السياسية فى الانحسار والأفول بسبب الأوروبيين عند منعطف القرن الثامن عشر إلى التاسع عشر عقب حملة نابليون ضد مصر .

وأصاب الركود التجارة العثمانية الخارجية فى مجملها خلال القرن الثامن عشر . ولهذا تدهورت حصتها من التجارة العالمية المتنامية . ونخص بالذكر أن التجارة مع أوروبا تدهورت ، كما وأنه فيما بين الأوروبيين أخذ الفرنسيون يحلون تدريجيا كبديل محل البريطانيين من حيث وضعهم كشركاء تجاريين مع العثمانيين . علاوة على هذا فإنه فى أواخر القرن الثامن عشر بدأت الصادرات العثمانية ، بل والأسواق المحلية تعانى من منافسة أجنبية ، كما بدأت تعانى من ارتباطات فرنسية جديدة خاصة مع الأمريكتين . وأخذ القطن الأرخص ثمنا الوارد من أمريكا الشمالية يحل محل القطن الأناضولى ، كما وأن البن الكاريبى الأرخص ثمنا بدأ يحل محل البن العربى الذى يجرى تصديره من القاهرة . وغزا السكر الكاريبى السوق المحلية . وكانت جميع هذه المنتجات المنافسة ينتجها العمال العبيد فى الأمريكتين .

ويبدو أن «تدهور» الاقتصاد العثمانى تسارع بعد عام ١٧٦٠ . ونجد من بين المؤشرات الدالة على هذا ما يلى : زيادة الهجرة من الريف إلى المدن . وتزايدت باطراد الإعفاءات الضريبية بالنسبة للأراضى الزراعية المملوكة لكبار ملاك الأراضى . وتلازم مع هذا زيادة الضرائب الزراعية على بقية السكان الزراعيين وهم الفقراء أصلا . وفاقم هذا الوضع من فقرهم ، وأسهم فى تخليهم عن أراضيهم ؛ وجعل توزيع الملكية والدخل أكثر تفاوتا . وزاد ولكن ببطء شديد إنتاج وتصدير المواد الخام الزراعية وغيرها . ومع هذا زادت سريعا حصة هذه المنتجات من إجمالى الصادرات مثل المنسوجات القطنية ، وانخفضت صادرات الصناعات التحويلية . وانخفضت صناعة النسيج وصادرات الأقمشة القطنية بوجه خاص عقب عام ١٧٦٠ . وحلت التجارة العثمانية فيما بين الأقاليم محل بعض الأنشطة التجارية الخارجية . وضعفت سيطرة الدولة العثمانية مع اضمحلال المؤسسات المركزية للبلاد ، ومع تزايد اللامركزية الإقليمية . وتدهورت إيرادات الدولة من السوق فى استنبول وفى العديد من المدن الأخرى . واستشهد شارل عيسوى (١٩٦٦ - ٣٠ ، ٣٧) بوثائق عصرية تؤكد تصاعد القدرة التنافسية الفرنسية وضعفت القدرة التنافسية العثمانية فى الموانئ / المدن العثمانية الواحد بعد الآخر .

وكانت ستينات القرن الثامن عشر أيضا سنوات تحول حاد وتدهور . وهذا ما أوضحته دراسات متباينة عن صناعات النسيج وعن غيرها من الصناعات العثمانية (انظر اسلاموغلو - عنان ١٩٨٧) . ونخص بالذكر أيضا دراسات محمد جنك Meh-med Genc . وظهرت بوادر التدهور واضحة تماما فى حلب منذ عام ١٧٥٠ (ماسترز ١٩٨٨ - ٣٠) . ويلخص هاليك اينالسيك ودونالد كواتايرت (١٩٩٤ - ٧٠٣) الوضع فيما يلى : «تعتمد هذه الاتجاهات على شواهد ناقصة ، بيد أنها تتطابق مع انطباع عام بشأن الظروف التجارية المتداعية خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر والعقد الأول من القرن التالى» . ويتشكك حورى اسلاموغلو عنان (فى اتصال شخصى ١٩٩٦) حتى فى هذا «التدهور» الذى أصاب الاقتصاد العثمانى فى ضوء نجاحه الجزئى فى المنافسة مع المنسوجات البريطانية سواء داخل البلاد أم فى الخارج خلال منتصف القرن التاسع عشر .

ولكن الشئ الذى لم يبحث عنه هؤلاء المراقبون ، وبوسعنا أن نفكر فيه ، هو ما إذا كانت هذه الظروف التجارية المتداعية للدولة العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر كانت أيضا جزءاً من رؤية كوندرياتيف عن «الطور» «ب» فى الاقتصاد الأطلسى الأوروبى منذ عام ١٧٦٢ والذى من المفترض أنه ساعد على إضعاف الأسواق العثمانية فى الغرب ، وربما أدى إلى زيادة المنافسة من جانب الإنتاج العبودى الاستعمارى ؟

وكيف حدث ذلك وإلى أى مدى ؟ واضح أن العثمانيين كانوا عاجزين ، أو لنقل إن قدرتهم لم تكن لتساعدهم على الإفادة من طور الانتعاش المتجدد «أ» مع انعطافة القرن ، بينما استطاع الأوربيون ذلك . ويشير اسلاموغلو - عنان إلى أن صادرات المنسوجات القطنية ربما أفادت شيئا ما من هذا الانتعاش . غير أن الأوروبيين فى مرحلة تالية من القرن التاسع عشر دمروا الجزء الأكبر من صناعة النسيج العثمانية ، وحالوا دون محاولات محمد على لإقامتها فى مصر على الرغم من كل جهوده المستميتة لتحقيق هذا الهدف (عيسوى ١٩٦٦) .

وحدث التدهور خلال فترة تالية فى الصين فى عهد أسرة كنج . إذ لا ريب فى أن الصين خلال القرن السابع عشر شهدت نموا اقتصاديا وسكانيا . ونعرف ، كما أشرنا فى الباب الخامس ، أنها استعادت عافيتها بعد الأزمة خلال منتصف القرن السابع عشر . وربما تأخر هذا بعض الوقت بسبب انتقال السلطة من أسرة كنج إلى أسرة منج وإعادة تنظيم البلاد حتى حوالى عام ١٦٨٣ وقتما تمت استعادة تايوان ورفعت جميع القيود المفروضة من التجارة «وبدأت بعد هذا حالة انتعاش اقتصادى حقيقية فى الصين . غير أن واردات الفضة انخفضت بشكل حاد فى عشرينات القرن الثامن عشر وزاد انخفاضها فى منتصف القرن قبل أن تعاود زيادتها بعد عام ١٧٦٠ ، وبلغت ذروتها فى ثمانينات القرن . (لين ١٩٩٠) . وفى عام ١٧٩٣ كتب الأمبراطور شيين لونج (كيالونج Ch'ien lung إلى الملك چورچ الثالث عن طريق السفير الإنجليزى لدى الصين رسالة طالما جاء ذكرها «كما يرى سفيركم بنفسه نحن لدينا كل شئ . أنا لا أرى قيمة لأى شئ أجنبى أو غير أصيل من بلادنا ، ولا حاجة لنا فى كل مصنوعات بلادكم .... ومن ثم نحن فى غنى عن استيراد مصنوعات البرابرة الأجانب واستبدالها بمنتجاتنا» . (فرانك ١٩٧٨ - ١٦٠)

يؤرخ ولفرام أبيرهارد (١٩٧٧) بداية الانهيار الداخلى فى عهد أسرة كنج بثورة شانتونج عام ١٧٧٤ والبعث الجديد لمجتمع زهرة اللوتس البيضاء White Lotus Society عام ١٧٧٥ (لعلنا نلحظ أنه نفس تاريخ الثورة الأمريكية وأحداث أخرى جرت خلال تلك الفترة ما بين ١٧٦٢ - ١٧٩٠ لطور كوندرياتيف «ب» الذى تناولناه بالتحليل سابقا) . ولم يحل الأوروبيون محل التجار الصينيين فى بحر الصين إلا فى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن حتى هذا التاريخ كان الميزان التجارى يميل بقوة لصالح الصين . (مرقس ١٩٩٦ - ٦٤) . ويعرف الجميع جيدا كيف لجأ البريطانيون إلى زراعة الأفيون خصيصا للصينيين فى الهند واستطاعوا عن طريقه فقط أن يقلبوا فى النهاية الوضع فى القرن التاسع عشر .

وهكذا لم تشـهد الصين اضطرابا اقتصـاديا سريعا إلا فى مطلع القرن التاسع عشر بسبب تجارة الأفيون ونزيف سبيكة الفضة إلى خارج الصين مما أدى إلى زعزعة النظـام الاقتصـادى برمتـه . وبلغت عمليـة الضعف ذروتهـا خـلال حـروب الأفيـون و «سقوط» الصين . والملاحظ أن كتاب فيكتور ليبيت «تطور التخلف فى الصين» (ضمن هوانج Huang ١٩٨٠) يكاد يقتصر على القرن التاسع عشر . وأحسن ليبيت صنعا إذ رفض الأسـاس النظرى أو التـاريخى الذى تقـوم عليـه غالبيـة المحـاولات السـائدة لتفسير تخلف الصين . إن هذه المحـاولات التى استـهدفت تفسير تخلف الصين إنما حاولت ذلك فى ضوء «نظام الأسـرة» (ماريون جى. ليفى Marion j. Levy) أو نظرية مرحلة ما قبل التصنيع (إيه ايكشتاين A. Eckstein وجون كنج فيربانك وإل . إس . يانج) ، أو «الدائرة الخـبيـثـة للفقر» (راجنر نورسك Ragner Nursko . ولكن أيا من هذه المحاولات لا يستطيع أن يفسر لنا نجاح الصين قبل ١٨٠٠ ولا أن يفسر لنا عدم النجاح بعد عام ١٨٠٠ (انظر أيضا ليبيت ١٩٨٧) .

ولكن ليبيت يعطى وزنا كبيرا للبيروقراطيـة الصينية وللبنية الطبقيـة من حيث كونهمـا سببا لما حدث . والحقيقة ، أن مسـاهمـة ليبيت أخطـأت التشـخيص ، وذلك لأسـبـاب عـديدة أحـدهـا أنه يرى الركـود وقـد حل بالصين فـى الوقت الذى كـان لا يزال اقتصادها يتوسع قبل ١٨٠٠ . ولكنه ، للحقيقة ، صحح فيما بعد حكمه هذا فى كتابه ليبيت (١٩٨٧ - ٤٠ ، ٤٢) حيث يعترف بوجود «توسـع اقتـصـادى جديد» و «نشـاط اقتصادى ناجح» فيما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر . غير أنه فى الكتابين يعزو حـالة «التـخلف» فى القرن التـاسـع عشـر إلى ضـعف داخلى لا شئ عن الوضع الطبقى ومن ثم يسقط عمليا كل تأثيرات الوضع الصينى فى الاقتصاد العالمى .

ويمكن أيضا أن نجد شواهد على حدوث قدر من التدهور الاقتصـادى وعلى أزمة سياسيـة اجتمـاعية فى البر الرئيسى لإقليم جنوب شرق آسيا خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر (تارلنج ١٩٩٢ - ٥٧٢ ، ٥٩٥) . بيد أن بحثا جديداً قدمه أنطونى ريد (١٩٩٧) وزملاء له زاد هذه المشكلة تعقيدا . وتتمثل الفرضية التى يراجعون الرأى على أسـاسـها فى أنه حدث توسع تجارى متميز فى الإقليم ابتداء من ١٧٦٠ تقريبا . واقترن بانخفـاض فى غالبية قوائم نشـاط شركة الهند الشرقيـة الهولندية . فقد زاد وصول السفن إلى ملقا من ١٨٨ سفينة عام ١٧٦١ إلى ٢٣٩ سفينة عام ١٧٨٥ . وكان يقود ٥٤ سـفينة من المجمـوعة الأولى و٢٤٠ سفينة من المجموعة الثـانية قبـاطنة من الملايو ، و٥٥ و١٧٠ سفينة على الترتيب يقودها قباطنة صينيـون ، و١٧ و٣٧ قبـاطنة بريطـانيـون . ونصف هذه السـفن تقريبـا وجمل الزيادة تمثل سـفنا وافـدة من سيـاك Siak و٢٠ فقط من الصين وحـوالى ٤٠ من الهند (ريد ١٩٩٧ - جـدول ١ ، ٢) . ومع

هذا وجد ريد أيضا أن صادرات جنوب شرق آسيا من السكر بلغت (مؤقتا) الذروة فى عام ١٧٦٠ ، وأن صادرات شركة الهند الشرقية الهولندية من المنسوجات إلى أرخبيل جنوب شرق آسيا انخفضت من ٢٧٢.٠٠٠ قطعة إلى ١٠٢.٠٠٠ (ريد ١٩٩٧ - جدول ٥) . ويعلق ريد على هذا بقوله «تشير البيانات ذات الصلة بعد تجميعها إلى أن الصعود الجديد للواردات من المنسوجات وكذا للصادرات إنما حدث تحديداً خلال الفترة التى أصبح التوثيق فيها شديد الصعوبة فى نهاية القرن الثامن عشر (ريد ١٩٩٧) . وهكذا فإن هذه الاكتشافات و / أو غيابها من شأنها أن تثير السؤال التالى : «هل حدث حقا مثل هذا الاتجاه الصاعد بعد عام ١٧٦٠ تحديدا ؟ ليست المسألة فقط ندرة التوثيق بل إن تدهور تجارة شركة الهند الشرقية الهولندية إلى خارج الهند يمكن أن تعكس ما هو أكثر من تدهور الوضع الاقتصادى لكليهما (ربما لصالح شركة الهند الشرقية البريطانية نظراً لأن عدد السفن القادمة من الموانئ الهندية ظل ثابتا فيما بين ١٧٦٥ و١٧٨٥) . كذلك فإن السفن القادمة من الموانئ الصينية التى كانت نسبيا لاتزال مزدهرة زاد عددها إلى ثلاثة أمثال من ٧ إلى ٢١ سفينة . ولكنها ظلت من حيث الكم متواضعة جداً بالقياس إلى عدد السفن المبحرة فيما بين موانئ جنوب شرق آسيا . (ريد ١٩٩٧ - جدول ٢) علاوة على هذا فإن القول بحدوث «توسع تجارى متميز» فى جنوب شرق آسيا من شأنه أن يناقض الاتجاه الدولى فى أنحاء أخرى من العالم . والحقيقة ، وحسب جدول ريد رقم ٥ ، أن قيمة المعدل السنوى من صادرات جنوب شرق آسيا من الفلفل الأسود والبن والسكر بلغت (بآلاف الدولارات الإسبانية) ٨٦٤ فى خمسينات القرن الثامن عشر و١٢٣٦ فى ستينات القرن و١٠٤٣ فى السبعينات و١٠٧٦ فى الثمانينات و١٣١٠ فى التسعينات . وهذا يمثل زيادة قدرها ٥٠ بالمائة على مدى الأعوام الخمسين من ١٧٥٠ إلى ١٨٠٠ بما فى ذلك زيادة قدرها ٥ بالمائة بعد عام ١٦٧٠ (حتى مع حساب الانخفاض المطلق فى السبعينات والثمانينات) . ومن العسير تصور هذا الوضع بأنه «توسع تجارى متميز» ، إذ يبدو بعد كثير من التأمل أشبه بزوبعة فى فنجان جنوب شرق آسيا . ولهذا فإن جنوب شرق آسيا ظل فى توافق مع الأقاليم الأخرى .

إننا بحاجة إلى المزيد من التأكيد التجريبى لحدوث تدهور اقتصادى إقليمى و / أو عام لكل آسيا مقرونا أو مشفوعا بتحول فى معدل النمو السكانى مع حلول منتصف القرن الثامن عشر . وهذا من شأنه أن يضع صعود أوروبا إلى موقع الهيمنة النسبية فى أواخر القرن الثامن عشر ومن بعده القرن التاسع عشر فى ضوء آخر ومنظور مغاير . وفى هذه الحالة يبدو واضحا قصور نزعة التفرد الأوروبية القائمة على المركزية الأوروبية ، وقصور التفسيرات القومية الهندية والصينية أو غيرهما من تفسيرات قومية آسيوية . إذ ربما كانت هناك فعلا دورة اقتصادية طويلة تدهورت خلال طورها الهابط

«ب» منطقة وإمبراطورية الواحدة إثر الأخرى فى آسيا . وها هنا استطاع الأوروبيون ومن بعدهم الأمريكيون الشماليون ، وقد كانوا جميعا فى السابق هامشيين ، أن يستغلوا فرصة هذا الطور «ب» الدورى للتدهور الآسيوى مثلما تفعل الآن بلدان شرق آسيا حديثة التصنيع : إذ هنا غامر الأوروبيون بإطلاق مزاعمهم بشأن الزعامة والهيمنة فى مجال الاقتصاد العالمى – مؤقتا ؟ ولكن «صعود الغرب» لم يتبع فقط «انحطاط الشرق» ، وإنما كان الاثنان متوقفين على بعضهما البعض بنيويا ودوريا باعتبارهما أجزاء مترابطة على نحو لا انفصام له فى اقتصاد كوكبى واحد . وهذا هو ما التمس إثباته والبرهنة عليه فى الفصول التالية .

كيف صعد الغرب فعلا ؟

لذلك نسأل كيف صعد الغرب فعلا وكسب المنافسة – مؤقتا ؟ استعرضت مقدمة هذا الكتاب عدداً من النظريات والإجابات السائدة والتى تزعم جميعها وجود خاصية أو أخرى أو مركب كامل يمثل خاصية التفرد الأوروبى أو الغربى بعامة . وأكدت المقدمة أيضا أن جميع هذه النظريات سواء نظريات ماركس أم ڤيبر و / أو غيرها يشوبها عيب أساسى هو نزعتها المركزية الأوروبية . وجدير بالذكر أن چى . إم . بلوت (١٩٩٣) فى كتابه «نموذج العالم عند المستعمر : نزعة الانتشار الجغرافى والتاريخ المركزى الأوروبى» يحلل عشرات من هذه الإجابات وعيوبها . ويورد الباب الأول من هذا الكتاب أسماء مثل جودى وسعيد وبرنال وأمين وهودجسون وتيبيبو ولويس ويجين الذين يكشفون غموض هذه النزعة المركزية الأوروبية . بيد أنهم فى الغالب الأعم يركزون على النقد الأيديولوجى للأيديولوجيات الواضحة والخافية التى هى موضع البحث . وذكرت أيضا نقدى (فرانك ١٩٩٤) للنظام / الاقتصاد العالمى الرأسمالى الحديث» وهو البديل الذى اقترحه بروديل وفالير شتاين . غير أن كتابى الأسبق قاصر فى أغلبه على النقد على الرغم من أن فرانك وجيلز (١٩٩٣) يقدمان تفسيراً بديلا للنظام العالمى يتناول التاريخ العالمى قبل عام ١٥٠٠

وتثبت الفصول التاريخية / التجريبية فى هذا الكتاب أن العالم الواقعى خلال الفترة من ١٤٠٠ إلى ١٨٠٠ ، ناهيك عما قبلها كان مختلفا تماما عما زعمته النظرية السائدة . والمعروف أن التاريخ القائم على المركزية الأوروبية ، وكذا النظرية الاجتماعية «الكلاسيكية» بل وأيضا «النظام / العالمى الحديث» عند فالير شتاين كل هذا يفترض و / أو يزعم وجود هيمنة أوروبية لم يكن لها أى وجود . ذلك أن الاقتصاد العالمى وحتى حوالى ١٨٠٠ وبدون إجهاد للخيال لم يكن متمركزا حول أوروبا ، ولم يكن بأى معنى من المعانى عالما حددته «رأسمالية» أوروبية الولادة والمنشأ «أوروبية الدعاية والإدعاء»

ناهيك عن التطور . بل لم يكن ثمة أى «تطور رأسمالى» قد بدأ أو نشأ أو انتشر أو شاع وراج على أيدى الأوروبيين أو الغرب . وإنما هذا كله حدث من نسيج الخيال الذى صاغته النزعة المركزية الأوروبية وجاء متأخرا بعد القرن التاسع عشر كما أكد برنال . والسؤال الآن هل كان ثمة «قبل هذا «تخلف أو (تطور) لتخلف أوروبى» . لاتزال دراستنا (فرانك ١٩٩٦) صحيحة بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبى وربما أيضا لمناطق تجارة العبيد فى أفريقيا . وذهبت هذه الدراسة إلى أن هذه العملية لم تبدأ فى الهند إلا بعد معركة بلاسى عام ١٧٥٧ (فرانك ١٩٧٥) . غير أن هذا الاستعراض التاريخى يثير بعض الأسئلة مثل : إلى أى مدى جاء تدهور الهند وغيرها من المناطق الآسيوية عملا «مفروضا» فرضه الأوروبيون ، ناهيك عن «الرأسمالية» .

أوضحت المعلومات والبيانات الواردة فى الفصول السابقة بجلاء تام أن الاقتصاد العالمى كان مرتكزاً بشكل أساسى على آسيا . وجاهد الأوروبيون للحاق به قبل كولومبوس وفاسكو دا جاما بقرون طويلة . وهذا هو ما دفعهم إلى التماس سبيل لتحقيق هذا الهدف . وبعد هذين الرائدين الأوروبيين (لا العالميين) كان لايزال هناك أوروبيون آخرون حاولوا التسلق للحاق بالقطار الاقتصادى الآسيوى وكانت محاولاتهم متأخرة وبطيئة وهامشية . وظل الحال كذلك حتى القرن التاسع عشر حين نجحوا فى العثور على مكان لهم فى القاطرة .

التسلق على أكتاف الآسيويين

إذن كيف صعد الغرب ؟ الإجابة بموضوعية وفى كلمة واحدة أن الأوروبيين اشتروا لأنفسهم مقعدا ، ثم أتبعوا ذلك بشراء مركبة كاملة فى القطار الآسيوى . ولكن كيف تسنى – موضوعيا – لأى من جماعات الأوروبيين الفقراء أن يأتوا بثمن ولو تذكرة فى الدرجة الثالثة لركوب القطار الاقتصادى الآسيوى ؟ حسن ، عثر الأوروبيون و / أو سرقوا واغتصبوا أو كسبوا نقودا لتحقيق ذلك . ونعود لنسأل ثانية وكيف حدث ذلك ؟

الإجابة الأساسية ذات شقين أو ثلاث . الشق الأهم أن الأوروبيين حصلوا على المال من مناجم الذهب والفضة التى عثروا عليها فى الأمريكتين . والإجابة الثانية أنهم «كسبوا» مزيدا من المال عن طريق مشروعات استخراج الفضة – أو بدقة أكبر إرغام سكان البلاد الأصليين فى الأمريكتين على استخراجها لحساب الأوروبيين . واشتغل الأوروبيون أيضا بأعمال أخرى متنوعة ومربحة تولوا إدارتها داخل الأمريكتين . وأول وأهم هذه الأعمال مزارع العبيد ، أى التى يعمل فيها العبيد بنظام السخرة فى البرازيل والكاريبى وشمال أمريكا الجنوبية ، هذا . وبطبيعة الحال علاوة على تجارة

العبيد ذاتها لتوريد الأيدى المسخرة للعمل فى هذه المزارع . ويذهب بلوت (١٨٩٢ - ١٩٥٠) فى تقديره إلى أن الأوروبيين استخدموا واستغلوا قرابة مليون من عمال السخرة فى هذه الأعمال المربحة . واستطاع الأوروبيون أن يكسبوا المزيد من الثروات ، علاوة على ما سبق ، عن طريق بيع منتجاتهم الأوروبية الصنع لهؤلاء ولغيرهم ممن يعيشون فى الأمريكتين . وهذه السلع لم يكن الأوروبيون ليجدوا سوقا لبيعها لولا هذه الطريقة نظرا لأنها سلع لا تنافس المنتجات الآسيوية ومن ثم غير صالحة للبيع هناك .

ووجد المضاعف الكينزى مجاله للتطبيق فى أوروبا أيضا ، أولا عن طريق صب النقود المستخرجة من أمريكا ، ثم عن طريق إعادة توطين واستثمار الأرباح المستخرجة من الأمريكتين وأفريقيا فى أوروبا ، ومن التجارة «الثلاثية» بين هذه الأطراف خاصة تجارة العبيد . وطبيعى أن أوروبا استخلصت كذلك أرباحا من الإنتاج الأوروبى سالف الذكر ومن تصدير بضائعها إلى الأمريكتين وأفريقيا . وسبق أن ألمحنا فى الفصول السابقة إلى كل هذه المصادر الأوروبية وإلى آليات البحث عن الثروة وتحصيلها . ومن ثم نحن لسنا بحاجة إلى تفصيلها هنا فقط لأنه تم بحثها والبرهنة عليها آلاف المرات ، ولكن دون الكشف عن تأثيراتها ولا بيان الخطوط العامة لنتائجها اللازمة عنها والتى ستوضح معالمها الأساسية فيما يلى :

حتى نتجنب التكرار الممل أو الحديث بلغة كارل ماركس عن «رأس المال الذى يقطر دما وعرقا» يكفى أن نشير إلى رأى مراقب يحظى بتقدير الجميع وهو آدم سميث الذى يقول :

> «منذ اكتشاف أمريكا لأول مرة ، وسوق إنتاج الفضة بها تتنامى وتتسع أكثر فأكثر . أولا أصبحت سوق أوروبا أوسع نطاقا . ومنذ اكتشاف أمريكا تحسن القطاع الأكبر من أوروبا ؟ وإذا بانجلترا وهولندا وفرنسا وألمانيا ، بل والسويد والدانمرك وروسيا حققوا جميعا تقدما كبيرا فى الزراعة وفى الصناعات على السواء .... ثانيا ، أصبحت أمريكا ذاتها سوقا جديدة لإنتاجها هى من مناجم الفضة . ومع تقدمها فى الزراعة والصناعة وزيادة عدد سكانها ..... زاد طلبها بالضرورة سريعا . والمستعمرات البريطانية هى أيضا سوق جديدة .... بيد أن اكتشاف أمريكا يمثل أهم إسهام جوهرى . إذ نتيجة فتح سوق جديدة لا تنفد لجميع سلع أوروبا ، تهيأت الفرصة لتقسيم جديد للعمل ولإدخال تحسينات على المهارة وهو ما لم يكن بالإمكان حدوثه داخل الدائرة الضيقة للتجارة القديمة بسبب الافتقار إلى سوق تستوعب القسط الأكبر من الإنتاج . وتحسنت قوى الإنتاج وزادت إنتاجيتها فى جميع بلدان

أوروبا على اختلافها . واقترن هذا بتحسن الإيراد الحقيقى والثروة الحقيقية للسكان» .

(آدم سميث [١٧٧٦] ١٩٣٧ – ٢٠٢ ، ٤١٦) .

وإن أمريكا (كما يعرف سميث جيدا) هى التى تفسر الزيادة فى الإيراد الحقيقى والثروة الواقعية لسكان أوروبا . علاوة على هذا أكد سميث مرارا أن بلدان أوروبا جميعها بما فى ذلك بولندا والمجر وغيرهما والتى تتاجرمباشرة مع الأمريكتين حققت جميعها فوائد غير مباشرة لصناعاتها من المصدر نفسه . ويضاف إلى هذا بطبيعة الحال ، وكما يؤكد كين يوميرانز (١٩٩٧) فى دراسته التحليلية أن الاستغلال الأوروبى للعبيد المجلوبين من أفريقيا وإرغامهم على السخرة والعمل القسرى ، علاوة على موارد الثروة فى الأمريكتين كل هذا لم يهيئ لأوروبا موارد إضافية فقط لاستهلاكها ولاستثماراتها الخاصة ، بل فاقم من الضغوط على الموارد النادرة فى أوروبا نفسها .

وأقر سميث أيضا بأن آسيا من الناحية الاقتصادية كانت أكثر تقدما وأغنى بكثير من أوروبا إذ يقول «يبدو أن مظاهر التحسن فى الصناعة وفى الزراعة كانت كذلك منذ الأزمنة السحيقة فى مقاطعات البنغال فى جزر الهند الشرقية ، وفى بعض المقاطعات الشرقية فى الصين ..... بل إن هذه البلدان الثلاثة (الصين ومصر وهندوستان) وهى أغنى بلدان العالم وفقا لجميع الحسابات ، اشتهرت جميعها بتفوقها فى الزراعة والصناعات .... (والان فى عام ١٧٧٦) تعتبر الصين هى البلد الأغنى بكثير من أى بلد فى أوروبا» . (سميث [١٧٧٦] ١٩٣٧ – ٢٠ ، ٣٤٨ ، ١٦٩) .

علاوة على هذا فهم آدم سميث أيضا كيف استطاع الأوروبيون الفقراء أن يستخدموا نقودهم الجديدة ويضاعفوا ثرواتهم لكى يشتروا لأنفسهم بطاقة سفر على متن القطار الآسيوى . واستطرادا «للنقطة الثالثة فى مناقشته التى اقتبسناها آنفا يقول آدم سميث :

«ثالثا ، فإن جزر الهند الشرقية (آسيا) سوق أخرى لمنتجات مناجم الفضة الأمريكية . وهذه السوق منذ اكتشاف هذه المناجم لا تكف عن استيعاب كميات كبيرة ومتزايدة من الفضة ..... وبناء على كل هذه الحسابات تمثل المعادن النفيسة سلعة كانت دائما ولاتزال مفيدة إلى أقصى حد لمن يحملها من أوروبا إلى الهند . ونادراً ما نجد سلعة أخرى تغل ثمنا أكبر هناك [بل والأكثر فائدة أن تحمل الفضة إلى الصين] ..... وفى ضوء هذا الوضع تبدو فضةالقارة الجديدة واحدة من السلع الأساسية التى تجرى على أساسها التجارة بين طرفى العالم القديم .... وبفضل هذه السلعة أصبحت جميع أنحاء الأرض من أقصاها إلى أقصاها مرتبطة

ببعضها إلى حد كبير ..... إن التجارة مع جزر الهند الشرقية إذ فتحت سوقا لسلع أوروبا ، أو لنقل الذهب والفضة فكلاهما بمعنى واحد ، ويتم شراءهما مقابل تلك السلع لابد وأن تزيد الإنتاج السنوى من السلع الأوروبية ..... وبدلا من أن تكون أوروبا الصانعة ومتعهدة النقل لجزء صغير من العالم ..... أصبحت الآن (١٧٧٦) الصانعة للعديدين من المزارعين الأمريكيين الذين يعيشون فى رخاء ، وأصبحت هى متعهد النقل والصانع أيضا من نواح معينة ، للغالبية العظمى من مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا (سميث [١٧٧٦] ١٩٣٧ - ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٤١٧) .

كانت السوق الآسيوية فى نظر الأوروبيين هى الفضة ذاتها سواء بسواء كما لاحظ سميث ، وذلك لسببين مترابطين : أحدهما أن الفضة هى وسيلتهم الوحيدة للدفع . والثانى أنه لهذا السبب كان العمل الأساسى للأوروبيين هو إنتاج الفضة والاتجار فيها باعتبارها هى نفسها سلعة . وكان هذا هو المصدر الرئيسى للأرباح التى جناها الأوروبيون من تجارتهم سواء داخل آسيا أو فيما بين آسيا وأوروبا .

ويعرب بروديل عن «دهشته» كمؤرخ للبحر المتوسط ، إذ يكتشف أن تجارة البحر الأحمر فى أواخر القرن الثامن عشر كانت لاتزال هى «القناة الحيوية» التى يتم عبرها تدفق الفضة الأمريكية الأسبانية إلى الهند وإلى ما وراءها مثلما كان الحال فى القرن السادس عشر . «لقد كان هذا الدفق للمعدن النفيس أمرا حيويا لحركات القطاع الهندى الأكثر نشاطا وكذلك دون أدنى شك للاقتصاد الصينى» . (بروديل ١٩٩٢ - ٤٩١) . لقد عاشت الهند فى واقع الأمر قرونا طويلة معتمدة على اقتصاد نقدى . وتأتّى لها هذا جزئيا من خلال علاقاتها مع عالم البحر المتوسط . (بروديل ١٩٩١ - ٤٩٨) . وقيل إنه لم يكن بمقدور كامباى (اسم آخر لإقليم جوجارات) أن تبقى إلا عن طريق مد إحدى ذراعيها لعدن والأخرى لملقا . (بروديل ١٩٩٢ - ٥٢٨) . وكان الذهب والفضة «آليتين لا غنى عنهما لجعل الماكينة العظمى تعمل كلها معا ابتداء من قاعدتها الزراعية وحتى قمة المجتمع وعالم المال والتجارة» . (بروديل ١٩٩٢ - ٥٠٠) . ويستنتج بروديل نفسه أنه «فى النهاية ، اضطر الأوربيون إلى أن يلونوا بالمعادن النفيسة خاصة الفضة الأمريكية التى كانت بمثابة كلمة السر» افتح يا سمسم «لكى تفتح لهم أبوُاب هذه الأنشطة التجارية» . (بروديل ١٩٩٢ - ٢١٧) . «لقد كان حتما منذ البداية أن تصبح أمريكا الأسبانية عنصرا حاسما فى تاريخ العالم» (بروديل ١٩٩٢ - ٤١٤) . «أليست أمريكا ..... هى على الأرجح التفسير الحقيقى لعظمة أوروبا ؟» (بروديل ١٩٩٢ - ٣٨٧) .

وهذا هو تحديدا التفسير الذى يقدمه بلوت (١٩٧٧ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣) الذى يحتل فى كل هذه الآراء مكانة آدم سميث أو هو النفس الثانية لآدم سميث . ذلك أن كليهما يفهم ويفسر الإجابتين الأوليين على سؤالنا كيف احتال الأوروبيون الفقراء على الوصول إلى السوق الآسيوية المزدهرة : (١) استحدثوا ثروتهم الأمريكية . (٢) استخدموا الأرباح الناجمة عن إنتاجهم ووارداتهم من أمريكا وأفريقيا وعن صادراتهم إليهما ، واستثمار عوائد هذا كله داخل أوروبا ذاتها .

ولكن الإجابة الثالثة والتى ألمحنا إليها آنفا هى أن الأوروبيين استخدموا أيضا كلا من ثروتهم من الفضة الأمريكية وأرباحهم منها للمشاركة بهما فى ثروة آسيا نفسها . وكما أشار سميث وأيضا كما أوضحت جميع الشواهد سالفة الذكر ، استخدمت أوروبا سلعها ، أو المقصود بسلعها وهو الشىء الوحيد الذى كان باستطاعتها أن تبيعه لآسيا ، وهو الذهب والفضة الأمريكيان ، وذلك لشراء المنتجات الآسيوية . علاوة على هذا ، استخدمت أوروبا قوتها الشرائية التى تهيأت لها بفضل الفضة لتحتل عنوة مكانا لها فى التجارة القطرية Country trade . وكانت تجارة الفضة ، وكذا الذهب ، كما أشرنا آنفا هى الدعامة الحقيقية للشركات الأوروبية . ولنتأمل على سبيل المثال هذا الموجز لاستراتيجية شركة الهند الشرقية الهولندية :

«إن المعادن النفيسة الأوروبية ، والفضة اليابانية التى نحصل عليها أساسا مقابل الحرير الصينى وغيره من السلع ؛ والذهب المجلوب من تايوان مقابل الفضة اليابانية أساسا ، والفلفل الأسود الأندونيسى تم استثمارها بشكل رئيسى فى مجال المنسوجات الهندية . وجرت مقايضة القسط الأكبر من هذه المنسوجات مقابل الفلفل الأسود الأندونيسى وغيره من التوابل مثلما تم إرسال بعضه إلى أوروبا وإلى عديد من المصانع الآسيوية وصدرنا القطاع الأكبر من الفلفل الأسود والتوابل الأخرى إلى أوروبا . غير أننا استخدمنا كمية منه للاستثمار داخل المصانع الآسيوية المختلفة مثل المصانع الموجودة فى الهند وبلاد فارس وتايوان واليابان . ووجد الحرير الخام الوارد من بلاد فارس والصين طريقه إلى أوروبا ..... وإن نمط المشاركة الهولندية فى التجارة الداخلية بين بلدان آسيا إنما تجدد جزئيا وفق متطلبات التجارة مع اليابان التى كانت حتى ذلك الحين المصدر الآسيوى الأهم الذى تحصل منه الشركة على المعادن النفيسة خلال القرن السابع عشر ..... وحدث فى سنوات بذاتها أن كانت المعادن النفيسة التى تحصل عليها من اليابان أغلى ثمنا من تلك التى تحصل عليها فى باتافيا والواردة من هولندا» .

(براكيش ١٩٩٤ - ش ، ١٩٢ ، ١٩٣)

وثمة ما هو أكثر بيانا ووضوحا ويأتي ذكره مرارا وهو وصف للتجارة الهولندية كتبه بنفسه عام ١٦١٩ جان بيترزون كوين jan Pieterszon Coen مدير شركة الهند الشرقية الهولندية :

«تستطيع مقايضة سلع القطاع من جوجارات بالفلفل الأسود وبالذهب على ساحل سومطره ، والريالات والأقطان من ساحل (كورومانديل) مقابل الفلفل الأسود في بانتام . وتستطيع مقايضة خشب الصندل والفلفل الأسود والريالات بالسلع الصينية وبالذهب الصيني ، وبوسعنا الحصول على الفضة من اليابان مقابل سلع صينية : والسلع القطاعي من ساحل كورومانديل مقابل التوابل ، وسلع أخرى وذهب من الصين . والسلع القطاعي من سورات مقابل التوابل . وسلع أخرى وريالات من شبه الجزيرة العربية مقابل التوابل وتوافه أخرى عديدة - كل شيء يقودنا إلى شيء آخر . وكل هذا يمكن إنجازه دون الحصول على مال من هولندا ، وإنما تكفي السفن فقط . ولدينا الآن أهم أنواع التوابل . ما الذي ينقصنا إذن ؟ لا شيء آخر سوى السفن وقليل من الماء لتشغيل المضخات ..... (أعني بهذا وسائل كافية (المال) حتى يمكن إرساء قواعد التجارة الآسيوية الغنية) . وهكذا أيها السادة والمديرون النجباء ، لا شيء يحول دون الشركة والقيام بأغنى الأعمال التجارية في العالم .»

(نقلا عن ستينز جارد ١٩٨٧ - ١٣٩)

معنى هذا أن الأوروبيين حاولوا أن يشقوا طريقهم عنوة داخل «أغنى تجارة في العالم» . ولم تكن هولندا بحاجة لأكثر من «قليل من الماء (بمعنى المال) لاستخراج ما في باطن هذه الينابيع الآسيوية من كنوز ورأس مال . وطبيعي أن المال جاء من الأمريكتين . وهكذا كسب الأوروبيون أرباحا من مشاركتهم في «التجارة القطرية» ، فيما بين البلدان الآسيوية أكثر بكثير مما كسبوه من الواردات الآسيوية التي جلبوها إلى أوروبا . هذا على الرغم من أن هذه الواردات حققت لهم بدورها مزيدامن الأرباح مع إعادة تصديرها إلى أفريقيا والأمريكتين . واستطاع الأوروبيون بذلك أن يفيدوا من الاقتصادات الآسيوية . الأكثر إنتاجية وثراء وذلك عن طريق المشاركة في التجارة فيما بين بلدان آسيا . وما كان لهم أن يستطيعوا إنجاز هذا كله إلا بفضل ما استحوذوا عليه من فضة أمريكية .

إذ بدون هذه الفضة - ثم وفي المرتبة الثانية ، بدون تقسيم العمل والأرباح المتولدة عنهما في أوروبا نفسها - ما كان للأوروبيين أن يجدوا لأنفسهم موطئ قدم ،

بل موطئا لإصبع قدم ليقفوا عليه وينافسوا السوق الآسيوية . إن أموالهم الأمريكية هى فقط التى سمحت للأوربيين بشراء بطاقة سفرهم على القطار الاقتصادى الآسيوى و / أو يحتلون بها مقعدا الدرجة الثالثة ، وليس السبب أبداً أى «صفات» أوروبية «متفردة» ، والتى لم تكن ، كما أدرك آدم سميث منذ عام ١٧٧٦ ، قد قاربت المعايير الآسيوية . معنى هذا أن ننظر إلى هذا «العمل التجارى» الأوروبى فى آسيا من زاوية الطلب ... والزاوية الأخرى الملازمة لها وهى زاوية العرض تتمثل ، وكما أكد بوميزانز (١٩٩٧) فى أن الأموال الأوروبية الأمريكية المصدر سمحت لهم بشراء سلع عينية أنتجها عمل حقيقى وموارد ثروة حقيقية فى آسيا . وهذه السلع لم تؤد فقط إلى زيادة الاستهلاك والاستثمار لتصل إلى حدود ما كان لها أن تبلغها فى أوروبا لولا هذا الوضع الجديد ، وإنما أدت أيضا إلى تخفيف الضغط على موارد الثروة الأوروبية ذاتها .

وإذا شئنا مثالا قياسيا آخر نقول إن أموال رهانات الأوروبيين المستمدة من أمريكا سمحت لهم بالدخول إلى النادى الاقتصادى الآسيوى . ولكن لماذا استطاعوا فى النهاية أن ينجحوا هناك ؟ لسبب واحد فقط هو التدفق دون نهاية ، وإن كان متقلبا ، للفضة والذهب الأمريكيين . فهذا هو ماهياً للأوروبيين ميزة التنافس الوحيدة ليكونوا أفضل من منافسيهم الآسيويين . ذلك لأن الآسيويين لم تكن لتتوفر لهم الأموال التى تتكاثر كالثمار على الأشجار الأمريكية . ولكن على الرغم من هذا المصدر للثروة ، وهذه الميزة التنافسية لم يكن الأوربيون أكثر من لاعب مراهن متواضع على مائدة اللعب الاقتصادية الآسيوية ، أو العالمية فى واقع الحال . ومع هذا راهن الأوروبيون بالأموال الأمريكية التى فى حوزتهم وبذلوا فى ذلك كل طاقاتهم وقدراتهم ، وتشبثوا بموقفهم هناك ثلاثة قرون . ومع هذا أعاد الأوروبيون استثمار بعض مكتسباتهم الآسيوية للحصول على المزيد من المقاعد ذات التميز على المائدة الاقتصادية الآسيوية . واستطاعوا الاستمرار فى اللعب لسبب وحيد وهو أن مواردهم النقدية كانت تجد دائما وأبداً ما يعوّض النقص فيها من أموال الأمريكيين - وحرى بنا أن نلحظ أنه حتى خلال القرن الثامن عشر لم يكن لدى الأوربيين شىء آخر يقدمونه للآسيويين ، وذلك لأن الصناعات الأوروبية كانت لا تزال دون مستوى المنافسة ، ومع هذا بالغ سميث فى تقديره للمبيعات من الصناعات الأوروبية على نطاق العالم ، وإن وصفها بقوله «إلى حد ما» وهو وصف يعنى أن لا شىء فى الغالب الأعم .

والشىء اليقينى أن الأوروبيين لم تكن لديهم خصوصيات يتفردون بها سواء التفوق أو مزية عرقية أو عقلية أو تنظيمية أو مزايا روح الرأسمالى لكى يقدموها لغيرهم وينشروها بينهم أو لعمل أى شىء آخر فى آسيا . ربما كان لدى الأوروبيين ، وهو ما سوف نتأمله بتفصيل أكثر فيما يلى وفى النتائج التى سوف نتوصل إليها ،

هو ما يسميه الكسندر جيرشنكرون (١٩٦٢) مزايا «التخلف» التى تهيأت لهم بسبب وضعهم فى المنطقة شبه الطرفية للاقتصاد العامل . وهذا هو أيضا ما لحظه شيز - دون (١٩٩٧) .

وأخيرا كيف تسنى لهذا الرهان الأوروبى اليائس أن ينجح فى آسيا ويستحوذ فى النهاية على رصيد المراهنات كله ؟ سبب واحد ، إذ بينما كان الأوروبيون يستجمعون قواهم من الأمريكتين ومن أفريقيا وكذلك من آسيا ذاتها كانت النظم الاقتصادية والنظم الآسيوية بدأت تضعف أيضا خلال فترة من القرن الثامن عشر - واطرد الوضع إلى أن تقاطعت الخطوط فى نهاية الأمر حوالى عام ١٨١٥ على نحو ما يبين من الرسم الذى وضعه روديس موروفى (١٩٧٧) . ولكن قبل ذلك بنصف قرن دخل عنصر آخر رابع فى المعادلة الأوروبية / الآسيوية . ومعروف أيضا أن آدم سميث كان يؤكد أن المستعمرات لم تكن تدفع هذا على الرغم من أنه كتب بابا تحت عنوان «عن المستعمرات» ساق فيه حججه مناهضا بشكل أساسى الاحتكارات الاستعمارية . علاوة على هذا فإن ما سطره سميث إنما كان قبيل الابتكارات والاختراعات التقانية الكبرى للثورة الصناعية فى بريطانيا وأوروبا . وليس هنا المجال للدخول فى مساجلة بالحجج لبيان ما إذا كانت هناك مثل هذه «الثورة» حقا ؟ وما إذا كانت معدلات التراكم الرأسمالى الأوروبى استطاعت فعلا أن «تحسم الوضع» كما يؤكد دبليو . دبليو . روستر (١٩٦٢) وآخرون ؟

العرض والطلب فى التغير التقانى

إن آر . إم . هارتويل ، وهو من أبرز دارسى الثورة الصناعية لاحظ أن :

> «جى . إتش . كلافام J. H. Clapham كتب عام ١٩١٠ ما يلى «حتى وإن كان ..... تاريخ الثورة الصناعية قد قتل بحثا شأن البرتقالة التى استنزفت عصيرها مرات ومرات إلا أنه لا يزال بها بقية من عصارة» . حقا إنه وبعد مضى نصف قرن على هذا الحديث لا يزال الاهتمام بالثورة الصناعية يتزايد .... ولكن الملاحظ فيما يتعلق بالبحث عن أسباب الثورة الصناعية على سبيل المثال ، يسود صمت تام أو سذاجة أو كشوش فى الرأى . ترى ما هو المحرك الأول لها ، أو مجموعة المحركات المسئولة عنها ؟ ثورة زراعية ؟ زيادة سكانية ؟ تقانة محسنة ؟ كل هذه لها من يدعمها . أم يجب البحث عن التفسير فى القوى غير الاقتصادية ؟ التحولات فى مجالات الدين والبنية الاجتماعية ، والعلوم

والفلسفة والقانون ؟ ..... يبدو أن الاتفاق فى الرأى فى هذا الشأن محدود جداً ..... والمشكلة الأشد صعوبة هى تحديد : إلى أى مدى كان هذا الحافز باطنى النشأة (أى مستقلا عن الاقتصاد) - مثال ذلك زيادة فى الطلب عن طريق التجارة الدولية ؟ ..... وإلى أى مدى كان خارجى النشأة ؟ (أى تولد داخل الاقتصاد)

(هارنويل ١٩٧١ - ١٣١ - ١١٠)

بيد أن المشكلة الحقيقية هى : أى اقتصاد نعنى ؟ إن ما أدفع به هو أن الجملة الأخيرة فى كلمة هارنويل هى المفتاح لفهم هذا الخلط : برتقالة كلابهام التى اعتصرها الباحثون واستنزفوا عصيرها مرات ومرات على مدى قرن مضى إنما كانوا ينظرون إليها دائما على أنها فقط برتقالة بريطانية أو أوروبية ، أو أنها على أحسن الفروض ثمرة «غربية» . ولكن جرابيم سنوكس (١٩٩٤ - ١ ، ٢) يقول : «بدأنا فقط نخدش سطح حقل بحاجة إلى حرث طويل وعميق ..... ونحن بحاجة إلى أن ننظر إلى الثورة الصناعية من وجهة نظر مغايرة تماما عن تلك النظرة المفضلة تقليدياً . ويقترح سنوكس ومشاركوه زوايا عديدة مختلفة . غير أنهم جميعا يواصلون البحث عن الجذر والعلة داخل أوروبا وحدها فى «الخاصية الدينامية المميزة لانجلترا (وغرب أوروبا بعامة) قبيل الفترة الحديثة» وعلى مدى الألفية الأخيرة برمتها (سنوكس ١٩٩٤ - ١١ ، ٤٣) . ولهذا فإنه على الرغم من زاوية النظر المفضلة لديهم لم يحاول أحد حقيقة على مدى هذا الزمان ، وحتى يومنا هذا ، تقديم تفسير منظومى / اقتصادى عالمى كوكبى شامل لكل شجرة البرتقال، وهو التفسير الذى يمكن أن يفى بالمبدأ الأساسى الذى اقترحه ليوبولد فون رانك فى الاستهلال الذى افتتحت به كتابى إذ يقول «لا يوجد تاريخ سوى التاريخ الكونى - على نحو ما كان فى الواقع» .

السؤال هو كيف ولماذا ابتداء من عام ١٨٠٠ تقريبا استطاعت أوروبا ومن بعدها *الولايات المتحدة* ، وبعد تخلف طويل الأمد ، أن تلحقا فجأة بآسيا ثم تتجاوزانها اقتصاديا وسياسيا داخل النظام والاقتصاد العالميين . ومن الأهمية بمكان أن نرى أن هذا السعى ثم الانتصار كان جزءاً من سباق تنافسى يجرى داخل اقتصاد كوكبى واحد ، نتج تطوره عن طبيعة هيكله ونشاطه بالذات . معنى هذا أن عدداً من التطورات التقانية وغير التقانية وعدداً من الاستثمارات فى عمليات إنتاجية جديدة تمت فى أوروبا *(الغربية)* ثم فى *الولايات المتحدة* . ولكن لن تجدى أى محاولة لتفسير هذه المنطلقات بالبحث عن جذورها داخل أوروبا وحدها أو حتى أساسا على مدى ألف عام من التاريخ كما يذهب سنوكس (١٩٩٤ - ١٩٩٦) . ولا يزال فى دراسته بعنوان «أطر

جديدة لتفسير الثورة الصناعية» ، أو كما يذهب روبرت آدمز (١٩٩٦) فى دراسة له بعنوان «بحث فى مجال التقانة الغربية» . ذلك أن آدمز يبحث أيضا داخل أوروبا فقط إلا حين يعود إلى العصرين الحديدى والبرونزى فى شرق المتوسط وغرب آسيا .

ومن ثم يتعين ألا ننظر إلى هذه التطورات التقانية للثورة الصناعية باعتبارها إنجازات أوروبية فحسب . وإنما سبيلنا ، بدلا عن هذا لكى نفهمها فهى أكثر صوابا ، أن ننظر إليها باعتبارها تطورات عالمية لها محل هندسى مكانى أخذ فى التحرك آنذاك غربا بعد أن ظل يتحرك زمنا طويلا هنا وهناك فى الشرق . ومن ثم فإن السؤال وثيق الصلة بموضوعنا ليس أساسا : ما هى القسمات أو العوامل الأوروبية «المميزة» فى الثورة الصناعية ، بل كيف ولماذا حدث هذا التحول الصناعى واتجه من الشرق إلى الغرب ؟

سبق أن لاحظنا أن الإجابات بشأن أسباب هذا التحول إنما يتعين التماسها فى كل من انحطاط الشرق وصعود الغرب معا . ولكن الإجابات التى بين أيدينا حتى الآن على سؤالى «لماذا / وكيف ؟» معيبان مرتين أو ثلاثا . العيب الأول أنها تنسب خطأ الأسباب لتفرد أوروبا بالتفوق ، وهو تفرد مفترض ، وأوضح بلوت وآخرون أن لا سند له من الواقع التاريخى . والعيب الثانى أنها تبحث عن أسباب صعود أوروبا داخل أوروبا ذاتها أولا وقبل أى شىء . لذلك فإنها تغفل تحليل واقع مقترن بها وهو انهيار بلدان الشرق وهى عديدة . وهذان الخطآن يشيران إلى فشل ثالث : إنهم فشلوا فى البحث عن أسباب «صعود الغرب» و «انحطاط الشرق» فى هيكل وطبيعة عمل الاقتصاد العالمى كله فى شموله . وسبق أن لاحظنا كيف ولماذا كانت أوروبا بطيئة فى السباق الاقتصادى إلى ما بعد مضى فترة من القرن الثامن عشر ، ثم كيف حسنت من وضعها بأن اشترت لنفسها بطاقة سفر على القطار الآسيوى . وعمدت بعد ذلك إلى إزاحة بعض المسافرين اعتماداً على ما حصلت عليه أوروبا من مال أمريكى استخدمته فى هذا السباق .

ولكن يظل السؤال لماذا وكيف تفوق الأوروبيون الغربيون ومن بعدهم الأمريكيون على الآسيويين فى لعبتهم عن طريق الاستعانة بالإنجازات التقانية للثورة الصناعية ؟ كيف ولماذا تأتى لهم النجاح فى هذا وفورا ؟ الإجابة الشاملة الوافية ربما تتجاوز حدودنا الآن - ولكنها تتجاوز يقينا جميع الإجابات الإيديولوچية الخاطئة القائمة على النظرة المركزية الأوروبية والتى يقدمها أمثال ماركس وفيبر وأشياعهما المعاصرين . ولا ريب فى أن التحليل الاقتصادى العالمى هو الذى يمكنه يقينا أن يقدم الإجابة بيسر وعلى نحو أفضل من كل ما هو مطروح الآن فى صورة عناصر وافتراضات وشواهد محددة والتى تعرضها فيما يلى فى صورة أولية تمهيدية للغاية .

التقـدم التقـانى عن طريق الاختراع وتطبيق آليـة توفر العمالة يعزوه البـاحثون عـادة إلى ربحيتـه فى نظـام اقتصادى قائم على الأجـور المرتفعـة خاصـة اقتصـاد أمريكا الشمالية ، فالأجور المرتفعة تخلق حافزا إلى خفض كلفة الإنتاج عن طريق إبدال هذا العمل المرتفع الأجر بآلة توفر العمـالة . وكانت الأجور فى شمال أمريكا مرتفعـة نسبيا منـذ زمـان باكر ، على نحـو ما أشـار ماركس وكثيرون آخـرون . وسـبب ذلـك أن نـسبـة السكان / ثـروة الأراضى كانت منخفضـة ، وأن التوسـع فى الحـدود هيـأ مخرجا من العمـل الشـاق ذى الأجر المنخفض . لهذا قيل إن الحافز إلى الاختراع والتجديد واستخدام آلية توفير العمل خلال القرنين التاسع عشر والعشرين انتقلت وبشكل متزايـد عبـر الأطلسى من أوروبـا إلى أمريكا – وجرى ذلك فى إطار منافسة السوق العـالمية بغية خفض كلفة الإنتاج للحفاظ على ، أو لكسب حصة فى السوق .

ونستطيع ، بل يجب ، أن نطبق نفس النوع من التحليل والدراسة عبـر الابتكار والتجديد والتطبيق لآلية توفير العمل خلال الثورة الصناعية فى أوروبا . الملاحظ أن معدل النمو البريطانى زاد خلال القرن الثامن عشر ، وأن ٨٠ بالمائة و٣٠ بالمائة من إجمالى النمو فيما بين عامى ١٧٤٠ و١٧٨٠ عزاه الباحثون إلى زيادة الإنتاجية فقط (انكستر ١٩٩١ – ٦٧) . لقد كان الأوروبيون أيضـا ، وربما أكثر من الأمـريكان فى سباق وصراع فى حلبة الاقتصاد العـالمى . وكان لزامـا عليهم أن ينافسوا لصالح أسواقهم ضد الآسيويين أولا وأساسا . ولكن الأوروبيين كانوا أيضا منتجين ، أجورهم مرتفعة ، وإنتاجهم عالى الكلفة . وهذا هو تحديدا السبب ، كما لاحظنا فى السابق ، فى عجز الأوروبيين عن أن يبيعوا عمليا أى شىء للآسيويين الذين كانوا أكثر إنتاجية وأقدر على التنافس بكلفة أجور أقل كثيرا . كيف ولماذا ؟ السبب أيضا أن نسبة السكان / ثروة الأرض كانت أعلى نسبيا فى أنحاء كثيرة من آسيا ، وكانت أعلى يقينا فى الهند والصين من أوروبا ذات التجمعات السكانية المتناثرة .

علاوة على هذا كان لأوروبا ، كما يقول بنيامين هيـجينز (١٩٩١) مجال نشاط جديد فى الأمريكتين ، ثم بعد ذلك فى أستراليا ، والشىء اليقينى أن هجرة الأوروبيين على مدى القرن التاسع عشر عبر الأطلسى إلى الأمريكتين أفادت فى خفض نسبة السكان / ثروة الأرض عما كان يمكن أن تكون عليه بدونها . وهكذا فإن انخفاض نسبة السكان الأوروبيين علاوة على الهجرة كصمام أمان إلى الأمريكتين أفاد كليهما فى خلق حوافز لابتكار آلية توفير العمل والأيدى العاملة فى أوروبا أكثر مما هو الحال فى آسيا التى بها نسبة موارد / سكان ثابتة .

والمعروف أن آدم سميث ألف كتابه وقتما كانت ابتكارات الثورة الصناعية تنهض بالآلة البخارية . ولاحظ سميث فى نهاية الباب المعنون «أجور العمل» أن :

«المكافأة السخية للعمل ..... تزيد صناعة العامة . فأجور العمل هى العامل المشجع للصناعة شأنها شأن أى خاصية بشرية أخرى . ذلك أنها تتحسن بقدر ما تتلقى من تشجيع ..... وحيثما تكون الأجور مرتفعة نجد العمل دائما أكثر نشاطا واجتهادا واتقانا عما هو الحال حين تكون الأجور منخفضة ..... وارتفاع أسعار المؤن عن طريق خفض الاعتمادات المخصصة لإعاشة المستخدمين يجعل أصحاب العمل أميل إلى خفض ، لا زيادة ، عـدد العاملين لديهم ..... وحين تحدث زيادة فى أجور العمل ..... فإن صاحب أسهم رأس المال الذى يستخدم عدداً كبيراً من العاملين يحاول بالضرورة، حرصاعلى مصلحته هو ..... أن يمدهم بأفضل الآلات التى يفكر هو أو هم فيها . وإن ما يجرى بين العاملين داخل مؤسسة بذاتها ، إنما يجرى ، وللسبب نفسه ، بين أبناء مجتمع كبير . إذ كلما زاد عددهم حرصوا على تقسيم أنفسهم إلى فئات مختلفة ، وإلى تقسيمات فرعية فى إطار العمل . ويزيد عدد العقول المشغولة باختراع أفضل آلة لإنجاز عمل كل منهم . ولهذا يصبح اختراعها أمرا مرجحا أكثر . لذلك هناك سلع كثيرة تعرف طريقها إلى الإنتاج بفضل هذه التحسينات ، ويتم إنتاجها بجهد أقل كثيرا من السابق . وإن الزيادة فى سعرها تتجاوز ما يمكن تعويضه عن طريق خفض كمياتها .

(**آدم سميث** [١٧٧٦] ١٩٣٧ – ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦)

وفى فصل تال عن «آثار التقدم فى التحسينات على السعر الحقيقى للمصنوعات» يلاحظ سميث أن كلفة الإنتاج على مدى القرن السابق وحتى زمنه ذاك انخفضت ، وأن بالإمكان أن تنخفض كثيرا فى المصنوعات التى تستخدم معادن من نوعية أردأ . ويفيد من ناحية أخرى أن صناعة الأقمشة لم تشهد مثل هذا الخفض فى الأسعار» ، (أو فى كلفة الإنتاج) . ولكن سميث يؤكد على ثلاثة مظاهر للتحسن الرأسمالى ، ومظاهر أخرى كثيرة أقل منها طرأت على المصنوعات الصوفية الخشنة والراقية . ولكن سميث وحتى عام ١٧٧٦ لم يذكر أى شىء عن تقدم تقانى أو «ثورة صناعية» فى صناعة المنسوجات .

ويلاحظ إيه . إى . موسون (١٩٧٢) فى مقدمة كتابه «العلم والتقانة» والنمو الاقتصادى فى القرن الثامن عشر» ما يلى :

«ولكن ثمة شك ضئيل فى أن المخترعين – أيا كانت حوافزهم – أو منظمى المشروعات تأثروا كثيرا على وجه اليقين بالعوامل الاقتصادية مثل الأسعار النسبية وإمكانات السوق وتوقعات الربح . ونجد شواهد كثيرة تؤكد هذا فى الدراسات التاريخية المتخصصة عن مؤسسات بذاتها ، وهى دراسات ذائعة وعديدة جداً ومن ثم لا حاجة إلى ذكرها هنا» .

(موسون ١٩٧٢ – ٥٣)

غير أن هذه الأسعار النسبية ، وتوقعات الربح كانت بطبيعة الحال نسبية قياسا إلى إمكانات سوق عالمية ، خاصة فى الصناعات التنافسية مثل المنسوجات التى استهلكت الثورة الصناعية فى بريطانيا .

والحقيقة أن سميث نفسه قارن بين أوروبا والهند والصين فى هذا الصدد فى عام ١٧٧٦ . إذ ناقش التكلفة النسبية للنقل فى كل منها . ولاحظ هنا فى معرض المقارنة فى مجال كلفة النقل البرى فى أوروبا وفرة الملاحة النهرية داخل أراضى الصين والهند وأنها عنصر توفير للعمل وخفض الأسعار الحقيقية والاسمية للكثير من المصنوعات .

وعلى سبيل القياس ، كان ثمة أساس منطقى لابتكار طريقة تبييض المنسوجات بالكلور بعد أن كان يتم ذلك عن طريق تعريضها لقدر كبير من أشعة الشمس . وظهر هذا الابتكار حيث يقل سطوع الشمس – فى بريطانيا . وبالمثل فإن استخدام بريطانيا للفحم الحجرى وقودا للثورة الصناعية إنما حفز إليه يقينا ، وأكد ميزته الاقتصادية ، نقص الفحم النباتى (وهو نقص كان موجودا فى الصين أيضا ، ولكن رأس المال المتاح كان قاصرا ، علاوة على ارتفاع كلفة الفحم الحجرى) .

ولاحظ هارتويل (١٩٧١ – ٢٦٨) «أن هناك اتفاقا عاما على عدم وجود عجز رأسمالى فى بريطانى خلال القرن الثامن عشر» . والدلالة الضمنية التى لا تحظى أبداً بالتقدير – وأحيانا تقدير ظاهرى حتى عند هارتويل نفسه – هى أن بريطانيا وجميع هذه «الاقتصادات» الأخرى كانت مترابطة ببعضها من خلال تقسيم للعمل ودورة للسلع والمال على نطاق العالم . لذلك فإن القوى التنافسية لحالات العجز النسبى للعرض والطلب وحالات توفر العمل ورأس المال لم تكن فاعلة ومؤثرة فقط فى بريطانيا بل على

نطاق العالم كله . معنى هذا أن العرض والطلب مجتمعان فى مركب واحد ، وهما وجهان لعملية التحليل ، يتعين توسيع نطاقهما ليشملا الاقتصاد الكوكبى الواحد والوحيد فى شموله . والحقيقة أن سميث نفسه شرع فى هذا فى مقارنته سالفة الذكر بين العمل ، وغير ذلك من كلفة النقل فى أوروبا وآسيا . لذلك أجد من العسير أن نفهم ، ناهيك عن أن نقبل كيف أن سنوكس (١٩٥٦) على الرغم من أنه شدَّد على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج إذا بالمشاركين معه (فى كتاب سنوكس ١٩٩٤) من أمثال إى . إيه . ريجلى E. A. Wrigley يقصرون تحليلهم للمنافسة على بريطانيا وغرب أوروبا . حقا إن ريجلى يعود ليدرس ثانية كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين ابتداء من آدم سميث وحتى داڤيد ريكاردو فيما يتعلق بالأسعار النسبية للعمل ورأس المال والأرض وغير ذلك من الموارد الطبيعية . ولكن على عكس هؤلاء (مثال ذلك قانون ريكاردو عن الميزة النسبية الدولية International Comparative advantage) يركز ريجلى كل اهتمامه على بريطانيا وحدها . ويمضى سنوكس إلى أبعد من ذلك ولكنه يقول «خرجت الثورة الصناعية إلى الوجود من خلال منافسة شرسة امتدت آلاف السنين بين عدد كبير من الممالك الأوروبية الغربية الصغيرة والمتساوية من حيث الكفاءة» . (سنوكس ١٩٩٤ - ١٥) .

ومع هذا فإن الشىء الأكثر يقينا أن بريطانيا وأوروبا الغربية كان لزاما عليهما أن ينافسا أولا وأساسا الهند والصين وكذلك غرب آسيا فى سوق المنسوجات والتى كانت منطلق الثورة الصناعية . وهكذا فإن الفوارق النسبية فى العرض والطلب تولدت عنها تكاليف ومزايا إقليمية وقطاعية فارقة نسبيا من حيث العلاقة بين بعضها البعض حول العالم كله . ويمكن أن تمثل هذه الفوارق الهيكلية الأساس لاستجابات رشيدة فارقة للاقتصادات الجزئية فى مجال العمل والأرض ورأس المال وتقانة توفير العمل . وتأتى هذه الاستجابات من جانب مختلف مشروعات الأعمال والقطاعات والأقاليم الموجودة داخل اقتصاد كوكبى واحد . وحجتى هنا أنه ها هنا (وليس فى الظروف الأوروبية الداخلية) يتعين أن نبحث عن التفسير الحقيقى للحافز والخيار من أجل الاستثمار فى التقدم التقانى وتطبيقه العملى فى بعض أنحاء الاقتصاد العالمى . وحجتى هذه لا تعنى أن الظروف الأوروبية الداخلية غير وثيقة الصلة بعملية صنع القرار الاقتصادى هناك . إن هذه الظروف الأوروبية الداخلية (أو ظروف مانشستر أو مختبر جيمس وات للمحرك البخارى) إنما نشأت بفضل مشاركة أوروبا فى الاقتصاد العالمى . معنى هذا أن هيكل دينامية النظام / الاقتصاد العالمى نفسه يولد التكاليف والمزايا والاستجابات الرشيدة النسبية الفارقة إزاء ما يقابلها هى نفسها حول العالم وفى كل أنحاء العالم .

ومن دواعي الرضا أن نجد الرأى ذاته ، وإن بدا أكثر محدودية ، عند جيوفانى أريغى ، إذ يقول :

«تمثلت فرضيتنا فى أن الرابطة التاريخية الأساسية بين اللحظات الثلاث للتوسع الصناعى (فى القرن الرابع عشر والسادس عشر ومطلع السابع عشر وأواخر الثامن عشر) فى انجلترا كانت مندمجة فى عملية توسع مالى مطرد وإعادة هيكلة وإعادة تنظيم للاقتصاد العالمى الرأسمالى والتى كانت انجلترا متحدة معه منذ البداية . لقد كانت فترات التوسع المالى دائما وأبدًا لحظات تكثيف للضغوط التنافسية على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال الخاصة بالتجارة الأوروبية ونظام التراكم . والملاحظ أنه تحت تأثير هذه الضغوط انخفض الإنتاج الزراعى - الصناعى فى بعض المحليات وارتفع فى غيرها . ويأتى هذا أساسا استجابة للمزايا والمضار الموضعية للمحليات للهيكل المتغير للاقتصاد العالمى» .

(أريغي ١٩٩٤ - ٢٠٩)

والحقيقة أنه باستثناء ذلك لم تكن البنية والعملية الاقتصادية العالمية موضوع البحث خاصتين بأوروبا فقط بل بالعالم كله كوحدة شاملة . وجدير بالملاحظة أيضا الفترة التاريخية وما فيها من صناعة ومدى ما تضمنته من إعادة هيكلة : إن أريغى يقتفى أثر نيف Nef (١٩٣٤) وفالير شتاين وآخرين ممن يشددون على «التوسع» الصناعى الممتد قرونا وليس «الثورة» . ففى كل مناسبة دورية مع كل دورة من الدورات يتمركز المحل الهندسى القطاعى فى النسيج الذى كان على الأرجح الصناعة الإنتاجية . (تمييزا له عن قطاع الخدمات التمويلية) حيث المنافسة فيه واسعة النطاق قوية . ولكن التعديل الأول أدّى إلى تحسن الوضع التنافسى لانجلترا ولكن بالنسبة فقط إلى الفلاندرز (بلجيكا وما حولها) ، والثانى بالنسبة فقط إلى شمال وجنوب أوروبا . والتعديل الثالث هو الوحيد الذى استهدف إنجاز تغيير مهم فى وضع بريطانيا التنافسى على نطاق العالم . وحتى هذا التعديل استلزم نصف قرن نظرا لأن صافى واردات النسيج للهند ، وهى أقوى منافس بريطانيا فى السابق ، لم يتجاوز حجم صادراتها إلا بعد عام ١٨١٦ .

ونحن لا نستطيع أن نتابع هنا هذا التطور العالمي ، ولكن بوسعنا أن نوضحه عن طريق ذكر شهادتين يرجع تاريخهما إلى مطلع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وسبقت الإشارة فى الباب الخامس إلى معاهدة ميثوين الإنجليزية - البرتغالية لعام ١٧٠٣

التى ضمنت لبريطانيا حق الوصول إلى السوق البرتغالية . وسبق أن مهدت لهذه المعاهدة ، معاهدات ثلاث منذ عام ١٦٤٢ . وأعرب رجل الدولة البريطانى جى . ميثوين j. Methuen عن رأيه فى هذه المعاهدة جهراً ووضوح إذ قال فى ديسمبر ١٧٠٢ : «هذا الاتفاق سيؤدى إلى نتيجة محددة فى البرتغال هى أن مصنوعاتهم التى تمثل آنذاك كمية كبيرة جداً من القماش الردئ غالى الثمن سوف تركد فورا وتتوقف تماما . وإن أى أقمشة أو مواد خام أخري من أى بلد آخر لن تستطيع الدخول فى منافسة مع منتجات انجلترا فى السوق البرتغالية» . ووافقه ناقده البرتغالى لويس دا كونها Luis da Cunha على الأقل فيما يختص بوقائع محددة وهى أن «ما تريده بريطانيا هو تحسين مصنوعاتها وتدمير المصنوعات التى بدأت فى البرتغال» . (نقلا عن سيديرى Sideri ١٩٧٠ - ٥٧ ، ٥٩) . وهكذا انتهى الأمر على النحو الذى ذكرناه (فرانك ١٩٧٨) والذى يعد ارهاصا بما حدث بعد قرن حين دافع ريكاردو عن الصناعة البريطانية حين شبه «قانون التكلفة / الميزة النسبية» باستبدال المنسوجات البريطانية بالنبيذ البرتغالى .

ولنا أن نعود إلى بروديل فيما يتعلق بالمنافسة فى سوق المنسوجات العالمية :

> «أحدث الحافز أثره فى الاتجاه العكسى - إذ هيأ دافعا للصناعة الأوروبية المهددة بالأخطار (من صادرات الهند) . وكانت أول خطوة لانجلترا هى أن أغلقت حدودها فى وجه المنسوجات الهندية على مدى أطول مدة من القرن الثامن عشر . وكانت تعيد تصدير هذه المنسوجات إلى أوروبا وأمريكا . وحاولت بعد ذلك الاستيلاء على هذه السوق المربحة لنفسها - الشيء الذى لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق خفض كبير وسريع فى القوى العاملة البشرية . والشيء اليقينى أنه لم يكن من التوافق العفوى أن بدأت ثورة الماكينة فى مجال صناعة القطن ..... ولكن انجلترا أحجمت بسبب ارتفاع الأسعار المحلية وكلفة العمل مما جعلها أغلى بلاد أوروبا . ومن ثم لم تستطع مواكبة المنافسة من جانب الأسواق الفرنسية والهولندية وهما ألصق جيرانها ومنيت بالهزيمة فى البحر المتوسط وفى المشرق وفى إيطاليا وأسبانيا .... ولكنها ظلت متقدمة فى البرتغال التى كانت واحدة من أقدم البلدان الخاضعة لها واستمرت كذلك زمنا ..... وفى روسيا» .
>
> **(بروديل ١٩٩٢ - ٥٢٢ ، ٥٧٥)**

وأشار آدم سميث فى ملاحظة له عام ١٧٧٦ إلى أنه «يتعين أن نتذكر أن كمال الصناعة التحويلية «رهن تقسيم العمل .... الذى يتعين تنظيمه ، كما سبق أن أوضحنا ،

تأسيسا على نطاق السوق» وأضاف سميث فى الفقرة ذاتها قوله إنه «بدون سوق أجنبية واسعة لن تزدهر هذه العناصر تماما» . (سميث [١٧٧٦] ١٩٣٧ -٦٤٤) . ربما قرأ سميث رسالة ماثيو بولتون Mathew Boulton التى كتبها عام ١٧٦٩ إلى شريكه جيمس وات : «المسألة غير ذات قيمة بالنسبة لى أن أصنع (محرك) لثلاثة بلدان فقط . ولكنها تصبح ذات قيمة كبيرة عندى إذا ما صنعته للعالم كله» . (نقلا عن موكير ١٩٩٠ – ٢٤٥) . لماذا إذن نجد موكير وسنوكس وغيرهما فى تحليلهم للعوامل التى تفسر الثورة الصناعية يرون عامل السعر ومنافسة المنتجات لهما الأولوية فى بريطانيا ؛ أو على أحسن الفروض فى ظروف أوروبا الغربية ؟ وبحلول عام ١٨٠٠ كانت أربع قطع من بين سبع قطع من الأقمشة القطنية المنتجة فى بريطانيا يتم تصويرها (ستيرز ١٩٩٣ – ٢٤) . وهذه بدورها تمثل ربع إجمالى صادرات بريطانيا – وتمثل النصف بحلول عام ١٨٥٠ (بروديل – ٥٧٢) . وبحلول عام ١٨٣٩ استطاع ناتاليس بريافوان Natalis Briavoinne البلجيكى أن ينظر إلى الوراء ويلحظ أن :

> «أوروبا ظلت قرونا معتمدة على الهند لمنتجاتها ذات القيمة العالية جداً واستهلاكها الواسع النطاق : الموسلين والشيت المطبوع والننكين والكشمير .... وهى سلع يتعين عليها أن تدفع ثمنها نقداً .... وكان هذا يؤدى إلى إفقار أوروبا . وتوفرت للهند آنذاك مزية قوة العمل الأقل كلفة والأكثر مهارة . ولكن بعد التحول فى نمط التصنيع .... عجز العمال الهنود عن المنافسة ..... ومن هنا أصبح الميزان التجارى لصالحنا» .
>
> **(نقلاعن فاليرشتاين ١٩٨٩ – ٢٤)**

وكان النقل هو مجال الصراع التنافسى الثانى (أو الصراع الممتد زمنا طويلا ولكنه تغير الآن) . وتفوقت فيه أول الأمر النظم الاقتصادية الآسيوية . ذلك أن السكك الحديدية والسفن الأوروبية التى تعمل بالبخار حققت أخيرا غزوات بعيدة المدى فى مجال التجارة العالمية. ولم يبدأ هذا إلا فى القرن التاسع عشر بعد أن أخفقت فى خفض كلفة النقل بنسبة كبيرة خلال القرون الثلاثة السابقة ، كما لاحظنا فى الباب الرابع» .

إن مليارات القرارات الاقتصادية الجزئية فى السوق العالمية لها نتائجها وأسبابهافى مجال الاقتصاد الكلى أيضا . والمعروف أن هذه العلاقات الاقتصادية الكلية هى التى أدت إلى ظهور الدراسات التحليلية التى قام بهاالاقتصاديون الماركسيون وغيرهم من دعاة «جانب العرض» ؛ وكذلك الاقتصاديون الكينزيون ودعاة «جانب الطلب» . وبذل إل . بازينيتى (١٩٨١) وآخرون محاولات ، وإن كانت لا تزال

قاصرة للجمع بين الطرفين لمفهم التقدم التقانى . وبذل أيضا جوزيف شومبيتر(١٩٣٩) وآخرون محاولات لتتبع مساراتهما الدورية الطويلة صعوداً وهبوطاً . ونحن لا نستطيع فى واقع الأمر أن نقيم ونتتبع هذه الدراسات التحليلية هنا وإنما تكفينا الإشارة إلى مدى حاجة علم الاقتصاد إلى «ثورة» حقيقية ، ثورة من شأنها أن تحقق فى النهاية زواجا مضاعفا ثنائيا أو رباعيا بل وسداسيا بين التحليل الجزئى والكلى ، وكذلك بين التحليل الملتزم جانب العرض والتحليل الملتزم جانب الطلب ؛ وبالمثل أيضا التحليل القائم على الدورات والتحليل التنموى أو القائل بالنمو المطرد Development analy-sis . وهكذا نخلق أخيرا «أسرة واسعة النطاق تشمل هذا النوع من التحليل على نطاق اقتصادى / سكانى / ايكولوجى عالمى . وإذا شاء القارئ الإطلاع على تقييم نقدى ، وعرض عام يوضح أين وكيف نلتمس مثل هذا الضرب من التحليل الاقتصادى فإننا نحيله إلى كتابى (فرانك ١٩٩١ ، ١٩٩٦) .

ولكن ما نستطيع ، وما يجب أن نفعله هوأن نطرح على الأقل السؤال التالى : كيف وأين كانت الإنجازات التقانية للثورة الصناعية جزءاً لا يتجزأ من الخيارات الاقتصادية الجزئية فى أطر اقتصادية كلية ومن ثم يتعين تفسيرها على أساسها ؟ والعكس بالعكس كيف وأين كانت جزءاً داخل نمط من دورات كوندرياتيف الطويلة وربما من دورات اقتصادية عالمية أطول مدى ؟

لذلك ربما كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية قد نضجت بالنسبة إلى بعض مشروعات الأعمال والقطاعات والأقاليم لكى تحسِّن من أوضاعها الجزئية والكلية عن طريق تدابير من طراز «الاقتصاد التصنيعى الحديث» . علاوة على هذا فإن هذه التدابير لا يمكن تطبيقها إلا وقتما تصبح الأوضاع الاقتصادية العالمية ناضجة ومهيأة لها وتغدو هذه أكثر حسما من أى «تمهيد» سابق طويل المدى من جانب من دعوا إليها .

وقد لاحظنا كيف أن أوروبا استطاعت أن توازن فقدانها للقدرة التنافسية فى الاقتصاد العالمى بعامة ، وفى الأسواق الآسيوية بخاصة . ولكنها استطاعت ذلك جزئيا فقط وعن طريق اللجوء إلى موارد الثروة الأمريكية . علاوة على هذا كان من المتعين العمل دائما على تعويض هذا الدفق والإمداد . ولكن حدوث أى نقص مؤقت فى عملية الإمداد ، أو خفض فى العرض من الأموال الأمريكية ، على نحو ما حدث فى فترة من القرن السابع عشر . كان جديرا بالأحرى أن يخرج الأوروبيين من حلبةالتجارة فى آسيا . لذلك فإن مشكلة العرض من الأموال الأمريكية هذه تولدت عنها حوافز وقتية و / أو متنامية تحفز الأوروبيين إلى المنافسة فى السوق العالمية عن طريق خفض كلفة إنتاجهم . وكان البديل هو أن يكون بإمكانهم الحفاظ على ، بل زيادة سبل وصولهم إلى

الفضة الأمريكية واعتمادهم عليها علاوة على الائتمان الآسيوى الذى يحصلون عليه بضمان الأموال الفضية . ألا يبين لنا هذا بوضوح أنه بعد منتصف القرن الثامن عشر بدأت الكميات المتاحة لأوروبا من الأموال الأمريكية تنقص نسبيا مما هدد قدرة بريطانيا على التغلغل (الاستحواذ على حصة) فى السوق ؛ وأدى هذا إلى خلق حوافز تحفز الأوروبيين على حماية ودعم قدرتهم التنافسية فى السوق العالمية عن طريق خفض كلفة العمل الإنتاجى ، باعتبار هذا هو البديل .

وأكدت طويلا أن الفترة عقب عام ١٧٦٢ كانت تمثل الطور «ب» فى أطوار كوندرياتيف حيث انخفضت أرباح الأوروبيين فى الداخل وفى الخارج ، خاصة أرباحهم من مزارع السكر فى الكاريبى ، وتجارة العبيد . هذا على الرغم من زيادة المعروض من فضة المكسيك (ولكن تلاشت إمدادات ذهب البرازيل) . (فرانك ١٩٧٨) . وأكدت أيضا أن هذا الطور «ب» عند كوندرياتيف هو الذى تولدت عنه ابتكارات الثورة الصناعية (وتولدت عنه أيضا الثورتان الأمريكية والفرنسية) خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر . وإن الضعف المطرد المتزامن (على نحو دورى طويل ؟) للنظم الاقتصادية والإمبراطوريات الآسيوية – أيا كانت الأسباب – والطور «ب» الأوروبى حسب أطوار كوندرياتيف هيأت جميعها فرصا وحوافز نموذجية لنظم وقطاعات اقتصادية كانت هامشية فى السابق بحيث تستطيع أن تحيا وتكون فى وضع أفضل تنافسيافى الاقتصاد العالمى . وانتزعت بعض الأقاليم والقطاعات الأوروبية هذه الفرصة لتصبح بسببهانظما تصنيعية جديدة (أى مثل شرق آسيا اليوم) . وخفضت هذه البلدان كلفة الإنتاج عن طريق توفير العمل وماكينات توليد الطاقة . وهيأ هذا إمكانات جديدة لزيادة حصة السوق العالمية – أولا عن طريق البديل عن الاستيراد فى الأسواق الأوروبية ثم بعد ذلك عن طريق دعم الصادرات إلى الأسواق العالمية . وطبيعى أن تهيأت الفرصة لعمل ذلك بسبب ارتفاع الأجور وارتفاع كلفة عناصر الإنتاج فى أوروبا .

وهناك على الأقل ظرفان – مترابطان – كانا عاملا مساعداً : أحدهما ما ذكرناه آنفا عن الصعوبات الاقتصادية والسياسية التى واجهت منافسيهم المحليين ومنافسين آخرين غيرهم فى بعض الأسواق الآسيوية .

ولكن الضعف الاقتصادى السياسى المطرد لمنافسيهم الآسيويين بسبب ما أصاب كلا منهم من تدهور (دورى ؟) مشترك يسّر أيضا للأوروبيين القيام بالمزيد من الافتراق داخل آسيا . وهنا أيضا *أدّى القهر السياسى / العسكرى إلى قمع التنافس على* الوصول إلى الأسواق المحلية ، ناهيك عن أسواق التصدير . ودعم هذا «نهب البنغال»

التى كانت أغنى مناطق الهند كما دعم التوسع عن طريق غزو البريطانيين واستعمارهم لأجزاء من الهند ثم السيطرة شبه الاستعمارية على الصين عن طريق «الباب المفتوح» لرأس المال الأوروبى فى القرن التاسع عشر . وطبيعى أن هذه الإجراءات وغيرها من مشروعات استعمارية أوروبية فتحت فى آن واحد أسواقا استعمارية للإنتاج الصناعى ، وأمدت برأس المال اللازم لدعم الاستثمار البريطانى فى مجال الصناعة التى تخصه . ومع نهاية القرن كانت لا تزال إنتاجية الصين عالية . وظلت كذلك للحقيقة خلال القرن التاسع عشر حتى ليمكن القول إنها كانت أعلى من اليابان . (انكستر ١٩٩١ - ٢٣٣) . وهكذا بينما ظلت الصين اقتصاديا قوة إنتاجيا ، وعسكريا قوة لها بأسها ولا يمكن اختراقها ، هنا اضطرت بريطانيا إلى اللجوء إلى الأفيون المستزرع فى الهند لكى تنتج عنوة «الباب المفتوح» على مصراعيه فى محاولة منهالتكون هى صاحبة السلطة والهيمنة.... وهو ما لم تنجح فيه فى السابق على الرغم من كل ما بذلته من جهود على مدى القرن التاسع عشر .

وعلى الرغم من أننا لا نملك التفسير الكافى لهذه المشكلات الاقتصادية والسياسية ، إلا أن المفاد هنا أن الأجدر لنا بحثها فى سياق أوضاع العرض والطلب على المستوى الاقتصادى الجزئى الذى قام بتحليل آدم سميث فى دراسته عن أوروبا وأيضا مارك الفين (١٩٧٣) فى دراسته عن الصين . ولكن يتعين أن نوسع من نطاق هذا التفسير ليشمل النطاق الاقتصادى العالمى . أما الظرف الآخر والخاص بإمدادات ومصادر رأس المال ، فسوف تناقشه فى الفصل التالى :

إمدادات وموارد رأس المال

الظرف الآخر الذى ساعد الأوروبيين على المزيد من التغلغل هو إمدادات ومصادر رأس المال خاصة البريطانية منها . وفيما يتعلق بالعرض من رأس المال يستعرض هارتويل (١٩٧١ - ٢٦٨) مؤلفات عديد من الخبراء ونراه صريحا غاية الصراحة حين يقول : «هناك اتفاق عام على أن القرن الثامن عشر لم يشهد عجزا فى رأس المال [فى بريطانيا] . هذا على الرغم من أننا لا نلحظ دائما أى تقدير للمعنى المتضمن فى هذا الاعتراف . وإن إحدى الدلالات التى يناقشها هارتويل (نقلا عن هيل Hill ١٩٩٧) هى أن رأس المال الناتج عن الزراعة والتجارة هو محصلة «كميات مهولة متدفقة إلى داخل انجلترا من الخارج - من تجارة العبيد ، وأيضا وبشكل خاص من النهب المنظم للهند خلال ستينات القرن السابع عشر» . (هارتويل ١٩٧١ - ٢٦٩) . وهذا هو ما أطلق عليه كارل ماركس اسم «التراكم» الأول لرأس المال عن طريق الاستغلال الاستعمارى .

وثار جدل واسع النطاق حول مسألة ما إذا كانت المستعمرات تدر ربحا . وكتب آدم سميث فى هذا الصدد :

«أرباح مزرعة السكر فى أى من مستعمراتنا فى جزر الهند الغربية أكبر كثيرا من أرباح أى مزارع أخرى معروفة فى أوروبا أو أمريكا . وعلى الرغم من أن أرباح مزرعة للتبغ أقل من أرباح مزرعة للسكر إلا أنها تتفوق كثيرا على أرباح القمح . (يقصد القمح المزروع فى بريطانيا) .

(سميث [١٧٧٦] ١٩٣٧ - ٣٦٦)

وعلى الرغم من هذا فإن باتريك أوبريين (١٩٨٢ ، ١٩٩٠) شأنه شأن بول باروخ Paul Bairoch وكثيرين غيره أنكر فى مناسبات كثيرة أى مساهمة مهمة للتجارة عبر البحار والاستغلال الاستعمارى فى سبيل تراكم رأس المال والتصنيع فى أوروبا . إنه لم يحدث شىء كهذا على الإطلاق طالما وأنه طبقا لحساباته عن هذه التجارة ، ناهيك عن أرباحها ، لم تتجاوز ٢ بالمائة من إجمالى الدخل القومى الأوروبى فى أواخر القرن الثامن عشر . ومع هذا يمضى قدما ليؤكد أنه «لا التقدير الكمى ولا المزيد من الدراسات التاريخية سيحسم الجدل الدائر بشأن أهمية التجارة عبر المحيطات بالنسبة للثورة الصناعية ..... إذ بالنسبة لتاريخ التصنيع الأوروبى (بل والبريطانى / فإن «منظور العالم [الإشارة هنا إلى عنوان بروديل] بالقياس إلى أوروبا يبدو أقل أهمية من «منظور أوروبا إلى العالم» (أوبريين ١٩٩٠ - ١٧٧) . ولكن للأسف فإن أوبريين وكثيرين غيره لم يكتشفوا الخطأ . إذ كما قال بروديل لقد كانت أوروبا قادرة على أن تستهلك أكثر مما تملك من وسائل ، وأن تستثمر أكثر من مدخراتها . ولكنها فعلت واستطاعت أن تفعل أولا كدالة على الهيكل ، وكتطور لمجمل الاقتصاد العالمى ككل .

وعلى الرغم من أن باروخ وأوبريين وآخرين ينكرون هذه المساهمات الأجنبية ، فإن جوزيه أرودا josé Arruda يستعرض ثانية الجدل بشأن المصادر الاستعمارية لرأس المال والأسواق ، ويستنتج أنه :

«باختصار ، فإن الاستثمارات التجارية فى المستعمرات اندمجت فى دائرة رأس المال التجارى وارتبطت بالتزامات السياسات التجارية ، وأسهمت على نحو استراتيجى فى النمو الاقتصادى لأوروبا الغربية . لقد فتحت مناطق جديدة للاستثمارات - مناطق أساسية لنمو رأس المال وحركيته وتداوله ..... لقد كانت المستعمرات تدر ربحا» .

(أرودا - ١٩٩١ - ٤٢٠)

والحقيقة أن المستعمرات كانت تدر ربحا . إنها لم تزود الأوروبيين مالا مجانا فقط ، بل قدمت لهم عملا عبوديا ، وسلعا زهيدة من سكر وتبغ وأعشاب وأقطان إلى غير ذلك من سلع أنتجتها الأمريكتان للاستهلاك الأوروبي . وعلاوة على هذا فإن الأموال الأمريكية هي التي هيأت للأوروبيين سبل الوصول إلى المنسوجات الحريرية والقطنية والتوابل التي استطاعوا شراءها من آسيا . وهيأت لهم كذلك أموالا إضافية استطاعوا أن يشاركوا بها في «تجارة الأقاليم» فيما بين بلدان آسيا .

لذلك فإن من الأمور وثيقة الصلة باهتماماتنا هنا أن نسجل الأرباح التي حصلت عليها أوروبا من مستعمراتها مباشرة (بما في ذلك أيضا الهند عقب معركة بالسي) وذلك قبل عام ١٨١٥ وهو تاريخ تقاطع «الفعالية» الأوروبية والآسيوية . ويذهب أرنست ماندل (١٩٦٨ - ١١٩ ، ١٢٠) في تقديراته لغنائم أوروبا من مستعمراتها فيما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ بأنها ألف مليون جنيه استرليني ذهبا منها ما بين ١٠٠ و١٥٠ وصلت إلى بريطانيا من الهند وحدها فيما بين عامي ١٧٥٠ و١٨٠٠ . وإن هذا التدفق لرأس المال إلى داخل أوروبا قد سهّل ، إن لم نقل موّل الاستثمارات البريطانية للثورة الصناعية الجديدة خاصة في مجال محركات البخار وتقانة النسيج . مثال ذلك ، وكما يذكر أريك وليامز (١٩٦٦ - ١٠٢ ، ١٠٣) «إن رأس المال المتراكم في جزر الهند الغربية هو الذي موّل وات والمحرك البخاري . إذ تلقى بولتون ووات قروضا لهذا الشأن .....» ومع هذا فإنه بحلول عام ١٨٠٠ كان رأس المال المستثمر في الصناعة العاملة بالبخار في كل أوروبا لا يزال أقل من أرباح مستعمراتها . والملاحظ في هذا الصدد أن فيليبس دين (١٩٦٥) أكثر الدارسين تدقيقا وتحرزا للاقتصاد البريطاني خلال هذه الفترة ، يذكر تفصيلا «ستة طرق رئيسية ساعدت بها التجارة الخارجية في التعجيل بالثورة الصناعية الأولى» . (وردت تفصيلا في فرانك ١٩٧٨) .

ولكن ربما نجد «محكا» آخر أشار به روبرت دينمارك لبيان واقع تدفق رأس المال الاستعماري وما إذا كان يدر ربحا ، وكم كان ذلك ؟ ويتمثل هذا المحك في معرفة ما إذا كان هذا الدفق أدى إلى هبوط معدل الفائدة ، ومن ثم جعل الاستثمارات أرخص كلفة ، وأوفر إمكانية في بريطانيا وأنحاء أخرى من أوروبا . وأجاب جون مونرو john Munro (خلال اتصال شخصي ١٩٩٦) مؤرخ النقود على سؤال . قال إن معدل الفائدة في بريطانيا انخفض من ١٢ بالمائة في مطلع تسعينات القرن السابع عشر ومن ٨ بالمائة بعد تأسيس بنك انجلترا عام ١٦٩٤ إلى ٣ بالمائة عام ١٧٥٢ . وبهذا أصبح سعر الفائدة في بريطانيا منافسا لسعر الفائدة في سوق مال أمستردام التي كانت تصب رأس المال إلى داخل بريطانيا حيث كان بنك انجلترا «يديرها» بصورة مطردة .

وهذا الاتجاه الذى لم تقطعه سوى حرب مؤقتة ارتفعت خلالها أسعار الفائدة ؛ أكده أيضا بى . چى . إم . ديكينسون (١٩٦٧ - ٤٧٠) . إذ يسجل ديكينسون أسعار الفائدة على الدين البريطانى العام من ٧ إلى ١٤ بالمائة فى تسعينات القرن السابع عشر . ومن ٦ إلى ٧ بالمائة من العام ١٧٠٧ وحتى ١٧١٤ ، و٥ بالمائة بعد ذلك حتى ثلاثينات القرن الثامن عشر وقتما انخفضت إلى ٣ و٤ بالمائة ثم ٣ بالمائة بحلول عام ١٧٥٠ . علاوة على هذا وجد ديكنسون أن أسعار الفائدة على الدين الخاص مقاربة تماما لأسعار الفائدة على الدين العام وفى نفس الاتجاه خاصة عندما تدفقت أموال هولندية ضخمة على السوق الأوروبية . وتولى بنك انجلترا إدارة هذه الأموال لدعم الدين العام ، ولكن على الرغم من هذا تدفق بعض هذا الرأسمال إلى الاستثمار الخاص ، وعمد الدين العام نفسه إلى تحرير رأس المال الخاص لاستثمار بدوره فى أى مجالات الاقتصاد .

وكان البريطانيون المعاصرون واعين تماما ومرحبين بهذا الانخفاض فى أسعار الفائدة . وناقشوا آلاف «الاعتبارات المؤسسية الإنجليزية» لدعمها وتوسيع نطاقها لتصل إلى أقاصى الجزر البريطانية . (ديكينسون ١٩٦٧) . وأشار آدم سميث ([١٧٧٦] ١٩٣٧ - ٣٨ ، ٣٩) إلى أن الحد الأقصى لسعر الفائدة القانونى انخفض على مراحل من ١٠ إلى ٥ بالمائة مع تعاقب ولاية الملك والملكة الواحد بعد الآخر . ولكن «يبدو أنهم التزموا ولم يسبقوا سعر الفائدة فى السوق» . ورأى بدوره أن هذا كان مرتبطا بالطلب على رأس المال مع علاقة عكسية بالعرض لرأس المال .

وبالإضافة إلى بنك انجلترا هناك الشركتان الأخريان بين الأشقاء الثلاثة ونعنى بهما شركة الهند الشرقية البريطانية ، وشركة البحر الجنوبى . وهاتان الشركتان قدمتا إسهامات مهمة لتدفق أسهم رأس المال إلى داخل بريطانيا وإدارتها هناك .

وجميع هذه الموارد لرأس المال وغيرها ، ومن بينها الأموال التى كانت تصبها أمستردام كانت بطبيعة الحال واردة وبشكل مباشر من المستعمرات ولكن كانت لها أيضا آثارها غير المباشرة ، وإن لم تكن دون ذلك أهمية ذلك لأن انخفاض سعر الفائدة على النقود فى لندن وأمستردام إنما هو وليد مشاركتهما فى الهيكل العالمي النطاق ، وتشغيل الاقتصاد الكوكبى فى مجموعه .

لذلك فإن الفرض الذى اقترحه دينمارك يبدو مؤكدا تماما إلى حين بيان أن أيا من هذه الاعتبارات المؤسسية المحلية أو كلها ، كانت أهم من الزيادة الأساسية فى تدفق رأس المال وأسهم رأس المال . ومع هذا فإن توفر رأس المال كان شرطا ضروريا فقط ولكنه ليس سببا كافيا لاستثماره . إن مجرد توفر العرض لرأس المال قابل للاستثمار من حيث الاحتمال ، مع توفر مصدره المتمثل فى استغلال المستعمرات بوجه

خاص وفى التجارة الدولية بوجه عام كل هذا ، وكما أكد هارتويل ، ليس كافيا للحث على الاستثمار الحقيقى أو تفسيره فى ظل معدات الثورة الصناعية التى تؤدى إلى خفض الكلفة وتوفير العمل وتوليد الطاقة . وإنما كان هذا يستلزم حوافز خاصة بالاقتصاد الكلى والاقتصادالجزئى .

ولكن حتى هذه الحوافز الخاصة باقتصاد جزئى محلى و / أو قطاعى أيا كان مكانه داخل اقتصاد كوكبى إنما تكون مرتبطة بـ ومستمدة فى الحقيقة من المشاركة التنافسية داخل هيكل وديناميكية اقتصاد عالمى كلى شامل . وهذه هى حجتى الثالثة والرئيسية : فى هذا الاقتصاد / النظام الكوكبى الواحد والوحيد لابد وأن يكون «انحطاط الشرق» و «صعود الغرب» مترابطين . والسؤال كيف ؟

تفسير سكانى اقتصادى كوكبى

لنحاول ثانية استعراض هذه العملية برمتها الخاصة بانحطاط الشرق وصعود الغرب فى إطار الظروف السكانية «الديموجرافية» والاقتصادية الكوكبية . وتحقيق ذلك يكشف عن مفارقة . إذ يبدو أن مجرد التوسع فى الإنتاج الاقتصادى وفى السكان فى آسيا خلال القرون السابقة هو ذاته الذى أحدث أثرا معاكسا لاستمرارها عقب عام ١٨٠٠ . بحثت الأبواب السابقة التوسع الاقتصادى الكوكبى طويل المدى خاصة فى آسيا الذى وجد وقوده – وإن لم يكن قد بدأ – فى الأموال الأمريكية التى تزود بها الأوروبيون . ولاحظنا كذلك أن هذا التوسع كان فى آسيا أكبر منه فى أوروبا . ويبدو أن الأموال الأمريكية تولد عنها تضخم فى أوروبا ومزيد من التوسع النسبى فى الإنتاج والاستيطان والسكان فى آسيا على نحو ما أشرنا فى البابين ٣ ، ٤ . ولكن نسبة السكان / ثروة الأرض كانت قد أصبحت فى آسيا أعلى منذ البداية . ومن ثم فإن هذه الزيادة ضاعفت كثيرا من الضغط على موارد الثروة فى أغلب أنحاء آسيا . ولو كان الشىء نفسه قد حدث بدرجة أقل فى أوروبا (أو كما أكدنا فيما يلى من أن الأخير توفرت له صمامات نجاة أكثر) ربما أدى التوسع الكوكبى إلى زيادة الهوة النسبية والمطلقة للسكان / موارد الثروة بين الشرق والغرب .

نموذج اقتصادى سكانى

العلاقات بين السكان والنمو الاقتصادى بعامة والتطور التقانى بخاصة كانت موضوع جدال طويل بدأ على أقل تقدير منذ آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس . ولا يزال الخلاف و / أو الشك مستمرا حتى اليوم بين غالبية خبراء السكان

ورجال اقتصاد التنمية . ويشير دومينيك سلفاتور (١٩٨٨ - ١٣ من المقدمة) على سبيل المثال إلى الاستنتاجات المتصارعة التى لا تزال تتضمنها أحدث تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولى وفريق العمل المعنى بالنمو السكانى والتنمية الاقتصادية التابع لمجلس البحوث القومى فى الولايات المتحدة (١٩٨٦) . وأصدر هذا المجلس تقريرا يستشهد به الباحثون كثيرا ، وفيه يستعرض أدبيات واسعة النطاق متعلقة بهذا الموضوع . وطرح تسع مسائل مختلفة مجملة وانتهى فقط إلى استنتاجات مبدئية للغاية .

وهكذا فقد يكون من العبث حقا أن يحاول شخص مثلى غير خبير الدخول طرفا فى نزاع لا ينتهى . إذ نجد حتى بالنسبة لتفسير تسارع النمو السكانى ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر فصاعداً فى أوروبا وحدها يتحول الثقل الأساسى لرأى الخبراء من رد ذلك إلى انخفاض نسبة الوفيات إلى نقيضه وهو زيادة الخصوبة . ومع هذا فقد كان للمؤرخ البارز وليام لانجر (١٩٨٥ - ٥) حكمه أخيرا ويقضى بأن من «المستحيل تفسير ذلك بدرجة عالية من اليقين أو الحسم» . والشىء الأكثر خطورة هو إصدار أى تخمين جزافى بشأن العلاقات الممكنة بين النمو السكانى والاقتصادى والتقانى على نطاق العالم ككل وعن التباين الإقليمى فيما بينها . والحقيقة ، كما عبر عنها رونالد لى (١٩٨٦ - ٩٦ ، ٩٧) فى حديثه عن محاولاته الحاذقة التى تهدف إلى التحليل وتخطيط نموذج إذ قال «هل بإمكاننا أن نفسر الأداء التقانى النسبى لأفريقيا والصين وأوروبا فى إطار من هذا النوع ؟ .... هناك بطبيعة الحال صعوبات على مثل هذا المستوى العالى من التجريد وبمثل هذا القدر من التعميم . ومع هذا أعتقد أن المسائل مثيرة للاهتمام الذى يحفز إلى الاستكشاف» . وأنا أتفق معه . ليس فقط لأن المسائل مثيرة للاهتمام بل أن معالجتها ، والتصدى لها أمر حيوى لكى نفهم ما الذى حدث حقا وفعلا فى العالم . بيد أن هذا ، وكما يؤكد كتابه الحالى فى كل صفحاته ، يستلزم معالجة المسائل على مستوى من العمومية أكثر ؟ أعنى على مستوى كوكبى . وحيث أن الخبراء يخشون أن يطأوا هذه الأرض ولو من باب الخوف من رفض أحكامهم على أساس أنها باطلة ومنافية للعقل ، فقد تصادف لساذج غير خبير أن يخاطر حتى وإن بدا الأمر عبثيا .

يستعرض لى (١٩٨٦) «الجدل» الذى دار بين توماس مالتوس وإيستر بوزيروب (١٩٨١) ويقترح صياغة «مركب دينامى» . وحرى بنا أن نذكر أن مالتوس أكد أنه تأسيسا على قانون تناقص الغلة فإن زيادة الضغط على الموارد ذاتها سوف تحد من نمو السكان . ويبدو أن مالتوس واجه تحديا تمثل فى النمو السكانى السريع والكثيف فى العالم . وبدا أن بالإمكان التراجع عن قانون تناقص الغلة تأسيسا على التطور التقانى الذى يزيد من المعروض من الموارد و / أو غلتها . ولكن بوزيروب (١٩٨١) فى دراستها للاتجاهات طويلة المدى فى السكان والتحول التقانى ، خطت خطوة أبعد - أو

على الأصح عادت إلى سميث – الذى رأى أن النمو السكانى يولِّد غلةمتزايدة . وذهبت بوزيروب إلى أن النمو السكانى وما يلازمه من ضغط على الموارد يمكن هو نفسه أن يولِّد تقدما تقانيا يلغى هذه الغلة المتناقصة . وحذا لى حذو إن . إل . بريور و إس . بى . موريز (١٩٨٣) إذ يراهما رائدين فى مجالهما . وحاول عمل «مركب» يجمع بين فرضية مالتوس ونقيضها عند بوزيروب وانتهى إلى أن صاغ على الأقل ستة نماذج مختلفة توضح كيف يمكن افتراضيا أن تتفاعل التحررات أو انعدام التحولات فى السكان والتقانة معا .

إن «التفسير» الاقتصادى الجزئى والاقتصادى الكلى للتحول التقانى السريع فى أوروبا قبل آسيا حوالى عام ١٨٠٠ والذى اقترحه يصبح فى النهاية تنويعا لنموذج من النماذج التى افترضها لى . وتفسيرى ليس تفسيرا مالتوسيا ، إذ أن التفسير المالتوسى لم يفكر فى هذا التحول التقانى . وهو أيضا ليس شأن تفسير بوزيروب التى تعزو مثل هذا التطور التقانى إلى النمو السكانى السريع . لذلك فإننى أنحو نحوا آخر غير ما ذهب إليه لى ولا أقدم مركبا من الفرضية ونقيضها . وإنما بدلا من هذا أنكر الاثنين . والحقيقة أن اقتراحى هو نقيض آخر لرأى بوزيروب وليس مالتوس . واقتراحى أكثر «تجريد أو عمومية» من اقتراح لى ، ويقضى بأن زيادة النمو السكانى فى آسيا أعاقت التقدم التقانى الذى يتولد عن ، ويرتكز على ، طلب وعرض توفير العمل وآلية توليد الطاقة ، وأن انخفاض النمو السكانى فى أوروبا تولدت عنه الحوافز للشىء ذاته – فى منافسة مع آسيا . وجدير بالملاحظة أن نموذجا أو نموذجين من نماذج لى الافتراضية تضمن مثل هذا الاحتمال . ولكن يبدو أن لى لم يشأ متابعة هذا الاحتمال إلى غايته . وتفكيرى هنا أقل تعقيدا من نماذج ورسوم ومعادلات لى . غير أن نهجى ربما يكون أكثر واقعية . ذلك لأننى أقدم ثلاثة متغيرات إضافية تزيد نماذج لى تعقيدا – ولكنها عمليا تيسِّر وضع تفسير لعالم واقعى . وهذه الإضافات الثلاثة هى (١) أضع آسيا وأفريقيا وأوروبا فى نفس الوعاء الاقتصادى العالمى المتنافس كوكبيا . وهذه هى الفرضية الرئيسية والنهج الأساسى فى هذا الكتاب . (٢) أمايز بين توزيعات الدخل والعرض من قوة العمل وسعرها وبين الطلب على المنتجات داخل أقاليم اقتصادية ، وكذلك وعلى نحو نسبى بين هذه الأطراف الاقتصادية الإقليمية ذاتها داخل الاقتصاد العالمى التنافسى فى شموله ككل واحد . (وفقا لما حدث بالنسبة للإضافة الأولى) . (٣) أضع فى الاعتبار إمدادات رأس المال المحتمل والقابل للاستثمار ، وكذا موارد مثل هذا الرأس مال – وأيضا انعدام هذه الموارد أو استنزافها – من أقاليم أخرى غير الإقليم الاقتصادى الذى يجرى فيه استثمار رأس المال المشار إليه لإنتاج معدات ومرافق توفير عمل و / أو توليد طاقة .

ويسعنى أن أستبق بإيجاز «الدينامية» المتحصلة ، والتى لم يعبأ لى كثيرا بها ، بما تنطوى عليه من معقولية ربما لأنه لم يشأ أن يولى هذه المتغيرات الثلاث ما تستحقه من اهتمام فى الواقع : إذ حوالى العام ١٨٠٠ بدأ التقدم التقانى يأخذ مجراه فى أوروبا وليس فى آسيا التى كانت الزيادة السكانية فيها أعلى . ولكن كان بها أكبر قدر من الاستقطاب فى توزيع الدخل وندرة رأس المال . ولكن هذا لم يحدث أيضا فى أفريقيا حيث كانت نسبة السكان / الموارد أقل كثيرا مما كانت عليه فى أوروبا . إذ لم تكن لدى أفريقيا أى وسيلة للحصول من الخارج على موارد لرأس المال القابل للاستثمار مثلما هو الحال آنذاك فى أوروبا .

هل هو شرك لتوازن رفيع المستوى ؟

لنحاول معا مرة ثانية أن نستعرض طور التوسع «أ» طويل المدى منذ عام ١٤٠٠ وأن نتبين لماذا وكيف أصبحت اقتصادات ومجتمعات آسيا وأوروبا أكثر تمايزا واختلافا . إن التوسع الاقتصادى العالمى منذ عام ١٤٠٠ صاحبته زيادات كبيرة فى الإنتاج على نحو ما لاحظنا فى الأبواب ٢ ، ٣ ، ٤ . وهيأ هذا الفرصة لنمو سكانى فى الاقتصادات الأساسية فى آسيا خاصة منذ منتصف القرن السابع عشر ، كما لاحظنا أيضا فى البابين ٢ ، ٤ . وهكذا فإن التوسع الاقتصادى العالمى هو الذى أحدث هذه النتائج فى الاقتصادات والمجتمعات الكبرى والتى تمثل القلب فى آسيا . وكانت نتائجها هناك أكثر مما أحدثته فى أوروبا الأكثر هامشية . وذلك لأن الاقتصادات الآسيوية الإنتاجية هى التى استجابت على نحو «أفضل» لتدفق الأموال الأمريكية الجديدة .

والملاحظ هنا أن النظم الاقتصادية الأقل إنتاجية والأكثر هامشية وهى اقتصادات أوروبا والأمريكتين وأفريقيا ، عجزت عن الاستجابة بالسرعةأو بالقدر الكافى عن طريق الوصول بالإنتاج إلى مستوى أعلى (كما لاحظنا فى الباب الرابع) . وبدلا من هذا عانت أوروبا من حالة تضخم مرتفعة (كما لاحظنا فى الباب الثالث) . علاوة على هذا ظل النمو السكانى أيضا منخفضا فى أوروبا حتى عام ١٧٥٠ كما رأينا فى الباب الرابع . وفيما بين عامى ١٦٠٠ و١٧٥٠ لم يتجاوز المعدل ربع ما كان يمكن أن يصل إليه فى القرن التالى . (ليفى – باكشى Livi - Bacci ١٩٩٢ – ٦٨) ولذلك ظلت الأجور فى أوروبا أعلى منها فى آسيا .

ولكن نلاحظ من ناحية أخرى فى الاقتصادات الكبرى فى آسيا أن النمو الاقتصادى العالمى والإقليمى أدى إلى زيادة السكان وإلى الضغط الإنتاجى على قاعدة

الموارد ، كما أدى إلى استقطاب توزيع الدخل ومن ثم تقييد الطلب الفعال المحلى على سلع الاستهلاك الجماهيرية . وأدى نفس الهيكل والعملية إلى هبوط تكلفة أجور الإنتاج دون زيادة حوافز الأسعار لاستثمار رأس المال فى توفير العمل أو تقانة توليد الطاقة للإنتاج كما سنلحظ فيما بعد . ولحظ آدم سميث ([١٧٧٦] ١٩٣٧ - ٧٢) فى معرض المقارنة مع أوروبا كيف أن ارتفاع العرض من العمالة وبخاصة الفقر الشديد للعمال «من المراتب الدنيا بين أبناء شعب الصين» أدى إلى خفض الأجور عن المستوى الذى يريدونه للعمل . علاوة على هذا يرى مرقس (١٩٩٧) أن نمو إنتاج الأرز بمعدل أسرع ، والزيادة فى سعره بمعدل أبطأ من زيادة السكان فى الصين أحدث أثرا معاكسا إذ حال دون الحوافز للاستثمار من أجل إدخال مزيد من التحسينات على الإنتاجية خاصة عن طريق مشروعات توفير العمل . والحقيقة ، كما أشرنا فى الباب الرابع ،فإن التحسينات الزراعية فى الصين ، وربما فى أماكن أخرى فى آسيا (وربما أيضا زيادة الخصوبة وانخفاض نسبة الوفيات) فاقت نظيرتها فى أوروبا . «ولكن وجه السخرية بطبيعة الحال ، هو أن ما حدث فى الصين من زيادة سكانية نتيجة لذلك حال دون حدوث نمو اقتصادى مكثف بذاته ومرتكزا على تطور صناعى» . (مرقس ١٩٩٧) .

ويقتبس الفين فى هذا الصدد من آدم سميث ما يمثل جزءاً من دراسته الشهيرة (١٩٩٧) عن «شرك التوازن رفيع المستوى» . إنه يلتمس سبيلا لتفسير عدم قيام ثورة صناعية فى الصين وإن بدا توفر جميع الظروف و «الشروط» الأخرى اللازمة لذلك ، على نحو ما لحظنا فى عرضنا للإنتاج والتجارة والمؤسسات والتقانة . وجوهر فرضية الفين أن الصين. مضت فى الشوط إلى أبعد ما تستطيع» فى الزراعة والنقل وتصنيع تقنيات تم استحداثها خلال القرون السابقة على أساس توفر العمالة البشرية بكثرة مع ندرة الأرض وغيرها من الموارد . مثال ذلك اجتثاث النباتات من الأراضى كان حدثا نادرا بوجه خاص نظرا لأن الأرض الزراعية ضيقة محدودة علاوة على كثافة سكانية عالية النمو . ولكن هذا كان سببا أيضا فى رخص الأيدى العاملة . لذلك فإن انخفاض كلفة النقل المائى وارتفاع كلفة العلف الحيوانى أدى إلى أن أصبح الاعتماد على النقل بالطاقة البشرية ، كشىء رئيسى ، هو الخيار البديل الرشيد أو العقلانى . ونذكر على سبيل المثال إشارة فى عام ١٧٤٢ إلى مضخة مائية ، وقيل أنها ستوفر أربعة أخماس قوة العمالة اللازمة لرى الأرض الزراعية . ولكن بناء الماكينة استلزم توفر خام النحاس وهو باهظ التكلفة - أو يمثل فى الحقيقة عمليا خسارة نقود نظرا لأن النقد المتداول مسكوك من خام النحاس . لذلك فإن الاستثمار فى مجال صناعة مثل هذه المضخات عمل غير اقتصادى أو غير عقلانى .

ويؤكد إلفين أنه لم يكن فشلا مؤسسيا أو غير ذلك هو الذى حال دون «التطوير» ، بل الأصح هو العكس تحديدا ، وهو الزيادة السريعة فى الإنتاج وفى استخدام الموارد وفى السكان المعتمدين على الموارد نفسها مما جعل جميع الموارد شحيحة – باستثناء العمال :

«واضح أن حالات العجز فى كثير من الموارد اشتدت قسوة باطراد . إذ عانت مناطق كثيرة من نقص الأخشاب اللازمة لبناء المساكن والسفن وأيضا الآلات . وحدث عجز فى الوقود – وفى الألياف اللازمة لصناعة الأقمشة .... وفى الحيوانات اللازمة لجر وحمل الأثقال .... وعجز فى إمدادات المعادن خاصة النحاس ... ولكن أيضا الذهب والفضة . ولكن قبل هذا كله حدث نقص فى الأراضى الزراعية الجيدة : إذ ساءت للغاية نوعية الأراضى الجديدة اللازمة للحراثة فى هذه الفترة . وإن أحد الأسباب الرئيسية فى مظاهر العجز هذه هو بطبيعة الحال النمو السكانى المطرد فى ظل ظروف جمود تقانى نسبى .... بحيث بلغت جميعها نقطة تناقص الغلة بشكل حاد مع حلول القرن الثامن عشر» .

(الفين ١٩٧٣ – ٣١٤) .

ومع هذا يؤكد الفين أن هذه التطورات ذاتها هى التى :

«جعلت الابتكار المربح أكثر فأكثر صعوبة . إذ مع تناقص الفائض فى الزراعة ، وكذا تناقص دخل الفرد ونقص الطلب من جانب الفرد ، علاوة على رخص اليد العاملة ، والارتفاع المطرد فى كلفة الموارد ورأس المال .... فإن الاستراتيجية الرشيدة لكل من المزارع والتاجر على السواء لا تنزع إلى السير فى اتجاه توفير اليد العاملة بقدر ما تنزع إلى الاقتصاد فى الموارد وفى رأس المال الثابت . وعندما ظهرت حالات عجز مؤقتة فإن تعدد المجالات التجارية المعتمدة على النقل الرخيص كان هو العلاج الآمن والأسرع من اختراع الآلات . وهذه الحالة يمكن وصفها بأنها «شرك التوازن رفيع المستوى» .

(الفين ١٩٧٣ – ٣١٤) .

ويرى لى (١٩٨٦ – ١٢٤) مقتفيا أثر بوزيروب ، أن الكثافة السكانية فى الصين عالية جداً «بحيث أن الصين لكى تدعم المزيد من الاستثمارات الجمعية .... من أجل اكتشاف تقانى .... يمكن أن تتورط بين زيادة سكانية عالية وتوازن جذاب لتقانة

متوسطة مثل «شرك التوازن رفيع المستوى» عند الفين والذى تحدثنا عنه آنفا . والملاحظ فى هذا الشرك أن اليد العاملة الرخيصة بسبب الزيادة السكانية الكبيرة والموارد باهظة التكلفة ورأس المال الضئيل ، كل هذا يجعل الاستثمار فى تقانة توفير الأيدى العاملة لا هو بالشيء العقلانى الرشيد ولا بالأمر الاقتصادى . وهذا هو نفس الوضع فى الهند . إذ لاحظ شتاين (١٩٨٩ - ١١) بالنسبة للهند أن زيادة استهلاك النخبة وطلبات الدولة من أجل نفقات التسلح «أثقلت العمال بطلباتها ، ونقص استهلاكهم ، كما تضاءلت توقعاتهم بشأن مجرد البقاء ، خاصة خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر . وهذا ما أشرنا إليه فى دراستنا عن تدهور الأوضاع فى الهند وفى غيرها من بلدان آسيا .

إن البدائل السلعية التى تتحدد بناء على طلب ... و ... عرض مماثلين تشكل أساس خيارات وتطور إمدادات الوقود وغيرها من موارد الطاقة . وإن نطاق إمداداتها ربما تقيده محليا أو إقليميا تكاليف النقل نظرا لضخامة حجم موادها الخام على الرغم من أن الأخشاب دائما منذ آلاف السنين تنتقل عبر مسافات طويلة . ولكن الطلب على هذه المدخلات لتوليد الطاقة للإنتاج تأثرت وبشكل أساسى باعتبارات التكلفة المشتقة بدورها من أسعار السوق التنافسية و / أو المحمية على النطاق العالمى لمنتجات مثل المنسوجات والتى تمثل أنواع الوقود مدخلات لها .

ونحن لا نقبل رفض ليبيت (١٩٨٧) لحجة إلفين على أساس أن الفائض الصينى كان مرتفعا . وسبب رفضنا أن رفض ليبيت فى غير موضعه . إن الفائض وكذا رأس المال القابل للاستثمار ضروريان ولكنهما ليسا شرطين كافيين للاستثمار . وسبق أن أكدت أن المسألة ليست فقط ما إذا كان هناك فائض قابل للاستثمار أم لا ، بل مدى معقولية أو عدم معقولية استثماره فى مجال توفير اليد العاملة وتقانة توليد الطاقة . لقد أنجز الصينيون استثمارات ضخمة فى إنشاء قنوات بين الأقاليم وغير ذلك من المرافق الأساسية داخل الصين . لذا نرى أن إلفين على صواب فيما يسوقه من حجج مؤكدا أن الصينيين التزموا جانب العقل والرشاد الاقتصادى ، وأن هذا هو السبب فى أنهم اجتنبوا بعض جوانب الاستثمار فى إطار منظور وحسابات عرض وطلب اقتصاديين على نطاق الصين ونطاق إقليمى / محلى . وهذا أيضا يدعم حجتى القائلة إن هذه العقلانية الاقتصادية ، فيما يتعلق بصناعات التصدير بوجه خاص يتعين أن تمتد لتشمل العالم كله فى الصين وغيرها .

معنى هذا أن الحجة نفسها يمكن ويتعين تطبيقها فى كل مكان وعلى نطاق العالم . إن القدر الأكبر من انتاج وصادرات آسيا ، والحرير الصينى على وجه القطع واليقين ،

كان يعتمد على العمل عالى الكثافة لكى يُنتج بموجب عرض يستلزم عمالة كبيرة / وأوضاع عمل منخفض التكلفة . والملاحظ فى الهند أيضا أن القرون السابقة من النمو والتوسع الاقتصاديين تولدت عنهما علاقات عرض وطلب مماثلة . لم يكن هناك أيضا «ركود» بل نقيض الركود – توسع اقتصادى ونمو سكانى ، بل وتحول مؤسسى ، أى فى كلمة واحدة عملية (سوية ؟) لتراكم رأسمالى – وأفضت بالضرورة إلى نقطة تناقص الغلة .

وتشيرموسوعة «تاريخ كيمبريدج الاقتصادى عن الهند» إلى أن «رخص اليد العاملة على نحو غير عادى .... جعل من وسائل توفير اليد العاملة تزيداً لا حاجة إليه» فى الهند . (راى شودهورى وحبيب ١٩٨٢ – ٢٩٥) . ويدفع حبيب فى موضع آخر (فى روى وباكشى ١٩٨٦ – ٦ ، ٧) بأن وفرة الأيدى العاملة الماهرة و«تعويض – المهارة» فى الهند جعل من تبنى وسائل توفير اليد العاملة أمرا غير اقتصادى هناك .

ومن ثم فإن النهج الذى التزمه إلفين ، وكذا دراسته التحليلية يمكن تطبيقهما ليس فقط على الصين ، بل وأيضا على جنوب شرق آسيا أو الهند ، أو بلاد فارس أو الامبراطورية العثمانية ، أو أى بلد آخر – وبين أى إقليمين ومن منظور اقتصادى عالمى ، وتدخل أوروبا فى هذا الإطار مع تلك البلدان . وهاهنا فإن حجة إلفين عن الصين (أو أى بلد من بلدان آسيا) القائمة على فائض اليد العاملة / نقص رأس المال هى الوجه الآخر من العملة لحجة مماثلة طرفاها نقص رأس المال ، وبالتالى فائض رأس المال نسبيا . وهذه هى الحجة التى استخدمها آدم سميث بالنسبة لبريطانيا وأوروبا ؛ واستخدمها آخرون حديثا فى دراستهم عن أمريكا الشمالية .

إن ارتفاع الأجور فى أوروبا ، وزيادة الطلب ، وكذا توفر رأس المال بما فى ذلك تدفقه من الخارج ،كل هذا جعل الآن الاستثمار فى تقانة توفير العمل أمرا عقلانيا رشيدا وممكنا فى آن واحد . وتصدق حجة مماثلة بالنسبة لمعدات توليد الطاقة أيضا . فارتفاع أسعار الفحم النباتى وارتفاع أجور الأيدى العاملة نسبيا فى بريطانيا هيأ الحافز للإسراع بالتحول إلى الفحم الحجرى وإلى عمليات الإنتاج باستخدام قوة الماكينة والتى كانت قبل ذلك عملا أوفر اقتصاديا فى المناطق التى بها فائض كبير من الأيدى العاملة و / أو عجز فى القوى غير الميكانيكية وفى الوقود ورأس المال اللازم لتطويرها . والحجة الجديدة هنا أن المنافسة فى السوق الإقتصادية العالمية بين أوروبا وبين الصين والهند وأنحاء أخرى من آسيا جعلت تقانة توفير الأيدى العاملة أو العمل والإنتاج بواسطة توليد الطاقة عملا رشيداً اقتصاديا بالنسبة للأوروبيين وليس كذلك بالنسبة للآسيويين .

وهذه هى الحالة نفسها عند ما يكون توزيع الدخل متفاوتا بدرجة كبيرة . إذ هنا تتوقف الدخول عند قمة الهرم عن توليد طلب كاف على الإنتاج الذى يمكن أن يفيد من خفض تكاليف العمل ، بينما الدخول المنخفضة عند قاعدة الهرم تبقى على الأجور المنخفضة أو تدفعها إلى مزيد من الانخفاض . كذلك فإن التفاوت الشديد فى توزيع الدخل يحدث أثرا معاكسا للتجديد التقانى فى وسائل توفير العمل والاستثمار فى عمليات توليد الطاقة . إذن ما الذى يمكن أن نقوله بشأن توزيع الدخل ؟

يؤكد جاك جولدستون (١٩٩١) أنه بغض النظر عن طريقة تنظيم استخدام الأيدى العاملة ، فإن النمو السكانى فى المجتمعات الزراعية يركز الدخل والثروة والأجور المنخفضة والطلب الفعال . ومع هذا أكدنا فيما سبق أن المزيد من المال ، وزيادة السكان كلاهما يعزز الآخر . وإن جميع هذه الأسباب المشتركة ربما أدت إلى تقويض الاستدامة الاقتصادية والاستقرار الزراعى . ولكن هل ثمة شواهد على حدوث مثل هذه العملية فى آسيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ؟ نعم .

ثمة سبب فى الحقيقة يدعونا إلى الاعتقاد بأن الزيادة طويلة المدى فى الإنتاج والسكان هى التى أسهمت فيما تلا ذلك من هبوط على الأقل فى معدل كل منهما . وتشير الشواهد من آسيا إلى أن زيادة الإنتاج والسكان فيها مثلا ضغطا على قاعدة موارد الثروة وإلى استقطاب كل من الاقتصاد والمجتمع ، وأصبح توزيع الدخول شديد التفاوت أكثر فأكثر .

وأدى تغير المسافات الفاصلة بين الفقير والغنى إلى تعديل الطرف «العلوى» من الهرم الاجتماعى . ذلك أن الحراك فى اتجاه صاعد ، والاستهلاك الواضح خاصة من جانب التجار والمضاربين تعززا على نحو ما أثبتت وثائق مجتمع واقتصاد الصين فى عهد أسرة منج . ونجد هذه الوثائق فى كتاب التاريخ المعنون «فوضى اللذة» تأليف تيموثى بروك (١٩٩٨) . ويقدر ليبيت (١٩٨٧ - ٩٠) حجم فائض الاقتصاد الذى استخلصه أبناء الطبقة العليا وغيرهم بأنه لا يقل عن ٣٠ بالمائة من الدخل القومى خلال القرن التاسع عشر . وربما أدت ظروف الانتعاش الاقتصادى فى فترة باكرة إلى حدوث فائض مرتفع بالقياس النسبى والمطلق معا . وشهدت الهند عمليات مماثلة وقعت نتيجة التوسع الاقتصادى قبل انهيارها فى القرن التاسع عشر . وأجرى بوميرانز (اتصال شخصى ١٩٩٦) محاولات لمقارنة الشواهد المتوفرة فى هذا الصدد من الهند والصين (وأوروبا) . وأفضت به المقارنة إلى الاعتقاد بأن توزيع الثروة والدخل كان أكثر تشوها فى الهند عنه فى أى منطقة أخرى . وأدى هذا إلى زيادة الطلب من جانب قمة الهرم الاجتماعى على السلع الترفية والمستوردة ، وهو ما من شأنه أن حرف القوة الشرائية بعيداً عن السوق الجماهيرية التماسا لسلع استهلاكية منتجة محليا وإقليميا .

والملاحظ عند قاعدة الهرم الاجتماعى أنه تم دفع البعض «إلى أسفل وإلى الخارج» علاوة على تهميشهم . وأصبحت أعداد كبيرة ومتزايدة من الفلاحين المشردين عما لا يعملون بأجور منخفضة ويؤلفون تجمعا من الأيدى العاملة الرخيصة الآخذة فى الازدياد باطراد . وأدى الدخل المنخفض فى الوقت نفسه بين هذا القطاع الكبير وربما المتزايد من الناس عند قاع المجتمع إلى تدنى طلبهم الفعّال على سلع السوق ، وزاد العرض عن قوة عملهم الرخيصة لإنتاج السلع والتصدير أيضا .

وفيما يتعلق بالهند يفسر حبيب (١٩٦٣ - ٣٥١) كيف كانت امبراطورية المغول هى «حفارة قبرها» . إذ حصلت الطبقة الحاكمة على نصيب كبير من ثروة البلاد الكبيرة عن طريق مصادرة الفائض الذى انتجه الفلاحون . ويقتبس حبيب (١٩٦٣ - ٣٢٠) شهادة اثنين من المعاصرين آنذاك لاحظا الفوارق بين «الأغنياء وما يملكونه من وفرة زائدة ، وبين الخضوع المطلق والفقر التام للعامة» و «أن البلاد خربتها الحاجة إلى تحمل العديد من الأعباء اللازمة للحفاظ على أبهة بلاط كبير العدد ، علاوة على تحمل أعباء جيش ضخم هو الأداة لضمان خضوع الكافة» . وأدى هذا بالضرورة إلى خفض الدخل وتدنى الطلب العام المحلى الفعال ، وخفض سعر العرض من العمل المأجور . ويثبت حبيب (١٩٦٣ - ٣٢٤ ، ٣٢٩) كيف أفضى هذا إلى المزيد من استغلال الفلاحين بمرور الزمن ، ثم إلى الهرب من الأرض مما أدى إلى تزايد أعداد سكان الحضر وزيادة العرض من الأيدى العاملة بأجور منخفضة . وأسهم هذا الوضع بشكل أساسى فى سقوط المغول ليحل محلهم الماراهاتيون Marahats الذين لم يقنعوا باستمرار الحال على ما هو عليه ، بل ضاعفوا من استغلال الفلاحين . ويذكر على (١٩٧٥) أن حبيب يؤكد تحديدا على حالة الاستغلال الكثيف فى مجال الزراعة الأمر الذى أفضى إلى تمرد المزارعين و «الزاميندار» أى ملاك الأراضى المسئولين عن جباية الضرائب . (كما وأن زيادة فرص الكسب أدت إلى زيادة استغلال العمال فى مجال الصناعة البريطانية خلال الثورة الصناعية على نحو ما أشار فريدريك انجلز واريك هوبسبوم Eric Habsbawm) .

إذن ما وجه الشبه بين توزيع الدخل فى آسيا ونظيره فى أوروبا وبخاصة فى بريطانيا ؟ فيما يتعلق بالصين لاحظ آدم سميث ([١٧٧٦] ١٩٣٧ - ٧٢) إن فقر أفقر الناس هناك كان أضعاف الفقر فى أى من أنحاء أوروبا . وبهذا كانت أقل الدخول فى أوروبا أعلى من أقل الدخول فى الصين ، وربما أعلى من دخول أخرى فى آسيا . علاوة على هذا لاحظ سميث أيضا أن كلا من الأجر الحقيقى للعمل والكميات الحقيقية من ضرورات الحياة التى يمكن للعمال أن يشتروها بأجورهم كانت فى الصين والهند أقل منها فى أوروبا .

ومع هذا يصر بوميرانز (اتصال شخصى ١٩٩٦) على أنه فى الوقت الذى كان فيه توزيع الدخول متفاوتا جدا فى الهند فقد كان فى الصين أكثر تكافؤا مما هو فى أوروبا . ولكنه يرى أيضا أن العمال فى الصين كانوا لا يزالون قادرين على الاعتماد على دعم أسرهم فى الريف وفاء ببعض ما يقيم أمورهم ؛ الأمر الذى لم يعد متاحا لعمال الحضر فى أوروبا ولا فى بريطانيا . ويرى بوميرانز أنه لهذا السبب ظل العمال قادرين على تدبير أمور أجورهم – وأصحاب العمل يدبرون أمورهم لدفع هذه الأجور ، والتى كانت فى الصين أقل من نظيرتها فى بريطانيا أو فى أوروبا الغربية . حتى وإن لم يكن توزيع الدخل فى الصين أكثر تفاوتا منه فى أوروبا . وهاهنا يمكن النظر إلى دعم الأسرة الريفية فى الصين باعتباره» المكافئ الوظيفى لتوزيع دخل أكثر تفاوتا مثلما هو الحال فى الهند .

ولكن الأكثر أهمية ودلالة ، أن بالإمكان ترجمة اقتراح بوميرانز إلى رؤية أخرى : أيا كان توزيع الدخل فى الصين فقد كانت السلع الأجرية لا تزال أرخص هناك نسبيا ، وربما مطلقا ، عما كانت عليه فى أوروبا وبخاصة فى بريطانيا ذات الأجور المرتفعة . معنى هذا أنه فيما يتعلق بتكاليف المدخلات الميكانيكية البديلة وغيرها من مصادر الطاقة فإن توفر السلع الأجرية الرخيصة سيظل يجعل الأمر الأوفر اقتصاديا ، والأكثر رشاداً وعقلانية هو استخدام عدد أكبر من الأيدى العاملة ، وقدر أكبر من رأس المال فى الصين على عكس الحال فى بريطانيا . هذا حتى مع افتراض تماثل توزيع الدخول . ولكن بغض النظر عن الآليات المؤسسية التى يجرى عن طريقها توزيع أو عدم توزيع هذه السلع الأجرية الرخيصة التى تكفى لتقيم الأود فإنه ما كان يمكن أن تتوفر إلا عن طريق زراعة أكثر إنتاجية ومن ثم قادرة على إنتاج هذه السلع الأجرية فى الصين بسعر أرخص مما هى عليه فى بريطانيا وأوروبا . وتؤكد هذه الملاحظات بدورها ، أو أنها على الأقل تتسق مع نقطتين أخريين : أن الزراعة فى الصين كانت أكثر كفاءة على نحو ما يزعم مرقس (١٩٩٧ وانظر الباب الرابع) . وإن الكفاءة الإنتاجية النسبية للزراعة فى الصين هى التى أحدثت أثرا معاكسا لابتكار وسائل توفير اليد العاملة واستخدام رأس المال للاستثمار فى مجالات أخرى داخل النظام الاقتصادى على نحو ما يرى إلفين (١٩٧٣) وأنا معه .

إجابة أخرى يمكن أن نلتمسها فيما يلازم ذلك من فوارق فى مستويات الأسعار . إن نظرية كمية النقود (التى تقضى بأن الأسعار ترتفع بشكل متناسب مع كمية النقود) ربما لا تكون مأمونة تماما . ومع هذا تدل الشواهد بوجه عام على أنه كلما كان مصدر الفضة / النقد أقرب ، ومن ثم متاحا أكثر ، ارتفع مستوى الأسعار . وكلما كان مصدر النقود أبعد مسافة ، والمتاح منها أقل ، كان مستوى الأسعار أكثر انخفاضا .

وكما تبين لنا فإن أوروبا كانت يقينا أقرب إلى المناجم الأمريكية ، وتلقت إمدادات من الفضة أكبر من حيث الكمية ، وأسبق من حيث الزمن ، من غرب وجنوب وشرق آسيا . ترى هل يمكن أن نوضح أن الجمع بين الأجور المرتفعة ، والأسعار المرتفعة فى أوروبا ، دعك من أمريكا الشمالية ، جعل الأوروبيين ليسوا أكثر ، أو حتى ليسوا أقل ثراء من غالبية الآسيويين ؟ هذا على الرغم من استمرار قدرة الآسيويين على توفير عرض أكبر من الأيدى العاملة منخفضة الأجر عند قاعدة الهرم الاجتماعى الآسيوى ؟ فى هذه الحالة يكون من المتوقع بالنسبة لمستويات الأجور المرتفعة فى أوروبا والمستويات المنخفضة فى آسيا أن تصبح منسجمة مع مستويات المعيشة المحتملة وغير المؤكدة والمستويات الأدنى المحتملة فى أوروبا على نحو ما ذهب باروخ وماديسون وآخرون . كانت هذه هى الحالة المتوقعة تحديداً إذا ما كان توزيع ذلك الدخل أكثر تفاوتا فى آسيا و / أو إذا ما كان قد توفر للصين ، بل وحتى للهند ، المكافئ الوظيفى للسلع الأجرية الرخيصة المشار إليه آنفا . وكان من شأن هذه الملابسات أن تجعل السلع الأوروبية أقل قدرة على المنافسة من السلع الآسيوية فى العالم وفى الأسواق الآسيوية بل والأوروبية على وجه الخصوص .

هل هناك شواهد وبينات تدعم أو تنكر ، أو تعدل هذا الرأى ؟ نعم . لدينا شواهد وبينات بشأن نسب السكان / الموارد – الأرض بصورة نسبية مع نهاية الفترة ١٤٠٠ – ١٨٠٠ . ولدينا شواهد استدلالية بشأن تحولات باكرة خلال الفترة نفسها مبنية على معدلات سابقة للنمو السكانى . علاوة على هذا لدينا أيضا شواهد بشأن معدلات مقارنة للنمو السكانى بين الأقاليم الكبرى فى العالم وفى أوراسيا والتى عرضناها فى الباب الرابع .

الشواهد ١٥٠٠ – ١٧٥٠

إذن هل لنا أن نختبر هذا الفرض الجزئى Micro hypothesis لمستوى الأجر النسبى ، والفرض الكلى أو الشمولى Macro hypothesis للدورة الطويلة وثيقة الصلة بالأول باعتبار هذا جزءاً من نظرية اقتصادية عالمية أفضل نفسر بها الثورة الصناعية التى حدثت فى أوروبا وأمريكا وليس فى آسيا – ولا فى أفريقيا ؟

الشواهد وفيرة يقينا ، وسبق أن ذكرنا بعضها ، وتفيد أن الأجور كانت فى آسيا ، أدنى كثيرا مما هى فى أوروبا ، وأنه لهذا السبب لم يكن الإنتاج الأوروبى تنافسيا . وفيما يتعلق بنسب السكان / موارد – الأرض وما بينهما من علاقات نسبية نذكر أن باروخ (١٩٦٩ – ١٥٤ ، ١٥٥) درس نسب السكان إلى هكتارات الأرض المنزرعة ،

وعاد بها حتى عام ١٨٠٠ فى آسيا . ووجد أن النسب الآسيوية أعلى بثلاثة أو أربعة أمثال بنسبة ٣,٦ و٣,٨ من الناس فى كل هكتار فى الصين وفى الهند على التوالى ، و١,١ فقط فى فرنسا و١,٥ فى انجلترا خلال عام ١٧٠٠ (بينما كانت النسبة فى اليابان ، وإن كان ذلك عام ١٨٠٠ ، ٥ فى كل هكتار) .

وطبيعى أن بيانات السكان ونموهم بيانات متفرقة وغير يقينية . أما بيانات النمو الاقتصادى ، ناهيك عن ضغوطها على الموارد ، فهى أكثر تشتتا . غير أن الجدولين ٤ - ١ و ٤ - ٢ يلخصان البيانات الخاصة بالسكان على المستوى العالمى والإقليمى ، وهى بيانات مأخوذة من مصادر كثيرة متباينة ، وتكشف عن نمط مهم . إذ لاحظنا أن النمو السكانى العالمى انتعش بعد عام ١٤٠٠ وشهد نمواً صاعداً بعد ١٦٠٠ خاصة مع منتصف القرن السابع عشر وما بعده . وربما يرجع ذلك إلى الأسباب الاقتصادية والغنوية التى عرضنا مجملها فى البيانين ٢ ، ٤ . ولكننا لاحظنا أيضا فى الباب الرابع أن أوروبا من عام ١٦٠٠ إلى عام ١٧٥٠ ظلت عند نسبة مئوية ثابتة هى ١٨ و١٠٩ بالمائة من سكان العالم . وعلى مدى هذه الفترة ذاتها زادت حصة سكان آسيا من بين سكان العالم من ٦٠ إلى ٦٦ بالمائة . وسبب ذلك أن آسيا ذات الكثافة السكانية العالية أصلا زاد السكان فيها بحوالى ٠,٦ بالمائة فى السنة ، بينما لم يزد السكان فى أوروبا إلا بنسبة ٠,٤ بالمائة فقط . وفيما يتعلق بالرقم الأخير يفيد ليفى - باكشى (١٩٩٢ - ٦٨) أن معدل نمو السكان فى أوروبا يتجاوز ٣٪ بالمائة أى نصف أو ثلث نسبة الزيادة فى أوروبا ونتيجة لذلك ، وحسب ما يشير الجدولان ٤ - ١ و ٤ - ٢ فإنه فى الوقت الذى زاد فيه سكان أوروبا بنسبة ٥٧ بالمائة خلال الفترة من عام ١٦٠٠ وحتى عام ١٧٥٠ ، زاد سكان آسيا كلها بنسبة ٨٧ بالمائة ، وفى الصين والهند بنسبة ٩٠ بالمائة . علاوة على هذا كانت الزيادة المطلقة فى آسيا أكبر بأربعة أمثال للعيش على مواردها الضئيلة أصلا . إذ زاد السكان ١١٠ مليون نسمة خلال الفترة من ١٦٠٠ وحتى ١٧٠٠ و٢١٦ مليون نسمة حتى العام ١٧٥٠ مقارنة بأوروبا التى زاد سكانها ٢٦ مليونا فقط و٥١ مليونا فى الفترة نفسها على التوالى .

وهكذا زادت نسبة السكان / الموارد - الأرض فى آسيا أكثر مما زادت فى أوروبا . ويشير هذا الفارق بذاته إلى أن الأيدى العاملة الرخيصة المتاحة زادت أيضا فى آسيا أكثر بكثير منها فى أوروبا . وسوف يصدق هذا إذا ما أصبح التفاوت فى توزيع الدخل فى آسيا أكبر منه فى أوروبا . وذهبنا إلى ما ذهبنا إليه آنفا بسبب الزيادة السكانية الأسرع فى حد ذاتها ، علاوة على حدوث زيادة أكبر فى الإنتاج وفى الدخل فى آسيا . أما فى أفريقيا فقد ظل السكان على حالهم دون زيادة أو نقصان . ولا نعرف أثر ذلك على توزيع الدخل . بيد أننا نعرف عن يقين أن أفريقيا ، على عكس

أوروبا ، لم تشهد تدفقا مهما لرأس المال القابل للاستثمار من أى مكان فى الخارج . ولم تعرف أيضا نفس درجة التنافس الذى حدث بين آسيا وأوروبا فى الأسواق العالمية . لذلك لسنا بحاجة إلى أن نتوقع أى حافز جديد لابتكار تقانة توفير العمل فى أفريقيا . ولم يذكر لى Lee هذا السبب ولكنه يذهب إلى أن أفريقيا ربما سقطت فى «شرك التوازن منخفض المستوى» لأسباب أخرى .

انعطافة عام ١٧٥٠

كيف ولماذا تغير السكان وبوجه خاص فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ؟ لاحظ المؤرخون وعلماء السكان انعطافة فى معدلات النمو السكانى بداية من حوالى عام ١٧٥٠ ولا تفسير لها . ويوضح الجدول ٤ - ١ زيادات فى سكان العالم بنسبة ٢٠ بالمائة تقريبا من عام ١٦٥٠ إلى ١٧٠٠ ثم زيادة أخرى حتى عام ١٧٥٠ . ولكن نسبة الزيادة كانت أعلى من ذلك إذ بلغت ٢٣ بالمائة من عام ١٧٥٠ وحتى عام ١٨٠٠ . ولكن معدلات الزيادة المقابلة لذلك فى آسيا فقد كانت ٢٦ بالمائة قبل عام ١٧٥٠ و٢٠ بالمائة فقط من ١٧٥٠ وحتى ١٨٠٠ . وهبطت النسبة فى الهند من ٣٠ بالمائة خلال النصف قرن السابق على ١٧٥٠ إذ بلغت ٢٠ بالمائة خلال النصف قرن التالى لذلك . ويعرض كلارك (١٩٧٧) معدلات نمو مختلفة لهذه الفترة ، وهو ما يوضحه بإيجاز الجدول ٤ - ٢ . إذ زاد إجمالى سكان العالم بنسبة ٢٤ بالمائة خلال النصف الأول من القرن ، ولم تتجاوز الزيادة ١٤ بالمائة خلال النصف الثانى من القرن ، ثم عادت وارتفعت وبلغت ٢١ بالمائة من ١٧٥٠ وحتى ١٨٠٠ . وبلغت معدلات النمو السكانى فى الصين حوالى ٥٠ بالمائة خلال النصف الأول والثانى من القرن . ولكن ، ولسبب غير معروف ، بلغت الزيادة ٤٠ بالمائة فقط خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر . غير أن كلارك يكشف عن حدوث انخفاض مهم فى معدل النمو السكانى فى الهند من ٣٣ بالمائة خلال نصف القرن قبل ١٧٠٠ إلى صفر خلال نصف القرن بعد ١٧٥٠ . وسجل انخفاضا مطلقا حوالى ٥ ,٠ بالمائة من عام ١٧٥٠ وحتى ١٨٠٠ (عقب معركة بلاسى عام ١٧٥٧) .

وتفيد بيانات أخرى حدوث حالات هبوط أكبر نسبيا فى النمو السكانى فى آسيا مع زيادة فى أوروبا . إذ تفيد تقديرات كار - سوندرز Carr - Saunders (١٩٣٦) والتى لا تزال تستخدمها الأمم المتحدة ، أن معدل النمو السكانى العالمى انخفض من حوالى ٣ ,٠ بالمائة فى السنة خلال القرن السابق على ١٧٥٠ إلى ٢ ,٠ بالمائة ، بل وإلى ١ ,٠ بالمائة خلال النصف قرن السابق على العام ١٨٠٠ . ويرجع القدر الأكبر من انخفاض النسبة إلى الانخفاض السريع فى آسيا من ٦ ,٠ بالمائة فى السنة إلى ١٣ ,٠

أو ١٤ , ٠ بالمائة فى السنة من ١٧٥٠ و١٨٠٠ . وتشير تقديرات حديثة جداً إلى أن معدل النمو داخل آسيا بلغ ١ , ٠ بالمائة فى الصين ولم يتجاوز ١ , ٠ بالمائة فى الهند خلال فترة تدهورها الاقتصادى وغزوها واحتلال بريطانيا لها . (نام وجوستافون ١٩٧٦ - ١١) . لهذا فإنه على الرغم من الاختلافات الواضحة بين هذه التقديرات عن السكان يبين لنا بوضوح حدوث اتجاه معاكس للنمو السكانى فى آسيا من الارتفاع إلى الانخفاض خلال القرن الثامن عشر .

وعلى العكس من ذلك فى أوروبا إذ يشير الجدول ٤ - ١ إلى أن النمو السكانى تسارع من ١٥ بالمائة فيما بين عامى ١٦٥٠ و١٧٠٠ إلى ٢٢ بالمائة فيما بين عامى ١٧٠٠ و١٧٥٠ ، وإلى ٣٤ بالمائة خلال النصف قرن فيما بين ١٧٥٠ و١٨٠٠ ، و٤١ بالمائة من ١٨٠٠ إلى ١٨٥٠ . ونلاحظ الجدول ٤ - ٢ أن معدلات النمو فى أوروبا متماثلة ؛ إذ ترتفع من ١٧ بالمائة خلال النصف الأول من هذين القرنين وإلى ٢٣ بالمائة خلال النصف الثانى (١٧٠٠ - ١٧٥٠) ثم إلى ٣٣ بالمائة خلال النصف الثالث من ١٧٥٠ إلى ١٨٠٠ . معنى هذا أن معدل النمو السكانى فى أوروبا ارتفع فجأة من ٣ , ٠ أو ٤ , ٠ بالمائة فى السنوات السابقة إلى ٦ , ١ بالمائة فى السنة فيما بين عامى ١٧٥٠ - ١٨٠٠ . وتشير آخر أرقام نشرها ليفى - باكشى (١٦٩٢ - ٦٨) عن أوروبا إلى معدل ١٥ , ٠ بالمائة من عام ١٦٠٠ وحتى ١٧٥٠ و ٦٣ , ٠ بالمائة من ١٧٥٠ وحتى ١٨٠٠ (مما يجعلها أو فى كثيرا نسبيا بالقياس إلى معدلات النمو فى آسيا خلال فترات أسبق) . وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أن أحداً لا ينازع فى أن معدلات النمو السكانى فى أوروبا ارتفعت فى الوقت الذى لم ترتفع فيه فى آسيا ، بل ربما انعكس اتجاهها فى الهند . علاوة على هذا فإن هذه الاتجاهات نفسها استمرت ، بل تسارعت خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر .

يمكن هنا بسهولة تكذيب الاقتراح الذى سبق عرضه ويفيد بأن هذه الزيادة فى النمو السكانى تولدت بفعل الخصوبة وليس الوفيات ، بسبب زيادة طلب الثورة الصناعية نفسها عمل الأطفال . ذلك أن الزيادة السكانية لم تكن محصورة داخل بريطانيا التى دخلت حديثا عصر التصنيع ، ولا حتى داخل شمال غرب أوروبا ، بل كانت الزيادة أكبر فى شرق أوروبا وروسيا . وإن توسع روسيا داخل سيبيريا دعم واستوعب النمو السكانى بها ، ولكن التصنيع فى المنطقتين كان بوجه عام أبطأ منه فى غرب أوروبا . وكما يشير لانجر (١٩٨٥) إننا ربما يتعذر علينا تماما أن نعرف لماذا ارتفع عدد السكان فى أوروبا ، بيد أننا نعرف أنهم زادوا فى أوروبا ولم يزيدوا فى آسيا .

ترى هل هذه الشواهد عن الاتجاهات المعكوسة للنمو السكانى فى آسيا وأوروبا بعد عام ١٧٥٠ تنزع إلى تكذيب تفسيرى الذى اقترحته لانعكاس وضع الثروات فى آسيا وأوروبا وانعكاس موضع الثورة الصناعية ليكون فى أوروبا ؟ لا . هل يمكن أن تدعم الحجة بالأمرين معا ؟ نعم .

إن التغيرات المطلقة والنسبية فى معدلات النمو السكانى فى آسيا وأوروبا بعد عام ١٧٥٠ لا تنقص من قدر هذا التفسير ، بل ربما تمثل دعما إضافيا له . وبداية نلحظ أن المعدلات الأدنى للنمو السكانى فى آسيا هى مظهر وتأكيد لحالة التدهور فى آسيا ، وهو أمر محورى فى تفسيرنا . وكذلك بالمثل فإن الزيادة فى السكان وفى معدل نموهم فى أوروبا هى أيضا مظهر معبر عن «صعود أوروبا والغرب اقتصاديا» . ويمكن علاوة على هذا أن نؤكد بأنه فى ظل هذه الظروف الجديدة ظهرت النتيجة التى حدثتنا عنها بوزيروب ؟ وتذهب بوزيروب نفسها إلى أن نسبة السكان / الموارد - الأرض فى أوروبا لم تكن مواتية للابتكار التقانى فى مجال الزراعة أو الصناعة قبل منتصف القرن الثامن عشر . وتؤكد أن النمو السكانى الأوروبى هيأ هذا الحافز ولكن فقط بعد هذا التاريخ ، وأن أوروبا لم تشهد قبل هذه الفترة مباشرة أى زيادة فى الإنتاجية الزراعية . ولكن بعد عام ١٨٠٠ تحديدا نلحظ أن الزيادة السكانية الأوروبية السريعة دعمت أيضا الابتكار فى مجال تقانة توفير الأيدى العاملة وتوليد واستخدام الطاقة ومعالجة الخامات بسعر أرخص وجهد أقل حسبما ذهبت بوزيروب . ولكن لكى يتحقق هذا لابد وأن يتوفر توسع كبير فى السوق للمنتجات الأوروبية ، ليس فقط للداخل ولكن أيضا خارج أوروبا .

ولكن كان يتعين أن يتوفر لأوروبا رأس مال كاف لإنجاز هذه الاستثمارات التقانية وتحمّل تكاليفها ، كما يتعين أن يتوفر لها أيضا السوق التى تجعل هذه الاستثمارات مربحة . وأمكن لها الوفاء بهذه الشروط فى ، وبسبب الاقتصاد العالمى لأول مرة عقب معركة بلاسى فى الهند بوجه خاص عام ١٧٥٧ وحتى عام ١٨٠٠ فصاعداً إن مجرد انهيار آسيا ، ناهيك عن النزعة الاستعمارية الأوروبية ، هيأ فى وقت متزامن للأوروبيين الزيادة اللازمة فى الأسواق ، وفى حصة أوروبا فى السوق ، كما قدم تدفقا إضافيا لرأس المال القابل للاستثمار . علاوة على هذا فإن الهجرة إلى الأمريكتين هيأت إمكانية لكى تتخلص أوروبا من قدر كبير من الفائض السكانى الجديد . ومن ثم فإن هؤلاء السكان فى المجال الأوروبى ومعهم الموارد الإضافية الجديدة المتاحة لهم فى العالم الجديد أضافوا توسعا جديداً للسوق العالمية لصالح منتجات وصادرات أوروبا . ولم يكن لأى من هذا كله أن يتحقق بدون هيكل الاقتصاد العالمى وأزمته حوالى عام ١٨٠٠ ، وهذا هو ما أصر عليه وأؤكده فى هذا الكتاب .

ودرس بوميرانز (١٩٩٧) وجها آخر مهما لهذا الهيكل ولتلك الأزمة . إذ يؤكد أن الفترة الطويلة السابقة من النمو الاقتصادى والسكانى - وهى الطور «أ» طويل المدى الذى تحدثنا عنه ووجده أيضا غالبا فى الصين - أفرزت مطالبا وفرصا ايكولوجية فارقة أثرت على قاعدة الموارد بين الأقاليم المختلفة فى العالم . وبحلول نهاية القرن الثامن عشر ، حسبما يقضى هذا التحليل ، حفزت هذه الضغوط الإيكولوجية وهيأت الفرصة المواتية للتحول إلى مصادر جديدة للطاقة فى بريطانيا وغرب أوروبا ، خاصة الفحم الحجرى بدلا من الخشب ، وعن طريق البخار بدلا من أعمال الجر الآلى أو بواسطة الحيوانات . وطبيعى أن هذا الحافز الإيكولوجى الاقتصادى ، والهيكل والأزمة السكانيين / الاقتصاديين كانا مرتبطين ببعضهما البعض الأمر الذى يقتضى مزيدا من تحليل علاقة كل منهما بالآخر .

اعتراض على التفسير وصياغة جديدة

هذا التفسير السكانى والاقتصادى الجزئى والاقتصادى الكلى العالمى للتحول التقانى حوال عام ١٨٠٠ يمكن الاعتراض عليه تأسيسا على بعض الأسباب التجريبية مع بعض التحفظات التحليلية . بيد أن هذا سوف يسمح بإعادة صياغة وتعزيز الحجة . والشواهد والاستدلالات التالية مبنية على أساس حوار جرى عبر البريد الالكترونى بين ثلاثة أطراف خلال الفترة ما بين أغسطس وأكتوبر ١٩٩٦ . وهؤلاء الثلاثة هم كين بوميرانز ، وجاك جولدستون ، وأنا . والهدف محاولة صياغة مركب أقوى من مجموع حججنا المقبولة تجريبيا وتحليليا منا جميعا ، ويمكن الدفاع عنها بصورة أفضل بالنسبة للقارئ . والمسألة الرئيسية هى كيف نفسر التحول التقانى الذى حدث حوالى عام ١٨٠٠ ؛ وما إذا كان حدث فعلا وأين حدث الاستثمار بغية خفض التكاليف النسبية للإنتاج ولتوسيع الأسواق فى ظروف منافسة سوق عالمية.

١ - الاعتراض الرئيسى على الفرض البسيط الخاص بالعرض والطلب هو أن الابتكارات التقانية للثورة الصناعية كانت من حيث «توفير» العمل أقل من «توسيع نطاقه» وأدت إلى زيادة إنتاجية كل من الأيدى العاملة ورأس المال .

٢ - معدلات الأجور المباشرة أو التكاليف ربما كانت مرتفعة (بل أعلى) فى بعض أنحاء الصين . (مثال ذلك فى وادى نهر يانجتسى وفى الجنوب) على الرغم من أنها على الأرجح لم تكن كذلك فى أى مكان فى الهند مثلما كانت فى بعض أنحاء أوروبا خاصة انجلترا .

٣ – ربما كان توزيع الدخل متماثلا – وليس مشوها بدرجة كبيرة كما أكدت أنا – فى الصين وأوروبا على الرغم من أنه على الأرجح كان أكثر تفاوتا فى الهند .

٤ – مشكلة تكلفة الأجور المطلقة والنسبية والمقارنة عالميا – فى حساب تنظيم المشروعات على نحو ما مبين فى تحليلنا للموضوع نفسه – مرتبطة أيضا بمشكلات توزيع القوى العاملة محليا وإقليميا .

٥ – ظهرت بعض الفوارق الاقتصادية فى توزيع القوى العاملة خاصة بين الزراعة والصناعة ، وهى ذات علاقة بالفوارق المؤسسية . ولكن غير واضح تماما إلى أى مدى كانت هذه الفوارق هى الأسباب الرئيسية لتوزيع القوى العاملة الظاهر للعيان أو ما إذا كانت المسألة لا تتجاوز حدود آليات مؤسسية مختلفة والتى يتم عن طريقها تنظيم توزيع القوى العاملة . ومن الأهمية بمكان بوجه خاص أن هذه الفوارق هى :

(أ) العمل فى الهند كان قائما على السخرة .

(ب) المرأة فى الصين رهينة للقرية ، وعملها قاصر على الزراعة والصناعة المنزلية مثل الغزل .

(جـ) بعض العمال الصناعيين فى الصين لا يزال بإمكانهم الاعتماد مباشرة فيما يقيم أودهم على سلع تنتجها نساء رهائن القرية والزراعة . وليس الوضع كذلك تماما فى انجلترا حيث سلع الكفاف يتعين فى الغالب الحصول عليها من السوق .

(د) استملاك المزيد من الأراضى العامة المسورة enclosure لإنتاج المزيد من الصوف الرخيص للمنسوجات – طبقًا للمثل السائر «الأغنام تأكل البشر» – أدى إلى إخراج النساء والرجال العاملين من الأراضى إلى حيث يعملون فى الحضر (وحيث البطالة) فى انجلترا وربما فى أنحاء أخرى فى أوروبا .

٦ – بدأت الثورة الصناعية بالمنسوجات القطنية . ولكن هذه الصناعة استلزمت إمداداً خارجيًا متزايداً من القطن (كان الإمداد يرد إلى أوروبا من مستعمراتها ، واستلزمت سوقا «عالمية» للجميع حيث يتعين على كل طرف أن ينافس (فيما عدا الصين التى كانت لاتزال تملك سوقا إقليمية ومحلية متنامية ومحمية) .

٧ – استلزمت الثورة الصناعية أيضا ما تمثل فى عرض وإنتاج المزيد من الطاقة الرخيصة ، خاصة الفحم الحجرى واستخدامه لصناعة وتشغيل الآلات لتوليد الطاقة ، التى كانت بداية محركات ثابتة ، ثم محركات متنقلة أيضا . وأثبت ريجلى (١٩٩٤) بالبرهان الدور الحاسم للفحم الحجرى وإبداله بالخشب مصدرا للوقود فى بريطانيا .

٨ – مصادر الطاقة هذه اقتضت (وهيأت) تقانيا واقتصاديا أول الأمر تركيز العمالة ورأس المال فى المناجم والنقل والإنتاج . ثم هيأت بعد ذلك النقل الأيسر والأرخص لمسافات طويلة بواسطة السفن والسكك الحديدية التي تعمل بالبخار .

٩ – الاستثمار فى مثل هذه القوى والمعدات والتنظيمات الصناعية «الثورية» ، وكذلك العمالة اللازمة لتشغيلها إنما لا يتم النهوض بها إلا حينما تكون عملا عقلانيا رشيدا وممكنا اقتصاديا اعتماداً على :

(أ) توزيع قوى العمل وبدائل التكلفة .

(ب) تحديد الموقع والتكاليف النسبية للمدخلات الإنتاجية الأخرى (مثال ذلك ، مصادر الطاقة : الأخشاب / الفحم الحجرى / الحيوان – البشر والنقل ثم أيضا المواد الخام مثل القطن والحديد) والمرتبطة بالموقع الجغرافى لهذه المصادر وبالتحولات الإيكولوجية التى تطرأ على ما هو متوفر منها .

(جـ) توفر رأس المال والاستخدامات البديلة المربحة .

(د) الأسواق من حيث نسبة التغلغل والإمكانات المحتملة .

التحولات الناجمة فى الهند والصين وأوروبا والعالم

فى مستهل القرن التاسع عشر تولدت عن هذه العوامل التسع التحولات التالية فى الاقتصاد العالمى :

فى الهند

واجهت السيطرة التنافسية للهند على السوق العالمية للمنسوجات خطرا يتهددها على الرغم من رخص الأيدى العاملة فضلا عن مهارتها وأنها تعمل بالسخرة . وظلت الإمدادات المحلية من القطن والأغذية وغيرها من السلع الأجرية متوفرة ورخيصة ، كما ظلت التنظيمات الإنتاجية والتجارية والتمويلية ، وكذا النقل فى حالة من الكفاءة النسبية على الرغم مما تعانيه من مشكلات متزايدة اقتصادية وسياسية . ولكن إمدادات الطاقة والمواد الخام البديلة خاصة إمدادات الفحم والحديد / الصلب كانت نسبيا ضئيلة ومكلفة . لذلك لم يكن لدى الهنود حافزا عقلانيا كافيا من الناحية الاقتصادية يحفزهم إلى الاستثمار فى ابتكارات جديدة آنذاك . وأعاقهم أكثر عن عمل ذلك أولا – التدهور الاقتصادى الذى بدأ خلال الربع الثانى من القرن الثامن عشر أو قبيل ذلك . وثانيا – التدهور (الناجم عن ماذا ؟) فى النمو السكانى والاستعمار

البريطاني ابتداء من الربع الثالث من القرن نفسه . وأخيرا مركب مؤلف من كل من التدهور والاستعمار ، وكذلك «نزيف» رأس المال من الهند إلى بريطانيا . وتحولت الهند من مصدرٍ فقط إلى مستورد فقط للمنسوجات القطنية عام ١٨١٦ . غير أن الهند واصلت صراعها فى سوق المنسوجات وبدأت مرة أخرى تزيد إنتاجها وصادراتها من المنسوجات خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر .

فى الصين

ظلت الصين محتفظة بسيطرتها على السوق العالمي للخزف «السيراميك» ، وبسيطرتها الجزئية على الحرير ، وكذا الشاى بدرجة متزايدة باطراد . وظلت موضوعيا مكتفية بذاتها فى المنسوجات . واستمر فائض الميزان التجارى وميزان المدفوعات قائما حتى أوائل القرن التاسع عشر . لذلك تميزت الصين بوفرة وتركز رأس المال من مصادر محلية وخارجية . ولكن المستودعات الطبيعية للفحم الحجرى فى الصين كانت نائية بالنسبة لأماكن استخدامها لتوليد الطاقة واستغلالها صناعيا . لذلك فإن عملية إزالة الأحراج تدريجيا جعلت التحول من الخشب إلى الفحم الحجرى عملا غير اقتصادى . علاوة على هذا فإن النقل عبر القنوات المائية المنتشرة داخل البلاد ، والشحن من الموانئ الساحلية ، وكذلك النقل البرى ، ظل هذا كله على كفاءته فضلا عن رخص كلفته . (وليس كذلك عند الإنفاق على استخدام مستودعات الفحم الحجرى) .

وهذه الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية فى السوق المحلية والسوق العالمية إنما اعتمدت علي الرخص المطلق والنسبى لتكاليف العمالة . وحتى إذا كان دخل الفرد أعلى منه فى مكان آخر ، كما يلاحظ باروخ ، وكان توزيع الدخل ليس أكثر تفاوتا منه فى مكان آخر (كما يزعم بوميرانز وجولدستون) فإن كلفة إنتاج السلعة الأجرية كانت منخفضة سواء على المستوى المطلق أم النسبى . لقد كانت الأيدى العاملة وفيرة للزراعة وللصناعة ، وكانت المنتجات الزراعية متاحة بسعر رخيص للعمال الصناعيين ، وكذلك لأصحاب الأعمال إذ يمكنهم أن يدفعوا لعمالهم أجور الكفاف المنخفضة . ويؤكد جولدستون (١٩٩٦) أهمية عامل واحد : المرأة رهينة القرية ولذلك ظلت ميسورة للإنتاج الزراعى (الرخيص) . ويؤكد بوميرانز (١٩٩٧) عاملا آخر ذا صلة : عمال الحضر الصناعيون كانوا لا يزالون قادرين على توفير قدر مما يقيم أودهم بالاعتماد على قراهم (مثلما كان الحال فى يوغوسلافيا أثناء فترة التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية) ، حيث كان الإنتاج رخيصا فى القرية بفضل عمل المرأة جزئيا والذي يشير إليه جولدستون . بعبارة أخرى ومن منظور السوق وصاحب العمل فى مجال تنظيم المشروعات الصناعية فإن السلع الأجرية كانت رخيصة على المستويين المطلق والنسبى

لأن الزراعة تنتجها بكفاءة وبسعر زهيد بمساعدة عمل النساء - كذلك فإن التوزيع المؤسسى للأغذية الرخيصة لعمال الحضر الصناعيين ولغيرهم وخدمات النقل والتجارة وغيرها كانت جميعها مكافئا وظيفيا لما كان يمكن أن تكون عليه لو كان التوزيع الوظيفى للدخل أكثر تفاوتا مما كان عليه . لقد كانت العمالة متاحة بدرجة كبيرة ، وكان سعر عرضهامنخفضا ،وكان طلبها على السلع الاستهلاكية ضئيلا . مما أضعف الحافز للاستثمار فى مجال توفير العمل أو للنقل وللإنتاج باستخدام طاقة بديلة . وحاول إلفين (١٩٧٣) إيجاز هذه الظروف فى ما سماه «الشرك المتوازن» . ومع هذا ظلت الصين متمتعة بقدرة تنافسية فى السوق العالمية ، واحتفظت بفائضها من الصادرات . ونذكر هنا ما قاله الامبراطور شين لونج ليفسر الوضع لملك انجلترا جورج الثالث : «الصين بغير حاجة إلى مصنوعات بلدكم» .

فى غرب أوروبا

كان غرب أوروبا وبخاصة بريطانيا فى وضع حرج يضطرها إلى منافسة الهند والصين تحديدا . إذ كانت أوروبا لا تزال معتمدا على الهند للحصول على المنسوجات القطنية ، وعلى الصين للحصول على الخزف «السيراميك» والأقمشة الحريرية ، وهى سلع كانت أوروبا تعيد تصديرها مع أرباح إضافية إلى مستعمراتها فى أفريقيا والأمريكتين علاوة على هذا ظلت أوروبا معتمدة على مستعمراتها للحصول على القسط الأكبر من الأموال التى تحتاج إليها لدفع ثمن هذه الواردات سواء لإعادة التصدير أو لاستهلاكها الخاص ، وللإنتاج والتصدير . وفى أواخر القرن الثامن عشر ومطلع العشرين انخفض التدفق الهامشى ، إن لم يكن المطلق أيضا ، عن المعادن النفيسة ومن أرباح أخرى تأتى عن طريق تجارة ومزارع العبيد من المستعمرات الأوروبية فى أفريقيا والأمريكتين . وحتي يعوض الأوروبيين هذه الخسارة ، أو حتى يحافظوا على مستواها - إن لم يزيدوا حصتهم فى السوق العالمية والمحلية كان لزاما عليهم أن يحاولوا جماعة ، وأن يحاول أيضا منظمو المشروعات كل على حدة ، من أجل زيادة تغلغلهم فى بعض الأسواق على الأقل . وكان لزاما أن يحققوا هذا سواء عن طريق إلغاء المنافسة بوسائل سياسية وعسكرية ، أو أن يحدوا من المنافسة عن طريق خفض تكاليف الإنتاج (أو كليهما أحيانا) .

وحانت الفرصة بغتة وبشكل مثير لتحقيق هذا الهدف عندما بدأ «التدهور» فى الهند وفى غرب آسيا ، إن لم يكن قد بدأ فى الصين أيضا . كانت الأجور وغير ذلك من عناصر تكلفة الإنتاج والنقل ، لا تزال مرتفعة غير ملائمة للمنافسة سواء فى بريطانيا أو فى جميع أنحاء أوروبا . ولكن بعد عام ١٧٥٠ تحديدا زادت الدخول وانخفضت معدلات الوفيات مما أدى إلى زيادة حادة فى معدل وكمية الزيادة السكانية . علاوة

على هذا فإن هجرة فائض العمالة من مناطق الزراعة أدت إلى زيادة العرض المحتمل للصناعة . وفى الوقت نفسه بسطت بريطانيا سلطانها الاستعمارى على الهند مما أدى إلى عكس اتجاه التدفق الدائم لرأس المال الذى كان يتدفق فى السابق على الهند . علاوة على هذا فإن مجموعة من هذه الإجراءات التجارية والاستعمارية هيأت لبريطانيا وغرب أوروبا إمكانية استيراد كميات كبيرة من القطن الخام . وأصبحت أسعار هذه المواد الخام مرتفعة بسبب ما سبق من إزالة الإحراج وضآلة الواردات من الخشب والفحم الحجرى . ومع بداية القرن الثامن عشر شهدت بريطانيا حالات انخفاض نسبة أول الأمر ، ثم مطلقة فى تكاليف الفحم النباتى مما جعل إبدال الفحم النباتى (والخشب) بفحم الانتراسات hard Coal أمرا اقتصاديا أكثر ، ثم أصبح هو الشائع فى بريطانيا . والملاحظ أن الطور «ب» عند كوندرياتيف فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر أنتج ابتكارات وتحسينات تقانية فى صناعة النسيج ومحركات البخار (أولا لضخ المياه خارج آبار الفحم ، ثم بعد ذلك لتوليد قوى محركة لصناعة النسيج) . وفى مطلع القرن التاسع عشر كانت فترة الطور «أ» (أول طور حدده كوندرياتيف) وحروب نابليون . وتولدت عن هذا زيادة فى الاستثمار فى التقانات الجديدة والتوسع فيها بما فى ذلك معدات النقل . وأدت أيضا إلى دمج قوى العمل فى نظام المصنع والتى أصبحت متاحة أكثر من ذى قبل وإن ظلت مرتفعة التكلفة . وزاد الإنتاج سريعا ، وانخفضت الأجور والدخول الحقيقية ، وهزمت «ورشة العالم» الأسواق الخارجية عن طريق «التجارة الحرة» . ولكن حتى مع هذا كان الاستعمار البريطانى مضطرا إلى خطر التجارة الحرة مع الهند ، ولجأ إلى تصدير الأفيون من الهند ليفرض على الصين عنوة واقتدارا سياسة «الباب المفتوح» .

بقية العالم

لا تزال أغلب الأنحاء الأخرى من العالم واقعة بين ثنايا تحليلنا الاقتصادى . ولكن يمكن أن نلحظ بإيجاز أن نسب السكان / الموارد – الأرض فى أفريقيا هى على الأقل نسب ملائمة للاستثمار فى مجال توفير القوة العاملة كما كان الحال فى أوروبا . ولكن أفريقيا لم تتوفر لها قاعدة موارد مماثلة (فيما عدا قاعدة غير منظورة فى جنوب أفريقيا) وهى بعيدة كل البعد عن أن يتوفر لها تدفق لرأس المال إلى الداخل . وعانت أفريقيا من تدفق رأس المال إلى الخارج . ويصدق الشىء نفسه بالنسبة إلى منطقة الكاريبى . وتملك أمريكا اللاتينية موارد للثروة والقوى العاملة ولكنها عانت أيضا من تدفق استعمارى تقليدى واستعمارى جديد لرأس المال إلى الخارج علاوة على التخصص فى صادرات المواد الخام بينما أسواقها المحلية أسيرة الصادرات الأوروبية . ووقعت مناطق غرب ووسط وجنوب شرق آسيا أكثر فأكثر أسواقا أسيرة (إن لم نقل مستعمرات) لأوروبا ولصناعاتها ، تزودها بالمواد الخام التى كانوا هم فى السابق

يعالجونها بأنفسهم لحساب الإستهلاك المحلى والتصدير . وخلال القرن التاسع عشر فقط استطاعت «مستعمرات الاستيطان» الأوروبية فى شمال أمريكا وفى استراليا والأرجنتين وجنوب أفريقيا أن تجد أماكن أخرى فى مجال تقسيم العمل الدولى ؛ واستطاعت الصين واليابان أن يُظهرا قدرا كبيرا من المقاومة . بيد أن هذه قصة أخرى والتى تؤدى إلى بعث شرق آسيا فى الاقتصاد العالمى اليوم .

صفوة القول إن التحول الفجائى فى الظروف العالمية الديمقراطية / الاقتصادية / الإيكولوجية – والتحول غير المتوقع بالنسبة لغالبية الناس بمن فيهم آدم سميث جعل عدداً من الاستثمارات ذات الصلة عقلانية رشيدة ومربحة اقتصاديا : الاستثمار فى الآلات ، وعمليات توفير مدخل العمل لكل وحدة من المخرجات ، وبذا زادت الإنتاجية وزاد استخدام العمالة ، كما زاد إجمالى المخرجات ؛ وكذا الاستثمار فى مجال توليد القوى الإنتاجية ، وفى قوى العمل الإنتاجية وإنتاجية رأس المال . وهذا التحول فى العملية الإنتاجية تركز أول الأمر فى قطاعات منتقاة صناعية وزراعية وخدمية موجودة فى تلك الأنحاء من الاقتصاد العالمى التى تحتل وضعا تنافسيا نسبيا جعل لفترة ، ثم دائما ، استخدام النظم الاقتصادية التصنيعية الجديدة لأسلوب البدائل عن الاستيراد ، وتدابير النهوض بالتصدير ، أسلوبا عقلانيا رشيدا وممكنا سياسيا . وكان هذا التحول ولا يزال مجرد تمركز مؤقت فى موقع محدد ، وهو مظهر متبدلٍ لعملية اقتصادية عالمية حتى وإن لم ينتشر حول العالم على نحو متجانس – إذ لا يوجد فى التاريخ شىء كهذا ؛ وليس مرجحا أن نجد شيئا كهذا فى المستقبل المنظور . والرأى عندنا أن ما أعاق آسيا عن المنافسة الاقتصادية العالمية بالنسبة مع أوروبا حوالى العام ١٨٠٠ ليس فقرا عاما ولا التقليد أو الفشل . وإنما الرأى الصواب بعبارات ماركس وشومبيتر ، أن نجاح آسيا هو ذاته الذى تولد عنه الفشل . ذلك لأن العائق التنافسى للنظم الاقتصادية الآسيوية إنما هو وليد نجاحها السابق ، النسبى والمطلق ، فى الاستجابة للحوافز الاقتصادية لطور التوسع «أ» طويل المدى الذى مولته تدفقات الثروة الأمريكية . واستمرت عمليات التدفق طوال الشطر الأكبر من القرن الثامن عشر . وهذا من شأنه أن يقلب النظرية السائدة رأسا على عقب .

استنتاجات من الماضى
ودلالات للمستقبل

يمكن فى الختام أن نلخص دراستنا والنتائج التى توصلنا إليها ، ونبحث فى مدلولاتها بالنسبة للمستقبل قبل أن نشرع فى الباب التالى والأخير فى النظر فى ما يعنيه

كل هذا بالنسبة للنظرية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك بالنسبة للتاريخ العالمى - ماضيه وحاضره ومستقبله . تؤكد الدراسة والشواهد أن تطور العالم فيما بين عامى ١٤٠٠ و١٨٠٠ لا يكشف عن ضعف آسيا بل عن قوتها ، ولا يكشف عن قوة أوروبا التى لا وجود لها آنذاك ، بل عن ضعفها النسبى فى الاقتصاد الكوكبى . ذلك لأن هذه المشاركة المتلاحمة للأقاليم ، وموقع هذه الأقاليم داخل اقتصاد كوكبى واحد ووحيد وإن كان غير متكافئ هيكليا ، ومتحولا بدرجات متفاوتة ، هما علة ما حدث من تحولات أيضا فى أوضاعها النسبية فى العالم . إن التوسع الاقتصادى الكوكبى الشامل منذ عام ١٤٠٠ أفاد المراكز الآسيوية قبل وأكثر مما أفاد أوروبا وأفريقيا والأمريكتين وقد كانت جميعها أقاليم هامشية . غير أن هذه الفائدة الاقتصادية ذاتها تحولت إلى عائق متزايد على نحو نسبى ومطلق معا أعاق إقليما بعد آخر فى آسيا على مدى أواخر القرن الثامن عشر . وبدأ الإنتاج والتجارة فى الضمور مثلما أن زيادة السكان والدخل ، علاوة على الاستقطاب الاقتصادى والاجتماعى أفرزت جميعاً ضغوطا على الموارد ، وأدت إلى انخفاض الطلب الفعال عند مستوى القاع ، وأفضت إلى زيادة المتاح من الأيدى العاملة الرخيصة فى آسيا أكثر من أى منطقة أخرى فى العالم .

واستطاعت أوروبا ، ثم من بعدها أمريكا الشمالية (وكذلك اليابان إذا شئنا فصلها عن الباقى وهى الطرف الآخر من أوراسيا) أن تستغل هذه الأزمة التى عمت كل أنحاء آسيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . احتالت دول أوروبا وأمريكا الشمالية ليصبحوا نظما اقتصادية تصنيعية جديدة . والتزموا أول الأمر أسلوب البديل عن الاستيراد ، وعمدوا بشكل تزايد باطراد إلى النهوض بالصادرات وتعزيزها داخل السوق العالمية الكوكبية . ولكن هذا النجاح الذى ارتكز على وضعهم الهامشى و «تخلفهم» النسبى فى السابق داخل الاقتصاد الكوكبى يمكن أن يثبت لنا أنه نسبيا نجاح قصير العمر . إن هذه المراكز الاقتصادية العالمية الجديدة ، والمؤقتة على الأرجح ، تعانى اليوم ضمورا اجتماعيا واقتصاديا على المستويين المطلق والنسبى ، وهو ضمور مماثل لما واجهته النظم الاقتصادية الآسيوية التى كانت نظما مركزية فى السابق . ويحدث هذا الآن فى الوقت الذى نرى فيه بعضا من اقتصادات آسيا آخذة فى الانتعاش واستعادة نبضها الاقتصادى والاجتماعى .

وهكذا وفى تناظر مع فترات أخرى من التدهور والانتقال الدوريين كانت الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر لا تزال فترة تنافس و «تقاسم» للقوة الاقتصادية السياسية بين الآسيويين فى تدهورهم والأوروبيين فى صعودهم . وهنا فقط قام نظام جديد «مهيمن» تحتل السلطة الأوروبية مركزه ، حيث بدأت فترة جديدة من التوسع الصناعى والاقتصادى . وتميزت هذه الفترة بتراكم رأسمالى سريع ، ولكن داخل

أوروبا نفسها . وكان هذا النظام العالمى المهيمن خلال القرن التاسع عشر مشفوعا عمليا بمنافسة متزايدة بين الأوربيين ومنافسة مع الولايات المتحدة واليابان . وتصاعدت المنافسة لتبلغ ذروتها فى صورة أزمة عامة وحرب بين عامى ١٩١٤ و١٩٤٥ . وأفضت هذه إلى إقامة نظام هيمنة جديدة ، كما استعادت النمو الاقتصادى العالمى تحت زعامة أمريكية . ولكن «القرن الأمريكى» امتد عشرين عاما فقط . وأصبح التوسع الاقتصادى المعاصر داخل شرق آسيا ، بادئا باليابان ثم بلدان التصنيع الجديد الشرق آسيوية . وعاد التوسع الآن من جديد فى الصين الساحلية . ولعل هذا بشير بدايات عودة آسيا لأداء دور قيادى فى الاقتصاد العالمى مستقبلا مثلما كانت فى الماضى غير البعيد .

ونستطيع أن نراهن على استمرار هذه الدورة الطويلة التى يبدو أن الطور «ب» الخاص بها بدأ فى آسيا حوالى عام ١٨٠٠ . ويمكن القول من منظور آسيوى طويل الأمد ، وربما منظور أكثر كوكبية ، أن نهاية هذا الطور «ب» الذى امتد على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين بدأت ارهاصاتها منذ منتصف القرن العشرين . وتمثلت بواكير هذه النهاية بانهيار الاستعمار فى العالم «الثالث» والذى تضمن تحرير الصين وڤيتنام . وطبيعى أن هذه الأحداث السياسية كانت كذلك تعبيرا عن تحولات اقتصادية سياسية طويلة المدى جرت داخل الغرب والعالم الذى هيمن عليه الغرب ، بما فى ذلك انتقال الهيمنة من غرب أوروبا إلى الولايات المتحدة .

لقد تجلى بوضوح على الأقل منذ مطلع سبعينات القرن العشرين فصاعداً اتجاهان اقتصاديان رئيسيان مترابطان ومتزامنان . الاتجاه الأول ، والذي لا يزال بدون تفسير ، هو حالة البطء الجديدة التى اعترت نمو الإنتاجية فى كل أنحاء الغرب منذ الكساد الأول الكبير بعد الحرب والتى بدأت منذ عام ١٩٧٣ . واقترنت هذه الحالة بتدهور فى متوسط الأجر الحقيقى ، وفى حالة الاستقطاب العنيفة غير المسبوقة فى اقتصاد الولايات المتحدة . إن هذه الحالة ، علاوة على حالة الكساد التالية لها فيما بين عامى ١٩٧٥ – ١٩٨٥ قد عزاها الباحثون خطأً إلى «صدمة النفط» فى عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩ (فرانك ١٩٨٠) . ولكن الجدير بالملاحظة أن البلدان المصدِّرة للبترول تفرض على الغرب تحديا اقتصاديا سياسيا آخر . وإن هذه الفوضى الاقتصادية بما فى ذلك تحويل مواقع و «خفض كميات» الإنتاج ، علاوة على الفجيعة الاقتصادية فى بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية قد حدثت جميعها داخل الطور «ب» طويل الأمد عند كوندرياتيف والذى بدأ فى الغرب منذ عام ١٩٦٧

اتجاه آخر مرتبط بالأول ومتزامن معه وهو الإحياء الاقتصادى اللافت للنظر فى شرق آسيا وأثره العالمى . بدأ فى اليابان ، ثم فى مستعمرتيها السابقتين كوريا

وتايوان . ولكن شمل أيضا هونج كونج وسنغافورة من بين المجموعة الأولى من «النمور الأربعة» . ومنذ ذلك الحين والنمو الاقتصادى الناهض آخذ فى الانتشار ليمتد إلى «نمور» أو «تنانين صغيرة» أخرى فى كل أنحاء جنوب شرق آسيا وإلى «التنين الأعظم» على ساحل الصين . وهذا هو نفس إقليم بحر الصين الجنوبى (والشرقى) والمهجر الصينى أو ما وراء البحار . وكان هذا المهجر صاحب دور بارز فى الاقتصاد العالمى خلال الطور «ب» طويل الأمد الذى حل فى السابق وامتد من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر . ترى هل يمثل هذا بشيرا بطور «أ» جديد يظهر هناك ، ثم لينتشر ، ربما ، إلى جنوب وغرب آسيا خلال القرن الواحد والعشرين ؟

لذلك بات من الممكن أن نتصور أن الغرب والشرق سوف يتبادلان المواقع ثانية فى الاقتصاد الكوكبى وفى المجتمع العالمى فى المستقبل غير البعيد جداً ، وإن كان التنبؤ به غير واضح المعالم تماما . وهذا البحث والتأمل بشأن حالات الهبوط والصعود الدورى طويل الأمد على مدى القرون السبعة الأخير ، يطرح أيضا مشكلة نظرية جادة وخطيرة حول الكيفية التى تتعاقب بها الأطوار الواحد بعد الآخر فى دورتنا الطويلة . ولكن لعل من الأفضل إرجاء التفكير فيها إلى حين مناقشة الدورات فى الباب النظرى «الختامى» .

وإن هذه التطورات المعاصرة وآفاق المستقبل المتوقعة ، بحاجة إلى نظرية اجتماعية جديدة حكيمة لفهمها ؛ ولكى تكون على الأقل دليلا ومرشدا للسياسة وللعمل الاجتماعيين . ويحدونى الأمل فى أن يكون هذا الكتاب منظورا تاريخيا مغايرا عن الماضى ومن ثم يمكنه أن يلقى المزيد من الضوء على الحاضر والمستقبل الذى لايزال ذلك الماضى يسهم فى ولادته ويعوق حركته .لذلك رصدت الباب الأخير لاستخلاص المعانى المتضمنة فى هذا العرض التاريخى موضحا ماهية أخطاء مبحث التاريخ والنظرية الاجتماعية وهى الأخطاء التى يتعين تحاشيها ، وبيان كيف نصل بالتاريخ والنظرية الاجتماعية إلى حال أفضل .

الباب السابع

نتائج تتعلق بالتاريخ
ومعان نظرية متضمنة

المؤرخون الباحثون فى التاريخ الكلى Macrohistorian ..... يركزون اهتمامهم على التحولات التى تجرى على نطاق واسع فى حياة الملايين ومئات الملايين من الأشخاص - وبعضها لم يلحظها أحد ، وغابت تماما فى المصادر المعاصرة . إن الأسئلة التى نسألها ونجيب عليها تحكم وتحدد ما يكتشفه المؤرخ الباحث فى التاريخ الكلى .... وتضفى على التاريخ الكلى معناه ..... وحين نسأل أسئلة ملائمة للنطاق الجغرافى الواقعى حيث يجرى التفاعل الإنسانى ..... تظهر لنا أنماط حقيقية من الماضى غابت عن أنظار المؤرخين الذين صبوا اهتمامهم على جزء واحد من العالم . وهذا هو السبب فى أن جوانب مختلفة من حقائق الماضى تظهر للعيان إذا ما طرأ تغير على نطاق ومدى الرصد التاريخى .

وليام ماكنيل

(١٩٩٦ - ٢٠ ، ٢١)

حان الوقت لكى نستخلص بعض النتائج ، ونستخرج بعض المعانى والدلالات الضمنية لدراستنا . سيكون من اليسير نسبيا أن نستنتج من الشواهد والبينات المطروحة هنا أن عدداً من القضايا النظرية ، أو على الأصح الافتراضات السائدة على نطاق واسع لا تدعمها شواهد تاريخية . وقد يزداد الأمر صعوبة إذا ما بدأنا نستقصى المعانى المتضمنة فى هذه الشواهد التماسا لقضايا نظرية بديلة .

والاستنتاجات تثير القلق أضعافا : فالشواهد التاريخية المناقضة لهذه القضايا النظرية السائدة على نطاق واسع وفيرة وغزيرة وتمثل منظومة نسقية ، وتثبت تجريبيا خطأها جميعا . بيد أن هذه القضايا تشكل ذات الأساس والقلب للنظرية الاجتماعية السائدة على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين . لذلك فإن حقيقة أن هذه القضايا

فى ذاتها يتعذر الدفاع عنها كفيلة وحدها بسحب البساط التاريخى والتجريبى من تحت هذه النظرية . وهكذا يبين أن هذه «النظرية» ليست أكثر من أيديولوجيا قائمة على المركزية الأوروبية . وحيث أن هذه النظرية جرى استخدامها لدعم و «إضفاء شرعية» على الاستعمار فى شكليه القديم والحديث فإن زيف هذه القضايا من شأنه أيضا أن يفضح امبراطور المركزية الأوروبية وكشف أنه بغير ملابس تستره . ونحن فى هذا الباب الختامى سنعمد إلى تجريد الإمبراطور الأيديولوجى من ثيابه ثوبا بعد آخر .

والمعانى المتضمنة هى الضعف أيضا على الأقل : أحدها أننا بحاجة إلى صوغ نظرية اجتماعية جديدة أكثر تلاؤما مع الشواهد والبينات التجريبية . والمعنى الثانى والوثيق الصلة بالأول هو أن الواجب يقتضينا أن نصوغ هذه النظرية على أساس استقرائى جزئيا على الأقل وتأسيسا على تحليل الشواهد التاريخية ذاتها . لذلك نحن بحاجة كذلك إلى أن نسأل أنفسنا ما هى المعانى والدلالات التى يمكن أن تنطوى عليها تلك الشواهد وصولا إلى نظرية اجتماعية بديلة وأكثر واقعية . بيد أننا لا يسعنا هنا إلا أن نبدأ بالبحث فى هذه المعانى والدلالات الضمنية بغية صوغ نظرية اجتماعية أكثر التزاما بالطابع الشمولى الكوكبى . وأن أولئك الذين يرفضون أيا من هذين الإجراءين ، أو كليهما ، ربما يبنون رفضهم على أساس الطعن فى أن هذا النهج ليس أكثر من استدلال دائرى . وليكن ذلك كذلك .

استنتاجات تتعلق بالتأريخ

إمبراطور المركزية الأوروبية مجردا من الثياب

نمط الإنتاج الآسيوى

قال بيرى أندرسون (١٩٧٤ - ٥٩٨) أود لو أن فكرة نمط الإنتاج الآسيوى «تلقى ما تستحقه من تكريم بأن نواريها التراب» . وهذا كريم جداً منه ، نظرا لأن نمط الإنتاج الآسيوى لا يكاد يستحق هذا منا . ونحن لا نريد أن ننخرط فى تاريخ هذا المفهوم المثير للجدال ، والمتناقض لنبين بالشواهد والأدلة أنه كان عاطلا من أى أساس ينطلق منه . وأقول «ينطلق» لأنه قبل اختراع عبارة النمط الآسيوى للإنتاج كان العالم يعرف مسبقا أن العالم الحقيقى ليس على هذا النحو أبداً . وتشتمل صفحات هذا الكتاب على ما يشهد ويؤكد أن أوروبا كانت تعرف عن يقين مظاهر التقدم والتطور فى كل من المجالات : الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى فى مصر وفى غرب وجنوب وشرق آسيا . وشهد آدم سميث فى عام ١٧٧٦ بأن الصين والهند بكل الحسابات متقدمان على أوروبا فى كل شىء حتى التقانة . ولكن لماذا قال هو أيضا إن الصين تبدو وكأنها لم تتغير على مدى خمسة قرون ؟ طبيعى أنه لم يكن الأمر كذلك ولكن حتى ولو افترضنا صحة هذا الرأى فإنه سوف يعنى أن الصين

كانت متقدمة جداً منذ وقت مبكر تماما قبل خمسة قرون من الوقت الذى أصبحت فيه أوروبا قادرة على اللحاق بها والتطور مثلها . وحقيقة الأمر أن الصين كانت متقدمة للغاية وكما رأينا فإن اقتصادها اطرد فى توسعه وتقدمه . وهذا عين ما حدث أيضا بالنسبة لغالبية أنحاء آسيا . وسبق أن لاحظنا أن الصين كانت أبعد ما تكون عن وصفها «بالركود» ؛ إذ رأينا كيف أن سكانها وإنتاجها وتجارتها تطوروا وتوسعوا بخطى سريعة ، وأن مؤسساتها الاقتصادية والمالية هى التى تولّد عنها هذا التوسع أو سمحت به على أقل تقدير .

لذلك فإن وصف كارل ماركس للصين بأنها «مومياء محفوظة داخل تابوت محكم الغلق ..... يتحدى الزمان» وصف بغير أساس فى الواقع . كما وأن فكرته التى افترض على أساسها أن نمطا آسيويا للإنتاج ساد الهند وبلاد فارس ومصر وأى بلد آخر هى فكرة لا أساس لها أيضا . ولم يكن هذا الرأى سوى ضربا من ضروب «الاستشراق المصبوغ بالحمرة كما وصفه بحق تيبيبو tibebu (١٩٩٠) . ومن ثم فإن ماركس إذ يحاج قائلا : «القول إجمالا إن أنماط الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبرجوازية الحديثة يمكن تصنيفها كعصور ومراحل تحدد معالم التقدم للتطور الاقتصادى فى المجتمع إنما كان يطلق عبارات من نسج خيال أيديولوجى بحت ، وليس لها من أساس فى الواقع أو العلم . (كلمات ماركس نقلا عن بروك ١٩٨٩ – ١١ ، ٦) . إن التاريخ لم يشهد ولا يعرف عصورا على هذا النحو . وإن الفكرة ذاتها التى تحدثنا عن تحولات تجرى فى مسار خطى واحد من «نمط إنتاج» إلى آخر ، سواء أكانت على أساس «مجتمعى» أو عالمى النطاق ، إنما هدفها حرف الانتباه عن العملية التاريخية الحقيقية والتى هى عملية عالمية النطاق ودورية المسار ولكنها متكاملة أو متحدة أفقيا .

وللأسف له فإن أهمية تحليل ماركس لآسيا يتمثل فى ..... أنه عمل كجزء متكامل ومندمج فى العملية التى صاغ على أساسها نظريته عن الرأسمالية» . (بروك ١٩٨٩ – ٦) . و «أهمية القول بخصوصية شرقية فى الدراسة الماركسية ..... تكمن فى المفهوم القائل إن الحضارة الإسلامية (وغيرها من الحضارات الشرقية) هى ، على عكس المجتمع الغربى ، حضارات ساكنة «استاتيكية» سجينة أعرافها المقدسة وأخلاقياتها الشكلية ، وشريعتها الدينية» (تيرنر ١٩٨٦ – ٦) . وفى هذه الحدود يبين فساد مجمل نظرية ماركس عن الرأسمالية لسببين : الأول ، افتقارها إلى ما يدعمها من حجج انطوت عليها خرافات المركزية الأوروبية بشأن افتراض وجود نمط آسيوى للإنتاج . والثانى ، افتراضه القائم على المركزية الأوروبية الذى يزعم أن أوروبا مختلفة ، وأن ما حدث فيها إنما هو نابع من داخلها وناشئ عنها . وقد تبين لنا أن لا شىء من هذا نشأ أصلا وحقيقة داخل أوروبا – ناهيك عن القول بأن ما حدث ظهر نتيجة انتقال افتراضى من الإقطاع إلى الرأسمالية . إنما العملية التاريخية عالمية النطاق شاملة العالم كله بما فيه أوروبا .

وإذا ما شاء القارئ الإطلاع على نقد نظرى وتجريبى آخر يتسم بالقسوة فى نقده لمفهوم النمط الآسيوى للإنتاج فإننا نحيله إلى اسلاموغلو - عنان (١٩٨٧) وإلى العديدين ممن أسهموا معها فى الكتاب الذى أشرفت على تحريره عن «الامبراطورية العثمانية» . إنها توضح كم من المحاولات الوضيعة استهدفت تطويع الشواهد قسرا لتلائم هذه المقولة التعسفية ؛ وكم من المحاولات المستعصية للإفلات منها أو لمعادلتها أو حرفها بدلا من أن تهدف المحاولات إلى دعم وتوسيع نطاق الدراسة التحليلية للشواهد والبينات الخاصة بالمساهمين فى الدراسة . ويوضح كتابها بجلاء تام كيف أن مقولة النمط الآسيوى للإنتاج «ليست وحدها التى تمثل قيدا ، بل وأيضا مقولة «نمط الإنتاج الرأسمالى» ، وكذلك مقولة فاليرشتاين المبنية على نظرة أوروبية عن «النظام - العالمى الحديث» ؛ وأيضا فكرة احتوائه ودمجه للعثمانيين أو لأى إقليم آسيوى آخر . وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما يلى :

نزعة التفرد الأوروبى

يتعين علينا الاعتراض على نزعة التفرد الأوروبى المزعوم استناداً إلى ست حجج مترابطة .

أولا - إن فرضية «الخصوصية الشرقية «الأفريقية الآسيوية» وكذا فرضية نزعةالتفرد الأوروبى ، تعبران تعبيرا خاطئا تجريبيا ووصفيا عن كيفية أداء الاقتصادات والمجتمعات الآسيوية . وليس الأمر قاصرا على الزعم بوجود «نمط إنتاج آسيوى» ، بل إن مزاعم أخرى عن وجود خصائص لا عقلانية ومناهضة لالتماس الربح وغير ذلك من قسمات مفترضة مثل قسمات «قبل رأسمالية» و «لا رأسمالية» ومناهضة للتجارة والإنتاج الرأسمالى . وهذه جميعها مزاعم لا أساس لها من الصحة أو الدعم الواقعى والتاريخى . وهذا هو ما أثبتناه فى استعراضنا لمشاركة آسيا فى الاقتصاد العالمى . وواقع الحال أن التطور الاقتصادى والمالى الأفروآسيوى وكذلك مؤسساتهما لم تكن جميعها فى مستوى المعايير الأوروبية بل إنها فاقتها بمراحل فى عام ١٤٠٠ ، واستمرت كذلك حتى عام ١٧٥٠ بل وحتى عام ١٨٠٠

ثانيا - طوال القرون فيما بين ١٤٠٠ و١٧٠٠ على أقل تقدير وقبل ذلك لم يكن هناك شيء «استثنائى» أو «فريد» تنفرد به أوروبا اللهم إلا إذا كان وضعها الهامشى الاستثنائى ، وامتدادها كشبه جزيرة على الخريطة ، ودورها الضئيل فى الاقتصاد العالمى . وربما هيأ لها هذا شيئا من «ميزة التخلف» (جبير شينكرون ١٩٦٢) . إننا لا نجد شيئا من مظاهر التفوق الأوروبى المزعوم وليد شواهد تاريخية سواء من داخل

أوروبا ذاتها أو من أى منطقة أخرى على نحو ما حذرنا هو دجسون (١٦٩٣) منذ عشرات السنين ، وكما أثبت لنا أخيرا بلوت (١٩٩٣ ، ١٩٩٧) بجلاء تام . لذلك نرى أن القسط الأكبر مما بين أيدينا من دراسات تاريخية ونظرية اجتماعية ابتداء من ماركس وفيبر حتى برديل وفالير شتاين أخطأ نظريا وتجريبيا فى التعبير عن العوامل الحاسمة حتى فى مشاركة وتطور أوروبا اقتصاديا . إن الدراسات التاريخية والنظرية الاجتماعية ، بغض النظر عن النوايا واللون السياسى - على نحو ما نجد عند تاونى Tawney أو ترينبى وبولانى أو بارسونز وروستو -عاطلة من أى أساس تاريخى استمد منها المؤلفون مزاعمهم . فمثلما أن آسيا لم تكن غارقة فى الوحل ، كذلك أوروبا لم تنهض على قدميها بجهدها الذاتى فقط .

ثالثا - يعيب المنهج المقارن ذاته قصور فى النزعة الشمولية وخطأ فى تعيين المكان . ولعل أسوأ مظاهره أنهم أعلنوا وبشكل تعسفى أن بعض «القسمات» تمثل شرطا جوهريا (لماذا ؟) وأن العالم كله يفتقر إليها فيما عدا أوروبا . وجدير بالذكر أن ماركس كان من بين هؤلاء الذين يشوب تحليلهم هذا العيب . وأحسن أحوال هذا المنهج حين يقارن الباحثون الغربيون (وللأسف أن بعضهم من أبناء آسيا وغيرها / قسمات «غربية» حضارية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتقانية وعسكرية وجغرافية ، أو فى عبارة واحدة ، قسمات غربية عنصرية وبين قسمات «شرقية» ، ويكتشفون أن هذه الأخيرة ، تفتقر إلى هذا المعيار (المركزى الأوروبى) أو ذاك . ونذكر من بين الكتاب الكلاسيكيين اسم ماكس فيبر الذى رصد القسط الأكبر من دراساته لعقد مقارنات بين هذه العوامل ، ومن أجل تجميل الأفكار الماركسية عن الخصوصية الشرقية . وعمد أتباعه ، وهم كثيرون ، إلى إضفاء المزيد من مظاهر التجميل على هذا النهج المقارن بإضافة قسمات جديدة ذات طابع مميز . وحتى إذا ما افترضنا دقة وصواب هذه المقارنات تجريبيا ، وقد لاحظنا أن أكثرها دون ذلك ، فإنها تظل معيبة وقاصرة من ناحيتين مهمتين : الأولى هى كيف نفسر العوامل التى يزعمون أنها مهمة ، والتى سنعقد بينها المقارنة ، والثانية ، هى الاختيار لمقارنة هذه القسمات أو العوامل أولا وأخيرا . إن اختيار أى القسمات أو العوامل التى نعقد بينها المقارنة إنما ينبنى على قرار مسبق ، صريح أو ضمنى ، يقضى بأن الخصائص الأوروبية مهمة ، ومتميزة ، ومن ثم جديرة بأن نقارنها بغيرها . وسوف ندرس هذه القرارات والخيارات .

رابعا - الافتراض الذى يأتى التعبير عنه صريحا أحيانا ، وضمنيا فى غالب الأحيان ، هو أن القاعدة المؤسسية وآليات الإنتاج والتراكم والتبادل والتوزيع وأداءها الوظيفى إنما تحددها الوراثة التاريخية «التقليدية» و / أو غير ذلك من تطورات محلية أو قومية أو إقليمية . وهذا النوع من «التحليل» لا يضع فى الاعتبار حتى مجرد إمكانية

أن هذه العوامل موضوع البحث هى استجابات محلية أو قومية أو إقليمية للمشاركة فى عملية ونظام اقتصادى عالمى . ولكن ، وكما أكدنا وأثبتنا بالبرهان ، فإن التراكم والإنتاج والتوزيع وأشكالها المؤسسية فى كل أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكتين إنما تلاءمت معا ، وعبرت عن واقع التكافل والاعتماد المتبادل فيما بينها . والشىء اليقينى أن الشكل المؤسسى ودم الحياة لجميع المراكز التجارية مثل هرمز وملقا وغالبية الموانئ الأخرى ، والتقاءات طرق القوافل إنما كانت دالة على زيادة أو نقص مشاركتها فى الاقتصاد العالمى . وكذلك كان حال مواقع الإنتاج والتجارة الواقعة خلفها . وأوضحت دراستى عن زراعة المكسيك من عام ١٥٢٠ حتى عام ١٦٣٠ إلى أى مدى كانت الأشكال المؤسسية المتعاقبة لتعبئة وتنظيم العمالة إنما كانت استجابات محلية لمقتضيات اقتصادية ودورية عالمية (فرانك ١٩٧٩) . ولاحظنا فى الأبواب ٢ ، ٣ ، ٤ تعديلات وملاءمات وتطورات مؤسسية مماثلة فى مجالات نشاط البنغال (ايتون ١٩٩٣) ، وجنوب الصين (مرقس ١٩٩٧) وجنوب شرق آسيا (ليبيرمان ١٩٩٥) والامبراطورية العثمانية (اسلاموغلو – عنان ١٩٨٧) . وأكثر من هذا أن المتغيرات «الحضارية» أو «الثقافية» ذات الصلة ليست محددات أو ذات كيان مستقل ، بقدر ما هى ذاتها نتاج مشتق من العملية والهيكل الاقتصاديين العالميين ، وقائمة عليهما . وثمة محاولات عمدت إلى تفسير أو بيان التطورات المحلية أو القومية أو الإقليمية التى تتبدى على السطح كتموجات الماء ، واعتمدت أن يجرى التفسير أساسا فى ضوء ما يسمى محددات طبقية أو ثقافية مفترضة خاصة بكل منها . بيد أنها جميعًا محاولات محدودة من حيث مدى الرؤية والفهم أنها تغفل هذا البحر الواسع الذى يزخر بتحولات اقتصادية عالمية أساسية ، والتى لا تكون فيه التحولات المحلية فى الغالب الأعم سوى تموجات أو تجليات سطحية . صفوة القول إن جميع المحاولات التى استهدفت تفسير قسمات وعوامل التطور على أساس مقدمات محلية فقط ، أو اعتمادا عليها أولا ، وإسقاط وظيفتها فى النظام / الاقتصاد العالمى لن تؤدى إلا إلى إسقاط العوامل الجوهرية اللازمة لأى تفسير شاف وواف .

لذلك فإن اعتراضى الخامس هو أن جميع الدراسات المقارنة حتى أفضلها شأنا ، تنتهك مبدأ الشمولية . ذلك لأنها تدرس الكل الكوكبى والنظام / الاقتصاد العالمى المشتقة منه العوامل المزمع مقارنتها . معنى هذا أننا بحاجة إلى أن نصوغ نظرية وتحليلا شموليين لهذا الاقتصاد الكوكبى والنظام العالمى ، وكذلك نظرية وتحليلا شموليين لأدائهما وتحولاتهما . إذ أن هذين أيضا يولدان ويصوغان الأشكال المؤسسية ذاتها . وخير توضيح يبين بجلاء أننا بحاجة إلى مثل هذا النهج المغاير تماما هو القضية المثارة بشأن ضرورة ابتداع نُهُج جديدة لدراسة التاريخ الأوروبى والتى نشرتها صحيفة ميتو Metu التركية عام ١٩٩٥ . وتعرض الصحيفة موضوعا عنوانه

«نظرية عن صعود الغرب» بقلم جون إيه . هول john A. Hall ، كما تعرض مناقشة شارك فيها عديدون من زملائه الأتراك . ويسلم هول بأن إدعاء «القدرة على تقديم تفسير جديد تماما» لصعود الغرب من شأنه أن «يحل مشكلة ماكس فيبر في عبارات جديدة تماما» إنما هو إدعاء ينطوى على «قدر يتجاوز حدود مس من جنون العظمة» . ويستهل موضوعه بدراسة عن الصين مع إشارات موجزة عن الإسلام والهند الهندوسية / البوذية اللذين لا يفتأ يقارنهما بأوروبا على نحو سلبى . (هول ١٩٨٥) . ونحن نعرف أن الرأى السائد يزعم أن التطور الاقتصادى كان ضربا من المحال فى الصين بسبب الدولة الإمبرالية ، وفى الهند بسبب نظام الطوائف الهندوكى ، وفى ظل الإسلام بسبب نظام القبيلة الرعوى البدوى . ويمضى الزعم ليقرر أن هذه الأقاليم جميعها تفتقر إلى الدولة الأوروبية الفريدة ، وإلى نظام مشترك بين الدول . لذلك نرى هول يرتد إلى ذات الحجة القديمة الخاصة بالتفرد الأوروبى فيما عدا أنه يضفى على المعنى الأخير تغييرا طفيفا . ونلحظ أن واحدا من المعلقين الأتراك يقدم «دفاعا عن السيد هول» . ويقول أحسب أن غالبية الحجج المضادة إنما ترتكز على ضرب من سوء الفهم» (ميتو ١٩٩٥ - ٢٥١) . ومن أسف أن «الحجج المضادة» لزملائه الأتراك لا تفعل أكثر من إضافة استثناء إلى بعض مظاهر التفرد الأوروبى ، والمقارنات عند هول . إنهم هم أنفسهم لا يملكون تفسيرا بديلا ، أو حتى نهجا يطرحونه ، ناهيك عن تقديم منهج شمولى لا يقتصر على المقارنة بل يربط بين الأوروبيين والعثمانيين داخل نظام عالمى واحد . ونحن من جانبنا لم نفعل شيئا هنا أكثر من أن نستهل هذه المهمة .

أخيرا فإن الدراسات التى تقارن بين المجتمعات «الغربية» و «الشرقية» فاسدة بفعل اختيارها لقسمات أو عوامل بذاتها لعقد المقارنة بينها ، إلا إذا كان الاختيار نفسه مستمداً من دراسة عن النظام / الاقتصاد العالمى ككل شامل مسلما به . وطبيعى أن الاختيارات ليست كذلك . والحقيقة أن اختيار القسمات والعوامل بذاتها لمقارنتها نابع من التركيز فقط على جزء من العالم ، ليكن بريطانيا ، أو أوروبا ، أو الغرب ، أو أى مكان . معنى هذا أن التخطيط ذاته للدراسة ابتداء من ماركس وفيبر إلى بروديل وفالير شتاين ، يعيبه خطأ تعيين المكان ، كما يعيبه النظر إلى موضوع التفسير بعدسة مكبرة ، أو حتى بمجهر ولكن فقط فى ضوء الشارع الأوروبى . والمهمة الحقيقية هى الإمساك بمنظار تليسكوبى يعطينا رؤية شاملة للكوكب كله فى مجموعه ونظامه / الاقتصادي العالمى . إذ أن هذا وحده هو الذى يمكنه أن يكشف لنا عن ماهية القسمات السالبة ، أو العوامل النشطة التى نحن بحاجة إلى أن ندقق النظر إليها ونمعن فى تفحصها بدقة من خلال عدسة مكبرة . وهذه هى المهمة التى سننتقل إليها خلال مناقشتنا للمعانى المتضمنة فى الجزء الثانى من هذا الباب

ولكن أولا ، هناك بعض الاستنتاجات الاشتقاقية بشأن ما لا نفعله ، لأننا إذا ما فعلناه فإن هذا سوف يحول دون رؤية التاريخ «كما كان فى حقيقته» - أى فى الكل الشامل الكوكبى .

نظام عالمى أوروبى أم اقتصاد كوكبى ؟

على نقيض المزاعم الخاطئة التى قال بها بروديل وفالير شتاين وغيرهما كثيرون تفضى دراستنا إلى نتيجة حتمية ، وهى أن الفترة الباكرة من التاريخ الحديث إنما صاغ شكلها اقتصاد عالمى مطبق عمليا على مدى طويل ، ولم يصغه فقط نظام - عالمى أوروبى . وسبق لى أن برهنت كيف أن نموذج ونظرية فالير شتاين وبروديل تنقضهما نفس الشواهد وذات الدراسة التحليلية لهما (فرانك ١٩٩٤ - ١٩٩٥) . ولا تزال الغلبة حتى الآن للشواهد التاريخية التى استعرضناها فى هذا الكتاب ! إذ يوضح الباب الثانى كيف أن تقسيم العمل على النطاق العالمى كان معمولا به ، أى وجد سبيله إلى التطبيق من خلال سلسلة طويلة من العلاقات التجارية وتوازنات واختلال للتوازنات . ويوضح الباب الثالث كيف كان المال عصب الحياة والدم الذى يسرى عبر نظام دورى حول العالم كله وجعل العالم دائرة واحدة . ويوضح الباب الرابع أن آسيا لم تكن فقط متفوقة فى هذا الاقتصاد الكوكبى ، بل أكد أن التقانة والمؤسسات الاقتصادية الآسيوية مستمدة من الاقتصاد العالمى ذاته ومتلائمة معه . ويوضح الباب الخامس كيف أن عمليات دورية مشتركة وغيرها صاغت فى وقت متزامن حظوظ ونكبات نظم اقتصادية وأقاليم ونظم حكم بعيدة فى أقاصى العالم ولكنها جميعا مترابطة . والتمس الباب السادس تقديم تحليل يبين كيف أن هيكل وتحولات هذه الروابط ذاتها تولدت عنهما عمليتا «انحطاط الشرق» و «صعود الغرب» ، وإنهما عمليتان مترابطتان . لذلك فإن من العبث الذى لا طائل منه أن تحاول نزعة المركزية الأوروبية أن تفسر ، أو أن يراودها الأمل فى أن تفسر أيا من هذه الأحداث والعمليات والعلاقات المشتركة بينها داخل إطار المجتمعات / الاقتصادات القومية ، أو حتى داخل إطار توسع «نظام / عالمى أوروبى» هو الأوحد .

لذلك فإن النظام / الاقتصاد العالمى الحقيقى لا يمكن فرضه وتحديده قسرا داخل هيكل تعسفى هو «نظام / عالمى حديث» مركزه أوروبا كما ذهب فالير شتاين . ذلك لأن النظام / الاقتصاد العالمى الشامل لكل الكوكب لم يكن له مركز وحيد بل مراكز متراتبة ، وربما احتلت الصين قمة هذا الهرم . لذلك نجد من الصعوبة بمكان تأكيد وجود هيكل وحيد أو أحادى المركز لعلاقات المركز - الطرف . هذا على الرغم من

وجود شواهد على وجود مثل هذه العلاقات التى تقوم على قواعد فيما بين الأقاليم ومشتركة فيما بينها أو على بعض القواعد الإقليمية الداخلية . ومن المشكوك فيه القول بوجود «مناطق شبه طرفية حسب المعنى الذى قصده فالير شتاين . ولكن لم يكن واضحا تماما ما المعنى المفترض هنا .

ونحن نرفض الاعتراض المضاد المحتمل والزعم بأنه لا يوجد واقعيا مثل هذا النظام / الاقتصاد العالمى (الكلى الشامل) . إذ على النقيض كان هناك فعلا ما يسمى نظام / اقتصاد عالمى ، وأنه فى الحقيقة نظام واحد . إذ اشتمل على تقسيم كوكبى للعمل ، وعلى روابط تجارية ومالية كوكبية خاصة من خلال سوق النقد العالمى النطاق . وعلاوة على هذا يبدو أيضا واضحا أن النظام / الاقتصاد العالمى المشار إليه كان له هيكل كوكبى ودينامية خاصة به ، وهذا أمر بحاجة إلى قدر وافر من الدراسة . ومن ثم نرى أن هذا الاستنتاج الثالث بشأن قيام اقتصاد كوكبى يتسق تماما ، ليس فقط مع الشواهد التاريخية ، بل وأيضا مع الاستنتاجين الأولين .

عام ١٥٠٠ - اتصال أم انقطاع ؟

نتيجة أخرى لازمة عما سبق ولافكاك منها ، هى أن القطيعة المزعومة قبل وبعد عام ١٥٠٠ لم تحدث على الإطلاق . إذ كثيرا ما يحدد المؤرخون قطيعة فى تاريخ «العالم» عند العام ١٥٠٠ . (انظر على سبيل المثال ستافوريانوس ١٩٦٦ وريلى ١٩٨٩) . وطرح بنتلى (١٩٦٦) اقتراحات ابتكارية يرى بمقتضاها أن نستخرج من تاريخ العالم «تقسيما دوريا لفترات أو دورات لا يكون أساسها ومصدرها التاريخ الأوروبى فحسب بل جميع العمليات التى جرت على نطاق العالم كله حتى عام ١٥٠٠ . ولكن حتى هذا الرأى لا يزال يضع عام ١٥٠٠ حدا فاصلا تبدأ عنده الحقبة الأخيرة . ويرى المؤرخون وأصحاب النظريات الاجتماعية فى أوروبا ، سواء منهم الأجيال السابقة ، أم المعاصرون ، فإنهم جميعا يحددون نفس هذه القطيعة وهذا هو الشىء نفسه الذى فعله المفكرون الذين يصوغون نظريات عن نظام عالمى من أمثال فالير شتاين (١٩٧٤) وساندرسون (١٩٩٥) وشيز - دون وهول (١٩٩٧) . ونجد الزعم بحدوث قطيعة حادة عام ١٥٠٠ واضحا أيضا فى فكر كل من آدم سميث وكارل ماركس إذ يريان أن العامين ١٤٩٢ و١٤٩٨ كانا أهم الأعوام فى تاريخ البشرية . وربما كانا كذلك بشكل مباشر بالنسبة لشعوب العالم الجديد ، وبشكل غير مباشر لشعوب أوروبا . ولكن بروديل (١٩٩٢ - ٥٧) ينازع فالير شتاين فيما يتعلق بزعمه حدوث هذه القطيعة فى أوروبا ؛ إذ يرى بروديل اتصالا مطرداً منذ عام ١٣٠٠ على الأقل وابتداء من عام ١١٠٠

والحقيقة أن هناك من يشير ، بمن فيهم فالير شتاين (١٩٩٢) إلى وجود اتفاق واسع النطاق على أن الطور التوسعى «أ» طويل الأمد من عام ١٠٥٠ وحتى ١٢٥٠ أعقبه طور انكماش «ب» من ١٢٥٠ وحتى ١٤٥٠ ثم بعده طور توسعى آخر «أ» على مدى القرن السادس عشر الممتد من ١٤٥٠ حتى ١٦٤٠ . غير أن الشواهد سالفة الذكر تفيد بأن هذا الطور التوسعى الطويل بدأ بالفعل فى غالبية آسيا بحلول عام ١٤٠٠ وامتد هناك حتى عام ١٧٥٠ على الأقل . ويبدو أن «القرن السادس عشر الممتد» الأوروبي الذى يقول به «فالير شتاين» ربما هو تعبير متأخر ووقتى عن هذا التوسع الاقتصادى العالمي . ويتعين فى الحقيقة النظر إلى رحلة كولومبوس وفاسكو داجاما كتعبير عن هذا التوسع الاقتصادى العالمى الذى يريد الأوروبيون من خلاله أن يربطوا أنفسهم بآسيا . لذلك فإن الاستمرارية خلال ١٥٠٠ كانت عمليا أهم كثيرا وذات دلالة أبلغ من أى قطيعة مزعومة أو انطلاقة جديدة .

لذلك أرى أنه من غير الملائم ، بل ولا ضرورة كما هو شائع ، للنظر إلى الفترة الباكرة فى العصر الحديث والتاريخ المعاصر باعتبارها نتيجة و / أو نذيرا بقطيعة تاريخية مهمة . والملاحظ أن فرضيات عدم التواصل الشائعة لا تمثل إسهاما ، ناهيك عن أن تمثل ضرورة ، بقدر ما تمثل عائقا يحول دون فهم العملية التاريخية العالمية على حقيقتها والواقع المعاصر . وإن هذه الفرضيات المضللة التى تفترض حدوث حالة أخذت صورا عديدة فى التعبير عنها مثل «ميلاد الرأسمالية» و «صعود الغرب» و «دمج آسيا فى الاقتصاد العالمى الأوروبى» ، علاوة على عبارات أخرى هى من مزاعم الغرب مثل «العقلانية» و «رسالة الغرب لنشر الحضارة» . وأفضل أن أترك كل ما يتعلق بالتفكير الفلسفى لآخرين لكى يوضحوا لنا ما إذا كان صحيحا أم لا أن التاريخ الحديث والمعاصر هو أداة أو مجلى «التقدم» سواء تقدم خطى المسار أم غير ذلك .

وأفضل هنا أن نتساءل ، ونعيد التفكير بشأن الصواب العلمى أو الفائدة التحليلية سواء هنا فى أوروبا أم هناك فى آسيا لمثل هذه المفاهيم والمصطلحات الدالة على فترات زمنية محددة مثل «الرأسمالية الأولية أو الجنينية» ، أو «التصنيع الأولى أو الجنينى» ، أو عبارات أخرى ذات دلالة كمية مثل قولنا «رأسمالية صغيرة» «أو شبه اقطاعى» أو اشتراكية أولية أو جنينية . إن النزاعات التى لا نهاية لها بشأن مراحل الانتقال المزعومة من واحدة إلى أخرى من تلك الفئات على وجه التجديد ، ولكن فى فترات زمنية مختلفة فى أى جزء من العالم إنما هى حرفيا طريق مظلم مسدود لن يفضى بنا أبدا إلى بقعة نور مهما كانت باهتة . وإنما سبيلنا فقط هو دراسة البنية والدينامية كعملية متصلة فى اطراد لعالم (نظام) واحد . فهذا وحده فقط الذى يمكن أن يوضح لنا كيف ولماذا وأين حدث «التطور» أو «الصعود» أو «السقوط» لأى جزء

من أجـزاء العالم (النظـام) سـواء حدث هذا فى أوروبا أو أمريكا أو أفريقيا أو آسيا أو منطقة الأقيانوس و / أو أى منطقة أخرى .

هل هناك رأسمالية ؟

فى عصرنا الحديث (أى منذ ماركس) كان «الافتتان» ، حسب وصف بروديل (١٩٨٢ - ٥٤) بالعام ١٥٠٠ باعتباره تاريخ انطلاقة جديدة أحدثت ما افترضه الباحثون قطيعة مع الماضى . وكان هذا الافتتان دالة على الادعاء بأنه بشير بـ «نمط الإنتاج الرأسمالى» ، وهو نمط جديد غير معروف قبل ذلك ، أو أنه لم يكن هو النمط المهيمن على الأقل . وكان هذا بطبيعة الحال الوضع السائد منذ ماركس وسومبارت حتى فيبر وتاونى ، ولا يزال متبعا عند كثيرين من أتباعهم المعاصرين . ولا يزال أيضا حال مفكرين من أصحاب نظريات النظام - العالمى ابتداء من فالير شتاين (١٩٧٤) وفرانك (١٩٧٨) إلى ساندرسون (١٩٩٥) وشيز - دون وهول (١٩٩٧) . بل إن سمير أمين نفسه (١٩٩١ ، ١٩٩٣) وبلوت (١٩٩٣ ، ١٩٩٧) وهما من أشد منتقدى المركزية الأوروبية عنفا يحجمان عن التخلى عن العام ١٥٠٠ باعتباره فجر عصر جديد لنظام رأسمالى أوروبى ولادة (وحملا أيضا) . ونلحظ أن جميع الماركسيين الذين أسلفنا ذكرهم وأتباع ماكس فيبر وبولانى وغيرهم من دعاة النظام - العالمى علاوة على علماء الاقتصاد والتاريخ يكفون بغتة عن البحث عن الشواهد والبينات بغية دراسة البقرة المقدسة المسماة النظام الرأسمالى انفردت به على حد زعمهم من «نمط نتاج» خاص بها على نحو استثنائى .

لذلك فإن مجرد إبداء رأى بأن هذا الاعتقاد قابل للبحث والتساؤل بشأنه إنما هو رأى مرفوض مقدما ، وهو بمثابة هرطقة لا تسامح معها . ولكن مادمنا قد خطونا الخطوة الأولى على طريق هذه الهرطقة قبل هذا الكتاب (فرانك ١٩٩١ وفرانك جيلز ١٩٩٣) فإنه لم يبق أمامنا من عائق يحول دون محاولة المتابعة والاستمرار . ويكفى أن نشير هنا إلى أن نفس الشواهد والبينات التى تدعم الاستنتاجات الأربعة الأولى التى أسلفنا مجملها إنما تنطوى على معان ودلالات تتعلق بفكرة «الرأسمالية» . وتنكر هذه الاستنتاجات فكرة نمط الإنتاج الآسيوى والتفرد الأوروبى ، ولكنها تؤكد وجود اقتصاد عالمى ، كما تؤكد استمراره حتى عام ١٥٠٠ . ولكن أصحاب نظريات النظام - العالمى ، وكذلك بلوت يقبلون النتيجتين الأوليين عن نمط الإنتاج الآسيوى والتفرد الأوروبى ، ويرفضون النتيجتين التاليتين (اللتان تؤكدان اطراد واستمرار اقتصاد كوكبى ، وتنكران حدوث قطيعة عام ١٥٠٠) . وينكر بروديل بدوره أيضا حدوث قطيعة

عام ١٥٠٠ ، ويعترف واقعياً باقتصاد كوكبى حتى وإن لم يتطابق مع نموذجه بشأن «اقتصاد – عالمى أوروبى» . غير أن هذه النتائج الأربع تجعلنا حتى نشك على الأقل فى مفهوم «نمط الإنتاج الرأسمالى» ، وفى الدلالة المفترضة لانتشار مزعوم من أوروبا إلى بقية أنحاء العالم . والحقيقة أن هذه النتائج الأربعة الأولى تشكك فى ذات الدلالة المنسوبة إلى «أنماط الإنتاج» المختلفة ومن بينها بطبيعة الحال «الإقطاع» و «الرأسمالية» ، ناهيك عن أى «انتقال» مزعوم من أحدها إلى الآخر . وبديهى أن هذا التصنيف الفئوى إنما هو وليد رؤية «مجتمعية» أو حتى قومية محدودة الأفق إذ ننظر من وراء غمامة تحد من أفق الرؤية . ومنذ ذلك التاريخ اطردت هذه العملية فى صياغة المفاهيم التى تحدد مجال الرؤية وتصرف انتباهنا بعيداً عن ما هو أهم متمثلا فى هياكل وعمليات منظومية عالمية . وهذه هى ذاتها التى تولدت عنها الأشكال التنظيمية التى وصفت عن خطأ وتضليل بمصطلحات «اقطاعى» و «رأسمالى» و «أنماط الإنتاج» .

وكما لاحظنا فى السابق لا يوجد «تقدم» فى مسار خطى واحد من «نمط» إنتاج إلى آخر ، وإنما جميع أنواع علاقات الإنتاج كانت ولا تزال ممتزجة ببعضها على نطاق واسع حتى داخل «المجتمع» الواحد ، بله المجتمع العالمى فى شموله . إن علاقات إنتاج كثيرة ومختلفة «قدمت» منتجات متنافسة فى السوق العالمية ، ولكنها لم تكن هذه العلاقة أو تلك ، وليست بالأحرى «نمط» إنتاج هو الذى حدد نجاح وفشل منتجين بذاتهم . وإنما على العكس فإن الضغوط والمتطلبات التنافسية فى السوق العالمية كانت ، ومستمرة فى كونها المحدد الأساسى لاختيار وملاءمة علاقات الإنتاج ذاتها .

وتدور مناقشات لا تنتهى عن مقدمات لتحديد مرحلة أو نفيها مثل لا – أو قبل – أو أولى ، أو مزهر ، أو مكتمل ، أو متدهور – أو بعد – أو غير ذلك لوصف «مرحلة» أو كمية أو نوع الرأسمالية أو الافتقار إليها . وأفضى بنا هذا إلى متاهة حرفتنا عن تحليل العالم الحقيقى . وذكرنا فى الباب الأول مثالا حديثا : إن جيتس Gates (١٩٩٦) فى كتابها «محرك الصين» بذلت جهداً محموداً لدراسة العلاقات بين النزعة التجارية والنظام الأبوى «البطريركى» على مدى ألف عام . ولكن تشبثها الدائم باستخدام التصنيف الفئوى مثل أنماط الإنتاج الخراجى والرأسمالى الصغير ، وما بينها من علاقات غير يسيرة أعاقها بدلا من أن يلقى ضوءاً يوضح تحليلها لقضايا العالم الحقيقية .

واستعراضنا فى الباب الأول لكتاب فان زاندن «الرأسمالية التجارية» يدفع بالحجة القول بأنها تمثل «تعبيرا عن أنماط إنتاج» تمايز بين أنماط إنتاج «لا – رأسمالية» واستخدام العمل خارج النظام «وبين» أنماط أخرى داخل «السوق العالمية» «لاقتصاد – عالمى» . ولكن الوجه الخفى للمناقشة ، وإن كان ذا دلالة كاشفة ، هو أنه

بغض النظر عن أى جانب من الحجج يؤازره المتحاورون ، فإنهم جميعا يلونون بهذه المصطلحات (التى أسلفنا ذكرها) مرات ومرات . بيد أنهم جميعا يستخدمونها دون وضعها بين علامات الاقتباس . ذلك لأنهم يوافقون على المعنى والمدلول لكل ما تزعم هذه المصطلحات استبعاده . ونجد فى الحقيقة أن فان زاندن وآخرين يسمون العديد منها : العبيد ، الفلاحين ، والعاملين بالبيت فى مجال الصناعات الصغيرة فى غرب أفريقيا وشرق آسيا (فان زاندن ١٩٩٧ - ٢٦٠) . ونلحظ فى هذا الحوار وفى الأدبيات التى يشير إليها أن جميع هؤلاء المنتجين ، بل التجار ، يظلون خارج عالم الخطاب الذى من المسلم به أن هولندا أصبحت فيه أضخم سوق توزيعى فى العالم عرفه العالم حتى ذلك التاريخ» . وهكذا كانت أمستردام مخزن التجارة العالمية ، وسوق النقد والمال الأهم فى غرفة التحكم فى الاقتصاد - العالمى الأوروبى (ليس وسولى Lis and Soly ١٩٩٧ - ٢٣٣، ٢١١ ، ٢٢٢) وطبعا أن أمستردام وهولندا لم يكونا شيئا من هذا الذى ذكرناه آنفا فى الاقتصاد العالمى الحقيقى . غير أن جميع المتحاورين حول موضوع «أنماط الإنتاج» يرون أن الاقتصاد العالمى الحقيقى - الذى كانت أمستردام قاعدته الأمامية - ليس له وجود .

ويؤكد فالير شتاين فى الحقيقة ، بمداخلته على معنى محدد هو «دعونا لا نراوغ بشأن وحدة التحليل» . ولكن المسألة الأهم فى الحوار كله هى تحديدا وحدة التحليل التى يغفلها جميع المشاركين فى الحوار - وأعنى الاقتصاد العالمى وليس اقتصادهم الأوروبى الضئيل . إننا ما إن نقر ونعترف بأن كل الحوار الدائر بشأن «أنماط الإنتاج» يشحب كثيرا حتى ليغدو غير ذى معنى ولا صلة : ها هنا لا يعدو كونه مجرد إلهاء أو انحراف عن القضية الأساسية وهى التحليل الشمولى للكل فى وحدته ، وهو الأمر الذى يضمر جميع المشاركين النية لتجنبه .

لذلك فقد يكون من الأفضل إسقاط العقدة الغوردية Gordion Knot أعنى إسقاط تلك المشكلة العويصة التى لا حد لها ، وهى «الرأسمالية» جملة وتفصيلا . وتلك هى كانت حجتى فى كتابى فرانك (١٩٩١) و (فرانك وجيلز ١٩٩٢ - ١٩٩٣) وفرانك (١٩٩٤ - ١٩٩٥) . وعرض شودهورى (١٩٩٠ - ٨٤) هذه الحجة جيدا حين كتب عنها تحت عنوان ، آسيا قبل أوروبا : البحث الذى لا ينتهى من قبل المؤرخين المحدثين عن «أصول» و «جذور» الرأسمالية ليس أفضل من بحث رجال السيمياء عن حجر الفلاسفة الذى يحول المعادن الخسيسة إلى ذهب .

وهذه هى المشكلة فى الحقيقة ليس فقط بالنسبة للأصول والجذور بل وبالنسبة لمجرد وجود ومعنى «الرأسمالية» . لذا خير الأمور إسقاطها ونسيانها وأن نمضى قدما فى بحثنا عن حقيقة التاريخ العالمى الشامل .

هل من هيمنة ؟

فكرة هيمنة أوروبية أعقبتها هيمنة غربية على بقية العالم واردة ضمنا فى الغالبية العظمى من الكتابات التاريخية والاجتماعية و «العلمية» والدعائية . أما الهيمنة السياسية فهى سافرة واضحة فى غالبية أدبيات العلاقات الدولية الحديثة ابتداء من كريسنر (١٩٨٣) وكيوهين Keohne (١٩٨٣) وحتى موديلسكى وثومبسون (١٩٨٨ ، ١٩٩٦) . والهيمنة الاقتصادية واضحة صريحة عند فالير شتاين وأشياعه . وسبق لى أن أعربت عن شكوكى إزاء الوضع النظرى الملتبس لمثل هذه الهيمنة (فرانك وجيلز ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، فرانك ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) . والشواهد التى عرضناها فى الأبواب ٢ ، ٣ ، ٤ كافية لكى تدفن أى زعم يضفى صدقا تاريخيا على أى ضرب من ضروب هذه الهيمنة سياسية أم اقتصادية أم اقتصادية سياسية أو حتى ثقافية من حيث هى هيمنة عالمية النطاق يمارسها أى جزء من أجزاء العالم أو حتى تمارسها أوروبا كاملة عن بكرة أبيها قبل عام ١٨٠٠ . إذ لم يحدث فى أى وقت من الأوقات على مدى القرون الأربع التى نعرض لها أن كان هناك اقتصاد أو دولة قادرة على ممارسة أى درجة كبيرة من الهيمنة ولا حتى الزعامة على الاقتصاد أو العلاقات السياسية أو الثقافة أو التاريخ العالمى ككل شامل . وإذا كان للاقتصاد العالمى أى قاعدة تجارية وإنتاجية إقليمية فتلك القاعدة هى آسيا ؛ وإذا كان لها مركز فإنه الصين ، أما أوروبا فقد كانت ، مهما كانت النوايا والأغراض ، هامشية تماما .

هذا فضلا عن القول بأن جزءاً ما من أوروبا كان بوسعه أن يمارس أى مظهر من مظاهر القوة ذات الهيمنة ، أو حتى الزعامة الاقتصادية فى العالم وعلى العالم . لم يكن هذا ممكنا على وجه القطع واليقين بالنسبة لشبه جزيرة أيبيريا أو البرتغال الصغرى ذات المليون نسمة خلال القرن السادس عشر . ولم يكن هذا ممكنا كذلك بالنسبة لهولندا الصغرى خلال القرن السابع عشر ولا حتى بريطانيا «العظمى» فى القرن الثامن عشر . وإن مجرد فكرة وجود مثل هذه القيادة الاقتصادية أو القوة السياسية أو حتى توازن القوى (مثال ذلك عقب سلام وستفناليا عام ١٦٤٨) هى ذاتها ليست إلا نتيجة من نتائج خداع النظر الناجم عن قصر النظر الذى عبر عنه منظور «نظام / اقتصاد - عالمى أوروبى» . ومن الأمور القابلة للجدل القول بأن الاقتصادات و/ أو الدول سالفة الذكر ربما كانت كل منها على التتابع سمكة ضخمة داخل البركة الأوروبية و / أو الاقتصادية الأطلسية الإقليمية - أى إذا ما أسقطنا من الحساب إمبراطورية الهابسبورج وإمبراطورية الروسيا وغيرها . وتوضح جميع الشواهد أن الاقتصادات الأوروبية بل والأطلسية ، ناهيك عن نظمها الحاكمة ، لم تكن أكثر من مياه خلفية محجوزة فى ساحة الاقتصاد العالمى . إنها لم تمارس حتى زعامة تقانية مهمة

ذات بال . وكانت جميع الدول الأوروبية مجرد لاعبين صغارا فوق رقعة الشطرنج السياسية لامبراطوريات منج /كنج فى الصين والمغول والعثمانيين بل وحتى الصفويين . وتأسيسا على هذه الشواهد نسأل أليس واجبا إعادة النظر ومراجعة مفهوم «الهيمنة» برمته ؟

صعود الغرب والثورة الصناعية

كيف إذن صعد الغرب إذا ما لم يكن ثمة ما هو استثنائى يتفرد به هو أو نمط إنتاجه ولم يراوده حتى آمال فى الهيمنة قبل عام ١٨٠٠ ؟ النتيجة التى لا مفر منها أنه لابد وأن كانت هناك بعض العوامل الأخرى المؤثرة ، أو أن بعض الظروف التى لم تتحدد بعد جعلت هذه العوامل تنشط وتحدث تأثيرها هناك . وسبق أن رأينا كيف أن غالبية الجهود المبذولة لمعالجة هذه المسألة شابها عيب التعيين الخاطئ للمكان . ذلك لأنها بحثت عن هذه العوامل تحت ضوء الشارع الأوروبى فقط . ولكن نظرا لأن الغرب جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى الكوكبى فإنه لم يكن ليستطيع أن يصعد اعتماداً على نفسه وبنفسه فقط . وإنما بدلا من ذلك يتعين أن يكون أى صعود للغرب من داخل الاقتصاد العالمى نفسه . لذلك لا جدوى من البحث عن أسباب هذا الصعود فقط وأساسا داخل الغرب أو داخل أى جزء منه - إلا إذا كانت الفائدة المرجوة من وراء هذا هى فائدة أيديولوجية فحسب ، أعنى إرضاء هوى فى النفس على حساب الآخرين جميعا الذين ندفع بأنهم غير أكفاء .

والمعنى المتضمن فى الاستنتاجات الست السابقة ، وكذا الشواهد والبينات التى استقينا منها هذا المعنى هو أن مسألة «صعود الغرب» برمتها يتعين إعادة صياغة مفاهيمها وصياغتها فى عبارة جديدة مغايرة . وتشير الشواهد إلى ضرورة معالجة المسألة فى إطار النظام / الاقتصاد العالمى ذاته فى مجموعه ، باعتباره كلا واحداً ، وليس فى أى إطار بريطانى أو أوروبى أو غربى و / أو إقليم شرق آسيا الآن . أعرف أننى سأضع نفسى فى وضع مكشوف لاتهامى بالاستدلال الدورى إذا ما أكدت أن الشواهد التاريخية ليست متسقة مع أى من الأسباب الأوروبية / الغربية لتفسير صعود الغرب . ولذلك لم يكن الأمر مبرءاً من الغرض عند اطراد الحديث عن الثورة الصناعية مرات ومرات على مدى قرن من الزمان كبرتقالة استنفدت عصرا ولكن لاتزال تفرز عصارة هى سجالات وخلافات نظرية لا نهاية لها - ويجرى هذا كله داخل إطار فكرى ضيق ومحدود ، إطار حدث أو عملية بريطانية أو أوروبية .

لذلك فإن «صعود الغرب» فى أوروبا لم يكن صعوداً ذاتياً خالصاً . وإنما الأصوب أن ننظر إلى «صعود الغرب» كحدث جرى فى زمن محدد داخل النظام / الاقتصاد

العالمي عن طريق الانهماك في تنفيذ خطط البديل عن الاستيراد والنهوض بالتصدير (بأسلوب اقتصادات التصنيع الجديدة) بغية التسلق على أكتاف الاقتصادات الآسيوية . وطبعا أن الانهيار (الدوري ؟) لاقتصادات آسيا ، والهيمنات الإقليمية ساعدت أوروبا في تسلقها . أما فرضية روستو وآخرين التي تزعم حدوث قفزة مفاجئة في معدل تراكم رأس المال البريطاني فقد ثبت خطؤها منذ زمن طويل .

إن الحل الوحيد هو التحلل من مشكلة المركزية الأوروبية كمشكلة مستعصية ، وأن نعالج المشكلة في مجموعها وشمولها من منظور إطار فكري مغاير . هذه هي المسألة من باب أولى إذا ما تأملنا ما سوف يجري من خلاف جديد في الرأي حول ما إذا كانت هناك حقا «ثورة» صناعية أم فقط «تطور» وتوسع – وقد كانا تطورا وتوسعا اقتصادين عالميين .

فئات فارغة وتصنيفات تعسفية

أود إذا ما سمح لي القارئ أن أضيف أن كلا من الشواهد التي استعرضناها آنفا ، والنهج الشمولي الذي اقترحناه هنا لتحليل الشواهد يشير إلى عدد من الاستنتاجات الأخرى الخاصة بما لا نفعله . إن التاريخ والنظرية الاجتماعية ، علاوة على الحس المشترك الصائب ، قد عانت حتى الآن الكثير بسبب المحاولات الملغزة التي استهدفت ملاءمة الشواهد الآسيوية على نحو تعسفي بالنماذج والنظريات السائدة القائمة على المركزية الأوروبية . وسبق أن أوضحنا أن هذه النماذج والنظريات خاوية من أي محتوى تجريبي أو حس علمي حتى فيما يتعلق بأصولها الأوروبية . وإن محاولات توسيع نطاقها لتشمل أنحاء أخرى من العالم أفضت إلى نتائج شائنة . مثال ذلك المعارك الجدلية التي دارت على نطاق واسع حول الشواهد المؤيدة والمعارضة لمفهوم نمط الإنتاج الآسيوي . وتدخل ضمن هذا سلسلة من الإسهامات التي قدمها أخيرا باحثون صينيون ضمن كتاب أشرف على تحريره بروك (١٩٨٩) بعنوان «نمط الإنتاج الآسيوي في الصين» . ودارت بالمثل مساجلات لا نهاية لها حتى ليتعذر علينا سرد أسماء أصحابها ، وتناولت الإقطاع هنا وهناك ، الآن وفي الماضي . ويتمثل الوجه الآخر للعملة في الجدل الدائر عن النظام الرأسمالي وعما إذا كان أصيلا أم مستورداً أو مفروضاً من خارج وتم تطويره أو الحد منه ، أو حتى إلغاؤه في آسيا مع وصول الاستعمار الأوروبي . وأوضحنا في الباب الثاني كيف أن الالتزام بهذه الفئات الفارغة والتصنيفات التعسفية أفسد البحث السوفيتي فيما يتعلق بدراسة المناطق التابعة له في آسيا الوسطى .

وثمة تساؤلات حديثة مناظرة : عما إذا كان ، ومتى حدث أن النظام / الاقتصاد – العالمى الأوروبى الحديث دمج أو همّش و / أو تجاوز هذا الجزء أو ذاك من آسيا وأفريقيا . ونذكر على سبيل المثال أن بيرسون (١٩٨٩) خصص أخيرا كتابا كاملا لكى يحشر الهند عسفا داخل ، أو ينتزعها غصبا خارج ، القالب التعسفى للاقتصاد / العالمى الأوروبى الذى قال به فالير شتاين . وقاد هذا النهج بيرسون إلى التفكير فى كيف كان أو كيف لم يكن هذا الاقتصاد / العالمى محكوما أو غير محكوم بالتجارة فى «الضرورات» و / أو «الكماليات الترفية» ، وأى السلع الملائمة أو غير الملائمة لهذه الأوصاف . وهذا بدوره يعيّن حدود الاقتصاد – العالمى الأوروبى وكيف تغيرت أو لم تتغير هذه الحدود باختلاف الزمان ، وعما إذا كان المحيط الهندي ذاته ملائما أو غير ملائم ليكون «اقتصادا عالميا» خاصا . إن الجدل حول مسألة الضرورات / والكماليات الترفيه هو مضيعة للوقت ووليد فقدان القدرة على التمييز التى فرضها بعض علماء الآثار فى نظرتهم إلى الأزمنة السابقة . ونذكر من هؤلاء شنيدر (١٩٧٧) . ولا جدوى كذلك من وضع مظاهر للتمايز بين النظم – العالمية والامبراطوريات – العالمية ، ومحاولات إقحام أجزاء من العالم الواقعى عسفا فى هذه الفئات . (فرانك ١٩٩٣) .

الشىء المثير حقا هو السؤال الذى يسأله بيرسون ، ومعه أيضا بالات وفالير شتاين (١٩٩٠) . إذ يسألون عن متى «دمج الاقتصاد – العالمى الأوروبى» الهند والمحيط الهندى والاقتصاد المستقل المحتمل لمنطقة المحيط الهندى . وإن هذا السؤال يشبه سؤالك رجلا» متى توقفت عن ضرب زوجتك ؟ (والجواب «إننى غير متزوج» . فالسؤال إجمالا ليس هذا ولا ذاك حيث لم يكن هناك «اقتصاد عالمى أوروبى» منفصلا عن «الاقتصاد العالمى للمحيط الهندي» . وإذا حدث دمج فسوف يكون الأخير هو الذى دمج الأول وليس العكس . (فرانك ١٩٩٤) . إن بيرسون وآخرين ينظرون إلى الأمور تحت أضواء الشارع الأوروبى عندما يبحثون عن سبيل لفهم بعض المناطق الآسيوية داخل الاقتصاد العالمى . و «الإجابة» الوحيدة هى أن نفهم أن أوروبا وآسيا ، وبالطبع المناطق الأخرى من العالم ، كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من نفس الاقتصاد العالمى الوحيد منذ عصور مضت ، وأن مساهماتها المشتركة فى هذا الاقتصاد الواحد هو الذى حدد شكل الثروات «المستقلة أو المنفصلة» لكل منها .

إن هذا الجدال فى جملته وتفاصيله ليس له معنى إلا فى حدود الفئات الواردة فى النظريات السائدة مثل «نمط الإنتاج الآسيوى» و «الإقطاع / الرأسمالية» و «النظام / العالمى» . ولكن هذه الفئات ذاتها ليست أيضا قوالب جامدة نقيس عليها . وهى أيضا غير ذات فائدة أيديولوجية محض . وتماثل المعارك الجدلية المتولدة عنها جدل أولئك الذين تساءلوا عن عدد الملائكة الذين بوسعهم الرقص على رأس دبوس . وتفضى الإجابة الخطأ أحيانا إلى صراعات ونتائج مدمرة . ولكن الإجابة «الصحيحة» نقضى

أيضا إلى لا شىء على الأقل حين نحكم عليها وفقاً لأسس علمية . وهذه الفئات هى فى الحقيقة أ سواء من قولنا إنها غير مجدية علميا طالما وأن مجرد استخدامها يصرفنا بعيدا عن أى تحليل أو فهم صادقين للواقع العالمى . ومن ثم فإن الحل الوحيد هو التحلل من العقدة الغوردية أعنى هذه المشكلة المستعصية على الحل ؛ وأن نحرر أنفسنا من كل هذه التصنيفات القائمة على المركزية الأوروبية ولا نفع فيها ، والتى تغرقنا فقط فى جدل ملغز وتعمى أبصارنا عن رؤية العملية التاريخية الحقيقية .

وفى ضوء أعمالى السابقة ثمة مفاهيم تحظى باهتمامى الخاص ، وربما باهتمام كثيرين من قرائى . أذكر من بين هذه المفاهيم «التطور» و «التحديث» و «النظام الرأسمالى» بل و «التبعية» أو سمها أنت ما شئت . وجميع هذه المفاهيم هى قوالب جامدة نقيس عليها ، وهى تصنيفات تعسفية فارغة ، وهذه ثمرة الخطيئة الأولى لكل من ماركس وفيبر وأتباعهما . إذ عمدوا جميعا إلى البحث عن «المنشأ والأصل» و «العلة» و «الطبيعة» و «الآلية» . و «جوهر» هذه جميعا كامن فى التفرد الأوروبى وليس فى النظام / الاقتصاد العالمى الواقعى . وإن جميع هذه الاستثناءات ، أو «مظاهر التفرد» الجوهرية المزعومة ، أيا كانت مسمياتها ، إنما هى مستمدة من ذات المنظور المركزى الأوروبى . وهذا المنظور تأسيسا على ما طرحناه فى هذا الكتاب ، ليس له من أساس على الإطلاق فى الواقع التاريخى – أعنى فى التاريخ «الكلى الشامل» – «كما كان حقيقة فى الواقع» . إنها جميعا مستمدة فقط من المركزية العرقية الأوروبية / الغربية ، التى تم الترويج لها فى جميع أنحاء العالم غربا وشرقا ، شمالا وجنوبا – باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من النزعة الاستعمارية الغربية والإمبريالية الثقافية .

ويمكن أن نوجز الصيغة الغربية فى التعبير عن ذلك من خلال مجموعة من عناوين النظرية السائدة . مثال ذلك «مراحل النمو الاقتصادى» من «زوال المجتمع التقليدى» «مجتمع الإنجاز» (روستو ١٩٦٤ ، ليرنر ١٩٥٨ ماكليلاند ١٩٦١) . «التنمية» عن طريق «التحديث» أى العمل «على شاكلتى» كما فى أغنية فرانك سيناترا . وكانت «التبعية» أحد ردود الأفعال التى تنكر فعالية الطريق الأخرى ، ولكن فقط لمجرد الزعم بأن «فك الارتباط» يمكن أن يهيىء طريقا أخرى – وإنما أن تفعل جوهريا الشىء ذاته ، على نحو ما أوضحت مؤخرا تحت عنوان «تخلف النمو» (فرانك ١٩٩١ ، ١٩٩٦) .

ولقد كانت الصيغة «الشرقية» – وللأسف أيضا الماركسية الغربية – هى الدخول فى جدال يدور أساسا حول الشىء نفسه تحت عناوين اصطلاحية «الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية» . ويبدا هذا الجدل أكثر عمقا من الجدل الغربى على الأقل لأنه تورط (حرفيا) فى نزاعات لا نهاية لها عن تصنيفات «الرأسمالية» و «الإقطاع» و «الاشتراكية» وغيرها ، وعما إذا كان هذا أو ذاك محليا أم إقليميا أم قوميا

أم قطاعيا أو أى شىء آخر ينتمى إلى «حقيقة» تلائم أو لا تلائم القوالب الجامدة للتصنيفات التعسفية . ونظرا لأن هذه التصنيفات هى فى الحقيقة تصنيفات فارغة - أعنى خاوية من أى معنى حقيقى - فلابد وأن يمتد الجدل بشأنها بلا نهاية حتى نخلص أنفسنا من هذه التصنيفات ذاتها . وحرى أن يكون هذا واضحا ، فيما عدا أن التصنيفات الفئوية ذاتها غالبا ما تحول دون المتجادلين ورؤية الواقع كما هو فى الحقيقة . وحينما يرون الحقيقة فإنهم يحاولون تمديد ، وبسط ، وثنى ، وتجميع هذه التصنيفات الفئوية لملاءمتها مع الواقع . والملاحظ أن جميع التنويعات والتجميعات على اختلافها مثل «شبه إقطاعى» و «قبل رأسمالى» و «لا رأسمالى» و «رأسمالية أولية أو جنينية» و «صور التعبير عن أنماط إنتاج رأسمالية أولية» ... هذه جميعا مخترعات تم اختراعها على أمل أن تكشف عن طريق «غير منحاز» أو طريق «ثالث» أو أى طريق أخرى من شأنها أن تكرر أو لا تكرر ما فعله الغرب أو كيف فعله . (وهذه التصنيفات ذاتها شكلت قيداً على الماركسيين و «الماركسيين الجدد» وأصحاب نظريات التبعية ليدور الجدال حول ما إذا كانت «الرأسمالية» هى الطريق الصحيح الذى نمضى فيه . ويؤكد بيرجسين (١٩٩٥) ، عن حق ، أن لا جدوى بالمثل من محاولة تمديد وبسط تلك القوالب الجامدة التعسفية التى تحدثنا عن نظام عالمى رأسمالى حديث أوروبى أو مركزى غربى و / أو محاولة تناول الواقع ومعالجته ليتلاءم مع ذات التصنيفات التعسفية التى قال بها فالير شتاين . وحرى بنا أن نتفق معا بشأن ما أكدته الشواهد هنا .

إن هذا الجدل برمته حول موضوع «كم ملاكا يرقصون فوق رأس دبوس» إنما هو وليد الخطيئة الأولى للمركزية العرقية الأوروبية . وهذا ما جسده كشىء مقدس وباعتباره «علما» اجتماعيا كل من ماركس وفيبر وأشياعهما الذين يخطون على وقع أقدامهما فى دربهما الضيق عن «التنمية» - بل وحتى من تمردوا عليهما وانفصلوا عنهما . غير أن كل نظرتهم انحصرت فى حدود الغمامة التى تفرضها النزعة المركزية الأوروبية على العيون فتحول دون رؤية العالم على حقيقته فى شموله . ولكن ما هو أسوأ وأدعى للحزن ، أن كثيرين من غير الغربيين تشربوا حتى أصابتهم غصة مما تعاطوه من قراءة خاطئة (غير) «علمية» للمركزية الأوروبية فى قراءاتها للعالم والتاريخ . ويتجلى هذا واضحا بصورة كبيرة فى المعارك الجدلية - وحالات الاضطهاد - للماركسية الأورثوذكسية فى الروسيا وفى منطقة آسيا الوسطى التى وقعت تحت هيمنة الروسيا (انظر الباب الثانى) وفى الصين (الماوية والثورة الثقافية وعصابة الأربعة والقطط السوداء والبيضاء) ؛ وفى الهند (بكل أحزابها الشيوعية ومثقفيها على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم) ؛ وفى العالم «العربى» وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وليس هذا لأن أيا من هؤلاء جميعا ، أو كلهم ، براء من أى نزعةعرقية مركزية . وإنما المفارقة أن المركزية العرقية ذاتها تبدو فى صورة عالمية ، وتنزع إلى أن تسود عالميا ، أو على الأقل أن تؤدى الأزمة الاقتصادية السياسية إلى تفاقمها على نطاق عالمى . وإنما المسألة فقط أن النزعات العرقية المركزية الأخرى لم تسنح لها بعد الفرصة نفسها للذيوع والانتشار، ناهيك عن أن تفرض نفسها . فالنزعات المركزية الغربية فرضت نفسها بقوة المال والسلاح . وذاعت النزعات العرقية الماركسية كرد فعل ضد الأولى ، وبدعم من السلطة السوفيتية والصينية . وحدث كرد فعل ضد الاثنين ، وضد الأزمة الاقتصادية السياسية أن بدأت تنتشر نزعات عرقية مركزية أفريقية وهندوسية وإسلامية ، بل وأخيرا روسية وصينية وغيرها . وتقدم كل منها نهجها للخلاص على طريقة أغنية سيناترا «كن على شاكلتى» «لكل سبيله» . وطبيعى أن كثيرين سوف يرحبون على الأقل ببعض هذه النزعات ظنا منهم أنها ترياق يشفيهم من سم المركزية الأوروبية / الغربية . ولكنها ليست الدواء - إذ أن الدواء الوحيد هو الوحدة فى التنوع .

ليس من سبيل لأن نرى ونتبين ما يحدث عن بعد فى أى مكان وحده - ناهيك عن كل مكان فى العالم مستخدمين فى ذلك منظورا مجهريا «ميكروسكوبيا» لرؤية الأجزاء - أوروبيا أو صينيا أو غيرهما . وإنما على العكس إذ لا تكون أى من هذه الرؤى ممكنة إلا إذا استخدمنا منظورا تليسكوبيا قادرا على احتواء العالم كله داخل إطار الصورة شاملا كل الأجزاء بما فى ذلك التفاصيل التى قد تظل غير واضحة من بعيد . إن جميع الأطر التى تحكمها نزعة أوروبية أو أى نزعة من نزعات «التفرد» مصيرها كف البصر عن الرؤية الصحيحة ، ليس هذا فحسب بل كذلك الأطر القائمة على نظام/ اقتصاد عالمى قاعدته أوروبا (أو مركزية صينية أو إسلامية أو أفريقية أو ما شاكل ذلك) . إن أبصارنا تعشى عند مجرد النظر فى ضوء الشارع الأوروبى (أو الصينى أو الإسلامى ... الخ) إلى «تطور الرأسمالية»أو «صعود الغرب» أو «العصر الإسلامى الذهبى» .

والمهمة الأعظم شأنا التى يغفلها الباحثون بالنسبة للتاريخ والنظرية الاجتماعية أن نصغى إلى مناشدة جوزيف فليتشر التى بلغتنا بعد وفاته ، وتدعونا إلى أن نقدم تحليلا وتاريخا كليا «أفقيا» متكاملا وموحداً . وإن مناشدته جهد متواضع هدفه علاج هذا الإغفال عن دراسة الفترة الباكرة الممتدة من ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ . ولنتذكر أن المؤرخ العالمى الشهير ليوبولد فون رانك دعا إلى دراسة التاريخ «كما كان فى الواقع» . ولكن رانك قال أيضا «لا يوجد سوى تاريخ عالمى شامل» . ذلك أن التاريخ العالمى هو الذى يمكن أن يكشف لنا كيف كان حقيقة فى الواقع . ولكن ليس من سبيل إلى فهم

التاريخ العالمى - أو حتى أى جزء منه - دون إسقاط الغمامة عن العيون التى تحد وتحدد الرؤية فى إطار نفق المركزية الأوروبية الذى لا يزال يغمرنا بظلامه نظرا لانعدام أى ضوء فى نهاية النفق .

والخلاصة هى أن ما نحن بحاجة إليه هو منظور ونظرية يعبران عن نظام / اقتصاد عالمى كلى شامل كوكبى . فهذا هو الذى يهيئ لنا أن نرى «انهيار الشرق سابقا على صعودالغرب»، ثم نرى كيف كان الاثنان مترابطين ، ونرى أخيرا لماذا حدث التحول المنظومى / الاقتصادى العالمى . وهذا الشق الأخير اعتدناأن نراه خطأ ، لأننا نراه ميكروسكوبيا ، أعنى نراه أجزاء مكبرة كعملية زعمنا أنها «داخلية» خاصة بالغرب بينما يتعين أن نراها تليسكوبيا ، أى رؤية شاملة لعملية عالمية النطاق . لذلك فإن قائمة الاستنتاجات الثمانية التاريخية والنظرية والتى من اليسير نسبيا تحديد معالمها ، لا تتضمن من الشواهد ما يمثل أساسا ترتكز عليه القضايا السائدة . لذلك فإن هذا يفضى بنا إلى المهمة الأصعب وهى تحديد المعانى والدلالات الضمنية من أجل صوغ نظرية وتحليل متسقين ، أو على الأقل يمكن أن يكونا متسقين مع الشواهد والبينات .

الدلالات الضمنية النظرية :
من منظور كوكبى

إذا كانت النظرية الاجتماعية السائدة نظرية غير كافية بسبب ارتكازها على تأريخ فاسد قائم على نظرة مركزية أوروبية ، إذن ما العمل ؟ الإجابة الواضحة أن نشرع فى تسجيل تاريخ أفضل حالا ، أى متحررا من النزعة المركزية الأوروبية . ولكن إنجاز هذا يعنى أننا أيضا بحاجة إلى منظور أفضل أى أكثر شمولية إن لم تتوفر نظرية شمولية . إن «النظام / الاقتصاد العالمى» عند كل من بروديل وفالير شتاين وفرانك كان بمثابة خطوة فى الاتجاه الصحيح لأخذ قضمة تشمل جزءاً من الكل الشامل وأكبر مما فعلت النظريات والدراسات التاريخية السابقة «القومية» و «المجتمعية» . ولكن ، وكما تبين لنا ، لم نقطع شوطا كافيا على الطريق الصحيح ، وأصبحت هى نفسها الآن عقبة تحول دون المضى إلى أبعد من ذلك . وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن جون فول (١٩٩٤) فى دراسته عن نظام عالمى متمركزا حول الإسلام ربما يبدو وأنه خطا خطوة فى الاتجاه الصحيح . ولكنها خطوة صغيرة جداً فضلا عن أنها هى ذاتها مفرطة فى طابعها الأيديولوجى ومحصورة داخل نطاق الأيديولوجيا الإسلامية . وللأسف فإن النزعة المركزية الأفريقية ليست سوى أيديولوجيا . كذلك فإن

النظام التجارى الخراجى عند هاما شيتا المتمركز حول الصين (١٩٨٨) قد يبدو هو الآخر خطوة على الطريق الصحيح . كذلك الحال بالنسبة إلى شودهورى وآخرين فى حديثهم عن الاقتصاد العالمى للمحيط الهندى ودراسة ريد عن عالم جنوب شرق آسيا . ولكن كما أوضحت الأبواب السابقة فإن جميع هذه المبادرات المحمودة لا تزال محدودة للغاية لأنها قاصرة وتقصر نظرتها على الجزء فقط . إن جميع هذه الأجزاء التى يتألف منها اللغز الأكبر هى مكونات ضرورية للصورة الكاملة . ولكن أيا منها وحدها ، ولا جميعها ، إذا ما وضعت الواحدة جوار الأخرى سوف تكشف معا عن الكل نظرا لأن الكل الشامل أكبر من مجموع الأجزاء – وهو الذى يصوغ شكل الأجزاء ذاتها .

إن التاريخ العالمى الكوكبى الكونى الشامل – «كما كان فى الواقع» هو وحده الذى يمكنه أن يقدم لنا الأساس التأريخى لنظرية اجتماعية أفضل . وربما يحتاج مثل هذا التاريخ الشمولى ذاته إلى تغذيته بعناصر معلوماتية من نظرية اجتماعية بديلة أكثر شمولية . ونتوقع أن يعالج الاثنان على نحو أفضل المشكلات التأريخية والنظرية التى سوف نتطرق إليها فيما يلى ، والتى لا تزال ، وغيرها ، موضوع نزاع فكرى .

النزعة الشمولية
مقابل النزعة الجزئية

فرضية الكوكبية (أو العولمة) السائدة اليوم باعتبارها «موضة» العصر تشير إلى أن تسعينات القرن العشرين علامة لانطلاقة جديدة فى هذه العملية العالمية النطاق . وينكر بعض المراقبين ذلك ويرون أنها ترجع إلى عام ١٩٤٥ ، أو ربما تمتد بطول القرن العشرين ، أو أنها على أبعد الفروض منذ القرن التاسع عشر . غير أن هذا الكتاب يؤكد أن النزعة الكوكبية (العولمة) هى واقع حياة منذ عام ١٥٠٠ على الأقل إذ ننزع إلى النظر إلى العالم كله فى شموله فيما خلا جزر متناثرة فى المحيط الهادى (ولفترة محدودة) . وهناك عدد محدود من المراقبين من أمثال ماكنيل (١٩٦٣ ، ١٩٩٠) وهو دجسون (١٩٩٣) وويلكينسون (١٩٨٧ ، ١٩٩٣) ، وفرانك وجيلز (١٩٩٣) و شيز – دون وهول (١٩٩٧) إذ يؤكدون أن المسكونة الأفروآسيوية Afro - Asian eucumene أو النظام العالمى المركزى كان يعمل بالفعل كوحدة واحدة قبل ذلك التاريخ بزمن طويل .

إذن كيف تكون النظرة إلى هذا الكل الكوكبى نظرة شمولية سواء أكان ذلك قبل ١٥٠٠ أم بعد ذلك ؟ اقترحت فى كتابات سابقة (فرانك وجيلز ١٩٩٣) التشبيه بكرسى ذى ثلاثة قوائم . هذا الكرسى يستقر بقدر متساو على قوائم إيكولوجية / اقتصادية / تقانية وقوة عسكرية / سياسية وايديولوجية / ثقافية / اجتماعية .

والعنصر الذى لقى أكبر قدر من الإغفال بين مكونات هذه القوائم الثلاثة ، حتى فى كتابى أنا أيضا ، هو المكون الإيكولوجى . بعد هذا نجد أن الأساس الذى لقى أكبر قدر من الإغفال هو الأساس الاقتصادى ، على الرغم من «التاريخ الاقتصادى» . ويتطلب الهيكل الاقتصادى السياسى للنظام / الاقتصاد العالمى قدراً كبيراً من الدراسة يتجاوز كثيرا ما تم حتى الآن . إذ أغفله المؤرخون الاقتصاديون تماما . وأخطأ الاقتصاديون إذ درسوا بدلا عنه العلاقات الاقتصادية «الدولية» بين اقتصادات «قومية» لا وجود لها . وهذا هو ما فعله دارسو العلاقات الدولية (السياسية) إذ درسوا العلاقات بين الدول «الأمم» باعتبارها لبنات البناء الأساسية . وحصر المحللون للنظام العالمى أنفسهم فى نطاق جزء صغير من النظام / الاقتصاد العالمي الحقيقى قبل عام ١٧٥٠ ، وهو جزء متمركز حول أوروبا . وكان هذا بعض ما عكف عليه علماء التاريخ والاقتصاد السياسى . وجدير بالملاحظة أن دارسى شرق آسيا وجنوبها الشرقى وجنوبها وغرب آسيا علاوة على دارسى آسيا الوسطى وأفريقيا نادرا ما حاولوا ملاءمة مناطقهم ومطابقتها داخل اقتصاد أوسع نطاقا . وإذا ما حاولوا ذلك ، فرضا ، فإن محاولاتهم تنطلق فى الغالب الأعم من رؤية مركزية أوروبية . والاستثناءات المعاصرة هى محاولات كل من شودهورى (١٩٩١) وجانيت أبو لوغد (١٩٨٩) ، وقد عرضنا حدود دراستيهما . لذلك فإن ما نفتقر إليه هو عدد كاف من الرواد لكى يتابعوا النهج ويكملوا البناء . واستطاع هذا الكتاب أن يمضى قدما ، ولكن لخطوات محدودة تمهيدية فى سبيل النظر إلى الاقتصاد العالمى ككل واحد شامل . ومن ثم نحن بحاجة إلى المزيد والمزيد من العمل ، ولكن من منظور منظومى عالمى شمولى كوكبى حقا وليس من خلال نظرة محدودة عن هذا الإقليم أو ذاك ، بما فى ذلك النظرة الإقليمية الأوروبية . علاوة على هذا فإن المناقشة هنا كانت محدودة للغاية إذ اقتصرت على الجانب الاقتصادى لقائم واحد من قوائم الكرسى الثلاثة ، وهو القائم التقانى / الاقتصادى / الإيكولوجى ، ونكاد لم نذكر شيئا إلا نادرا عن القائمين الآخرين ناهيك عن كيف نجمع بين الثلاثة فى دراسة تحليلية كوكبية .

العمومية / التماثلية مقابل الخصوصية / الفوارق

المؤرخون بوجه خاص ، وأصحاب النظريات الاجتماعية بوجه عام ، ينزعون إلى تحديد وتأكيد القسمات الجزئية النوعية والفريدة المميزة لكل «حضارة» أو «ثقافة» أو «مجتمع» والعمليات والأحداث التاريخية الخاصة بكل منها . وهذه هى البضاعة الحاضرة لدى المؤرخين خاصة حينما يلقون دعما وتشجيعا اجتماعيا واقتصاديا لكى يقدموا تاريخا «قوميا» ومحليا

لأسباب أيديولوجية وسياسية تهم «الدولة» . ومن المفترض أن العلماء الاجتماعيين ينذرون قدرا أكبر من الجهد لصياغة قوانين عامة . ولكن القسط الأكبر من نموذجهم المثالي وممارساتهم المقارنة ، ناهيك عن أقسامهم العلمية ، تقودهم أيضا إلى التأكيد على الخصوصيات والفوارق أكثر من التأكيد على العموميات والتماثليات في «الموضوع» ، وكذلك بالنسبة إلى «موضوع» الدراسة . وإذا ما هاجمهم أحد لذلك دفع غالبية العلماء الاجتماعيين بأن الواقع ، إن لم يكن أيضاً المشروع قانونا ، يؤكد أن الفوارق أهم من العموميات والتماثليات ، وأن عملهم هو دراسة الأولى أكثر من الثانية . هذا وإلا فإنهم لن يتمكنوا من مواصلة دراستهم المقارنة «الأثيرة» لديهم وهي التحليل العاملي والتحليل متعدد المتغيرات .

ولكن أحد المعاني المتضمنة في عرضنا هذا للمرحلة الباكرة من التاريخ العالمي الحديث هي النقيض لذلك تماما : فالعموميات أكثر شيوعا ، وأهم حتى من الفوارق الحقيقية ، ناهيك عن الفوارق الكثيرة المزعومة التي لا نصيب لها في الواقع . إن الكثير من الفوارق المزعومة - مثل الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا - هي على أحسن الفروض تجليات مؤسسية ظاهرية و / أو ثقافية لنفس العملية والهيكل الوظيفي الجوهري . وهي على أسوأ الفروض ، شأن هذا الاقتباس الشهير عن رديارد كيبلنج ضرب من ورق التوت الأيديولوجي البحت تعبيرا عن مصالح استعمارية اقتصادية سياسية خالصة .

ولكن الأهم هو ما ينبثق عن عرضنا للحقبة الباكرة من التاريخ الاقتصادي العالمي وهو أن أكثر الفوارق النوعية هي ذاتها فوارق وليدة تفاعل داخلي في بنية نظام / اقتصاد عالمي عام مشترك . وهكذا فإن التمايز والاختلاف ، بغض النظر عن كونه ملائما أو ضروريا لفهم هذه الخصوصية أم تلك هنا أو هناك ، يصبح عقبة تحول دون تفسيره أو فهمه . ومن ثم فإن المنظور الشمولي عن الكل الكوكبي وانبثاقا منه ، والذي يمثل أكثر من مجموع أجزائه ، هو الذي يمكن أن يقدم لنا الفهم الكافي الوافي لأي جزء على حده ، وبيان كيف ولماذا اختلف عن سواه . ومن أسف أن هذا الوضع العالمي الواقعي يحد كثيرا جدا من الفائدة العلمية -تمييزا لها عن الفائدة الأيديولوجية - للدراسات التاريخية المحلية ، أو القومية المتعاقبة . ويفرض كذلك قيودا خطيرة على الدراسات التحليلية المقارنة القائمة على المتواليات الزمنية والقطاعات المستعرضة وتقتصر على عملية منتقاة أي متغايرة تعسفيا . وجميع هذه التحليلات «العاملية» المتعددة المتغيرات ، بل وتحديد «القسمات» النوعية المفترضة لهذا العامل أو ذاك ، إنما تنتهك القواعد العلمية للنظرة الشمولية ومن ثم تخطئ قارب العالم الواقعي الكوكبي . ولكن لا ريب في أن الجمع بين التخصيصية في التأريخ و / أو «الضبط» العلمي للمتغيرات بناء على تحليل شمولي حقيقي هو أمر الكلام عنه أيسر من الفعل . ومن أسف أننا لا تكاد نجد من يحاول ذلك أو حتى يكون واعيا بضرورته .

اتصال أم انقطاعات

ثمة قضية خلافية هى الأكثر تحديدا بشأن «الخصوصية» التاريخية وهى الفكرة الشائعة عن أن الحاضر و / أو الماضى القريب يمثل انطلاقة جديدة منقطعةغير متواصلة . وكما لاحظنا من قبل فإن أحدث موضة فى هذا الصدد هى بدعة مزعومة عن «الكوكبية» (العولمة) . ونقول بتحديد أكثر إن هذه النظرة تفترض أيضا انقطاعا تاريخيا أساسيا بين العصرين الحديث والوسيط . وقد تكون ثمة منازعات عما إذا كان هذا الانقطاع يرجع تاريخه إلى عام ١١٠٠ أو ١٣٠٠ أو ١٥٠٠ أو ١٨٠٠ م . ولكن هناك اتفاق واسع النطاق على أن العملية التاريخية العالمية تغيرت جذريا بفضل «صعود الغرب» – والرأسمالية .

والحجة هنا أن الاتصال التاريخى كان أهم من أى ومن جميع الانقطاعات . وإن تصور حدوث نقلة جديدة كبرى ، يزعمون أنها تعبر عن قطيعة غير متواصلة فى التاريخ العالمى إنما هى وليدة معلومات خاطئة من وجهة نظر المركزية الأوروبية . وإننا ما أن نتحلل ونتحرر من النزعة المركزية الأوروبية ونتبنى منظورا أكثر شموليا على أساس كوكبى ، أو حتى منظورا شاملا أوراسيا حتى نجد الانقطاع حل محله قدر أكبر من الاتصال . أو العكس بالعكس ؛ إذ ما أن نلقى على العالم ككل شامل نظرة أكثر شمولية ، حتى يلوح لنا الاتصال التاريخى أوسع نطاقا خاصة فى آسيا . والحقيقة ، كما أشرنا فى الأبواب السابقة فإنه هنا يبدو لنا مجرد «صعود الغرب» و «صعود الشرق» ثانية نابعا من هذا الاتصال التاريخى الكوكبى .

وتعزو النظرية السائدة الثورة الصناعية و «صعود الغرب» إلى «تفرد» و «تفوق» الغرب على حد زعمها . ومصدر هذه المزاعم إنما نجده فى زعم آخر يقضى بأن الغرب لديه استعداد راسخ بل أولى «للانطلاق» . ويخطئ هذا الرأى فى تحديد المكان مثلما يخطئ فى تعيين مجرى الاتصال والتحول حين يبحث عنهما فى أوروبا ذاتها ، ذلك أن «أسباب» التحول لا سبيل إلى فهمها طالما نحن ندرسها فقط فى ضوء الشارع الأوروبى بدلا من البحث عنها فى ضوء فهم كوكبى عالمى النطاق داخل النظام ككل شامل .

وتوضح الشواهد التاريخية المستمدة من المقارنات والعلاقات المختلفة بين أقاليم العالم أن الأمر على عكس ما تقضى به النظرية التاريخية والنظرية الاجتماعية السائدتين ، فليس «التطور» الأوروبى السابق المزعوم هو الذى هيأ الغرب للانطلاق بعد عام ١٨٠٠ ، أى أن صعود الغرب بعد عام ١٨٠٠ لم يكن حقيقة نتيجة عملية إعداد أوروبى «مستمرة» ومتصلة منذ عصر النهضة أو الرينسانس ، ناهيك عن القول بأن له

جذوره الإغريقية أو اليهودية . فالتصنيع لم يكن فى الحقيقة ثمرة لعملية نمو متصلة بدايتها «تصنيع - أولى» أوروبى . ذلك أن العملية ذاتها لم تتولد عنها نفس النتيجة فى آسيا وبخاصة فى الصين ، حيث كان التصنيع الأولى عملية أكثر تطورا هنا كما أوضح كل من بوميرانز (١٩٩٧) وونج (١٩٩٧) لدعم رأيهما . وأكد الاثنان أن الثورة الصناعية تمثل انطلاقة جديدة متميزة يتعين لتفسيرها إضافة عوامل أخرى أثرت فيها .

لم تكن الثورة الصناعية حدثا متوقعا تحقق فى جزء من أوروبا نتيجة بنية متصلة غير متكافئة ، وعملية غير متسقة داخل الاقتصاد العالمى ككل ، وخاصة به . ولكن عملية التطور العالمى تشتمل أيضا على نقاط انطلاق جديدة فى عدد من أقاليمها وقطاعاتها التى يمكن أن تظهر فى صورة متقطعة غير متصلة . ويمكن أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للثورة الصناعية ، شأن الثورة الزراعية قبلها ، أى انعطافة أو تحولا داخل تطور كوكبى متصل . ويمثل التحول «انطلاقة» وتطورا فى كل من الكمية الموجهة Vector وفى الاتجاه على نحو مغاير للوضع السابق ، وربما لا سبيل إلى الرجوع عنه - قصور فى قوة التحول الشاملة الذى ربما تبدى فى نهاية الكمية الموجهة . وهكذا فإن الهيكل والاتصال الكوكبى المنظومى اللذين تولد عنهما صعود الغرب كانا معلم انطلاقة فى الغرب الذى لم يواصل وضعه الهامشى السابق . وإنما الذى حدث بدلا عن ذلك هو تحول غير متواصل للاقتصاد الكوكبى فى اتجاه تصنيعى أكثر من السابق ، اقترن بتحول فى وضع الغرب داخل النظام الاقتصادى العالمى ككل شامل .

وإن صعود شرق آسيا إلى مستوى بارز فى الاقتصاد العالمى يجعل من الضرورى أن نركز اهتمامنا على فهم الاتصال التاريخى العريق الذى تمثل هذه العملية جزءاً منه . كذلك الحال بالنسبة لحالة عدم الاتصال المفترضةالآن ، والتى هى فى الحقيقة صعود من جديد للشرق يتعين النظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهيكل والاتصال الأساسيين فى التطور العالمى . وسوف يكشف لنا الاعتراف بهذا الاتصال ودراسته دراسة تحليلية عن ما هو أكثر بكثير عن عائد النظرة القصيرة التى تركز على انقطاعات مزعومة . ولعل من الأفضل أن نشير إلى «انعطافين» كبيرين وقعا فى مطلع الفترة الحديثة ، داخل عملية تاريخية هى فى جوهرها وبالضرورة عملية متصلة وديناميكية فى نفس الاقتصاد والنظام العالمى : إحداهما التبادل الكولومبى أو الأمريكى Columbian exchange على إثر دمج العالم الجديد فى القديم بعد عام ١٥٠٠ . والثانية «تبادل» معدلات نمو الإنتاجية الاقتصادية والسكانية ، وربما أيضا الضغوط الإيكولوجية على مواد الثروة بين آسيا وأوروبا والتى ولّدت الثورة الصناعية حوالى عام ١٨٠٠ . وتولّد هذان الانعطافان عن عملية تطور اقتصادى عالمى . وكان الأوروبيون فى الحالتين يعملون كأدوات أكثر منهم مبادرين للتطور الكوكبى .

الاندماج الأفقى مقابل
الانفصال الرأسى

بديل منهجى آخر من بين اثنين : العمل التزاما بالتاريخ الرأسى التقليدى عبر نفق من الزمان خاص بمنطقة محلية محددة صغرت أم كبرت أو خاصة بمسألة بذاتها (مثال ذلك مسائل السياسة أو الثقافة أو المرأة) فى منطقة محلية محددة . هذا أو بدلا عنه أو على الأقل أيضا الالتزام بالتاريخ وبالتحليل على أساس أفقى كوكبى والذى أوصى به فليتشر (١٩٨٥ ، ١٩٩٥) . لقد راعه أن الغالبية العظمى من «المؤرخين» «حريصون على التواصلات الرأسمالية» (اطراد التقليد .... الخ) ولكنهم غفلوا عن التواصلات الأفقية .... إذ عند العام ١٥٠٠ لا أرى شيئا سوى تواريخ مقسمة إلى أجزاء منفصلة عن بعضها» . (فليتشر ١٩٨٥ - ٣٩ ، ٤٠) . ولكن زاد الطين بلة بالنسبة لهذا الإطار المنهجى والغمامة التى يضعها على العينين عندما أضافت الجامعات الأمريكية وغيرها «دراسات المجال area studies التى تنتج لنا نظرة تاريخ جزئية بل ومحدودة الأفق» . (فليتشر ١٩٨٥ - ٣٩) .

وإذا كان هذا السلوك فى التطبيق يتسم بالقصور ، فإن ما هو أسوأ من ذلك هو الارتقاء به إلى مستوى المبدأ التوجيهى النظرى والمنهجى . وسبق لى فى كتابى (١٩٧٨) أن شددت النكير على بيرى أندرسون لأنه كتب ونفذ وكأن «لا وجود لشىء وسيط ، زمنى ، مطرد ، ثابت : لأن أزمنة النزعة لأن أزمنة النزعة المطلقة الكبرى major absolotisun ... هى تحديداً متباينة تباينا هائلا ..... بحيث لا تشملها صفة زمنية واحدة ..... إن تواريخها واحدة وأزمنتها منفصلة» (أندرسون ١٩٧٤ - ١٠) . إن هذا المنظور وهذا التوجه النظرى والقاعدة الأساسية عند أندرسون هم ضمان منهجى للفشل فى فهم أى من النزعات المطلقة أو أى شىء آخر «يتطابق معها فى التاريخ» . وسبق لى أن طرقت ناقوس الخطر محذرا من «محاولة أندرسون التى تهدف إلى إخراج مزية التأريخ من نطاق الضرورة التجريبية» . (فرانك ١٩٧٨) . ودعوت بدلا من ذلك إلى أن تكون المساهمة الجوهرية (لأنها الأكثر ضرورة والأقل إنجازا) للمؤرخ فى مجال الفهم التاريخى هى على التعاقب ربط الأمور والأماكن المختلفة ببعضها من حيث الزمان داخل العملية التاريخية . (فرانك ١٩٧٨ - ٢١) . ويماثل هذا منهجيا ، ومستمدا أيضا منى ، المبادئ التوجيهية التى التزمت بها فى حديثى آنفا عن المعانى المتضمنة الثلاثة وهى الشمولية ، العمومية / التماثلية / التواصلية .

كان فليتشر سيصدر نفس التحذير فى ضوء ما أورد ناه على لسانه فى مستهل الباب الخامس حيث يدعو إلى «تاريخ كلى موحد أفقيا» على أوسع نطاق ممكن من

العالم . «ويتسم منهج بحثه ببساطة مفاهيمه إن لم نقل بسهولة تطبيقه : أن نبحث أولا عن المتوازيات التاريخية ..... ثم نحدد ما إذا كانت مترابطة سببيا» . (فليتشر ١٩٨٥ - ٣٨) . ومن أسف أن فليتشر لم يمتد به العمر لينجز هذا بنفسه . ولكن تيجارت (١٩٣٩) حاول أن ينهض بهذا عندما ألف كتابه «روما والصين» . دراسة فى معاملات الارتباط بين الأحداث التاريخية» . بل إن بروديل (١٩٩٢) وعلى الرغم من وعيه الفريد بمعانى «المنعطف» و «الديمومة طويلة الأمد» و «المنظور العالمى» أخفق فى تطبيق ذلك بالنسبة لأحداث الأعوام ١٧٦٢ و ١٧٧٢ و ١٧٨٢ كما أشرنا فى الباب الخامس . إنه يحللها فى أبواب مختلفة على أساس رأسى فقط على الرغم من أن تزامنها عالميا كان واضحا يحدق فى عينيه . أو كانت ستبدو أشد وضوحا أمام عينيه لو أنه فقط نظم «منظوره إلى العالم» على أساس أفقى أكثر ، ورأسى أقل .

وفعلت أنا هذا بالنسبة «للتواريخ» ذاتها (إذا ما استعملنا مصطلح أندرسون) فى كتابى «التراكم العالمى ١٤٩٢ - ١٧٨٩» (فرانك ١٩٧٨) حتى قبل أن أعرف ما قاله أو فعله تيجارت أو فليتشر أو بروديل . إذ مضيت قدما فى نقدى لكتاب بروديل (فرانك ١٩٩٥) وعدت إلى هذا فى الباب الخامس من هذا الكتاب مستعينا بالمزيد من المعلومات التى قدمها بروديل . وبدا واضحا ، هذا إذا كنا نريد أن نرى ونبحث ، أن كلا من هذه الأعوام ١٧٦٢ و١٧٧٢ و ١٧٨٢ اتسمت بحدوث حالات كساد عالمى تولدت عنها أحداث اقتصادية وسياسية كثيرة تفسر أيضا هذا الكساد . ولاحظت ذلك كما لاحظه بروديل وفالير شتاين . غير أنهما أصدرا العديد من الكتب عن الثورات الفرنسية والأمريكية والصناعية ولم تذكر كتبهما شيئا عن عوامل الإثارة الدورية التى دفعت إلى هذه الأحداث وإلى غيرها من أحداث متزامنة ، ولا إلى علاقاتها ببعضها على النطاق العالمى .

ويعرض الباب الخامس أيضا عدداً من المحاولات الأولية لعمل الشىء نفسه بالنسبة لعدد آخرمن «الأزمنة المتماثلة خاصة حوالى العام ١٦٤٠ . ويقدم أيضا إجابة على سؤال طرحه فليتشر (١٩٨٥ - ٥٤) : «هل حدث فى القرن السادس عشر كساد اقتصادى عام أم لا ؟ إذ يبدو هنا تواز واضح» . غير أن مجرد دراسة هذا التوازى الأفقى الواضح تسمح لنا بالإجابة على السؤال . وكانت إجابتى أن لا ، لم تكن ثمة أزمة عامة فى القرن السابع عشر» . ومع هذا فإن الإجابة بالسلب فى هذه الحالة تشكل الأساس للدراسة التى تمثل ضرورة لنا وهى دراسة من منظور تاريخى كلى موحد أفقيا ، لما حدث فعلا . ويبدو لنا حينئذ أن ما حدث فى القرن السابع عشر هو اطراد النمو والتوسع للاقتصاد العالمى . وطبيعى أن الباب الخامس ليس أكثر من محاولة واحدة ووحيدة تشبه من يتلمس سبيله فى الظلام . إن ما نحتاج إليه فعلا هو

تاريخ كلى اقتصادى سياسى كوكبى النطاق يتسم بالشمول ومنظما فى بنية أفقية ، ويكون موضوع الدراسة هو الأحداث المتزامنة التى وجهتها حالات الصعود والهبوط الدورية التى يتعين أن نحددها ونحللها . ولكن من المفيد ، حتى قبل أن ننجز هذا ، أن نجرى المزيد من البحوث الاستقصائية الأخرى الجزئية «الأفقية» .

ويعرض فليتشر نفسه العديد من هذه «المتوازيات» لدراسة المرحلة الباكرة من الحقبة الحديثة من عام ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ بما فى ذلك دراسة النمو السكانى ، وتسريع إيقاع الحركة ، ونمو المدن والبلدان على المستوى الإقليمى» ، وصعود الطبقات التجارية الحضرية «النهضة أو الرينسانس» ، والإحياء الدينى ، والحركات التبشيرية (الإصلاح) ، واضطراب الأوضاع فى الريف ، وانهيار حياة البداوة . ويسأل بعد هذا «هل من متوازيات أخرى ؟ ألا يوجد سواها ؟ نهايات غير سعيدة نحط معها الرحال» . (فليتشر ١٩٨٥ - ٥٦) .

وجدير بالذكر أن بعض هذه المتوازيات جرت دراستها جزئيا . إذ أنجز جولدستون (١٩٩١) دراسة أساسية عن التزامنات فى النمو السكانى باعتبارها أساس «لأزمات هيكلية / سكانية وقام بتحليلها . ودرس كل من ويلكنسون (١٩٩٢ ، ١٩٩٣) وبوزورث (١٩٩٥) وشيز - دون وويلارد (١٩٩٣) التزامنات الأفقية الكوكبية للنمو الحضرى لاختبار فرض جيلز وفرانك (١٩٩٢ وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) الذى يقضى بحدوث دورات طويلة على مدى خمسمائة عام تعود بنا إلى عام ١٥٠٠ . واكتشف فرانك وفونتيس Fuentes (١٩٩٠ ، ١٩٩٤) من خلال استعراضهما التاريخى وجود تزامنات أفقية عالمية النطاق بالنسبة لحالات الاضطراب فى الريف ، وكذلك بالنسبة لحركات اجتماعية مختلفة (المرأة ، السلم ، البيئة ، الوعى ..... الخ) . ووقعت هذه الأحداث متزامنة فى العديد من بلدان الغرب خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . ويبدو واضحا أن جميع هذه الدراسات وكأنما تكشف عن أنماط دورية شاملة العالم كله ، شأنها فى هذا شأن دراسات أخرى كثيرة تركز انتباهها صراحة على الدورات .

دورات أم مسار خطى ؟

كثيرا ما نقرأ ما يفيد بأن التأريخ «الغربى» ، أو نزوعه على أقل تقدير ، انتقل من النظر إلى الحياة والتاريخ باعتبارهما دورات إلى اعتبارهما يتحركان فى اتجاه خطى هادف تأسيسا على «فكرة التقدم» . وعبر عن هذه الفكرة هيجيل مع مستهل القرن التاسع عشر ، ثم عاد ليؤكدها فرنسيس فوكوياما (١٩٨٩ ، ١٩٩٢) فى كتابه «نهاية التاريخ» . وإن الاكتشافات بشأن التزامنات الأفقية المتوازية ، وكذا عرضنا للاقتصاد

العالمى خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث ، كل هذا يفيد بأن الأفضل لنا أن نعود إلى المنظور الذى يغلب عليه المسار الدورى والذى ساد خلال الفترة الباكرة من التاريخ الاقتصادى الحديث وربما على مدى التاريخ كله .

إن المتواصلية لا تستلزم المسار الخطى ، والاندماج الأفقى لا يستلزم المسار المطرد الثابت . وعلى العكس من ذلك فإن المتواصلية أو الاستمرارية المطردة لبنية منظومية وديناميكية تعتمد فيما يبدو على أن تولّد باستمرار واقعا لا خطيا ولا انتظاميا . وهذا أيضا ما برهنت عليه ، وثبت عالميا ، نظرية الشواش Chaos والتحليل القائم فى مجال العلوم الفيزيائية والطبيعية (جليك ١٩٨٧ وبريجوجن ١٩٩٦) . ونشهد بأعيننا أن اللا انتظامية قد تبدو فى صورة اللاندية dise Quality على نحو ما نرى فى علاقات المركز - الأطراف أو الفوارق أو العلاقات الطبقية . وأكد شيز - دون وهول التمييز بين الفوارق فقط وأسبابها أو نتائجها المرتبطة بعلاقة معها . ونقول على سبيل التماثل : إن عملية متصلة يمكن أن تشتمل على - وتظهر عمليا كذلك - فترات تسارع وتناقص سرعة ، وأيضا استقرارا وقتيا . وهذا الاستقرار يمثله عادة خط مستقيم أو سطح . معنى هذا أن العمليات المستمرة المتواصلة تنبض هى الأخرى على نحو ما أكدت نظرية الشواش وأكده أيضا تحليل بريجوجن (١٩٩٦) فى كتابه «نهاية اليقين» . ولكن النبضات ليست مؤشرا على انقطاع التواصل فى النظام والعملية . وإنما يمكن بدلا عن هذا أن تكون تجليات للبنية الداخلية وآليتها الدينامية التى تحافظ على بقاء النظام وتدفع عملية الاتصال ذاتها . ويصبح السؤال هنا ما إذا كانت النبضات الظاهرة هى حقا دورات حقيقية .

تبدو الحركة الدورية واقعا كونيا فى الوجود وفى الحياة والكائنات ، وتتجلى فى كثير إن لم يكن فى جميع مجالات الواقع . وهذا ما تؤكده ميادين البحث الفيزيائى و «الكوزمولوجى» (علم الكونيات) والبيولوجى والتطور بل وأيضا فى ميادين البحث الثقافى والفكرى . ولعل لهذا السبب نشأت «جمعية دراسة الدورات» التى تدرس أى دورة وجميع الدورات . إذن لماذا ليس لنا أن نتوقع أن نجد تاريخا دوريا فى العالم الاجتماعى وفى النظام / الاقتصاد العالمى ..... هذا إذا ما بحثنا عنه ؟ ويتعين علينا أولا أن نكون مستعدين للاعتراف به حين نتبينه . لقد لحظ أرسطو أن الحياة الاجتماعية تبدو فى صورة دورات ، ولكن الناس الذين يعيشون الأطوار الدورية ربما لا يكونون واعين بذلك لأن الأطوار قد تكون أطول من أعمار البشر .

إن التاريخ الاقتصادى فى الفترة الباكرة من العصر الحديث (وكذلك التاريخ السياسى والاجتماعى) يكشف عن كل أنواع الدورات ، أو يكشف على أقل تقدير عن نبضات وتقلبات منتظمة فى ظاهرها . وحددنا بعضا منها فى دراستنا هذه ، وأيضا

فى كتابنا فرانك وجيلز (١٩٩٣) . وهناك آخرون أيضا حاولوا ذلك بالنسبة لأزمنة تاريخية أسبق . علاوة على هذا فإن الشواهد والبينات هنا تؤكد أن هذه الدورات شاملة العالم ، وأنها موجودة ، على الأقل بالنسبة لأفرو - آسيا منذ آلاف السنين (فرانك ١٩٩٣) .

وأهمية هذه الدورات ، وكذا أهمية التعرف عليها وتحليلها تتمثل فى أنها تولد إمكانات وقيود أو حدود للنشاط الاجتماعى سواء أكان اقتصاديا أم سياسيا أم ثقافيا أم أيديولوجيا ، وهكذا . ذلك أن مرحلة المد الصاعد للطور «أ» التوسعى تميل إلى رفع جميع القوارب وتعزيز حركتها المتقدمة ، وتيسر توجيهها وإدارتها . كذلك فإن طور المد يوسع نطاق علاقات التوحيد فيما بينها على الرغم من أنه ليس ضمانا بأن بعض القوارب سوف تغرق على الرغم من الجهد المبذول . ويتجه كذلك إلى تجزئة «الوحدات» الاقتصادية السياسية ، والثقافية الاجتماعية فيما بين بعضها البعض وداخل كل منها . وأن مثل هذا التدمير أو الانهيار لعلاقات سابقة قد يبدو انهياراً للنظام / الاقتصاد العالمى ككل شامل ، وقد يعنى أيضا فى مثل هذه اللحظة أو «يؤكد عدم وجود» شىء مثل هذا النظام .

ولكن محصلة هذا فى صورة ردة التفافية Invo lution أو حتى انفجار إلى الداخل Implosion هى فى الحقيقة دالة على مشاركة من النظام / الاقتصاد العالمى أكثر من كونها - دالة على الافتقار إليها على نحو ما يبدو لنظرة تركز على الداخل أكثر ، وتعتمد منظورا محدوداً قاصرا على فترة زمنية بذاتها أو مكان بذاته . ولهذا أيضا فإن تجزئة حالة الردة الالتفافية تجعل النشاط الاجتماعى يبدو فى الطور «ب» وكأنه مولّد وهو متجه «إلى الداخل أكثر» ويبدو فى الأطوار «أ» أكثر توسعا واتصالا ومتأثرا أكثر «خارجيا» . ولكن الحقيقة أن كليهما دالة على هيكل وديناميكية النظام / الاقتصاد العالمى ذاته . والشىء المقبول عقلا (وليس الوجدان وليد الأزمة) أن أى وعى بالمزايا البنيوية للطور «أ» وعوائق الطور «ب» من شأنه أن يعزز قدرة القوى الفاعلة الاجتماعية (وبخاصة السياسية) لإدارة شئونهم وشئون «مجتمعهم» فى كل مرحلة من هذه المراحل .

وإن بنية وعملية النظام / الاقتصاد العالمى ازدادتا تعقدا بفعل دورات أقصر بقدر ما هى متداخلة مع دورات أطول . ولقد حاول شومبيتر (١٩٣٩) تحليل العلاقات بين الدورات الاقتصادية التى تمتد دوراتها من ثلاث إلى أربع أو عشر أو خمسين عاما . بيد أنه كان فى كل ما ذهب إليه تخطيطيا إلى حد كبير ، ولم يبحث حتى فى احتمال دورات تمتد عشرين عاما (كوزنيتس Kuznets ١٩٣٠) ناهيك عما قال به كاميرون (١٩٧٣) من دورات عتادية «لوجستية» تمتد مائتى عام أو ما قال به سنوك (١٩٩٦)

عن دورات طولها ثلاثمائة عام ؛ ولا كذلك ما قال به جيلز وفرانك (١٩٩٢ وأيضا فرانك وجيلز ١٩٩٣) عن دورات طولها خمسمائة عام . وأن تداخل الدورات الأقصر وأطوارها مع دورات أطول من شأنه أن يعقد عملية تحديد وبيان آثار أطوار كل منها . ولكن هذا لا يعنى أن هذه الدورات لا وجود لها أو غير ذات شأن .

وإنما على النقيض ، إذ أن وجود أى من هذه الدورات يعنى أننا جميعا فى نفس القارب الاقتصادى العالمى خلال اللحظة ذاتها ، وخاضعين لنفس القوى والأحداث فى وقت واحد . وهذه القوى نفسها لها حالات صعود وهبوط والتى تنزع فى وقت واحد وعلى نحو دورى فى الظاهر إلى رفع جميع القوارب مع مد صاعد فى وقت واحد ، وتهبط بها ثانية مع حركة الجزر . ولهذا نقول إجمالا إن الاحتمالات المتاحة «للنظم الاقتصادية» - التى هى حقا أجزاء من اقتصاد عالمى واحد - ولنظم الحكم المرتبطة بها خلال الطور «أ» الصاعد «أزمنة الانتعاش» هى احتمالات أعظم وأفضل وأيسر منها خلال طور الهبوط «ب» وقت «الأزمنة الصعبة» .

ولكن المعنى الصينى لكلمة «أزمة» هى جماع من الخطر والفرصة السانحة . وهكذا فإن وقت الأزمة ، خاصة عند الطرف الذى احتل أفضل مكان فى السابق - فى النظام/ الاقتصاد العالمى ، يفتح أيضا نافذة تهيئ فرصة لبعض - وليس كل - الأطراف الأكثر طرفية أو هامشية لتحسين وضعهم الخاص داخل النظام ككل . (للإطلاع على تحليلات عامة انظر فرانك وجيلز ١٩٩٣ وشيز - دون وهول ١٩٩٧) . ولعلنا نلحظ كيف أن هذه هى الحال اليوم بالنسبة لبلدان التصنيع الجديدة فى شرق آسيا ، وهو ذات الوضع بالنسبة لبلدان غرب أوروبا منذ قرنين . وطبيعى أن تحليل هذه العملية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تتجاوز نطاق هذا الكتاب الذى يعالج فقط الاقتصاد العالمى خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث .

ولكن العرض الشمولى الأكثر من المعتاد للفترة ١٤٠٠ - ١٨٠٠ يفيد فى بيان أن بإمكاننا أن نفسر ونفهم ما حدث بعد هذا من «صعود الغرب» ، ولكن فقط داخل نطاق منظومى / اقتصادى عالمى . علاوة على هذا فإن هذه العملية المنظومية العالمية اشتملت على «انحطاط الشرق» كعامل أو شرط محدد ، إن لم يكن كشرط مسبق «لصعود الغرب» الذى أزاح الشرق داخل نفس النظام / الاقتصاد العالمى دون سواه .

لقد استهل هذا الكتاب صفحاته بعرض ثلاثة أسباب وتحليلات اقتصادية عالمية أولية تماما لتفسير هذا «التبادل» : أحدها فرض يتناول العرض والطلب بالنسبة للعمالة وتوفير رأس المال وتقانة توليد الطاقة فى اقتصاد جزئى . وكان الهدف تفسير الثورة الصناعية التى استقرت مؤقتا فى بعض أنحاء الغرب والفرض الثانى هو فرض الدورة الطويلة فى الاقتصاد الكلى . وأوضح هذا أن الشرق «انحط» باعتباره جزءا من

بنية وفعالية وتحول النظام / الاقتصاد العالمى ذاته . ويجمع التفسير الثالث بين الاثنين الأولين فى إطار تحليل سكانى / اقتصادى / إيكولوجى للهيكل الكوكبى والإقليمى وعملية التطور العالمية . ويساعد هذا فى تفسير التغاير والاختلاف الذى حدث بين آسيا وأوروبا حوالى عام ١٨٠٠ . ويعكف بوميرانز (١٩٩٧) على وضع تفسير وثيق الصلة بهذا ويغلب عليه العامل الإيكولوجى .

يفيد هذا التفسير أن القرن التاسع عشر والنصف الأول على الأقل من القرن العشرين يمكن اعتبارهما الطور «ب» بالنسبة لآسيا . ومع التسليم بتفوق آسيا فى السابق ، فهل يكون تفوقها هو الطور «ب» للاقتصاد العالمى كذلك ؟ إذا كان ذلك كذلك كيف لنا أن نوفق بين التوسع المهول فى الإنتاجية والإنتاج والتجارة ناهيك عن السكان وهى أمور وقعت فى الغرب خلال هذه الفترة ؟ يمكن القول من وجهة نظر غربية إن القرنين الماضيين يبدوان وكأنهما الطور «أ» طويل الأمد الذى جاء فى الغرب عقب الطور «أ» طويل الأمد فى آسيا . وهل يعنى هذا أن الطور «أ» الذى تمر به منطقة الغرب ، التى كانت هامشية فى السابق ، جاء عقب طور آخر مر بالمنطقة التى كانت «القلب» فى السابق وهى آسيا ؟ علاوة على هذا هل هذا الطور «أ» يسبق طورا آخر «أ» محتمل الوقوع وبدأت تباشيره فى آسيا ، وكذلك تتحول منطقة القلب ثانية إلى الشرق مع أفول شمس الغرب ؟ هذا من شأنه أن يتركنا إزاء طور «أ» مضاعف أو ثلاثى أو ربما أطوارا من «أ» أكثر عدداً متعاقبة (دون أن تكون هناك أطوار «ب» عالمية النطاق . وفى هذه الحالة يكون السؤال «ما الذى حدث لدورتنا الطويلة ؟» ترى هل كانت مجرد وهم بصرى ؟

إن كلا من فرض العرض والطلب «الجزئى» والدورة الطويلة «الكلية» بحاجة إلى مزيد من الاختبار وربما التعديل . وهما علاوة على هذا بحاجة إلى ربطهما منهجيا ببعضهما وبالفروض والتحليلات الأخرى المنظومية / الاقتصادية العالمية التى بحاجة إلى بحث أو حتى يتعين اقتراحها . معنى هذا أن علم الاقتصاد لا يزال بحاجة إلى مزاوجة بين الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى ودمجهما فى نظرية اقتصادية بنيوية دينامية . ولا يزال «العلم» الاجتماعى أيضا بحاجة إلى صوغ نظرية عن نظام عالمى حقيقى . وتستلزم هذه النظرية الاجتماعية أن نقرنها بالتاريخ الجزئى والتاريخ الكلى (بما فى ذلك التاريخ الإيكولوجى) لوضع أساس واقعى للمعادلة : التاريخ = نظرية عن العالم ككل شامل .

وتقود هذه الملاحظات إلى افتراض آخر يقضى بأن ذات العملية الدورية غير المنتظمة التى تجرى داخل النظام / الاقتصاد العالمى نفسه تعمل كآلية لتحولها الهيكلى الخاص . ويمكن لنا ، على سبيل المثال ، أن نفكر فى الكيفية التى تؤثر بها

الطفرات البيولوجية على العملية التطورية و «النظام» الطبيعى . ويقترح سنوك (١٩٩٦) ، بشكل مستقل ، فى كتابه «المجتمع الدينامى» شيئا مماثلا هو عامل سعر العمل – رأس المال – المورد – Labor - Capital - resource factor price كما يقترح تحليلا دوريا للثورة الصناعية كجزء من تفسيره الاقتصادى للانتخاب الطبيعى على مدى مليونين من الأعوام الماضية . وكما لاحظنا فى الباب السادس وخلال استعراضى لكتابه (فرانك ١٩٩٨) فإن تحليل عامل السعر عنده للتطورات الحديثة أعاقه تقييده بحدود أوروبا الغربية – لذلك فإذا كان التركيز على الاقتصاد التصنيعى الجديد المتغير الذى يعيش طفرة جديدة الآن هو أمر جدير بأن يحظى بأكبر قدر من الاهتمام ، فإنه جدير بأن نهتم به أكثر مما هو حادث الآن نظرا لأهميته على مدى طويل للنظام / الاقتصادى العالمى ذاته . ونجد من ناحية أخرى أن مثل هذا «التحول» الدورى يلقى أحيانا اهتماما مبالغا فيه فى مجال التاريخ والعلوم الاجتماعية على نحو ما هو حادث بالنسبة إلى «صعود الغرب» . بيد أن غالبية هذا الاهتمام هو نتيجة تعيين الحدث فى غير موضعه عن خطأ . إنه يعبر فقط فى ظاهره عن أن الحدث تولد – ذاتيا على نحو فريد بينما فى الواقع هو أولا وأساسا تجل دورى لهيكل وعملية النظام / الاقتصاد العالمى ذاته ككل شامل . لذلك فإن هذا النظام يستحق منا أن نوليه أكبر قدر من الاهتمام والتقدير وهو الاهتمام الذى أنكره عليه التاريخ والنظرية الاجتماعية .

وطبيعى أن الحديث عن الدورات ينطوى على قدر من المجازفة فى حالة انعدام تحليل دورى كاف وواف : ذلك لأن ليس أى أو كل التقلبات والنبضات التى نرصدها هى بالضرورة خاصة بدورة ما . إذ قد تكون حدثا عشوائيا أو استجابات إزاء قوى عامة «خارج» النظام . ومن ثم كيما نكون على ثقة من أن نبضا ما هو فى الحقيقة نبض خاص بإحدى الدورات يلزم أن نثبت لماذا ، أو على الأقل أن ، نقطتى التحول أو الانعطاف العليا والدنيا فى المنحنى الذى يرسم خريطة هذه النبضات نابعة من داخله وليست فقط ناشئة من خارج النظام . معنى هذا أن ليس بالضرورة أن كل ما يصعد إلى أعلى يهبط ثانية إلى أسفل ، أو العكس بالعكس . ولكن حركة الصعود ذاتها لابد وأن تولد الاتجاه الهابط التالى بها ، وحركة الهبوط تولد الاتجاه الصاعد التالى لها . (للاطلاع على الحوار بشأن انعطافات دورات كوندرياتيف هل هى داخلية المنشأ و / أو خارجية المنشأ – انظر فرانك وجوردون ومانديل ١٩٩٤) . وأيا كان الأمر هنا فنحن لا نزال فى البداية طالما وأننا لا نكاد نجد واحداً من المؤرخين حرص على بحث النبضات أو الدورات ، كما وأن المتخصصين فى بحث مثل هذه «الانعطافات» بل وأيضا «المنظور العالمى» من أمثال بروديل قد أحجموا عن ربط هذه الانعطافات ، ناهيك عن تحليلها ، فى ضوء قاعدة عامة شاملة لنظام / اقتصاد عالمى . هذا علاوة على أن علماء السكان

لم يقدموا العون الكافى فى هذا الصدد . إنهم لم يبذلوا جهدا كافيا حتى لتحديد الدورات السكانية الطويلة المحتملة ، ناهيك عن ربطها بدورات اقتصادية . إن التاريخ الكلى الكوكبى لا يزال أمامه طريق طويل ..... هذا إذا كان هو ذاته تاريخ قائم على الدورات .

الفعالية أم البنية ؟

إشكالية البنية / الفعالية قديمة قدم العصور ، وليس مرجَّحا حسمها أو حتى التقدم بها خطوات إلى الأمام هنا . تجادل الفلاسفة طويلا بشأن الجبر والاختيار أو الحتمية وحرية الإرادة ، وتجادل المؤرخون بشأن دور الفرد فى التاريخ : هل يصنع الفرد التاريخ ؟ أم التاريخ هو الذى يصنع الفرد ؟ دفع ماركس بأن البشر يصنعون تاريخهم ولكن فى ظروف موضوعية ليست من اختيارهم . وهذا الكتاب محاولة لكى يحدد على الأقل معالم عامة لبعض خصائص البنية الاقتصادية الأساسية والتحولات التى طرأت خلال الفترة الباكرة من العصر الحديث وأيضا للتاريخ الاقتصادى العالمى الحديث والمعاصر . فهذه تحدد على الأقل طريقتنا فى صنع ، أو عدم صنع ، تاريخنا الماضى ، وما يمكن وما لا يمكن أن نصنعه من تاريخنا فى المستقبل .

هناك درسان رئيسيان نستمدهما من هذا العرض للتاريخ والنتائج التى استخلصناها منهما فى الباب الحالى : الأول أن هناك وحدة فى التنوع . والثانى أن هذه الوحدة متصلة وإن كانت فى صورة دورات . وإن هذين الشرطين أو الوضعين كبنية وعملية يؤثران على الكيفية التى نصنع أو لا نصنع بها تاريخنا . ومن المسلم به أن هذا الكتاب لا يزال يحصر نفسه حتى الآن فى حدود الوصف أساسا دون تقديم التحليل الكافى ، ناهيك عن الكشف الكامل عن كل ما يتعلق ببنية النظام / الاقتصاد العالمى التى تشكل الأساس لوصف القسمات والعلاقة بين الأحداث .

وكلما زادت معلوماتنا عن بنية هذه الظروف والأوضاع استطعنا أن ندبر على نحو أفضل «فعاليتنا» داخلها ، وربما استطعنا فى الحقيقة أن نؤثر فى هذه الظروف ، بل وأن نغيرها . وأقتبس هنا تعليقا كتبه جونج وو Gung wu (١٩٧٩ - ١) على الفرضية الحادية عشرة لماركس عن فويرباخ : «قنع المؤرخون بإدراك الماضى بصور مختلفة : وجوهر المسألة أن نفيد به» . نعم جوهر المسألة أن نفيد به . ولكن نفيد بماذا ؟ على أى شىء يعود ضمير الغائب ؟ عندى أن الضمير هنا يعود على تاريخ عالم واحد حيث تكون الخلافات فيه جزءاً لا يتجزأ من وحدته .

أوروبا داخل وعاء اقتصادى عالمى

ليسمح لى القارىء بأن أحاول أن أضع فى عبارة موجزة ما لاحظناه بشأن الاقتصاد العالمى وأوروبا فيما بين عام ١٤٠٠ و١٨٠٠ . إن تاريخ الفترة الباكرة من العصر الحديث ، وكذا التاريخ الحديث (ومن ثم لنا أن نفترض تاريخ المستقبل) لكل منهما تاريخ ممتد طويل خاص به . علاوة على هذا فقد كان هذا التاريخ تاريخا مشتركا متصلا فى كل أنحاء أفرو - أوراسيا على الأقل . وإذا كان ثمة «انطلاقة جديدة» فإنها ستكون متمثلة فى دمج الأمريكتين ، ثم من بعدهما استراليشيا فى هذه العملية التاريخية المطردة من قبل لتمثل نظاما عالمى النطاق . ولم تكن الخطوة الأولى نحو هذا الدمج هى وحدها التى تولدت عن بنية ودينامية العملية التاريخية الأفرو- أوراسية ذاتها بل تولدت معهاذات الأسباب التى أدت إليها وأشكال تنفيذها .

إن تاريخ أفرو أوراسيا ، هو تاريخ دورات منذ زمن طويل ، أو تاريخ نابض على أقل تقدير . وبدأت الألفية الراهنة بحقبة توسع اقتصادى سياسى باتساع النظام كله . وكان واضحا أنها تمركزت عند الطرف الأقصى «الشرقى» فى الصين فى عهد أسرة سونج . ولكنها أيضا أدت إلى تسارع وإبراز عملية إقحام جديدة للطرف «الغربى» فى أوروبا الذى استجاب بالدخول فى العديد من الحروب الصليبية لكى يدخل اقتصاده الهامشى بصورة أكثر فعالية ضمن الدينامية الأفرو - أوراسية الجديدة . وجاءت عقب أواخر القرن الثالث عشر وبخاصة فى القرن الرابع عشر حقبة انحطاط ، بل أزمة اقتصادية سياسية شملت أفرو - أوراسيا بعامة . ثم جاءت حقبة توسع طويلة أخرى بدأت فى مطلع القرن الخامس عشر ، وكان مجالها مرة ثانية شرق وجنوب شرق آسيا . وسرعان ما ضمت إليها وسط وجنوب وغرب آسيا ثم ضمت أفريقيا وأوروبا بعد منتصف القرن الخامس عشر . ولقد كان «اكتشاف» الأمريكتين ثم الاستيلاء عليهما والتبادل الكولومبى نتيجة مباشرة ، وجزءاً لا يتجزأ من هذا التوسع الذى شمل النظام / الاقتصاد العالمى كله .

ومن ثم فإن توسع «القرن السادس عشر الممتد» بدأ فى الواقع فى أوائل القرن الخامس عشر واستمر حتى السابع عشر وشطر من القرن الثامن عشر . وظل هذا التوسع أيضا قاعدته فى آسيا على الرغم من أنه وجد قوة دفع إضافية بفضل الإمدادات الجديدة من الأموال الفضية والذهبية التى كان يجلبها معهم الأوروبيون من الأمريكتين . وأخذ هذا التوسع فى آسيا صورة نمو سريع فى السكان والإنتاج والتجارة بما فى ذلك الواردات والصادرات ، ومن المحتمل أيضا زيادة فى الدخل والاستهلاك فى كل من الصين واليابان وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والهند وبلاد الفرس والدولة العثمانية . وتجلى التوسع سياسيا فى صورة ازدهار عم الصين فى

أسرتى منج وكنج واليابان فى عصر طوكوجاوا والهند المغولية وفارس الصفوية وتركيا العثمانية . والملاحظ أن السكان والاقتصاد فى أوروبا كانا أبطأ فى نموهما قياسا إلى هؤلاء جميعا فيما عدا البلدان الآسيوية الثلاثة الأخيرة وإن تباينت درجات النمو فيها بين بعضها البعض . وكان هذا هو حال بعض «الدول القومية» والدول متعددة الأعراق فى أوروبا ، وقد كانت كلها مجتمعة أصغر كثيرا من كبرى بلدان آسيا . وتولدت عن زيادة إمدادات النقود و / أو زيادة السكان حالة من التضخم فى أوروبا تجاوزت ما كان فى أكثر بلدان آسيا حيث استطاعت هذه البلدان بفضل زيادة الإنتاج أن تواكب التحولات الجديدة حتى خلال القرن السابع عشر . ولكن الملاحظ فى أغلب أنحاء أوروبا أن النمو الاقتصادى والسياسى كان مقيدا ، بل تحول على صعيد الأقاليم إلى عكسه فى صورة أزمة القرن السابع عشر ، بينما بقيت غالبية بلدان آسيا دون أن يصيبها أذى . ولهذا السبب أيضا كان النمو السكانى فى آسيا أسرع وأضخم منه فى أوروبا ، ومن ثم استمر مع بداية القرن الثامن عشر قبل الانعطافة التى حدثت بعد عام ١٧٥٠

وخلال هذا الطور التوسعى الطويل «أ» اتسع وتعمّق «النظام» القائم منذ زمن طويل للتجارة وتقسيم العمل «دوليا» . ولكن ، وكما هى العادة ، تباينت أوضاع قطاعات وأقاليم إنتاجية مختلفة داخل هذا «النظام» الخاص بالتراكم والإنتاج ، والتبادل والاستهلاك . وكان هذا النظام واقعيا قائما على «معيار الفضة» . وهذا التمايز من حيث القدرة الإنتاجية والتنافسية التى تشكل أساس تقسيم العمل والتبادل تبدى واضحا فى اختلالات الميزان التجارى ، والتى تم «تعويضها» عن طريق تدفقات من النقد الفضى فى الغالب الأعم والتى كانت تتدفق عبر مسافات طويلة . والمعروف أن القسط الأوفر من هذه الفضة كان يتم إنتاجه فى الأمريكتين ، وبعضه الآخر فى اليابان أو فى غيرها .

وتعبيرا عن هذه الاختلالات فى الميزان الاقتصادى الكلى ، وأيضا استجابة لما هيأته من فرص للربح أخذا وعطاء فى مجالات الاقتصاد الجزئى ، تحركت الفضة حول العالم صوب الشرق على الأغلب عبر الأطلسى ، وكذلك عن طريق أوروبا عبر المحيط الهندى . وتحركت أيضا غربا من اليابان ومن الأمريكتين عبر الباسفيك . وتمثلت المحصلة النهائية فى أن أصبحت الصين هى أضخم «وعاء» للفضة . وذلك لأن قدرتها الإنتاجية والتنافسية الأكبر نسبيا كانت أشبه بمغناطيس يجذب إليه أكبر كمية من الفضة . ولكن الأموال الواردة تولدت عنها فى الصين ، كما فى غيرها ، زيادة فى الطلب الفعال وشجعت على زيادة الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم شجعت على الزيادة السكانية والملاحظ أن الإمدادات الجديدة من الأموال لم تُحدث هذه النتيجة فى البلدان التى لم يكن الاقتصاد السياسى بها مرنا بما فيه الكفاية ، وغير قابل للتوسع بما

يساعد على زيادة الإنتاج ليواكب زيادة العرض من النقود . وفى هذه الحالة أدت زيادة الطلب الفعال إلى رفع الأسعار وحدوث التضخم . وهذا هو ما حدث فى أوروبا .

واستطاعت أوروبا أن تعوض جزئيا وضعها غير المواتى فى الاقتصاد العالمى بميزة الوصول إلى المال الأمريكى . وعلى جانب الطلب نلحظ أن استخدام الأوروبيين للمال الأمريكى – والمال الأمريكى فقط – هيأ لهم فرصة الدخول فى السوق العالمية ثم زيادة حصتهم السوقية . وطبيعى أن كانت جميع المراكز الدينامية لهذه السوق العالمية فى آسيا . وعلى جانب العرض نجد أن حصول الأوروبيين على الأموال الأمريكية الرخيصة – وقد كانت عمليا أموالا مجانية بالنسبة لهم – واستعمالها هيأ لهم إمكانية توفير الإمدادات اللازمة من سلع استهلاكية وسلع استثمارية على نطاق العالم كله : أيدى عاملة من العبيد ، ومواد خام فى الأمريكتين لاستخراج الفضة أولا ، وأيدى عاملة من العبيد المجلوبين من أفريقيا ، وأراض بكر فى الأمريكتين . واستخدموا هذه الموارد من أجل إنتاج السكر والتبغ والأخشاب اللازمة لبناء السفن ، وغير ذلك من محاصيل التصدير التى نخص بالذكر منها القطن . وكانت جميعها بكلفة منخفضة ولأغراض الاستهلاك الأوروبى . وتمثلت واردات غرب أوروبا عبر بحر البلطيق فى الحبوب والأخشاب والحديد من شرق وشمال أوروبا . وطبيعى أن سددت غرب أوروبا أثمانها بالأموال الأمريكية علاوة على بعض المنسوجات . ولا ريب في أن أموال الأوروبيين الواردة من الأمريكتين كانت هى وسيلتهم الوحيدة للسداد والتى سمحت لهم باستيراد جميع أنواع التوابل الآسيوية ذات الشهرة ، وكذا المنسوجات الحريرية والقطنية وغيرها من سلع حقيقية لاستهلاكهم الخاص ، وأيضا لإعادة تصديرها إلى الأمريكتين وأفريقيا . هكذا كان الآسيويون ينتجون هذه السلع ويبيعونها للأوروبيين مقابل فقط إمداداتهم من الفضة الأمريكية . معنى هذا أن جميع هذه السلع الحقيقية التى أنتجتها أياد غير أوروبية أصبحت متاحة بسعر زهيد ، أو أقرب ما تكون مجانا ، للأوروبيين لا لشىء سوى لأنهم أصبحوا قادرين على سداد ثمنها بالأموال الأمريكية التى وصلت إليهم . والحقيقة أن هذه الفضة – التى ينتجها أيضا غير أوروبيين – كانت هى سلعة التصدير الوحيدة التى كان بإمكان الأوروبيين أن يقدموها إلى السوق العالمية .

إضافة إلى ما سبق فإن هذا المدد من السلع المنتجة بأيدى عاملة ومواد خام من خارج أوروبا حل أيضا وحرر موارد أخرى بديلة لاستخدامها فى أغراض أخرى داخل أوروبا : فالسكر الإمريكى وأسماك الأطلسى أمدت الأوروبيين بسعرات حرارية ومواد بروتينية للاستهلاك مما جعلهم بغير حاجة إلى استخدام مزارعهم الخاصة . كذلك المنسوجات القطنية الآسيوية أمدت الأوروبيين بالأقمشة اللازمة مما جعل المستهلكين

والمنتجين بغير حاجة إلى استخدام الصوف المنتج من أغنامهم التى كانت ستأكل عشباً أوروبياً . إذ لولا ذلك كان الأوروبيون سيضطرون إلى إنتاج هذا العشب فى حظائرهم المسيجة حتى يتسنى للمزيد من الأغنام أن «تأكل البشر» لإنتاج المزيد من الصوف . وهكذا فإن استيراد المنسوجات الآسيوية بأموال أمريكية سمح للأوروبيين بطريقة غير مباشرة أيضاً أن ينتجوا مزيداً من الطعام والأخشاب فى غرب أوروبا ذاتها . واستطاع الأوروبيون الغربيون بذلك أن يستغلوا وضعهم فى الاقتصاد العالمى لاستكمال إمداداتهم وموارد ثرواتهم عن طريق الاعتماد على موارد الثروة الأمريكية فى الغرب وعلى موارد الثروة فى شرق أوروبا وآسيا من الشرق . هذا علاوة على أن إمداد أوروبا بهذه الموارد الاجتماعية من الخارج حرر الموارد الأوروبية لاستغلالها من أجل تطوير أنفسهم .

ويمكن توضيح هذه العملية عن طريق عقد مقارنة مهمة مع النصف الثانى من القرن العشرين : فالأمريكيون الآن لا يريدون حتى أن يكلفوا أنفسهم شيئاً مهما كان ضئيلاً لاستخراج الفضة اللازمة لسك النقود . أنهم يكتفون بطبع أوراق بنكنوت دولارية (خاصة من فئة المائة دولار) وسندات الخزانة بما لا يكلف أكثر من ثمن الطباعة . واستطاع الأمريكيون بذلك الاستجابة إزاء «نقص الدولار» فى أوروبا خلال الأربعينات من القرن العشرين وفى العالمين «الثالث» و «الثانى» سابقاً خلال التسعينات عن طريق استخدام هذه «الدولارات» الورقية لشراء كل المواد الخام والمصنوعات الحقيقية - وأيضاً علماء الذرة - مقابل لا شىء من الاتحاد السوفيتى السابق ومن بلدان أخرى فى مختلف أنحاء العالم . ويكفى أن نشاهد اليوم أن كم الدولارات المتداولة خارج الولايات المتحدة أكثر مما هو متداول داخلها ؛ وإن القسط الأكبر من الدين الأمريكى العام يجرى تقييمه بعملتها الخاصة على خلاف البلدان الأخرى . وتستطيع الولايات المتحدة أن تطبع ما تشاء دون أن يفضى هذا إلى تضخم فى داخل البلاد طالما وأن غالبية المطبوع من الدولارات يتدفق إلى الخارج ويجرى تداوله فى بلدان أخرى . علاوة على هذا باع الأمريكيون حرفيا أطنانا من سندات الخزانة لغرب أوروبا ولليابان فى ثمانينات القرن العشرين . لذلك ، علاوة على ما سبق يستمر الأمريكيون الآن فى تلقى المزيد من الين اليابانى والمارك الألمانى وهى عملات ثمينة ، خلال التسعينات مقابل الديون المقومة فى الثمانينات بالدولارالأمريكى الذى لا قيمة له ، ويزداد تدنيا . وبهذه الطريقة أصبح قطاع من الناس فى الغرب قادراً مرة أخرى على الإنفاق أكثر مما تهيئه له إمكاناته الحقيقية ويستهلك أكثر مما تسمح له موارده الخاصة وإنتاجه المحلى - غير النقود - ويسمح لنفسه بأن يتمتع بترف تشجيع سياسات البيئة الخضراء التى ينقذ بها بيئته هو . إن هذه الاستراتيجية التى تعتمد

على أسلوب الحصول على شيء مقابل لا شيء هي في جوهرها نفس الاستراتيجية التي اتبعتها أوروبا على مدى ثلاثة قرون فيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ . والفارق الوحيد أن الدولار الأمريكي يعتمد جزئيا على الإنتاجية الأمريكية ، هذا بينما الفضة الأوروبية كان يستخرجها الأوروبيون من مستعمراتهم الأمريكية . وطبيعي أن إنتاجية الغرب الحديثة مستمدة جزئيا من استعماره السابق .

ولنعد ثانية إلى عام ١٨٠٠ ونجد أن أوروبا لا تزال متخلفة إنتاجيًا ، وأن هذا التخلف كما قال جيرشينكرون (١٩٦٢) ربما هيأ بعض «المزايا» لكي تلحق أوروبا بالركب . ذلك أن التخلف الأوروبي خلق الحافز ، كما وأن إمدادات الأموال الأمريكية هيأت للأوروبيين إمكانية العمل على تحقيق مزايا في مجال الاقتصاد الجزئي والكلي التي كان بالإمكان إنجازها عن طريق زيادة مشاركة الأوروبيين في الاقتصادات الآسيوية المتوسعة ابتداء من ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ . وطبيعي أن أفاد الأوروبيون أيضًا من علاقاتهم الاقتصادية السياسية المتزايدة مع أفريقيا والأمريكتين بما في ذلك وبوجه خاص التجارة «الثلاثية» بين الأطراف الثلاثة . إن هذا كله بما في ذلك بطبيعة الحال استثمار الأرباح المستمدة من جميع العلاقات الاقتصادية السياسية عبر البحار في داخل البلاد ، أسهم في تحقيق تراكم رأسمالي في أوروبا أو بدقة أكثر ، في مشاركة أوروبا في «التراكم العالمي من عام ١٤٨٢ إلى عام ١٧٨٩» إذا ما شئنا استخدام ذات العنوان الذي وضعته أنا في السابق (فرانك ١٩٧٨) .

ولكن على الرغم من أن غالبية «الاستثمار» الأوروبي و «المثلث» الأطلسي أسهم في مشاركة أوروبا في التراكم العالمي ، إلا أنه من منظور اقتصادي عالمي كانت مساهمة آسيا لا تزال هي الأكبر . وكان ذلك لسببين على الأقل : أولا طوال هذه الفترة الباكرة من العصر الحديث وحتى العام ١٨٠٠ على أقل تقدير ، كان الإنتاج والطاقة الإنتاجية والتراكم في آسيا أكبر منها في أي مكان آخر في العالم . والحقيقة أنها كانت في الصين وفي الهند وفي عدد آخر من بلدان الإقليم في آسيا أكبر منها في أي إقليم آخر في العالم . ثانياً هذه الزيادة في مساهمة أوروبا في عملية التراكم إنما تحققت على الأرجح بفضل التراكم الآسيوي . ويحاول الباب السادس أن يستعين بفكر آدم سميث ليوضح كيف استفادت أوروبا من أموالها الأمريكية لتشتري لنفسها بطاقة سفر لمقعد لها في القطار الاقتصادي الآسيوي . وطبيعي أنه في غياب هذا الاقتصاد ، أو غياب دينامية في آسيا ما كان بإمكان أوروبا أن تفعل شيئاً . أعني أن أوروبا كانت ستبقى حيث كانت وكما كانت ، أي لا حيثية لها في الاقتصاد العالمي ؛ أو أنها كانت ستعرف طريقها فقط عبر تجارة المثلث الأطلسي الذي كان أصغر وأفقر كثيراً من الاقتصادات الآسيوية .

أخيرا ، بلغت أوروبا مكانا ما (فى الاقتصاد العالمى) بعد ثلاثة قرون من المحاولات المستمرة للتجارة فى آسيا ، بل وربما قبل العام ١٥٠٠ . إذ نعرف أن الحروب الصليبية الأوروبية مع غرب آسيا منذ القرن الثانى عشر ، وكذا الرحلات الأوروبية على مدى القرن الخامس عشر بحثا عن جنوب وشرق آسيا إنما كان الدافع لهما هو الثروة الآسيوية التى سال لها لعابهم . ويفسر الباب السادس جذور «صعود الغرب» و «انحطاط الشرق» بعد عام ١٨٠٠ فى ضوء الظروف الاقتصادية والسكانية فى العالم ، والتى كان للاقتصادات الآسيوية الدور الأكبر فيها . واشتمل التفسير المقترح على ثلاثة عناصر مترابطة . أولا أن الجمع بين التحليل السكانى والتحليل الاقتصادى الجزئى والاقتصادى الكلى يحدد حدوث انعطافة فى معدلات النمو السكانى ومعدلات نمو الإنتاجية الاقتصادية . وقد أدت هذه الانعطافة إلى «تبادل» المراكز بين آسيا وأوروبا فى النظام / الاقتصاد العالمى فيما بين ١٧٥٠ و١٨٥٠ . والتحليل الاقتصادى الكلى لعلاقات العرض والطلب على النطاق العالمى يوضح لنا كيف تولدت عنها حوافز لتوفير العمالة ورأس المال ولاختراع وسائل إنتاج الطاقة والاستثمار والابتكار ، وهو ما تحقق فى أوروبا . ونجد من ناحية أخرى التحليل الاقتصادى الكلى للتوزيع الدورى للدخل والعرض والطلب الفعّالين المشتقين Derivative effective demand and supply فى آسيا والعالم . وأوضح هذا التحليل كيف أن فرصة تحقيق ذلك بصورة مربحة تولدت عن الاقتصاد الكوكبى ذاته . وإن الجمع بين هاتين العمليتين وتحليلهما أفضى إلى حسم ودحض عقيدة المشكلة المستعصية التى عبر عنها كيبلنج عن أن الشرق والغرب لن يلتقيا .

وطبيعى أن عقدة «الشرق/ الغرب» إنما عقّدها وحال دون حلها تقسيم وتجزئة التاريخ الأفرو - أوراسى والعالمى ، والذى حذرنا منه هيرودوت على نحو ما جاء ذكره فى الفقرات الاستهلالية فى الكتاب : إن الخط الفاصل بين الغرب (أوروبا ؟) والشرق (أسيا ؟) هو خط وهمى محض وصياغة غربية . وإن تاريخ العالم الواقعى يتحرك بشكل مطرد فى صورة قفزات (دورات ؟) وتبادل للمواقع عبر هذا التقسيم الخيالى بين غرب وشرق . وهذا هو ما حدث خلال القرن التاسع عشر ، ويبشر بحدوثه ثانية أيضا فى القرن الواحد والعشرين .

هل جهاد ضد عالم ماك
فى فوضى صدام الحضارات ؟

ولكن التاريخ والعلم الاجتماعى الغربيين لا يزالان يلتمسان سبيلاً لإنكار حقيقة الوحدة فى التنوع جملة وتفصيلاً ، أو لتخريبها و / أو إفسادها . بل يحاول منتقدو هذا الرأى إثارة العامة ضد الوحدة ، ويستعينون بالصحافة والإعلام لتعبئة مشاعرنا «نحن»

ضد «هم» . وعملت الصحافة أخيراً كأداة عالمية تنقل وتردد سلسلة من العبارات التحذيرية التى يطلقها بعض المثقفين الغربيين . نذكر هنا فوكو ياما وكلامه عن «نهاية» التاريخ (١٩٨٩ ، ١٩٩٢) الذى أعقبه كتاب برنارد باربر بعنوان «جهاد ضد عالم ماك» (١٩٩٢ ، ١٩٩٥) ، وروبرت كابلان عن «الفوضى» القادمة (١٩٩٤ ، ١٩٩٦) ، وصمويل هانتنجتون عن «صدام الحضارات» (١٩٩٣ ، ١٩٩٦) . إذ مع نهاية «امبراطورية الشر» يدقون جميعاً أجراس التحذير والإنذار الغربية ضد خطر بعبع جديد ، الإسلام – ثم الصين . ويطلق الجميع أصوات التحذير تأسيساً على منظور تجزيئى للتاريخ حيث «الغرب غرب والشرق شرق» . بيد أنهم يرون الآن أن الاثنين يلتقيان على أرض معركة ملغومة أيديولوجياً يجد الغرب نفسه فيها بحاجة إلى أن يحمى نفسه من «بقية» العالم بعامة (كما يعبر هانتنجتون حين يقابل بين الغرب West والبقية Rest أو من الجهاد الإسلامى بخاصة . ويزعم فوكو ياما أن البشرية بلغت نهاية التاريخ عن طريق ليبرالية «الغرب» ؛ ولكن من أسف أن «الشرق» و «الجنوب» لايزالان تحكمهما نزعة الاستبداد الشرقية التقليدية المؤسفة . ويزعم كابلان أن الثغرة الناجمة بين الاثنين هى علة الفوضى القادمة فى العالم .

وعلى الرغم من أن باربر يستشف فى عالم ماك ميلاً إلى جذب الكوكب نحو المركز ، إلا أنه يخشى أيضاً ميول الجهاد المعارضة المعادية الطاردة بعيداً عن المركز التماسا لتحرير أنفسهم عن طريق الانفلات أو الهرب . ويتوقع باربر مسبقاً أن عالم ماك هو المنتصر على المدى البعيد ، غير أن الجهاد ينذر بأنه سيثير المشكلات على المدى القصير . ولم يخطر ببال باربر أن جهاد المثير للانقسام والتجزئة هو نفسه وليد عالم ماك المكوكب على نحو ما كان واقعه منذ زمن سحيق لا تعيه الذاكرة . ويشير الكتاب المقدس إلى «من معه يعطى ويزاد ومن ليس معه يؤخذ منه» مهما كان قدره ضئيلا . علاوة على هذا فإن الكتاب المقدس والقرآن كل منهما ينتقد هذه البنية الاقتصادية السياسية والاجتماعية ، ويحثان الضحايا المستضعفين على المقاومة واسترداد الحق . لذلك نرى الآفاق مظلمة ، ولا نرى أملاً فى أن كوكبية عالم ماك التى يحدثنا عنها باربر سوف تزيل أشكال الجهاد العديدة التى تولدت عنه هو .

ويمضى هانتنجتون شوطا أبعد بحيث ينكر وجود عالم ماك ذاته . ويكتشف بدلاً عنه «حضارات» قديمة قدم العصور(بما فى ذلك حضارة أمريكية لاتينية وأخرى روسية) ويزعم أنها تواجه بعضها بعضا . وحيث أنه لا يرى حداً اقتصادياً فاصلاً بين شمال وجنوب ، ولا يجد أكثر من مجالات لاندلاع معارك حرب باردة بين الشرق والغرب ، لذلك فإن المستقبل يحدده بدلاً من ذلك ، «الصدام بين الحضارات» . معنى هذا أن «تفسيره» ليس خاصاً بالتطهير العرقى فى البوسنة ، بل يشمل جميع النزاعات أياً كانت . لذلك فإن هذا النزاع يثير «الغرب ضد بقية العالم» على الرغم من أن هانتنجتون يحذر من أن الخطر الأكبر قادم من الإسلام ثم من الصين – «الخطر الأصفر» يعود ثانية .

وأن هذه الخطب الأيديولوجية اللاذعة المثيرة للفرقة والانقسام إنما تنبع جذورها الثقافية جميعا من الجهل أو إنكار وجود تاريخ كوكبى واحد . إنهم يفترضون وجود تنوع فطرى أولى ضد الوحدة ، ويزعمون أنهم يقدمون دعاوى تحررية ، ويعبرون عن تطلعات عالمية للتنوع الاستثنائى المتفرد ، الذى يمايز حسب دعواهم الغرب عن «البقية» الأخرى من العالم . وجدير بالملاحظة أن النظرية الاجتماعية المركزية الأوروبية التى عرضناها فى هذه الدراسة تؤدى دور «إضفاء الصبغة الشرعية» الأيديولوجية على هذه الدعاوى والأعمال الانقسامية . ولكن ، وكما أوضحت الدراسة التوثيقية فى هذا الكتاب ، تفتقر هذه النظرية إلى أى أساس يدعمها فى الواقع التاريخى ، وهى ذاتها لا أساس لها ترتكز عليه غير أيديولوجيا المركزية الأوروبية .

وبدأ استخدام هذه الأيديولوجية فى أزيائها الجديدة اليوم بعد أن أضحت الأزمة الاقتصادية العالمية تضيّق على الناس أسباب الرزق ، وتضاعف من حدة المنافسة فيما بينهم ولو من أجل الحصول على قدر ضئيل من سبل العيش فى كل أنحاء هذا العالم الواحد . والنتيجة المباشرة أن تزايدت الضغوط على المؤرخين وعلماء الآثار ودعاة ما بعد الحداثة وغيرهم للعمل فى خدمة استخراج برهان يثبت أن «هذه الأرض لى - وكانت دائما لى» ، ومن ثم يمكن «تطهيرها عرقيا» من ، أو أن نحميها على الأقل بأسلوب «التعددية الثقافية» من ، جميع الدعاوى الأخرى . ومن أسف أن كثيرين من الناس ومن بينهم مؤرخين و «علماء» اجتماعيين أثرت فيهم ، وضيقت عليهم قوى عالمية النطاق خارج نطاق إدراكهم وسيطرتهم ، ولا يريدون أن يعرفوا عنها شيئا . وكلما أسرع العالم فى الدوران حولهم ، أو أدار رؤوسهم ، كلما ازداد إصرارهم على «توقيف» العالم : «أريد أن أرحل - وأتفرغ لشأنى الخاص» . ومرة أخرى على طريقة أغنية فرانك سيناترا «أريدها على طريقتى» دائما وأبداً .

وهدف هذا الكتاب ، على النقيض من ذلك ، أن يساعد على صياغة أساس فكرى لقبول مبدأ التنوع فى الوحدة ، وتمجيد الوحدة مع التنوع . ومن أسف أن من هم فى مسيس الحاجة إلى ذلك هم الأقل اهتماماً . بينما أولئك الراغبين فى التسلح دفاعًا عن «صدام الحضارات» فإنهم ، حتى وإن اعترفوا بهذا الكتاب ، سوف يخوضون المعارك ضده بالعمل فى دأب على إثارة المزيد والمزيد من الحجج باسم الدفاع عن الحضارة والثقافة . وسبب ذلك أن الشواهد والبينات التى عرضها هذا الكتاب تساعد على سحب بساط التاريخ من تحت أقدام «علمهم» الاجتماعى الذى لا يزيد عن كونه قناعًا يخفى وجه أيديولوجيا المركزية الأوروبية الساعية إلى الهيمنة . ولقد تقوضت دعائمها بفضل العملية التاريخية العالمية ذاتها - التى ندين لها بالفضل .

مسرد
المصطلحات والأعلام

(أ)

Afrasia	أفراسيا
Orientalism	استشراق (دراسة)- الخصوصية الشرقية (نزعة)
Asia minor	آسيا الصغرى
Central Asia	آسيا الوسطى
Patriarchy	أبوى (بطريركى)
Trade Imbalance	اختلال الميزان التجارى
Macro - economy	اقتصاد كلى
Micro - economy	اقتصاد جزئى
Post Colonialist	استعمارى جديد
Inter-national economics	الاقتصادات المشتركة بين الأمم
Economics	اقتصادات
Amin - samir	أمين ، سمير
Imperialism	أمبريالة
Product-Substitution	ابدال المنتجات
Compensatory	أنشطة تعويضية
Oxygenation	أكسجة
Aceh	أسيه
Acapulco	أكابولكو
Adams , Robert	آدامز ، روبرت
Adshead , S . A . M	أدشيد . إس . إيه . إم
Akbar	أكبر (احتلال البنغال)
American Anthropological Association	الرابطة الأنثروبولوجية الأمريكية
American Money	المال / النقد الأمريكى
Attman , Artur	أتمان / أرتور
Atwell,William	أتويل ، وليام
Aungier , Gerard	أونجيير ، جيرار
Australishia	أستراليشيا
Ayutthaya	أيوتهايا
Aztecs	الأزتيك (حضارة)
Double - entry book keeping	إمساك دفاتر القيد المزدوج
bills of exchange	أوراق تجارية
Advance Crediting	ائتمان مسبق

Commidification of goods	ابضاع أو تسليع السلع
Ecological imperialism	امبريالية ايكولوجية
Meso America	أمريكا الوسطى
Abu-loghod,Janet	أبو لوغد ، جانيت
Ecology	ايكولوجيا
Problematic	أشكالية
Afro - Eurasia	أفرو – أوراسيا
Global EConomy	اقتصاد كوكبى
Credit	ائتمان
Regionalism	اقليمية
Extended family	عائلة ممتدة – منتشرة
Commercialization	استثمار تجارى
Regionalization	أقلمة – تصنيف أو تقسيم أقليمى
Securities (Paper money)	أوراق مالية
Protection rent	أجر الحماية
Relative Factor Prices	الأسعار النسبية لعناصر الانتاج
Factor Prices	أسعار عناصر الانتاج
Continuity	اتصال
Proto - socialism	اشتراكية أولية أو جنينية
Discontinuities	انقطاعات
Paradigm	إطار فكرى – نموذج إرشادى
Tribute Emission	أنشطة خراجية
Prog ressive Monetization	اطراد غلبة الطابع النقدى فى التعامل
Monetization	اضفاء الطابع النقدى فى التعامل
Newly industria Lizing economics	اقتصادات التصنيع الجديدة
Inflection	انعطافة
Inkster, ion	أنكستر ، يان
Keynesian economics	اقتصاد كينزى
Deforestation	إزالة الأحراج
Eaton , Richard	ايتون ، ريتشارد
Eberhard, wolfram	ابيرهارد ، وولفرام
Edo , Tokyo	أيدو / طوكيو
Ekholm , Kaisa	ايكهولم / كايسا
Elvin, Mark	الفين / مارك
Engels, friedrich	انجلز / فريدريك

Iberia	أيبيريا (شبه جزيرة)
Ibn Batuta	ابن بطوطة
Ibn Khaldun	ابن خلدون
Ikeda , Satoshi	أيكيدا ، ساتوشى
unodvitch , Abraham	انتوفيتش / ابراهام
O'brien , Patrick	أوبريان ، باتريك
Oceania	الأقيانوس
Anotalia	الأناضول

(ب)

Bernal , Martin	برنال ، مارتن
Blaut , L . M .	بلوت ، جى . إل
Bonardo , Giovan	بوناردو ، جيروفان
Boserup , Esther	بوزيروب ، إستير
Boswell , Terry	بوزويل ، تيرى
Boulton , Matthew	بولتون ، ماثيو
Braudel , Fernand	بروديل ، فيرنان
Brenner , Robert	برينر ، روبرت
Brenning , Joseph	برينتج ، جوزيف
Breuer , Hans	بروير ، هانز
Brook . Timothy	بروك ، تيموثى
Brown, Michael Barrel	براون ، ميشيل باريل
Burhanpur	بورهانبور ، تجارة هندية
Bacon , Francis	بيكون ، فرنسيس
Baechler , jean	بايشلر ، جين
Bagchi , Amiya	باجشى ، أميا
Bairoch , Paul	باروخ ، بول
Bands , Trade	باندس ، تجارة
BanJaras	بانجارس ، (طريق قوافل)
Barbar , Bernard	باربار ، برنارد
Bardot , John	باردوت ، جون
Barendse , Rene	بارينديس ، رينيه
Barrett , Ward	باريت ، وارد
Plassey	بلاسى (معركة)
Bennet, M . K .	بنيت ن، إم . كى

Bently , Jerry , Albert	بنتلى ، جيرى ، ألبرت
Bergxesen , Albert	بيرجسين ، ألبرت
Cost Alterenatives	بدائل التكلفة
Structure	بنية ، هيكل
Polanyi , karl	بولانى ، كارل
Inter - Regional	بين الاقاليم ، مشترك بين الأقاليم
Sink	وعاء تجميع / بالوعة
Endogenous	باطنى النشأة
Stock - in- Trade	بضاعة حاضرة
Puiggros rodolfo	بويجروس ، رودولفو
Parsons Talcoot	بارسونز ، تالكوت
Objective Absurdity	بطلان موضوعى
Import Substitution	البديل عن الاستيراد
Isthmus of Kra	برزخ كرا
Pacey, Arnold	باسى ، أرنولد
Palat , Ravi	بالات ، رافى
Berlin , Frank	بيرلين ، فرانك
Polo , Marco	بولو ، ماركو
Pomeranz , Ken	بوميرانز ، كين
Prakash , Om	براكاش ، أوم
Punjab	البنجاب
World Bank	البنك الدولى
Globology	بحث شمولى كوكبى / جلوبولوجيا

(ت)

Commerce	تجارة (استثمار)
Tributary Trade	تجارة خراجية
Grouping of Tributaries	تجمع خراجى
Maritime Trade	تجارة بحرية
Commercial trade	تجارة استثمارية
Inter regional Trade	تجارة مشتركة بين الاقاليم
Intraregional trade	التجارة الاقليمية الداخلية
Credit Transfer	تحويلات ائتمانية
Stereliza tion of Silver	تعقيم الفضة (استيعاب وامتصاص الفضة)

Relay Trade	تجارة التناوب
Opportunity Cost	تكلفة الفرصة البديلة
Wholesaler	تاجر جملة
Macro History	تاريخ كلى – تاريخ شمولى
Micro History	تاريخ جزئى
Carrying Trade	تجارة النقل
Labor Allocation	توزيع القوى العاملة – توزيع العمالة
Proto Industrializ Ation	تصنيع أولى أو جنينى
Capital Accumulation	تراكم رأسمالى
Caravan Trade	تجارة القوافل
Inflation	تضخم
Columbian Exchange	التبادل الأمريكى
Diversity in Unity	التنوع فى الوحدة
Turner, Brian	تيرنر ، بريان
Teggart , Frederick	تيجارت ، فريدريك
Thomas , Robert Paul	توماس ، روبرت بول
Tibebu , Teshale	تيبيو ، تيشالى
Toennis , Ferdinand	توينيس ، فرديناند
Togan , Isenbike	توجان ، أيزنبايك
Comparaive Costs	تكاليف نسبية
Similarity	تماثلية
Factor Analysis	تحليل عاملى
Multi variate Analysis	التحليل متعدد المتغيرات
Historiographic Particulrism	التخصيصية فى التاريخ
Cyclical Analysis	التحليل الدورى – التحليل على أساس دورات
Factor price Analysis	تحليل عامل السعر
Enterprenerurship	تنظيم المشروعات
Jobber	تاجر بالمقاولة
Remittance Facilities	تسهيلات التحويلات المالية
Ethnic Cleansing	تطهير عرقى
Technology	تقانة – تكنولوجيا
Symbiosis	تكافل
Reciprocity	تبادلية
Trade Diaspora	تجارة المهجر

Deconstruction	تفكيك
uniqueness	التفرد
Historigraphy	تأريخ
Transit	تجارة عابرة / ترانزيت
Documentation	توثيق
Circum GlobulTtrade	التجارة المحيطة بالكوكب
TransContinental Trade	تجارة القوافل عبر القارات
	التجارة العابرة للقارات
Multicentredness	التمركزية المتعددة
Expatriate Merchant	تاجر مغترب
Country Trade	تجارة قطرية
Galeon Trade	تجارة بسفن الغليون
Trade	تجارة (حرفة)
Toynbee , Arnold	توينبي ، أرنولد
Tracy , James	تراسى ، جيمس
Modernization	تحديث
Thompson , William	تومبسون ، وليام

(جـ)

Globology	جلوبولوجيا . مبحث شمولى كوكبى
Particularist	جزئى النزعة
Gills , Barry K .	جيلز ، بارى كى
Cash - Taxing	جباية ضرائب نقدية
Maldives Islands	جزر المالديف
Giraldez , Arturo	جيرالدز ، أرتورو
Java	جاوة
Goldstein , Jashua	جولد شتاين ، جوشوا
Goldstone , Jack	جولد ستون ، جاك
Grant , Jonathan	جرانت ، جوناتان
Guandong	جواندونج
Gujarat	جوجارات
Zhang Tao	جانج تاو
Zheng , He	جنج هى
Gates , Hill	جيتس ، هيل
Ger Schenkron , Alexander	جير شنكرون ، الكسندر

(ح)

Price Incentives	حوافز سعرية ، حوافز الأسعار
Protectionism	حمائية – حماية اقتصادية
Feminism	الحركة النسائية
Determinism	حتمية
Postmodernist	حداثى جديد ، ما بعد حداثى
Habib , Ifran	حبيب ، عفران
Hasan , Aziza	حسن ، عزيزة
Al-Hassan , Ahmed	الحسن ، أحمد
Hyderabad	حيدر أباد
Modernity	حداثة
Modernism	حداثة (نزعة) ، الحداثية

(خ)

Exogenous	خارجي النشأة
Historical Particularity	خصوصية تاريخية
Specifity	الخصوصية

(د)

Cyclical	دورى
Demography	ديموجرافيا – الدراسات السكانية
Cyclical Dynamics	الدينامية الدورية
Kondratieff Cycles	دورات كوندراتييف
International	دولى
Intraregional	داخل الاقاليم
Turnover	دوران
Da Gama , Vasco	دا جاما ، فاسكو
Darling , Linda	دارلنج ، لندا
Dasgupta , Ashin	داس جوبتا ، أشن
Dobb , Maurice	دوب ، موريس
Du Halde , Father	دو هالد ، الأب
Dunn , Ross	دون ، روس
Durand , John	دوراند ، جون

دوركايم ، إميل	Durkhein , Emile

(ذ)

ذاتى	Subjective

(ر)

رأسمالية أولية أو جنينية	Proto Capitalism
رأسمالية صغيرة	Petty - Capitalism
رأسمالى حائز على سندات وأوراق تجارية	Portfolio Capitalist
رأسمالية صناعية	Industrial Capitalism
ردفيلد، روبرت	Redfield , Robert
الربة أثينا	Pollos Athena
رأسمالى	Capitalist
رأس المال الثابت	Fixed Capital
رأسمالية	Capitalism
رأنك ، ليوبولد فون	Ranke , Leopold von
راى شودهورى ، تابان	Raychaudhuri , Tapan
ريد ، أنطونى	Reid Anthony
ريكاردو ، دافيد	Ricardo , David
ريتشى ، ماتيو	Ricci , Matteo
ريتشارد، جون	Richards , John
راما سوامى ، فيجايا	Ramaswamy j vijaya
ريجلى ، إى . إيه	wrigley , E. A .

(ز)

زيتلين ، ارفنج	Zeitlin , Irving
زيوس	Zeus
زيادة خفض قيمة الفواتير	Over - under-Invoicing

(س)

ساندرسن ، ستيفن	Sanderson , Stephen
سندات رهن (استخدام)	Bottomry
سلع أجرية	Wage goods
سمسار	Broker

Supply Price	سعر العرض
Bonded labor	سخرة
Subsistence goods	سلع الكفاف
Real goods	سلع حقيقية
Treasury Certificates	سندات خزانة
Bonds	سندات
Surat	سورات
Sweezy, Paul	سويزى ، بول
Singer , Charles	سنجر ، شارلس
Smith ,Adam	سميث ، أدم
Smith , Alan	سميث ، آلان
Snooks , graeme	سنوكس ، جراييم
Sombart , Werner	سومبارت ، فيرنر
Srivigaya	سريفيجايا
Steensgaard , Niels	ستينزجارد ، نيلز
Sybrahmanyam , Sanjay	سورا همانيام سانجاى
Said , Edward	سعيد ، ادوارد
Sanderson , Stephen	ساند رسون ، ستيفن
Galleons	سفن الغليون

(ش)

Semi - Peripheral	شبه طرق ، شبه محيطى
Semi - Feudalism	شبه اقطاعى
Universality	الشمرلية العالمية ، الكونية
Chuan , Han - Sheng	شوان ، هان – شنج
Chunshenxg , Chen	شونشنج ، شن
Cipola , Carlo . M	شيبولا ، كارلو إم
Schumpeter , Joseph	شومبيتر ، جوزيف
Shapin , Joseph	شابان ، جوزيف
Spengler , oswald	شبنجلر ، أوزوالد

(ص)

Proto -Industry	صناعة أولية ، وليدة

Instrument	صك
Instrnment of Payment	صك السداد
Instrument of Credit	صك ائتمان
Negotiable oblig atiors	صكوك قابلة للتداول
Manufacturing inbustry	صناعة تحويلية
Cottage Industry	صناعات صغيرة
Rentier	صاحب دخل ثابت من التجارة
Saliba , George	صليبا ، جورج

(ض)

Single whiptax	ضريبة مفردة

(ط)

Effective demand	طلب مقال
Macro - demand	طلب كلى ، طلب شمولى
Micro - demand	طلب جزئى
Ton mile	طن ميلي (طن محمول لمسافة ميل)
Wood - Black Printing	الطبع بالحفر على الخشب (كليشيهات)
Turfan	طور فان

(ع)

Labor Factor Price	عامل سعر العمل
Labor - capital resoure factor price	عامل سعر العمل – رأس المال – المورد
worldization	عولمة
Moneta rist	عالم الدراسات النقدية
Tribute/ tribute - trade relations	علاقات تجارية خراجية / خراجية
Macro- supply	العرض الشمولى – العرض الكلي
Micro - supply	العرض الجزئى
Metallurgy	علم المعادن / استخراج
Commona lity	العمومية
Inclusive relation	علاقة استيعابية
Trade deficit	العجز التجارى
Satellite tribute relations	علاقات التبعية الخراجية

praceeds	عوائد
Logistics	عتاد الامداد وتموين / لوجستيك
Rationa lity	عقلانية
Issawi, charles	عيسوى ، شارلس

(ف)

Genedration	الفصل بين الجنسين
Wallerstein, Imanull	فاليرعمانويل شتاين
Coal	فحم حجرى
Charcoal	فحم نباتى
Micro hypothesis	الفرض الجزئي
Macro hypothesis	الفرض الكلى
Fairbank, John king	فيربانك ، جون كنج
Faroqhi, Suraiya	فاروتى ، سورايا
Fernandez, Armesto Faxlipe	فيرناندو أرمستو ، فيليب
Fez	فاس
Firth, Raymond	فيرث اريموند
Flynn, Dennis	فلين ، دينس
Fortes, Meyer	فورنيس ، مايير
Foss, theodore	فوس ، تيودور
Frank, Miguel	فرانك ميجويل
Frank, paul	فرانك ، بول
Friedman,Jonatham	فريدمان ، جوناثان
Fujian	فوجيان
Fukuyama, Francis	فكوياما ، فرنسيس
Fu-nan, trade	فو نان ، تجارة
Van kley	فان كلى
Veblen, Thorstein	فيبلين ، ثور شتاين
Vijayanagara	فيجاياناجارا (تجارة)
Volynsky, Artemy	فولينسكى ، أرتيمى
Weber, Max	فيبر ، ماكس
Weinerman, Elie	فينرمان ، ايلى

(ق)

Resource base	قاعدة الموارد
Human centric	قائم على مركزية . انسانية
Pre-Capitalism	قبل رأسمالى
Loan	قرض
Bridging credit	قروض مرحلية
Seg mental arch	القوس القطاعى
Power	قوة محركة
imvoice values	قيم البضاعة حسب الفواتير
Sales values	القيم البيعية
Diminishing Returns	قانون تناقص القلة
Qaisar, Ahsan	قيصر ، إحسان

(ك)

Vector	كمية موجهة
Global	كوكبى
Globalization	كوكبة
Globalism	كوكبية
Cosmos	كون
Cosmology	كوز مولوجيا ، علم الكونيات
Globe	كوكب الأرض
Colonialism	الكولونيالية (الاستعمار التجاري)
Bill of exchange	كمبيالة
Kaplan, Robert	كابلان ، روبرت
Kra, isthmus of	كرا ، برزخ
Kindleberger,charles	كندلبرجر ، شارلسى
Klein, peter	كلين ، بيتر
Kollman, wolfg ang	كولمان ، وولنجانج
kuhn thomas	كون ، توماس
Cambay	كامباى (خليج)
Canton	كانتون
Cohen, H.F loris	كوهن ، اتش ، فلوريس

Columbus, christopher	كولومبروس ، كريستوفر
Comte, August	كومت ، أوجست
Costello ,paul	كوستيلو ، بول
Crosby, alfred	كروسبى ، الفريد
Geng his Khan	كنجيزخان
Quataert, Donald	كواتايرت ، دونالد

(ل)

Non Linearity	لا خطية
Immorality	لا أخلاقية
Co-usion	لحام
Nonuni formity	لا انتظامية / لا تمثيلية
Landes, David	لانديس ، دافيد
Lee, Ronald	لى ، رونالد
Leibniz, G.W	ليبنيتس ، جى . دبلير .
Lenin, V. I	لينين ، ت ، إى .
Lerner, Daniel	ليرنر ، دانييل
Lewis, Martin w.	لويس ، مارتن دبليو .
Lieber man victor	ليبيرمان ، فيكتور
Lippit, victor	ليبيت ، فيكتور
Lis, catharina	ليس ، كاتارينا
Livi - Bacci, Massimo	ليفى باكشى / ماسيمو

(م)

Time series	متوالية زمنية
Eucumene	المسكونة (الأرض- المعمورة)
Linearity	مسار خطى
Continuity	المتواصلية
Remittance	حوالة نقدية
Money shop	متجر نقود
Praxis	ممارسة عملية
Ecocentric	مركزية ايكورلوجية
Systemic	منظومى
Construct	مفترض ذهنى

Afro - centrism	مركزية إفريقية
Ethno centrism	مركزية عرقية
Sino centr ism	مركزية صينية
islamo centrism	مركزية إسلامية
Entre preneur	منظم المشروعات
Arbitraged interchange	موازنة الصرف أو التبادل
Arbitrage	موازنة
Trade diaspora	المهجر التجارى تجارة المهجر
Inter-regional	مشترك بين الاقاليم ، ما بين الأقاليم
Entrepot	مركز تجارة عابرة
Port of call	ميناء وسيط
Turn around point	مركز تحويل
Cash crop	محصول تجارى
Profit sharing	المشاركة فى الربح
Inputs	مدخلات
Outputs	مخرجات
Tribute zone	منطقة خراجية
Alternative products	منتجات بديلة
Immunology	مبحث مناعة
Euro centrism	المركزية الأوروبية
Revenue farmer	مزارع يعيش على الريع
Mechanization	مكننة
Drill plow	محراث الحفر
Para - state enterprises	مشروعات مناظرة لمشروعات الدولة
Perspective	منظور - إطار
Banker	مصرفى
Money - Lender	مرابى
Keynesian multiplier	المضاعف الكينزى
International Comparative Advantage	الميزة النسبية الدولية
Comparative advantage	الميزة النسبية
Functional equivalent	المكافئ الوظيفى
Direct wage rates	معدلات الأجور المباشرة
Wage rates	معدلات الأجور
Macro historian	مؤرخ شمولى

Interdisciplinary method	منهج البحوث المتداخلة
Kondratieff waves	موجات كوندراتييف
Continuum	متصل
Alternative Prooducts	منتجات بديلة
Identical products	منتجات متطابقة
Comparative cost - advantages	مزايا التكلفة المقارنة أو النسبية
Macao, trade	ماكاو ، تجارة
Madison, Angus	ماديسون ، أنجوس
Madras	مدراس
Magellan, ferdinand	ماجلان ، فرديناند
Main, Henry	مين ، هنرى
Malabar	مالابار
Malacce	ملقا
Malthus, thomas	مالتوس ، توماس
Mandel, Ernest	ماندل ، ارنست
Manila	مانيلا
Mann, Michael	مان ، ميشيل
Mao zo - dong	ماوتسى تونج
Levant	المشرق
imterest rates	معادلات الفائدة
Fisher equations	معادلات فيشر
Methuen, treaty	ميثوين ، معاهدة
Nerchinsk, treaty	نرشينسك ، معاهدة
Postmodernism	ما بعد الحداثة
Modelski, George	موديلسكى ، جورج
Molougheney, Brian	مولوغينى ، بريان
Moluccas, trade	مولوكاس ، تجارة
mongols	المونغول – المغول
Mukherjee Rila	موخيرجى ، ريلا
Murphey, Rhoades	مورفى ، رودييس
Marks, Robert	مرقس ، روبرت
Marshall, P.J	مارشال . جى
Marx, Karl	ماركس ، كارل

ماسترز ، بروس	Masters, Bruce
ماسو ليبا تام	Masulipatam
مورو ، فريديريك	Mauro, Frederic
ماكجوان ، بروس	Mc Gowan, Bruce
ماكيفر ، روبرت	Mciver, Robert
ماكليود ، روى	Mcleod, Roy
ماكنيل ، وليام	Mc Neil, william
الميجى ، إصلاح	Meiji
مركزية إنسانية	Human Centrism
ميثوين ، جى	
مينتز ، سيد	Mintz , Sid
موخا (تجارة)	Mocha

(ن)

نظام تداول النقد	Circulatory System
النظام النقدى الشعرى	Capillary monetary system
نزعة التفرد – الاستثناء	Exceptionalism
نزعة جبرية	Necessitism
ناش ، مانتج	Nash , Maning
نموذج مشترك بين القارات	Intercontinental model
نظام تجارى خراجى	Tributary trade system
نزعة الانحصار الإقليمى	Regiona lism
نشاط تجارى استثمارى	Commercial Trade
نظرية كمية النقود	Quantity Theory of Money
النظام الدولى القائم على الدول	International state system
نقود مصرفية	Bank - money
نزعة المركزية الأوروبية	Euro - Centrism
النظام الأبوى " البطريركى "	Patriarchy
النزعة التجارية	Commercialism
النزعة الشمولية أو الكلية	Holism
النزعة التجزيئية	Partialism
النظام الاقتصادى	Economic system
النزعة الكونية أو العالمية الكلية	Universalism
نظام كوكبى	Global System

Tributary mode of Production	نمط إنتاج خراجى
Capitalist Mode of production	نمط إنتاج رأسمالى
Agro - ecosystem	النظام الايكولوجى الزراعى
Tributary Center - Periphery System	نظام المركز / الأطراف الخراجى
Output	ناتج
Social theory	النظرية الاجتماعية
Needham , Joseph	نيدهام ، جوزيف
North , Douglas	نورث ، دوجلاس

(هـ)

Herodotus	هيرودوت
Howell , Nancy	هوويل ، نانسى
Factor endowment	الهبات الطبيعية من عناصر الإنتاج
Hall, John A .	هول ، جون إيه
Hall , John R .	هول ، جون آر
Hall , thomas D .	هول ، توماس دى
Hamashita , Tak eshi	هاما شيتا ، تاكيشى
Hamilton , Ear J	هاميلتون ، إيرل جى
Hanley , Susan	هانلى ، سوزان
Hartwell , R . M .	هارتويل آر . إم
Hegel G . W . F .	هيجيل جى دبليو . إف
Higgins , Benjamin	هيجنز ، بنيامين
Hill Donald	هيل ، دونالد
Ho . ping - li	هو بنج – تى
Hobsbawn , Eric	هوبسون ، اريك
Hodgson , Marshall	هودجسون ، مارشال
Hormuz	هرمز
Howell , Nancy	هوويل ، نانسى
Humboldt Alexander	هومبولدت ، الكسندر
Hume , David	هيوم ، دافيد
Huntington , Samuel	هانتجتون ، صمويل
White , Lynn	هوايت ، لين

(و)

Function	وظيفة ، دالة
Functionalist	وظيفى (النزعة)
Middleman	وسيط
Wilkinson , David	ويلكينسون ، دافيد
Sink	وعاء تجميع ، بالوعة
Commission agent	وكيل تجارى
Wang , Gungwu	وانج ، جونجوو
Watt, James	وات ، جيمس
Wolf , Eric	وولف ، اريك
Wilkinson , Endymoin	ويلكينسون ، انديموين
Wittfogel , Karl	ويتفوجيل ، كارل

(ى)

Judaism	اليهودية
Monetize	يضفى الطابع النقدى ، يغلب الطابع النقدى في التعامل
Yangzi	يانجتسى
Yunan	يونان

المشروع القومى للترجمة

اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : لطفى عبد الوهاب / فاروق القاضى / حسين الشيخ / منيرة كروان / عبد الوهاب علوب
مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
الرواية العربية	روجر آلن	ت : د. حصة إبراهيم المنيف

الأسطورة والحداثة	پول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت
نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
نقد الحداثة	آلن تورين	ت . أنور مغيث
الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
قصائد حب	آن سكستون	ت . محمد عيد إبراهيم
ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت . عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	ت : المهدى أخريف
بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
تاريخ النقد الأدبى الحديث (١)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت . محمد أبو العطا
العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت . لطفى فطيم وعادل دمرداش
الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
لذة النّص	رولان بارت	ت . محمد خير البقاعى .
تاريخ النقد الأدبى الحديث (٢)	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت . رمسيس عوض .
خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
مختارات	فرناندو بيسوا	ت . المهدى أخريف
نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجت	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد

السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود
السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت . حسن ناظم وعلى حاكم
صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت . عبد المقصود عبد الكريم
تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت . مجاهد عبد المنعم مجاهد
العولمة . النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت سعيد الغانمى وناصر حلاوى
بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
مختارات	غوتفريد بن	ت خالد المعالى
موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت . عبد الرازق بركات
طول الليل	جمال مير صادقى	ت . أحمد فتحى يوسف شتا
نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت أحمد زايد ومحمد محيى الدين
وسم السيف	ميجل دى ثرباتس	ت : محمد إبراهيم مبروك
المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجل	ت : نادية جمال الدين
محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت عبد الوهاب علوب
الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت إدوار الخراط
هوية فرنسا	فرنان برودل	ت . بشير السباعى
الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت . إبراهيم قنديل
مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار ڤاليط	ت . رشيد بنحدو
السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت عز الدين الكتانى الإدريسى
قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت . محمد بنيس
أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت د. أشرف على دعدور

صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	ت : محمد عبد الله الجعيدى
ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنيل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وايزابيل كمال
نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : د/ منيرة كروان
الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نبتل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرين
الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب

(تحت الطبع)

المختار من نقد ت . س . إليوت
عالم التليفزيون بين الجمال والعنف
الشعر الأمريكى المعاصر
الجانب الدينى للفلسفة
الولاية
حيث تلتقى الأنهار
النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس
المدارس الجمالية الكبرى
الإسكندرية : تاريخ ودليل
مختارات من الشعر اليونانى الحديث
بارسيفال
اثنتا عشرة مسرحية يونانية
الخوف من المرايا
العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل
عدالة الهنود
چان كوكتو على شاشة السينما
الأرضة
مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية
غرام الفراعنة
نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية والقوانين المعالجة
القصة القصيرة (النظرية والتقنية)
صاحبة اللوكاندة
التجربة الإغريقية : حركة الاستعمار والصراع الاجتماعى
العنف والنبوءة
خسرو وشيرين
العمى والبصيرة (مقالات فى بلاغة النقد المعاصر)
وضع حد

التليفزيون فى الحياة اليومية
أنطوان تشيخوف
من المسرح الإسبانى المعاصر
فلاحو الباشا
خطبة الإدانة الطويلة
تاريخ النقد الأدبى الحديث (الجزء الرابع)
تشريح حضارة
حكايات ثعلب
شامبوليون (حياة من نور)
الحورية الهاربة
الإسلام فى السودان
العربى فى الأدب الإسرائيلى
آلة الطبيعة
ضحايا التنمية
المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر
أيديولوجى
تاريخ الكنيسة
فن الرواية
ما بعد المعلومات
الورقة الحمراء
موت أرتميد كروث
علم الجمالية وعلم اجتماع الفنى
المهلة الأخيرة
الهيولية تصنع علمًا جديدًا
قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى
مدرسة فرانكفورت نشأتها ومغزاها

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٠٢٧ / ١٩٩٩

المجلس الأعلى للثقافة

RE ORIENT

Global Economy in the Asian Age

ANDRE GUNDER FRANK

قال عنه البعض إنه كتاب الألفية الثالثة وأوج حياة علمية استهدفت تحطيم الأوثان ، وكشف قناع الزيف عن الأفكار . يوضح المؤلف أندريه جروند فرانك حقيقة ادعاءات المركزية الأوروبية التى استقرت على عرش الفكر الأكاديمى والعام ثلاثة قرون أو يزيد . ويقدم هنا براهينه التاريخية تأسيسًا على دراسة تحليلية وإحصائية لواقع الحياة السياسية والاقتصادية فى العالم على مدى خمسة قرون . ويكشف لنا أن العالم ظاهرة واحدة ، وأن النظام العالمى الشامل لكوكب الأرض ليس حدثًا جديدًا ، وأن حركة الحضارات الإنسانية موجات متحركة شأن البندول من مركز إلى مركز ، وأن الغرب لم يكن أبدًا هو المركز إلا منذ القرن ١٨ ، وكان المركز قبل ذلك فى الشرق ، وكانت الصين منه هى القلب ، وأن حركة البندول على وشك الانتقال ثانية من الغرب إلى الشرق .

ويكشف الكتاب بالشواهد والبراهين أن الغرب استثمر ذهب وفضة الأمريكتين وقت استعماره للقارة ، واستغل عمل العبيد وتجارة الرقيق ليحصل على المال «الذهب والفضة» مجانًا . واشترى بذلك تذكرة فى قاطرة الحضارة ، ثم اشترى مركبة ، وأخيرًا اشترى القطار ، ونهب ثروات الشعوب لكى يصعد هو على الأكتاف .

يمثل الكتاب تحديًا مؤسسًا على البراهين والمعلومات الموثقة والإحصاءات للتاريخ الرسمى الأوروبى وللنظرية الاجتماعية الأوروبية ، ويكشف خطأ المركزية الأوروبية على لسان ماركس ، وڤيبر ، وبولانى ... وغيرهم .

ويشرح فرانك صعود الغرب ابتداء من عام ١٤٠٠ فى ضوء بيانات ومعلوما
اقتصادية وسكانية . ويقدم هذا كله فى إطار تاريخى تأسيسًا على حجج
الرابطة بين انحطاط الشرق وصعود الغرب فى القرن الثامن عشر ، ونـ
تحول حضارى جديد .



الغلاف : عماد حليم